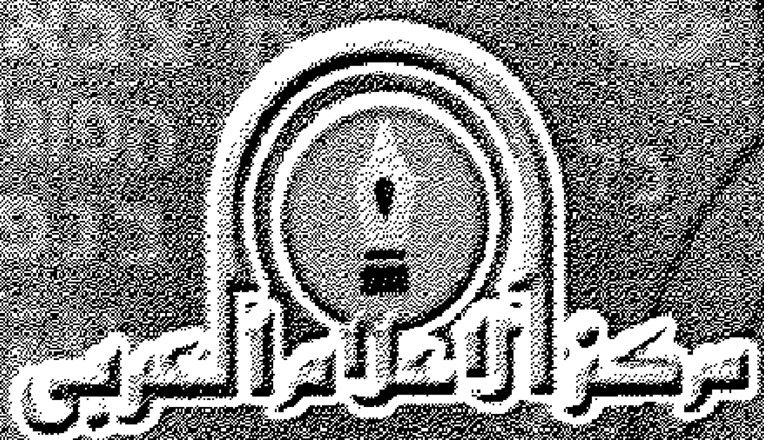
سلسلة دراسات فلسطينية [٢]

جدار العوفة

كتلة صماء.. في ظاهرها ألم وعذاب وخراب.. وفي باطنها رحمة وأمل وعقاب

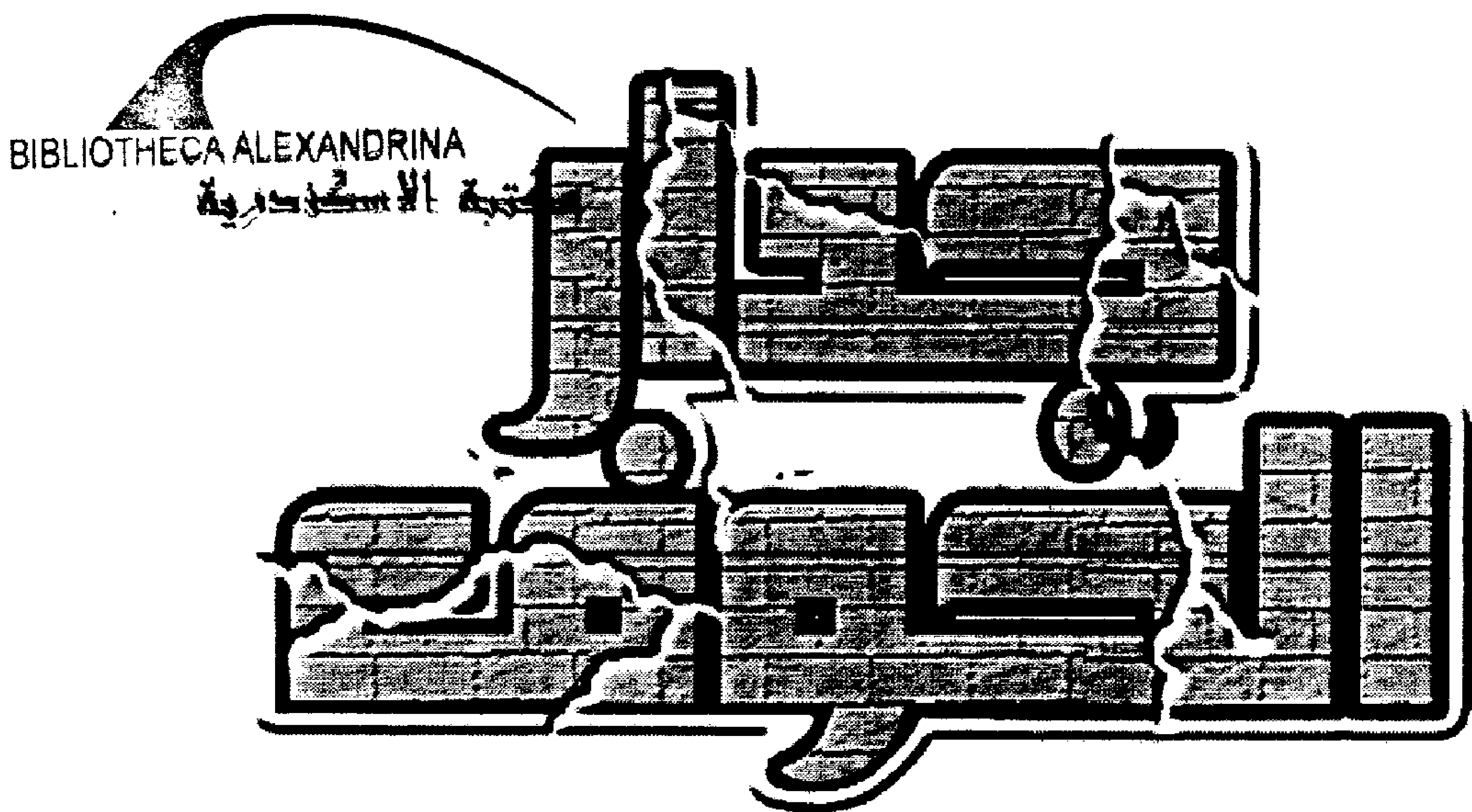
إبراهيم أبو الهيجاء



سلسلة دراسات فلسطينية (٢)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿لا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ﴾



كتلة صماء.. في ظاهرها ألم وعذاب وخراب.. وفي باطنها رحمة وأمل وعقاب

إبراهيم أبو الهيجاء

مركز الإعلام العربي

● الكتاب: جدار الخوف

● المؤلــف: مركز الإعلام العربي

● السلسلة: دراســـات فلســطينية

● قياس الصفحة: ١٧×٢٤

● رقم الإيداع: ٨١٣٩ / ٢٠٠٤

● الترقيم الدولي: ٤ - ٠٦٩ - ٣٦٧ - ٩٧٧

مركز الإعلام العربي

ص. ب ٩٣ الهرم ـ الجيزة ـ مصر

● هاتف: ٣٨٣٣٣٦١ / ٠٠٢٠٢

٣٨٤٤٤٢٢ / ٠٠٢٠٢

● فاكس: ٣٨٥١٧٥١ / ٠٠٢٠٢

● التوزيع: ٧٤٤٥٤٥٥ / ٠٠٢٠٢

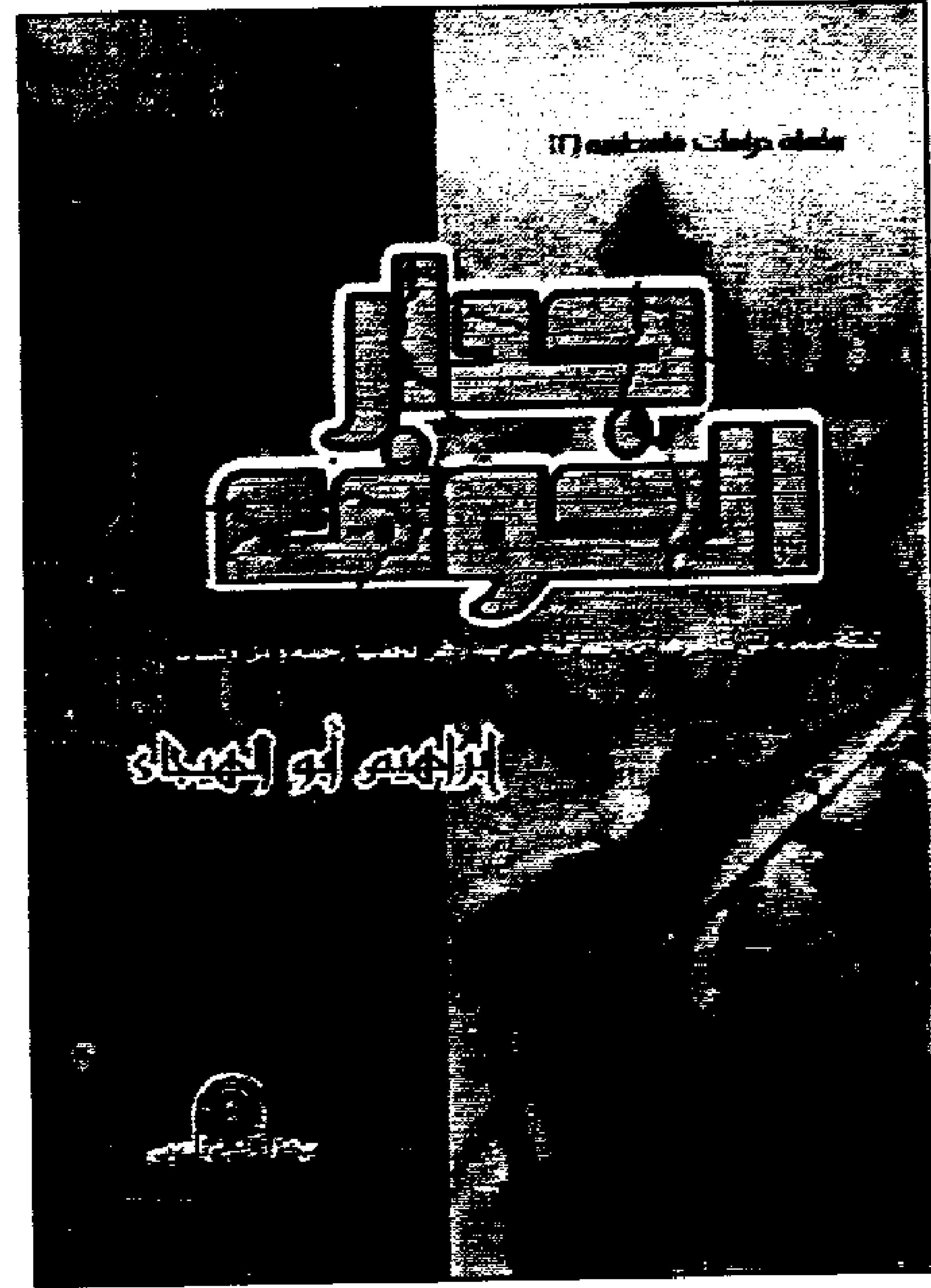
● الموقع على شبكة الإنترنت:

Home Page:www.Resalah4u.com

● البريد الإليكتروني:

e .mail:media-c@ie-eg.com

e .mail:mediacenter55@hotmail.com



الإخــــــراج الفـنـي:

نجوان عبد المحسن

تصـــميم الغـلاف:

إبراهيــــــ نـور

● الطبعة الأولى

١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م



جدار الخوف

- **جدار الخوف** ... هو محاولة إسرائيلية لطمأنة الخوف المعتمل في الصدور أن ثمة ما يمكنهم فعله تجاه إرادة الشعوب العربية والإسلامية الزاحفة نحو مقاومة فاصلة.
- **جدار الخوف** ... هو أداة فاعلة تعبر عن شجاعة فلسطينية مقابلة استطاعت أن تقهقر إسرائيل إلى الوراء.
- **جدار الخوف** ... هو دليل العجز الرسمي والدولي الماثل عن التصدي لعدوان أتى على الأرض والمسكن والزرع فأهلكه، فضاقت الأرض على أصحابها، ولكنهم أبدًا لم يضيقوا بها، وكانوا من الصابرين المجاهدين.

شكر خاص

لا يسعني بعد تصدير هذا الكتاب إلا شكر كل الجنود الأخفياء ...

في الضفة وغزة ومصر والسعودية والأردن ولبنان ...

الذين ساهموا في التشجيع والمراجعة والتدقيق وإبداء العديد من الملاحظات القيمة

والتي نسأل الله أن تسجل في ميزان حسناتهم وسجلات أعمالهم ...

إهـداء

إلى الإنسان كإنسان ... إلى المسلم والعربي ...

إلى المؤمنين بحضارتنا وقضايا أمتنا ...

إلى روح أبي وصبر أمي وإخوتي وزوجتي وابنتي أحق الناس بصحبتي ...

إلى إخواني في الله ومن له فضل عليّ ...

إبراهيم أبو الهيجاء

يتقدم مركز الإعلام العربي بوافر الشكر لحملة مقاومة جدار الفصل العنصري بمدينة القدس - فلسطين، والتي تفضلت بإمداد المركز بمجموعة من الخرائط والصور والوثائق الهامة، والتي استفاد بها المركز في إخراج هذا الكتاب.

مقدمة الناشر

أقرت حكومة الكيان الصهيونى فكرة بناء السور المسمى بـ «الجدار الأمنى الفاصل» فى شهر (آيار/ مايو ٢٠٠٢)، وقد شرعت وزارة الدفاع الإسرائيلية فى تطبيقها فى الشهر التالى مباشرةً (حزيران/ يونيو ٢٠٠٢)، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من القهر الصهيونى للشعب الفلسطينى، أخذت خلالها آلة الاحتلال تعيث فسادًا وتدميرًا فى القرى التى يمر الجدار من خلالها، لتحيل ما تبقى من أرض فلسطين إلى معازل وكانتونات يحشر خلالها الشعب الفلسطيني بين جدار أسمنتى وأسوار مستوطنات وحدود الخط الأخضر، لينتج عن ذلك ألف مأساة ومأساة فى سباق الحرب العدوانية الصهيونية على الأرض والإنسان الفلسطينى لاقتلاعه من أرضه وجذوره وتشريده مجددًا، سواء كان ذلك تهجيرًا داخليًا أم خارجيًا.

والمفارقة أن فكرة إنشاء سور يلف التجمعات السكانية الفلسطينية فى الأراضي الفلسطينية كانت قد أثارت حساسية شديدة لدى الأوساط السياسية فى الكيان منذ أمد بعيد؛ إذ كانت خشية اليمين الإسرائيلي دائمًا أن يشكل هذا الجدار ذات يوم حدودًا سياسية تؤدى إلى عودة حدود الكيان العبري إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كذلك كانت خشية قطعان المستوطنين من تفكيك المستوطنات أو إبقائها خارج السور، ومن ثم تبقى دون ضم إلى الكيان، وظلت عقدة الحدود تؤرق المسؤولين الإسرائيليين طيلة عقود، لا سيما وأن إسرائيل ليس لديها ترسيم حدود حتى الآن، ومشروعها الاستعماري يتجاوز الأرض الفلسطينية.

ولهذا كان لزامًا على حكومة شارون التي أقرت الفكرة أن تجمع بين جدلية الأمن الإسرائيلي، وجدلية الحدود في العقلية الصهيونية، لذا قررت أن يبتلع السور معظم الأراضي الفلسطينية بشكل يوفّق بين جميع المنظورات الصهيونية، بحيث يبتلع بداخله التجمّعات الاستيطانية الرئيسية في الضفة لاسيما في القدس، ونابلس، والخليل، وأن يأتي على غور الأردن، ويلتف حول أريحا لتصبح جزيرة بداخله، وأن يقسم مدن الضفة إلى شمال الضفة، ووسطها، وجنوبها، ولتصبح القدس خارج اللعبة، وهو ما يتلاءم وأكثر نظريات الحل السلمي الصهيوني تطرفًا، بفرض وقائع جغرافية على الأرض سيكون لها ما بعدها في قضايا الحل النهائي، وستغدو معها إمكانية قيام أي كيان فلسطيني

مستقل ضربًا من الخيال، بعد أن ابتلع الجدار بضربة واحدة أكثر مما ابتلعه الزحف الاستيطاني طيلة العقود السابقة؛ إذ إن إقامة مستوطنة جديدة - ولو كانت مجرد كرفان - تثير الكثير من الحساسية لدى المجتمع الدولي، رغم أنه لا يحرك ساكنًا، أما مصادرة نصف أراضي قلقيلية و ٤٢ ألف دونم من أراضي جنين، وعشرات الآلاف من الدونمات من باقي المحافظات، إضافة إلى غور الأردن كاملاً تحت اسم "أمني" فلا يكشف بشكل صارخ الوجه الاستيطاني لهذا الجدار.

وهكذا تكون إسرائيل قد أعلنتها صراحة، ودون مراوغة أنه لا إمكانية لأي حل سياسي على الأرض، ولتبقى الخدع تنهار على سياستنا إلى أن يتم بناء هذا الجدار؛ إذ يمكن لإسرائيل أن تطلق سراح (٢٠٠) أسير، لم يبق على انتهاء فترة أحكامهم سوى القليل، كلما أكملت السور حول محافظة من محافظات الضفة لينشغل العالم ببالونات الأخبار، والفقاعات الإعلامية التي تطلقها بين الفينة والأخرى، والتي يصفق أول ما يصفق لها بعض سياسيينا المهووسون بخارطة الطريق ليتم تسويقها لنا، رغم أن الوقائع على الأرض تجاوزتها فيما الجرافات تلتهم ما تبقى من الأرض.

حول الجدار العازل، ومخاطره، وآثاره المدمرة تدور هذه الدراسة الشاملة والوافية للباحث الفلسطيني المتميز «إبراهيم أبو الهيجاء» من جنين بالضفة الغربية، نفع الله به، ووفقه دائمًا إلى ما يحب ويرضى.■

مركز الإعلام العربي

محتويات الكتاب

الفصل الأول: تكامل الجدار والاستيطان

الفصل الثاني: الجذور الصهيونية المؤسسة للجدار

الفصل الثالث: مواصفات الجدار

الفصل الرابع: اضرار الجدار

الفصل الخامس: التغييب والوجود

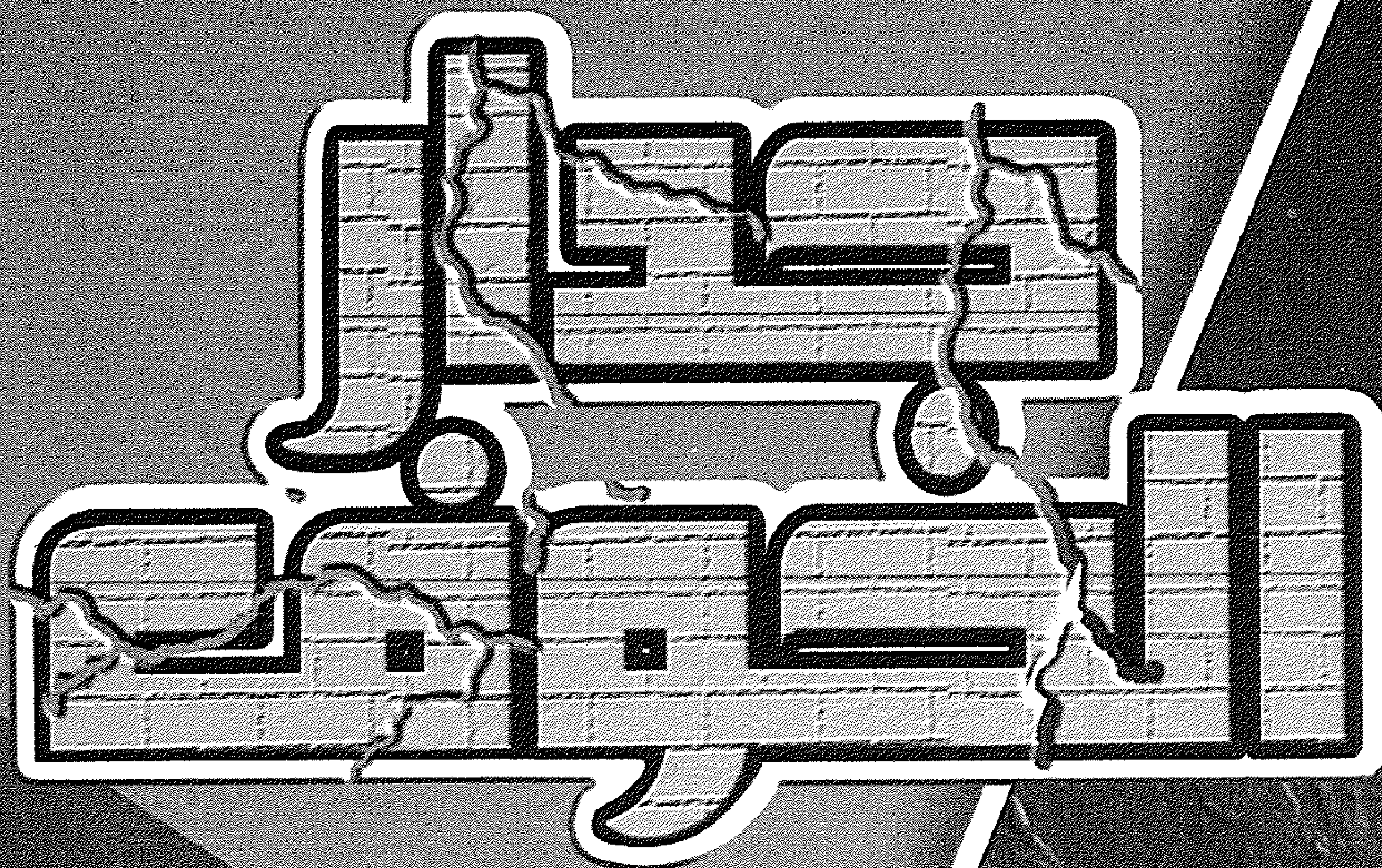
الفصل السادس: القدس والجدار

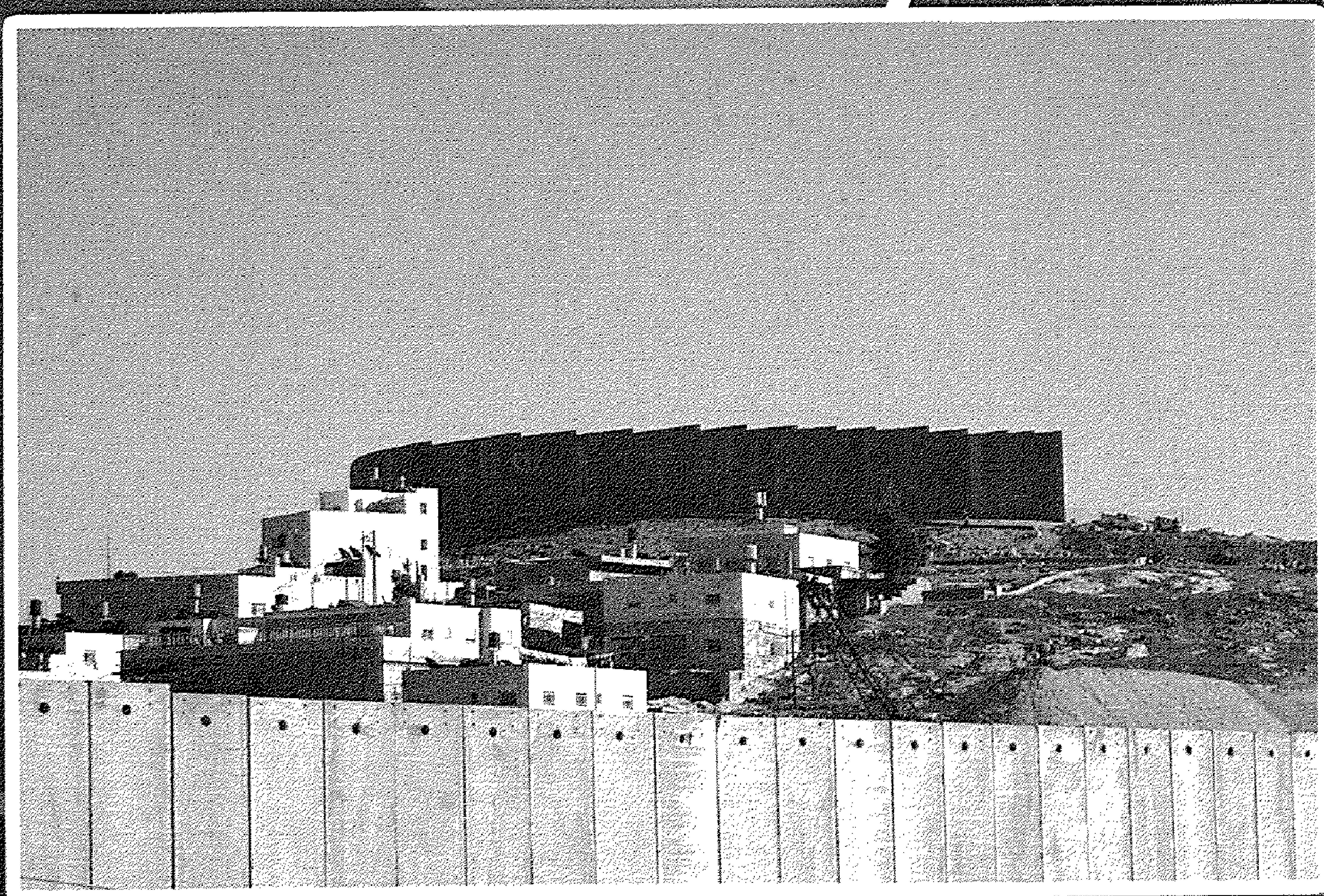
الفصل السابع : رؤى صهيونية

الفصل الثامن: الموقف الأمريكي من الجدار

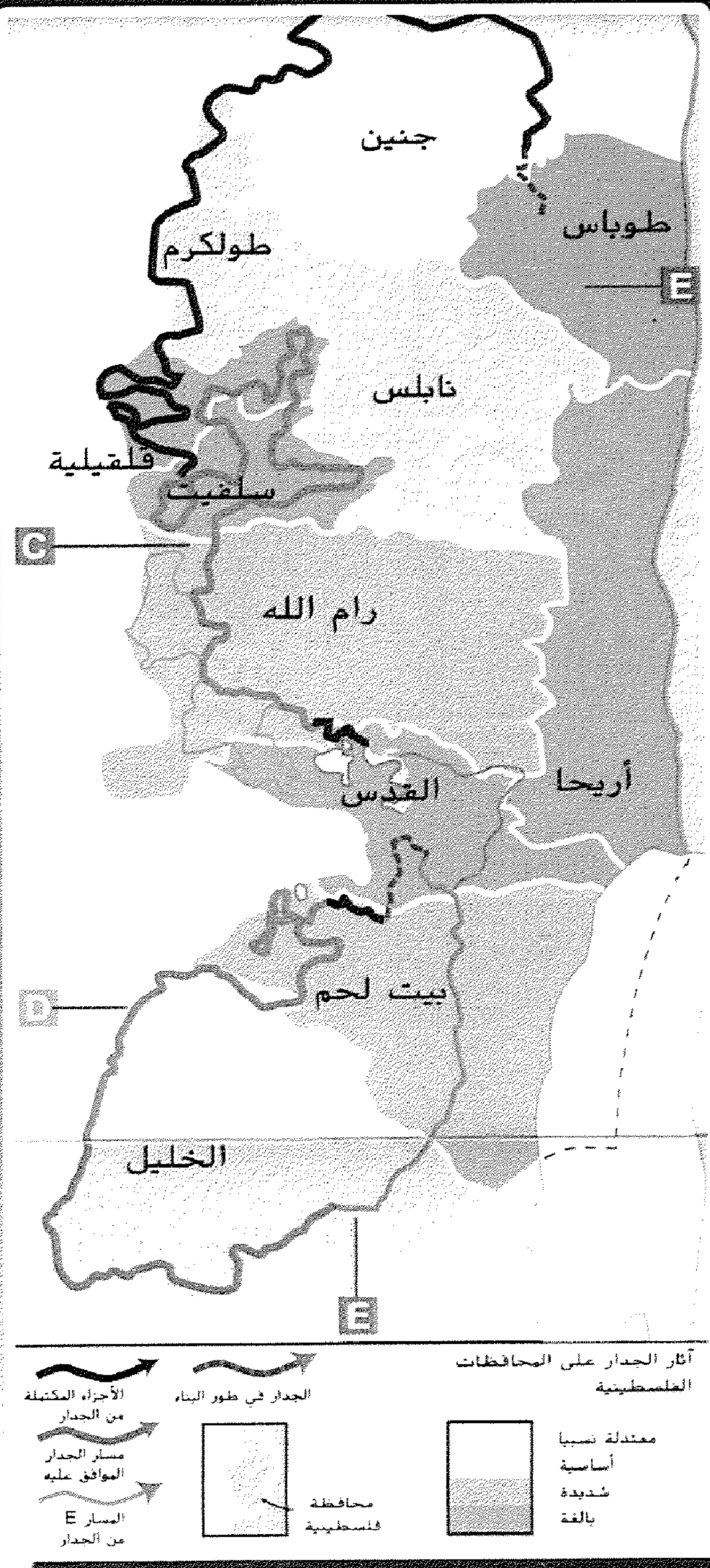
الفصل التاسع: قانونية الجدار

الفصل العاشر: الجدار .. الفعل ورد الفعل

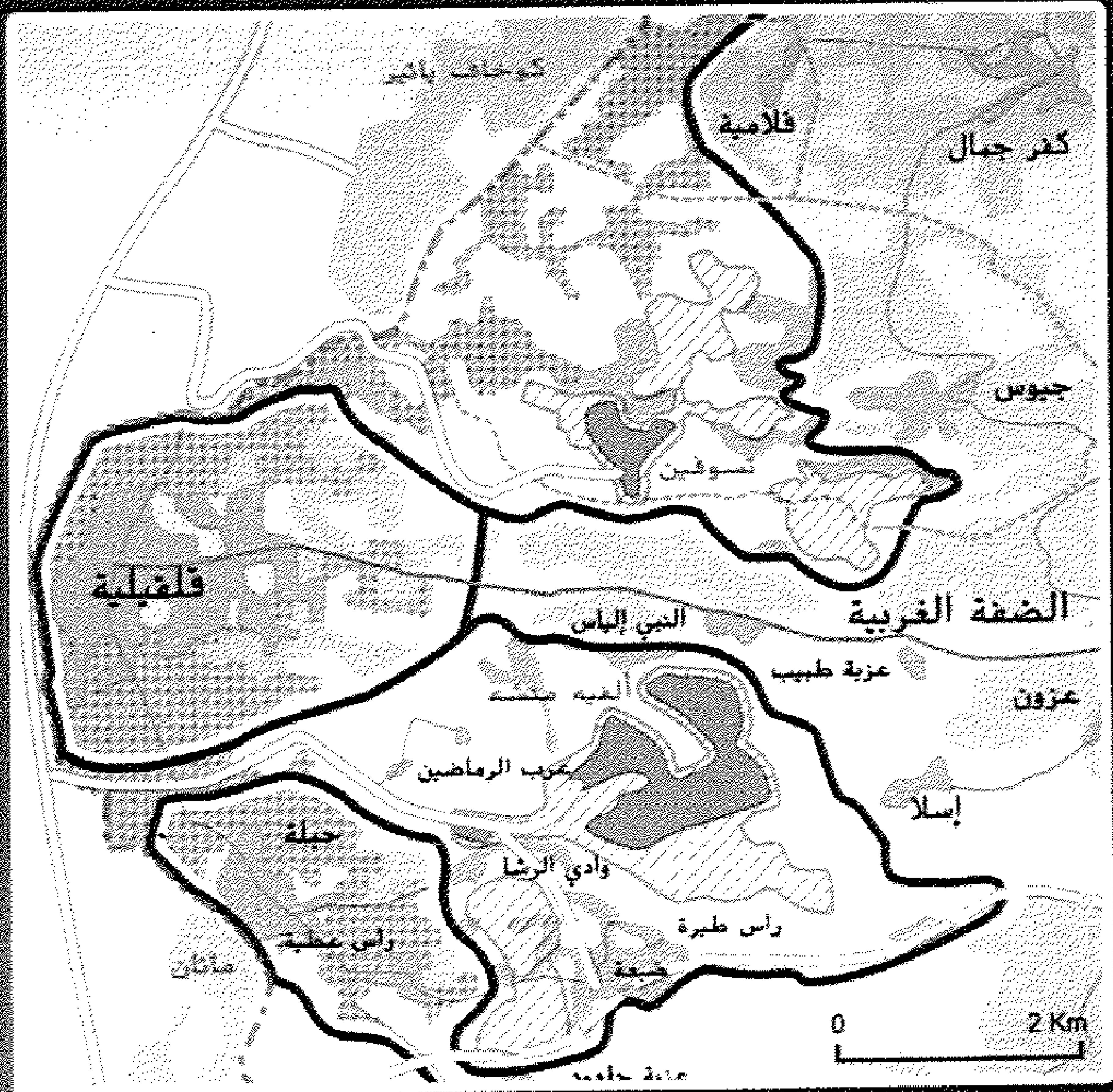




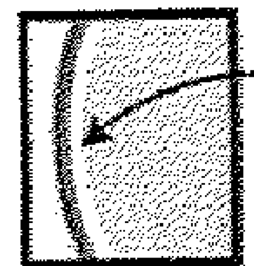
١٧



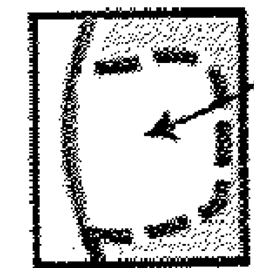
آثار الجدار الفاصل الإسرائيلي على التواصل الجغرافي الفلسطيني



مفتاح خارطة الضفة الغربية

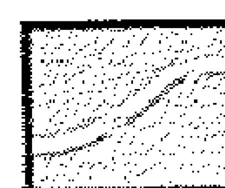

الجدار الإسرائيلي المكتمل والمخطط (انظر الشكل الذي يمثل الآثار المحلية)


مستوطنات إسرائيلية

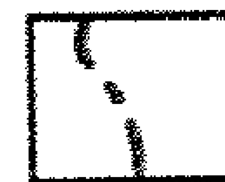

كتل استيطانية. تطالب المنظمات الاستيطانية بضمها


طرق سريعة إسرائيلية، وطرق استيطانية

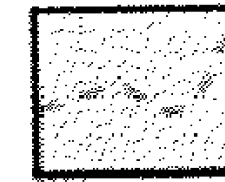

معزل فلسطيني

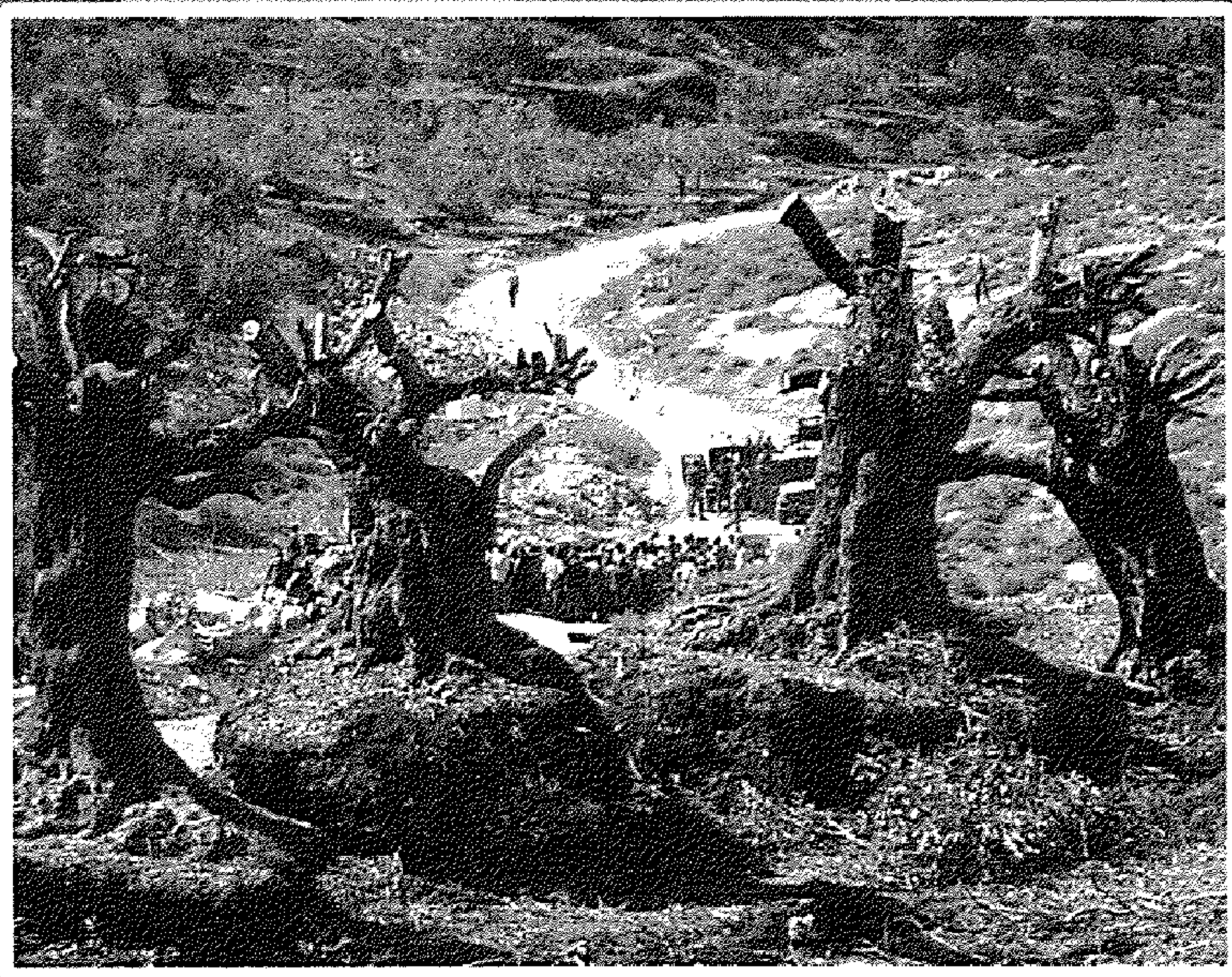

طريق استيطاني مخطط


منطقة فلسطينية محاطة بجدار مزدوج


الخط الأخضر


ضواحي فلسطينية في القدس محاطة بالجدار


حدود المحافظة الفلسطينية



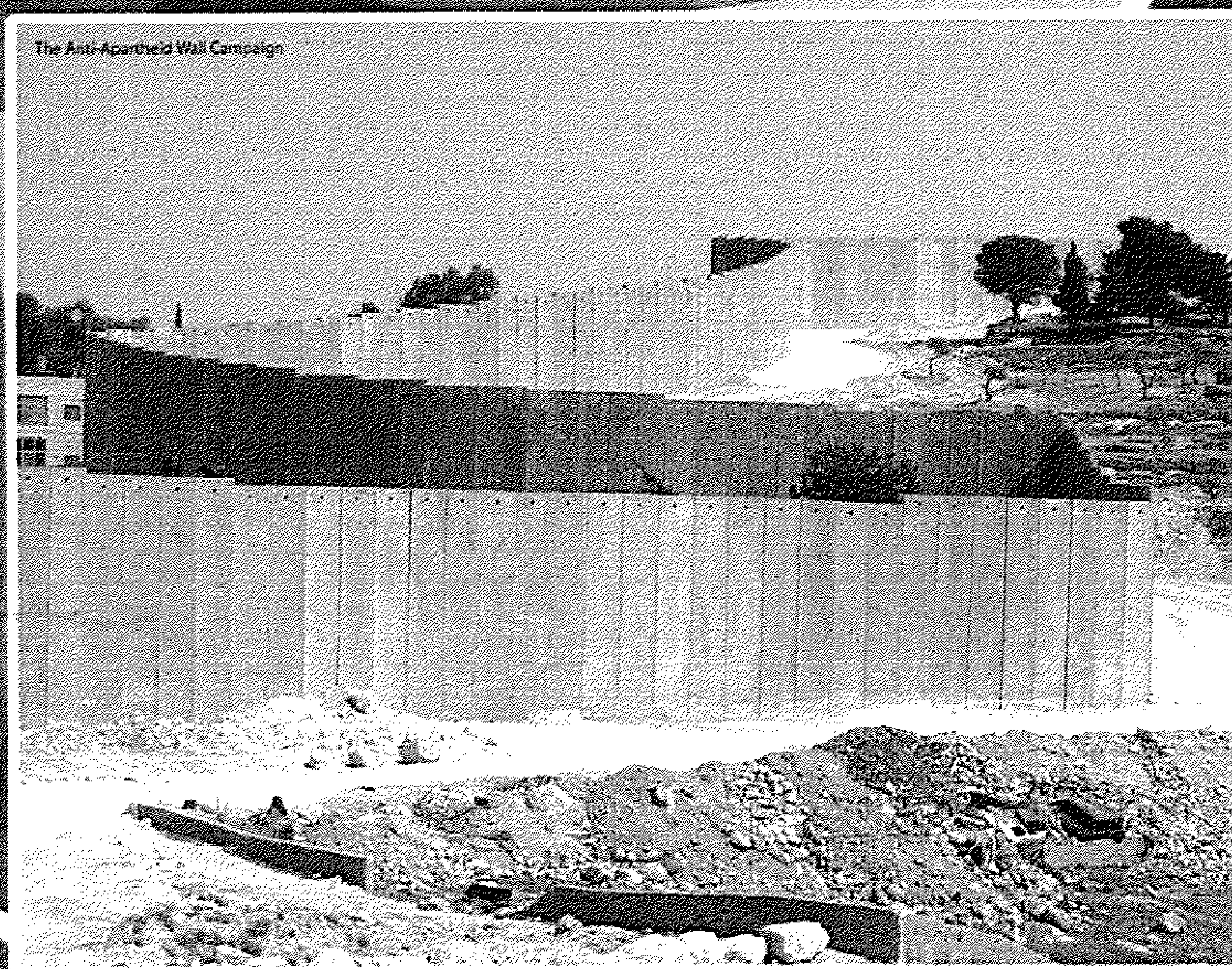
أشجار زيتون تاريخية يقدر عمرها بـ 700 سنة اقتلعتها قوات الاحتلال



جرافة احتلالية تحمل شجرة زيتون بعد اقتلاعها في "الزاوية



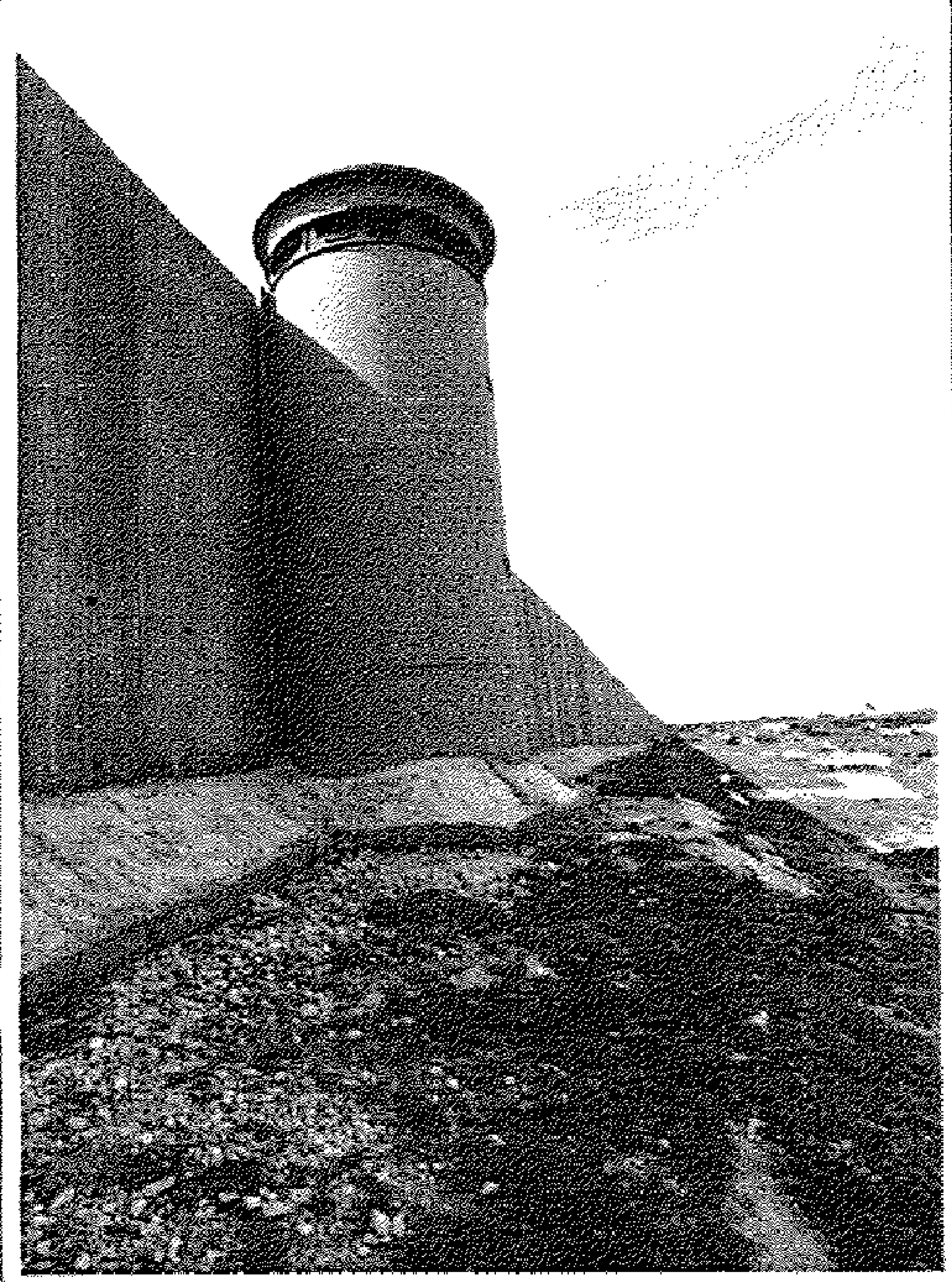
الجدار فى بلدة "نزلة عيسى" يفصل الأخوة و الجيران



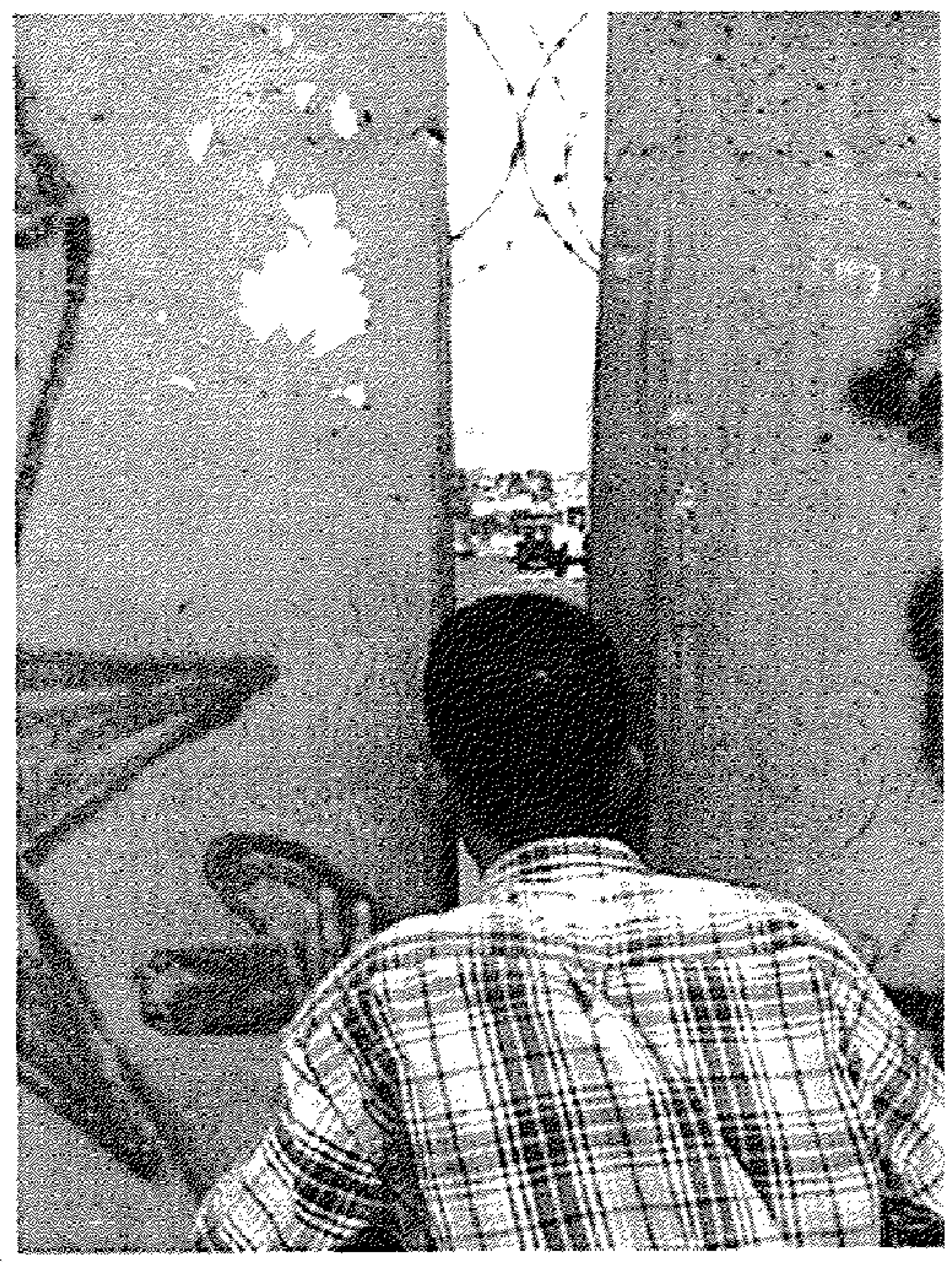
جدار الفصل العنصرى فى "أبو ديس"



قوات الاحتلال تدمر سوقاً تجاريا كاملا للمواطنين فى بلدة "نزلة عيسى"



الجدار و أبراج المراقبة فى "قلقيلية" حيث يبلغ ارتفاع البرج 9 متر



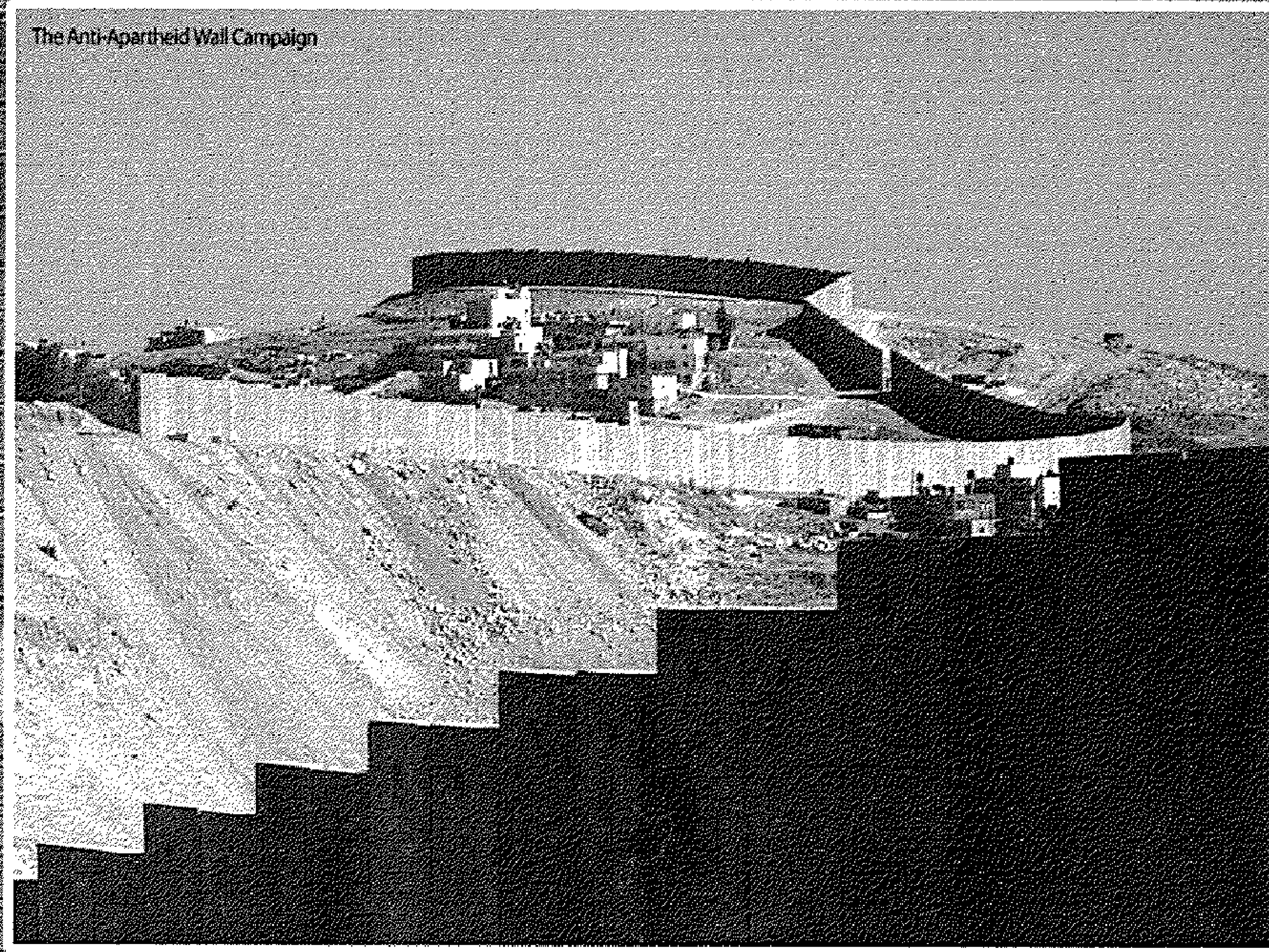
مواطن فلسطيني ينظر من خلف الجدار العنصري إلى الجهة المقابلة



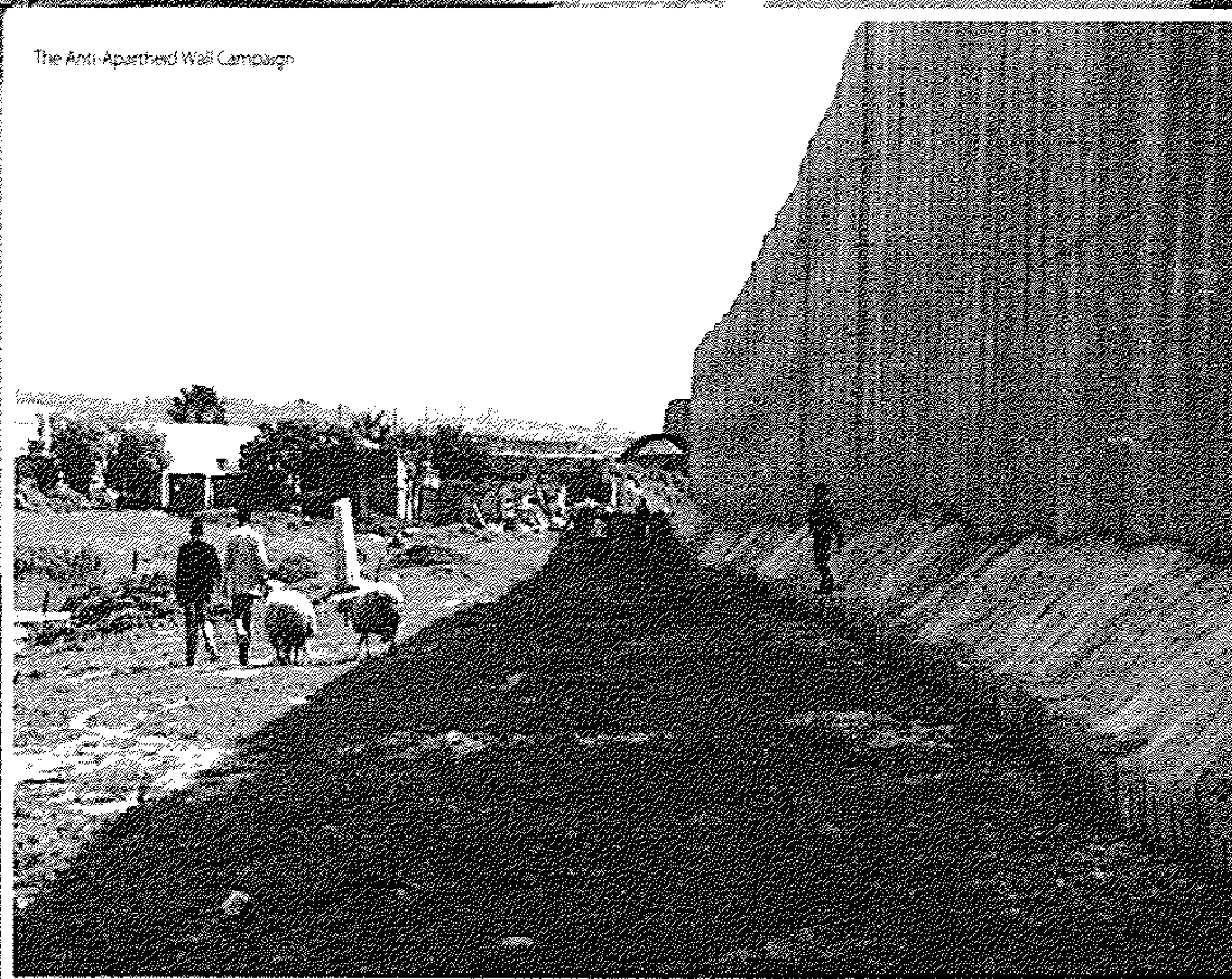
الجدار العنصري فى مدينة "القدس"



الجدار العنصري يدمر المنازل في مساره فى مدينة "غزة"



الجدار العنصري يلتف حول "أبو ديس" ويعزلها عن القدس



المواطنون فى قلقيلية بعد إقامة الجدار العازل لا يجدون ملاذا حتى لأغنامهم

التمهيد

كنت قد أعددت بداية تقليدية مريحة لقلمي ووقتي، ومنسجمه أكثر مع ما سيأتي من فصول تتحدث بنفسها عن بشاعة الجدار الإسرائيلي، ولكنني آثرت أن أعيد صياغة مفهوم الجدار وأنتقل في الربط ما بين المكان والزمان والقران؛ لأننا في خضم التحليل السياسي والرصد الإخباري والتقرير الميداني، ننسى أو نكتفي باستبطان ما لدينا من مكونات إيمانية، لذا آثرت أن تكون هذه المقدمة مغايرة لهذا التقليد، بقصد التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي بالأساس قضية صراع حضاري بكل المكونات الفكرية والسياسية والاجتماعية.

ونحن بتأكيد هذا المعنى فإننا نقصد إحياء الذاكرة العربية والإسلامية وتعزيز إيمانها بقضية اختزلت من البعد الإسلامي والعربي لتصبح قضية الفلسطيني وحسب، تحت وهم يسوق قطريتنا وذاتيتنا وخصوصيتنا؛وهذه الخديعة قصدت نزع الأمة عن واجباتها وسلخها من قبل عن إيمانها، كون القضية الفلسطينية مؤصلة بضمير كل مسلم موحد؛ للسببين التاليين:

- لأن فلسطين تعني أولاً: دوام الإيمان في صدورنا؛ لأنها أرض الإسراء والمعراج المتجددة فينا اليوم وغدًا، قال تعالي: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ (الاسراء: ١).

- وتعني ثانيًا: أنها الخط الأول للدفاع عن أمتنا العربية والإسلامية، فالدماء الفلسطينية لا تدافع عن أوطانها وحسب، بل إنها دماء تحفظ أمتنا من التغلغل الاستعماري المتحالف مع الإسرائيلي للانقضاض ليس فقط على مواردنا بل على عقولنا. وكلنا يعلم أن بقاء هذه القضية حية، ونزع هذا المحتل الدخيل من أحشاء وطننا العربي هو وحده الكفيل بعودتنا إلى وعينا وذاتنا ووحدتنا.

- وبالمعنى الثالث: فإن القضية الفلسطينية هي مدخل التوازنات الدولية ومقياس موقعنا منها، فالسيطرة عليها مفتاح كرامتنا وتأكيد وجودنا، وبقاء الاحتلال دلالة انكسارنا واختلال موقعنا ومنفذ للسيطرة علينا، والحط من كرامتنا العالمية كمسلمين وعرب، بهذه الأبعاد الإيمانية والاستراتيجية والوقائية يتشكل فقه الصراع عندنا، وهذه المقدمة فصل مؤكد ليربط حقيقة الجدار بكل هذه الأبعاد، ويعيد الترابط من الداخل الجزئية إلى الأطر الكلية.

الماضي بصورة الحاضر

[الجدار] هو الحائط، إلا أن الحائط يقال اعتبارًا للإحاطة بالمكان، والجدار يقال اعتبارًا بالعلو والارتفاع وجمعه جدر (مفردات، الأصفهاني).

- قال تعالى: ﴿ وَأَمَّا الجِدَارُ فَكَانَ لِغُلامَيْنِ ﴾ (الكهف: ٨٢).
- وقال تعالى في موضع آخر: ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ ﴾ (الكهف: ٧٧).
- وفي موضوع يتحدث عن صلب موضوعنا يأتي قوله تعالي: ﴿ لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إلاَّ فِي قُرًى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ ﴾ (الحشر: ١٤)، هذه الآيات أتت في سورة الحشر، والتي أجمع جمهور العلماء على أنها نزلت في اليهود حربًا وجلاءً عن المدينة المنورة.

ولكن ما علاقة هذه الحادثة في أصل قصتنا (الجدار) وبالتالي (فلسطين)، هنا يتجلى الترابط التاريخي بين المشهدين في الماضي والحاضر، رغم أختلاف المكانين، وقد تأكد ذلك الترابط بداية في سورة الحشر: ﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُوْلِي الأَبْصَارِ ﴾ (الحشر: ٢)، ولما كان خروج اليهود من المدينة المنورة لأول الحشر أي أرض فلسطين، وهو ما أكده صريح الحديث النبوي حين سألت ميمونة بنت سعد مولاة النبي (صلى الله عليه وسلم) قالت: "يا نبي الله افتنا في بيت المقدس؟ فقال: أرض المنشر والمحشر ائتوه فصلوا فيه فإن صلاة فيه كألف صلاة فيما سواه، قالت: أرأيت من لم يطق أن يحمل إليه أو يأتيه، قال: فليهد إليه زيتًا يسرج فيه فإنه من أهدى كمن صلى"، وفي رواية أخرى "خمسمائة صلاة" (رواه أحمد).

عقلية الجدار

الإشارة القرآنية الأخرى توضح أسباب ترسخ الجدار في عقلية الاحتلال بالماضي اليهودي والحاضر الصهيوني، رغم أننا لا نؤمن بوجود نقاء عرقي إسرائيلي أو يهودي أو صهيوني، بل إن ما نعرضه هو دلالة على المكونات الثقافية وليس البيولوجية المتوارثة في العقل والنفسية الإسرائيلية، ويمكن تمييز أهم سماتها بخصوص الجدار، وما ارتبط بها من تحليل قرآني في سورة الحشر:

١- **[عقلية الاستعلاء]**، فالارتفاع والانغلاق، هي وليدة عقلية التميز وعقدة الانفصال، التي تتسم بها الشخصية الإسرائيلية لنفسها، فهي عقلية تظن بغرورها أنها لن تهزم، وأن الحصون تمنع مفاعيل المقاومة عنها: ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا ﴾ (الحشر: ٢)، بل إن القرآن يقر بتحقق هذا العلو ﴿ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ (الإسراء: ٤)، أي وصول هذا الغرور إلى صلافته بالمعنى النفسي، وكذلك بالمعنى المادي أي علو بالجدار والمال والنفير.

٢- **[جمع الشتات الداخلي]** من خلال جدار يؤكد ما يحافظ على وحدتهم اليهودية التي تهددها الديموغرافية الفلسطينية (الخطر الذي يحذر منه الآن الساسة والنخب الإسرائيلية، وقد رأينا ذلك في دراسة البروفسور أرنون سوفير[1]والتي ترد في ثنايا الكتاب)، وتدلل عليها الآية بإشارة كاشفة: ﴿ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ (الحشر: ١٤)، ﴿ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ العَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ ﴾ (المائدة: ٦٤).

٣- **[تحقيق الحصانة الأمنية]** من خلال بناء جدار تحت ظن أنه يمكن أن يعيق العمليات الاستشهادية، وهذا هو الادعاء الذي تسوقه "إسرائيل" لتبرير الجدار أيضًا، وهذا ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ ﴾ (الحشر: ٢).

بوارق أمل

لكن في المقابل، فإن القرآن الذي يشخص الدوافع "الإسرائيلية" الحديثة والقديمة، يؤكد أيضًا وفي عدة مواضع مستقبل هذا الجدار، فكما يبين لنا القرآن الكريم مواقع الظلم والأذية التي سيلحقها الجدار المرتفع والمنيع الذي يهلك الحرث والنسل لدرجة أنهم ﴿ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الحشر: ٢)، فهو يبين لنا بوارق أمل نجد إشارتها كالتالي:

<u>الإشارة الأولى</u>: ضعف هذه المنعة اليهودية الأمنية؛ لأنها بنيت أولاً على الخوف والحرص على الحياة ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ ﴾ (البقرة: ٩٦)، وثانيًا على الكذب التاريخي ﴿ يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾ (النساء: ٤٦)، وهذا الضعف يدلل عليه مقاطع الآيات المتتالية في سورة الحشر: ﴿ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ ﴾ (الحشر: ٢)، ﴿ لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللَّهِ ﴾ (الحشر: ١٣)، ﴿ قُلُوبُهُمْ شَتَّى ﴾ (الحشر: ٢).

---

(١) أرنون سوفير: أستاذ الجغرافيا السياسية في جامعة حيفا، ويعتبر من المنظرين الأساسيين للقنبلة الديموغرافية الفلسطينية.

الإشارة الثانية: إتمام الجدار وتحقق الارتفاع أي العلو ﴿ وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴾ (الإسراء: ٤). هو إعلان بداية النهاية لدولة "إسرائيل" واقتراب الحشر بالمعنيين القريب والبعيد. فالقريب هو معنى الحشر أي إخراج الجماعة من مقرهم وإزعاجهم بالحرب، ولا يقال الحشر إلا في جماعة (الأصفهاني في مفردات القرآن). ولعل الآية اللاحقة التي تحقق هذا الصلف والغرور والعلو بالمعنى النفسي والمادي، تشير إلى تحقق النصر ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ أُولاهُمَا بَعَثْنَا عَلَيْكُمْ عِبَادًا لَّنَا أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ فَجَاسُوا خِلالَ الدِّيَارِ وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولاً ﴾ (الإسراء: ٥)، أما المعنى البعيد والنهائي فالحشر هو اسم من تسميات يوم القيامة. والإشارة هنا في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوؤُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾ (الإسراء: ٧)، ثم في نهاية سورة الإسراء تأكيد جازم على نهايتهم ﴿ وَقُلْنَا مِنْ بَعْدِهِ لِبَنِي إسرائيل اسْكُنُوا الأَرْضَ فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ جِئْنَا بِكُمْ لَفِيفًا ﴾ (الإسراء: ١٠٤).

الإشارة الثالثة: تأكد النصر والإجلاء، وتعززها سورة الحشر مباشرة في قوله: ﴿ لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ (الحشر: ١٤)، حيث قال تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَرِيبًا ذَاقُوا وَبَالَ أَمْرِهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (الحشر: ١٥).

الإشارة الرابعة: تدور حول الصمت العربي الرسمي، والخجل الدولي، والدعم الأميركي المشجع للجدار، كما رأينا ذلك بوعد بوش يوم ٢٠٠٤/٤/١٥ والذي أكد موافقته على حقائق الجدار وشرع الاستيطان. وصادر حق الفلسطينيين بالعودة والأرض، كما صادر من قبله حقهم بالدفاع عن أنفسهم، ووصم المقاومة "بالإرهاب". وهذا ما أجملته أواخر سورة الحشر حيث شبه ذلك بإغراء الشيطان ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ العَالَمِينَ ﴾ ولكن هيهات لهم فالآية تتبع ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴾ (الحشر:١٧).

الخلاصة

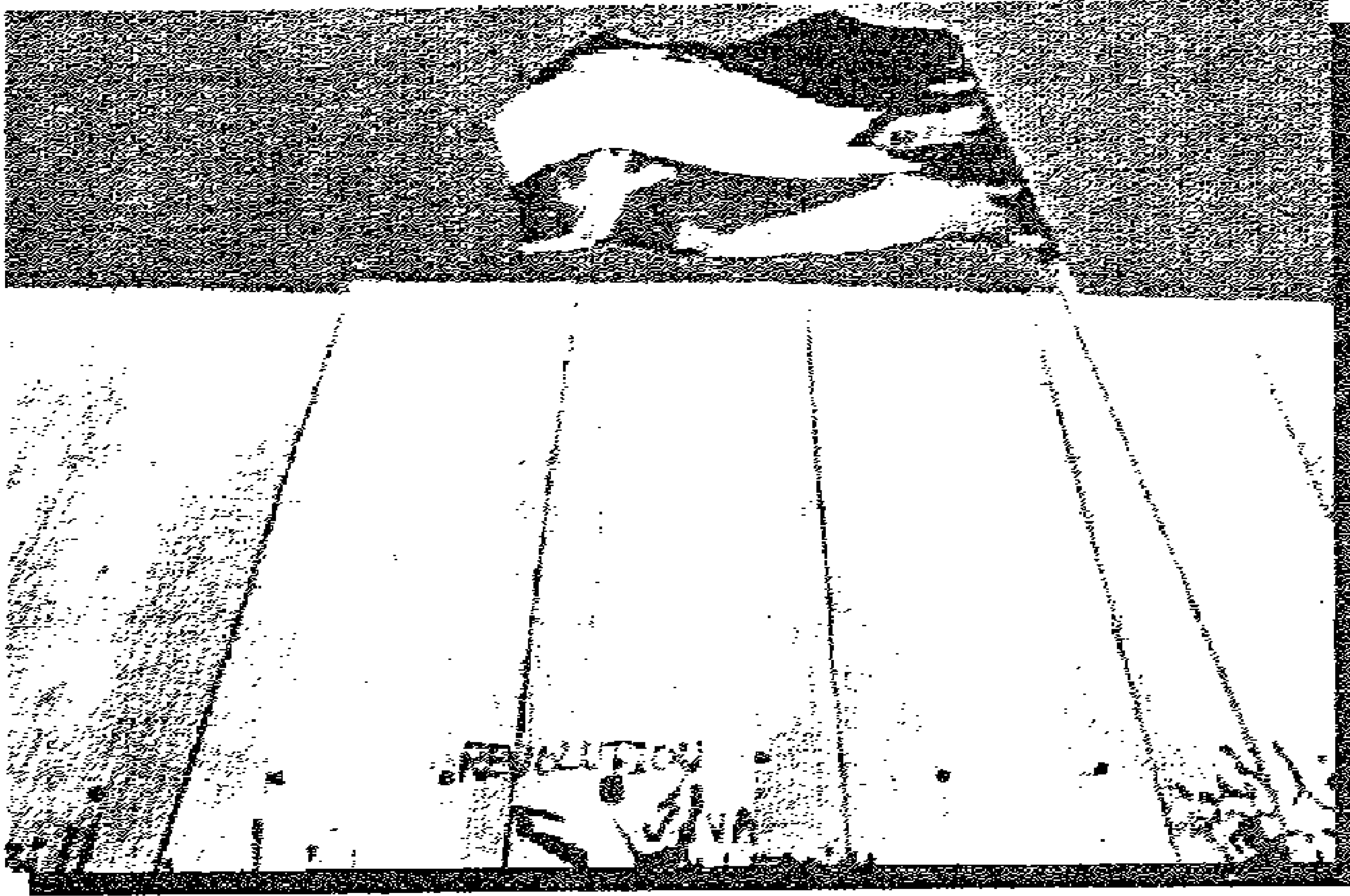
من خلاصة ما تقدم نستطيع القول إن الجدار رمزية تحمل دلالة تتعدى المظهرية المادية؛ لأن منحى جبروت "إسرائيل" وصل إلى أوجه من القوة والمكانة، وهذا يعني بالمقابل وصول العرب والمسلمين إلى قدر من القهر والمهانة، ولكن مع ارتفاع هذا المنحى فإنه يعني فعليًا بداية النهاية

متدرجًا إلى سفلية هذه الدولة وصولاً إلى النهاية. كما هي دورة التاريخ وسنن الحياة، وهذه المرة الجلاء الإسرائيلي كلي ووجودي وليس جزئي ومؤقت، كما كان في المدينة المنورة.

وعليه فالجدار الذي يجسد مرحلة نوعية من الصراع بقدر ما تحمل من الألم، فإنها تحمل في ثناياها معاني الأمل، ونحن اليوم نشهد نهاية التسوية وبداية إعصار المقاومة بشكل يجلي المعركة حضاريًا، كما يوضحها الجدار سياسيًا؛ لأن الجدار حقيقة على الأرض لا يمكن التعامي عنها وادعاء إمكانية التسوية معها. وعليه فالمقاومة الفلسطينية والعربية والإسلامية قَدَرنا جميعًا، وليست فقط خيارنا.■

الفصل الأول

تكامل الجدار والاستيطان



- سلب الأرض وسياسة الاستيطان
- الأنشطة الاستيطانية الحديثة ٢٠٠٣
- أعمال التوسع الاستيطاني في عهد شارون
- دور المستوطنات في عملية الفصل
- النشاط الاستيطاني في النقب والجليل يتعاظم
- المراجع

سلب الأرض وسياسة الاستيطان

منذ عام ١٩٦٧ عملت حكومات الاحتلال جاهدةً على بناء وتوسيع المستوطنات، سواء من حيث توسيع رقعتها أو زيادة عدد سكانها. ونتيجة لهذه السياسة، يعيش اليوم حوالي ٣٨٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يحملون الجنسية الإسرائيلية، في مستوطنات الضفة الغربية وشرقي القدس (التقرير لا يشمل المستوطنات في قطاع غزة).

وفي العقد الأول للاحتلال، عملت حكومات حزب العمل (المعراخ) بموجب [خطة ألون][1]، التي توصي ببناء مستوطنات في أراضي ذات (أهمية أمنية)، والتي يوجد فيها كثافة سكانية فلسطينية منخفضة، مثل: "غور الأردن، أجزاء من جبال الخليل، القدس وضواحيها".

ومع اعتلاء حزب التكتل (الليكود) للحكم في عام ١٩٧٧، بدأت الحكومة ببناء مستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، خاصة في الأراضي التي يتركز فيها الفلسطينيون، على قمم الجبال، وفي المناطق الواقعة غربي خط (رام الله – نابلس)، وهذه السياسة تنبع من مجموعة دوافع أمنية وأيديولوجية معًا.

ولم تؤثر العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين على عملية الاستيطان، حيث استمرت عملية توسيعها، حتى في عهد حكومتي رابين وبيريس (١٩٩٢ – ١٩٩٦)، والحكومات التي أتت بعدهما. حيث قامت هذه الحكومات ببناء آلاف الوحدات السكنية معللة ذلك بضرورات التكاثر السكاني للمستوطنين. ونتيجة لهذا، ازداد عددهم إلى الضعف تقريبًا في الفترة ما بين (١٩٩٣ – ٢٠٠٠).

⌖ القانون الدولي:

بناء المستوطنات في الضفة الغربية يعد خرقًا للقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على القوانين والنظم المتبعة في أوقات الحرب والاحتلال. بل ويعد هذا أيضًا خرقًا لحقوق الإنسان المتعارف عليها بموجب القانون الدولي. القانون الدولي الإنساني يمنع الدولة المحتلة من نقل مواطنيها إلى الأراضي التي قامت باحتلالها (بند ٤٩ لاتفاقية جنيف الرابعة).

---

(١) يغآل ألون: عسكري وسياسي صهيوني. لعب دورا بارزًا في حرب عام ١٩٤٨. وتقلد مناصب حكومة بارزة أهمها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. يعتبر من أكثر الزعماء الصهاينة ترويجًا لفكرة الحدود الآمنة غير الواضحة في معالمها الحدودية. له عدة كتب أهمها: (بناء الجيش الإسرائيلي).

بالإضافة إلى ذلك تنص أنظمة "هاج" على منع الدولة المحتلة من إجراء تغييرات دائمة في الأراضي المحتلة، باستثناء تغييرات ضرورية لحاجات عسكرية أو لصالح السكان المحليين. وبناء المستوطنات يمس بحقوق الفلسطينيين المنصوص عليها في القانون الدولي فيما يخص حقوق الإنسان. ومن بين الحقوق المنتهكة: (الحق بتقرير المصير، حق المساواة، حق الملكية، الحق بمستوى لائق للحياة، وحق حرية التنقل).

وحقيقة كون المستوطنات غير شرعية وغير قانونية بموجب القانون الإنساني الدولي، فإنها لم تؤثر على مكانة المستوطنين الذين يسكنوها، حيث يُعتبرون سكانًا مدنيين يحق توفير الحماية اللازمة لهم. وحقيقة كون المستوطنين جزءًا من قوات الأمن الإسرائيلية، من المفترض أن لا تؤثر على بقية المستوطنين المدنيين.

آلية الاستيلاء على الأراضي:

بواسطة آلية قضائية بيروقراطية معقدة، استولت "إسرائيل" على حوالي ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وكان هذا بالأساس لبناء المستوطنات وتحضير احتياط في حالة ضرورة توسيعها.

وكان الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة وتسجيلها على هذا الأساس، هي الطريقة المركزية للاستيلاء على الأراضي. وبدأ اتباع هذا الإجراء عام ١٩٧٩ واستند على تطبيق قانون الأراضي العثماني من عام ١٨٥٨، الذي كان ساري المفعول عشية الاحتلال. وهناك طرق أخرى اتبعتها "إسرائيل" للاستيلاء على الأراضي والتي تستند على أساس قضائي هي: (طريقة إعلانها مناطق عسكرية، أو الإعلان عن أنها "ممتلكات متروكة"، ومصادرة أراضٍ لاحتياجات جماهيرية). بالإضافة إلى ذلك، ساعدت "إسرائيل" مواطنين أفراد على شراء أراضٍ في السوق الحرة.

وقد تم الاستيلاء على الأراضي بمخالفة القوانين الأساسية لأي إجراء عادل. وفي الكثير من الأحيان لم يعرف الفلسطينيون بأن أراضيهم قد تم تسجيلها على اسم الدولة، ولما عرفوا بذلك كان موعد تقديم الاعتراض متأخرًا، بل إن واجب الإثبات وقع دائمًا على الفلسطينيين، الذين يدعون بأن الأراضي ملكًا لهم، ولو نجح صاحب الأرض بإثبات ملكيته للأرض، في بعض الأحيان تسجل الأرض باسم الدولة بادعاء أن هذه الأرض قد تم تسليمها للمستوطنة "بحسن نية".

كل هذه الطرق تصب في هدف واحد: بناء مستوطنات مدنية في الأراضي المحتلة. لذلك، فإن الطريقة التي يتم بها نقل الملكية على الأراضي من الفلسطينيين إلى الإسرائيليين ثانوية. إضافة إلى

ذلك، بما أن الهدف غير مشروع حسب القانون الدولي، أي بناء المستوطنات، فإن تحقيق هذا الهدف غير مشروع أيضًا.

كان استخدام الأراضي مقتصرًا على المستوطنات، بل ومنعت "إسرائيل" الفلسطينيين من استعمال هذه الأراضي لأي غرض كان. هذا الاستخدام مرفوض وغير قانوني، بغض النظر عن قانونية إجراء الاستيلاء. وأنه بموجب القانون الدولي والقانون الأردني، كون "إسرائيل" القوة المحتلة للأراضي، فإنه يترتب عليها الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفلسطينيين عند استعمالها لأراض عامة.

في غالبية الأحيان تعاونت محكمة العدل العليا مع آلية الاستيلاء على الأراضي لبناء المستوطنات، وساعدت بإيجاد رداء قانوني لهذه الإجراءات. في بادئ الأمر قبلت محكمة العدل العليا ادعاء الدولة بأن ذلك لاحتياجات عسكرية ملحة، وسمحت للدولة بمصادرة أراض يمتلكها سكان فلسطينيون لإقامة هذه المستوطنات. ورفضت التدخل لمنع إجراء الإعلان عن الأراضي كأراضي دولة.

⌖ سياسة ضم الأراضي والحكم المحلي :

قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتطبيق معظم القوانين الإسرائيلية على المستوطنات والمستوطنين، وبهذا ضمتهما، عمليًا، لدولة "إسرائيل". هذا على الرغم من أن الضفة الغربية، رسميًا ليست جزءًا من "إسرائيل"، والقانون الساري بها هو القانون الأردني والعسكري. ونتيجة هذا الضم، نشأت في الأراضي المحتلة سياسة الفصل المبني على التمييز. كما اكتسبت هذه السياسة وضعًا قانونيًا. وفي هذا الإطار يوجد جهازان قضائيان منفصلان في نفس المنطقة، تحدد بموجبهما حقوق الفرد حسب انتمائه القومي.

الحكم المحلي في المستوطنات يعمل على غرار الحكم المحلي داخل "إسرائيل"، ويعمل بصورة مشابهة. ويتجاهل القانون الأردني، الذي من المفروض أن يكون هو الساري في الضفة الغربية. هنالك ٢٣ سلطة محلية يهودية في اراضي الضفة الغربية: (٣ بلديات، ١٤ مجلسًا محليًا و٦ مجالس إقليمية)، يقع تحت سلطتها ١٠٦ مستوطنة معترف بها كبلدان منفصلة. بالإضافة إلى ذلك بنيت ١٢ مستوطنة في الأراضي التي ضمت إلى القدس عام ١٩٦٧، وعلى هذه المستوطنات يسري القانون الإسرائيلي بشكل رسمي.

مناطق النفوذ التابعة للسلطات المحلية اليهودية، تشمل بشكل عام مناطق واسعة عدا عن المناطق المبنية، هذه المناطق حسب الأوامر العسكرية مُعرّفة "منطقة عسكرية مغلقة". حيث الدخول إليها محظور على الفلسطينيين دون تصريح من القائد العسكري الإسرائيلي. وفي الوقت الذي يُمنع فيه دخول الفلسطينيين إلى هذه المناطق، فإنه يُسمح لمواطنين إسرائيليين، يهود من جميع أنحاء العالم، وحتى السائحين بالدخول دون الحاجة لتصريح خاص.

⌖ تشجيع الهجرة للمستوطنات:

قامت حكومات "إسرائيل"، ومازالت باتباع سياسة منهجية مشجعة لهجرة المواطنين الإسرائيليين إلى الضفة الغربية. من أجل ذلك، قامت هذه الحكومات بمنح مكافآت ومحفزات اقتصادية مباشرة للمستوطنين أو للسلطات المحلية اليهودية، وذلك من أجل رفع مستوى حياة هؤلاء المواطنين بغرض تشجيع الهجرة للمستوطنات.

معظم المستوطنات في الضفة الغربية، مُعرّفة كمناطق أفضلية قومية (مناطق تطوير) "أ" أو "ب". وهذا التعريف يضم المستوطنين، مواطنين إسرائيليين يعملون في المستوطنات أو استثمروا بها، هؤلاء يتمتعون بمكافآت مالية كبيرة. ست وزارات تقوم بمنح هذه المكافآت:

١- وزارة الإسكان (قروض كبيرة لمشتري الشقق، جزءًا من القروض يتحول إلى منحة).

٢- مديرية إدارة أراضي الدولة (تخفيضًا كبيرًا بإيجار الأراضي).

٣- وزارة التربية (محفزات للمعلمين، إعفاء من دفع قسط التعليم في رياض الأطفال، وسفريات مجانية للمدارس).

٤- وزارة الصناعة والتجارة (منح للمستثمرين، بنى تحتية لمناطق صناعية، ... إلخ).

٥- وزارة العمل والرفاه (محفزات للباحثين الاجتماعيين).

٦- وزارة المالية (تخفيضات في ضريبة الدخل للأفراد والشركات).

وتمنح وزارة الداخلية السلطات المحلية في الأراضي المحتلة منحًا كبيرة مقارنة مع تلك المعطاة للسلطات المحلية داخل "إسرائيل". وفي عام ٢٠٠٠ كان معدل المنحة المعطاة للفرد الذي يسكن في مجلس محلي (يهودي) في الضفة الغربية، أكثر بحوالي ٦٥٪ من المنحة المعطاة للفرد الذي يعيش ضمن إطار مجلس محلي داخل "إسرائيل". وفي عام ٢٠٠٠، كان معدل المنحة المعطاة للفرد في مجلس إقليمي في الضفة الغربية أكثر بحوالي ١٦٥٪ من فرد في مجلس إقليمي داخل "إسرائيل".

ويُعد توريد الأموال عن طريق دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية إحدى الآليات التي تستعملها الحكومة لتفضيل السلطات المحلية اليهودية في الضفة الغربية على السلطات المحلية داخل "إسرائيل". على الرغم من أن ميزانية دائرة الاستيطان مصدرها أصلاً من ميزانيات الدولة لكونها مؤسسة غير حكومية، إلا أنها لا تخضع للقوانين الملزمة للوزارات الإسرائيلية.

أجهزة التخطيط:

تُعد أجهزة التخطيط في الضفة الغربية – والتي تديرها الإدارة المدنية – آلية أقامها الاحتلال العسكري في الأراضي المحتلة، وإحدى الأجهزة البيروقراطية الأكثر تأثيرًا للاحتلال الإسرائيلي. وتعمل هذه الأجهزة في مسارين منفصلين، كبقية الأجهزة البيروقراطية الأخرى، أحدهما لليهود والأخرى للعرب. وتعتبر أجهزة التخطيط هذه هي المسئولة الفعلية عن تغيير خارطة الضفة الغربية، حيث تقوم بالمصادقة على المخططات الهيكلية للمستوطنات، وتصدر التراخيص المطلوبة لبناء مستوطنات جديدة، ولتوسيع مستوطنات قائمة، ولشق طرق التفافية. وقامت "إسرائيل" بتشكيل مؤسسات التخطيط في الضفة الغربية، ونقل العديد من صلاحيات التخطيط للسلطات المحلية اليهودية، ومن هذه التغيرات تجريد مؤسسات التخطيط الفلسطينية من صلاحياتها.

كما وتعمل أجهزة التخطيط جاهدةً من أجل الحد من تطور المدن والقرى الفلسطينية. وتقوم بهذا عن طريق رفض الطلبات التي يتقدم بها الفلسطينيون للحصول على رخص للبناء. وفي كثير من الأحيان يكون الرفض بحجة أنّ المخططات الهيكلية الإقليمية، والتي تمت الموافقة عليها في السنوات الأربعين (فترة الانتداب البريطاني)، لا تجيز البناء على هذه الأراضي. إلا أن هذه المخططات الهيكلية لا تعبر عن احتياجات التطوير للفلسطينيين، وأجهزة التخطيط تتعمد عدم تحضير مخططات جديدة تتلاءم مع احتياجاتهم. جدير بالذكر، أنّ الإدارة المدنية تقوم بهدم البيوت غير المرخصّة التي بناها فلسطينيون، مع العلم أنها بنيت على أراضٍ خاصّة بهم.

بعد التوقيع على الاتفاقية المرحلية في ١٩٩٥، تسلّمت السلطة الفلسطينية صلاحيات التخطيط والبناء في مناطق "أ" و "ب"، والتي تشكل حوالي ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى للفلسطينيين تسكن في هاتين المنطقتين، إلا أن الأراضي الشاغرة للبناء في عشرات القرى والبلدات الفلسطينية في أرجاء الضفة الغربية، والموجودة في أطراف هذه البلدان والمعرّفة حسب الاتفاقيات كمنطقة "ج"، تقع كاملة تحت سيطرة أجهزة التخطيط الإسرائيلية.

⊕ تحليل لخريطة الضفة الغربية :

يعتمد تحليل الخريطة، من حيث الانتشار الجغرافي للمستوطنات وتأثيرها على السكان الفلسطينيين، على تقسيم الضفة إلى أربع مناطق:[ثلاثة قطاعات طولية (الممتدة من الشمال إلى الجنوب)، ومنطقة القدس التي لها ميزات خاصّة]. تم هذا التقسيم فقط للقيام بتحليل الخارطة حيث لا توجد بها أي أهمية قانونية بيروقراطية. في كل واحدة من هذه الاراضي يجب التمييز بين ثلاثة أنواع: (المنطقة المبني عليها المستوطنة، المناطق التي تحيط بالمستوطنة والخاضعة للحدود البلديّة للمستوطنة، المناطق المعرفة كمناطق نفوذ المجالس الإقليمية وغير التابعة لمستوطنة معينة).

<u>القطاع الشرقي (غور الأردن وشاطئ البحر الميت)</u>: يسكن هذه المنطقة حوالي ٥٤٠٠ مستوطن، معظمهم في كيبوتسات وقرى صغيرة، باستثناء جيب أريحا. تقع بقية منطقة القطاع تحت نفوذ المجالس الإقليمية: عربوت هيردين ومجيلوت، والتي تضم أكثر من ١,٢ مليون دونم. المساس بالفلسطينيين، نتيجة وجود المستوطنات على هذه الأراضي، يكمن بالأساس في تقليص إمكانيات التطور الاقتصادي بشكل عام، والتطور الزراعي بشكل خاص. وذلك نتيجةً لسلب الفلسطينيين وحرمانهم من مصدرين مهمين من أجل التطوير وهما: الأرض والماء.

يتواجد <u>قطاع (ظهر الجبل)</u> في قمم سلسلة الجبال التي تقطع الضفة الغربية. تم بناء معظم المستوطنات هناك بمبادرة منظمة [غوش أمونيم][1]. يسكن في هذه المستوطنات حوالي ٣٤٠٠٠ مستوطن. ينتشر جزء من المستوطنات على شكل سلسلة ممتدة على طول شارع رقم (٦٠)، حيث يعد هذا الشارع كمحور المواصلات الرئيسي الذي يصل شمال الضفة بجنوبها. ولتأمين أمن المستوطنين في هذه المنطقة يقوم الجيش الإسرائيلي بفرض قيود صعبة مما يحد من حرية التنقل للفلسطينيين على هذا المحور، الأمر الّذي يعرقل سير حياتهم الطبيعية. بالإضافة لذلك، تمنع هذه المستوطنات، بعدّة طرق، التطور المدني للمدن الفلسطينية الكبيرة الموجودة على طول قطاع الجبل (الخليل، رام الله، نابلس، وجنين).

يمتد <u>قطاع (التلال الغربية)</u> من الشمال للجنوب على مساحة عرضها من ١٠–٢٠ كلم. ونظرًا لقرب مستوطنات هذه المنطقة من [الخط الاخضر][2]، ولمراكز المدن في "إسرائيل"، فقد تحوّلت

---

(١) غوش إيمونيم: حركة استيطانية تأسست عام ١٩٧٤ لإنشاء مستوطنات يهودية في الضفة الغربية خارج المناطق المحددة للاستيطان حسب خطة آلون.

(٢) الخط الأخضر: تسمية تطلق على الخط الفاصل بين أراضي الـ ٤٨ والـ ٦٧ في فلسطين. والكاتب لايرضى عنها لأنها ذات دلالة إسرائيلية في تقسيم فلسطين.

لمناطق مفضلة من قبل الإسرائيليين. يسكن هذه المستوطنات حوالي ٨٥٠٠٠ مستوطن. تمس المستوطنات بإمكانية التطوير المدني والاقتصادي للبلدان والقرى الفلسطينية، بسبب مصادرة الأراضي من حولها. بالإضافة لذلك، وبعد تسلم السلطة الفلسطينية الصلاحيات ضمن اتفاقيات أوسلو، نتج عن هذه العملية أكثر من ٥٠ جيبًا مصنفة مناطق (ب)، وبعض الجيوب مصنفة مناطق (أ)، وتحاط هذه الجيوب من جميع الاتجاهات بمناطق (ج) التي بقيت تحت سيطرة إسرائيلية كاملة. فوجود المستوطنات يقطع أوصال الامتداد الإقليمي بين القرى والبلدات والمدن الفلسطينية الممتدة على طول هذا القطاع.

يتضمن **موتروبولين[1] القدس** المستوطنات التي تم بناؤها في هذه المنطقة، والتي أُعلن ضمها إلى مدينة القدس. في الشارع الإسرائيلي هذه المستوطنات باتت تسمى (بالأحياء) وتضم أيضًا المستوطنات التي تخضع لنفوذ القدس وضواحيها. يسكن هذه المستوطنات العدد الأكبر من المستوطنين، حوالي ٢٤٨٠٠٠ مستوطن. ويختلف تأثير هذه المستوطنات على الفلسطينيين بالمناطق المختلفة للموتروبولين. وقد تطلب بناء المستوطنات في شرق القدس مصادرة واسعة لأراضي فلسطينية ذات ملكية خاصة. وقد فصلت مناطق نفوذ المستوطنات شرقي الموتروبولين (مثل معاليه أدوميم) الضفة الغربية إلى منطقتين، وقد مُنع التطور المدني لبيت لحم لوجود مستوطنات "غوش عتصيون" وفَصَلها أيضًا عن بقية البلدات الفلسطينية حولها.

تم ضم حوالي ٢ مليون دونم، استولت عليها "إسرائيل" عن طريق إعلانها (أراضي دولة) تحت نفوذ ستة مجالس إقليمية، ولم يتم نقلها لمستوطنة معينة. جزء من هذه الأراضي، خاصة في غور الأردن، يفلحها المستوطنون أو يتم استعمالها كمناطق تدريب للجيش الإسرائيلي. إلا أن أغلبية هذه الأراضي أراضٍ خالية، وتُعتبر مَخزونًا احتياطيًا لتوسيع المستوطنات ولإقامة مناطق صناعية وسياحية جديدة.

⌖ الخلاصة:

خلقت "إسرائيل" في الأراضي المحتلة نظام الفصل المبني على التمييز، حيث أقامت في نفس المنطقة جهازين قضائيين منفصلين، وتحدد فيها حقوق الإنسان حسب انتمائه القومي، هذا النظام

(١) متروبولين: مصطلح خاص بالجغرافيا العمرانية. ويهدف إلى جعل مدينة (القدس) والمستوطنات المحيطة بها: (معاليه أدوميم. بسغات زئيف. جبل أبو غنيم) مدينة مركزية لإسرائيل كلها.

هو الوحيد من نوعه في العالم، ويذكرنا بأنظمة كانت قائمة من الماضي كنظام التفرقة العنصرية (الأبرتهايد – Apartheid)[1] الذي ساد في جنوب أفريقيا.

تحت هذا النظام تم سلب آلاف الدونمات من الفلسطينيين. التي استعملت لبناء عشرات المستوطنات في الضفة الغربية، ولتوطين مئات الآلاف من المواطنين الإسرائيليين فيها. وتمنع "إسرائيل" جميع الفلسطينيين من الدخول لهذه الأراضي واستعمالها، وتستغل وجود هذه المستوطنات لإعطاء الشرعية لسلسلة الانتهاكات التي تقوم بها ضد (حقوق الفلسطينيين)، ومنها: "حق السكن، حق المعيشة، وحق حرية التنقل".

هذا التغيير المتطرف التي قامت به "إسرائيل" في خريطة الضفة الغربية، يمنع كل إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية مستقلة ضمن حق تقرير المصير. ويتمتع المستوطنون بالمقابل بجميع الحقوق المعطاة لمواطني "إسرائيل" داخل «الخط الأخضر»، وفي الكثير من الأحيان تُعطى لهم حقوق إضافية.

الجهود الجمة التي استثمرتها "إسرائيل" في (مشروع الاستيطان) سواء كانت مالية، قضائية أو بيروقراطية، حوّلت المستوطنات لجيوب مدنية في أراضٍ خاضعة للحكم العسكري، وحولت المستوطنين لذوي مكانة مفضلة. ولتخليد هذا الوضع غير القانوني من الأساس، تقوم "إسرائيل" بانتهاكات مرة تلو الأخرى لحقوق الإنسان الفلسطيني.

استعملت "إسرائيل" الأساليب القضائية بالطريقة التي تتماشى ومصالحها، مما يمنحها غطاءً قانونيًا لتغطية مشروع الاستيطان. حيث تقوم "إسرائيل" بالتمسك بالقانون الأردني في الحالات التي يخدم بها مصالحها وأهدافها، متذرعة بالحجة أن عليها أن تتعامل بموجب القانون الأردني، لما ينصه القانون الدولي بالسير بموجب القانون القائم في الأراضي المحتلة قبل احتلالها.

ولكن في الحالات التي يتعارض فيها القانون الأردني مع المصالح والأهداف الإسرائيلية، فإن "إسرائيل" لم تتردد لحظة في إلغاء هذا القانون بنص قانوني عسكري، وسن القوانين التي تتماشى ومصالحها. بفعل هذا، ضربت "إسرائيل" عرض الحائط بكثير من المواثيق الدولية، التي وقّعت عليها، والتي أُعدت لتقليص المساس وانتهاك حقوق الإنسان وحماية السكان الذين يخضعون للاحتلال.

---

(١) الأبرتهايد (Apartheid): مصطلح يرمز إلى سياسة التفرقة العنصرية التي طبقتها جنوب أفريقيا. وتعني صراحةً عدم المساواة بين رعاياها. وتقوم على التصنيف العنصري للسكان من حيث أجناسهم ومناطق سكناهم.

ونظرًا لعدم شرعية المستوطنات والانتهاك المترتب عليها لحقوق الإنسان، طالب مركز (بتسيلم)[١] حكومة "إسرائيل" بإخلاء جميع المستوطنات. وعملية الإخلاء هذه يجب أن تحترم حقوق الإنسان للمستوطنين بما في ذلك حق التعويض. واضح أن إخلاء المستوطنات هي مهمة مركبة ومعقدة، وإتمامها يستغرق وقتًا طويلاً. مع هذا هنالك خطوات مرحلية يجب القيام بها حالاً، لتقليص المس بحقوق الإنسان وانتهاك القانون الدولي قدر الإمكان. كما ويتطلب هذا من حكومات "إسرائيل" القيام بالخطوات التالية :

- الكف عن عمليات بناء جديدة، سواء كانت من أجل إقامة مستوطنات جديدة أو من أجل توسيع رقعة المستوطنات القائمة.
- تجميد شق طرق التفافية جديدة، وتخطيط مثل هذه الطرق، بما في ذلك الكف عن مصادرة الأراضي لهذا الهدف.
- إعادة جميع الأراضي غير المبنية التابعة للقرى والمدن الفلسطينية، التي ضمت للحدود المدنية للمستوطنات والمجالس الإقليمية.
- إلغاء لجان التخطيط الخاصة بالمستوطنات، مما يؤدي عمليًا إلى إلغاء صلاحيات السلطات المحلية فيما يتعلق بإعداد مخططات هيكلية وبشأن إصدار رخص بناء.
- الكف عن تشجيع المواطنين الإسرائيليين للانتقال للعيش في المستوطنات، وتكريس موارد لحث المستوطنين للانتقال إلى داخل "إسرائيل".

الأنشطة الاستيطانية الحديثة ٢٠٠٣

تبدي الحكومة الإسرائيلية في الآونة الأخيرة ما يبدو أنه انحناء تكتيكي أمام الحديث الأمريكي – الأوروبي المتواتر حول ضرورة بدء العمل لتطبيق [خارطة الطريق][٢] دون أي تعديلات أو اشتراطات، وهذه المواقف جاءت بالأصل لاحقة لما أدخلته الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون في فترتي حكمها من تعديلات على هذه الخطة، فمن المعروف أن هذه الخارطة – التائهة – المعروضة

---

(١) بتسيلم: منظمة غير حكومية إسرائيلية. وهي مختصر لاسم المركز الكامل: (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة). ويقوم برصد الانتهاكات الإسرائيلية وتوثيقها في تقارير دورية.

(٢) خارطة الطريق: خطة سياسية أعلنت عنها الإدارة الأمريكية وتبناها المجتمع الدولي، وذلك للخروج من المأزق السياسي الذي وصلت إليه الأوضاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ولكن حتى كتابة هذه السطور لم يتسن الخروج بها إلى حيز الواقع.

حاليًا هي النسخة الثالثة أو الرابعة للخطة الأمريكية، والتي كانت "إسرائيل" في كل مرة تضع عليها العديد من الملاحظات والاشتراطات إلى أن وصلت إلى ما هي عليه الآن. وكان من أبرز هذه الاشتراطات ما أوردته صحيفة "هآرتس" بتاريخ ٢٠٠٣/٣/١٧:

١. رفض أي ذكر لعبارة "دولة فلسطين مستقلة".

٢. لا يتم أي تجميد أو وقف للاستيطان إلا بعد فترة طويلة من الهدوء الكامل، مع احتفاظ "إسرائيل" بحق (التطوير والتنمية الطبيعية) للمستوطنات القائمة.

٣. رفض تقديم أي تعهد بتفكيك أي مستوطنة لإفساح المجال أمام تواصل جغرافي فلسطيني.

إن ما يصدر الآن من تصريحات على لسان "شارون" وبعض أركان حكومته، حول الاستعداد لتقديم "تنازلات مؤلمة" من أجل التوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين، لا يتجاوز حقيقة كونه معادلاً موضوعيًا للنظرة الأيديولوجية اليمينية المتطرفة للأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها (أرض إسرائيل) وأن أي "تخلّي عن أجزاء منها هو تنازل ثمين ومؤلم، إسرائيل مستعدة للإقدام عليه من أجل تحقيق السلام"!! وذلك يجد انعكاسه وتجلياته العملية – التي تفوق كل التصريحات أثرًا وقوة – في الممارسة الفعلية الإسرائيلية على الأرض والتي أقل ما يمكن وصفها به هو أنها نسف كلي لخارطة الطريق، من خلال الممارسات والقرارات الإسرائيلية، والتي تشمل ببرامجها التوسعية كل مساحة الأرض المحتلة بعدد كبير جدًا من مشاريع وأنشطة التوسع الاستيطاني.

إن الاشتراطات الإسرائيلية الثلاث كما أوردتها "هآرتس"، تقدم توضيحًا لا يقبل الشك لما تسعى "إسرائيل" إلى فرضه على الخارطة الجيوسياسية والديموغرافية للأراضي المحتلة. فمن جهة تتحلل "إسرائيل" من أي التزام ولو لفظي أو ملتبس من الإقرار بقيام دولة فلسطينية مستقلة بما تعنيه كلمة "مستقلة" من استحقاقات فعلية على الأرض، وفي مقدمتها الجوانب السيادية، والتي تمس بشكل مباشر مسائل الأرض والحدود والمياه والأمن، وهذه الملفات مترابطة ومتشابكة موضوعيًا. وبنفس الوقت تحتفظ "إسرائيل" لنفسها بحق الاستمرار في العملية الاستيطانية التوسعية الجارية على نطاق واسع وبأخطر وأبشع الصور.

لذا فإن ربط وقف الأعمال الاستيطانية بمسالة "الهدوء الأمني" ليس سوى إلقاء للمعجزات على أرضية صراع مستعر لا يمكن لأي شخصٍ كان ضمان هدوء أو استقرار أمني كامل وطويل خلاله، أو معرفة وتقدير المدى المطلوب إسرائيليًا للإعلان بأن هذا الشرط قد تحقق، وحتى إن تحقق فعليًا فإن

ما يسمى بـ "النمو الطبيعي" للمستوطنات سيتواصل، وبما يعني ويعادل زيادات رهيبة في البنية الاستيطانية أفقيًا وعموديًا.

وإذا تأملنا الشرط الثالث، برفض تفكيك أي مستوطنة لإفساح المجال أمام التواصل الإقليمي – الجغرافي الفلسطيني، فإن هذا يكشف أن حكومة شارون غير مستعدة ابدًا لتقديم أي "تنازل ... لا مؤلم ولا سواه" وتتمسك بكل حجر استيطاني وبؤرة استيطانية، وترى أن أي دولة فلسطينية قادمة هي معازل وبانتوستانات[1] (معازل) مفككة لا رابط بين أجزائها، ولا تسيطر بالتالي على مقدراتها وأمنها وحدودها، وهذا ينفي تمامًا صفة "المستقلة" عن هذه الدولة، فهي بحكم هذه الرؤية مناطق حكم ذاتي محشورة في نطاق من المساحات الاستيطانية التي تتسع باضطراد.

فالممارسة العملية الإسرائيلية – على النقيض من التصريحات العلنية – تكشف أن هذه التصريحات هي محض تضليل إعلامي ليس إلا، فما يجري على الأرض هو عملية استباقية شاملة، لتكريس واقع لا يمكن تجاوزه، يضمن بقاء وإدامة (الاستيطان) وتعزيزه على حساب الأرض والحقوق الفلسطينية. وسوف نتناول هنا المحاور التالية لهذه الممارسات الإسرائيلية:

- الزيادة المفتعلة في التعداد العام للمستوطنين في أنحاء الأراضي المحتلة والذي يصل اليوم إلى نحو ½ مليون مستوطن.
- تكريس وزيادة عدد البؤر الاستيطانية.
- أعمال التوسع الاستيطاني ومصادرات الأراضي ونهبها.

⌖ أولاً: الزيادة المفتعلة في أعداد المستوطنين:

تقدر نسبة الزيادة في أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي (١٥–٢٠٪) سنويًا منذ توقيع اتفاقية أوسلو، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة هذا العدد بين عامي ١٩٩٣ و٢٠٠٠ إذ قفز من (١٠٥) آلاف إلى (٢٠٠) ألف مستوطن موزعين على حوالي ١٧٥ مستوطنة؛ ناهيك عن ابؤر "المواقع" الاستيطانية. وتعود الإحصائية الأحدث لتعداد المستوطنين إلى سنوات ٢٠٠٠ و٢٠٠١. والتي تظهر أن هناك زيادة بلغت (١٠٩٢٥) مستوطنًا خلال عام ٢٠٠١، فقد كان عددهم

---

(١) البانتوستانات: إحدى مرتكزات سياسة الأبارتهايد، وهي الأحياء الخاصة بالأفارقة في جنوب أفريقيا، والتي يحظر عليهم السكن خارجها، وذلك ضمن سياسة التفرقة العنصرية التي انتهجتها الأقلية البيضاء.

(٢٠٠٦٨٠) مستوطن وذلك عام ٢٠٠٠، وقد ارتفع العدد عام ٢٠٠١ إلى (٢١١٦٠٥) مستوطن (هذا الرقم لا يشمل سكان الأحياء الاستيطانية في القدس المحتلة، والذين يقدر عددهم بـ ٢١٥ ألف مستوطن)، أي بزيادة نسبتها حوالي ٥,٤٪، وهي نسبة تقل عن معدل السنوات العشر السابقة لها بحوالي ١٠٪.

ومن الضروري إلقاء نظرة تفصيلية أكثر على حقيقة هذه الأرقام، وبما يشير إلى أن هذه الزيادة ليس لها علاقة بما يسمى "النمو الطبيعي للمستوطنات" أو "التكاثر الطبيعي للمستوطنين"، بقدر ما لها علاقة بسياسات حكومية رسمية وبأنشطة الجذب التي يمارسها مجلس [يشع][1] الاستيطاني، الأمر الذي يفسر هذه الزيادة "الملتبسة" في أعداد المستوطنين، والاختلال في توزيع هذه الزيادة على مختلف المستوطنات، وما يرافقها من تراجع في العدد كذلك الأمر في عدد كبير من المستوطنات.

ونجد أن هناك تراجعًا في أعداد المستوطنين في الفترة المذكورة في ٤٥ مستوطنة، وإن كان هذا التراجع ليس كبيرًا في عدده لكل مستوطنة على حدة، إلا أنه في المحصلة معاكس ومضاد لما يسمى "النمو الطبيعي للمستوطنات"، إذ بلغ العدد العام للنقص حوالي (١٢٣٠) مستوطنًا، ويلاحظ أن هذا التراجع متركز في معظمه في المستوطنات الصغيرة الحجم والقليلة العدد، الأمر الذي يجعل منه زيادة جوهرية نسبة إلى عدد السكان، خاصة في مستوطنات الأغوار مثل "أسفير" التي نقص عدد سكانها بحوالي (١٧٪)، ومستوطنة "مجداليم" الشفاغورية / جنوب شرق نابلس التي تراجع عدد سكانها بحوالي (٥٠٪)، ومستوطنة "معاليه أفرايم" بـ (١٠٪)، ومستوطنة "عمانوئيل" شرقي قلقيلية، والتي نقص العدد فيها بـ (٣٤٠) مستوطنًا أي (١٤٪).

فكيف وأين تمت الزيادة ؟!! ...

النسبة الأكبر للزيادة تركزت في عدد محدد من المستوطنات، فقد ازداد عدد سكان (٨) مستوطنات بـ (٧٢٦٤) مستوطنًا، أي أنها شهدت حوالي ٧٠٪ من الزيادة الإجمالية، ويلاحظ أن هذه المستوطنات الثماني موزعة كالتالي:

---

(١) مجلس [يشع]: مجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس. وهو منظمة أسست في أواخر الثمانينات وتتحدث بلسان المستوطنين، وتناضل من أجل زيادة أعدادهم وتوفير الموازنات المالية لهم.

١. **ثلاث مستوطنات للمتدينين المعروفين باسم "الاولترا أرثوذكس" السفارديم[1] وهي:**

- مستوطنة بيتار عيليت، والتي ازداد عدد ساكنيها بـ (١٥٠٠) مستوطن: من (١٥٨٠٠) إلى (١٧٣٠٠) أي بنسبة زيادة حوالي ١٠٪.
- مستوطنة جيفع بنيامين، سجلت زيادة بـ ٢٨٠ مستوطنًا: من (١٠٢٠) إلى (١٣٠٠)، بنسبة زيادة بلغت حوالي ٢٧٪.
- مستوطنة مودعين عيليت (كريات شيفر) وازداد سكانها بـ ٢٨٠٠ مستوطن: من (١٦٤٠٠) إلى (١٩٢٠٠) أي بنسبة ١٧٪.

وإذا أخذنا بالاعتبار أن نسبة التكاثر الطبيعي لدى هذا الجمهور المتدين من المستوطنين هي ٤٪ تقريبًا، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمواطنين الإسرائيليين العلمانيين بما فيهم المستوطنون العلمانيون، فإن الزيادات الواردة لا يمكن أن تأتي بأي حال من النمو الطبيعي أو درجة الخصوبة، بل إن مصدرها هو الخطط الحكومية، ومشاريع الجذب التي تمارس لإسكان المزيد من المستوطنين في هذه المستوطنات التي هي أصلاً من المستوطنات الكبرى والرئيسية والمهمة في المشروع الاستيطاني.

٢. **مستوطنات الغور أو الاراضي الشفاغورية:**

- مستوطنة حمرا، وقد وصلت نسبة الزيادة فيها حوالي ٥٠٠٪، أي أنها تضاعفت (٦) مرات من (١٤٧) إلى (٦٧١).
- مستوطنة كوخاف يعقوب، ازداد عدد مستوطنيها بـ ٧٧٠ مستوطنًا: من (١٦٤٠) إلى (٢٤١٠)، أي بنسبة ٤٦٪.
- مستوطنة منورا، وبلغت الزيادة فيها ٢٠٣ مستوطنين: من (٧٦٨) إلى (٩٧١)، أي بنسبة زيادة ٢٦٪.
- مستوطنة معاليه أدوميم، ازداد سكانها بـ ٩٠٠ مستوطن: من (٢٤٩٠٠) إلى (٢٥٨٠٠)، أي بنسبة زيادة ٤٪.
- مستوطنة نعلا، وبلغت الزيادة فيها ١٩٧ مستوطنًا: من (١٣٧) إلى (٣٣٤) أي بنسبة ٤٣٪.

---

(٢) السفارديم: هم اليهود الشرقيون القادمين من أسبانيا وحوض البحر المتوسط ويقابلهم (الأشكناز) الذين سكنوا شرقي أوروبا وشمالها الغربي. ويعتبر مستوى معيشة السفارديم متدن. ومواطنون من الدرجة الثانية.

يشار هنا إلى أن هذه الزيادات تخدم المخطط الإسرائيلي بإنشاء الجدار الفاصل الشرقي على طول الأراضي الغورية، وبما يشمل هذه المستوطنات وصولاً إلى جنوب جبل الخليل، ومروراً بمستوطنة معاليه أدوميم الممتدة من شرقي القدس المحتلة باتجاه الأغوار، وبما يعادل النقص الحاصل في مستوطنات الأغوار الأخرى.

✧ ثانيًا: المواقع (البؤر) الاستيطانية ... تكريس لواقع استيطاني جديد:

أشير مرارًا عن إعلانات وزير الحرب الإسرائيلي السابق بنيامين بن إليعازر، حول تفكيك وإزالة عدد من البؤر الاستيطانية المنتشرة في معظم أنحاء الضفة الغربية، والتي لم ينفذ معظم ما اعتزم الوزير المذكور القيام به، ففي المحصلة النهائية انخفض في أواخر فترة توليه منصبه عدد هذه البؤر من ١٠٥ إلى ١٠١ موقع استيطاني، حيث أخليت في حينه (٣) مواقع وهمية وموقع (رابع) مأهول بالمستوطنين.

ومع حلول شهر آذار/ مارس من العام ٢٠٠٣، عاد عدد هذه البؤر ليرتفع إلى ١١٠ موقع أي بزيادة (٩) مواقع، أقيمت بُعيد انتخاب شارون مجددًا لرئاسة الحكومة الإسرائيلية، الأمر الذي أعطى للمستوطنين دافعًا قويًا لإقامة المزيد من هذه المواقع، وتعزيز القائم منها في ظل حكومة استيطانية يمينية متمسكة بقوة بسياسات الاستيطان والتوسع. ويوضح الجدول التالي كشفًا إجماليًا لهذه المواقع بحسب سنوات إنشائها:

جدول (١): [البؤر الاستيطانية]

م	السنة	عدد البؤر	عدد المباني والمنشآت	عدد المستوطنين تقريبًا
١	١٩٩٦ – ١٩٩٧	٦	٦٠	١٠٠
٢	١٩٩٨	١٤	٢٠٠	٣٢٠
٣	١٩٩٩	١٦	١٩٠	٢٤٠
٤	٢٠٠٠ – ٢٠٠١	٢٢	٢٧٤	٤٧٠
٥	٢٠٠٢ – ٢٠٠٣	٥٢	٢٧٧	٤٤٠
	المجموع	١١٠	١٠٠١	١٥٧٠

جدير بالذكر أن ستة من بين المواقع الجديدة التي أقيمت عقب انتخاب "شارون" رئيسًا للوزراء للمرة الثانية، كانت قد أخليت من قبل وزير الدفاع السابق "بن إليعازر"، وهي:

- نوفيه نحميا – شرق أرئيل– محافظة سلفيت.
- حفات جلعاد – جنوب غرب نابلس.
- موقع جنوب كريات أربع – الخليل.
- موقع غرب مستوطنة بات عاين – محافظة بيت لحم.
- موقع شرق مستوطنة بني حيفر – محافظة الخليل.
- موقع شرق مستوطنة بدوئيل – محافظة سلفيت.

ثالثًا: التوسع الاستيطاني والدعم الحكومي للمستوطنات:

تتواصل أعمال التوسع الاستيطاني – ممثلة في البناء والطرق الالتفافية، ونهب المزيد من الأرض الفلسطينية لصلحة المستوطنات – بشكل يومي، ويُكتشف يوميًا الحجم الهائل للدعم الحكومي الإسرائيلي للمستوطنين والمشاريع الاستيطانية. ويوضح الجدول التالي عمليات التوسع الاستيطاني التي وقعت بين شهري شباط/ فبراير – نيسان/ أبريل لعام ٢٠٠٣م:

جدول (٢): [عمليات التوسع الاستيطاني]

م	الموقع	نوع التوسع	ملاحظات	المستوطنة المستفيدة
١	قرية وادي رحال جنوب غرب (بيت لحم)	تجريف أراضي بلغت ٩ دونمات	جرفت الأراضي زراعية لمحصول العنب واللوز، وتمت عمليات الجرف بحراسة قوات الاحتلال في أيام: ٥ – ٢٠٠٣/٤/١٠	أفرات
٢	واد الغروس (الخليل)	تجريف ٢٠ دونمًا	شق طريق أمني حول المستوطنة المذكورة	كريات أربع
٣	محيط كريات أربع (الخليل)	تسييج ١٧ دونمًا	استيلاء وضم للمستوطنة المذكورة	كريات أربع
٤	عابا الشرقية (محافظة جنين)	تجريف ١٥٠ دونمًا	شق شارع التفافي يصل المستوطنة الواقعة شرق مدينة جنين بالشارع الالتفافي الشمالي	جانيم
٥	يعبد (محافظة جنين)	مصادرة ٤٧٠ دونمًا	توسيع المستوطنة المذكورة، وبناء حي استيطاني فيها	مابودوتان
٦	الخضر (بيت لحم)	تجريف ١٠٠ دونم	إقامة جدار فاصل أمني حول المستوطنة	نفيه دانيال
٧	جينصافوط (محافظة قلقيلية)	تجريف ١٠٠٠ دونم	أراضي زراعية (زيتون وعيون ماء) لتوسيع المستوطنة	عمانوئيل
٨	القدس	بناء في رأس العامود (٦٨ وحدة سكنية)	تم البدء بإسكان ١٠ عائلات في المستوطنة الواقعة في قلب القدس المحتلة وتفصل شرق القدس عن قراها	مستوطنة رأس العامود (معاليه هزيتيم)

م	الموقع	نوع التوسع	ملاحظات	المستوطنة المستفيدة
٩	القدس	بناء حي استيطاني (٦٥٤ وحدة)	صادقت الحكومة الإسرائيلية على المشروع في: ٢٠٠٣/٢/١٥	جفعات زئيف
١٠	الخليل	الاستيلاء على وتجريف ٢٥٠ دونماً	تم الاستيلاء على هذه المساحات وتسييجها	خارصينا وبيت حجاي
١١	بلدة دورا (الخليل)	استيلاء على ٧٠ دونماً	إقامة بؤرة استيطانية جديدة	نجوهوت
١٢	القدس	مئات الدونمات	مشروع ضخم أعلن عنه وزير الدفاع موفاز يوم ٢٠٠٣/٣/١٠ لتوسيع المستوطنة المذكورة في إطار مشروع (القدس الكبرى)	معاليه أدوميم
١٣	السموع (الخليل)	١٨٠ دونماً استيلاء	إقامة بؤرة استيطانية جديدة	شمعة

بذلك يكون مجموع الأراضي التي تمت السيطرة عليها في إطار هذا التوسع لوحده أكثر من (٢٠١٦) دونماً إضافة لحوالي ٩٠٠ دونم سيشملها مشروع وزير الدفاع الإسرائيلي الحالي شاؤول موفاز لمستوطنة معاليه أدوميم. هذا في الوقت الذي تواصل فيه الحكومة الإسرائيلية دعمها اللامحدود للمستوطنين في أنحاء الضفة الغربية، وتقدم لهم التمويل والدعم الذي يفوق ما تقدمه للمواطن الإسرائيلي من نفس القطاعات.

وقد نشر مركز "أدفه" للأبحاث في شهر آذار ٢٠٠٣ تقريرًا عن سياسات الدعم الحكومي، والاستثمارات الحكومية في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان، جاء فيه: إن الاستثمارات الحكومية في هذا المستوطنات زادت بعشرات بالمائة خلال أعوام ١٩٩١ - ٢٠٠١ عن مثيلاتها داخل "إسرائيل" إذ بلغت ١٠,٣ مليار شيكل، وأنفقت الحكومة عام ٢٠٠١ لوحده ٩٤٧ مليون شيكل كدعم للمجالس المحلية للمستوطنات، بحيث حصلت البلديات على ٤٩٣ مليونًا وقطاع البناء الاستيطاني على ٤٥٤ مليونًا. أما المستوطنات الزراعية والبالغ عددها ١٥٠ مستوطنة زراعية منها ٣٠ في الجولان، فقد حصلت في ٣ أعوام (١٩٩٨–٢٠٠٠–٢٠٠١) على ٥٤٪ من مجمل المساعدات الممنوحة من قبل وزارة الإسكان للقطاع الزراعي الإسرائيلي وقيمتها ٦٠ مليون دولار، وهي المستوطنات الزراعية (ناهيك عن الدعم لباقي المستوطنات)، وحصل كل مستوطن فيها على منحة سكن إضافية قدرها ٨٥٠ دولارًا مقابل ٢٦٠ دولارًا لمثيله في داخل "إسرائيل".

أعمال التوسع الاستيطاني في عهد شارون

أعمال التوسع الاستيطاني/ الكولونيالي – اليهودي، التي تجري في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة تشبه في اتساعها تلك الأعمال التوسعية، التي جرت في السبعينات، أثر صعود حزب الليكود – لأول مرة – إلى السلطة في "إسرائيل" عام ١٩٧٧، حيث قادت حركة (غوش أيمونيم وشبيبة القوميين) المتدينين تلك الأعمال. اليمين المتطرف في "إسرائيل" وعلى رأسه رئيس الحكومة شارون، والذي يعد من آباء المشروع الاستيطاني، يواصل منذ نحو عامين، نشاطًا استيطانيًا محمومًا، ويقود في الوقت نفسه حربه العدوانية لحماية المستوطنات.

شارون في هذه الآونة، وحسب تقدير أوساط سياسية في "إسرائيل"، يجد نفسه "في ذروة عملية تاريخية استئصالية وبطولية بالنسبة له"، والمقصود هو تطبيقه السافر والشرس لأيدولوجيا "الاقتلاع والإحلال"، اقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه وإحلال الاستيطان بديلاً، وتهويد الأرض الفلسطينية، وهذا يتأتى لشارون – بحسب أجندته – من خلال السيطرة على الحالة الفلسطينية برمتها من كيان وقضية قائمة بذاتها، وذلك باستخدام القوة العسكرية الغاشمة، لفسح المجال أمام المشروع الاستيطاني ليتوسع أكثر فأكثر.

واليمين الإسرائيلي المتطرف – المسيطر على مقاليد الحياة السياسية والإعلامية، وإلى حد كبير الاجتماعية في "إسرائيل" – يجد اليوم فرصته سانحة لتجسيد رفضه النظر إلى "إسرائيل" (كدولة قائمة ذات سيادة وحدود ودستور يحكمها القانون)، فهو يتعامل مع هذه الدولة كمحطة في مشروع متواصل، فالدولة القائمة هي وسيلة للوصول إلى حلم جمع اليهود في أرض صهيون، وتحقيق الخلاص الجماعي لليهود في الدولة اليهودية الوحيدة.

من هنا تعتبر أوساط اليمين – داخل حكومة شارون وخارجها – أن ما يجري، وما ينبغي أن يتم على الأرض، هو استكمال المشروع اليهودي الصهيوني، وهو إتمام لما بدأ سنة ١٩٤٨، حين قامت دولة "إسرائيل"، بل إن بعض هذه الأوساط تذهب إلى حد اعتبار المواجهة الحالية مع الفلسطينيين هي أهم وأخطر مما يسمونه (حرب التحرير)[1] عام ١٩٤٨، ويرون أن هذه المواجهة فرصة سانحة لاستكمال هذا التحرير المزعوم، وبسط السيادة الإسرائيلية على كامل (أرض

---

(١) حرب التحرير: المصطلح الإسرائيلي لنكبة الفلسطينيين عام ١٩٤٨، حيث تعتبر إسرائيل أن الجيش حرر أرض الميعاد من المحتلين العرب.

"إسرائيل" الغربية). وقد جاءت مؤشرات التطور المتسارع في المشروع الاستيطاني لتعكس هذه الحالة الأيديولوجية السياسية في "إسرائيل"، وترجمة لأجندة حكومة شارون واستراتيجية العمل على إدامة الاحتلال، والتنكر لأي تسوية يمكن أن تفضي إلى إزالة المستوطنات الإسرائيلية، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة فعلية.

⌖ حكومة شارون هي حكومة استيطان بامتياز:

منذ اليوم الأول لوصولها للحكم دفعت هذه الحكومة بعجلة الاستيطان إلى الأمام بتسارع كبير، ففي الفترة من آذار/ مارس إلى تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ نفذت ٤٩ عملية بناء استيطاني، وتم تحويل ٣ مواقع عسكرية (ناحال)[1] إلى مستوطنات مدنية، في الوقت الذي باشرت فيه وزارة الإسكان العمل لبناء مستوطنة جديدة باسم (جفعات سلعيت) في منطقة الأغوار، وأضيف ١٠٢ بناء متنقل إلى المواقع الاستيطانية الجديدة، والتي أقامها المستوطنون في نفس الفترة، ٤٤ موقعًا من هذه المواقع المسماة (البؤر الاستيطانية).

وفي قطاع غزة باشرت وزارة الإسكان بناء ١٩٠ وحدة سكنية في المستوطنات، وباشرت وزارة الدفاع بشق ١٤ طريقًا التفافيًا جديدًا، وطالت أعمال التجريف والمصادرة في هذه الفترة من آذار إلى تشرين ثاني ٢٠٠١) أكثر من ٦٥ ألف دونم.

وفي سنة ٢٠٠٢ تواصلت السياسة الاستيطانية للحكومة الإسرائيلية وبوتائر أعلى حيث:

- طرحت وزارة الإسكان مطلع آيار/ مايو ٢٠٠٢ عطاءات لبناء ٩٥٧ وحدة سكنية استيطانية في أنحاء الضفة الغربية، وحازت هذه العطاءات على مصادقة الوزير "بن إليعازر"، وسبق أن أعلنت في نيسان ٢٠٠٢ عن طرح عطاءات لبناء ٤٨٠ وحدة سكنية، ليصبح المجموع (١٤٣٧) وحدة سكنية.
- أعلنت الحكومة أواخر آيار/ مايو ٢٠٠٢ عن بدء العمل بأكبر مشروع استيطاني في الضفة الغربية، وهو بناء مستوطنة جديدة تقع بين مستوطنتي (شعارى هتكفا) و(الكنا) على أراضي غرب محافظة سلفيت وجنوبي محافظة قلقيلية، وتقرر البدء بإقامة ٣٥٠ شقة، وبضع عشرات من الفيلات كمرحلة أولى على أكثر من ٣٠٠ قطعة أرض مقسمة هيكليًا.

---

(١) ناحال: اسم مختصر للشبيبة المحاربة في إسرائيل وهو تنظيم شكل عام ١٩٤٨. ومن ثم أصبح تنظيمًا يجمع بين الخدمة العسكرية والعمل الزراعي، ويستخدم كإطار لأندية زراعية استيطانية لإقامة مستعمرات حدودية.

- صادرت سلطات الاحتلال في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ أكثر من ٥ آلاف دونم من أراضي القرى والبلدات الواقعة بين محافظتي نابلس ورام الله وهي: "سنجل، ترمسعيا، جالود، المغير، قريوت، اللبن الشرقي، والساوية" تحت ذريعة شق شارع التفافي.
- باشرت وزارة الدفاع العمل على شق ٤ طرق التفافية جديدة، بكلفة ابتدائية قيمتها ١٥٠ مليون شيكل، وخصصت هذه الوزارة في آب/ أغسطس ٢٠٠٢ مبلغ ٣٩ مليون شيكل لتعزيز أمن مستوطنات قطاع غزة كمساعدات للمستوطنين (المتضررين) من الانتفاضة.

وبالنظر إلى ما تحدثه آلة الحرب الإسرائيلية من تغييرات على الأرض الفلسطينية، فإن حكومة شارون تبدو بوضوح شديد في غمرة حرب هي حرب (سلامة المستوطنات)، بكل ما يحمله التعبير من معنى، وهي تستخدم وسائل مركزية لتنفذ من خلالها عملية فصل عنصري واسع النطاق لصالح المستوطنات. وأبرز هذه الوسائل هي (**الحواجز العسكرية**)، والتي زاد عددها في الضفة الغربية عن ١٤٠ حاجزًا، تفرض من خلالها قوات الاحتلال حالة من حظر التجول والإغلاق الكاملين، وتعزل أنحاء الضفة عن بعضها إذ يشمل حظر التجول ثلاثة أرباع مساحة وسكان الضفة الغربية، ويجدر هنا ملاحظة أن وضع هذه الحواجز يأتي على طول الطرق الالتفافية، ومحاور ومفترقات الحركة الرئيسية، التي تربط أنحاء الأرض الفلسطينية ببعضها، بحيث تبدو التجمعات السكانية الفلسطينية كجزر معزولة في بحر من المستوطنات والثكنات العسكرية الإسرائيلية، وباتت يد المستوطنين طليقة في النهب والسيطرة على مزيد من الأراضي الفلسطينية تحت غطاء رهيب من آلة الحرب الإسرائيلية وإرهاب الدولة المنظم، وإجرام المستوطنين غير المسبوق.

⌖ موازنة الدولة في إسرائيل للعام ٢٠٠٣ ... دعم مطلق للمستوطنات:

إذا كان إيهود باراك – رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق – قد خصص ٦٦٩ مليون شيكل في موازنة حكومته للعام ٢٠٠١ للمستوطنات، إلى جانب مئات الملايين الأخرى التي تخصصها وزارات ودوائر أخرى، فإن حكومة شارون تفوقت على غيرها من حكومات "إسرائيل" في هذا المجال، فقد أعلن شارون أنه لن يخفض شيكلاً واحدًا من موازنة عام ٢٠٠٣ المخصصة لدعم الاستيطان، والبالغة ١,٩ مليار شيكل، وهو المبلغ المكشوف في الموازنة لدعم النشاطات الاستيطانية في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة. وفيما يلي صورة عن أشكال دعم النشاطات الاستيطانية، كما ظهرت في موازنة حكومة "إسرائيل" للعام ٢٠٠٣:

- دائرة أراضي "إسرائيل" تخصص مبلغ ١٧٢,٤ مليون شيكل لتمويل مشاريع مصادرة الأراضي.
- ٢٥٣,٥ مليون شيكل لشق طرق التفافية جديدة، وإكمال شق طرق، وإقامة جسور وأنفاق منها: "عابر السامرة الشرقي، وشارع الطوق الشرقي للقدس، وشارع (٥٤ – الغور) وغيرها".
- وزارة الدفاع بدورها سوف تمول شق طرق التفافية تكلف ٢٢٨ مليون شيكل منها: "التفافي زعترة، وشارع يعبد، وكيدار وسواها".
- وزارة الصناعة والتجارة سوف توفر منحًا للاستثمار في مستوطنات الضفة الغربية بمبلغ ٢٢,٣ مليون شيكل، وسوف تلتزم للحكومة بمبلغ إضافي قيمته ٥١,٩ مليون شيكل لدعم الصناعة في المستوطنات.
- وزارة الإسكان ستوفر ٣٥٠ مليون شيكل منها ٣١,٣ مليون لمستوطنة (معاليه أدوميم) وذلك لتمويل الحراسة للمدينة، ومساعدة مشتري الشقق الاستيطانية بواقع ٧٦,٨ ألف شيكل لكل عائلة على شكل قروض مدعومة منها ١٦,٨ ألف شيكل غير مستردة، وخصم ٥٠٪ من تكلفة تطوير الأرض.
- في وزارة الزراعة يخصص قسم الاستيطان (للضفة) ١٣٧,٨ مليون شيكل لأغراض الاستيطان.
- وزارة الأديان تخصص ٥٠ مليون شيكل للمستوطنات، وتقدم تخفيضًا بمعدل ٩٠٪ على أقساط التعليم للأطفال بين الثالثة والرابعة من العمر، والتعليم المجاني من سن الرابعة لكل طفل في المستوطنات.
- وزارة البنية التحتية ستدفع ٩,٧ مليون شيكل لمصانع المياه في المستوطنات.
- وزارة المالية ستقدم نصف مليار شيكل على شكل استرجاعات ضريبية، وهذه ميزة للمستوطنين دون سواهم من سكان "إسرائيل".
- أما وزارة الداخلية فستمنح مبلغ ٤٨٠ مليون شيكل للسلطات المحلية في (المستوطنات)، وهو ما يثير ردود فعل عند كثير من السلطات المحلية، وخاصة (بلدات التطوير) في "إسرائيل".

ولإلقاء الضوء على هذا الموضوع نعود إلى تقرير وزارة الداخلية الإسرائيلية عام ٢٠٠١، حيث احتلت (المستوطنات) الأولوية في جدول المخصصات للسلطات المحلية:

حيث كانت حصة الفرد: [في المجلس الإقليمي (مجيلوت) شمال البحر الميت ١٤٤١٠ شيكل، وفي مستوطنات غور الأردن ١٠٤٨٠ شيكل، وفي المجلس الإقليمي في الخليل ٨٦١٠ شيكل، وفي

معاليه أفرايم (جنوب شرق نابلس) ٧٨٥ شيكل]. بينما كانت حصة الفرد من مساعدات الوزارة في (بلدات التطوير) داخل إسرائيل: [٣٦١٠ شيكل في بيسان، و ٣٢٥٠ شيكلاً في سيدروت (جنوب إسرائيل)، و ١٥٢٠٥ شيكل في اللد، و١٥٠٠ شيكل في الطيبة، و ١٤٤٠ شيكلاً في الرملة و١١٩٠ شيكلاً في كرمئيل].

وكل هذا يعني أن: حصة الفرد من مساعدات وزارة الداخلية في (المستوطنات) تصل من ثمانية أضعاف إلى أربعة عشر ضعفًا من مساعدات وزارة الداخلية فيما يسمى بـ (بلدات التطوير) داخل "إسرائيل".

❖ الجدل الإسرائيلي الداخلي حول موضوع الاستيطان في تصاعد متواصل:

يرتبط الوجود الاستيطاني اليهودي على الأرض الفلسطينية بأسئلة مصيرية وحاسمة مطروحة على أجندة الحياة السياسية والاجتماعية في "إسرائيل"، خاصة بعد مرور أكثر من ثلاثة أعوام على الانتفاضة، وإذا كان موقف الحكومة والجيش متناغمًا إزاء هذا الملف المعقد، وذلك لجهة الدعم المطلق للمستوطنين، وما يقدمه الجيش من تغطية وحماية لأعمال الاستيطان، فإن حالة متزايدة من الاستقطاب يشهدها الشارع الإسرائيلي على مختلف مستوياته، وصولاً إلى أوساط المستوطنين أنفسهم.

والأمر يتعلق بسؤال هوية الدولة العبرية ومركبها الديموغرافي، وهذا يرتبط موضوعيًا بل وعضويًا مع ما تريده "إسرائيل" كنتاج لأية تسوية محتملة مع الفلسطينيين، ومصير المستوطنات في هذه التسوية، وتفاعل ذلك مع الأسئلة المطروحة آنفًا، وفي ظل حضور مقيم لكابوس وهاجس الديموغرافيا الذي يؤرق الدولة العبرية.

التناقض – وإن كان غاليًا شكليًا – إزاء الخيارات المتاحة والمطلوبة داخل الحكومة الإسرائيلية، بقي في إطاره التقليدي بين رؤية اليمين ورجالات الجيش والمستوطنين من جهة، وهم يمثلون "يمين" الحركة الصهيونية، وبين رؤية حزب العمل الذي يمثل "يسار" الحركة الصهيونية، وقد أصبح موقف حزب العمل يأتي على استحياء وتردد لا يخلو من تعلق للمستوطنين وممثليهم. ويرى حزب "الليكود" في الاستيطان استراتيجية ومشروعًا سياسيًا لابد من مواصلته لقطع الطريق على أي احتمال لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة، بينما يرى حزب "العمل" وبعض الأحزاب من الوسط

واليسار أنه ينبغي إخلاء مستوطنات!! في إطار تسوية إقليمية، والفرق بين الرؤيتين في الكم وليس النوع أو الموضوع.

تعكس هذه المعادلة حقيقة ساطعة، وهي أن المستوطنين وحركة الاستيطان، ليست مجرد مجموعات متطرفة منغلقة ذات نزعات أيدلوجية – توراتية فحسب، بل حركة ممأسسة تمارس دورًا له سطوة ونفوذ في مراكز صنع القرار في "إسرائيل"، بحيث باتت "إسرائيل" تعيش حالة فريدة من حيث كونها ليست دولة تبني مستوطنات بل مستوطنات تدير دولة، وتحدد إلى قدر كبير سياستها وممارستها، بل ومستقبلها.

وفي الأشهر (تموز/ يوليو، تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠٠٢م) تزايد، وربما بشكل غير مسبوق، حدة الجدل والاستقطاب داخل "إسرائيل" حول هذا الموضوع، وليس أدل على ذلك مما تنشره الصحافة الإسرائيلية من مقالات وآراء لقادة رأي ومفكرين وسياسيين وإعلاميين إسرائيليين، وبما يوضح ما ذهبنا إليه آنفًا.

وبعد ثلاثة أعوام من الانتفاضة والمقاومة الوطنية لقوات الاحتلال وقطعان وميليشيات المستوطنين، بدأ يتفاعل في الأوساط السياسية والحزبية وغيرها من أوساط الجمهور اليهودي في "إسرائيل" استقطاب بين معسكرين:

- المعسكر الأول: يرى في الاستيطان مشروعًا لصعود فاشية يهودية من نوع جديد في "إسرائيل"، قادة وسياسيون وحزبيون يقفون في أقصى اليمين. ومن أمثال (أفي إيتام) من حزب المفدال و(أفيغدور ليبرمان) من حزب "إسرائيل" بيتنا، يرون أن الاستيطان عملية مستمرة لمشروع صهيوني طلائعي، وهؤلاء يجدون الدعم والمساندة من حزب الليكود لاعتبارات أيدلوجية وسياسية تحالفية، كما يجدون الدعم والمساندة من أوساط متنفذة في قيادة الجيش الإسرائيلي. الفواصل هنا ليست ذات قيمة بين شارون، نتنياهو، أولرت، موفاز، ويعلون وبين أفي إيتام وأفيغدور ليبرمان، ففي موضوع الاستيطان يقف هؤلاء في حربهم العدوانية، التي يشنونها ضد الشعب الفلسطيني، لا يخفون أنهم يقودون حرب سلامة المستوطنات. الحرب ضد (الإرهاب الفلسطيني) هو الذريعة، أما الحقيقة فهي (حرب سلامة المستوطنات) حرب عدوانية تعكس الأطماع التوسعية لليمين واليمين المتطرف في "إسرائيل"، والذي يحتل موقعًا مؤثرًا للغاية في دوائر صنع القرار.

- **المعسكر الآخر**: ليس بوزن وتأثير ونفوذ معسكر اليمين واليمين المتطرف، ولكنه يطرح موضوع الاستيطان من زاوية حادة مغايرة، (يوسي سريد) زعيم حركة ميرتس يطرح هذا الموضوع من زاوية: "من هم اليهود؟! هل هم المستوطنون أم نحن؟!"، وليس من الزاوية الدينية بل من الزاوية السياسية، هذا على الأقل من زاوية الحديث عن ممارسات المستوطنين. وزميله عضو الكنيست عن حزب ميرتس يصف قيادة المستوطنين بالقيادة المسيحانية الصغيرة، التي تجر دولة بأكملها إلى مغامرة لا أخلاقية. (يوسي بيلين) من قيادة حزب ياحد يرى في [زعران التلال][1] الذين وقفوا في وجه الجيش في مسرحية تفكيك بعض البؤر الاستيطانية، وفي ممارساتهم مشروعًا لصعود فاشية يهودية في "إسرائيل"، هذا في الوقت الذي يقف فيه حزب العمل في موقع وسط بين مشروع الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة ومشروع (زعران التلال) في الضفة، ويسير على مسافة قصيرة خلف حزب الليكود وأنصار الاستيطان في قيادة الجيش، ويشارك في حرب سلامة المستوطنات، ويتملق المستوطنين من جهة. ويدعو بانتهازية إلى خفض الاعتمادات المخصصة لهم في الموازنة العامة من جهة ثانية.

ولكن هل يعكس هذا الجدل الدائر في الأوساط السياسية والحزبية موقف الجمهور اليهودي في "إسرائيل"؟!! تشير استطلاعات الرأي إلى فجوة واسعة بين مواقف هذه الأوساط، وبين موقف الجمهور. ففي ملحق صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٧ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢، وحسب نتائج استطلاع معهد (راحف) بإدارة د.مينا تسيمح يتضح أن: ٨٠٪ من مواطني "إسرائيل" مستعدون لإخلاء الغالبية الساحقة من المستوطنات في إطار تسوية مع الفلسطينيين. ومن ناحية ثانية أشار (مقياس السلام) في "إسرائيل" لشهر تشرين أول ٢٠٠٢ أن: ٧٢٪ من الجمهور اليهودي يؤيدون إخلاء ما يسمونه المواقع الاستيطانية غير القانونية، وكان التوزيع بين الأحزاب الأربعة الكبيرة على النحو التالي: (٩٤٪ من مؤيدي ميرتس، ٨٥٪ من مؤيدي الليكود، ٣٦٪ من مؤيدي شاس) يؤيدون إخلاء ما يسمى بالمواقع الاستيطانية غير القانونية أي البؤر الاستيطانية، وهذا طبيعي في ظل الكلفة المادية والبشرية العالية لحرب (سلامة المستوطنات) وفي ظل تفجر النزاعات الاجتماعية على خلفية الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتفاقم النظرة للمستوطنين كظاهرة طفيلية وظاهرة فاشية، وتتمتع بامتيازات غير عادية على حساب دافعي الضرائب في "إسرائيل".

---

(١) زعران التلال: مصطلح أطلق على الشبان المستوطنين الذين وقفوا في وجه قوات الجيش التي فككت بعضًا من البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية خلال انتفاضة الأقصى.

حالة الاستقطاب نجدها حتى في أوساط المستوطنين أنفسهم، فقد أثارت انعكاسات الانتفاضة والمقاومة الوطنية للاحتلال حالة من الجدل في أوساطهم. حيث تظهر عدة استطلاعات للرأي مواقف لم تكن على هذه الدرجة من التبلور من قبل، فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته حركة (السلام الآن) الإسرائيلية في منتصف عام ٢٠٠٢، وشمل ٣٢٠٠ أسرة من المستوطنين في أنحاء الضفة الغربية أن: (٦٨٪ من المستوطنين يقبلون بإخلاء مستوطنات في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين، وأن ٩٥٪ منهم يقبلون تعويضًا ماليًا لقاء رحيلهم عن الضفة)، الأمر الذي يشير إلى حقيقة أن الانتفاضة والمقاومة الوطنية للاحتلال بدأت تستنزف الإرادة السياسية لقوى اليمين في "إسرائيل". وهذا مؤشر حقيقي على إمكانية إلحاق الهزيمة السياسية بالمشروع الاستيطاني بكامله.

استنزاف الإرادة السياسية في أوساط الجمهور اليهودي في "إسرائيل" عملية واضحة ومتواصلة، وهذا هو مغزى موافقة ٧٣٪ من جمهور الليكود على إخلاء البؤر الاستيطانية، وعلى مستوى الجمهور اليهودي في "إسرائيل" تتقدم مؤشرات الحسم. أما على مستوى الأوساط والنخب السياسية، وخاصة في أوساط اليمين فإن العملية في بدايتها، ولكنها ستفرض نفسها كلما واصل الشعب الفلسطيني صموده وانتفاضته ومقاومته لقوات الاحتلال وقطعان وميليشيات المستوطنين.

⌖ المواقع الاستيطانية العشوائية ... حكاية توسع من طراز جديد:

تناولت وسائل الإعلام الإسرائيلية قرار وزير الدفاع بن إليعازر بإزالة ١١ موقعًا استيطانيًا أقامها المستوطنون في الضفة الغربية، وبدا جليًا أن وسائل الإعلام هذه سخرت في معظمها من القرار، فقد كتب أحد المعلقين في هآرتس: [الوزير هكذا يبدو أنه اكتشف الصلة بين أخذ أرض الفلسطينيين من جهة، والإرهاب والسلام من جهة ثانية فأعلن أنه سيفكك ١١ موقعًا استيطانيًا]، وكان ذلك في الفترة من (١٠ – ١٥)/٦/٢٠٠٢.

والحقيقة أنه كان قد اتخذ قرارًا مشابهًا قبل نحو سبعة أشهر من هذا التاريخ، حيث أعلن في حينه عزمه على تفكيك (١٥) موقعًا استيطانيًا إلا أن قراره هذا لم يجد طريقة للتنفيذ، وذلك لعدم موافقة (شارون) رئيس الحكومة على هذا القرار، الذي أعلن أن الحكومة لم تناقش مثل هذا الإجراء، وأنها (لن تمنح جوائز للإرهاب الفلسطيني).

وزير الدفاع السابق لم يتعلم الدرس فحاول من جديد الجمع بين عدم إثارة غضب المستوطنين ومؤيديهم في الحكومة وأوساط اليمين، وبين تقديم عرض مسرحي ليظهر لحزبه ولقوى اليسار

الصهيوني الذين يمارسون عليه الضغوط فيما يتعلق بملف البؤر الاستيطانية بأنه قادر على مواجهة المستوطنين، وتفكيك المواقع الاستيطانية العشوائية غير القانونية بحسب التعبير الإسرائيلي. وخرج بن إليعازر بخفي حنين، فما زال ينظر اليسار الصهيوني، وبعض أوساط حزب العمل إليه كمنافق وممثل لقوى البطش، التي يعتمد عليها شارون، ولم يفي بتعهداته، بل لم يعد بمقدروه أن يظهر كزعيم لحزب العمل في حكومة ائتلاف، ولا حتى كوزير دفاع له صلاحياته في حكومة يمينية. وتظهر التقارير والوقائع على الأرض عدم التطابق بين إعلان بن إليعازر، وبين ما هو حاصل فعليًا، إذ لم يتم إخلاء أي من المواقع الاستيطانية المذكورة في إعلانه وعددها (١١) بتاريخ ٢٠٠٢/٦/١١، وهي (١) من أصل (١٠٩) موقعًا موزعة على النحو التالي حسب أوقات إقامتها:

- (٤٢) موقعًا أقيمت في عهد حكومة نتنياهو، والأشهر الثلاثة الأولى من عُمر حكومة باراك بين العامي ١٩٩٨-١٩٩٩.
- (٥٩) موقعًا أقيمت في عهد شارون حتى آيار/ مايو ٢٠٠١ .
- (٨) مواقع أقيمت في عهد حكومة شارون في الفترة من تموز/ يوليو إلى آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

وكانت حركة (السلام الآن) قدمت قائمة من (٣٤) موقعًا استيطانيًا إلى بن إليعازر ليستدل بها في قرار الإخلاء، وهي مواقع معظمها مأهول بالمستوطنين، وكانت النتيجة العملية لإعلانه على النحو التالي:

- رغم إعلانه عن إخلاء موقعي (بات عاين/ غرب) و(جفعات رحبعام/ مستوطنة بيت حجاي)، غرب بيت لحم وجنوب الخليل على التوالي إلا أن الموقعين مازالا قائمين.
- جاء في الإعلان أسماء مواقع لم تكن يومًا مواقع استيطانية مثل الموقع العسكري (كيدا)، الواقع شرقي مستوطنة (شيفوت راحيل) شمال شرق محافظة رام الله.
- ذكر في القرار أسماء لمواقع لا وجود لها، مثل: (هأهافا هأكلائيت) جنوب شرق مستوطنة مجداليم في جنوب شرق نابلس، وموقع (نيونفي إيرين) شرق بيت لحم، وموقعي (ادم/ شرق) و (ادم/ غرب).

تبدو الصورة واضحة، حيث يقدم بن إليعازر هنا خدمة سياسية – إعلامية لحكومة شارون والمستوطنين من خلال أداء زائف بأن هذه الحكومة تطبق القانون!! وتعمل على إزالة التعديات الاستيطانية عن الأرض الفلسطينية، وما جرى فعليًا هو إخلاء محدود جدًا لمواقع هي وهمية غير

مأهولة، وضعها المستوطنون ليتم إخلائها والادعاء أمام الرأي العام وعدسات التلفزيون أن "إسرائيل" تخلي مستوطنات. الحقيقة هي أن العملية برمتها ما هي إلا تكتيك استيطاني جديد يمارس بدراية ورضى وحماية قوات الاحتلال.

ومما يثير السخرية هو بيان (يوسي فاردي) – مستشار وزير الدفاع – والذي نشرته وسائل الإعلام، وقال فيه: "لم يستدل الجيش على عدد كبير من المواقع، فهي تحمل أسماء متعددة، ولم يكن متاحًا لقوات الجيش أن تحدد أماكن (٦٩) موقعًا". في الواقع فإن عدد المواقع الاستيطانية كبير فعلا، وتقع في نقاط متباعدة بحيث يبعد بعضها عن المستوطنة الأم أكثر من ١-١,٥ كلم، لكن الواقع يقول أن ما يستطيع أي فلسطيني بسيط أو مراقب من حركة (السلام الآن) كشفه، ليس صعبًا على جيش الاحتلال كشفه كذلك.

⌖ عود على بدء:

بفعل تواصل الضغوط الداخلية على بن إليعازر، أعلنت وزارة الدفاع مطلع تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢، عن نيتها إزالة عدد آخر من المواقع الاستيطانية يصل عددها إلى (٢٤) موقعًا، وقد أخلى من هذه المواقع موقعين اثنين هما:

- موقع (**عيون الحرامية**) شمال مدينة رام الله، وهو موقع غير مأهول.
- موقع (**عين حورون**) جنوبي مدينة نابلس، والذي أقامه مستوطنو براخا، وهو مأهول بعدد من شبان زعران التلال.

وأعلن متحدث باسم الوزارة أن عملية الإخلاء ستستمر لمدة أسبوع، وأنه سيطول في مرحلته الأولى المواقع غير المأهولة، في ظل معارضة شديدة من أحزاب اليمين داخل الحكومة وخارجها وخاصة من مجلس (يشع) الاستيطاني. إلا أن عملية الإخلاء لم تتواصل، ولم تصل قوات الجيش والشرطة سوى للموقعين المذكورين أعلاه، وموقع ثالث هو (حافات جلعاد/ مزرعة جلعاد) غربي مدينة نابلس، والذي قدم فيه المستوطنون ووزارة الدفاع عرضًا إعلاميًا شغل الرأي العام في "إسرائيل" وسواها مدة من الزمن، في الوقت الذي حظيت فيه بقية المواقع على صفة الشرعية، وذلك في إطار صفقة مثلت انتصارًا بارزًا للمستوطنين. وجدير بالذكر أن المستوطنين عادوا مرارًا إلى موقع جلعاد تحت سمع وبصر جيش الاحتلال.

⌖ إجمالي وضع المواقع الاستيطانية:

- (٤٢) موقعًا أقيمت بين عامي ١٩٩٩ – ٢٠٠٠.
- (٦٧) موقعًا أقيمت بين عامي ٢٠٠٠ – ٢٠٠٢ (في عهد حكومة شارون).
- تم إخلاء (٣) مواقع: ياعارا سودا، عيون الحرامية، وعين حورون.
- تم نقل موقعين غير مأهولين إلى داخل المستوطنة تلمون.

يبقى على الأرض (١٠٦) مواقع استيطانية، تعمل حكومة شارون على تحويلها إلى امتداد للمستوطنات القائمة لفرض واقع جديد على الأرض، في محاولات متواصلة لتمزيق الأرض الفلسطينية ومحاصرة الشعب الفلسطيني في معازل، متجاهلة بذلك أن أول شروط التسوية السياسية للصراع تتطلب تفكيك جميع المستوطنات، ورحيلها عن جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وفيما يلي جداول تبين أعداد وأسماء ووضع المواقع الاستيطانية مرتبة حسب فترة إقامتها:

جدول (٣): [المواقع الاستيطانية ووضعها السابق والحالي: أقيمت من سنة ١٩٩٩ – ٢٠٠٠]

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها سنة ١٩٩٩	وضعها الحالي
١. افني حيفتس	هاهار/ شرق	شرق طولكرم	بها ٤ كرفانات	أضيف ٣ كرفانات
٢. ايتمار	– جدعونيم – جدعونيم A (تل ٨٥) – جفعوت عولام – تل ٧٧٧ (حيل) – تل ٧٨٢	شرق نابلس	مجموع بؤر هذه المستوطنة دخلت في نطاق المخطط الهيكلي المقرر من قبل حكومة باراك	أضيف ما مجموعه ٢٠ كرفانًا، وتسكنها حوالي ٣٠ عائلة، وبها ٣ مزارع
٣. الكنا	ماجين دافيد	غرب سلفيت	٣ كرفانات، مأهولة	أضيف ١٥ كرفانًا، مأهولة
٤. الون موريه	جبل كبير	شرق نابلس	٢ كرفان، غير مأهولة	أضيف لها ١٦ كرفانًا
٥. الون شيفوت	جفعات هاحيش	شمال الخليل	٢٤ كرفانًا، مأهولة على ٥٣ دونمًا	أضيف لها ٩ كرفانات
٦. براخا	– براخا A – براخا B (سنيه يعقوب)	جنوب نابلس على جبل جرزيم	٥ كرفانات وبرج	أضيف لها ٩ كرفانات، وتسكنها ٩ عائلات
٧. بات عاين	كرفانات/ غربي	شمال غرب الخليل	عدة كرافانات	٢٠ كرافانًا، مأهولة بـ ١٠ عائلات
٨. تلمون/ جنوب	كرفانات شرق	غرب رام الله	٥ كرفانات، مأهولة	٣٢ كرفانًا

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها سنة ١٩٩٩	وضعها الحالي
٩. حلميش	حوفا تسوفيت	شمال غرب رام الله	عدة كرافانات	٢٦ كرافانًا، مأهولة بعدة عائلات
١٠. عاليه زهاف	بروخين	جنوب غرب سلفيت	١٥ كرفانًا. مأهولة، معهد ديني	٢٢ كرفانًا، وبها ١٢ عائلة
١١. تلمون/ شمال	– حورش يارون	غربي رام الله	٣ كرفانات وبرج	تم إدخالها للمستوطنة
	– حورشاة		كرفانان وخيمة	٥ كرفانات، مأهولة
	– زايت رعنان		عدة كرافانات	لم تتغير
١٢. يتسهار	– التلة الشرقية – احوزات شلهيفت	جنوبي نابلس	٥ كرفانات	٨ أبنية، تسكنها ٤ – ٥ عائلات
١٣. كوخاف هاشاحر	متسبية كيراميم	أقصى شمال شرق رام الله	بقي كرفان حراسة	٦ كرفانات، مأهولة بـ ١٠ عائلات
١٤. كفار دافيد	سرية بارقارم	شرقي بيت لحم	كرفانان وبرج	لم تتغير
١٥. ماعون	– مسفاف دوف – مزرعة	جنوبي الخليل	موقع زراعي	٤ كرفانات، مأهولة
١٦. معاليه مخماس	– متسبه دافي	جنوب شرق	٣ كرفانات، ٩ دونمات	٢٠ كرفانًا، مأهولة
	– متسبيه حجيت			٢١ كرفانًا، مأهولة
١٧. معاليه عاموس	آبي هاناحل	أقصى جنوب شرق بيت لحم	عدة كرفانات	لم تتغير
١٨. متسودوت يهودا	نوف نيشر	شمال شرق بيت لحم	كرفانين	٥ كرفانات، بها عائلتين
١٩. سوسيا	ماجين دافيد	جنوبي الخليل	٣ كرفانات	١٠ كرفانات مأهولة
٢٠. تيني عومريم	– كرفانات شرق	جنو بي الخليل	عدة كرفانات	لم تتغير
	– كرفانات جنوب			١٢ كرفانًا، مأهولة بـ ٩ عائلات
٢١. عيلي	– نوف هاريم	جنوب شرق محافظة نابلس	٧كرفانات مأهولة	١٠ ابنية، مأهولة
	– شخونات هيوفيل		٦ كرفانات مأهولة	٨ أبنية، مأهولة
	– خربة الشونة		كرفان وبرج ماء	برج حراسة
٢٢. عوفرة	أمونة	شمالي رام الله	عدة كرفانات	٢٥ كرفانًا، بها ١٩ عائلة

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها سنة ١٩٩٩	وضعها الحالي
٢٣. كيدوميم	جبل محمد	غربي نابلس	عدة كرفانات مأهولة	٢٥ كرفانًا، بها ١٩ عائلة
٢٤. كرنيه شومرون	نوف كانا	شرق قلقيلية	عدة كرفانات مأهولة	لم تتغير
٢٥. شيفوت راحيل	– احيا (تل d)	شمالا شرق رام الله	عدة كرفانات و برج	١١ كرفانًا، مأهولة
	– عدي عاد (تل ٧٩٩)		عدة كرفانات وبرج	لم تتغير
٢٦. شيلو	متنسبيه هارايل	شمال شرق رام الله	عدة مباني	٩ مباني، مأهولة
٢٧. كفار تفوح	تل ٦٦٠	جنوب نابلس	كرفانان وبرج	٨ كرفانات، مأهولة

جدول (٤): [أسماء بعض المواقع الاستيطانية ووضعها الحالي]

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها
١. ريمونيم	ريمونيم شرق	شرقي مدينة رام الله	بها كرفانات مأهولة
٢. كيدوميم	مفترق جيت	غربي مدينة نابلس	٦ كرفانات وخيمة وموقع حراسة
٣. كرنيه شومرون	– جفعات جلعاد	شرقي رام الله	٦ كرفانات وبرج ماء، تسكنها ٣ عائلات
	– جفعات هاديفل	شرقي رام الله	——
٤. عيناب	– عيناب شرق	شرقي طولكرم	بها ١٢ كرفانًا، مأهولة
	– عيناب شرق	شرقي طولكرم	تبعد ٧٠٠ م عن المستوطنة بها كرفانان، غير مأهولة
٥. غوش عيتصيون	مدخل غوش عيتصيون	غربي بيت لحم	٣ كرفانات وموقع حراسة، مأهولة
٦. حلميش نفيه تسوف	نفي ياثير	شمال غرب رام الله	٥ كرفانات وبرج حراسة
٧. عوفرة	– أساف	رام الله	٩ كرفانات، مأهولة بـ ٧ عائلات
	– تل بنيامين	–	كرفانين
	– عيون الحرامية	شرقي نابلس	كنيس للصلاة غير مأهول أخلي
٨. ايتمار	تل ٨٦٦	شرقي نابلس	تبعد ٤٧٥٠ م عن المستوطنة، بها ٣ كرفانات، مأهولة
٩. ألون شيفوت	تل هاميش	جنوبي مدينة بيت لحم	تبعد ٥٠٠ م عن المستوطنة، غير مأهوله
١٠. إليعازر	إليعازر / غرب	أراضي بيت لحم	تبعد ٤٠٠ م، ٤ كرفنات، مأهولة

وضعها	المكان	الموقع	المستوطنة
تبعد ٥٠٠ م، ١٦ كرفانًا، غير مأهولة	جنوب غرب بيت لحم	بات عين شمال	١١. بات عاين
تبعد ١١٠٠ م، ١٦ كرفانًا، بها ٥ عائلات	شرق محافظة قلقيلية	ياكير – جنوب	١٢. ياكير
تبعد ١٠٠٠ م، ١٦ كرفانًا، بها ٣ عائلات	شرق محافظة رام الله	متسبيه شلومو	١٣. كوخاف شاحر
تبعد ٤٠٠ م، ٤ كرفانات، غير مأهولة	شمال مدينة الخليل	كرمي/ تسور غرب	١٤. كرمي تسور
١١ كرفانًا، مأهولة بـ ٥ عائلات	أراضي مدينة يعبد	مبودوتان ٢	١٥. مبودوتان
تبعد ٨٠٠ م عن المستوطنة، ١٤كرفانًا، بها ٥ عائلات	جنوب شرق رام الله	——	١٦. معاليه مخماس
٣٥٠ م عن المستوطنة، ٩ كرفانات مأهولة	جنوب الخليل	٨٣٣	١٧. ماعون
١٦٠٠م، كرفانين، غير مأهولة	شمال مدينة رام الله	تل ٥٩٠	١٨. تحليئيل
تبعد ٧٥٠ م، ١٦ كرفانًا، بها عدة عائلات	شمال رام الله	عوفرة جنوب	١٩. عوفرة
أقيم سنة ١٩٩٤ كموقع عسكري بني فيه ١٦ منولاً ثابتًا، وتم إعلان تحويله	جنوب نابلس	رحاليم	٢٠. رحاليم، معسكر
١٠٠ م جنوب المستوطنة، ٤ كرفانات، بها عائلتين	جنوب غرب نابلس	كراحات كفولا	٢١. بات عاين
٣ كرفانات	جنوب شرق رام الله	كوخاف يعقوب	٢٢. كوخاف يعقوب
١٠٠ م جنوب المستوطنة، ٤ كرفانات، بها عائلتين	جنوب غرب نابلس	تل ٧٢٥م	٢٣. يتصهار
٣ كرفانات	جنوب شرق رام الله	كوخاف يعقوب	٢٤. كوخاف يعقوب
٩٠٠ م غرب المستوطنة، ١٠ كرفانات، بها ٤ – ٥ عائلات	جنوبي نابلس	تفوح	٢٥. كفار تفوح
٢٥٠٠ م شمال شرق المستوطنة كوخاف يعوقب، به ٢٥ كرفانًا تسكنها ١٢ عائلة، أقامه مجلس الاستيطان الإقليمي	جنوب شرق رام الله	ميغروف	٢٦. مجلس متيه بنيامين
٨٠٠ م غرب المستوطنة، غير مأهولة	جنوب بيت لحم	مجدال عوز / غرب	٢٧. مجدال عوز
٢٥٠ م غرب المستوطنة، ١٣ كرفانًا، بها ٤ عائلات، نواه لمستوطنة جديدة	الأغوار الشمالية	جفعات سلعيت	٢٨. ميحولا
٨٠٠ م غرب المستوطنة، كرفانان، غير مأهولة	جنوب الخليل	مزرعـــة مــــاعون القديمة	٢٩. ماعون
٥ كرفانات، معهد ديني به ١٠ طلاب	جنوب الخليل	متسيه إشيتموا	٣٠. عوتنيئيل

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها
٣١. سوسيا	– سوسيا	جنوبي الخليل	٤٠٠ م غرب المستوطنة، ٥ كرفانات
	– شمال كنيس سوسيا القديم		١٣٠٠ م شرق المستوطنة، ٢ كرفان. غير مأهولة
	– سوسيا شمال		٢٥٠ م شمال المستوطنة، ٣ كرفانات. غير مأهولة
٣٢. شآني	أسائيل	جنوب شرق رام الله	٣٠٠ م جنوب شرق المستوطنة، كرفان وبرجين، مأهولة
٣٣. ميستار أسفير	بيني كيدم	جنوب شرق بيت لحم	٦٠٠ م شمال شرق المستوطنة، ٢٥ كرفانًا، بها ١٠ عائلات
٣٤. شيفوت راحيل	إيش كوديش	شمال رام الله	٢٢٠٠ م شمال شرق المستوطنة، ٥ كرفات، مأهولة

جدول (٥): [المواقع التي أقيمت من حزيران/ يونيو ٢٠٠١ إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢]

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها
١. بيت إيل	تل ٨٥٧	شمال مدينة رام الله	٧٠٠ م شمال المستوطنة، ١٨ كرفانًا، مأهولة
٢. بيت حجاي	جفعات رحبعام	جنوب الخليل	٨٥٠ م جنوب المستوطنة، ٣ كرفانات، مأهوله
٣. عيلي	– عيلي غرب	جنوب شرق نابلس	٨٥٠ م غرب المستوطنة، ٤ كرفانات، غير مأهولة
	– عيلي غرب ح		١١٠ م غرب المستوطنة، برج، كرفانان
٤. كريات أربع	كريات أربع/ جنوب	مدينة الخليل	١٠٠٠ م جنوب المستوطنة، ٢ كرفان، غير مأهولة
٥. شيفوت راحيل	تل ٨٤٤، هبايت هأدوم	شمال رام الله	٣٠٠ م شمال شرق المستوطنة، ٥ كرفانات، غير مأهولة
٦. شفي شومرون	شفي شومرون/ غرب	شمال نابلس	١٥٠٠شمال المستوطنة، ٧ كرفانات، غير مأهولة
٧. ايتمار	ايتمار/ شمال	شرق نابلس	١٥٠٠ شمال المستوطنة، كرفان وبرج، غير مأهولة
٨. بيت حجاي	بيت حجاي/ غرب	جنوب الخليل	٣٠٠ م غرب المستوطنة، كرفان، غير مأهول
٩. براخا	عين مخنا ب – تل ٧٧٨	جنوب نابلس	١٢٠٠ م جنوب المستوطنة، بناء إسمنتي غير مأهول

المستوطنة	الموقع	المكان	وضعها
١٠. كفار الداد	كفار دافيد/ مزرعة	شرق بيت لحم	٧٠٠ م شمال شرق المستوطنة، ٢٥ كرفانًا، غير مأهولة
١١. ألون موريه	ألون موريه/ جنوب	شرق نابلس	٣٥٠ م شمال المستوطنة، حاوية وخزاني ماء، غير مأهولة
١٢. افرات	جفعات هاتامار	شمال الخليل	١٩٠٠ م شمال المستوطنة، ١٣ كرفانًا، ٣ عائلات
١٣. بات عاين	بات عاين/ شرق	جنوب غرب بيت لحم	٣٠٠ م شرق المستوطنة، ١٠ كرفانات، ٣ عائلات
١٤. نوكديم	معاليه رحبعام	شرق بيت لحم	١٠٠ م جنوب شرق المستوطنة، ٩ كرفانات، مأهولة
١٥. ماعون	أفيغلئيل	جنوب الخليل	٢٥٠٠ م جنوب شرق المستوطنة، ٤ كرفات ومرافق، ٤ – ٥ عائلات
١٦. نفي دانيل	نفي دانيل/ شمال	غرب مدينة بيت لحم	١٢٠٠ م شمال المستوطنة، ٤ كرفانات
١٧. نجوهوت	لحيش	جنوب غرب الخليل	٨٠٠ م غرب المستوطنة، ٥ كرفانات، عدة عائلات
١٨. عيناب	عيناب/ شرق	شرق طولكرم	٥٠٠ م شرق المستوطنة، عدة كرفانات، غيرمأهولة
١٩. عيلي	– عيلي جنوب	جنوب شرق نابلس	١٣٠٠ م جنوب المستوطنة، ٣ كرفانات، غير مأهولة
	– هاكارون	جنوب شرق نابلس	٧٥٠ م شرق المستوطنة، برج ومقهى وكونتيز، مأهولة
٢٠. بساجوت	بساجوت شرق	أراضي البيرة	٥ م شرق المستوطنة، ٢ كونتيز، غير مأهولة
٢١. كرنيه شومرون	إلماتان	شرق قلقيلية	١٠٠٠ م جنوب المستوطنة، ٢ كرفان، غير مأهول
٢٢. موسيه زار	بؤرة جلعاد	شرق قلقيلية	كرفانين، غير مأهولة
٢٣. تكوع	تكوع c + b	شر ق بيت لحم	عدة كرفانات، ١٠ عائلات

- إجمالي المواقع (١٠٩) مواقع: أخلي (٣) ويبقى (١٠٦)
- إجمالي عدد المنشآت والأبنية: (٨٧٠) بناية ومنشأة
- إجمالي العائلات التي تسكنها: حوالي (٣٣١) عائلة
- إجمالي عدد الأفراد: تقريبًا (١٥٠٠) مستوطن

دور المستوطنات في عملية الفصل

[الاستيطان] هو تجسيد للفكر الأيديولوجي والاستراتيجي، التي قامت عليه دولة "إسرائيل". فمن غير الممكن قيام هذه الدولة بدون تجميع شتات اليهود من مختلف أنحاء العالم على أرض (فلسطين)، الأمر الذي اقتضى من العصابات الصهيونية المدعومة من القوى الاستعمارية، والوكالة اليهودية اتباع سياسة تقوم أساسًا على مبدأ "السطو على الأرض"، وطرد أصحابها منها، وتوطين أولئك عليها. وفي أعقاب حرب عام ١٩٦٧ أتيحت لإسرائيل فرصة نادرة، فما أن وضعت الحرب أوزارها وتم لإسرائيل احتلال الضفة وقطاع غزة، حتى وضعت خططًا عاجلة وطويلة لتنفيذ مآربها القديمة والجديدة باستيعاب العديد من اليهود المهاجرين، وشرعت في تنفيذها حسب مقتضيات الظروف السياسية، وكانت النتيجة إقامة العديد من المستوطنات بلغ عددها ١٩٤ مستوطنة.

ونحن هنا لسنا بصدد دراسة (المستوطنات) من حيث النوع أو المساحة أو الأيديولوجيا، ولكننا سنركز على دراسة وتحليل "التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية"، خصوصًا في الضفة الغربية، وآثار هذا التوزيع على التجمعات السكانية الفلسطينية، حيث يدور الحديث حاليًا حول احتمالات تطبيق إسرائيل لخطط فصل مقترحة، يتم بموجبها فصل الاراضي الفلسطينية عن "إسرائيل"، بهدف منع الاحتكاك بين الفلسطينيين وسكان المستوطنات، وعلى الرغم من هذا الحديث عن خطط الفصل المقترحة، إلا أنها ما زالت حتى الآن لم تخرج عن كونها تصريحات يطلقها المسئولون الإسرائيليون.

إن دراسة من هذا النوع ستكون مفيدة عند دراسة الاحتمالات الواردة، وخصوصًا أنها ستعتمد على قراءة خريطة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع، ويمكننا بعدها الإجابة عن:

- هل عملية الفصل ممكنة في ضوء المخططات الإسرائيلية للفصل؟ وكيف يتم ذلك؟؟
- وما هو دور المستوطنات في عملية الفصل؟؟
- وما هي الآثار التي ستتركها عملية الفصل على التجمعات السكانية الفلسطينية؟؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة لابد من التعرض إلى:

- التوزيع الجغرافي للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- السيناريوهات الإسرائيلية المقترحة للفصل، ومدى إمكانية تطبيق إحداها على الأرض.

⌖ المستوطنات في الضفة والقطاع :

مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة:

تبلغ مساحة كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (٦٢٠٩) كلم٢، منها ٥٨٤٤ كلم٢ مساحة الضفة، و٣٦٥ كلم٢ مساحة القطاع. وتعادل مساحة الضفة والقطاع ما نسبته (٢٠,٣٪) من المساحة [فلسطين] الكلية، ويقيم على هذه المساحة (٢٨١١٨٧٨) نسمة حسب إحصاء عام ١٩٩٧، (قرابة الثلاثة ملايين نسمة الآن)، يتوزعون على عشرات من المدن ومئات القرى في مختلف أرجاء الضفة والقطاع.

المستوطنات الإسرائيلية:

أقامت "إسرائيل" على هذه المساحة الصغيرة المتبقية من فلسطين العديد من المستوطنات، حيث لا تخلو منطقة إلا وبها مستوطنة أو تجمع استيطاني، وذلك بهدف السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وإسكان مئات الآلاف من المهاجرين اليهود. وقامت بالعديد من الممارسات للاستيلاء على أراضي المواطنين بغية إقامة هذه المستوطنات، مثل المصادرة أو جعل الأراضي مناطق أمنية أو مناطق محمية تمهيدًا لإقامة المستوطنات عليها .

التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

بلغ عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٤) مستوطنة، منها (١٨) مستوطنة في قطاع غزة، والباقي (١٧٦) مستوطنة في الضفة الغربية، وقد أوردت نشرة المركز الجغرافي الفلسطيني الصادرة بتاريخ ١٩٩٥ توزيع المستوطنات على النحو التالي:

جدول (٦): [التوزيع الجغرافي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة]

الرقم	المنطقة	المستوطنات	الرقم	المنطقة	المستوطنات
١	جنين	٩	٦	بيت لحم	١٨
٢	نابلس	٤٨	٧	بأريحا	١١
٣	طولكرم	٨	٨	الخليل	٢٧
٤	رام الله	٢٧	٩	قطاع غزة	١٨
٥	القدس	٢٨	المجموع		١٩٤

ويلاحظ من الجدول السابق أن المستوطنات تمركزت في أربع مناطق هي:

١. **نابلس**: ونالت القسط الأكبر، حيث بلغ عدد المستوطنات بها (٤٨) مستوطنة.

٢. **القدس**: في المركز الثاني، حيث بلغ عدد المستوطنات بها (٢٨) مستوطنة.

٣. **الخليل ورام الله**: وقد أقيم في كل منهما (٢٧) مستوطنة.

قراءة في خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع:

من خلال النظرة للمرة الأولى إلى خريطة توزيع المستوطنات الإسرائيلية في كل من الضفة والقطاع، يمكن إدراك أن إقامة هذه المستوطنات في مواقعها الحالية لم يأت عبثًا، بل وضعت ضمن خطط مدروسة بعناية لتحقيق الأهداف والمطامع الإسرائيلية للسيطرة على الأراضي الفلسطينية، والضغط من جهة أخرى على التجمعات السكانية الفلسطينية، لكي تصبح هذه التجمعات في النهاية جيوبًا صغيرة، أو كما يسمى كانتونات مغلقة وسط المحيط الإسرائيلي المتمثل في قطعان المستوطنين الذين سكنوا هذه المستوطنات.

إن هذه المستوطنات تميل إلى الانتشار مع التركيز، أي أنها تنتشر على جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هناك تركيزًا في بعض المناطق، خصوصًا بالقرب من التجمعات السكانية الفلسطينية الكبيرة.

وقد أقيمت هذه المستوطنات تحت تبريرات وادعاءات منها:

١. **ادعاءات دينية**: كما حدث في مستوطنة كريات أربع في الخليل وقبر النبي يوسف، ومستوطنة ألون موريه في نابلس.

٢. **ادعاءات الملكية السابقة منذ ما قبل عام ١٩٤٨**: مثل مستوطنات غوش عتصيون في الخليل، وكفار داروم في قطاع غزة، وبيت هعرفاه في أريحا.

٣. **مبررات استراتيجية**: مثل مستوطنات القدس وسلفيت ومستوطنات الغور وغيرها.

وتهدف عملية إقامة هذه المستوطنات إلى:

١. خلق حاجز لمنع التواصل الجغرافي بين الفلسطينيين وإخوانهم في المحيط العربي.

٢. خلق جدار أمني بين السكان الفلسطينيين والسكان الإسرائيليين داخل «الخط الأخضر».

٣. تجزئة الأراضي الفلسطينية وإعاقة التواصل الجغرافي.

⌖ أولاً: المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية:

(محاور الاستيطان):

يتضح من خريطة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية أن معظم المستوطنات تقع على ثلاثة محاور رئيسية هي: [المحور الشرقي (غور الأردن) – المحور الغربي (المحاذي للخط الأخضر) – محور أرئيل (عابر السامرة)]. بالإضافة إلى تكتل العديد من المستوطنات في مناطق مثل: "القدس، الخليل، بيت لحم، نابلس، رام الله"، وسوف نشير إلى هذه المحاور والكتل.

١: المحور الشرقي (غور الأردن): وقد أقيم في هذا المحور (٢٧) مستوطنة، تبدأ من مستوطنة ميحولا في أقصى الشمال في منطقة طوباس، إلى مستوطنة متسيه شاليم في محافظة بيت لحم والتي تقع على الشاطئ الغربي للبحر الميت.

جدول (٧): [المستوطنات الإسرائيلية في المحور الشرقي (غور الأردن)]

م	اسم المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)	م	اسم المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)
١	متسبيه شاليم	بيت لحم	٣٨٣	٢	مشوكي دراجوت	بيت لحم	١٠٠
٣	كاليا	القدس	٤١٧	٤	الموج	أريحا	٣٧٥
٥	بيت هعرفاه	أريحا	٢٥	٦	مول نيفو	أريحا	٦٦
٧	اليشع	أريحا	٥٠	٨	نعامي	أريحا	٤٢٥
٩	تسوري	أريحا	٥٠	١٠	نعران	أريحا	٢٢٥
١١	نتيف هجدود	أريحا	١٠٣٧	١٢	جلجال	نابلس	٦٥٠
١٣	تومر	نابلس	٣٦٦	١٤	بتسائيل	نابلس	٨٥٠
١٥	شلو متصيون	نابلس	٢٣١	١٦	يافيت	نابلس	١٠٦٦
١٧	مسواه	نابلس	٨١٧	١٨	أرجمان	نابلس	٨٣٣
١٩	بقعوت	نابلس	٦٧٥	٢٠	روعي	نابلس	٢٦٤
٢١	حمدات	نابلس	١٤٢	٢٢	بلاس	نابلس	٧٥
٢٣	بترنوت شبلا	نابلس	٤٤	٢٤	مسكوت	نابلس	٥٠
٢٥	روتم	نابلس	٥٠	٢٦	شدموت ميحولا	نابلس	٦٠٩
٢٧	ميحولا	نابلس	٢٣٣		المجموع		(٢٧) مستوطنة

وقد بنيت هذه المستوطنات بناءً على خطة ألون التي تقضي بالسيطرة الإسرائيلية على منطقة الغور، ويلاحظ على هذه المستوطنات الآتي:

- قربها من نهر الأردن الذي يمثل الحد الشرقي للضفة الغربية، إذ تتراوح المسافة بين هذه المستوطنات ونهر الأردن ما بين ١,٥ كلم إلى ٦ كلم.
- تمركز هذه المستوطنات عند أقدام الجبال بالقرب من السفوح الشرقية للمرتفعات الوسطى، نابلس والقدس والخليل خلفها، والسهل الخصيب أمامها.
- سيطرة هذه المستوطنات على مساحات واسعة من الأراضي ما بين مناطق عمرانية ومناطق أمنية، تجعل منها عبارة عن سلسلة متشابكة من البؤر الاستيطانية في هذه المنطقة المهمة اقتصاديًا واستراتيجيًا، حيث تمثل هذه المستوطنات خط الدفاع الأول من الشرق.

هذه الحالة تجعل هذا المحور يشكل حاجزًا أو سدًا يفصل بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الداخل، وبين امتدادها العربي شرق النهر، وبالتالي المحيط العربي الأوسع، وهذا هو أهم الأهداف من وراء إقامة المستوطنات، بالإضافة إلى منع أو إعاقة أية عملية أو تسلل أية قوة عسكرية قادمة من الشرق.

٢: <u>المحور الغربي (الخط الأخضر)</u>: وتنتشر مستوطنات هذا المحور في المنطقة المحاذية لخط الهدنة «الخط الأخضر»، ولا تبعد معظم هذه المستوطنات بأكثر من ٣ كلم عن «الخط الأخضر»، ويضم هذا المحور (٣٥) مستوطنة عدا المستوطنات التي تحيط بمدينة القدس.

جدول (٨): [المستوطنات الإسرائيلية في المحور الغربي «الخط الأخضر»]

م	المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)	م	المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)
١	سوسيا	الخليل	٢٨٢	٢	شاني ليفه	الخليل	٢١٦
٣	بيت ياتير	الخليل	٢٠٠	٤	شيمعة	الخليل	١٨٣
٥	تينة	الخليل	٢٢١	٦	نيجوهوت	الخليل	٦٦
٧	اشكلوت	الخليل	٥٠	٨	تيلم	الخليل	٢١٧
٩	أدورا	الخليل	١٠٥	١٠	تسوريت	الخليل	٥٠٠
١١	منورة	رام الله	٧١٦	١٢	هشمونئيم	رام الله	١٠٨٢
١٣	شلتا	رام الله	٣٠٠	١٤	كريات سيفر	رام الله	٩٨٣
١٥	متتياهو	رام الله	٤٧٥	١٦	تيلي	رام الله	٣٢٥
١٧	موفوحورون	رام الله	٧٩٢	١٨	كفار روث	رام الله	٣٧٥
١٩	مكابيم أ – ب	رام الله	١٤٠٨	٢٠	عوفاريم	رام الله	٦٣٣

م	المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)	م	المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)
٢١	جيعات هيروشيد	رام الله	«الخط الأخضر»	٢٢	يرخاف	قلقيلية	٤٢٢
٢٣	تصور يغال	قلقيلية	«الخط الأخضر»	٢٤	الفي منشيه	قلقيلية	١٣٥
٢٥	تصوفيم	قلقيلية	٤١٧	٢٦	سلعيت	قلقيلية	٥٢٥
٢٧	متسيون عتصيون	القدس	«الخط الأخضر»	٢٨	هاردار	القدس	٤٠٨
٢٩	أمني حيفتس	طولكرم	٣٧٥	٣٠	حرميش	جنين	١٠٨
٣١	ريحان	جنين	٢٩٤	٣٢	حنيانيت	جنين	٤٩٦
٣٣	جبعوت	بيت لحم	٥٠	٣٤	بيتار	بيت لحم	١٠٧٥
٣٥	بيتار عليت	بيت لحم	٨٧٥		المجموع		(٣٥) مستوطنة

ويلاحظ على مواقع هذه المستوطنات الآتي:

- محاذاة هذه المستوطنات لخط الهدنة «الخط الأخضر» لمسافات لا تبعد أكثر من ٣ كلم.
- يشكل تقارب بعض المستوطنات كتلاً استيطانية، كما هو الحال في مستوطنات: [منورة، مكابيم أ – ب، كفار روث، شلتا، متتياهو، هشمونئيم، كريات سيفر]، وذلك إلى الغرب من مجموعة من القرى والبلدات الفلسطينية في محافظة رام الله.
- تشكل مستوطنات: "تصور يغال، تصوفيم، ألفي منشيه، يرخاف" حزامًا استيطانيًا يحيط بمدينة قلقيلية، ويعيق التواصل الجغرافي مع بقية الاراضي الفلسطينية.
- يشكل انتشار مستوطنات هذا المحور حاجزًا بين التجمعات السكانية الفلسطينية في الشرق والتجمعات السكانية الإسرائيلية في الغرب.

٣: محور أريئيل (عابر السامرة): إن هذا المحور يمتد على طول الطريق الذي يبدأ من مدينة كفر قاسم القريبة من خط الهدنة «الخط الأخضر» غربًا، ويتجه إلى الشرق مخترقًا منطقة سلفيت ليتقاطع مع الطريق الرئيسي (رام الله – القدس) بالقرب من بلدة زعترة، ثم يواصل امتداده شرقًا ليلتقي مع الطريق الرئيس في منطقة الغور، الذي سيمتد على طول الغور مخترقًا مدينة أريحا.

وقد كثفت "إسرائيل" من مستوطناتها على طول هذا الخط والأراضي القريبة منه وذلك بإقامة (١٧) مستوطنة، منها مستوطنة (أرئيل)، أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، وقد قررت الحكومة جعلها مدينة.

جدول (٩): [المستوطنات الإسرائيلية في محور أرئيل (عابر السامرة)]

م	اسم المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)	م	اسم المنطقة	الموقع	المساحة (دونم)
١	أورنيت	قلقيلية	٥٠٠	١٠	بيت أبا – أ	سلفيت	–
٢	شعارى تكفا	قلقيلية	٨٣٧	١١	بيت أبا – ب	سلفيت	–
٣	الكانا	سلفيت	١٠٣٥	١٢	نوفيم	سلفيت	٤٠٠
٤	عتيص افراييم	سلفيت	١٥٠	١٣	ياكير	سلفيت	٢٩٢
٥	ايلي زهاف	سلفيت	٢٠٨	١٤	ارئيل	سلفيت	٢٦٣٧
٦	بركان	سلفيت	٨٣٧	١٥	كفار تفوح	سلفيت	٢٣٣
٧	بدوائيل	سلفيت	١٠٦	١٦	مجدليم	نابلس	١١٦
٨	كريات نطافيم	سلفيت	١٥٦	١٧	معاليه أفراييم	نابلس	٧١٤
٩	رفافا	سلفيت	١٧٥		المجموع		(١٧) مستوطنة

وتكمن خطورة هذه المستوطنات على طول هذا الطريق لعدة أسباب هي:

- يستطيع هذا الطريق والمستوطنات الواقعة عليه أن يفصل الضفة الغربية إلى جزأين، جزء شمالي يضم محافظات نابلس وطوباس وجنين وقلقيلية وسلفيت، وجزء جنوبي يضم محافظات القدس ورام الله وأريحا وبيت لحم والخليل.
- يمكن هذا الطريق والمستوطنات "إسرائيل" من الوصول بسهولة إلى منطقة الغور، كما يمكنها من التحرك عسكريًا بسرعة على طول هذا المجور عند نشوب أية أزمة مع الدول العربية.

⇦ الكتل والأحزمة الاستيطانية الإسرائيلية داخل الضفة الغربية:

رأينا عند التعرض للمحاور الاستيطانية التي ضمت (٧٩) مستوطنة، كيف أمكن لهذه المحاور فصل الضفة الغربية إلى قسمين: شمالي وجنوبي، وكيف يمكنها أن تعزل السكان الفلسطينيين عن شرق الأردن من جهة، وعن بقية الأراضي المحتلة من جهة أخرى، تاركة التجمعات السكانية الفلسطينية محاصرة في جزر محاطة بشبكة من المستوطنات. ليس هذا فحسب بل عمدت "إسرائيل" إلى مزاحمة هذه التجمعات والعمل على خنقها، فلا تكاد بلدة فلسطينية إلا وجاورتها مستوطنة أو أكثر، متخذة موقعها إما على موقع استراتيجي يشرف على هذه البلدة، أو على طريق رئيس يصل

بين هذه البلدات. إلا أن الأخطر من هذا وجود عدد من الكتل الاستيطانية الواضحة الأهداف، آخذة شكل الأحزمة حول المدن الفلسطينية لتطويقها ومنع الاتصال فيما بينها، كما هو الحال في القدس، والخليل، وبيت لحم، ورام الله. وسنعرض لهذه الكتل.

١: حزام القدس: بدأت "إسرائيل" خطواتها لتهويد القدس عندما أعلنت توحيدها وتوسيع حدود بلديتها بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨، حيث عملت على مصادرة الأراضي لإقامة الأحياء اليهودية حول القدس، فأنشأت الحي اليهودي مكان حارة الشرف (المغاربة) بعد أن طرد منها أهلها الفلسطينيون، واستطاعت "إسرائيل" مصادرة ٤٠٪ من مساحة القدس العربية، وأقيمت على أرضها (١٥) مستوطنة تحيط بالقدس من جميع الجهات، منها مستوطنات: [راموت، ريخس شعفاط، بسكات عومر، بسكات زئيف، رامات أشكول، التلة الفرنسية، الجامعة العبرية، عطروت، ونيفي يعقوب]، وهذه المستوطنات تمثل الطوق الشمالي والشمالي الغربي للمدينة. أما من الجهة الجنوبية فهناك مستوطنات: [جفعات همتوس، جيلو، هارجيلو]، وسوف يكتمل الطوق الجنوبي بإقامة مستوطنة هارحوماه (جبل أبو غنيم). أما من الشرق فهناك مستوطنتا: [معاليه أدوميم وكدار] واللتان تدخلان مع مستوطنة (جبعات زئيف) في الشمال ضمن حدود القدس الكبرى.

ولقد تمكنت "إسرائيل" بهذا الطوق الاستيطاني حول المدينة المقدسة من عزلها تمامًا عن محيطها الفلسطيني، فالمستوطنات الشمالية فصلت القدس عن شمال الضفة الغربية رام الله ونابلس، والمستوطنات الجنوبية تعزل مدينة القدس عن بيت لحم والخليل. ولم تكتف "إسرائيل" بهذا بل دعمتها بممارسات، مثل منع سكان الضفة الغربية من الدخول إلى القدس، وفرضت عليهم إجراءات قاسية لمن يريد الدخول إليها أو حتى الذهاب إلى المسجد الأقصى للصلاة فيه، عبر العديد من الحواجز العسكرية المنتشرة على الطرق المؤدية للقدس.

٢: حزام الخليل: أقامت "إسرائيل" العديد من المستوطنات من خلال إجراءاتها بمصادرة الأراضي من أصحابها في مدينة الخليل تحت دعاوى دينية باطلة، الأمر الذي جعل هذه المستوطنات تشكل حزامًا شرقيًا لمدينة الخليل، بل تقسم المدينة إلى قسمين: (شرقي وغربي)، والمستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" هي من الشمال إلى الجنوب: [رامات مامرية، سومرة، كريات أربع، الحي اليهودي، هداسا الدبويا، بيت رومانو، تل الرميد، وهارمنوح]، هذه المستوطنات أحالت حياة سكان مدينة الخليل إلى جحيم، حيث يعتدي قطعان المستوطنين يوميًا على المواطنين.

٣: <u>الكتلة الاستيطانية في محافظة بيت لحم</u>: أقامت "إسرائيل" كتلة من المستوطنات إلى الجنوب من مدينة بيت لحم وعلى طول الطريق الرئيس (الخليل – بيت لحم)، بحيث لا تكاد تبعد المستوطنة عن الأخرى بأكثر من كيلومتر واحد، والمستوطنات هي: [نفي دانيال، إليعازر، روش تسوريم، بيت عين تسوريف، ألون شيغوت، كفار عتصيون، أفرات، مجدل عوز، ومسئوات يتسحاق]. وهذه الكتلة الكبيرة تفصل تماما بين (الخليل) في الجنوب و (بيت لحم) في الشمال.

٤: <u>الكتلة الاستيطانية في محافظة رام الله</u>: تعتبر هذه الكتلة جزءًا من مستوطنات المحور الغربي الذي سبق الإشارة إليه، ومستوطنات هذه الكتلة هي: [مكابيم أب، كفار روث، منوره، شلتا، نتنياهو، حشمونئيم، وكريات سيفر]، وهذه المستوطنات تتوسط مجموعة من البلدات الفلسطينية وهي: "المدية، نعلين، دير قديس، حزمة بن حارث، بلعين، أم صفا، وبيت سيرا".

كما أن هناك حزامًا استيطانيًا حول مدينة رام الله يضم مستوطنات: [طلمون، وياد يائير، بيت حورون، جبعات زئيف، بيت إيل، بسجوت، كوخاف يعقوب] من الشرق، ويمتد إلى الجنوب حيث مستوطنات: [عطروت، جفعون، جفعات حدشاه أ، جفعات حدشاه ب].

والواضح أن الهدف من تداخل المستوطنات الإسرائيلية مع البلدات الفلسطينية هو عزل هذه التجمعات السكنية الفلسطينية، واستخدامها كخطوط دفاع عن التجمعات السكنية الإسرائيلية القريبة داخل «الخط الأخضر»، كما لعبت هذه المستوطنات دورًا كبيرًا في أحداث انتفاضة الأقصى، حيث تم إطلاق النيران على الفلسطينيين بكثافة من داخلها.

٥: <u>حزام قلقيلية</u>: تمتاز قلقيلية بقربها الشديد من التجمعات السكانية الإسرائيلية داخل خط الهدنة؛ لأن المسافة بين المدينة وساحل البحر قصيرة، حوالي ١٥ كلم. ولخطورة هذا الموقع سارعت "إسرائيل" بتطويق المدينة بعدد من المستوطنات، وهي: [تصور يغال، تصوفيم، الفية منشية، ويرخاف]، وتعتبر هذه المستوطنات مهمة من الناحية الأمنية الإسرائيلية.

⇦ <u>الطرق التي تخدم المستوطنات في الضفة الغربية</u>:

عملت "إسرائيل" على خدمة هذه المستوطنات باستخدام شبكة من الطرق الطولية والعرضية، والطرق الالتفافية، لتسهيل مرور المستوطنين بين المستوطنات المختلفة من جهة، واتصالها مع "إسرائيل" من جهة ثانية، وأهم هذه الطرق هي:

- **الطريق رقم (٦٠)**: وهو الطريق الذي يربط خط الهدنة بالمدن التالية: "جنين، نابلس، القدس، رام الله، بيت لحم، والخليل]، ويعتبر هذا الطريق المحور الأساس للطرق الالتفافية الجديدة، وقد وضعت "إسرائيل" هذا الطريق ضمن المنطقة (ج) حتى تضمن سيطرتها عليه.
- **الطريق رقم (٩٠)**: ويربط بين خط الهدنة مارًا بمدينة أريحا حتى يقطع خط الهدنة من الجنوب بالقرب من الشاطئ الغربي للبحر الميت، ويسير هذا الطريق بمحاذاة نهر الأردن، ويعتبر محورًا رئيسيًا لمستوطنات المحور الشرقي.
- **طريق (عابر السامرة)**: وقد سبقت الإشارة إلى هذا الطريق، الذي يقطع الضفة الغربية من الغرب إلى الشرق.
- **مجموعة الطرق الالتفافية:**

١. طريق (الخليل – حلحول).
٢. طريق رقم (٣٥).
٣. طريق (بيت لحم – بيت جالا).
٤. طريق (القدس – رام الله).
٥. طريق (البيرة – رام الله).
٦. شارع (كفار تفوح).

وهذه الطرق أنشأتها "إسرائيل" لمنع احتكاك المستوطنين بالمواطنين الفلسطينيين أثناء تنقلهم، حيث قامت بمصادرة آلاف الدونمات لإقامة الطرق عليها.

⌖ ثانيًا: المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة:

قامت "إسرائيل" بتوزيع المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة بنفس الاستراتيجية، التي وزعت في الضفة الغربية، ويضم قطاع غزة (١٨) مستوطنة تتوزع على محورين رئيسين داخل القطاع وهما:

- **المحور الغربي** ويضم كتلتين رئيستين من المستوطنات:
  - كتلة الشمال وتضم: مستوطنة إيلي سنياي، نيسانيت، ودوغيت.
  - كتلة الجنوب وتضم مستوطنات غوش قطيف وهي: (نيتسر حزاني، ياكال، قطيف، جاني طال، نفية دكاليم، جديد، جان أور، بدولح، بني عتصمونة، بات سيدى، رافيح يام، كفار يام، ومستوطنة نتساريم في الوسط جنوب غزة).
- **المحور الأوسط** ويضم مستوطنات: (إيرز، كفار داروم، موراج).

وقد طوقت "إسرائيل" قطاع غزة من الشرق بإقامة العديد من المستوطنات تمتد على طول خط الهدنة داخل «الخط الأخضر». وتخدم هذه المستوطنات ثلاثة طرق عرضية رئيسية هي:

- طريق كارني – نتساريم.
- طريق كسيوفيم – غوش قطيف.
- طريق صوفا – غوش قطيف.

وتربط هذه الطرق بين "إسرائيل" المستوطنات، بالإضافة إلى الطرق الطولية، التي تربط مناطق المستوطنات بهذه الطرق. وتوزيع هذه المستوطنات في قطاع غزة يُمَكن "إسرائيل" من:

- السيطرة على شاطئ قطاع غزة عن طريق "حزام المستوطنات الغربي".
- السيطرة على الطريق الرئيس، طريق رقم (٤) [صلاح الدين]، الذي يربط شمال قطاع غزة بجنوبه عن طريق مستوطنات "إيرز، كفار دارم، موارج، والموقع العسكري بالقرب من مستوطنة نتساريم".

وباستخدام الطرق العرضية يمكن لإسرائيل تجزئة قطاع غزة إلى أربعة أجزاء، وهي: (شمال غزة، دير البلح، خانيونس، رفح)، وقد استعملت "إسرائيل" هذه الطرق في تجزئة القطاع أثناء انتفاضة الأقصى.

وبالنظر إلى الواقع على الأرض نلاحظ الآتي:

- <u>في الضفة الغربية:</u>
  - محاور الاستيطان الشرقي والغربي وعابر السامرة.
  - الكتل الاستيطانية: كتل الخليل، كتلة بيت لحم، حزام القدس، الكتل الاستيطانية غرب وجنوب محافظة رام الله.
  - أقيمت المستوطنات المتبقية في خطوط معينة لإحكام السيطرة، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية.
- <u>وفي قطاع غزة:</u>
  - محاور الاستيطان الغربي والأوسط.
  - استطاعت الطرق العرضية والمستوطنات تجزئة قطاع غزة إلى أربعة أجزاء، لتمنع التواصل بين المدن الفلسطينية داخل القطاع.

⌖ أهمية المستوطنات في المفهوم الأمني والسياسي الإسرائيلي:

لم تعمل "إسرائيل" على إقامة المستوطنات بشكل عبثي، بل أقامتها وفق خطط مدروسة بعناية، فقبل إقامة المستوطنات كان يتم دراسة المعطيات التالية:

١. إمكانية استغلال الموقع للإنتاج الزراعي.
٢. تمتع الموقع بميزة استراتيجية.
٣. قرب الموقع من التجمعات السكانية العربية.
٤. خلو المكان من السكان العرب.
٥. إشراف الموقع على محاور الطرق الرئيسية.
٦. قرب الموقع من الحدود الإقليمية.

وكانت تُجرى دراسات عديدة على الموقع من حيث الأحوال المناخية، وتركيب التربة وبنائها والطبوغرافيا، ومصادر المياه، والنباتات الطبيعية والحياة الحيوانية والزراعية. كما عززت "إسرائيل" مستوطناتها بنوع من الرعاية ففي ١٩٩٦/١٢/١٣ صدر قرار الحكومة الإسرائيلية بجعل المستوطنات الإسرائيلية مناطق ذات أفضلية قومية، فزادت عدد المستوطنات التي تتمتع بهذا الميزة ليصل إلى ١٢٣ مستوطنة، بعد أن كانت ٣٩ مستوطنة.

وبناء على قرار الحكومة الإسرائيلية يصبح للمستثمرين في هذه المستوطنات الحق في الحصول على منح تصل إلى ٣٠٪ من قيمة الاستثمار، وقروض تصل نسبتها إلى ٤٠٪ من قيمة الاستثمارات مع فائدة نسبتها ٥٪ ترتفع إلى ٦,١٪ إذا كانت مرتبطة بالدولار. كما يحق لهم الحصول على خدمات البنية التحتية مجانًا، وعلى تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل. هذا الاهتمام الإسرائيلي بالمستوطنات في الضفة الغربية جاء ليظهر مدى الأهمية الأمنية والسياسية لها.

ومن الناحية الأمنية فعلى الرغم من أن البعض في "إسرائيل" لا يرى أهمية أمنية للمستوطنات تحت دعوى بأنها لا تستطيع حسم الحروب، وإنما الحسم يأتي من قبل الجيش في الميدان، إلا أن البعض الآخر يرى عكس ذلك، فالأهمية الأمنية للمستوطنات كبيرة، حيث يضطر المستوطنون للدفاع عن بيوتهم وأسرهم، كما أن أغلب المستوطنين من خريجي الوحدات المختارة أو الجيش، ويعتقد أصحاب هذا الرأي بأنه يجب عدم الاعتماد على التجنيد والإنذار السريع، بل يجب تشكيل خط من المستوطنات ليتولى الهجوم المغاير ضد أي هجوم عربي محتمل.

ومن الناحية السياسية يعتقد الكثير من الإسرائيليين بأن المستوطنات ذات أهمية سياسية، إذ تعمل على ترسيخ أمر واقع على الأرض، ويمكنها أن تعمل على إمكانية تعديل الحدود في أي مفاوضات قادمة، والأهمية الأكبر أنها تقوم بوظيفة عزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن

البعض، للحيلولة دون التواصل فيما بينها من جهة، وللحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في المستقبل من جهة أخرى.

ومهما اختلف الإسرائيليون في مفهومهم لأهمية المستوطنات، ومهما سمعنا عن سقوط نظرية الحدود الآمنة بفعل التقدم التقني في الأسلحة، ستبقى المستوطنات ذات أهمية كبرى من الناحية الأمنية والسياسية لإسرائيل؛ لأن صراعنا مع "إسرائيل" هو صراع على الأرض وعلى الوجود، حيث تلعب المستوطنات الدور العملي التطبيقي للسيطرة على أرضنا ومقدراتنا. من هنا جاء الاستيطان، ومن هنا جاء هذا التوزيع المخطط والمدروس لكي تمارس المستوطنات دورها اليومي في تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، وما اعتداءات المستوطنين اليومية على المواطنين الفلسطينيين حتى في حقولهم ومنازلهم، وما تواجد المواقع والحواجز العسكرية المنتشرة على طول الطرق الرئيسية، وعلى مقربة من المستوطنات، إلا دليل على طبيعة هذا الصراع.

ويعتقد الكثيرون أن "إسرائيل" أقامت هذه المستوطنات لتبقى، وأن كل ما يذاع أو ينشر من احتمالات تفكيك هذه المستوطنات أو تجميعها في كتل هو مجرد تصريحات لا معنى لها. اللهم إلا إذا أذعنت "إسرائيل" لقرارات الشرعية الدولية، التي تقضي بجلائها عن الأراضي العربية، أو أن تستمر مقاومة الشعب الفلسطيني حتى تجبر "إسرائيل" على الجلاء بمستوطناتها.

⇦ المستوطنات والفصل:

صرح إيهود باراك – رئيس وزراء "إسرائيل" السابق – بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أواخر شهر سبتمبر (٢٠٠٠م) بتصريحات مفادها تطبيق خطة للفصل أحادية الجانب، وأصدر أوامره لنائب وزير الدفاع الإسرائيلي بالبدء في إعداد ورقة عمل تتضمن وضع تصور لهذه العملية.

وفي الحقيقة أن فكرة فصل الأراضي الفلسطينية الآهلة بالسكان عن "إسرائيل" فكرة ليست بالجديدة، فقد قال رئيس الوزراء الأسبق إسحق رابين: "أخرجوا غزة من تل أبيب"، وقال باراك: "نحن هنا وهم هناك". وهذا مغاير تمامًا عما نادى به وزير الدفاع الأسبق موشي دايان، عندما نادى بتطبيق سياسة الاندماج والتشابك في مختلف المجالات بين الأراضي الفلسطينية، التي احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٦٧، وبين "إسرائيل"، ونفذته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

فقد بدأ رابين خطته للفصل بفرض الطوق الأمني على الضفة والقطاع، وفرض إجراءات وقيود على دخول المواطنين الفلسطينيين إلى "إسرائيل"، وقيود على حركة السيارات والشاحنات

التجارية. إلا أنه ومنذ إطلاق باراك لتصريحاته، والكثير يتساءل عن ماهية هذا الفصل، هل هو فصل سياسي أم أمني أم اقتصادي؟!! وفي الحقيقة لا توجد خطة إسرائيلية واضحة المعالم يمكن الاعتماد عليها بشكل علمي وتوثيقها، ربما تكون هناك خطط للفصل، لكنها ما زالت داخل الأدراج، والأرجح أنه لا توجد خطة، بدليل تكليف باراك لنائب وزير الدفاع أفرايم سنيه بإعداد ورقة عمل، ووضع تصور لهذه الخطة. وكل ما يتوفر لدينا حول خطط الفصل مجموعة من التصريحات لبعض المسئولين لوسائل الإعلام حول بعض الأفكار بشأن عملية الفصل، ويمكن حصر هذه الأفكار في: "أفكار تعود إلى إيهود باراك وأفكار لإرئيل شارون"، وفيما يلي عرض لها:

١: <u>تصريحات وأفكار إيهود باراك</u>:

أولاً: تجميع المستوطنين في ثلاث كتل استيطانية لضمها إلى "إسرائيل"، وهذه الكتل تشمل:

- منطقة غوش عتصيون جنوب بيت لحم.
- بيتار عيليت شمال الضفة الغربية.
- مستوطنات ألفيه منتشيه وإرئيل جنوب نابلس.

ثانيًا: بلورة مفهوم الحدود، التي ستحدد الفصل السيادي الواضح للدولتين، بحيث تكون غير مغلقة، وليست مسيجة بإحكام، بل تترك مجالاً حدوديًا مفتوحًا تتدفق إليه كل النشاطات الاقتصادية والمدنية بين "إسرائيل" ومناطق السلطة الوطنية، حيث ستقام من ٦ إلى ٧ معابر تشرف عليها سلطة خاصة، وذلك لمرور البضائع والمشاه بين الجانبين، وإقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود مع فصل شبكة البنية التحتية خصوصًا الكهرباء والماء.

ثالثًا: الفصل في العلاقات الاقتصادية، كالمجالات التجارية والأيدي العاملة. وبهذا الخصوص كلف باراك طاقمًا برئاسة مدير عام وزارة المالية لإعداد ورقة عمل شاملة حول الفصل الاقتصادي.

٢: <u>أفكار إرييل شارون</u>:

وتدور حول الفصل على افتراض إعلان قيام دولة فلسطينية من طرف واحد، وهذه الأفكار:

أولاً: إعادة انتشار القوات الإسرائيلية في المناطق الحيوية لإسرائيل، وذلك في:

- قطاع بعرض يتراوح بين ١٦–٢٠ كلم على طول غور الأردن.
- قطاع بعرض ١٠ كلم، يبدأ من صحراء يهودا (برية القدس) في الشرق.
- قطاع بعرض يتراوح بين ١٠٠ م و ٧,٥ كلم.

ثانيًا: اقتراح خطة سياسية أساسها تسوية مرحلية لعدة سنوات، تقام فيها دولة فلسطينية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

ثالثًا: رفض التخلي عن المستوطنات، بما فيها الواقعة في العمق العربي الفلسطيني، كمستوطنة نتساريم، وذلك لقربها من البحر والميناء، والمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي ضوء هذه الأفكار والمقترحات يبرز التساؤل الآتي:

هل يمكن إسرائيليًا الفصل من جانب واحد؟ وما هو شكل هذا الفصل؟

رؤية الوضع الحالي للمستوطنات في الضفة والقطاع، التي أقيمت في ضوء الموقع المهم للضفة الغربية في المفهوم الأمني والاستراتيجي الشامل لإسرائيل، تجعل من عملية الفصل عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة؛ لأنه حتى إذا افترضنا ضم "إسرائيل" الكتل الاستيطانية إليها، فإن هذا يستدعي ضم العديد من القرى العربية المجاورة للمستوطنات، وهذا مبدأ غير مرغوب فيه إسرائيليًا.

فعلى سبيل المثال: الكتلة الاستيطانية غرب رام الله تضم ١١ مستوطنة، فيها ٢٣ ألف مستوطن، وهذه الكتلة تقع بين مجموعة من البلدات الفلسطينية تضم حوالي ٤٠ ألف نسمة، وهنا لا يمكن الفصل إلا إذا رسمت حدود متعرجة معقدة ستحدث الكثير من المشاكل. وكذلك كيف يمكن فصل التجمع الاستيطاني جنوب رام الله، والفاصل بينها وبين مدينة القدس، ومستوطنات هذا التجمع متداخلة بشكل كبير مع البلدات الفلسطينية. وكذلك الكتلة الاستيطانية بين الخليل وبيت لحم، والحزام الاستيطاني حول القدس ومستوطنات محور عابر السامرة.

هذا على صعيد المستوطنات التي تقع داخل الضفة الغربية، أما مستوطنات محور الغور والمستوطنات الواقعة بمحاذاة خط الهدنة فهذا شيء آخر؛ لأن "إسرائيل" تعلق أهمية أمنية كبرى على هذه المستوطنات، الأمر الذي يستدعي سيطرتها الدائمة على محاور الطرق الرئيسية لتأمين الوصول لهذه المستوطنات وتواصلها بإسرائيل.

وفي ضوء هذه المعطيات، فإن عملية الفصل من الناحية الجغرافية غير ممكنة بسبب التعقيدات الهائلة التي سببها توزيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية. لكن ما زالت مقترحات الفصل قائمة، فأي فصل ممكن، ربما يكون الفصل الممكن إسرائيليًا هو الفصل الأمني والاقتصادي.

فعلى صعيد **الفصل الأمني**: يمكن لإسرائيل بحكم سيطرتها اعتبار جميع مناطق التجمعات الاستيطانية مناطق أمنية مع سيطرتها على الطرق الرئيسية، وتكثيف المرور على الطرق الالتفافية

مع نشر المزيد من المواقع والحواجز العسكرية على طول الطرق المؤدية إلى التجمعات السكانية الفلسطينية. ووضع ترتيبات معينة لمرور السكان الفلسطينيين من وإلى منازلهم. وهنا تكمن خطورة هذه الإجراءات، إذ تجعل التجمعات السكانية الفلسطينية عبارة عن جيوب أو كانتونات صغيرة وسط المحيط الإسرائيلي المتمثل في المستوطنات، وإن مثل هذه الخطوة الإسرائيلية ستعمل على الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مترابطة ذات حدود جغرافية متواصلة، وتهدف إلى تكريس التبعية لإسرائيل.

وقد حذر معهد (أريج) من مثل هذه الخطة المبرمجة لعزل المدن الفلسطينية عن بعضها، حيث أفادت دراسة أعدها المعهد بأن الحواجز والمواقع الإسرائيلية عزلت ٤٠٪ من سكان محافظة بيت لحم، وهم سكان المنطقة (أ) من أي تواصل مع المحافظات الأخرى، أو حتى قرى المحافظة، وأن ٦٠٪ من سكان المحافظة يقبعون تحت بطش المستوطنين، بحيث لا يستطيع الطلاب الذهاب إلى مدارسهم ولا المرضى إلى مستشفياتهم، إذ عزل الشارع الالتفافي رقم (٦٠) قرى منطقة العرقوب عن التواصل مع المنطقة (أ)، ومنع الشارع الاستيطاني شرق بيت ساحور تواصل الريف الشرقي مع مدن المحافظة، وكذلك الأمر في محافظة نابلس، حيث أقامت "إسرائيل" ١٤ حاجزًا عسكريًا بالقرب من المدينة، زودتها بالمدافع الرشاشة الثقيلة عيارة (٨٠٠) و (٥٠٠) ملم، لفصل المدينة عن باقي التجمعات السكانية الثلاثة.

ومهما يكن من إجراءات فإن مثل هذه المخططات لا تتعدى كونها أكثر من عقاب جماعي للشعب الفلسطيني، نتيجة الانتفاضة الحالية، ويمكن لهذه الإجراءات الأمنية أن تنتهي عندما تعود الأمور إلى التهدئة، لتعاود "إسرائيل" قضمها للأراضي الفلسطينية وتهويدها بهدوء.

وعلى صعيد <u>الفصل الاقتصادي</u>: تتضمن مقترحات باراك الفصل في العلاقات الاقتصادية، والتي من الممكن أن تستمر من ٣ إلى ٥ سنوات. فعملية الفصل الاقتصادي ممكنة، ولكنها ليست بالأمر السهل، فهي ستعمل على خنق الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة الأعباء على الشعب الفلسطيني، بعد أن عملت "إسرائيل" طوال العقود الماضية على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، ولم تشجع على قيام بنية اقتصادية قوية في الأراضي الفلسطينية التي احتلتها، إذ جعلت معظم التبادل التجاري للمناطق الفلسطينية يتم مع "إسرائيل"، حيث تشكل الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" ٩٣٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية، أما الوردات الفلسطينية من "إسرائيل" بلغت ٨٣٪ من

إجمالي الواردات الفلسطينية. إن عملية ربط الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي جعل الكثير من الإسرائيليين يطالبون بعدم الفصل الاقتصادي، مثل محافظ بنك "إسرائيل"؛ لأنه يلحق أضرارًا بالاقتصاد الإسرائيلي. وهذا التشابك في مختلف المجالات الاقتصادية، عبّر عنه رئيس الوزراء الأسبق شمعون بيرس، بقوله : "نحن كتوأمين سياميين".

على أي حال فإن "إسرائيل" ماضية في تحقيق الفصل الاقتصادي، فهي منذ عهد إسحق رابين تفرض إجراءات معقدة لدخول الشاحنات الفلسطينية، وانتقال البضائع من وإلى المناطق الفلسطينية، كما تفرض قيودًا على حركة العمالة الفلسطينية إلى "إسرائيل"، وهي بصدد اتخاذ إجراءات أخرى، مثل فصل شبكة الهاتف، وفصل شبكة الكهرباء، وهناك إجراءات ربما قيد الدراسة، مثل مسألة الوقود والموانئ، وأنظمة الضرائب وغيرها.(١)

⇦ <u>النتائج:</u> في ضوء ما تقدم فإننا نخرج بالنتائج التالية:

- لا توجد حتى الآن خطة إسرائيلية واضحة للفصل يمكن الاعتماد عليها بشكل علمي عند اتخاذ أي إجراء من الجانب الفلسطيني لمواجهتها، وأن ما يطرح حاليًا ما هو إلا قنابل سياسية هدفها الضغط والابتزاز السياسي على الجانب الفلسطيني في أي عملية للتفاوض.
- التوزيع الجغرافي الحالي للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع يجعل من عملية الفصل الجغرافي أمرًا صعبًا للغاية وغير ممكن إسرائيليًا، بسبب التداخل الشديد بين المستوطنات والتجمعات السكانية الفلسطينية.
- التوزيع الجغرافي للمستوطنات يكتسب أهمية أمنية وسياسة كبيرة لإسرائيل في ضوء نظرتها للمفهوم الأمني والاستراتيجي الشامل.
- يهدف الفصل الأمني إسرائيليًا إلى تفتيت أوصال الأراضي الفلسطينية وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية بعضها عن البعض، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا ولو مرحليًا.
- الفصل الاقتصادي ممكن، ولكنه ليس بالأمر السهل، ويستغرق فترة ليست بالقصيرة، فإسرائيل ومنذ عهد رابين وهي تمارس عملية الفصل الاقتصادي، و لم تخرج عن الممارسات الخاصة بمراقبة الحركة التجارية وحركة العمال حتى الآن.

---

(١) لقد تحقق ذلك الفصل في بعض المجالات لاسيما في شبكات الهاتف والكهرباء في قطاع غزة على الأقل. وبقيت مجالات أخرى متعلقة بالوضع السياسي العام.

- وأخيرًا فإن عملية الفصل لا يمكن أن يكتب لها النجاح إلا في إطار اتفاقات مسبقة، وفي ظل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية التي تقضي بجلاء "إسرائيل" عن الأراضي الفلسطينية وتفكيك كافة مستوطناتها في قطاع غزة والضفة الغربية.

تقرير صهيوني حديث حول الاستيطان في النقب والجليل

تقرير ربنات

مكتب رئيس الوزراء يقوم هذه الأيام بدفع ما يمكن اعتباره المبادرة الاستيطانية الأكبر في داخل «الخط الأخضر» منذ إنشاء متسبيه هغليل قبل ٢٥ سنة. في هذه الخطة الحثيثة يوجد ٣٠ تجمعًا سكانيًا جديدًا، وأغلبها في الجليل والنقب. كما يعمل ديوان شارون على زيادة عدد المزارع المنفردة في هذه المناطق (توجد اليوم ٩٠ مزرعة) بعدة عشرات أخري. مستشار رئيس الوزراء للاستيطان عوزي كيرن يقول إن شارون قد توصل إلى استنتاج بأنه يتوجب التركيز الآن على الاستيطان في الجليل والنقب بعد فترة التركيز على يهودا والسامرة.

في ديوان رئيس الوزراء تعمل لجنة وزارية لشؤون المستوطنات الجديدة، وهي تعقد في كل فترة جلسة متابعة لعملية الإنشاء. في إطار ذلك أقيم في النقب تجمع استيطاني جديد في السنة الماضية، وقد تمت المصادقة على موقعين جديدين في منطقتي ياتير ولخيش.

في جلسة اللجنة الأخيرة التي عقدت قبل ثلاثة أشهر ونصف تمت مطالبة عدة وزارات بتسريع معالجة إقامة تجمعات جديدة مخططة. في هذا السياق طلب من (وزارة الإسكان) أن تتخذ قرارًا بشأن إقامة مستوطنة مؤقتة لخمسة تجمعات استيطانية، كما طلب من (وزارة الصناعة) أن تقيم طريقًا مركزيًا يوصل للمواقع الجديدة في منطقة "نيتسانا" وشارعًا جديدًا لمستوطنات "الجلبوع الجديدة"، وهناك أيضًا شارع آخر برقم (٥٣٨) سيربط بين التجمعات الاستيطانية الجديدة في منطقة "لخيش".

التجمعات الجديدة ستساعد في انتشار السكان والحفاظ على أراضي الدولة والدفاع عن الحدود. وبالنسبة للمزارع المنفردة – التي من المقرر زيادة أعدادها – فقد قال كيرن: "إنها مجموعة نوعية من الناس سيتولي كل واحد منهم معالجة ورعاية أراض واسعة، والعمل كشرطي بتكليف من الدولة لحراسة هذه الأراضي وحمايتها". أما بالنسبة لكون هذه التجمعات الجديدة خطوة لمنع توسع

العرب فقد قال مستشار شارون: (إن ذلك غير صحيح، لأن العرب يستطيعون السكن في الجليل مثل اليهود).

ولكن الوثيقة – التي أعدت بعد جلسة المتابعة الأخيرة – تحدثت عن إقامة تجمع سكاني جديد بالقرب من كيبوتس مشمار هنيغف من أجل تعزيزه ودعمه بسبب قربه من مدينة راهط البدوية. وأحد أهداف إقامة هذه التجمعات الاستيطانية هو منع العرب من البناء غير القانوني في هذه الاراضي.

إقامة تجمعات سكانية جديدة في منطقتي ياتير ولخيش جاء من منطلق ديمغرافي سياسي كان قد دفع شارون سابقًا لإقامة مستوطنات النجوم مثل: كتسير وحريش في مطلع التسعينيات خلال وجوده في وزارة الإسكان. هذه المستوطنات يفترض أن ترفر تواصلاً إقليميًا يهوديًا يحول دون سيطرة البدو على الأراضي داخل «الخط الأخضر»، وإنشاء منطقة عازلة يهودية في مواجهة التجمعات الفلسطينية خلف «الخط الأخضر» (في الضفة الغربية).

وهذا ينطبق أيضًا على التجمعات الاستيطانية المخططة الجديدة في الجلبوع. من يؤيد هذا التوجه ويدعمه هو الوكالة اليهودية، التي شكلت في الآونة الأخيرة قوة متابعة محددة الهدف لتعزيز الأغلبية اليهودية الصهيونية في الجليل والنقب، وأحد أهدافها هو تشجيع إقامة تجمعات سكانية يهودية جديدة.

هذه النهضة الاستيطانية تثير معارضة الهيئات والأطر البيئية الخضراء مثل: جمعية حماية الطبيعة التي تدعي بأن ذلك تدمير للمشاهد البيئية الطبيعية. كما أنها تدحض ادعاء القائمين عليها بأن هدفها هو حماية المصادر الطبيعية والبيئية؛ لأنها تؤدي بنفسها إلى تدمير عدد كبير من موارد الطبيعة. أحد التجمعات الاستيطانية المستقبلية المخططة، التي تثير معارضةالخضر هو التجمع الاستيطاني الجديد في ريخس طرعان في الجليل الأسفل.

منظمات البيئة تقول إن هناك تجمعين قائمين، ولذلك لا حاجة إلى إقامة التجمع المخطط الثالث والحاق المزيد من الضرر بالطبيعة هناك. ولكن كيرن يرد عليهم بأن إقامته تهدف إلى تعزيز المواقع القائمة والسيطرة على قمة الجبل. الهيئات البيئية ستواصل معارضة إقامة التجمعات الاستيطانية الجديدة حسب قولها معللة ذلك بأن إقامة التجمعات الجديدة تأتي رغم وجود تجمعات قائمة تعاني من صعوبات اقتصادية واجتماعية وديمغرافية.■

المراجع

⌖ الكتب:

- جمال البابا: مركز التخطيط الفلسطيني – الاستيطان في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية سنة ٢٠٠٠.
- خليل تفكجي: المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية سنة ١٩٩٤.

⌖ تقارير صحفية:

- صحف فلسطينية: (القدس، الحياة، الأيام)، أعداد سنة ٢٠٠٠.
- صحيفة هآرتس: ٢٠/٧/٢٠٠٣.

⌖ تقارير مراكز بحثية:

- مركز بتسيلم: مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان. تقرير آيار/ مايو سنة ٢٠٠٢.
- المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان – منظمة التحرير الفلسطينية.
- المركز الجغرافي الفلسطيني: مسح المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة أرقام وتحليل سنة ١٩٩٥.
- الهيئة العامة للاستعلامات – الاستيطان الإسرائيلي في قطاع غزة سنة ١٩٩٧.
- جامعة القدس المفتوحة – جغرافية فلسطين سنة ٢٠٠٠
- معهد أريج: تقرير عن خطة إسرائيلة مبرمجة لعزل المدن الفلسطيني سنة ٢٠٠٠.

⌖ مواقع اليكترونية:

- موقع مركز الإحصاء الفلسطيني: (www.pcbs.org)
- موقع المركز الجغرافي الفلسطيني: (www.falastiny.net)
- موقع المركز الصحافي الدولي: (www.ipc.gov.ps)

الفصل الثاني

الجذور الصهيونية المؤسسة للجدار



- اليهود والجدران
- جابوتنسكي الأب الروحي للجدار
- قراءة في كتاب الجدار الحديدي
- عقيدة الغيتو
- محطات تاريخية في تأسيس الجدار
- إرهاصات التفكير الصهيوني بالشكل الرسمي
- وثيقة سوفير الأساس النظري للجدار الجديد
- مؤتمر هرتسيليا يؤسس التبني الرسمي للجدار
- المراجع

اليهود والجدران

الجدران العالية العازلة فكرة تراثية توراتية، فالتوراة مليئة بالحديث عن أسوار أورشليم وأريحا، كما أن الانغلاق اليهودي معروف على امتداد التاريخ، فمن جدران أريحا وأورشليم ظهرت فكرة الغيتوات[1] التي لا تختلف كثيرًا، ومن ثم فإن فكرة الجدران ليست جديدة على اليهود وخاصةً منذ بداية الفكرة الصهيونية على يد تيودور هرتزل[2].

ولفلسفة الجدار جذورها في عمق النفسية «الإسرائيلية»، فاليهودي مغرم بتشييد الجدران والأسوار، فهناك مسار تاريخي طويل وشائك أفضى في النهاية إلى تقوقع اليهودي داخل العزلة. وهذه الجدران والأسوار تعتبر في نظر البعض استجابة لحالة الإحساس بخطر المطاردة، وبسبب عقد كثيرة كان اليهود تاريخيًا بحاجة للجأ من هذا الإحساس. ولذلك فهم قبل أن يرسموا خريطة بناء منزل يحرصون على خريطة بناء السور والجدران حول المنزل. ويلاحظ الباحثون أنه عبر تاريخ الاستيطان الصهيوني في فلسطين، والذي بدأ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لم يحدث أن أقيمت مستوطنة إلا وكانت ملفوفة ومحاطة بالجدران والأسلاك الشائكة.

ولذلك فإنه عندما أعلن الأمريكيون مؤخرًا عدم رضاهم عن الجدار، خشيت صحيفة هاتسوفيه الإسرائيلية المتطرفة من أن يؤثر ذلك في شارون، فدعته في افتتاحيتها إلى التمسك بما أسمته الثوابت الأمنية والتاريخية للشعب اليهودي، مُشيرة إلى أن تخليه عن فكرة إقامة السياج الأمني تتعارض مع التعاليم التوراتية. هكذا نبدأ في فهم الدوافع الصهيونية الخفية وراء إقامة الجدار الفاصل والتركيبة النفسية المغرقة في عشق العزلة والتقوقع إلى حد يدفع البعض إلى القول: إن «إسرائيل» كلها تعود لتصبح «حارة» اليهود في الشرق الأوسط أو بمعنى آخر «الغيتو» الأحدث والأوسع مساحة، لكنه نفس الغيتو المعروف تاريخيًا الذي يحشر داخله كتلاً بشرية يعصف بها التوجس والخوف والحذر والشك.

من هذه الزاوية يعتبر أحد الكتاب أن الجدار يشكل أكبر نصر للفلسطينيين والعرب، فلا خطر على الإطلاق من دولة بحجم وجوهر «حارة» أو غيتو، و "إسرئيل" التي أصبحت محاطة بالجدران

---

(١) الغيتو: مصطلح استخدم للإشارة إلى الأحياء اليهودية في أوروبا، وجعل من الغيتو رمزًا لعزلتهم. وما لبث أن أصبح مكانًا مزريًا محاطًا بأسوار عالية. يُمنع اليهود من مغادرته بعد منتصف الليل. مما ترك آثاره السيئة على نفسياتهم.

(٢) تيودور هرتزل: مؤسس الحركة الصهيونية. ومؤلف كتاب "الدولة اليهودية" الذي يتضمن القواعد التي تقوم عليها الصهيونية في صورتها الجديدة. والتي تهدف إلى جمع اليهود في دولة خالصة بهم.

والخنادق وحقول الألغام ووسائل الإنذار الإلكتروني، ستظل خائفة، حتى من الهواء الطلق، ذلك لأن اليهود في أعماقهم يؤمنون بأن هنالك من سيبقى يلاحقهم لإنزال العقاب بهم جراء ما اقترفت أيديهم، وأن الانتفاضة أوصلت «الإسرائيلي» لدخول زنزانة الغيتو برضاه وعلى نفقته.

وقد دفع بناء الجدار أحد الكتاب الإسرائيليين إلى التساؤل عن فعالية الأسوار، وعما إذا كان من الممكن الاتعاظ من تجارب التاريخ، فالاحتماء من العدو خلف الجدران العالية، إجراء يعود حسب قوله إلى الطرواديين أصحاب أشهر مثال على فشل الأسوار في تأمين الحماية.

هذا الفشل عبّر عن نفسه في معظم حالات الأسوار المشهورة تاريخيًا. ويقول البروفيسور وليم ماكنيل، أستاذ التاريخ في جامعة شيكاغو، إن سور الصين العظيم فشل في توفير الحماية، لأنه كان طويلاً جدًا. فقد أقيم السور لإبعاد الأعداء البدو عن البلاد، ولكنهم كانوا يتحركون على ظهور خيولهم أسرع من المشاة الصينيين، مما أهلهم للتجمع السريع عند أي نقطة واختراقها قبل وصول قوات الدعم الصينية إليها. في النهاية لم يتخلص الصينيون من خصومهم بفضل السور وإنما بعد التفاهم والاتفاق معهم.

الحاجة أم الاختراع، لذلك واكبت عملية بناء الأسوار اختراعات خصصت لهدمها أو تجاوزها، بدءًا بالمنجنيق، ثم السقالات المتحركة متعددة الطوابق، التي كانت تُدفع إلى الأسوار لاعتلائها، فجنكيز خان المنغولي الغازي هاجم أسوار الصين بمعدات قذف كانت تحمل على العربات وظهور الحيوانات، وقد أجمل فيليب بوبت تطور فن الأسوار والتقنيات التي اخترعت لاختراقها في كتاب صدر حديثًا بعنوان «درع أخيل».

يقول المؤلف: [إن تدمير أسوار القسطنطينية عام ١٤٥٣، كان الخطوة الحاسمة في نهاية التسور، وبداية عهد الدولة الحديثة. أقيمت المدينة على سبع هضاب تشرف على مضيق البوسفور، وكانت القسطنطينية مثالاً لاستحالة اختراق دفاعات الأسوار، حتى حول العثمانيون حجارتها إلى رمال، بفضل اختراع جديد، كان عبارة عن ماسورة من الحديد الهش تقذف كرات حجرية. كان المدفع التركي صعب المناورة، واكتشف الخبراء الفرنسيون إمكانية استعمال كرات قذف من الحديد الذي تصنع منه أجراس الكنائس. ومع نهاية القرن الخامس عشر غزا شارل الثامن إيطاليا بمدافعه الجديدة. وقد يكون سيباستيان لابريستر فاوبان، آخر كبار منظري دفاعات الأسوار. فقد كان سيباستيان، رئيس الهندسة العسكرية في قوات الملك الفرنسي لويس الرابع عشر، قد استوعب

استحالة حماية الأسوار من الاختراقات، فصمم بدل السور الواحد عدة أسوار متعرجة متوازية لتعقيد حركة العدو عبرها وبينها، كسبًا للوقت في تجميع القوات المضادة].

الفكرة الوريثة لنظرية سيباستيان هذه الأيام هي، الدفاعات العديدة المتتالية، كما هو الحال بين الكوريتين في الوقت الحالي. ولم ينظر التاريخ الحديث بأي عطف أو تفهم إلى الأسوار، وأحد الأمثلة الشهيرة على ذلك، هو نظام الدفاع الضخم الذي أقامه وزير الدفاع الفرنسي أندريه ماغنيو في الثلاثينيات على الحدود مع ألمانيا، والذي لم يقدم للفرنسيين سوى وهم الاحتماء خلفه من هجمات الألمان، الذين تدفقوا بدورهم إلى فرنسا عبر بلجيكا. أما جدار برلين فقد نجح في عزل شرق المدينة خارج العالم الغربي المحيط بها، ومهما كانت أهمية ذلك الجدار الأمنية، فقد قدم خدمة سيئة لصورة الاتحاد السوفييتي عبر العالم.

بدراسة الأمثلة السابقة «كما يقول ستيف وايزمان» قد يستخلص الإسرائيليون أن الأسوار تستطيع إبطاء الخصوم العنيدين، ولكنها لا تقدم خدمة الحماية التامة أبدًا، وأنها لا توفر الشعور بالأمن بقدر ما تؤكد غياب استراتيجية للدفاع عن الذات.

واتساقًا مع هذه النظرة يذهب بنحاس فالنتشتاين أحد قادة المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية إلى حد وصف الجدار الذي يعكف جيش الاحتلال على إقامته بجدار معسكر «أوشفيتس»[1]، ويضيف في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية قائلاً: «إلا أن هناك فرقًا مهمًا أن "أوشفيتس" أقامه أعداؤنا لنا، أما هذا الجدار فنقيمه نحن لأنفسنا».

وكذلك يدعو الجنرال يوم طوف ساميا قائد المنطقة الجنوبية السابق في جيش الاحتلال الاسرائيلي إلى التمهل قائلاً: "إن على المتحمسين لإقامة الجدار أن يفكروا مليًا قبل التعبير عن حماسهم لهذه الفكرة. إن الفدائيين الفلسطينيين استطاعوا في السابق تجاوز جدارين أكثر إحكامًا من الجدار الذي تعكف "إسرائيل" على إقامته. إن الجدار الذي كان يحيط بمستوطنة «عتصمونا»[2] التي استطاع مقاتل حركة حماس إقتحامها، وقتل خمسة من سكانها، كان أكثر إحكامًا من الجدار الذي تنوي الدولة إقامته، ومع ذلك لم يفلح هذا الجدار في منع فدائي واحد من التسلل وتنفيذ كل ما خطط له".

---

(١) أوشفيتس: أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات.

(٢) عملية عتصمونا: حدثت بتاريخ ٢٠٠٢/٣/٧. حين تمكن الفتى الاستشهادي محمد فرحات البالغ ١٧ عامًا من حركة "حماس" من التسلل داخل المستوطنة في جنوب قطاع غزة. وقتل خمسة مستوطنين وإصابة ٢٣ على الأقل.

ويقول الجنرال يوني فيجل - المختص في تصميم التحصينات العسكرية - إن المعلومات الاستخبارية تؤكد أن لدى الفلسطينيين طائرات شراعية وبإمكانهم استخدامها في تنفيذ العمليات الفدائية في أي مكان يريدون وبدون أي عائق، مشددًا على الصعوبة الكبيرة في قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على اعتراض مثل هذه الطائرات. ويشير إلى إمكانية أن يستخدم الفدائيون الفلسطينيون المناطيد الطائرة في تجاوز الجدار الفاصل.

[أبارتهايد] يحلو لكثير من الكتاب والمحللين أن يصفوا ما يحدث بأنه فصل عنصري غير أن المقارنة غير جائزة في نظر آخرين. يقول عزمي بشارة العضو العربي في الكنيست: "إن الجدار يحول الاحتلال إلى حالة أبارتهايد «تمييز عنصري» مطلقة. ولا تخفف من وقعه كحالة فصل عنصري حتى عملية إقامة كيان سياسي فلسطيني إلى الشرق منه، فالجدار الإسرائيلي الحالي يحول أي كيان فلسطيني مقبل إلى «بانتوستان» «أي معزل» تغلق "إسرائيل" بوابته متى تشاء. قد لا تستطيع قوة خارجية منع "إسرائيل" من بناء الجدار إذا أرادت حكومتها العنصرية تشجيع عقلية «القلعة الحصينة» الانعزالية. والجدار - بعد كل حساب - لا يكتم دلالته الرمزية كهرمية عنصرية: [في الداخل مواطنون وفي الخارج برابرة].

ولكن آخرين يرون أن قصة التمييز العنصري «الأبارتهايد» لا تمثل الوجه الرئيس للاستراتيجية الصهيونية. فالعنصرية الصهيونية ليست عنصرية أبارتهايد «عزل»، وإنما اقتلاع الفلسطينيين من أرضهم وإلقائهم خارج الحدود ما أمكن. وهي عنصرية اغتصاب للأرض وما تحتها وما فوقها، بما في ذلك المدن والقرى المعمورة بعد تهجير أهلها، كما حدث وفقًا لاستراتيجية الوكالة اليهودية والهاغاناه، ثم الجيش عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩. ومن ثم فإن المقارنة بين «الأبارتهايد» الذي مورس في جنوب أفريقيا وناميبيا يعفي العنصرية الصهيونية من أشد سماتها بشاعة. وهذه مختلفة نوعيًا عن الأبارتهايد في عالم العنصرية نفسها. ولا يفوق العنصرية الصهيونية إلا عنصرية البيض الأمريكيين الذين اغتصبوا الأرض وأبادوا سكانها، في حين اشتركت معها العنصرية الصهيونية في سمة اغتصاب الأرض ومصادرة المدن والقرى والأملاك، واكتفت بالتهجير القسري بدلاً من الإبادة الشاملة. طبعًا مع استخدام المجازر المحدودة «إذا ما قورنت بالحالة الأمريكية» بقصد التنظيف «العرقي» من خلال التهجير وليس الإبادة. فإذا صح ذلك جزئيًا فلا يجوز أن يتحول إلى الوجه الرئيس للصورة، لأنه يزينها إن حصرها بالأبارتهايد من شدة بشاعتها الخاصة بها.

جابوتنسكي الأب الروحي للجدار

حين يرجع بنا التاريخ إلى سنة ١٩٢٣ سنجد أن الوضع في فلسطين وقتها كان مختلفًا إلى حد كبير عما شهدته البلاد خلال النصف الأخير من القرن الماضي. فحتى ذلك الوقت كانت الدولة "الإسرائيلية" مجرد حلم يستأنس به المهاجرون الصهاينة، رغم المؤشرات القوية التي بدأت تظهر وقتها، وتؤكد قرب تحقيقه. وعلى الرغم من الاصطدامات القوية والعنيفة والدموية، التي كانت تحدث بين الفلسطينيين واليهود فإن الأحداث الكبرى لم يحن وقتها بعد.

وحتى تلك الفترة كان الجدل محتدمًا بين الصهاينة حول طبيعة الدولة اليهودية المستقبلية، أو ما كان يسمى باليشوف[1] (yishuv)، وخاصة الجانب المتعلق بعلاقتها مع عرب فلسطين. وكان الرأي المسيطر في تلك الأيام رأي زعماء الحركة العمالية اليهودية (JLM) من الصهاينة، الذين وجدوا أن الطريق الأمثل لتعبيد الطريق أمام قيام دولة قومية لليهود هو إقناع العرب الفلسطينيين بإيجابيات القادمين الجدد، وبأنهم أهل حضارة وجاءوا لنشر التقدم و الازدهار، وهم هنا لم يخترعوا شيئًا جديدًا بل استنسخوا نفس أفكار وآراء المستعمر الأوروبي. ولكن كان هناك من عارض هذا التوجه ورأى فيه خطرًا يهدد الدولة اليهودية، التي لم تولد بعد.

لم يكن ذلك إلا زئيفي جابوتينسكي[2]، الذي كشف عن آرائه من خلال دراسة أعدها سنة ١٩٢٣ وعنوانها [الجدار الحديدي]، أكد من خلالها أنه وعلى الرغم من اتفاقه في جزئية أن اليهود قد يجلبون الحضارة لعرب فلسطين، فإن الفكرة سخيفة؛ لأنها تتجاهل حقيقة أن الفلسطينيين هم شعب ككل الشعوب المستعمَرَة، ولن يقبلوا أبدًا بالاستعمار، ولا بإنشاء المزيد من المستوطنات في فلسطين، وبالفعل أثبت التاريخ أنه كان على حق في هذه النقطة.

أما بالنسبة له، فالأهم هو تشكيل أغلبية يهودية في فلسطين والسيطرة التامة على الفلسطينيين، ولأن هؤلاء لن يقبلوا بهذا فسيقاومون، وبهذا يدخل الجانبان في نزاع مسلح يتطلب تعبئة تامة داخل الحركة الصهيونية العالمية لتوفير الدعم العسكري والمادي لليهود حتى يستطيعوا

---

(١) اليهشوف: كلمة عبرية تعني الاستيطان. وتطلق في الكتابات الصهيونية على التجمع الاستيطاني اليهودي في فلسطين قبل قيام الدولة. وينقسم اليشوف إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل ١٨٨٢. ومرحلة ما بين ١٨٨٢-١٩٤٨.

(٢) زئيفي جابوتينسكي: مؤسس الحركة التصحيحية اليهودية. من أهم الآباء الروحيين للفكر المتطرف اليهودي. والذين وضعوا القاعدة الفكرية. التي أفرزت ما سيعرف فيما بعد بـ "الليكود". الذي هو عبارة عن تكتل لمجموعة من الحركات المتطرفة.

التغلب على أعدائهم الفلسطينيين. وحسب جابوتنسكي فإنه وحتى بعد تأسيس الدولة فإن الشعب الفلسطيني لن يستسلم ويذعن للإرادة الصهيونية إلا بإقامة ما سماه بالجدار الحديدي، الذي سيفصل بين اليهود والعرب، ولن يترك فرصة للفلسطينيين إلا بالاستسلام.

وعلى العكس فهنا أثبت التاريخ أن جابوتينسكي ارتكب خطأ فادحًا حين أساء تقدير العزيمة والإرداة الصلبة للفلسطينيين. والغريب في جدار جابوتنسكي أنه لم يتطرق إلى فكرة أن يجبر كل الشعب الفلسطيني على مغادرة فلسطين، بل كان الهدف منه فقط إجبارهم على الاستسلام للإرادة الصهيونية. وهذا أيضًا ربما يرجع للفكر السائد وقتها في العشرينيات من القرن الماضي، حين كانت فكرة التهجير غير واردة كما هي بعد قيام الدولة، وهذا ما جعل سنة ١٩٤٨ المفصل التاريخي في الفكر الاستراتيجي اليهودي.

وقد ناقش الكاتب الإسرائيلي آفي شلايم في كتابه "الجدار الحديدي" نظرية جابوتنسكي، وحاول التأكيد على أن فكر جابوتنسكي ظل مسيطرًا على الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي بشكل عام منذ الأربعينيات. ويلاحظ أن عنوان الكتاب هو نفسه عنوان الدراسة التي أعدها جابوتنسكي عام ١٩٢٣، و هو أمر تعمده الكاتب الذي رأى أن جابوتنسكي، وعلى الرغم من أنه يعتبر أبا للايديولوجيا الليكودية فهناك الكثير من القواسم المشتركة، حتى في نظريته عن الجدار الحديدي، بينه وبين زعماء حزب العمل التاريخيين. فعلى الساحة السياسية ظل حزب العمل هو المسيطر منذ قيام "إسرائيل" وحتى أواخر السبعينات. وحتى إننا نجد أن العمليات العسكرية، التي خاضتها "إسرائيل" بزعامة العماليين منذ تأسيسها توافقت إلى حد كبير مع النظريات التي كان يؤسس لها جابوتنسكي في عشرينيات القرن الماضي. فعلى الرغم من الصراع الفكري القديم بين زعماء العمل التاريخيين وزعماء الحركة التصحيحية فإن التوافق الاستراتيجي ظل هو الغالب على سياسات كلا الحزبين خارجيًا، ولا ريب حين نجدهما، أي الليكود والعمل، يتفقان على ترجمة أفكار جابوتنسكي إلى واقع معايش.

فبعد ٦٠ سنة من موته، هاهي اليوم "إسرائيل" تحقق حلم الرجل، وتبني الجدار الحديدي العنصري. وتكملةً للتوافق النظري الذي حاول جابوتنسكي الوصول إليه مع حزب العمل، ها نحن اليوم نشهد مشروعًا حقيقيًا اشترك فيه أكبر حزبين إسرائيليين هما (حزب العمل والليكود). فمخطط الجدار الواقي تمت الموافقة عليه سرًا خلال حكم باراك، ولقي تشجيعًا من العديد من رموز

كلا الحزبين، وهو بتعبير آخر مشروع سلام عمالي من خلال الفصل بين الشعبين. ولم يتسن لهذا المشروع أن يرى النور إلا في عهد حكومة شارون، وهذا ما تسبب في مغالطة عند البعض، مما دفعهم لتجاهل دور حزب العمل في هذا المشروع العنصري.

عمومًا "إسرائيل" ما زالت مصرة مع الأسف على تكرار الخطأ التاريخي، الذي وقع فيه جابوتنسكي، فقد أثبت هذا الواقع وبشكل جلي أنه كلما زادت معاناة الفلسطينيين زاد إصرارهم على المقاومة أكثر من أي وقت مضى، وليس العكس كما ظن اليهود الذين طالما آمنوا بفكرة: "كلما أمعنت في قتل الفلسطينيين كلما اقتربت من تحقق السلام". فقد تبين للجميع أن جدار جابوتنسيكي النظري فشل، والجدار الخرساني الذي بدأه باراك كمخطط ونفذه شارون فشل؛ لأن الأمن الإسرائيلي مرهون بأمن الفلسطينيين.

"إسرائيل" اليوم تريد أن تعيش خلف جدارها منعزلة عن بقية المنطقة المحيطة بها وعن العالم أيضًا، وهي بهذا تحيي تاريخ العزلة اليهودية مع العالم الخارجي. وعلى ما يبدو فالحكومة الإسرائيلية تريد عزل شعبها عن كل مناظر الجرائم التي ترتكبها بحق الفلسطينيين، ولكن ما يؤرق اليهود حقًا هو بناء حائط سوف يعزلهم مرة أخرى عن بقية العالم. فلقرون مضت واليهود يصارعون من أجل التخلص من "جيتوات" أوروبا، وطوال التاريخ ظلوا منعزلين عن العالم، أحيانًا بمحض إرادتهم، وفي أحيان أخرى بسبب القوى الكبرى المسيطرة عليهم. ولم يتمكن اليهود من التمرد على هذا الواقع إلا في ظل عصر "التنوير" أو ما يسميه اليهود بـ (الحسكلا) الذي فتح الباب واسعًا أمام اليهود للاندماج في المجتمعات التي يعيشون فيها والانفتاح على الآخر، بدلاً من أن يظلوا منعزلين كما كانوا. والمفارقة الغريبة أنه وبعد أن تخلص اليهود من عزلتهم، وتمكنوا من تأسيس دولة عنصرية، ها هم اليوم يحنون إلى تاريخ العزلة ويبنون جدارًا ليعزلهم أكثر فأكثر عن بقية العالم. فالجيتوات اليهودية ورغم أنه لم يعد لها وجود في العالم اليوم إلا أنها ما زالت تعشش في عقولهم، واليوم يؤسسون أكبر غيتو يهودي في العالم وهو المسمى بـ "إسرائيل".

قراءة في كتاب الجدار الحديدي

في الكتاب المعنون [الجدار الحديدى .. "إسرائيل" والعالم العربى] من تأليف " آفى شلايم"، وهو يهودى من مواليد بغداد عام ١٩٤٥، ترعرع فى "إسرائيل" وأدى الخدمة العسكرية، ثم تفرغ

للدراسات التاريخية. ويشغل الآن منصب أستاذ العلاقات الدولية بكلية سانت أنطوني في جامعة أوكسفورد. وله مؤلفات أخرى مثل: "مؤامرة عبر الأردن، وسياسات التقسيم، والحرب والسلام في الشرق الأوسط"، كما شارك في إعداد كتاب (الحرب الباردة والشرق الأوسط). ويكتب مقالات في الصحف، ويقوم بإلقاء محاضرات في الإذاعة والتليفزيون.

ويقول عنه عماد عبد الله الذي أشرف على إعداد الترجمة العربية لكتابه عن الجدار الحديدي الصادر عام ٢٠٠٠، عن مؤسسة بنجوين للنشر: "إنه ينتمي إلى مدرسة المؤرخين اليهود الجدد المعنيين بإعادة صياغة وتنقيح التاريخ، ويقدم في كتابه هذا عرضًا تاريخيًا موثقًا لمراحل تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بدءًا من نشأة الحركة الصهيونية، ومرورًا بنكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وحرب السويس عام ١٩٥٦، وحرب يونيو ١٩٦٧، وحرب أكتوبر المجيدة ١٩٧٣، وأخيرًا مراحل تطور عملية التسوية منذ كامب ديفيد حتى اتفاقيات أوسلو.

ويستمد المؤلف عنوان كتابه من مقالين كتبهما الأب الروحي للحركة الصهيونية الحديثة – زئيفي جابوتنسكي – ويصفه شلايم بأنه أول زعيم صهيوني بارز يقر بأن الفلسطينيين (أمة) لا يمكن توقع تخليهم طواعية عن حقهم وتقرير مصيرهم، ومن ثم ينبغي على "إسرائيل" أن تبني لنفسها حائطًا حديديًا لا يستطيع العرب تحطيمه.

⌖ (الوسيلة تتحول إلى هدف)...

هذا هو الأصل التاريخي لفكرة الجدار الحديدي، كما تصوره جابوتنسكي، وشارك في بنائه كل رؤساء الحكومات الإسرائيلية على اختلاف توجهاتهم الحزبية، وإن كان شلايم يقول إن جابوتنسكي لم يكن يريد أن تعيش "إسرائيل" وراء هذا الحائط إلى الأبد، بل أن تستغل ذلك الحائط كوسيلة لصد هجمات العرب الذين سيحاولون تحطيمه بلا جدوى، وسيضربون رؤوسهم فيه إلى أن يتعرضوا للإنهاك ويصبحوا في وضع ضعف دائم، عندئذ يأتي الوقت المناسب لدخول "إسرائيل" في مفاوضات مع العرب حول وضعهم وحقوقهم القومية في فلسطين. وهو ما حدث، بشكل ما، على أرض الواقع، فتاريخ "إسرائيل" يعد انعكاسًا لنظرية الجدار الحديدي التي أسفرت عن توقيع معاهدات التسوية مع مصر والأردن، وعملية السلام مع الفلسطينيين، وكلهم – من وجهة نظر المؤلف – قد اضطروا للتفاوض مع "إسرائيل" من منطلق ضعفهم.

⌖ يرفضون حقوق الفلسطينيين ...

ويقول شلايم: إن الصراع ضد الفلسطينيين والعرب بشكل عام قد ألقى بظلاله على الحياة الإسرائيلية، ويدفع بأن "إسرائيل" قد بنت الجدار الحديدى، ولكنها لم تنجح فى التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية مرضية مع الفلسطينيين، وجيرانها العرب، وإذا كان الحائط الحديدى قد تم تشييده، إلا أن الهدف الذى أنشئ من أجله لم يتحقق.

ويقول: إن المأساة تكمن فى أن تطلّع الشعب اليهودى للسيادة على فلسطين لا يمكن أن يتفق مع الحق الطبيعى للشعب الفلسطينى على نفس الدولة، وأن الزعماء الإسرائيليين قد ظلوا طيلة خمسة وأربعين عامًا من عمر الدولة الإسرائيلية يرفضون حق الفلسطينيين فى تقرير مصيرهم، بل إن جولدامائير[1] أنكرت وجود الشعب الفلسطينى أساسًا.

ومن هنا فإن الخطر على "إسرائيل" كان الخوف من أن يتسبب الحائط الحديدى فى إغراء قادة "إسرائيل" وإقناعهم برفض التفاوض مع العرب عندما تتاح لهم الفرصة، فى حين أن ذلك هو الغرض الأساس من بناء هذا الحائط.

⌖ رابين يحاول تخطي الجدار ...

لقد كانت أولى المحاولات الإسرائيلية الجادة لتخطي الحائط الحديدي هي تلك التي قام بها إسحق رابين[2] بعد توليه رئاسة الوزارة عام ١٩٩٢، ولم يكن يبدو ظاهريًا أنه سيقوم بذلك، فقد قضى حياته جنديًا يبني الحائط الحديدي لردع أي هجوم عربي، وكان رئيسًا للأركان في حرب ١٩٦٧، التي كانت أكبر الانتصارات الإسرائيلية، وفي بداية رئاسته للوزارة كان يرفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنه في فترة لاحقة، وبعد أن استنفذ كل البدائل، قام بالتفاوض معها، ووقع اتفاقات أوسلو، وتم تأسيس تسوية مع الفلسطينيين بقوة تندفع تدريجيًا نحو إقامة دولة فلسطينية، ولكن حدث التطور الدراماتيكي باغتياله، فظهرت الانقسامات العميقة التي يموج بها المجتمع الإسرائيلي حول السلام مع الفلسطينيين.

---

(١) جولدامائير: سياسية صهيونية تولت رئاسة الحكومة ١٩٦٩-١٩٧٤، واشتهرت بتشددها مع العرب والتمسك بالأراضي المحتلة. وإنكارها لوجود الشعب الفلسطيني، وقلقها الشديد إزاء تزايد الفلسطينيين. وقد توفيت عام ١٩٧٨.

(٢) إسحق رابين: عسكري وسياسي صهيوني بارز. ساهم في الاستيلاء على القدس والرملة إبان حرب ١٩٤٨، ولمع اسمه في حرب حزيران. وانتخب رئيسًا للوزراء في السبعينات. وقد قتل عام ١٩٩٥ من قبل متطرف يهودي.

ولم يكن قاتله – إيجال عامير – هو الوحيد الذي يعتنق الفكر الديني القومي القائل بأن اليهود هم شعب الله المختار، وأن الفلسطينيين غرباء وأعداء، ولا يمكن التعايش معهم، وقد اعترف بأنه قتل رابين بسبب أوسلو، وقال للمحكمة: "إن اليهودي الذي يفرط في الأرض لأعدائه، ويعرض حياة باقي اليهود للخطر: يجب قتله".

⌖ كابوس أمني ...

ويرى "شلايم" أن رابين قد أساء تقدير قوة اليمين المتشدد، ومدى الخطر الذي يمثله على الديمقراطية في "إسرائيل"، فقد كان علمانيًا، ولم يكن يدرك الطبيعة الدينية لليمين، وقامت حكومته بحظر نشاط حزب كاخ[1] حتى بعد مذبحة الحرم الإبراهيمي[2]، وسجن بعض العناصر النشطة، ولم يتوقف الهجوم على رابين منذ تقديم اتفاقية أوسلو الثانية إلى الكنيست التي وصفها "نتنياهو " بأنها: كابوس أمني.

بعد مقتل رابين جاء بيريز بتوصية من ١٢٠ عضوًا في الكنيست، وفي ذهنه صورة للسلام في "الشرق الأوسط الجديد" الذي ستسيطر عليه البنوك بدلاً من الدبابات، ولكن الفكرة لم تلق قبولاً من معظم الجيران العرب – كما يقول شلايم – لأنهم رأوا فيها محاولة لإعادة صياغة المنطقة تحت هيمنة إسرائيل. وذهب إلى واشنطن، وتعهد لكلينتون بتنفيذ كل وعد قطعه رابين على نفسه، وقدم خطة لاستئناف المفاوضات مع سوريا على أساس فكرته للشرق الأوسط الجديد، ولكنه فشل، وارتكب أكبر خطأ في تاريخه السياسي عندما دبر عملية اغتيال [يحيى عياش][3] مهندس عمليات التفجير الاستشهادية، ولم تترك 'حماس" الجريمة تمر فشنت سلسلة هجمات ضد الإسرائيليين فأصابت شعبية بيريز في مقتل. وفي محاولة لإنقاذ حكومته تم عقد قمة شرم الشيخ لمكافحة الإرهاب بحضور ٢٧ دولة ولم تحضرها سوريا ولبنان.

ثم نفذت حكومة بيريز عملية (عناقيد الغضب)، وارتكبت مذبحة "قانا" فقصفت معسكر الأمم المتحدة، الذي لجأ إليه المدنيون العزل، وفشلت العملية من كافة النواحي السياسية والعسكرية

---

(١) حزب كاخ: حركة سياسية صهيونية أسسها الحاخام مائير كهانا عام ١٩٧٢، وتضم أعدادا من المتطرفين اليهود الداعين إلى طرد العرب من أرض إسرائيل بالقوة، وساهموا في معظم العمليات الإرهابية ضد الفلسطينيين.

(٢) مذبحة الحرم الإبراهيمي: مجزرة نفذها المستوطن اليهودي غولدشتاين بحق المصلين في الحرم الإبراهيمي في صلاة الفجر من شهر رمضان ١٩٩٤. حيث أطلق النار عليهم وهم ساجدين مما أسفر عن استشهاد ٢٩ من المصلين وإصابة العشرات.

(٣) يحيى عياش: فدائي من جنين. وزعيم الجناح العسكري لحركة حماس كتائب القسام. لقب بـ "المهندس". أول من استحدث ظاهرة العمليات الاستشهادية على الساحة الفلسطينية من خلال العبوات الناسفة. اغتيل بتاريخ ٥/١/١٩٩٦.

والأخلاقية، وظهر أن "إسرائيل" قد تناست أن هناك حدودًا لا يمكن تحقيقها باستخدام القوة العسكرية، وأن هناك ثمنًا باهظًا للاعتماد على تلك القوة، كما يقول (شلايم)، وقد أدان المجتمع الدولي "إسرائيل" لضرب المدنيين بأسلوب وحشي، ولحق الفشل الذريع بالرجل الذي حاول تغيير صورته من رجل السلام إلى رجل الأمن، وشعر فلسطينيو ٤٨ بأن تلك العملية كشفت عن وجهه الحقيقي، فلما جاءت الانتخابات العامة مالت الكفة لصالح "نتنياهو" الذي اعتبر علاقات "إسرائيل" بالعالم العربي بمثابة صراع دائم بين قوى النور وقوى الظلام. وأضاف إلى الجدار الحديدي بعدًا جديدًا لمنطق التسوية الصهيوني.

عقيدة الجيتو

لقد أقرت حكومة شارون بناء السور في مايو ٢٠٠٢، وشرعت وزارة الدفاع في تطبيقه في الشهر التالي، والمفارقة هنا أن فكرة بناء السور تعود في أصلها إلى القوى العمالية واليسارية، فيما كانت الأحزاب الموصوفة باليمينية والتطرف العنصري معارضة لها. كان رأي العماليين أن السور سوف يمثل "سياجًا أمنيًا" يؤكد نظرية الفصل والتمييز بين العرب واليهود، بما يحفظ نقاء الدولة اليهودية. ومفهوم النقاء هنا هو الاسم الحركي للأبعاد العنصرية التي تستنبطها هذه النظرية. هذا على حين اعتبر اليمينيون أن السور سيحدد الدولة الفلسطينية، وسيعني الموافقة على التصور الفلسطيني لهذه الدولة في حدود ١٩٦٧م، الأمر الذي لا يسعهم التجاوب معه.

وهكذا، فإن كلاً من مؤيدي الخطوة ومعارضيها التقوا عند أهداف خبيثة. المؤيدون تطلعوا من ورائها إلى دولة يهودية منقحة وفقًا للنصوص الصهيونية الأولى بكل فجاجتها العنصرية، والمعارضون توجسوا من أن يحول السور بينهم وبين مخططاتهم التوسعية. وبين يدي الجماعتين، اختفت المعايير والحقوق الفلسطينية، ولم يفكر أحد منهما في الانعكاسات التي تحملها الخطوة بالنسبة لهذه الحقوق. وفي الواقع العملي، تمكن المشرفون على بناء السور من التوفيق بين هذين المنظورين، فهم أخذوا بمنظور اليمين التوسعي باعتبار أن السور يقتطع بالفعل مئات الكيلومترات المربعة من الأراضي التي يمر بها، فضلاً عن المستوطنات وتوابعها الإقليمية، التي لن يبقى منها خارج ضفته الإسرائيلية سوى تلك المستوطنات الصورية التي لا قيمة لها جغرافيًا أو اقتصاديًا ولا يقطنها إلا العشرات من اليهود. وفي الوقت ذاته، لم يهمل المشرفون منظور القوى العمالية؛ لأن السور سيضع

الفلسطينيين عمليًا في معازل تجعلهم تحت السيطرة الإسرائيلية، رغم عدم تماسهم ماديًا مع الإسرائيليين اليهود. وهذا هو التطبيق الواقعي لمفهوم العماليين القائل بـ "نحن هنا وهم هناك".

السور بهذا المعنى يجسد التواطؤ بين التيارات الحزبية على سيرورة عملية التسوية. فهو لا يستثني التيارات "السلامية" بنظر بعض العرب والفلسطينيين من دائرة التربص بحقوق الطرف الفلسطيني، بل ويبين إلى أي حد تضمر هذه التيارات النوايا العنصرية تجاه العرب، وهذا يقودنا للاستطراد في التعبيرات الفلسفية لخطوة السور.

فقبل الشروع في بناء هذا الحائط الإسمنتي بزمن بعيد، كانت الصهيونية بمستوييها الفكري والحركي قد أقامت أسوارًا كثيرة داخل عقول ووجدانات يهود العالم. فهي ألحت على تميزهم في مجتمعاتهم ومواطنهم الأصلية الأم، وراحت ترمي إلى عزلهم وفرزهم وتمنع ذوبانهم واندماجهم بين يدي تلك المجتمعات والمواطن. السور الإسمنتي الجاري بناؤه في فلسطين، هو بمعنى ما محض تجسيد مادي منظور لعقيدة العزل والفصل المتغلغلة في المعتقدات الصهيونية السياسية.

كثير من قراء الصهيونية قدروا أنها بمشروعها الاستيطاني في فلسطين، سوف تؤدي إلى نتائج شديدة السلبية على يهود العالم، أبرزها:

- ديمومة النظر إلى العناصر اليهودية في مواطنها بعين الاختلاف والتباين، وهذا يعني تقعيد "الأسوار المفاهيمية" تجاههم من بقية مواطنيهم.
- انتقال من يستهويهم هذا المشروع من الجيتوات التي عاشوا فيها مطولاً في بلادهم إلى جيتو كبير هو "إسرائيل"، بما يرسخ قضية التمايز والاختلاف مقابل المحيط الفلسطيني والعربي الإسلامي الحضاري، وهذا يعني أيضًا نشوء أسوار لا حصر لها بينهم وبين تفاعلات ومضامين هذا المحيط.

لقد كان الجيتو اليهودي في الأصل مكانًا داخل المدينة أو خارجها، محاطًا بسور له بوابة أو أكثر تغلق عند المساء، وكان من غير المصرّح به لأعضاء الجماعات اليهودية في مراحل تاريخية وبعض الدول، أن يظهروا خارج هذا السور العالي في مناسبات بعينها. ورغم القيود متعددة الأسماء والأغراض التي خضع لها سكان الجيتوات، فإن هذه الحياة كانت خيارًا مرغوبًا فيه لدى معظمهم، كونها بزعمهم تمنحهم فرص الحفاظ على الكينونة الذاتية والطقوس الخاصة. وإذا كان الأمر كذلك، فما الذي فعلته الصهيونية السياسية إذن غير تجميع أو محاولة تجميع هؤلاء كلهم في

جيتو دولتها الاستيطانية؟! وإذا كانت أسوار الجيتوات التقليدية قد فشلت، بزعم الرواد الصهاينة، في تأمين التطور الذاتي لليهود في بلادهم الأم، فهل نجح جيتو الدولة في تحقيق هذا الهدف؟ ألا يجيب مشروع السور الإسمنتي الواقعي عن هذا السؤال؟!

تقديرنا أن هذا المشروع لا يعكس فقط دعوى التحرر والانعتاق التي طرحتها الصهيونية لاستقطاب يهود العالم. إنه أيضًا تعبير صارخ عن معاكسة مسار التاريخ الإنساني عمومًا، وزعم إمكانية التعاون الإقليمي والانفتاح بين الكيان الصهيوني والعالم العربي خصوصًا. ففيما ينغمس العالم المعاصر في ظاهرة العولمة وسرعة التواصل، يقيم هذا الكيان سورًا عاليًا يحجبه عن الآخرين على بعد أمتار منه "متقنفذًا" داخله، ولنا أن نتصور أي تعامل يمكن أن يجري بين سكان هذا "القنفذ" ومجاوريهم من الفلسطينيين والعرب. لا ندري في كل حال ما إذا كانت هذه المعاني قد خطرت بذهن أصحاب السور، لكن المؤكد لدينا أنهم يتوسلون بالسور لتحقيق الأمن مع التوسع، بينما سيكون للمقاومة الفلسطينية رأي مخالف؛ جوهره أن الأمن لا ينال بهذا الأسلوب الانعزالي، وإنما برد الحقوق إلى أصحابها، والتخلي عن عقلية الجيتو العنصرية.

محطات تاريخية في تأسيس الجدار الصهيوني

تعود فكرة بناء جدار فاصل إلى عام ١٩٣٧، واعتبر في ذلك الحين واحدًا من إجراءات المواجهة ضد الثورة العربية، التي اشتعلت احتجاجًا على التغلغل الصهيوني والتواطؤ البريطاني. في ذلك الوقت طُلب من تشارلز بتهارت، الخبير البريطاني لشئون الإرهاب، وضع خطة لإقامة جدار على طول محاور الطرق الرئيسية من الحدود اللبنانية في الشمال وحتى بئر السبع.

قام «بتهارت» بتخطيط المرحلة الأولى من عملية إقامة الجدار، حسب الحاجات الاستراتيجية العاجلة وقتها، وصمم جدارًا من أربع طبقات وبارتفاع مترين يتم بناؤه على طول ٨٠ كلم من طبريا في الشمال الشرقي، وحتى رأس الناقورة في الشمال الغربي بالقرب من محاور الطرق المركزية. كانت تكلفة المشروع آنذاك ٦٠ مليون دولار، وأوكلت بريطانيا إلى شركة «سوليل بونيه»، وهي شركة كانت تابعة «للهستدروت» العالمي اليهودي قبل قيام "إسرائيل" مسئولية إقامة الجدار، وتم تكليف مجموعات الهاغاناه بعد توفير السلاح والعتاد لها، بالإشراف على حماية عملية البناء. والجدار الذي أقيم تم هدمه من جانب سكان القرى العرب الموجودة على جانبيه.

ثم تجددت بعد عقود من إنشاء الدولة فكرة الجدار مرة أخرى، وأعلن مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر أنه يعتزم إقامة جدار أمني فاصل بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام ١٩٨٤، وسرعان ما تعالت الصيحات الرافضة داخل الكيان الصهيوني بحجة أن هذا الجدار يقضي على وحدة أرض الآباء والأجداد (كان هذا رأي التيار الديني المتشدد بزعامة إسحاق ليفي من الحزب القومي الديني) أو على اعتبار أن هذه الخطوة، وما تشكله من فصل أحادي تمثل اعترافًا من الجانب الإسرائيلي بحدود الدولة الفلسطينية القادمة، كما ظهر في رأي تيار من العلمانيين.

عام ١٩٩٤ ظهر مرة أخرى اقتراح لإقامة سور يفصل "إسرائيل" عن الفلسطينيين وضعه وزير الداخلية موشيه شاحال في زمن إسحق رابين، وقبل أيام من انسحاب الجيش «الإسرائيلي» من قطاع غزة. وفي العام التالي طلب رابين، ووزير الشرطة موشيه شاحاك، ووزير المالية إبراهام شوحاط العمل على دراسة توصيات أجهزة الأمن بشأن إقامة الجدار. في مارس ١٩٩٦ تبلورت فكرة إقامة جدار للفصل على طول محور (هحمينوت) الشرقي، وكان الحديث آنذاك عن منطقة مقتطعة بعرض كيلومترين داخل الضفة الغربية وراء «الخط الأخضر»، لتصبح شكلاً من أشكال الأحزمة الأمنية، ولكي يتم اعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، لكن هذه الفكرة رفضت من جانب رابين.

أما التصور الحالي للجدار فقد تبلورت فكرته بعد فشل محادثات كامب ديفيد إبان حكم إيهود باراك، حيث أصدر أوامره باقتطاع، ورصد مائة مليون دولار سنويًا من أجل إقامة جدار فاصل غير متصل بطول ٧٤ كلم في منطقة جلبوع، وحتى المطرون. والحديث الذي كان يدور في البداية حول منطقة فصل أو منطقة محمية تحول إلى جدار فصل، حيث وافقت الحكومة الإسرائيلية على تبني خريطة لهذا المشروع، بحيث تأخذ عملية البناء طابعًا سياسيًا متفقًا عليه بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي مع العمل على تسريع عملية البناء.

وظهرت رؤية باراك للجدار في مقابلة أجرتها معه «نيويورك تايمز» واعتبر فيها أن مصير "إسرائيل" كدولة ديمقراطية غالبية مواطنيها من اليهود، متوقف على فصل أحادي الجانب عن الفلسطينيين، وإن لم يحدث ذلك، قد تجد "إسرائيل" نفسها في وضع يقوم به الطرفان بسفك دماء الآخر على مر أجيال، أو أنها ستصبح دولة أبارتهايد، أو أنها قد تجد نفسها تعاني وضعًا مماثلاً للوضع الحاصل في بلفاست وفي البوسنة. ونص المخطط السياسي الذي طرحه باراك على إقامة جدار يشمل سبع كتل استيطانية تشكل ١٣٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية، يعيش فيها ٨٠٪ من

المستوطنين. إضافة إلى منطقة أمنية تشمل محطات إنذار، بحيث تكون هذه المنطقة موازية لنهر الأردن. وتشكل هذه المنطقة ٢٥٪ من مجمل مساحة الضفة الغربية.

واقترح باراك عدم ضم الكتل الاستيطانية والمنطقة الأمنية إلى "إسرائيل"، بهدف إبقائها مسائل قابلة للتفاوض في المستقبل. كما اقترح عدم إخلاء أو تفكيك المستوطنات لتجنب تعميق الصدع القائم في المجتمع الإسرائيلي. أما بالنسبة لمسألة القدس، فاقترح إقامة جدارين: "الأول: سيكون جدارًا سياسيًا .. حيث يشمل المدينة، ويضم الأحياء الاستيطانية القريبة منها. أما الآخر: فهو جدار أمني يفصل داخل المدينة بين العرب واليهود، ويتألف من بوابات عليها حراسة، بما في ذلك المدينة القديمة ومنطقة الأماكن المقدسة".

خلال حكم باراك ناقشت الخارجية الأمريكية مع "إسرائيل" مسألة الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧ مقابل تنازل الفلسطينيين عن حق العودة. وهذه المعادلة كانت مقبولة من وجهة نظر واشنطن شرط أن تحدث نتيجة مساومات طويلة، يتم فيها انتزاع ضمانات بأمن "إسرائيل" في المستقبل، وكانت هناك الكثير من الخطط والمشاريع، التي تم مناقشتها بين واشنطن وتل أبيب من بينها إقامة السور، وطلب الأمريكيون في ذلك الحين معرفة أهدافه، وما إذا كان مجديًا، أم أنه سيبنى فقط لإشعار الإسرائيليين بالراحة! ولم يبد الأمريكيون اقتناعًا بجدوى أو فعالية هذا السور، لأن "إسرائيل" من وجهة نظرهم في حاجة إلى دول مجاورة صديقة، تقوم بواجباتها على حدودها.

يقول المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي: إن دور الحائط استراتيجي، وليس تكتيكيًا، وهو في الأصل فكرة حزب العمل، أما شارون فقد كان يريد السيطرة على الضفة الغربية دون جدار، ولكنه تصالح مع فكرة الجدار من أجل فرض تسوية الصراع بالقوة، ولمحو مفهوم فلسطين من الذاكرة والواقع، وبشكل مباشر استهدف التقليل من شأن الفرصة التي عرضتها السعودية بشأن خطة سلام تمت الموافقة عليها من قبل كل من الفلسطينيين والجامعة العربية (خلال قمة بيروت العربية).

ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت تحقيقًا لأحد مراسليها حول الجدار يؤكد نية الحكومة الإسرائيلية منذ يوم مجيئها شل الضفة الغربية. وقالت الصحيفة إنه ليلة انتخاب إرييل شارون رئيسًا للحكومة الإسرائيلية في فبراير عام ٢٠٠١ تم استدعاء أستاذ جامعي إسرائيلي يدعى أرنون سوفير، وهو من مساعدي شارون الآن، وطلبوا منه إحضار خرائط كان قد عرضها أرنون في جامعة حيفا حول فكرة الخطر الديموغرافي العربي.

قال سوفير في ذلك اليوم إنه لابد من رسم حدود واضحة لإسرائيل، وإلا فإن العرب سيغمرونها ليمحوا "إسرائيل". وأن هناك ضرورة لتقسيم الضفة إلى ثلاثة أقسام عبارة عن كانتونات، وهناك حاجة لإقامة جدار كهربائي حول هذه الكانتونات التي يفترض أن تغطي أقل من نصف مساحة الضفة الغربية. عقب ذلك تكونت لجنة قيادية خاصة بالجدار، وأصدرت هذه اللجنة في أبريل عام ٢٠٠٢ قرارًا يتضمن بناء الجدار الفاصل بطول ٣٦٠ كلم من شمال الضفة إلى جنوبها. وقالت "إسرائيل" إن الجدار سينفذ على مراحل، وسيختلف شكله تبعًا للمناطق التي يمر بها فأحيانًا يكون مصنوعًا من الإسمنت المسلح أو الأسلاك الشائكة.

وظل شارون حريصًا على الاحتفاظ بالخريطة الحقيقية للمشروع سرًا برغم مطالبة نواب الليكود والمتشددين معرفة المسار المحدد للجدار، وذلك خوفًا من إثارة انتقادات الجانب الأمريكي والمائتي ألف مستعمر يهودي الذين يأملون أن يطوق الجدار مستعمراتهم ليكفل لهم الحماية.

وفي الزيارات الأولى لإرييل شارون إلى واشنطن، كان الجدار العازل بين المواضيع التي طرحها. ومما قاله للمسئولين في البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) إنه يتكلم عن سور حول الضفة الغربية كالسور القائم مع غزة – فهناك سور من الأسلاك الشائكة ومنطقة عازلة أمامه – ويشبه كذلك ما كان قائمًا في منطقة الجنوب اللبناني قبل اضطرار قوات الاحتلال إلى الانسحاب من هناك تحت ضربات المقاومة، حيث كانت قبل السور مباشرة منطقة عبور يخضع العابرون فيها في أماكن محددة للمراقبة، ثم عند الوصول إلى السور تواجههم كل الإجراءات الأمنية بسبب وجوده، وبعده منطقة قبل سور آخر، مليئة بالألغام المكهربة، ومتفجرات صغيرة.

وكانت وجهة النظر الأساسية أن على "إسرائيل" القيام بشيء ما للحد من هجمات الاستشهاديين، ووقتها قال المسئولون العسكريون الإسرائيليون إنهم يعرفون أن الفكرة ليست بالجيدة، كما أنها ليست الدواء المطلوب لجميع الأمراض. وبدأت وزارة الدفاع بإقامة السور حول جنين، وسط اعتقاد بأنه لن يقلل من عزيمة الفدائيين، ويقول المسئولون في البنتاغون إن شارون لم يتكلم علنًا كثيرًا عن إقامة السور، لكن في "إسرائيل" لم يعد الأمر سرًا منذ بدايات عهد شارون، فقد صدرت عدة كتب حول أهمية إقامة السور حيث اختصرت المسألة بمفهوم: [**الفصل**].

وبدأ الإسرائيليون أوائل عام ٢٠٠٢ يتحدثون عن السور كأمر واقع، ويتساءلون عما إذا كان سيمتد على «الخط الأخضر»، وهل سيُكون حدودًا سياسية أم حدودًا أمنية؟! ودار جدل حول عدم

إمكانية أن يُكَون السور حدودًا جغرافية؛ لأن بعض مناطق الحدود التي يعبرها «الخط الأخضر» هي في الواقع وديان، ولا يمكن إقامة السور في الوادي بل على المرتفعات والتلال. ومن الأسئلة التي طُرحت وقتها: ما العمل إذا كان السور سيمر بين القرى العربية، فهل تقسم القرية إلى اثنتين؟! ثم ما العمل بالنسبة للمستوطنات الواقعة خارج «الخط الأخضر»، فهل يبقى السور داخل الخط أو يُعدّل بحيث يطوق المستوطنات؟!

حمل شارون معه إلى واشنطن خرائط متعلقة بالأمر، وكان غريبًا أن يوافقه الأمريكيون فإذا كانت الفكرة السائدة سابقًا أن الإسرائيليين والفلسطينيين سيتعايشون، فمعنى ذلك أنه لن يكون هناك تعايش، ومع ذلك لم يسأل الأمريكيون غير سؤال واحد: هل يستمر الجيش الإسرائيلي في الدخول إلى المدن الفلسطينية؟ أم ستُبقي "إسرائيل" على ثكنات عسكرية وراء السور على الجانب الفلسطيني كما هو الحال في معبر إيريز؟! وانضم وزير الدفاع بن إليعازر إلى تفكير شارون بإقامة السور الفاصل، والإبقاء على كل المستوطنات، بما فيها تلك الصغيرة والمعزولة، وقضى وقتًا طويلاً في استدعاء المقاولين وعرض السور عليهم. وقدمت وزارة الدفاع الخرائط التي تظهر امتداد السور إلى رؤساء بلديات المدن. وعقب ذلك بدأت هيئات الاحتلال التنفيذ بسرعة. وتشرف على إقامة المشروع الحالي خمسة مكاتب هندسية كبيرة أخذ كل مكتب على عاتقه تنفيذ مرحلة وجزء من المشروع. أما بالنسبة للأراضي التي تتم مصادرتها لتخدم المشروع المذكور، فهناك قرار جاهز من قبل قائد المنطقة الوسطى يسهل المهمة، ويسرع من مصادرات الأراضي بعد التشاور مع المستشار القضائي.

هذا المشروع يعد من أكبر المشاريع في تاريخ «دولة إسرائيل»، وحسب إحصائين أجريا مؤخرًا فإن أغلبية الإسرائيليين تؤيد إقامة السور، فقد أيدت نسبة ٦٩٪ من الصهاينة الانفصال وإخلاء المستوطنات، فيما وافقت نسبة ٧٩٪ على بناء السور من دون شروط مسبقة.

سكان المستوطنات، على «الخط الأخضر»، هم أول من دفعوا باتجاه إقامة مناطق فاصلة بينهم وبين الفلسطينيين، إلا أنهم لا يعتبرون السور يقيهم من العمليات الاستشهادية، بل يتخوفون من تأثيراته السلبية، ويطالبون بأن ترافقه إجراءات من نوع القصف المحدد والاغتيالات المستهدفة! ووعْد بأن تقتحم القوات الإسرائيلية، عند الضرورة، المناطق (أ) التابعة للسلطة الفلسطينية!!

وبالطبع فإن هذه الأجواء العنصرية لن تقتصر على جيتوات وكانتونات الضفة والقطاع، إذ إنها لابد وأن تمتد إلى الأقلية العربية في داخل «الخط الأخضر»، فالحاجز العنصري ليس فقط هو

الحاجز الذي يفصل المدينة الفلسطينية عن العالم الخارجي، بل أيضًا هو الحاجز المعنوي والثقافي والسياسي، الذي يخترق المجتمع العنصري الإسرائيلي، ويقوم بعمليةَ إقصاء للفلسطينيين ومن ضمنهم المواطنين العرب في أراضي عام ١٩٤٨.

وقد كان ذلك واضحًا في تحديد معايير القتل بسبب الاقتراب من السور، فعندما اقترح أفي إيتام – وزير الترانسفير– تحديد معايير القتل وإطلاق النار في المنطقة التي يمر فيها الجدار عند مستوطنة متان، دعا إلى إعلان «منطقة قتل» لكل من يقترب من الجدار، وعقبت رئيس كتلة ميرتس في الكنيست زهافا غلأون على أقوال إيتام بأن الوزير يجلب للحكومة «معايير التصفية من المافيا». لكن رئيس الحكومة إرئيل شارون رد قائلاً: إنه سيعرض لاحقًا أنظمة فتح النار على طول الجدار، وليس في نقطة معينة منه.

إرهاصات التفكير الصهيوني بالشكل الرسمي

الفصل السياسي والاقتصادي شعار قديم يعود إلى تهديد زعماء "إسرائيل" بأن بحوزتهم ردًا مناسبًا على التحديات السياسية، التي يطرحها عليهم الفلسطينيون عندما يطالبون بتطبيق الاتفاقيات الموقعة. وقد نشأ في "إسرائيل" بعد عام (١٩٦٧) مفهومان تقليديان متعارضان في السياسة الإسرائيلية:

- **الأول**: مفهوم الاندماج الذي قاده وزير الدفاع آنذاك موشيه ديان[١] في الفترة (١٩٦٧– ١٩٧٤)، الذي روج للاندماج الأقصى بين الشعبين، حتى إنه اتخذ خطوات عملية لبناء البنى التحتية للتعايش، مثل فتح الحدود وربط المياه والكهرباء والشوارع. ومن أجل تجسيد هذا المفهوم اعتاد ديان على شبك أصابع يديه، والقول مثلما أصابعي متشابكة بصورة وثيقة علينا أن نخلق اندماجًا بين الشعبين بحيث لا يمكن فصلهما.
- **الثاني**: قاده وزير المالية آنذاك بنحاس سافير الذي أعتقد أن على "إسرائيل" أن تخلي على وجه السرعة الضفة وغزة وأن تضع خطًا حدوديًا واضحًا، ورغم أنه كان هناك في الحكومة من أيّد سافير – ومن بينهم إسرائيل غاليلي ويغئال ألون – إلا أن سياسة ديان هي التي نُفذت وتم

---

(١) موشيه ديان: عسكري وسياسي صهيوني. انضم إلى الهاجاناه، وعمل مع المخابرات البريطانية. وقاد القوات الصهيونية في حرب ١٩٤٨، ثم تسلم رئاسة الأركان العامة. ثم أصبح وزيرًا للدفاع والخارجية. وقد تبنى سياسة الجسور المفتوحة.

العمل بها في نهاية الأمر، واستمرت سياسة ديان فيما بعد في حكومات الليكود والعمل، وحتى إسحق رابين المؤيد الأبرز للفصل اضطر لمواصلة هذه السياسة؛ لأن الاندماج أصبح أمرًا واقعًا، ومن الصعب تغييره.

⌖ خطة إيهود باراك للفصل:

طلب إيهود باراك من كل المؤسسات – السياسية، الأمنية، منسق العمليات في الضفة وغزة، قسم التخطيط في رئاسة الأركان، ووزارات الحكومة المختلفة، خصوصًا المالية، التي ستتحمل عبء النفقات المالية لتنفيذ الخطة، ووزارة الصناعة والتجارة – إعداد تصور لخطة الفصل، ودراسة النتائج المترتبة عليه وإمكانية تنفيذه.

والسؤال الذي نطرحه هنا: ما الذي يقصده باراك عندما يتحدث عن الفصل؟! وكيف يمكن لهذا البديل الجوهري أن ينفذ؟! وهل يدور الحديث عن فصل سياسي بكل ما ينطوي عليه إزاء خط الحدود وقضية المستوطنات؟! أم أنه فصل اقتصادي فقط؟! وهل سيكون فصل على الأرض على صورة جدار فاصل على طول «الخط الأخضر» مع بوابات عبور للجانبين، أم أنه فصل بإشراف أنظمة ومكاتب؟! وهل يمكن الحديث عن الفصل الأحادي الجانب أصلاً بعد ٥٦ سنة من الاحتلال، الذي تمخض عن علاقات اعتمادية متبادلة بدرجة قوية جدًا؟!

يتصف مفهوم الفصل من الجانب الإسرائيلي بأنه مفهوم خاص لنظام الحدود بين الدول، بحيث تكون نصف مغلقة، وتشكل مجالاً حدوديًا مفتوحًا تتدفق من خلاله النشاطات الاقتصادية والمدنية بين "إسرائيل" والسلطة.

وعلى طول الحدود ستكون هناك ٦–٧ معابر تشرف عليها سلطة خاصة، تراقب العبور اليومي للبضائع والسيارات والمشاة، وفي أجزاء منها ستقام جدران، وفي البعض الآخر ستوضع معوقات مادية وإلكترونية، وستجرى في مجال الحدود نشاطات تجارية وصناعية وسياحية مشتركة، وبعض أنظمة البنى التحتية مثل سلامة البيئة، لكن شبكات الكهرباء والمياه ستنفصل بالتدريج، وعلى طول الحدود ستجرى نشاطات أمنية، والدخول والخروج من المعابر سيتم بواسطة بطاقات وأجهزة محوسبة، وستنصب في مواقع معينة كاميرات تصوير وأجهزة التقاط حساسة جدًا، بالإضافة إلى شبكة من الحواجز كأوتاد حادة وقنوات وجدران فولاذية هابطة، وصخور كبيرة من أجل منع دخول الأشخاص.

إلا أن بعض القيادات الأمنية، التي تعمل في طاقم التوجيه وتؤيد خطة الفصل ترى أن خطة الفصل أحادية الجانب هي تسوية مفروضة، جاءت لإعادة رسم الواقع في ظل عدم إمكانية التوصل إلى تسوية، وأن هذه الخطة ليست أكثر من قرص دواء لتخفيف آلام الرأس ربما يخفف الاحتكاك، ولكنه ليس حلاً مستقبليًا. ويقول مصدر أمني إنه إذا كان الحديث يدور عن تسوية مفروضة فإن عليها أن تكون على نحو يمكن الطرف الثاني من إقامة دولة بكل مزاياها: جيش، مؤسسات، اقتصاد، وبنى تحتية. أما الشيء الخطير في خطة [حدود تتنفس] فهو عدم معرفة أين يمر الخط الحدودي المطروح.

⌖ شارون وخطة الفصل:

كان لشارون رأي مؤيد لعملية الفصل هذه، ولكن ليس تمامًا بالصيغة التي يطرحها باراك، وكان قد أعلن عن خطته لعملية الفصل عبر لقاءاته الأخيرة مع باراك في محاولة منهما لتشكيل حكومة طوارئ، حيث يقترح "شارون" أن يبدأ الجيش بالانتشار في المناطق الحيوية لإسرائيل في الضفة الغربية وغور الأردن، عشية الإعلان أحادى الجانب عن الدولة الفلسطينية، ويتحفظ شارون من تجميد عملية المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ويقترح بدلاً من ذلك خطة سياسية بديلة أساسها تسوية مرحلية لعدة سنوات، تقام فيها دولة فلسطينية في الاراضي الخاضعة اليوم للسلطة الفلسطينية. ويعتقد شارون أن الفلسطينيين سيعلنون عن الدولة الفلسطينية، وسيحاول العمل من أجل نشر مراقبي الأمم المتحدة أو قوة متعددة الجنسيات في مناطق (ج) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية، لذلك يجب استباق إمكانية دخول قوات فلسطينية أو مراقبين دوليين في المنطقة التي تنطوي على أهمية استراتيجية لإسرائيل. ويعتقد شارون أن المناطق الحيوية هي:

- قطاع بعرض (١٦—٢٠ كلم) في غور الأردن من النهر وحتى شارع ألون.
- قطاع بعرض (١٠ كلم) من صحراء يهودا (الطريق الذي يربط القدس بأريحا عبر نهر الأردن).
- قطاع ضيق على طول «الخط الأخضر» من الغرب، ويبلغ طوله ما بين (عدة مئات من الأمتار و ٧,٥ كلم).

اقترح شارون أن يُبقي خط الفصل تحت سيطرة "إسرائيل" مناطق (ج) كورقة مساومة للتسوية الدائمة المستقبلية، ولكن حسب رأيه لا يجب الدخول إلى مناطق (ب) الملاصقة للمدن الفلسطينية. وأشار إلى أنه يعارض بشكل مطلق إخلاء المستوطنات حتى النقاط المعزولة في عمق الأراضي

الفلسطينية، وحسب رأيه أن الاحتفاظ بنتساريم أمر ضروري؛ لأنها تمكن "إسرائيل" من الوصول إلى شاطئ البحر والميناء الذي يقام في غزة. ويبدو أن اقتراح تحريك مستوطنات صغيرة بحجة منع الاحتكاك مع المواطنين الفلسطينيين لا يبدو جيدًا بالنسبة لشارون.

هذه مجمل النقاط الرئيسية الأمنية في خطة "شارون"، أما الجانب السياسي من خطته، فإنه يستند فيه إلى أن السلطة قد انتهكت اتفاقات أوسلو وواي ريفر وتفاهمات شرم الشيخ، كما أنها رفضت أفكار كامب ديفيد، وبذلك فإن "إسرائيل" غير ملزمة بتفاهمات واتفاقات الماضي، وتستطيع أن تقترح كبديل لذلك اتفاقًا مرحليًا طويل المدى لا يوجد فيه جدول زمني، بل مجرد جدول توقعات لبناء علاقات بين "إسرائيل" والفلسطينيين .

أما عن التسوية التي يقترحها شارون، فإنها تمكن من إقامة دولة متفق عليها، على كل الاراضي الخاضعة اليوم للسيطرة الكاملة أو الجزئية للسلطة الفلسطينية والبالغة مساحتها حوالي (٤٢٪) من إجمالي مساحة الضفة الغربية، ما عدا جيوب صغيرة لقرى في منطقة (ب) الواقعة في المناطق الأمنية المطلوبة لإسرائيل.

ولا يوجد لشارون حسب جريدة هآرتس بتاريخ ٢٠٠٠/١٠/٢٤ أي اعتراض على دعوة الكيان الفلسطيني "دولة"؛ لأن هذه الدولة تتشكل الآن، كما وأنه من الممكن أن تنقل "إسرائيل" ما نسبته ١٪ من مناطق (ج) في الضفة الغربية إلى الدولة الفلسطينية في إطار الانسحاب الثالث الذي جمده باراك. كما يجب أن تفرض قيودًا على السيادة الفلسطينية في الحدود الأمنية أساسها عدم وجود قوة عسكرية، بل مجرد شرطة دون سلاح ثقيل، أما بالنسبة للمعابر الحدودية مع مصر والأردن فيجب أن تستمر "إسرائيل" بالسيطرة عليها، وكذلك أن تتمتع بحرية الطيران.

أما على صعيد التعاون الاقتصادي بين الدولتين، يجب عليهما العمل على بناء مشروع مشترك لتحلية مياه البحر، وأن هذا الارتباط المتبادل سيخلق مصلحة لاحترام الاتفاق، لذلك على الطرفين العمل على التثقيف للسلام ووقف التحريض.

وثيقة سوفير: الأساس النظري للجدار الجديد

في عام (٢٠٠٠) نشر سوفير دراسة مستفيضة في هذا الموضوع بعنوان: ["إسرائيل": ديموغرافيا ٢٠٠٠ – ٢٠٢٠ ... مخاطر وإمكانيات]، توصل فيها إلى أن ٤٢٪ فقط من اليهود، مقابل ٥٨٪ من

العرب، سيعيشون في المنطقة الواقعة بين الأردن والبحر في سنة ٢٠٢٠، من مجموع ١٥,٢ مليون نسمة، لذلك استنتج محذرًا أنه من دون الفصل. سيختفي الكيان الصهيوني عن الخريطة خلال سنوات! ! سرت هذه الأرقام كالسم، في دولة تعبد النسب المئوية والأرقام، وبدأ سوفير منتشيًا أمام كاميرات التليفزيون أثناء استعراض استنتاجاته في الكنيست، بدعوة من "لجنة الخارجية والأمن البرلمانية"، وبموجب "هآرتس" (٨/١٩)، فقد اقتنع رئيس اللجنة عضو الكنيست دان مريدور بأنّ المعطيات الديموغرافية تلزم "إسرائيل" بالانفصال عن الضفة وغزة، وسريعًا. كانت استنتاجات كهذه كفيلة بأن تحفز إرئيل شارون لمراجعة خرائط سوفير حول الفصل، وذكرت الصحيفة ذاتها أنّ: (وزير الدفاع بنيامين بن إليعازر تلقى البحث، وأنه يحتفظ به في مكتبه بالوزارة، بل إن أعضاء "مجلس الأمن القومي" برئاسة الجنرال عوزي ديان، اصطحبوا سوفير قبل أسابيع في جولة إلى مناطق مايسمى "خط التماس" في منطقة المثلث ووادي عارة، ليروا عن قرب كيف شُطبت الحدود بين "إسرائيل" والضفة الغربية، وكيف أن الفلسطينيين من الضفة وغزة يزحفون نحو "إسرائيل"، وأنّ البناء غير القانوني يغمر المنطقة).

لم يكن الواقع الديموغرافي وحده ما قلب ظهر المجن لأصحاب فكرة (الأغلبية اليهودية في أرض "إسرائيل")، وجعل من النقاش في طابع وماهية هذه الأغلبية نقاشًا حول مستقبل "إسرائيل" كدولة في الشرق الأوسط. فهناك الواقع السياسي المعقد أيضًا الناجم عن تشبث الإسرائيليين بأرض الميثولوجيا اليهودية، وتبنيهم نهج اليمين في "محاورة" الفلسطينيين، الأمر الذي خلق وهم انعدام فرص الحل في الوقت القريب، وجسر الفوارق في مواقف الحد الأدنى لدى الطرفين، وبخاصة في قضايا لاجئي ٤٨ والقدس والمستوطنات.

مثل هذه التحولات - سطحية كانت أم عميقة - تتطلب أن تتبنى "إسرائيل" استراتيجية قومية تحدد بموجبها أهدافها المباشرة، وتمكنها من استخلاص خطوات عملية حتمية. [ذلك ضروري للتصدي لبعض التوجهات السلبية في الواقع الحالي، التي تعرّض أهم مصالح "إسرائيل" القومية للخطر، لكي نخلق واقعًا ونحدث تغييرات تخدم متطلبات الدولة، وتحسن قدرتها على المساومة في مجابهتها المتواصلة مع خصومها العرب، في ظل غياب تسوية دائمة أيضًا] (دان شيفطان: "حتمية الفصل"، ص ٢١). لذلك لا بدّ لهذه "الاستراتيجية القومية" من التركُّز في الانفصال عن الفلسطينيين والاراضي التي ستكون بحوزتهم.

غياب التسوية الدائمة، أو على الأصح – تغييب التسوية الدائمة، هي القاعدة التي تجعل من "لوبي سوفير" في السياسة الإسرائيلية يكبر، وتكبر معه فكرة الفصل في رؤوس عدد كبير من السياسيين، الذين وجد بعضهم نفسه منجذبًا للفكرة في أعقاب العمليات الاستشهادية، التي رفعت وتيرة المطالبة بعزل الفلسطينيين عن "إسرائيل"، (أي: حبسهم في معتقلات كبيرة مسيّجة)، في محاولة للحد من هذه العمليات، وفي ذلك فإن سوفير يلجأ إلى التهديد بالخطر الديموغرافي كسياسي من النوع الرديء، وليس كأستاذ جامعي "موضوعي".

عبر هذه البوابة – التهديد الديموغرافي – دخل عضو الكنيست حاييم رامون، المبادر إلى تأسيس "الحركة من أجل الفصل أحاديّ الجانب"، الذي توصل إلى أن سوفير متفائل بالقياس بالباحث المقدسي في الديموغرافيا، البروفيسور سرجيو دي لا فرغولا، الذي يتوقع أغلبية عربية في البلاد في مرحلة مبكرة – سنة ٢٠١٠، (أي: بعد أقل من ست سنوات!).

لسنا بصدد تتبع سيرة سوفير الأكاديمية، فقد اكتسب شهرته من اشتغاله المعين بالصراع، منتقيًا بحرص كبير موضوعاته المفصلية – المياه، الحدود، العرب في "إسرائيل"، والديموغرافيا – من حقل الجغرافيا السياسية، في منطقة تشتعل فيها الجغرافيا والسياسة معًا.

⌖ سوفير بمؤتمر هرتسيليا ...

جدد سوفير تحذيراته السافرة من أن: (الساعة الديموغرافية حول "إسرائيل" تتسارع بوتيرة الفهد، بينما يتسارع اتخاذ القرارات القومية بوتيرة السلحفاة، في أحسن الأحوال!!)، وبين "فهد" و"سلحفاة"، تحتفظ "الساعة الديموغرافية" في عرف سوفير بمعنى واحد: [تزايد نسبة المواليد العرب في "إسرائيل" وفي أراضي الدولة الفلسطينية، أو في أرض "إسرائيل" الغربية، إن شئتم، لذلك أستنتج ما يلي: بإمكان النزاع أن يتواصل، لكننا نتناقص مع المزولة (الساعة الرملية) الديموغرافية، لذلك يجب على "إسرائيل" اتخاذ قرار شجاع وصعب للغاية، والمبادرة بفصل أحادي الجانب].

⌖ الفصل كشرط لإدارة الصراع ...

تحتفظ خريطة الفصل، حسب سوفير، بحوالي ٤٠٪ من أراضي الدولة الفلسطينية تحت السلطة الإسرائيلية، "حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى المفاوضات من دون إطلاق نار". يبدو

أن الانتفاضة (أقنعته) بأنه من السابق لأوانه التخلي عن غور الأردن، في ضوء ما يتهدد "إسرائيل" من مخاطر المجابهة الإقليمية. لذلك يقترح ترسيم خريطة الفصل مراعاة للمصالح الإسرائيلية، (تمامًا كما تم المحافظة على مجال "إسرائيل" الجوي الحيوي). وأصبحت القدس الكبرى، بموجب هذه الخريطة، باقية داخل الخط الإسرائيلي.

لكن "المطبّ" الرئيس في خطة سوفير كامن في اقتراحه تفكيك قرابة أربعين مستوطنة معزولة، ومن ضمنها مستوطنات مركزية لحركة "غوش أمونيم" الاستيطانية في الضفة، مثل: [بيت إيل، عوفره، بساغوت، وألون موريه]، (ومنعًا لوقوع مجابهة مع المستوطنين، يقترح سوفير الاتفاق مع قياداتهم لإتمام عملية التفكيك). من شأن هذه الفكرة أن تغضب اليمين الإسرائيلي بالتأكيد.

أما اليسار الصهيوني فسيجد صعوبة في هضم اقتراح سوفير الذي ينص على إجراء "تبادل" في السكان (يعني: ترانسفير!)، ينتقل المثلث بموجبه إلى المجال الفلسطيني! فهناك اكتظاظ سكاني خانق في المثلث المركزي بموجب سوفير، في منطقة أم الفحم بالذات، تدل استنتاجاته على وجوب "التخفيف" منه. (واضح طبعًا كيف أن سوفير يطرح أفكاره، ويصبها في مناخ مشبع بالعنصرية، دون أن يسأل أحدًا من العرب القاطنين فيه عن رأيهم في أفكاره، أو كيف سيكون رد فعلهم على هذه الأفكار الترانسفيرية الجهنمية). في حينه، لم يبدأ النقاش في موضوع الانفصال عن الفلسطينيين بالطريقة التي يعرضها هذا الأستاذ الجامعي "الوطني"، الذي "عبر الخطوط"، وخرج منافحًا عن "مصلحة القبيلة".

حاليًا، يرفض شارون وبيريس وبن اليعازر الفكرة بشدة، باعتبارها "فكرة غير عملية وضارة"، ولكل واحد أسبابه. فالأول رغب بالاحتفاظ بالمستوطنات كلها في أماكنها، بينما يريد بيريس التوصل إلى تسويات مع حدود مفتوحة، مكتفيًا من جانبه بـ "إدارة الصراع"، انسجامًا مع أفكاره المحلقة حول "المتوسط الجديد". أما يوسي بيلين، أحد "العقلاء" القلة المتبقين في معسكر اليسار الصهيوني، فيعارض الفصل، محذرًا من أن الأراضي التي ستضمها "إسرائيل" إليها بعد انتزاعها من القدس والضفة، قد تتحول إلى جوهر الخلاف مع الفلسطينيين والمجموعة الدولية، وتصبح سببًا لاستمرار الصدامات.

بين هذا وذاك، [تبنّى أنصار الفصل هذا الأستاذ الجامعي بحرارة، وهم يقتبسون" أرقامه السحرية" باعتبارها "تبريرًا فوريًا ولازمًا لمفاهيمهم"] (ألوف بن، هآرتس: ٨/١٩)، مؤملين التوصل إلى

الإنجازات التالية: [بعد الفصل ستتمكن "إسرائيل" من الدفاع عن الخط الجديد، ومنع تسلل الفلسطينيين إليها، والأهم من ذلك كله: وقف الزحف الديموغرافي في المناطق الحدودية (خطوط الرابع من حزيران ٦٧)، الذي يشطب الفواصل بين فلسطينيي الضفة الغربية، وعرب المثلث والجليل].

⌖ العلاقة الطردية بين الفصل والفوضى ...

لم يكن أرنون سوفير وحيدًا في طرح فكرة الفصل، ويمكن القول إن تطور الواقع الديموغرافي السياسي في البلاد، خلافًا لتطلعات المشروع الصهيوني، عمّق المخاوف من الزحف العربي على الدولة اليهودية، بعد أن تبلورت تجمعات سكانية عربية فلسطينية في مناطق التّماس بالتحديد، محولة بعض التجمعات السكنية اليهودية إلى جزر صغيرة في محيط عربي كبير، تمامًا كما هو الحال اليوم مع المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك ناجم بالطبع عن سياسة زرع الاستيطان اليهودي في كل مكان، في الخليل كما في الجليل، في عجز فاضح عن رؤية "المولود" على حقيقته المؤسفة!

ومع أن التدهور الأمني كان سببًا مباشرًا في العودة المتجددة للفكرة، لا يمكن القول إنه السبب الوحيد في هذا الدفع الذي اكتسبته مؤخرًا. مع ذلك، يظل من المعقول الافتراض أن غياب أفق سياسي للحل مع حكومة إسرائيلية يمينية يقودها شارون، يجعل من الواقع الديموغرافي المركّب سببًا رئيسيًا في اللجوء إلى فكرة الفصل، كنوع من الحل المؤقت لهذا التدهور السريع وهذه "الفوضى" المنتشرة في مختلف الاتجاهات.

ومن المؤكّد أن "الآباء المؤسسين" للصهيونية لم يحلموا بواقع (فوضوي – مختلط) كهذا، وهناك شهادات ووثائق تدل على أنهم حرصوا كثيرًا على تجنبه. فقبل أكثر من نصف قرن امتنع دافيد بن جوريون[1] عن ضم العرب الفلسطينيين المتبقين في وطنهم بعد عمليات الترحيل في سنوات (١٩٤٨ – ١٩٤٩)، خشية حصول دمج بين مناطق الدولة اليهودية والتجمعات العربية الكبيرة.

ويشير الأستاذ الجامعي دان شيفطان في كتابه: ("حتمية الفصل": جامعة حيفا، ١٩٩٩)، إلى أن: "بن جوريون في أواخر حرب الاستقلال، امتنع عن احتلال البلاد كلها مع أن القوة العسكرية

---

(١) دافيد بن جوريون: مؤسس الدولة اليهودية، رئيس وزراء ووزير دفاع سابق في إسرائيل، أعلن عام ١٩٤٨ قيام دولة "إسرائيل" بنفسه، ونصح بعدم الإشارة إلى حدودها نظرًا لفكره التوسعي، وأيد عدم إعلان الدستور إرضاء للعناصر الدينية، وطالب بجعل (القدس) عاصمة للدولة.

كانت تسمح بذلك، وقد دلّ هذا القرار التاريخي على الأهمية التي أولاها لتجنب نهش ما لا يمكن ابتلاعه، ومدى الخطورة الكامنة في تجربة ابتلاع ما لا يمكن هضمه من الأساس". وبنظرة للوراء، يبدو أن عدوان حزيران ١٩٦٧ "فتح شهية" "إسرائيل" على الابتلاع، وجعلها تحصل على أكثر من مليوني فلسطيني إضافي في أرض "إسرائيل" الغربية، في تمرد سافر على رغبة هؤلاء الآباء.

وفي هذا المأزق السياسي – الأمني الدامي تأتي العودة إلى الفكرة، اليوم بعد أن عَلِقَ الجميع في هذا الواقع المختلط المزدوج، وفشلوا في الحيلولة دونه، وتقف فيه العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية أمام امتحان الحسم التاريخي الذي من شأنه أن يحسم مصير الشعبين لفترة طويلة، وهي تُطرح في وقت تستعر فيه الأصوات المطالبة بضرب الفلسطينيين وإسكات انتفاضتهم بالقوة العسكرية، وربما العودة إلى (اتفاقات "هدنة" لا اتفاقات فصل أو "حل دائم") على طريقة شارون، الذي لا يزال يستخدم مصطلحات الصراع التي تعود لخمسين سنة، عالقًا في أسر مشروعه الاستيطاني الكبير، فوق كل تلة خالية من العرب، حتى لو كان الثمن استحالة الفصل إلى الأبد!

وما هو غريب حقًا، أنّ الفكرة تكسب لها أنصارًا في الولايات المتحدة، التي تجد فيها على ما يبدو مخرجًا من "ورطة" رعايتها للتسوية، التي أسندت إليها بموجب أوسلو، مع أنها تفشل كل الوقت في ممارسة هذا الدور بالشكل المطلوب.

وقد نشرت "واشنطن بوست" سلسلة مقالات مؤيدة للفصل، كُتب بعضها بأقلام عدد من العرب الأمريكان. كذلك نشر كاتبان مقربان من بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، هما (تشارلز كراوتهامر وجورج فايل) مقالاً مشتركًا يدعوان فيه "إسرائيل" إلى: [تنفيذ فصل من جانب واحد، بعد أن تكون قد انتهت من توجيه "ضربة مؤلمة" للفلسطينيين، بموجب السيناريو الرهيب التالي: توجيه ضربة عسكرية مؤلمة للفلسطينيين يليها انسحاب ثم فصل، تُفكك "إسرائيل" في نطاقه مستوطناتها المعزولة].

لكن مشكلة "إسرائيل" والولايات المتحدة من بعدها أن الرياح تأتي بما لا تشتهي سفن التوسع والاستيطان، ولا شعارات "الدولة اليهودية" (ليس مهمًا اليوم إلى أي حد هي ديموقراطية!) لأنّ من يرغب بالاحتفاظ بالأرض ولا يستطيع ترحيل ساكنيها، ويواصل زرع المزيد من المستوطنات فوقها، ويمارس في سبيل ذلك مختلف أساليب البطش والقوة، لا يمكن أن يكون "ديموقراطيًا"، ومؤكد أنه سيفشل في إقامة "الفاصل الاستراتيجي" اللازم والمطلوب في مواجهة "الجبهة الشرقية".

وليس من الواضح أي الاراضي سيطالها هذا الترانسفير، الواضح منذُ اليوم أنه شبح يتهدد جميع العرب الفلسطينيين القاطنين في هذه البلاد، وليس مهمًا في أي جانب من خطوط التماس يعيشون. لهذه الأسباب مجتمعة وجدنا أنفسنا مُطَالَبين بالتركيز على سلبيات الفصل وآثاره المدمرة، التي لا تعكس سوى حقيقة واحدة ووحيدة: (أن "إسرائيل"، بساستها ومجتمعها واقتصادها وأكاديمييها وكتابها ومفكريها، ما زالت تتخبط في مستقبل العلاقة مع الفلسطينيين، وهو تخبط يزداد حدة كلما اقتربت ساعة الحقيقة، وأصبح على اليهود أن يقرروا الاتجاه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يريدون لمشروعهم القومي أن يمضي فيه).

العودة إلى فكرة الفصل في أيامنا هي إذن عود على بدء، لكنه "عود أسوأ" هذه المرة؛ لأنّ الجميع يتخبطون في هذه المرحلة التاريخية المفصلية في تحديد الاتجاه. وفي ذلك ليس مهمًا بأية وتيرة يتسارع هذا التخبط السياسي – الديموغرافي "وتيرة الفهد أم وتيرة السلحفاة"!!

مؤتمر هرتسيليا يؤسس التبني الرسمي للجدار

في شباط/فبراير ٢٠٠١ بادر "المركز متعدد المجالات" في هرتسيليا[١]، في تطلع واضح للتأثير على صانعي القرار في "إسرائيل"، إلى عقد مؤتمر دراسي سياسي بتطلعاته تحت عنوان: "**ميزان المناعة والأمن القومي**"، بمشاركة مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية والأمنية والأكاديمية، وأمام عدد كبير من قادة "إسرائيل" السياسيين العسكريين: "من شارون وبيريس وباراك، مرورًا بنتنياهو وموفاز، وانتهاءً بأفرايم هليفي – رئيس الموساد". وتحتوي "وثيقة هرتسيليا" على الأقسام التالية:

- النقاط الرئيسية
- المدماك السياسي
- المدماك اليهودي
- المدماك الاقتصادي
- المدماك التربوي
- المدماك العسكري
- المدماك التكنولوجي
- المدماك الاجتماعي

وسنكتفي بالتركيز هنا على ما ورد بكل من: (**التوطئة والنقاط الرئيسية**)، ثم نعرج على (**المدماك السياسي**) ثم (**المدماك اليهودي**)، نظرًا لكونهما الأقرب لفهم أهداف "إسرائيل" الحقيقة من خلف التسريع في بناء جدار الفصل.

---

(١) هرتسيليا: مؤسسة بحثية حديثة العهد، احتضنت مختلف الجنرالات المتقاعدين من الجيش والأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وعددًا كبيرًا من خبراء الصراع والجامعيين. وأقامت لها مركزًا لدراسة "الإرهاب". وباتت من أهم المراكز البحثية في إسرائيل.

⌖ التوطئة:

مما ورد في التوطئة: أنه تحضيرًا للمؤتمر أقيمت طواقم عمل خاصة، ورفعت هذه الطواقم تقارير تمحورت حول مواضيع التربية والتعليم، الاقتصاد والمجتمع، التكنولوجيا، الأمن والاستراتيجية، وعُرضت في المؤتمر النقاط الرئيسية لهذه التقارير. وتكلم فيه حوالي خمسين شخصًا، من بينهم حكام الدولة وكبار المسئولين، وأسهم في المؤتمر أكثر من ثلاثمائة مشترك يمثلون النخب الإسرائيلية في ميادين: الجيش، الاقتصاد، المجتمع، التكنولوجيا والتربية، وإلى جانبهم ممثلون عن يهود "الدياسبورا"[1]، وأدباء وفنانون. وجاء المشتركون من بين صفوف الجهاز الحكومي وخارجه، وكذلك من المؤسسات الأكاديمية والجهازين الاقتصادي والإعلامي. كما حضر المؤتمر قادة يهود وخبراء وضيوف من الخارج.

وقررت التوطئة أنّ أبحاث المؤتمر جسدت بالملموس الشعور بأنّ "إسرائيل" تقف أمام مفترقات مصيرية ستحسم فيما إذا كانت مقبلة على فترة ازدهار أو على فترة غروب، وأن ما سوف يكون يبقى معوّلاً عليها فقط. وأشير في التوطئة إلى أن كتاب المؤتمر الذي سيحوي بين دفتيه تقارير طواقم العمل والتوصيات المختلفة وسير أعمال الجلسات ومناقشاتها، سيصدر في "يوم الاستقلال ٢٠٠١ لإسرائيل"، أما الوثيقة الحالية، فإنها بمثابة تلخيص داخلي للمديرين يستند على الأقوال والأفكار التي طرحت في المؤتمر. وكتب التلخيص د. عوزي أراد مستعينًا بكل من البريغادير جنرال (احتياط) عاموس غلبوع والجنرال (احتياط) أفيعيزر يعاري، ود. إيلان عميت.

⌖ النقاط الرئيسة التي انتهى اليها المؤتمر:

١- "إسرائيل" هي دولة الشعب اليهودي، مشاكل الدولة الأثنية وحاجتها إلى مناعة قومية ناجمة عن النزاع اليهودي – العربي، الذي يرافق الحركة الصهيونية منذُ بدايتها. المصطلحات "مناعة قومية"، "وحدة الهدف"، "الذاكرة الجماعية"، "المسؤولية المتبادلة"، تتطرق إلى مجتمع الأغلبية اليهودية في "إسرائيل"، وليس بالضرورة إلى الدولة في مجملها، من وجهة نظر توطيد الأمن والمناعة القومية، ثمة ضرورة لإكساب قيم الصهيونية والذاكرة الجماعية اليهودية والصهيونية في أطر التعليم الرسمية وللتعبير عنها في الرموز الرسمية.

---

(١) يهود "الدياسبورا": المقصود بهم يهود العالم. و "دياسبورا" كلمة يونانية تعني التشتت. وتستخدم للإشارة إلى الأقليات اليهودية في العالم أو لمناطق التواجد اليهودي المبعثر خارج فلسطين.

٢- من الناحية الاقتصادية - الاجتماعية: يوجد في "إسرائيل"، بصورة عملية، جمهوران:

- أربعة ملايين إنسان يعيشون بغالبيتهم كمجتمع غربي - تكنولوجي.
- ومليونا إنسان - عرب وحريديم وعمال أجانب - يعيشون بغالبيتهم كمجتمع ذي خصائص اقتصادية واجتماعية من العالم الثالث.

الفارق المركزي بين الجمهورين هو ديمغرافي: الزيادة الطبيعية في أوساط عرب "إسرائيل" وفي أوساط الحريديم هي، كما في الشرق الأوسط كله، من الأعلى في العالم، الزيادة الطبيعية لليهود غير الحريديم أعلى بقليل فقط مما هو عليه في الدول الغربية. والنتيجة هي أنّ الجماهير العربية وكذلك الحريدية فتية جدًا، وتتضاعف كل ١٥-٢٠ سنة.

الزيادة العالية تشجّع الفقر والتهميش، وتشكل ضغطًا على البنى التحتية والبيئة. والتشريع الاجتماعي في "إسرائيل" يودي إلى تشجيع الزيادة الطبيعية للجماهير غير الصهيونية عن طريق نقل موارد من الجماهير الصهيونية. وسدّ الفجوة بين الجمهورين يستوجب، ليس تغيير السياسة الديمغرافية فقط، وإنما أيضًا توظيف استثمارات كبيرة في التربية والتعليم وفي خدمات الصحة والرفاه للجماهير الضعيفة.

مقابل ذلك فإنه من أجل حفظ التفوق النوعي، وتجهيز البنى التحتية المطلوبة لمجتمع تكنولوجي طافح بالمعرفة، ينبغي استثمار موارد طائلة في تطوير أجهزة التعليم لدى الفئات القوية، وكذلك في تحسين البنى التحتية القومية في مجالي المواصلات والاتصال. وبسبب محدودية الموارد، فمن غير الممكن الاستثمار في المجالين - سد الفجوات والتقدم النوعي - في الوقت ذاته. وتبعًا لذلك ينبغي إعطاء أفضلية للتقدم النوعي.

٣- في حال استمرار "الاتجاهات الديمغرافية"، فإن ذلك يضع تحديًا أمام مواصلة وجود "إسرائيل" كدولة يهودية. وتمثّل أمامها استراتيجيتان بديلتان، هما: [تكيّف وملاءمة، أو كبح جماح ومواجهة]. ونجد أن استراتيجية المواجهة تستوجب سياسة ديمغرافية صهيونية حازمة وبعيدة المدى، تعبيراتها السياسية والاقتصادية والتربوية تؤمن الطابع "اليهودي" لإسرائيل إلى مدى بعيد. كذلك ستكون هناك ضرورة للعمل من أجل مأسسة وتوطيد وتوثيق عرى الصلة والعلاقة مع الشعب اليهودي في أنحاء العالم الخارجي، والذي يشكّل ظهيرًا وعمقًا استراتيجيًا وحيويًا لإسرائيل.

٤- تقف "إسرائيل" أمام ثلاث دوائر موجهة، من شأنها أن تتداخل بعضها في بعض:

- **دائرة محاذية** – فلسطينية (بما في ذلك داخل "إسرائيل" ذاتها)، وجنوب لبنانية – لمواجهة في تكثيف أو تركيز منخفض، أي: إرهاب، حرب عصابات وعصيان مدني.
- **دائرة قريبة** – سورية مع إمدادات محتملة من جانب مصر والعراق، وربما الأردن كذلك – لحرب في تكثيف عالٍ، في اليابسة والجو والبحر.
- **دائرة بعيدة** – في عمق الأراضي السورية والعراق وإيران – لحرب استنزاف ضد الجبهة الداخلية بواسطة صواريخ أرض-أرض، مع تصعيد محتمل نحو سلاح غير تقليدي.

ولقد بُني **"تساهل"** (الجيش الإسرائيلي) لإنجاز مقدرة ردع ودفاع معينة في الدائرة القريبة، مع مقدرة ردع وعقوبة ودفاع في الدائرة البعيدة أيضًا.

٥- حاليًا، كما في الماضي، توجد "إسرائيل" في ذروة مواجهة داخل الدائرة المحاذية، وفي أثناء ذلك فإنها تستخدم خليطًا من الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية لتحقيق هدوء، ودفع تسوية سياسية إلى الأمام. وقدرة الصمود في مواجهة من هذا الطراز تستوجب الصبر والصلابة من جانب الجمهور كله.

٦- **[تساهل]** هو جيش كبير، حتى بالمقارنة مع جيوش الدول الأوروبية العظمى – بريطانيا وألمانيا وفرنسا – لكنه يقل عنها، بصورة ملموسة، في الميزانية الجارية. رغم ذلك فإن بقاءه ممكن لعدة أسباب، من بينها التقليص العميق في المخزون الاحتياطي، من خلال الاستناد على الفرضية القائلة أنّ حروبًا في تكثيف عالٍ في منطقتنا، ستكون قصيرة.

المهمة الرئيسية الماثلة أمام البحث والتطوير العسكري، خلال الجيل الأخير، تتمثل في زيادة الدقة ومضاعفة عامل النار في ساحة المعركة، بواسطة التسليح الموجّه الدقيق. ومن أجل إتاحة المجال أمام التزوّد بمنتوجات البحث والتطوير هذه، في ظل ظروف تقليص ميزانية الأمن، ثم تقليص أطر قتالية عفا عليها الزمان من نظام القوات، بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية بناء القوة تعترضها صعوبات دائمة، عقب غياب تخطيط موازنة ملزم لأفق الزمان المطلوب.

٧- العملية السياسية الإقليمية التي بُدئ بها قبل عقد من السنوات في مدريد – استنفذت نفسها، والمطلوب الآن هندسة تصميم جديدة لتنسيق عمليات التفاوض المستقبلية. وليس في متناول أيدي "إسرائيل" بمفردها أن تبلور الصياغة المستقبلية، لكن في مقدرتها أن تقرر فيما إذا كانت معنية،

عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا، التوجه نحو بناء إطار متعدد الأطراف جديد للمفاوضات، أم أنها تؤثر التمركز في مسارات ثنائية الأطراف. وسواء تقرر هذا أم ذاك، ينبغي إعطاء أفضلية لعمليات تسوية محسوبة وقابلة للتطبيق وتدريجية.

٨- على الرغم من ذلك، ثمة إمكانية كبيرة لأن يستمر النزاع اليهودي - العربي، في الجيل الحالي ويبدو في الجيل القادم أيضًا، بالتأرجح بين الحرب والسلام، بحيث تتداخل فيه المواجهات العنيفة مع المفاوضات السياسية. وسيتعين على "إسرائيل"، من جهة واحدة، أن تظهر تمسكها بالتسويات والتطبيع مع العرب. ومن جهة ثانية أن تكون جاهزة لحروب في مستويات تكثيف متغيرة. ونجد أن حركة التأرجح بين العنف والهدوء توجب على "إسرائيل" الحفاظ على قدرة الردع لأمدٍ بعيد، بواسطة تنمية تفوقها النوعي في القوى البشرية والتكنولوجيا والاقتصاد والمناعة الاجتماعية.

٩- في العقد الأخير كانت الصناعة التكنولوجية الرفيعة بمثابة رافعة لنمو الاقتصاد وازدهاره. لكن حيال التباطؤ في اقتصاد المعلومات العالمي، وعقب أوضاع عدم الاستقرار في المنطقة، ما من ضمان لاستمرار هذه النزعة. الصناعة التكنولوجية الرفيعة، والمرافق الاقتصادية عمومًا بحاجة إلى تحسين المناخ التجاري، بواسطة تشريع ليبرالي وتخفيض عبء الضرائب، وتحسين البنى التحتية في المواصلات والاتصال، وتوطيد سيادة القانون. وهذه المواضيع تقع ضمن مسؤولية الحكومة، وفي مقدرتها أن تدفع بها إلى الأمام، إذا ما اعترفت بأفضليتها في السياق الاقتصادي والأمني على حدٍّ سواء. مع ذلك فمن شأن الصناعة التكنولوجية الرفيعة أن تكون لها جوانب إشكالية من ناحية المناعة القومية: "تنقلات دولية عالية للقوى البشرية وللشركات نفسها، حساسية المستثمرين الأجانب لأوضاع الأمن في البلاد، منافسة على قوى بشرية نوعية مقابل جهاز الأمن".

١٠- للاقتصاد الإسرائيلي مشكلتان رئيسيتان في سوق العمل، مقايسة بالدول الصناعية: (نسبة مشاركة منخفضة في قوة العمل، ومستوى إنتاج منخفض للعامل). أحد أسباب هذا التخلف يكمن في وزن الفئات الضعيفة المذكورة أعلاه - العرب والحريديم - داخل السكان عمومًا. وزيادة نسبة المشاركة من ٥٠-٦٠٪، ورفع إنتاجية العامل بنسب قليلة من شأنها تسريع النمو وزيادة الناتج القومي خلال عشر سنوات بنسبة كبيرة.

١١- المجتمع الإسرائيلي مركب وتعددي، ومن الصعوبة بمكان تحييده وتوجيهه بواسطة أوامر "من فوق". والاقتصاد المتطور والمزدهر هو مركب مركزي في المناعة القومية، لكن لا يوجد اتفاق حول

وسائل تحقيق ذلك، وما إذا كانت وسائل كهذه خاضعة للتوجيه والسيطرة. وفي سنوات الـ ٦٠ والـ ٧٠، قاد البحث والتطوير العسكري، الخاضع لسيطرة الحكومة وتوجيهها، النشاط التكنولوجي المتقدم في البلاد، وتغذى البحث والتطوير المدني من ثمراته في القوى البشرية والتكنولوجيا والإدارة. ولكن حاليًا انقلبت الآية، وفي مقدور البحث والتطوير العسكري أن يتكىء على طاقات وموارد من البحث والتطوير المدني. مصدر القوة الرئيسي لإسرائيل - الذي منه ينهل الاقتصاد والصناعة التكنولوجية الرفيعة و"تساهل" تفوقهم - هو المورد البشري، الذي يعتبر نوعيًا في صلبه. استنفاد هذا المورد يستوجب تطوير التعليم في جميع مستوياته وأطره.

١٢- في المستقبل المنظور ستكون "إسرائيل" مطالبة بمواجهة مباشرة مع سيرورات تحمل في أحشائها مخاطر وجودية. الفشل في هذه المواجهة أو التنصل منها من شأنهما التأدية إلى موت المشرع الصهيوني. ومن هنا الحاجة إلى تحصين مناعتها، وإلى تبني استراتيجية زيادة القوة في كل واحد من مداميك نفوذها. هذه الاستراتيجية توجب أيضًا تثبيت وتوطيد: [النظام الاجتماعي - السياسي، تحسين نظام الحكم ترسيخ سلطة القانون، ونشر روح الخدمة والتجنُّد القومي].

⌖ المدماك السياسي:

في السنة الأخيرة اتضح أنّ:

١- جهود "إسرائيل" للتوصل مع الفلسطينيين إلى تسوية تضع حدًا - من ناحية عملية وعلى مستوى النوايا - للمطالب المتبادلة والنزاع باءت بالفشل. واتضح أن القيادة الفلسطينية لا تنظر إلى الاتفاق كمفاهيم تسوية كاملة، وإنما بمفهوم إلغاء الكولونيالية (بموجب معادلات خارجية ومهترئة للأمم المتحدة، مثل ١٨١ و١٩٤، وليس حصرًا بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢).

٢- صعّد الفلسطينييون مؤخرًا كفاحهم ضد "إسرائيل"، وجنبًا إلى جنب مع استمرار المفاوضات، وبقدر كبير من أجل توطيد موقفهم فيها. صعّد الفلسطينيون كفاحهم، سواء على المستوى العسكري، من خلال لجوئهم إلى ممارسة العنف والقوة بصورة واضحة، وكذلك على المستوى الدبلوماسي بواسطة النشاط المتعاظم لتدويل النزاع.

٣- اتجاه التطبيع من ناحية مكانة "إسرائيل" في المنطقة تعرض للكسر، بالذات في الفترة التي أخذت "إسرائيل" تتبنى فيها مواقف معتدلة. والدول العربية، التي أقامت علاقات دبلوماسية مع

"إسرائيل"، قامت بتقليصها "ثلاث دول قطعت علاقاتها، ودولتان سحبتا سفيريهما". هذا الانعطاف السلبي في اتجاه التطبيع جسّد بالملموس هشاشة التطبيع الإقليمي الذي سعت إليه "إسرائيل"، وكذلك كون هذه العملية برمتها سهلة التحويل.

٤- هذا الواقع أوضح لإسرائيل أنّ مصطلحاتها حيال ماهية علاقات السلام لا تتلاءم مع مصطلحات العرب، وفرضها لطابع وماهية التسوية الدائمة مع الفلسطينيين، كنهاية تصريحية وعملية للمطالب والنزاع، لا يتلاءم مع نية الفلسطينيين. بل إنّ الأحداث في الفترة الأخيرة، تطرح مخاوف بأنّ الأمر غير مقتصر على انعدام "نضوج" سياسي لدى العرب للمصالحة والسلام الكامل فحسب، وإنما أيضًا تقف في صلب السلوك الفلسطيني النيّة لإبقاء النزاع والمطالب مفتوحة، بحيثُ يمكن خوضه في المستقبل، ربما عندما تتحسن الظروف الديمغرافية وتوازن القوى من ناحيتهم.

وبينما تتطلع "إسرائيل" إلى وضع حد للنزاع، بصورة تحفظ كونها دولة يهودية، يتطلع الفلسطينيون إلى أن يستعيدوا حقوقهم بطريقة تضع حدًا عمليًا لماهية "إسرائيل" اليهودية. وطالما لم تتغير هذه الظواهر وثمة شك بأن يحدث تغيير جوهري، إلاّ إذا حصلت، ربما من قبل قوى العولمة، بدائل سياسية بعيدة المدى في العالم العربي في اتجاه الانفتاح والديمقراطية، فإن "إسرائيل" مطالبة بأن تأخذها في الحسبان وأن تستعد بما يتناسب معها.

⇦ **بين خطوط النهج والسياسة المطلوبة**

- عدم التعامل مع "عملية السلام" كما لو أنها أحادية الاتجاه وتامة، وينبغي رؤيتها كـ "عملية تسويات". صحيح أن مجرّد التواجد في عملية يشكّل عامل استقرار وله اسقاطات دولية إيجابية من وجهة نظر "إسرائيل"، لكن على الرغم من ذلك، يجب أن نرى في منتوج الاتفاق "تسويات" أكثر من كونها "اتفاقيات سلام"، نهائية وثابتة.
- في غياب احتمال راهن لاتفاق سلام اقليمي شامل، بدون تسوية دائمة مع الفلسطينيين، وفي غياب إمكانية عملية للوصول إلى تقارب تتيح تطبيق التسوية، تنفتح أمام "إسرائيل" ثلاثة بدائل سياسية أساسية:

١. إعادة عملية المفاوضات الثنائية الأطراف إلى هيكل جزئي محسوب ومراقب، يسعى إلى تسويات مدرّجة، يجوز أن تكون منتوجات مغايرة لذلك، بما فيها على مستويات مختلفة من تدخل أمريكي.

٢. إجراءات فصل (أحادية الجانب)، بدون مفاوضات، نحو الخطوط والشروط المريحة لإسرائيل، بينما يؤخذ في الحسبان أيضًا جواز اتخاذ خطوات "فلسطينية" أحادية الجانب مضادة.

٣. بلورة خريطة هيكلية جديدة للعملية على أساس متعدد الأطراف، مغايرة لتلك التي بدئ بها قبل عقد من السنوات، بحيثُ تدمج المسارات المتعددة الأطراف الإقليمية التي علقت منذُ ١٩٩٥ مع المسارات الثنائية الأطراف المتبقية. يجوز أنّ هذا التخطيط الهندسي سيتيح إمكانيات ليونة إجرائية وجوهرية لا يتيحها الهيكل الحالي.

- في كل الحالات وفي جميع المفاوضات التي تدخلها "إسرائيل" في إطار عملية التسويات وفي أي هيكل يمكن فيه القيام بذلك، من المرغوب والجدير أن يكون هناك مبدآن بمثابة شرطين مستبقين ضروريين من ناحيتها، وهما:

١. تدار أية مفاوضات فقط في ظروف عدم استعمال القوة، وفي شروط هدوء ميداني، وحق "إسرائيل" في طلب ذلك ناجم عن التعهدات التي قطعها الفلسطينيون على أنفسهم في اتفاقيات سابقة. والمفاوضات، بعيدًا عن وابل النيران، مطلوبة لإسرائيل أيضًا من أجل تحسين موقف المساومة الأساسي خاصتها "لهذا السبب ينبغي توقع أن يبذل الفلسطينيون كل ما في وسعهم من أجل أن يحتفظوا لأنفسهم بخيار استعمال القوة".

٢. قبل الانصراف إلى مفاوضات حول تسويات جديدة، وقبل تلخيصها، يجب التأكيد على الايفاء بتعهدات واتفاقات سابقة. هذا المبدأ ضروري في جهاز اتفاقيات تستند فيه الواحدة على الأخرى، مثل مدماك فوق آخر. عدم الالتزام باتفاقيات سابقة يقوّض أسس العملية برمتها. هذا المبدأ حيوي أيضًا من أجل معافاة العملية على المدى البعيد، ومن أجل أن تكون هناك مفعولية وملموسية لكل ما يتم الاتفاق عليه في إطارها.

- بالنسبة للخيار السوري: أمل هذا الخيار وفائدته يلفهما الضباب من جرّاء البدائل الظرفية التي حصلت منذُ جولات المفاوضات السابقة، بما في ذلك تغيّر السلطة في دمشق وتغير الإدارة في الولايات المتحدة، وعلى أية حال، فإن حيّز المناورة التكتيكية بين القناة السورية وبين القناة الفلسطينية قد تقلّص، ومن المشكوك فيه أن تتاح الإمكانية للتقدم في القناة السورية وحدها. والمنطقي أكثر أن تدمج القناتان السورية والفلسطينية في عملية اقليمية متعددة الأطراف.

⌖ المدماك اليهودي:

⇦ عام

على فرض أن الاتجاهات الديمغرافية الحالية ستستمر، فسيحصل في جيلنا منعطفان مهمان: **الأول**، للمرة الأولى منذ قيامها، ستصبح "إسرائيل" دولة يعيش فيها أكثر من نصف الشعب اليهودي، بينما ستأخذ هذه النسبة في الازدياد. **والثاني**، أنّ الأقلية العربية في "إسرائيل"، ستصل إلى حوالي ربع السكان، وربما إلى أكثر من ذلك، والأغلبية اليهودية في "إسرائيل" ستأخذ في التقلص بموجب ذلك.

⇦ يهود وفلسطينيون

١– الاتجاهات الديمغرافية في داخل "إسرائيل" ومحيطها، وإسقاطاتها من ناحية طابعها وهويتها كدولة يهودية تابعة للشعب اليهودي، تضع "إسرائيل" أمام تهديد كبير. التهديد الديمغرافي لاستمرار وجود دولة "إسرائيل" هو الأكثر قربًا ومعقولية، وتيرة تطور التهديد (متسارعة)، وتيرة السياسة القومية حيال التهديد (زاحفة).

٢– نسبة الولادة في أوساط المسلمين في "إسرائيل" (٤,٦ مولود للمرأة)، تكاد تكون ضعف نسبتها عند اليهود في "إسرائيل" (٢,٦ مولود للمرأة). ونتيجة لذلك، فإن واحدًا من كل خمسة مواطنين إسرائيليين بالتقريب حاليًا هو عربي مسلم. وخلال السنوات العشرين المقبلة، تصبح النسبة واحدًا لكل ثلاثة. وهذه العمليات تحمل إسقاطات مهمة:

- زيادة الوزن الديمغرافي للأقلية العربية في "إسرائيل"، تفرض امتحانًا مباشرًا وصعبًا على مستقبل "إسرائيل" كدولة يهودية – صهيونية ديمقراطية.
- من المتوقع أن تتفاقم التحديات الأمنية الناجمة عن الروابط والولاءات العربية للأقلية العربية في "إسرائيل"، طالما بقي النزاع العربي – الإسرائيلي.
- للوسط العربي الآخذ في التزايد في "إسرائيل" خصائص اجتماعية – اقتصادية تجعله حجر الرحى في نمو "إسرائيل" ورفاهيتها. وذلك لأنّ نسبة المشاركة في قوة العمل، في أوساط السكان العرب، هي نسبة متدنية (نساء وأولاد)، ولهذا المعطى تأثير سلبي على نسبة الناتج القومي للفرد، بشكل يجعله منخفضًا بالنسبة للإنتاج في الدول المتطورة. وفي

المقابل يستهلك السكان العرب خدمات عامة (مخصصات تحويل، مخصصات رفاه، تعليم وصحة) بقدر يفوق، بصورة كبيرة، حصتهم النسبية من عموم السكان.

- يشكّل شعور الغبن السائد في أوساط السكان العرب مجالاً خصبًا للتوتر والتذمر المتصاعدين. اجتماع هذه التوترات مع الاغتراب السياسي، الذي يتغذى هو أيضًا من التحريض، من شأنه أن ينعكس في مجموعة من السلوكيات العدائية والخطيرة، من ناحية الحفاظ على القانون وسلامة الجمهور.

٣- بالنسبة للسكان الفلسطينيين في مناطق السلطة الفلسطينية: فإن مجموع عددهم في الضفة الغربية وقطاع غزة يبلغ ٢,٨ مليون نسمة.

- في اوساط هؤلاء السكان تجري عملية زيادة طبيعية أسرع بكثير مما هي عليه في أوساط عرب "إسرائيل"، وعمليًا فإن نسبة الزيادة الطبيعية في أوساط السكان الفلسطينيين، هي النسبة الأعلى من جميع الدول العربية (أكثر بضعفين مثلاً عن نسبتها في مصر)، فالسكان الفلسطينيون يضاعفون أنفسهم كل عشرين سنة.
- وكالات الأمم المتحدة منحت تعريفًا خاصًا للاجئين الفلسطينيين يشمل، دون تحديد زمني، جميع ذراري اللاجئين منذ ١٩٤٨، وحسب هذه الوكالات فإن عدد اللاجئين حاليًا يبلغ حوالي ٤ ملايين، ونسبة النمو الطبيعي لهم هي حوالي ٣,٥٪ سنويًا. وحوالي نصف السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة معرّفون بأنهم (لاجئون).
- حوالي نصف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية، هم أولاد تحت جيل ١٥ عامًا، مشاركة النساء في قوة العمل منخفضة، نسبة العاطلين عن العمل هي حوالي ٢٥٪ في قطاع غزة، وحوالي ١٥٪ في الضفة الغربية. في الفترات التي لا يكون فيها حصار، يعمل أكثر من ربع مجموع العاملين في "إسرائيل".
- منذُ توقيع اتفاق أوسلو حصل انخفاض بنسبة ٢٠٪ في الإنتاج القومي الخام للفرد الواحد في الضفة الغربية وقطاع غزة. المشكلة الاقتصادية في قطاع غزة أشد تفاقمًا عما هي عليه في الضفة الغربية. الناتج القومي الخام للفرد الواحد في غزة هو نصف الإنتاج القومي الخام للفرد الواحد في الضفة الغربية. ومستوى الأجر في قطاع غزة أقل بمقدار الربع عن مستواه في الضفة الغربية. غالبية مصادر المعيشة في قطاع غزة هي مصادر خارجية: [عمل في

"إسرائيل"، مساعدات مباشرة ومن وكالة الأونروا، وأجور موظفي السلطة (غالبية الميزانية من مصادر خارجية)]. وعلى فرض عدم حصول تغيير في هذه المصادر ومع نسبة الزيادة العالية، فمن المتوقع أن ينخفض الإنتاج القومي الخام للفرد الواحد أكثر فأكثر. ولا توجد في غزة موارد طبيعية، والازدحام السكاني يدهور جودة البيئة، ولا توجد عوامل جذب لاستثمارات أجنبية. والسلطة الفلسطينية تتجاهل مشكلة النمو الطبيعي، وخلافًا لمصر فإنها لا تتخذ أية سياسة موجهة نحو تقليص الولادة (ويثير المفاجأة في هذا السياق تجاهل المنظمات الدولية المختلفة لهذه المشكلة).

- الفئة الأكثر إشكالية هي: اللاجئون في قطاع غزة، هؤلاء يشكّلون أكثر من نصف سكان القطاع، وبذا فإن مجموع الظروف الاقتصادية والإجتماعية العصيبة في القطاع مرتبطة بمشكلة اللاجئين. إن اتفاقًا سياسيًا بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية لن يغيّر جوهريًا أوضاع هؤلاء اللاجئين، حتى لو شكلت الدولة الفلسطينية "مضيفة" لهم.
- الواقع في مناطق السلطة يخلق حركة ثابتة وملحوظة من هجرة فلسطينية غير مشروعة إلى "إسرائيل". فمنذُ ١٩٦٧، دخل إلى "إسرائيل" حوالي مئة ألف عربي. الهجرة غير المشروعة من داخل مناطق السلطة الفلسطينية آخذة في الازدياد، ويتوقع أن تتعاظم، سواء عقب الاتجاهات الديمغرافية هناك، وأيضًا بسبب الفجوات الاقتصادية – الاجتماعية بين "إسرائيل" والسلطة.

٤- تنعكس التطورات لدى الفلسطينيين في الضفة وغزة، على الأقلية العربية في "إسرائيل"، التي تصعّد مطالبها، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية، كلما زادت الاتجاهات الديمغرافية من نسبتها بين السكان، وأن مجرد ظهور مؤشرات على الاتجاهات وتوقع تحققها في المدى المتوسط، يغذّي فاعلية متصاعدة، وثمة تبرير موضوعي لمطالب عربية مختلفة باسم المساواة في الحقوق والواجبات وفي منع "الغبن"، لكن ينبغي عدم التغاضي أيضًا عن إمكانية استغلال ذلك من أجل إلهاب مطالب سياسية بقتالية متزايدة، عبر مزجها مع سيرورات انفصالية.

⇦ <u>استراتيجيات بديلة</u>

١- المعضلة المبدئية التي تقف "إسرائيل" أمامها، إزاء المعطيات والاتجاهات الديمغرافية لدى الفلسطينيين، هي بين: [سياسة تكيّف وملاءمة معها] سياسيًا وغير ذلك، وبين: [سياسة كبح

ومواجهة]. الاختيار بين الخيارين منوط بفهم طابع "إسرائيل" المستقبلي وشخصيتها السياسية. فسياسة (التكيف) مرغوبة لدى المؤيدين لأن تكون "إسرائيل" دولة لجميع مواطنيها، من خلال ملاءمة طابعها القومي ورموزها ومؤسساتها مع الميزان الديمغرافي – السياسي المتغير. مقابل هؤلاء، هناك المؤيدون للحفاظ على "إسرائيل" كما انشئت – كدولة يهودية للشعب اليهودي – وهؤلاء مازالوا يشكّلون الأغلبية في أوساط الجمهور اليهودي في "إسرائيل"، وهم مطالبون بطرح استراتيجية مضادة تعطي جوابًا نافذًا وفعالاً على الاتجهات المذكورة أعلاه، وذلك من خلال الاعتراف أنه في دولة ديمقراطية يمكن حفظ الطابع اليهودي لإسرائيل فقط، إذا لم تنخفض نسبة الأغلبية اليهودية عن حوالي ثلاثة أرباع السكان.

٢– يكمن سحر خيار [التكيّف] في كونه سلبيًا بالأساس، فهو غير مرتبط باحتكاكات، ولا يلزم بأية تحركات فاعلة، باستثناء تنازلات تدريجية عن الأفضلية اليهودية في "إسرائيل". مقابل ذلك فإن خيار [المواجهة] يستوجب استراتيجية فاعلة شاملة تدمج بين إجراءات في مستويات مختلفة، غالبيتها الساحقة مرتبطة بالتغلب على عراقيل ومعارضة، ومرتبطة بهذا القدر أو ذاك باحتكاك داخلي، وربما حتى باحتكاك دولي. وفيما يلي المركبات الممكنة لاستراتيجية المواجهة:

- سياسة ولادة: توازن العلاقة بين نسب الزيادة الطبيعية بين اليهود والفلسطينيين.
- سياسة تشجيع واستيعاب هجرة متسارعة.
- سياسة ترسيم حدود الدولة المستقبلية بأخذ معايير حفظ الأغلبية اليهودية في الحسبان.
- موقف حيال قضية اللاجئين يكمن، في أقصى الحالات، عودة إلى مناطق السلطة فقط.
- سياسة توزيع اليهود في "إسرائيل" بصورة تضمن أغلبية يهودية في كل أقاليم البلاد.
- سياسة حقوق وواجبات (الأقلية العربية) في "إسرائيل"، وأيضًا (الإسرائيليين) في الخارج.

١: <u>بالنسبة لسياسة النسل والعائلة في "إسرائيل" ذاتها:</u> يمكن تطبيق سياسة تخطيط العائلة لناحية تشجيع ولادة ٣ – ٤ أولاد لكل عائلة عبر إلغاء مخصصات التحويل للعائلات الكثيرة الأولاد، ويجب تطبيق قانون حظر تعدد الزوجات. في الإمكان توقع أن تؤيد منظمات دولية سياسة تحديد النسل في غزة والضفة الغربية، كما في الأردن أيضًا، عن طريق اشتراط المساعدات، ضمن أشياء أخرى، حسبما تمّ الأمر مع مصر، وبهدف واضح هو أن يسهم ذلك في الازدهار الفلسطيني، وفي تخفيف عبء الضغوط الاقتصادية – السياسية الناجمة عن نسب ولادة عالية.

٢: **بالنسبة للهجرة:** يجب زيادة فعاليات تشجيعها، سواء في إطار الاستراتيجية الديمغرافية الشاملة، وأيضًا كجزء من تلبية حاجات العمل في فروع التكنولوجيا المتطورة. ينبغي تذكر أن يهود "الدياسبورا" شكّلوا، دائمًا وأبدًا، احتياطيًا بشريًا تقليديًا لمنع نشوء أغلبية فلسطينية في "إسرائيل".

٣: **بالنسبة لبادرة حدود الدولة:** وقائع النزاع اليهودي – العربي بحاجة لمخططات تقسيم أرض "إسرائيل" (فلسطين) بموجب مفتاح ديمغرافي – استيطاني. ويبدو أن أية تسوية مستقبلية ستتقرر حسب المفتاح نفسه. الاتجاه المتشكل هو نحو الفصل، الذي يحبذ أن يتم بصورة محوسبة وباتفاق متبادل. وعلى أية حال، فإن فاعلية الفصل منوطة بوسائل مختلفة لتطبيقها، بما في ذلك منع التسلل غير المشروع. وسيكون من الواجب ايجاد مخرج، ليس في "إسرائيل" (ربما إلى الشرق من الأردن) بالنسبة للسكان الفلسطينيين في الضفة وغزة إذا لم يلجم هولاء وتيرة زيادتهم الطبيعية. وفي إطار اتفاق مستقبلي يجري فيه ترسيم واقرار الحدود الدائمة، ثمة مكان لأن تشمل مناطق الدولة مجموعات سكانية يهودية من الشرق وبمحاذاة «الخط الأخضر»، ولأن تخرج منها مجموعات سكانية عربية تسكن غربي «الخط الأخضر» وبمحاذاته. هكذا يمكن أن ننقل إلى السيادة الفلسطينية أجزاء من "المثلث الصغير والقدس الشرقية وتجمعات بدوية في النقب الشمالي". وتبادل مناطق كهذه، يمكن أن يجري بموافقة وفي اطار اتفاق شامل ونهائي بين السلطة الفلسطينية و "إسرائيل". وفي غياب اتفاق كهذا يمكن تنفيذ بعض هذه الاجراءات بخطوات فصل احادية الجانب.

٤: **بالنسبة لقضية اللاجئين العرب:** تطبيق حق العودة بواسطة عودة لاجئين إلى مناطق الدولة الفلسطينية هو تعبير عن تطبيق معقول لهذا الحق، لكنه يشكل عبئًا على الوضع الاقتصادي هناك. ومثل أوضاع اللاجئين الذين يقطنون في هذه الاراضي، فإن العودة ستخلق وضعًا من اللجوء المستمر. مقابل ذلك فإن السماح بعودة اللاجئين إلى مناطق دولة "إسرائيل" سيكون تطبيقًا متطرفًا في تفسيره لحق العودة، ومدمرًا من ناحية هوية الدولة اليهودية، كذلك فإن تقليص نطاق الداخلين إلى إسرئيل إلى ما مجموعه ١٠٠ – ١٥٠ ألفًا، حتى لو تمّ ضبطه، سيزيد الاتجاه الديمغرافي السلبي في "إسرائيل" ذاتها، ومن شأنه أن يشكّل سابقة تثير توقعات.

في هذا السياق يجدر ذكر أن المساعدات التأهيلية للاجئين ستبطل عقب الزيادة الطبيعية في صفوفهم. هذه النسبة تلقي ظلالاً قوية من الشك على امكانية تجنيد الموارد المناسبة لاستيعاب هؤلاء السكان والاهتمام بهم. إذا توصل الحل إلى مساعدة بمقدار عشرة آلاف دولار للفرد الواحد، فإن

التكلفة الإجمالية لتأهيل / تعويض اللاجئين تتجاوز خط الـ ٥٠ مليار دولار، وكل ذلك على فرض أن المبلغ سيحول في الوقت القريب، قبل أن تزداد جماهير اللاجئين، وهناك شك فيما إذا كان بالإمكان تجنيد أكثر من ملياري دولار في السنة، الأمر الذي من شأنه أن يبقي الوضع متخلفًا عن زيادة جماهير اللاجئين، وأن يثير خيبة أمل عميقة في أوساطهم، لا أن يخفف عنهم بالذات.

٥: بالنسبة لوضوع السكان اليهود في "إسرائيل": يجب تشجيع الاستيطان اليهودي في مناطق اشكالية من ناحية ديمغرافية، وبشكل خاص في الجليل ومرج ابن عامر، وكذلك في النقب، وذلك من أجل منع تواصل أغلبية عربية تقطع أوصال "إسرائيل"، ضمن أشياء أخرى.

٦: بالنسبة لحقوق وواجبات مواطني الدولة:

- ينبغي فحص منح عرب دولة "إسرائيل" إمكانية الخيار بين المواطنة الكاملة في دولة "إسرائيل"، وبين المواطنة في الدولة الفلسطينية، مع حقّ مقيم دائم في البلاد، و ينبغي تمكين مشاركة إسرائيليين ذوي إقامة دائمة في الخارج في الانتخابات في "إسرائيل" بواسطة الاقتراع من الخارج (من خلال البريد أو في الممثليات الدبلوماسية) كما هو متبع بالنسبة لمواطني دول أخرى (كالولايات المتحدة مثلاً).
- الأقلية العربية: الأقلية العربية مستحقة طبعًا لجميع الحقوق الثقافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تستحقها في العادة مجموعات الأقلية. بيد أن ممارسة حقوق كهذه تصبح ممكنة بالكامل، على ما يظهر، عندما يتحمل هذا الجمهور أيضًا واجباته المدنية، وعندما ينشأ واقع إقليمي يكون حق وجود دولة "إسرائيل " كدولة يهودية في ظله غير خاضع للشك في العالم العربي كافة. وكمبدأ، يستحيل التغاضي عن معطيات الخلفية، والتي بموجبها ترتبط الأقلية العربية في "إسرائيل" بصلات إثنية وأيديولوجية وسياسية مع الشعب الفلسطيني ومع العالم العربي، وبهذا فإن وضعها مختلف عن أوضاع أقليات أخرى في العالم. تطبيع الوضع السياسي للأقلية العربية في "إسرائيل" مرتبط بتطبيع الوضع السياسي لإسرائيل في المنطقة، وهو بالتالي موضوع للمدى البعيد.
- اليهود في العالم: حاليًا يعيش في العالم حوالي ١٣,٣ مليون يهودي، منهم حوالي ٥ ملايين في "إسرائيل" (٣٧٪). وحوالي ٤٧٪ من مجموع يهود العالم في أجيال (صفر-١٤) سنة يعيشون في "إسرائيل". وفي سنة ٢٠٠٥ سيعيش أغلبية اليهود أبناء هذه الأجيال في "إسرائيل"، وفي سنة

٢٠١٠ سيشكل اليهود في "إسرائيل" حوالي نصف عدد يهود العالم، وبعد ذلك ستقطن أغلبية الشعب اليهودي في "إسرائيل". الإسهام المضطرد ليهود العالم في مناعة "إسرائيل" وأمنها هو من الأهمية بحيثُ يشكِّل الظهير الاستراتيجي لدولة "إسرائيل"، والشراكة بين يهود العالم وبين "إسرائيل" تسهم في صناعة "إسرائيل" القومية بعدة مفاهيم:

- **المجال السياسي والدولي**: يهود الولايات المتحدة والعالم يؤثرون في دولهم في اتجاه يعتبر إيجابيًا لإسرائيل، وأبواب الاتحاد السوفييتي انفتحت أمام اليهود للهجرة إلى "إسرائيل" بفضل يهود الولايات المتحدة، في الوقت نفسه فإن "إسرائيل"، تؤثر عبر تبنيها خطوطًا سياسية مختلفة في توازن الفوائد والأضرار المحتملة ليهود العالم. وهكذا، مثلاً، فإن عمليات عسكرية إسرائيلية تدرس أحيانًا في ضوء تأثيرها المحتمل على الجاليات اليهودية في أماكن تواجدها.
- **المجال الاقتصادي**: في الماضي كان تأثير التبرعات اليهودية لإسرائيل هائلاً. حاليًا يدور الحديث حول حوالي مليار دولار سنويًا. إن الأهم من التمويل، هو المبدأ الذي يهدي المتبرعين، ونقصد التماثل مع دولة "إسرائيل".
- **قضية الهجرة**: لولا الهجرة لما كانت أغلبية يهودية في دولة "إسرائيل". في ١٩٤٨ كان عدد اليهود في "إسرائيل" حوالي ٦٠٠ ألف بدون الهجرة اليهودية، ولكن عدد اليهود في "إسرائيل" يبلغ حاليًا حوالي ١,٢ مليون فقط، وهناك شكٌ كبير فيما إذا كانت دولة "إسرائيل" موجودة أصلاً، ولولا موجة الهجرة الكبيرة من دول "رابطة الشعوب" لكانت الأغلبية اليهودية في "إسرائيل" متآكلة جوهريًا منذُ الآن. في الوقت نفسه، فإن الأحداث في "إسرائيل"، ومكانة "إسرائيل" في الساحة الدولية، تنعكس على مكانة الجاليات اليهودية في العالم، وعلى صورتها الذاتية، وحتى على أمنها.
- **الاتجاهات الديمغرافية**: (نسبة زيادة طبيعية متدنية) والذوبان لجهة الاندماج، هي التي تخلق مظاهر قضم رئيسية في حجم الجاليات اليهودية في أرجاء العالم. وهذا الاتجاه ملموس، بشكلٍ خاص، لدى الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، التي تشغل أهمية خاصة من ناحية "إسرائيل"، بسبب كونها الكبرى بين الجاليات اليهودية في العالم، وبسبب وزن الولايات المتحدة كدولة عظمى. ونجد أن التأييد الأميركي لإسرائيل، بفضل

التأثير اليهودي ضمن جملة عوامل أخرى، لا يزال عاليًا جدًا في الكونغرس والرأي العام مقارنة بتأييد العرب، وللنواة المنظمة بين يهود الولايات المتحدة قوة هائلة، إنها نواة لمليوني يهودي ناشطين وفعالين ومؤثرين يقاتلون مع "إسرائيل" أكثر مما في الماضي. وهذه المجموعة موجودة في جميع النخب المهمة في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من كل ذلك، ثمة مجموعة أسباب للقلق:

١- الضعف الديمغرافي، الذي يؤثر على الوزن السياسي ليهود الولايات المتحدة.

٢- انخفاض الاهتمام الأمريكي بالسياسة الخارجية.

٣- التحفظ الآخذ في التصاعد في الولايات المتحدة من المساعدات الخارجية.

٤- الميل في الكونغرس نحو أجندة داخلية، وتصاعد وزن بعض المجموعات الإثنية.

٥- تعاظم قوة المسلمين والعرب في أمريكا، حيث أن عددهم اليوم يقدر بـ ٦ ملايين، ومجموعتهم الضاغطة تسعى لتقليص المساعدات الأمريكية لإسرائيل، والتقليل من أهمية إسرائيل الاستراتيجية بالنسبة لأمريكا، ورفع العقوبات عن العراق.

- قضية الشعب اليهودي في "الدياسبورا": المورد الأكثر أهمية لوجود "إسرائيل"، فضلاً عن الشعب القاطن في صهيون، ليست مطروحة على أجندة "إسرائيل" الأمنية، حتى الآن لم يجر ولو حتى بحث جدّي واحد في حكومات "إسرائيل" حول مستقبل الشعب اليهودي وأمنه. مطلوب سياسة قومية مشتركة لدولة "إسرائيل" ولمؤسسات يهودية عالمية (في مركزها الوكالة اليهودية)، لضمان مستقبل الشعب اليهودي وأمنه، وربطه مع "إسرائيل". ويجب طرح الموضوع على جدول الأعمال، وفي هذا الإطار ينبغي العمل على تحقيق الغايات المركزية التالية:

    - زيادة الهجرة كما ذكرنا أعلاه، كجزء من سياسة ديمغرافية شاملة.
    - توطيد الهوية اليهودية الصهيونية من أجل تقريب الجيل الشاب من الشعب اليهودي إلى اليهودية و "إسرائيل".
    - النماذج الممكنة لمبادرت عينية في الاتجاهات السالفة:

١- مضاعفة عدد الدارسين في التعليم اليهودي في "الدياسبورا" من ٢٥٪ إلى ٥٠٪.

٢- زيادة عدد المربين اليهود بثلاثة أضعاف (حاليًا يتم تأهيل حوالي ١٥٠ في السنة، ويجب الوصول إلى أكثر من ٤٠٠).

٣- زيادة عدد الشبيبة اليهودية الذين يأتون لزيارات في البلاد بثلاثة أضعاف.

٤- ينبغي أيضًا تعميق تداخل دولة "إسرائيل" في حياة الشعب اليهودي في "الدياسبورا" وتوطيد رابطته معها. يجب منح الشعب اليهودي مكانة متعاظمة باضطراد في "إسرائيل"، وذلك من خلال اتخاذ قرارات ذات دلالة للشعب اليهودي واليهودية في إطار جملة أشياء أخرى.

٥- يجب إقامة "بلدة الشعب اليهودي" لمؤسسات عموم الشعب حيثُ هي، وخلق نسيج غني من العلاقات بين اليهود في "إسرائيل" وبين اليهود في "الدياسبورا"، وتشجيع التعارف والصلات بين يهود "إسرائيل" ويهود "الدياسبورا" بما ينمّي شعورًا بـ "المبالاة" المتبادلة حيال المصير والغايات المشتركة.■

المراجع

◆ الكتب:

- محمود عوض – حكاية الجدران والغيتوهات.
- أنطون شلحت – وثيقة هرتسيليا.

◆ تقارير ومقالات صحفية:

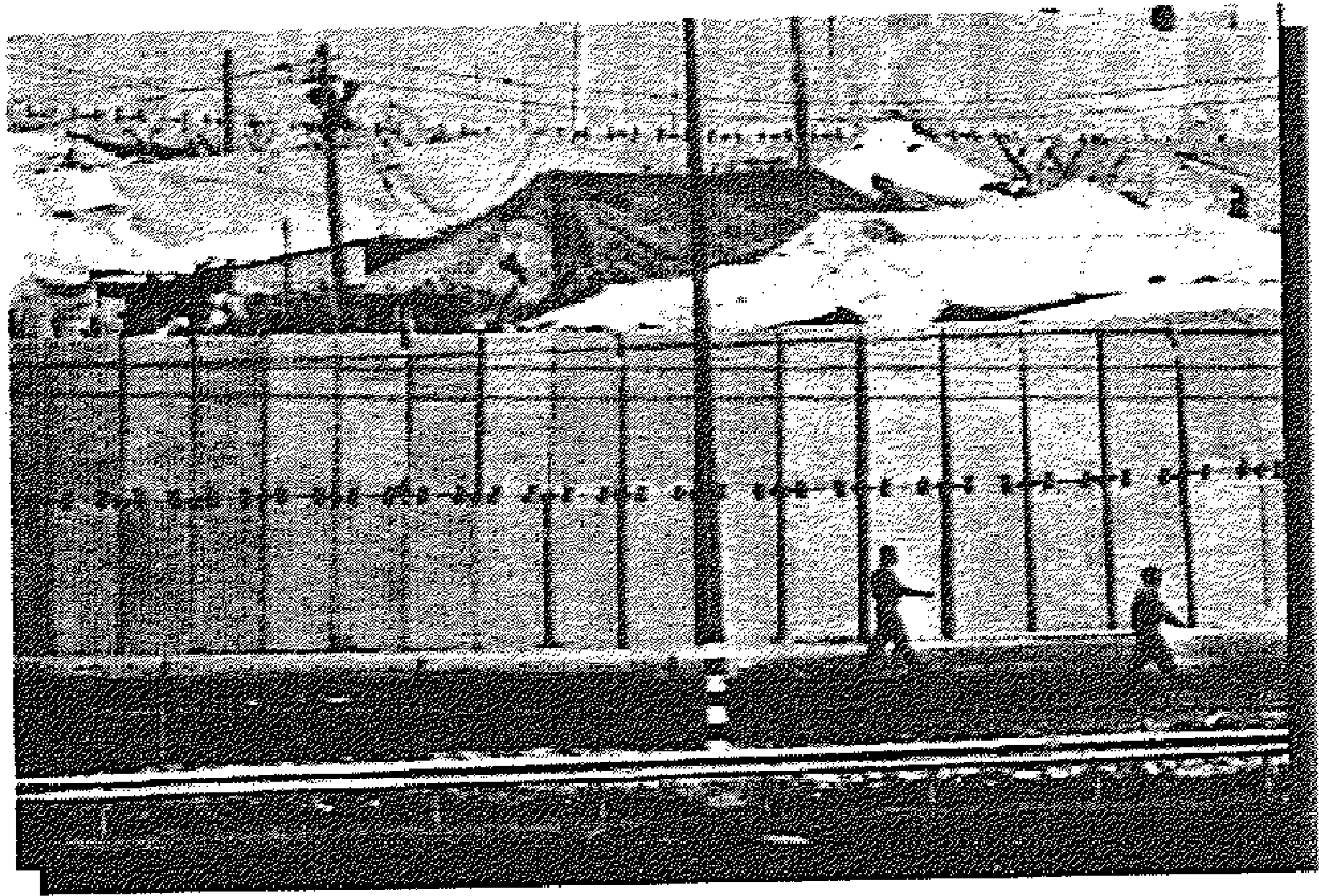
- مجدي شندي – اللف السياسي البيان.
- صحف فلسطينية (الأيام، الحياة، الرسالة) – ٢٠٠٠.
- صحف عبرية (هآرتس، معاريف، يديعوت) – ٢٠٠٠.
- ماهر عثمان: فلسطين بين العنصرية والميوعة – ٢٠٠٣.
- منير شفيق: الجدار الأمني أبعد من الأبارتهايد - ٢٠٠٣.
- ستيف وايزمان: الاحتماء بالأسوار حماقة أثبتها التاريخ - خدمة نيويورك تايمز.
- عزة سامي: الجدار الفاصل سلاح "إسرائيل" ذو الحدين.
- هدى الحسيني: البدء في إقامة "سور الفصل" يلغي فكرة التعايش.
- زكريا شاهين: الجدار الفاصل .. جريمة العصر الإسرائيلية.
- هل افلح الجدار في تحقيق الامن للصهاينة – جريدة الشرق ٢٠٠٢.
- ميتشيل بليتنيك ترجمة : حميد نعمان، مجلة زد نيوز.

◆ مواقع إليكترونية:

- موقع مركز الاعلام الفلسطيني، (زاوية الإرهاب الصهيوني): (www.palestine-info.info)
- موقع يديعوت إحرونوت بالعربي، (بحث الجدار): (www.arabynet.com)
- خالد الازعر – موقع إسلام أون لاين، (شؤون سياسية): (www.islamonlin.net)

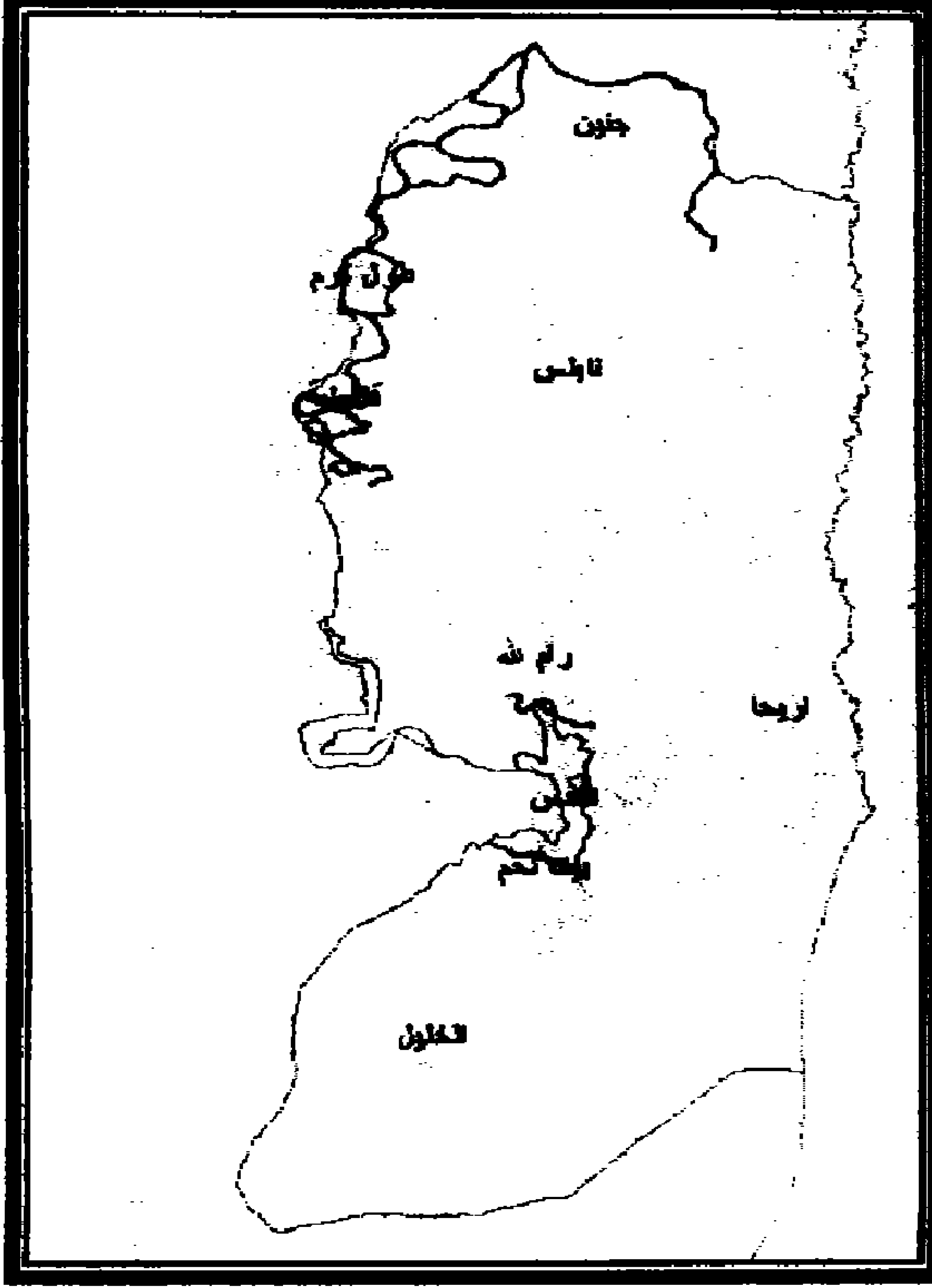
الفصل الثالث

مواصفات الجدار



تقديم: عقلية السيطرة والإرهاب الصهيوني

منذ اليوم الأول للاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، بدأت القوات الإسرائيلية بتنفيذ سلسلة من الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد، ومصادرة الأراضي حارمة بذلك أبناء الشعب الفلسطيني من حقوقه في أرضه وموارده، ضاربة بعرض الحائط كل قرارات المجتمع الدولي، ونخص بالذكر القرارات: [٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧، ١٤٠٢، ١٤٠٤]، وفي خرق فاضح لكل القوانين والأعراف الدولية وعلى رأسها اتفاقية جنيف الرابعة الصادرة عام ١٩٤٩ وخصوصًا المادة (٤٩) منها.



لقد انتهجت "إسرائيل" من خلال أوامرها العسكرية أساليب عدة بهدف السيطرة على الأراضي الفلسطينية منها:

- مصادرة الأراضي وطرد السكان منها.
- جعل مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية مناطق محميات طبيعية، ورصدها من أجل إقامة المستعمرات الإسرائيلية عليها.
- جعل مساحات واسعة من الأرض الفلسطينية مناطق عسكرية وأمنية محظورة على الفلسطينيين.
- استخدام مساحات كبيرة من الأراضي لشق الطرق الالتفافية لخدمة المستعمرات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية.

لقد تمكنت "إسرائيل" بهذه السياسة من السيطرة على حوالي ٣,٥ مليون دونمًا، أي ما يعادل ٥٦,١٦٪ من جملة مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك حتى منتصف عام ١٩٩٩، وأقامت عليها ١٩٤ مستعمرة وزعت توزيعًا مدروسًا في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية، كما تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية، جاء ذلك لأهداف بات الجميع يعرفها، وهي تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية وجعل المدن والقرى جزرًا معزولة يصعب معها الاتصال مع بعضها

البعض، تؤدي في النهاية إلى خنقها اقتصاديًا واجتماعيًا مما يهدد وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وهو ما تصبو إليه السياسة الإسرائيلية منذ قيام هذه الدولة.

وفور اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨ وجدت "إسرائيل" فرصتها باستكمال أعمال مصادرتها واستيلائها على الأراضي الفلسطينية، حيث قامت على الفور بفرض حصارها المحكم على جميع المدن والقرى، وقامت بتصعيد ممارساتها القمعية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل عن طريق القيام بحملة جديدة من المصادرات للأراضي، يرافقها أعمال التجريف واقتلاع الأشجار وتدمير المنازل ومنشآت ومرافق البنية التحتية بغرض تدمير وإنهاك هذا الشعب لكي يستسلم للشروط والإملاءات الإسرائيلية.

ولم تكتف "إسرائيل" بذلك فقط بل نصبت المئات من أبراج المراقبة والحواجز والنقاط العسكرية لتطلق النار على كل فلسطيني يتحرك داخل أرضه ليجني ثماره أو يعتني بالأرض، وبذلك تكون قد فرضت سيطرتها على معظم الأراضي الفلسطينية وعلى الفلسطينيين، وجعلت مدنهم وقراهم أشبه بسجون كبيرة.

ولبيان حجم هذه المعاناة، فإن هذه الممارسات أجبرت أكثر من ٣ ملايين فلسطيني أن يعيشوا على ٥٪ فقط من جملة مساحة الأراضي الفلسطينية، أما الباقي ٩٥٪ فهو تحت تصرف وسيطرة القوات الإسرائيلية، ليس هذا فحسب بل أن القرى والمدن الفلسطينية تتعرض دائمًا لأعمال التوغل والاجتياحات، محدثة حالة دائمة من عدم الاستقرار وانعدام الشعور بالأمن وإرهاب الأطفال الفلسطينيين وإرباك الحياة الفلسطينية العامة.

وفي ٢٩ من شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٢، بدأت القوات الإسرائيلية عملية عسكرية واسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية أطلقت عليها اسم [**السور الواقي**]، قامت فيها باجتياح كامل للمدن والقرى الفلسطينية واستباحتها، وارتكبت أبشع الجرائم بحق الشعب الفلسطيني في عملية أدخلت المنطقة مرحلة جديدة أفصحت فيها "إسرائيل" عن نواياها الحقيقة، وهي الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وطرد السكان الفلسطينيين منها. وما أن مرت أيام قليلة على بدء هذه العملية حتى اصدر شارون أوامره لتنفيذ خطط طالما رفضها وعارضها في السابق، وأصدر القرارات بتنفيذها وخصص لها الميزانيات الكبيرة، هذه الخطط هي (خطط للفصل)، وتقضي بإقامة (**جدار فاصل**) يتكون من:

١- سلسلة من العوائق: تمتد على طول «الخط الأخضر»، وتتكون هذه السلسلة من جدران إسمنتية وقنوات طويلة عميقة ونقاط مراقبة إلكترونية بالإضافة إلى الأسيجة الكهربائية.

٢- منطقة عازلة: تمتد على طول «الخط الأخضر» بعمق يتراوح بين ١-١٠ كلم، وقد يصل أحياناً إلى ٢٠ كلم، كما هو الحال عند منطقة سلفيت، وتضم هذه المنطقة منطقة (غلاف القدس) والتي ستضم ١٧٠ كلم٢ خارج حدود بلدية القدس.

إن أخطر ما في هذه الخطة هي المنطقة العازلة وغلاف القدس، والتي ستؤدي إلى قضم ٢٠٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية لتضم إلى "إسرائيل" واعتبار أكثر من ربع مليون (٢٦٧٧٠٠) من السكان الفلسطينيين غرباء، ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم التي تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة، ولا يسمح لهم بالحركة إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة لذلك. ولم تكتف الخطط الإسرائيلية بالجدار الفاصل، بل تشير إلى تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام وهي:

١. منطقة أمنية شرقية: على طول الغور بمساحة ١٢٣٧ كلم٢، أي ما يعادل ٢١,٩٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية وتضم هذه المساحة ٤٠ مستعمرة إسرائيلية.

٢. منطقة أمنية غربية: بمساحة ١٣٢٨ كلم٢، أي ما يعادل ٢٣,٤٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية. هذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان ٤٥,٣٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية.

٣. المنطقة الثالثة: والتي تبلغ ٥٤,٧٪ من الأراضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى ستقسم إلى ٨ مناطق و ٦٤ معزلاً (جيتو) فلسطينياً.

مخططات رهيبة تستهدف فلسطين أرضاً وشعباً، تقوم على أساس سياسة المصادرة للأراضي التي بدأتها "إسرائيل" منذ نشأتها. إلا أنه ومنذ ٢٩ من شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢ بدأت القوات الإسرائيلية بحملة محمومة لمصادرة المزيد من الأراضي وضمها إلى "إسرائيل"، وذلك من أجل إقامة الجدار الفاصل والمناطق العازلة، بما فيها غلاف القدس، وبالفعل فقد تمت مصادرة عشرات الآلاف من الدونمات نذكر منها:

- (٦٩ ألف) دونم غرب مدينة جنين تم مصادرتها وضمها إلى "إسرائيل"، وتضم هذه المساحة ١٢ قرية فلسطينية هي قرى: [رمانة، الطيبة، تعنك، عانين، أم الريحان، خربة برطعة، خربة المنطار، خربة عبد الله يونس، خربة مسعود، برطعة الشرقية، ظهر العبد، ظهر المالح].
- (٨٠٧ دونمات) من أراضي قرية فرعون.

- (٨ آلآف) دونم من أراضي محافظة طولكرم من بينهـا ٢٥٠ دونمًا لإقامـة خنـدق عميـق، وهـذا يعني أن «الخط الأخضر» سينتقل إلى موقع جديد إلى الشرق من: "بلـدة الطيبـة وقـرى كفرصـور وقرية الرأس وجبارة وفرعون"، ومن بـين الأراضـي المصـادرة ٢٠٠٠ دونم مـن أراضـي كفرصـور ٧٠٪ منها مزروعة بالأشجار.
- (٥٠٠٠ دونم) من أراضي قرية الرأس، والباقي موزع على القرى الأخرى، بالإضـافة إلى تضـرر مساحة ١٠٢٧ دونمات من الجدار الفاصل.
- (٢٠٠٠ دونم) من أراضي محافظة قلقيلـة تمـت مصـادرتها، وسـتؤدى هـذه المسـاحة إلى عـزل ٣٠٠٠ دونم أخرى، وذلك بمنع أصحابها مـن الوصـول إليهـا إلا بعـد الحصـول علـى تصـاريح خاصة بذلك.

وتعتبر مدينة قلقيلة من أكثر المناطق الفلسطينية التي تعرضت أراضيها للمصادرة إذ سبق مصادرة ٤٠ ألف دونم، أي ما يعادل ٨٠٪ من مساحة المدينة، عام ١٩٤٨، إلا أن قوات الاحـتلال واصـلت أعمال المصادرة، ففي عام ١٩٩٧، صادرت ٢٠٠٠ دونم، وفي عام ١٩٩٩ صادرت ٦٠٠ دونم لصـالح الشارع الأمني.

ومازالت القيادة العسكرية الإسرائيلية تصدر الأمر تلو الآخر لمصادرة المزيـد مـن الأراضـي، كـان آخرها ثلاثة أوامر لمصادرة أراضي القطـع ١٧/٠٢/ت، ١٨/٧/ت، ٢١/٠٢/ت مـن أراضـي محافظـة طولكرم لخدمة الجدار الفاصل. وتشير التقـديرات بـأن مسـاحة الأراضـي الـتي تقضـي هـذه الأوامـر بمصادرتها تصل إلى نحو ٤٠٠٠ دونم، منها ٣٠٠٠ دونم في بلدة قفين والباقي في قري زيتا وفراسين وباقة الشرقية.

إننا في هذا التحليل لسنا بصدد حصر الأراضي المصـادرة، فالمسـاحات المصـادرة أكـبر مـن ذلـك بكثير، تقوم بها "إسرائيل" بعيدة عن وسائل الإعلام، التي انشغلت في تغطية عمليـات محاربـة مـا يسمى بالإرهاب الفلسطيني بهدف صرف نظر العالم عن جـوهر الصـراع وحقائقـه، وتحـاول إخفـاء جرائمها الأخرى التي هي السبب الحقيقي وراء المشكلة.

إن مصادرة الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها بهذا الشكل المخيف هو أبشـع أنـواع الفصـل، مثل "مناطق أمنية، جيتوات، مناطق عازلة، وحصار ومنع التنقل إلا بالحصـول علـى تصـاريح مـن السلطات العسكرية الإسرائيلية"، كل هذه الممارسات هي الإرهاب بعينه.

وصف تاريخي للخطط الصهيونية المختلفة

[السور الواقي][1]، هذه هي التسمية التي أطلقتها "إسرائيل" على عملية الاجتياح الواسع والمدمر للمدن والقرى الفلسطينية، سور لا يعرف له مكان ولا بداية أو نهاية، ولا حدود جغرافية على حد تعبير رئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون، ووزير دفاعه بن إليعازر في بيانهما صباح يوم الجمعة ٢٠٠٢/٣/٢٩.

هذه العملية واحدة من سلسلة العمليات العسكرية التي مارستها "إسرائيل" رافعة شعارًا طالما تردد على ألسنة زعمائها منذ نشأتها، وهو: [من حق شعب "إسرائيل" العيش في دولة معترف بها، وضمن حدود آمنة]. فأي حدود هذه التي ترغب "إسرائيل" في العيش فيها؟ فحتى الآن لم تُعين حدود هذه الدولة، بل تكاد تكون الدولة الوحيدة في العالم التي لم تعين حدودًا لها؛ لأن الحدود التي تراها "إسرائيل" أبعد بكثير من حدود أرض فلسطين التاريخية، ولقد حددها زعماؤها ومفكروها بأنها تمتد "من النيل إلى الفرات". إذن هي السياسة التوسعية التي غلفت ممارسات هذه الدولة، وتجسدت في عدوانها المستمر على الدول العربية المجاورة للاستيلاء على أجزاء منها.

ففي أعقاب حرب عام ١٩٥٦ استولت "إسرائيل" على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، وما لبثت أن اضطرت للانسحاب منها نتيجة ضغوط إقليمية ودولية رفضت في حينها مبدأ الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة المسلحة. وحاولت مرة أخرى الاستيلاء على أجزاء من أراضٍ عربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ حيث استولت على شبه جزيرة سيناء للمرة الثانية، والضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، وانسحبت من سيناء بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، كما انسحبت من أجزاء صغيرة من قطاع غزة والضفة الغربية بعد توقيع اتفاق اوسلو، ومازالت تحتل الجزء الأكبر منها بالإضافة إلى هضبة الجولان السورية.

وفي عام ١٩٧٨ احتلت الجنوب اللبناني، ثم أجبرت على الانسحاب منه بعد مرور ٢٢عامًا. وهي بذلك تمارس محاولات الكر والفر، حيث تغير فيها على الدول العربية المجاورة بهدف الاستيلاء على الأراضي والموارد، متى سنحت لها الظروف الإقليمية والدولية تحت حجج واهية

---

(١) السور الواقي: اسم العملية العسكرية الواسعة التي شنتها قوات الاحتلال لقمع الانتفاضة. وهي واحدة من عدة عمليات عسكرية سبقتها وتلتها. مثل: (خطة المائة يوم. حقل الأشواك. الكرة المتدحرجة).

أهمها الادعاءات الأمنية، ولكن في الحقيقة بهدف التوسع، وتحقيق الحلم الصهيوني في أن تكون حدود هذه الدولة من النيل إلى الفرات، وربما أبعد من ذلك.

واليوم تحاول "إسرائيل" ولنفس الأسباب الانتقال من مرحلة فرض الأمر الواقع، التي مارستها طوال احتلالها للأراضي الفلسطينية، إلى الابتلاع الكامل لهذه الأراضي، وتنفيذ مخططاتها لطرد آخر للشعب الفلسطيني عبر ما يسمى بخطط الفصل، والتي بدأ الحديث يدور حولها بشكل كبير بعد الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ومحاولتها تدمير السلطة الوطنية الفلسطينية، وتدمير البنية التحتية للشعب الفلسطيني، حتى تقضي على آماله في إقامة كيانه المستقل.

⌖ خطة رابين :

فكرة فصل الاراضي الفلسطينية الآهلة بالسكان عن "إسرائيل"، فكرة ليست بالجديدة، بل تعود إلى عهد إسحق رابين عندما قال: [أخرجوا غزة من تل أبيب]. وقد استخدم رابين مصطلح الفصل لأول مرة في معرض رد فعله على العملية الاستشهادية التي حدثت في أواخر شهر يناير ١٩٩٥ في مفترق بيت ليد، والتي أسفرت عن مقتل واحد وعشرين جنديًا إسرائيليًا، حيث قال: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، وسوف نصل إلى هذه الغاية إن عاجلاً أو آجلاً". ولكنه استطرد قائلاً: "إننا لن نعود إلى خطوط عام ١٩٦٧، ولن ننسحب من القدس، ولن نتزحزح عن غور الأردن". وبتأمل تصريحات رابين التي تشير إلى أن هناك فصلاً بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي دون العودة إلى حدود ١٩٦٧ ودون التخلي عن الغور، وعدم الإشارة مطلقًا إلى المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، نجد أن هذه الأفكار إنما يغلب عليها الهاجس الأمني أولاً وأخيرًا مغفلاً البعد السياسي، علمًا بأن التصريح جاء في أوج التسوية بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ومن الواضح لجميع المراقبين أن إغفال الجانب السياسي عن عملية الفصل سيترتب عليه آثارًا اقتصادية واجتماعية تمس السكان الفلسطينيين، وقد تقلب الأمور كلها رأسًا على عقب. إلا أن "إسرائيل" لم تعبأ بكل هذه المعطيات، وبدأت حكومة رابين، وما أعقبها من حكومات: "حكومة نتنياهو، وحكومة باراك وحتى حكومة شارون الحالية"، بتنفيذ الخطوات الأولى لسياسة الفصل عن طريق فرض الأطواق الأمنية على الأراضي الفلسطينية، حيث تم تقنين دخول الأفراد والمركبات بين المناطق الفلسطينية و "إسرائيل"، وفي هذا السياق، قامت بتدعيم نقاط العبور بأجهزة المراقبة وقوات

الجيش وحرس الحدود، كما قامت بالفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة في كثير من الحالات خصوصًا في أعقاب العمليات الاستشهادية، حيث كانت تفرض الإغلاق التام للمناطق الفلسطينية.

لقد تركت هذه الإجراءات آثارًا سلبية على مجمل حركة المجتمع الفلسطيني على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. فتدنى معدل النمو، وازدادت نسبة البطالة، وارتفع خط الفقر، وانعدم التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية. إن جميع هذه الخطوات التي جرى تنفيذها إنما جاءت بناءً على توصيات ودراسات لعدة لجان عسكرية وسياسية لدراسة خطط الفصل بهدف منع أو التقليل من العمليات استشهادية داخل "إسرائيل"، حيث سارعت هذه اللجان التي أمر رابين بتشكيلها برفع توصياتها ووجهات نظرها.

ومع إقرار الجيش الإسرائيلي، وجهاز "الشاباك"[1] بعدم نجاعة هذه الخطط في منع العمليات الاستشهادية منعًا باتًا، إلا أنه سيكون بالإمكان تقليصها إذا توفرت الإمكانيات والوسائل اللازمة. كما أن هناك إقرارًا بأن الفصل الكامل ليس عمليًا، على الأقل في المدى القصير، وذلك لأسباب اقتصادية وديموغرافية وسياسية وفنية يصعب معها سد الثغرات القائمة. ومع ذلك فإن كلاً من الجيش والشرطة قد رفعا توصياتهما إلى رئيس الحكومة، التي انصبت على :

١- إقامة مجال للفصل غالبيته في الضفة الغربية يعلن عنه كمنطقة عسكرية مغلقة.

٢- إقامة عدد من المعابر لمرور المركبات والأشخاص تحت إشراف جهاز الشرطة، تستطيع تنفيذ عمليات الفحص ودخول الأشخاص والبضائع من خلال المحافظة على المستوى الأمني المحدد.

٣- إشراف الجيش على المناطق بين المعابر وقيامه بنشاطات أمنية مختلفة تشتمل على وضع العوائق وسد المعابر غير القانونية.

٤- الجدار الأمني سيقام فقط في المناطق التي لا توجد فيها بدائل لحماية منطقة التماس.

٥- هذا النشاط سيرافقه تشديد سياسة العقاب وعمليات فرض التعليمات والأوامر.

٦- التنسيق بين الجيش والشرطة على طول منطقة التماس وفي المناطق المحاذية.

٧- تطوير قدرة استخبارية لخدمة أهداف الخطة، والتركيز على محاربة ما يسمى بالإرهاب.

٨- تعزيز وتكثيف أجهزة المنع والإحباط.

---

(١) جهاز "الشاباك": إحدى مؤسسات جهاز الاستخبارات الإسرائيلي. وهي الجهاز الخاص بإدارة الأمن الداخلي. وقد تركزت معظم جهوده بعد حرب ١٩٦٧ على كشف شبكات المقاومة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة.

وتناولت التوصيات مسألة القدس حيث أشارت إلى أنه:

١- لن يكون هناك أي فصل داخل الحدود البلدية لمدينة القدس.

٢- أي تعرض للقدس يكون للمدينة الموحدة ضمن حدود البلدية.

٣- المقترحات الخاصة بتعزيز الأمن في القدس تحظى بموافقة الجيش والمخابرات من خلال تعزيز تواجد قوات الشرطة في المدينة، وعلى ضوء ذلك سيتم:

- سد غالبية الطرق الفرعية والارتجالية الموصلة من الضفة الغربية إلى القدس عن طريق وضع حواجز طبيعية.
- إنشاء ٦ معابر على مداخل القدس عند حدود المدينة البلدية وستوضع هذه المعابر تحت إشراف الشرطة.
- تعزيز قوات الشرطة في أنحاء المدينة لتعزيز الأمن، وتحري الأشخاص الذين يتواجدون في المدينة بصورة غير قانونية.
- تشديد القيود على الدخول إلى القدس والهجرة إليها، وفرض القوانين المتعلقة بذلك.

وبتأمل عناصر الخطة نجد أن أهم وأخطر عنصر هو إقامة مجال للفصل غالبيته في الضفة الغربية. إن هذا المجال وكما يرى العسكريون الإسرائيليون عبارة عن حزام أمني يفصل بين السكان الفلسطينيين والإسرائيليين، وهذا الحزام سيمتد بموازاة «الخط الأخضر» بطول ٣٤٠ كلم، وعرض يتراوح بين عدة مئات من الأمتار إلى ٢ كلم، وعلى الرغم من أنه لم يتم تحديد مسار هذا الحزام إلا أنه سيظل موازيًا للخط الأخضر مع بعض الجيوب، التي يمكن أن تتوغل إلى الشرق. ولأسباب سياسية لن يتم إنشاء جدار أمني على طول الحزام إلا في ثلاثة مقاطع فقط، حيث توجد مراكز سكانية فلسطينية مأهولة بالسكان تقع مقابل المراكز السكانية الإسرائيلية، كما هو الحال في منطقة قلقيلية وجنين والقدس فهناك ستنشأ جدران أمنية يتراوح طولها بين ٢٣ و ٢٩ كلم.

وبناء على هذه الخطة سوف يمارس الجيش الإسرائيلي نشاطه بإقامة المواقع العسكرية ونقاط المراقبة على الجانب الشرقي من الحزام داخل أراضي الضفة الغربية، في حين تقوم الشرطة بالإشراف على المعابر، كما تقوم الشرطة وحرس الحدود بممارسة نشاطهما في هذا الحزام.

وقد قوبلت خطة الفصل هذه باعتراضات شديدة سواء من اليمين أو اليسار الإسرائيلي، **فاليمين** رأى في الخطة مقدمة لانسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما يعارضه بشدة

تحت دعوى أن هذه الأراضي هي جزء من أرض "إسرائيل" الكبرى. أما اليسار فيرى أن الخطة تعتبر مقدمة لضم الضفة الغربية بصورة دائمة إلى أجهزة السلطة الإسرائيلية، والدليل نقل مراكز المدن في الضفة الغربية إلى أيدي شرطة حرس الحدود وإنشاء الطرق الالتفافية، مثل هذه الأمور سوف تسهم في زيادة قبضة السلطة الإسرائيلية على الضفة وبالتالي ستؤدي إلى توسيع المستوطنات. وهناك من يرى بأن خطة الفصل هذه نوع من التمييز العنصري، وأيًا كانت هذه الاعتراضات فإن الخطة لم يتم تنفيذها، واقتصرت في ذلك الحين على ما قامت به حكومة رابين من فرض الأطواق الأمنية المتكررة والمشددة في كثير من الأحيان على الضفة وغزة، واستمر الحال حتى يوم ٢٨ من شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠ عندما اندلعت انتفاضة الأقصى.

⌖ خطة باراك:

بعد اندلاع انتفاضة الأقصى بدأ الحديث يعود مرة أخرى حول الفصل حين صرح إيهود باراك: [نحن هنا وهم هناك]، وعلى الرغم من تكليفه لنائب وزير الدفاع "أفرايم سنيه" بإعداد ورقة عمل، ووضع تصور لهذه الخطة حول "الفصل"، إلا أنه لم تتوفر أية معلومات عن خطط للفصل سوى ما تسرب إلى وسائل الإعلام حينئذ حول بعض الأفكار بشأن عملية الفصل يمكن إجمالها في الآتي:

١- تجميع المستوطنين في ٣ كتل استيطانية لضمها إلى "إسرائيل" وهذه الكتل تنقسم إلى:

- منطقة غوش عتصيون جنوب بيت لحم.
- بيتار عيليت في الضفة الغربية.
- مستوطنات ألفية منشية وأرئيل جنوب نابلس.

٢- بلورة مفهوم الحدود التي ستحدد الفصل السيادي الواضح لدولتين بحيث تكون غير مغلقة وليست مسيجة بإحكام، بل تترك مجالاً حدوديًا مفتوحًا لجميع النشاطات الاقتصادية والمدنية بين مناطق السلطة الوطنية و "إسرائيل"، حيث تم اقتراح ما بين ٦ إلى ٧ معابر تحت إشراف سلطة خاصة لمرور البضائع والمركبات والمشاة، وإقامة مشاريع مشتركة على جانبي الحدود مع فصل شبكة البنية التحتية خصوصًا الماء والكهرباء.

٣- الفصل الاقتصادي خصوصًا في المجالات التجارية والأيدي العاملة.

وبنظرة فاحصة إلى هذه الأفكار نجدها تختلف كثيرًا عن الأفكار والخطط التي طرحت في عهد حكومة رابين، والتي ظلت داخل أدراج هذه الحكومة، مع استمرار سياسة الأطواق الأمنية، فعلى الرغم من أن هذه الأفكار قد غلب عليها البعد الأمني، إلا أنها حملت بين طياتها البعد السيادي المستقبلي.

حيث تناولت الأفكار هذه المرة قضية المستوطنات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية وإمكانية تفكيك عدد منها وتجميع الآخر في كتل معينة قريبة من «الخط الأخضر». كما أن هذه الأفكار تتيح الفرصة لنشاط اقتصادي، وتبادل تجاري ومشاريع اقتصادية مشتركة مستقبلاً، وربما أخذت هذه الأفكار في الاعتبار قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انطلاقًا من المفاهيم الإسرائيلية التي عرضها باراك من قبل على القيادة الفلسطينية في مباحثات كامب ديفيد. كما أن هذه الأفكار لم تتناول الجانب الأهم في المفهوم الإسرائيلي حول الفصل، والتي من أهمها الفصل الديموغرافي أو المناطق العازلة بين الشعبين وامتداداتها، وربما كانت قيد الدراسة والإعداد إلا أن الانتخابات الإسرائيلية المبكرة حالت دون إتمامها أو ظهورها.

- **خطة شارون :**

في برنامجه الانتخابي أعلن شارون مرارًا عن استعداده للسماح بإقامة دولة فلسطينية على ٤٢٪ من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد نشرت الصحف الإسرائيلية إيجازًا لأفكار شارون حول الفصل، والتي كان يروج لها حتى قبل بدء حملة الانتخابات لرئاسة مجلس الوزراء الأخيرة، والتي اعتمدت على افتراض إعلان قيام دولة فلسطينية من طرف واحد، وهذه الأفكار تعتمد على :

١- إعادة الانتشار للقوات الإسرائيلية في المناطق الحيوية لإسرائيل، وذلك في:

- منطقة الغور بعرض يتراوح بين ١٦-٢٠ كلم.
- قطاع بعرض ١٠ كلم شرق القدس.
- قطاع بعرض يتراوح بين ١٠٠م إلى ٧,٥ كلم على طول «الخط الأخضر».

٢- عدم التخلي عن أي مستوطنة إسرائيلية، حتى ولو كانت موجودة في العمق العربي.

٣- قيام الدولة الفلسطينية مرهون بخطة سياسية أساسها تسوية مرحلية لعدة سنوات.

بعد صعود شارون إلى الحكم أعلن أنه مستعد للتنازل المؤلم عن أجزاء مما أسماه بأرض "إسرائيل" من أجل السلام، ولم يتحدث عن خطة للفصل، إلا أنه وبعد التصعيد المستمر للانتفاضة، ووقوع العديد من العمليات الاستشهادية في قلب مدينة القدس، وفي وسط التجمعات السكانية الإسرائيلية الكبيرة كنتانيا وحيفا وتل أبيب وغيرها، بدأ التحدث عن ذلك، واعتُبر هذا في نظر الكثيرين تراجعًا عن مواقفه السابقة.

وعلى الرغم من تحدث شارون كثيرًا ضد سياسة الفصل؛ فقد ظهرت الكثير من الاقتراحات من جهات أمنية إسرائيلية عديدة، وكان من أهمها إقامة منطقة عازلة تمتد على طول «الخط الأخضر» مع الضفة الغربية تعتبر منطقة عسكرية مغلقة، ويمنع فيها تحرك المواطنين الفلسطينيين ليلاً مع ضرورة حصولهم على تصاريح خاصة للتحرك نهارًا من مدينة لأخرى.

وبتوالي الدعوات الداعية للفصل خصوصًا في أعقاب كل عملية من العمليات الاستشهادية وجد شارون نفسه مضطرًا للتراجع عن استراتيجيته، وأوعز للمجلس الأمني المصغر لإقرار خطة خاصة بعزل القدس سميت في حينها خطة [غلاف القدس]. والهدف من ذلك منع الفلسطينيين من الدخول إلى القدس للقيام بعمليات استشهادية، وتقضي الخطة بإقامة حزامين أمنيين:

- **الأول**: حول ما يسمى بالقدس الكبرى حيث يبدأ من خط مستوطنتي هارجيلو – جيلو جنوب القدس، ثم إلى مستوطنة معالية أدوميم في الجنوب الشرقي، ثم إلى مستوطنات جبعات زئيف. وسوف يشمل هذا الحزام الكثير من القنوات والخنادق ومناطق المراقبة والمواقع العسكرية.
- **الثاني**: حزام داخل مدينة القدس يحول بين الأحياء اليهودية والأحياء العربية، وقد يبدو هذا الحزام للوهلة الأولى أن طوله لا يتعدى ١١ كلم، إلا أنه في الحقيقة يصل إلى ٥٧ كلم لكثرة التعاريج والالتواءات. وتقضي الخطة عبور سكان القدس الشرقية إلى القدس الغربية عبر بوابات معينة توضع لهذا الغرض.

وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة لهذه الخطة للصعوبات الكبيرة التي ستواجه حركة الحياة اليومية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الكثير أقر بأن مثل هذا الحزام خصوصًا الداخلي إنما ينطوي على سياسة التمييز العنصري؛ إذ سيعزل حوالي ٣٠٠ ألف مواطن فلسطيني يعيشون في القدس الشرقية، وتجعل حياتهم جحيمًا لكثرة نقاط التفتيش والمراقبة بسبب تداخل الأحياء

اليهودية مع الأحياء العربية في هذه المنطقة. إلا أن "إسرائيل" بدأت بإجراءاتها لعزل القدس عن عمقها العربي؛ وذلك بالبدء في إقامة جدار بطول ١١ كلم جنوب المدينة لعزلها عن قطاع بيت لحم؛ وحفر خنادق ووضع أبراج وحواجز في محيط المدينة، كما أنها تنوي نشر خمس فرق من حرس الحدود بين الأحياء اليهودية والعربية.

هذا عن مخطط غلاف القدس، أما عن المخطط المتعلق بباقي الضفة الغربية فقد نشرت صحيفة القدس بتاريخ ٢٠٠٢/٤/١٦ تفاصيل مخطط الجدار الفاصل بين الضفة الغربية و "إسرائيل"، حيث قرر المجلس الوزاري المصغر، إقامة هذا الجدار بكلفة تقدر بنصف مليار شيكل على أن يتم تنفيذه خلال عام، ويتكون المخطط من:

١- إقامة ثلاث مناطق جغرافية وعدة أنواع من العوائق. والمناطق الجغرافية هي:

- غلاف القدس.
- «الخط الأخضر»، وهو الذي ستقام عليه كافة أنواع العوائق التي ستنتشر عليه، وعليه يتم تحديد المعابر.
- المنطقة العازلة، وهي منطقة واسعة تمتد على طول «الخط الأخضر» بعمق يتراوح بين كيلو متر واحد إلى عشرة كيلو مترات، وتزداد أكثر من ذلك في بعض المناطق خصوصًا التي يتواجد فيها كتل استيطانية، كما هو الحال في منطقة سلفيت.

أما عن العوائق، فسيتم إقامة عوائق ممتدة حول التجمعات الاستيطانية الكبرى وتدخل إلى عمق الضفة الغربية. وهناك عوائق ستوضع في غلاف القدس وعلى طول «الخط الأخضر» حيث سيوضع نوعان من العوائق: [عوائق ضد السيارات، وعوائق ضد الأشخاص].

أما العوائق ضد السيارات فستضمن أسيجة وقنوات عميقة، وسيتم تدمير جميع الطرق غير القانونية من الأراضي الفلسطينية إلى «الخط الأخضر» على أن تمر السيارات من معابر مؤقتة يتم من خلالها نقل البضائع من شاحنة لأخرى.

وأما العوائق ضد الأشخاص فعبارة عن سياج ردع مقابل المدن والقرى الفلسطينية القريبة من التجمعات السكانية الإسرائيلية، وذلك مقابل (طولكرم وقلقيلية والقدس وقرى أم الفحم وباقة الغربية). أما في المناطق التي تبتعد فيها المناطق السكانية الفلسطينية عن «الخط الأخضر» فسيقام سياج مزدوج: الأول على طول «الخط الأخضر»، والثاني بعمق المنطقة قرب الأماكن السكانية

الفلسطينية. أما الاراضي التي لا تقام فيها عوائق فهي مناطق مفتوحة يمكن مراقبتها من خلال دوريات للمراقبة.

٢- إغلاق مناطق الضفة الغربية: ومنه تم اعتبار مناطق في "الضفة الغربية" عند خط التماس عسكرية مغلقة بهدف التمكن من اعتقال مشبوهين يقتربون من الشرق نحو خط التماس للقيام بعمليات استشهادية.

٣- تشكيل ١٠ سرايا من حرس الحدود: لتعزيز القوات على طول خط التماس شكلت منها حتى الآن ٥ سرايا تعمل على طول «الخط الأخضر»، أما الخمس الأخرى فيجري تشكيلها الآن للعمل في غلاف القدس.

<u>ما يمكن استخلاصه من جميع هذه الخطط :</u>

أولاً: أن جميع هذه المقترحات كانت مقترحات ظرفية أي في أعقاب العمليات الاستشهادية التي قام بها الفلسطينيون كرد فعل للممارسات القمعية الإسرائيلية ضدهم، ولأنها ظرفية فإنها تنال تأييد جميع الاتجاهات الإسرائيلية من يمين ويسار.

ثانيًا: جميع هذه المقترحات والخطط انصبت على الجانب الأمني فقط وابتعدت عن الرؤيا السياسية ومستقبل شعب يصل تعداده إلى ما يزيد عن الثلاثة ملايين نسمة يسعى إلى تشكيل مستقبله السياسي على أرضه، وله أهدافه وأحلامه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة على أرضه، وبذل من أجل ذلك التضحيات الجسام، بل تجاهلت هذه الخطط أن الاستقرار السياسي في المنطقة مرهون بالمستقبل السياسي لهذا الشعب.

ثالثًا: تعد خطة شارون المطورة والجامعة بين هواجس اليسار واليمين ومؤدية إلى مزيد من مصادرة الأرض والتمدد داخل عمق الضفة الغربية، بما يؤدي إلى قيام بانتوستانات فلسطينية ضمن نظام أبرتهايد جديد. وبذلك مزج شارون أيضًا بين المخاوف الأمنية والأهداف السياسية التي لا تملك إلا أفق سياسي واحد يريد جعل الفلسطينين بلا كيان أو كتلة تجمعهم.

رابعًا: عدم التركيز على الجانب الاقتصادي والمسائل الحياتية اليومية للشعب الفلسطيني، مع إعطاء أهمية كبرى للمعابر من وإلى "إسرائيل"، والهدف كما هو واضح هو تسهيل مرور البضائع الإسرائيلية إلى الأراضي الفلسطينية.

⌖ نتائج خطط الفصل:

مما سبق يمكن أن نصل إلى النتائج التالية:

أولاً: إن خطط الفصل على الرغم من أنها جاءت بشكل ظرفي إلا أنها ممكنة التنفيذ خصوصًا في ظل حكومة مثل حكومة شارون الحالية المدعومة بلا حدود من الولايات المتحدة الأمريكية والمدعومة شعبيًا في مثل هذه الظروف.

ثانيًا: أن هذه الخطط لن تحقق الأهداف المعلنة، وهي منع العمليات الاستشهادية، بل ربما ستعمل على زيادتها لأسباب تعود إلى الظروف التي يعيشها الشعب الفلسطيني والممارسات القمعية المتصاعدة هذه، ونتيجة الظروف الموضوعية التي فرضتها "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية حيث انتشار المستوطنات والمواقع العسكرية وغيرها.

ثالثًا: أن الهدف الحقيقي من وراء خطط الفصل هو ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية تصل إلى نحو ٥٠٪ أو أكثر إلى "إسرائيل" بشكل نهائي.

رابعًا: عرقلة أو منع إقامة أي كيان سيادي فلسطيني على الأراضي الفلسطينية.

خامسًا: خلق بؤر توتر بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة لاتخاذها ذريعة للتوسع على حساب الأرض العربية.

سادسًا: وهي الحقيقة الواضحه، التي يعرفها القاصي والداني، بأن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق إلا باستعادة الفلسطينيين لحقوقهم المشروعة وفق قرارات الشرعية الدولية.

مسار الجدار .. تحليل وأرقام

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أعمال إقامة "الجدار الفاصل الغربي"، على امتداد ما يسمى بـ «الخط الأخضر»، مدمرة في خضم هذه العملية المزيد من الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وبما يشمل تجريف الأراضي والمزروعات، ومصادرة المزيد من هذه الأراضي، وعزل أجزاء أخرى غربي هذا الجدار.

ويوضح الجدول التالي أعمال التجريف والمصادرة في هذا الإطار في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٣.

جدول (١٠): [أعمال تجريف ومصادرة الأراضي في شهري آذار/ مارس، ونيسان/ أبريل من عام ٢٠٠٣]

رقم	الموقع	مساحات متضررة	أضرار بالممتلكات	ملاحظات
١	غرب مدينة طولكرم	مصادرة ٣٠ دونمًا	عدة دفيئات	---
٢	قرى غرب جنين	مصادرة ٥٥٠ دونمًا	أكثر من ١٥٠٠ شجرة مثمرة (زيتون، لوز)	بموجب أمر عسكري إسرائيلي صدر في ٢٠٠٣/٢/١٧، ويشمل إغلاق ومصادرة أراضي في قرى: [الجلمة، زبوبا، رمانة، تعنك، اليامون وسيلة الحارثية].
٣	قرى جنوب غرب رام الله	مصادرة حوالي ٨٧٠ دونمًا	أراضي مشجرة بالزيتون واللوزيات	يشمل أراضي من قرى: [بيت لقيا، بيت سيرا، وبيت نوبا]، وسلمت سلطات الاحتلال خرائط موقعة باسم قائد المنطقة الوسطى لإتمام العمل بـ ٢ كلم من الجدار.
٤	غرب محافظة جنين	مصادرة ١٢٠ دونمًا	أرض وقفية	موقع شرقي قرية العرقة.
٥	قرية برطعة	قرارات هدم	٧٦ محلًا تجاريًا	تم تسليم إخطارات لأصحابها يوم ٢٠٠٣/٤/٣ لهدمها بهدف إقامة مقطع من الجدار الفاصل.
٦	غرب محافظة سلفيت	تجريف ومصادرة ٤٠٠٠ دونم	اقتلاع ١٠٠٠ شجرة زيتون وحوالي ٧٠ دفيئة	إتمام مقطع من ٨ كلم من الجدار بعرض (٧٠-١٠٠)م في مسحة وبديا.
٧	إجمالي محافظة بيت لحم	١٥٠٠٠ دونم مغلقة أو مصادرة أو مجرفة	عشرات المحال التجارية والمشاريع	العمل متواصل لبناء جدار بطول ١٥٠٠م وارتفاع ٨م يشطر منطقة مسجد بلال بن رباح، وآخر بطول ٦٠٠م وارتفاع ٨م يتجه شرق المسجد.
٨	قرية كفر ثلث	٤٠٠٠ دونم تجريف	أراضي زراعية، زيتون، خضراوات، ودفيئات	إتمام أعمال الجدار الفاصل.
٩	جنوب شرق قلقيلية	تجريف ٢٣٠ دونمًا	١٧ دفيئة وعشرات مزارع الخضار	تعود الملكية لحوالي ٢٣ عائلة.

رقم	الموقع	مساحات متضررة	أضرار بالممتلكات	ملاحظات
١٠	بيت سوريك / القدس	تجريف ١٠ دونمات والتمهيد لجرف ١٥٠ دونماً	أرض زراعية	باشرت الجرافات العمل يوم ٢٠٠٣/٣/١٩ بينما مهد مساحون في ١٨-٣/١٩ لجرف ١٥٠ دونماً
١١	غرب محافظة جنين	مصادرة ١٨٠٠ دونم	اقتلاع ٤٥٠٠ شجرة زيتون	---
المجموع		٤٧٣٣٠ دونماً	---	---

نذكر هنا أن المرحلة الأولى من جدار العزل الغربي، تبلغ ١١٦ كلم، على طول «الخط الأخضر» ممتدة من "عزبة سلمان" جنوب قلقيلية وحتى "قرية سالم" غربي محافظة جنين. ويشمل الضرر الناجم عن هذا الجدار (٦٧- ٧٢) قرية وبلدة فلسطينية، يبلغ تعداد سكانها حوالي ٢١٠ آلاف نسمة. (١٣) قرية وبلدة من بينها ستعزل خلف غربي الجدار وعدد سكانها ١١٧٠٠ نسمة، حيث يشمل العزل الأرض والسكان. ويبلغ إجمالي المساحة الواقعة غربي الجدار عند إتمام مرحلته الأولى (١١٦) ألف دونم أي ما يعادل ٢٪ من إجمالي مساحة الضفة الغربية. ومن أبرز الأضرار المترتبة على إقامة هذا الجدار تدمير وردم أكثر من ٢٩ بئرًا ارتوازيًا للشرب والزراعة، وهي مقامة على الحوض المائي الغربي الذي هو من أهم المخزونات الجوفية للماء في الضفة الغربية.

⌖ تعديل الجدار

في أواسط آذار ٢٠٠٣ أقدمت الحكومة الإسرائيلية على اتخاذ قرارين متتاليين، لعلهما الأخطر منذ تولي شارون مهامه كرئيس للوزراء – في فترتي حكمه حتى الآن – لما ينطويان عليه من مخاطر بعيدة المدى من شأنها أن تشكل ترسيمًا من طرف واحد لمجمل الخارطة الجيوسياسية والديموغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة.

فقد أعلن شارون يوم ٢٠٠٣/٣/١٦، أثناء زيارته لموقع بناء على "الجدار العازل الغربي"، عن قراره بإنشاء "جدار عازل شرقي" على امتداد الأغوار، حيث سيطلق مشروعًا لبناء جدار بطول ٣٠٠ كلم، يمتد من جبال "جلبوع" شمال الأغوار حتى جنوبي جبل الخليل مرورًا بشرقي مدينة القدس. وبعد أيام من هذا الإعلان، تم الكشف عن مخطط أعدته "وزارة الدفاع الإسرائيلية" لإجراء (تعديل) على مسار الجدار العازل الغربي، وذلك لتوسيعه باتجاه الشرق إلى عمق أراضي الضفة الغربية في أراضي غربي محافظة سلفيت وشرق محافظة قلقيلية وجنوب محافظة نابلس، وذلك على

شكل إصبعين ينطلقان من جنوبي محافظة قلقيلية: الأول باتجاه الشمال الشرقي والثاني باتجاه الشرق، حيث يصل الأول إلى تخوم مدينة نابلس من الجنوب والجنوب الغربي، ويصل الثاني إلى مشارف كتلة مستوطنات جنوب شرق نابلس الشفاغورية، ويصل إلى عمق ٢٥ كلم.

⇦ ما يترتب على إقامة هذين الجدارين:

- يشمل جدار العزل في عمق الضفة الغربية (جدار العمق) حوالي ٥٣٠٠٠ مستوطن يعيشون في ١٤ مستوطنة، وستصبح واقعة غربي الجدار، أي مضمومة عمليًا لإسرائيل.
- ستقع (١٩) بلدة وقرية فلسطينية غربي هذا الجدار (جدار العمق)، ويبلغ عدد سكانها أكثر من (١٠٠) ألف نسمة، وبذلك ستصبح أكثر من ١٥٠ قرية وبلدة وتجمع سكاني يقطنها حوالي (٦٩٧) ألف نسمة معزولة غربي الجدران العازلة (الغربي وجدار العمق)، بينما ستصبح (٣٦) قرية واقعة شرقي هذين الجدارين، في الوقت الذي تعزل فيه أراضيها غربي الجدارين، وتعداد سكان هذه التجمعات ٧٢ ألف نسمة.
- تصل المساحة المستهدفة بجداري العزل (الغربي وجدار العمق) إلى ما يربو على ١٢٤٨ كلم٢ أي ما يعادل ٢١,٣٪ من المساحة الإجمالية للضفة الغربية.
- سيشكل جداري العزل الغربي والعمق طوقًا محكمًا من الأسوار حول مدينة قلقيلية والقرى المجاورة لها، بحيث تبدو كسجن كبير له مخرج واحد فقط من جهة الشرق.
- أما مساحة العزل الشرقي على طول الأغوار فتبلغ حوالي ١٢٤٢ كلم٢، أي ما نسبته ٢١,٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وتضم ٢٠ تجمعًا سكانيًا فلسطينيًا يعيش فيها حوالي ١٧ ألف نسمة، إضافة إلى ٤١ مستوطنة وبؤرة استيطانية يعيش فيها حوالي ٨٠٠٠ مستوطن.

جدول (١١): [إجمالي المساحات والسكان للمناطق العازلة مجتمعة]

المساحة (كم٢)	نسبتها من مساحة الضفة	عدد التجمعات السكانية الفلسطينية	عدد السكان	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين
الشرقية [١٢٤٢]	٪ ٢١,٢	٢٠	١٧ ألفًا	٤١	٨٠٠٠
الغربية + العمق [١٢٤٨]	٪ ٢١,٣	١٥٠	٦٩٧ ألفًا	٥٥	٨٣ ألفًا
المجموع [٢٤٩٠]	٪ ٤٢,٥	١٧٠	٧١٤ ألفًا	٩٦	٩١ ألفًا

بإتمام إقامة هذه المعازل العنصرية الاستيطانية فإن "إسرائيل" تكون قد أجهزت على أي إمكانية فعلية لقيام دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وتتمتع بالسيادة على أراضي ذات وحدة جغرافية إقليمية وسكانية وحدود واضحة معترف بها وتسيطر على أمنها، بحكم حقيقة كون أي جسم سيادي لن يقوى على هذه المهام بوجود كل هذه المناطق العازلة والمستوطنات والطرق الالتفافية، ومن المهم الالتفات إلى أن هذا المخطط يدمر أي إمكانية لوجود عمق تنموي وأمني وسكاني للفلسطينيين، فالجدران العازلة تصل إلى تخوم وحدود المدن والبلدات الكبرى في الضفة الغربية، وتؤمن الجدران والمعازل تواصل إسرائيلي – استيطاني – عسكري بين أراضي "إسرائيل" والأغوار وبين شمال فلسطين وجنوبها وتعزل القدس تمامًا عن الضفة الغربية.

⇦ **استراتيجية صهيونية راسخة:**

يلاحظ هنا أن هذا التصور الإسرائيلي لخارطة الضفة الغربية يمكن تسميته (ستوكهولم ناقص) أو (إيلات-ناقص) أو (طابا ناقص) ...... ففي المفاوضات التي جرت في هذه المواقع بين الحكومة الإسرائيلية والجانب الفلسطيني في أعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، قدمت خرائط شبيهة، ولكن بمزيد من الانتقاص للجانب الفلسطيني، بما في ذلك خريطة للمستوطنات التي تنوي "إسرائيل" ضمها إلى أراضيها. وتظهر المقارنة بين خارطة الضفة الغربية بإقامة الجدران العازلة والخرائط المذكورة أن الاستراتيجية كانت ولا تزال تقوم على:

١- التنكر التام لحقيقة كون الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة هي اراضي محتلة ينطبق عليها القانون الدولي رغم مظاله الكثيرة، ومنها قرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف، وتتعامل "إسرائيل" مع هذه الأراضي باعتبارها غنيمة حرب أو مناطق مدارة هذا على أحسن تقدير، علمًا بأن حكومة شارون واليمين الإسرائيلي يراها أرض "إسرائيل" المحررة.

٢- عدم السماح بقيام أي دولة عربية / فلسطينية غربي نهر الأردن تتمتع بالسيادة والوحدة الإقليمية، والقبول بحلول مبنية على تقاسم وظيفي وحكم ذاتي للسكان وليس للأرض أو ثرواتها، ناهيك عن الأمن والحدود، التي يجب أن تبقى تحت السيطرة الإسرائيلية.

٣- أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين يجب أن تشمل إنهاء الصراع بتنازل فلسطيني عن أكثر من ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية ومعظم القدس، والقبول ببقاء معظم المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وإن لم يأت ذلك بالتفاوض فبالأمر الواقع المستند إلى القوة العسكرية.

٤- رفض أي مبادرات سياسية أو مشاريع تسوية لا تفي بهذه الأغراض، وذلك بالمناورات السياسية لكسب الوقت بغية التسريع في ترسيخ الأمر الواقع المذكور، وبالتصعيد العسكري ومواصلة سياسات الإغلاق والحصار في الأرض الفلسطينية، ولذا نجد أن أقصى ما يمكن أن تذهب إليه الحكومة الإسرائيلية في الوقت الراهن هو التوصل إلى اتفاقات أمنية مع الجانب الفلسطيني.

جريمة الجدار بالعين المجردة

لن تستطيع أن تدرك حجم الجريمة في إقامة الجدار "الإسرائيلي" إلا إذا رأيته بعينيك، حيث يتعذر على الكلمات أن تصف بشاعته. وهذا ما جعلني أقتنع بأن الكلام حول العودة إلى التفاوض أو ما يسمى بخريطة الطريق هو من قبيل العبث الذي يستهلك الوقت، ويشغل العرب بما لا طائل من ورائه، أو قل إنه مشهد الهزل في القصة، بينما الجد هنا في الجدار الوحشي.

حين ذهب الشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي إلى مسقط رأسه في رام الله بعد ثلاثة عقود من الغياب القسري، فإنه عاد ليخبرنا في كتابه "رأيت رام الله" بالخبر الأليم. إن كل ما كتب في الممارسات "الإسرائيلية" في الأرض المحتلة يقصر عن وصف الحقيقة التي هي بمثابة انقلاب شامل لا يكاد يبقي على شيء مما ودعته الذاكرة، وأحسب أنه ما كان له أن يقرب إلينا تلك الحقيقة لولا أن موهبته الشعرية الفذة أسعفته، ومكنته من أن يعالج قصور النثر في القيام بالمهمة.

أجدني في مواجهة ذات الموقف، ذلك أن ما قرأته عن الجدار شيء، وما رأيته شيء آخر، فالجدار في التصور العادي حائط أسمنتي قد يكون شاهقًا، يفترض في التصور الإسرائيلي أنه يفصل الإسرائيليين عن الفلسطينيين، ويحجب عن الأولين غضب الآخرين، لكنه في الحقيقة شيء آخر فهو ليس حائطًا فقط، ولا هو فاصل فقط، ثم إنه ليس سياجًا أمنيًا فقط كما يدعون ... كيف؟

نعم، ثمة جدار أسمنتي يصل ارتفاعه في بعض المناطق إلى ٨ م. أي أكثر من ٣ طوابق، لكن ذلك بمثابة لقطة واحدة من المشهد إذا جاز التعبير؛ لأننا إزاء منطقة عازلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعرض يتراوح بين ٥٠ و٦٠ م، ويفترض أن تمتد بطول ٦٥٠ كلم، تم إنجاز ١٥٠ كلم منها، (بدأ تنفيذ الجدار في ٢٣ من حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٢، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد أقرته بعد اجتياحها للضفة في شهر آيار/ مايو عام ٢٠٠١). والجدار ينتصب وسط المنطقة العازلة التي تتوزع على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. وفي كل جانب بعض التحصينات والترتيبات،

تشغل مساحة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ م، هي في الجانب الفلسطيني كما يلي: ثمة حاجز من الأسلاك الشائكة هي أول ما يصادفه الفلسطينيون. وخلف الحاجز خنادق يصل عمقها إلى ٤ م للحيلولة دون مرور أي مركبات. وبعد الخنادق هناك طريق خشن خصص لاستخدام دوريات الجيش "الإسرائيلي" ويشرف على الطريق سياج من الأسلاك بارتفاع ٣,٥ م مجهزة بجهاز استشعار إلكتروني لاكتشاف أي دخيل، وخلف السياج ينتصب الجدار الأسمنتي.

في الجانب "الإسرائيلي" من المنطقة العازلة، ثمة تجهيزات أخرى تشغل ذات المساحة تقريبًا. ثم حاجز آخر من الأسلاك الشائكة، لكنه هذه المرة مزود بكاميرات استطلاع منتشرة على مسافات متقاربة تعمل على مدار الـ ٢٤ ساعة. وهناك طريق مخصص لدوريات الشرطة الإسرائيلية محاذ للجدار ومواز للطريق الذي تتحرك عليه دوريات الجيش على الجانب الآخر.

بإقامة تلك التجهيزات على الجانبين، تصبح كلمة "جدار" اختزالاً خادعًا ومعيبًا. من حيث أنها تهون من الأمر وتطمس حقيقته. ذلك أننا بصدد "منطقة عسكرية عازلة" تتجاوز بكثير حدود وإيقاع الكلمة، كما أن لها وظيفتها الأخطر والأبعد. هذه المنطقة العسكرية العازلة تمتد كثعبان وحشي ضخم يتلوى فوق الأرض الفلسطينية، ملتهمًا القرى والزراعات وممزقًا النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لمن شاء حظهم العاثر أن يعترضوا طريقه من أي باب. وليس صحيحًا أن المنطقة العازلة تفصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٤٨، وتلك التي احتلت عام ٦٧؛ لأن "الجدار" المزعوم يتوغل داخل الضفة الغربية، ويؤدي عمليًا إلى مصادرة ١٠٪ من أراضيها في حال اكتماله.

وحسب تقدير لوزارة الزراعة الفلسطينية نشرته جريدة القدس بتاريخ ٧/١٤ ففي المرحلة الأولى التي نفذت من الجدار (شملت ١٥٠ كلم فقط أي حوالي ربع المشروع) تمت مصادرة ما بين ١٦٠ إلى ١٨٠ ألف دونم من الأراضي (الدونم ربع فدان) تعادل ٢٪ من مساحة الضفة، من جراء امتداد الجدار إلى عمق ٦ كلم داخل الأراضي المحتلة في عام ٦٧. علمًا بأنه في شمال الضفة أقيم فوق أهم المناطق المرورية والحيوية. وقد ترتب على إنجاز المرحلة الأولى ابتلاع ١٧ قرية فلسطينية وإدخالها ضمن «الخط الأخضر». أي ضمها عمليًا إلى دولة "إسرائيل"، كما ضم الإسرائيليون (١٠) مستوطنات كانت مقامة فوق الأراضي المحتلة عام ٦٧.

من أجل إقامة المنطقة العازلة جرفت قوات الاحتلال ما مساحته ١١٥٠٠ دونماً، وقلعت حوالي ٨٣ ألف شجرة، وصادرت ٣٠ بئر مياه في محافظتي قلقيلية وطولكرم معروفة بطاقتها التصريفية

العالية، وهذه الآبار تم حفرها قبل عام ١٩٦٧، وتقع في الحوض الجوفي الغربي. وذلك سيُفقد الفلسطينيين ٤ ملايين م٣ من المياه، تمثل ١٨٪ من حصتهم في الحوض المنصوص عليها في اتفاقيات أوسلو. إضافة إلى ذلك، فقد أدى إنجاز المرحلة الأولى إلى تدمير البنية التحتية لقطاع المياه، من مضخات وشبكات الأنابيب الخاصة بمياه الشرب والري الزراعي، مما سيؤدي إلى فقدان بعض القرى الفلسطينية لمصادرها المائية بالكامل.

الدكتور عزمي بشارة، العضو العربي في الكنيست وصف الجدار بأنه تجسيد للوقاحة والقباحة الأسمنتية "الإسرائيلية" التي داست بأقدامها مصالح ومصائر أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني (الحياة اللندنية ٧/٣). إذ يسبب الجدار ضررًا مباشرًا لـ ٦٧ تجمعًا سكنيًا فلسطينيًا، حيث مس علاقتها مع أراضيها مصادرةً أو عزلاً أو تخريبًا. منها الـ ١٧ قرية التي فصلت عن أراضيها الزراعية غرب الجدار، ولا يجد أصحابها وسيلة للوصول إليها لفلاحتها. وهناك ١٩ تجمعًا سكنيًا حشرت في التواءات الجدار بحيث أصبح سكانها في حيرة من أمرهم ذلك أنهم ليسوا ممكنين من الدخول إلى "إسرائيل" أو الذهاب إلى الضفة. وبالتالي فإنهم لم يعودوا يعرفون لأي سلطة يخضعون ناهيك عن انقطاعهم عن مصالحهم وسبل حياتهم.

نحن إزاء عمل وحشي غير مسبوق، أبعد بكثير من جدار برلين، ومختلف إلى حد كبير عن نظام الفصل العنصري الذي عرفه جنوب أفريقيا، وعلى حد قول عزمي بشارة فإن سور برلين الذي رفض دوليًا أكد الحدود بين سيادتين وفصل بالقوة أبناء دولة واحدة، أما الجدار "الإسرائيلي" الحالي فيؤكد سيادة واحدة يرافقها فصل عنصري يدافع عنها.

الكاتب الفلسطيني "منير شفيق" تحفظ على تشبيه فكرة الجدار بنظام الفصل أو العزل العنصري في جنوب أفريقيا "أبارتهايد"، وقال: [إن السبب المعلن لإقامة الجدار هو تحقيق الأمن لتأمين الداخل الإسرائيلي. لكن ذلك مجرد سبب واحد ضمن أسباب أخرى مهمة، منها مثلاً الاستيلاء على الحوض المائي الغربي الذي يقع تحت أراضي القرى التي فصل بينها وبين أراضيها. ذلك أن الدافع المائي بالنسبة إلى الاستراتيجية الإسرائيلية يسير جنبًا إلى جنب مع دافع اغتصاب الأرض وتهجير سكانها الفلسطينيين، وقد كان هذا، دائمًا، جزءًا أساسيًا من الاستراتيجية والعمليات التكتيكية العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك تحديد مواقع المستعمرات قديمًا والمستوطنات حديثًا] (الحياة ٨/٤).

ولذلك، فإن قصة التمييز العنصري (الأبارتهايد) لا تمثل الوجه الرسمي للاستراتيجية الصهيونية في هذا الصدد، فالعنصرية الصهيونية ليست عنصرية (عزل)، وإنما اقتلاع للفلسطينيين من أراضيهم.

فضلاً عن هذا وذاك فإن الجدار يثبت حقائق جغرافية وسكانية تجعل من المستحيل التوصل إلى تسوية سياسية تلبي سقف الحد الأدنى فلسطينيًا، ويلاحظ المرء في مسار الجدار أنه مرن تمامًا، فهو يندفع شرقًا في قلب الضفة الغربية لكي يحيط بالمستوطنات اليهودية وما حولها من أراض فلسطينية لكي تصبح جزءًا لا يتجزأ من "إسرائيل". وهم يستهدفون بالدرجة الأولى المستوطنات ذات الكثافة السكانية العالية. فمستوطنة "معالي أدوميم" مثلاً، التي تعد أكبر مستوطنة يهودية في الضفة الغربية يتم الآن إحاطتها بالجدار، لكي تضم إلى القدس، وبذلك تصبح جزءًا لا يتجزأ من بلدية الاحتلال، وبهذه العملية تضرب حكومة شارون عصفورين بحجر واحد. ذلك أن ضم المستوطنة إلى بلدية الاحتلال إلى جانب أنه يعني إدخالها ضمن الدولة العبرية، فإنه أيضًا يساهم في تهويد القدس، حيث يؤدي إلى زيادة عدد اليهود فيها بشكل كبير، وإقامة الجدار تتكامل هنا مع ما تهدف إليه خطة وزير الإسكان "الإسرائيلي" إيفي إيتام الذي كشف النقاب عنها أخيرًا، والتي تنص على دفع الآلاف من اليهود إلى قلب القدس الشرقية في خطوة قصد منها خلق واقع فيها يجعل من المستحيل فصل القدس الشرقية عن الغربية، وهنا يجدر الإشاره إلى أن "إسرائيل" تدعي دومًا أنه لا يحق لأحد الاعتراض على ما تقوم به في القدس، على اعتبار أنها من قضايا الحل الدائم، لكن السياسة المتبعة حاليًا في المدينة تعكس حقيقة واحدة بالنسبة إلى "إسرائيل" هي أن القضية حسمت تمامًا، ولا مجال لمفاوضات حقيقية وجدية حولها!!

ثمة بعد آخر في المسألة لا نستطيع أن نتجاهله، يتمثل في أن فكرة الجدار لها صلتها أيضًا بالعقيدة الأمنية الراسخة على مدى التاريخ في الوعي اليهودي، فقبل مئات السنين كان المشهد ذاته، حيث انطلق اليهود يقيمون الجدران حول أريحا، ويجمع المؤرخون الإسرائيليون على أنه في الممالك التي أقامها اليهود كان "الجدار" من أهم ما يحرصون على إقامته حول مدنهم وتجمعاتهم السكانية، ومن الثابت أنه قبل بعثة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، حرص اليهود المقيمون حول المدينة على إقامة الجدران حول قراهم، لكي تصبح قلاعًا محصنة. وفي مطلع الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كان الصهاينة يقيمون الجدار حول

مستوطناتهم. ويشير الكاتب الإسرائيلي يهودا ليطاني إلى أنه في العشرينيات والثلاثينيات أطلق اليهود حملة [جدار وبرج]، في إشارة إلى كون التحصين أهم عنصر في العقيدة الأمنية للدولة العبرية. وحتى عندما انتقل الصهاينة إلى شن الهجمات الإرهابية ضد الفلسطينيين، ظلت العقيدة ذاتها قائمة. حيث رفع الصهاينة شعار [هجوم وجدار].

وبعد الإعلان عن الدولة بقي الجدار يحتل مكانة كبيرة في العقيدة الأمنية. ويشير ليطاني إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الأول دافيد بن جوريون كان يُشاهد وهو يشارك في إقامة الجدار حول المستوطنات الحدودية كنوع من أنواع الأعمال التطوعية في ذلك الوقت. وبعد حرب الأيام الستة أقامت "إسرائيل" خط "بارليف" الشهير، الذي كان ينظر إليه على اعتبار أنه أهم ضمانة أمنية في ذلك الوقت، حتى بلغ الارتهان إلى نظرية "الجدران" أوجه أخيرًا في قرار حكومة شارون إقامة الجدار الفاصل في قلب الضفة الغربية.

إزاء ذلك كله لابد أن يستوقفنا ما قرره القرآن في سورة "الحشر" حيث تحدث عن اليهود قائلاً: ﴿ لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ (الحشر: ١٤).

إضافة إلى الجدار المتصل، تبني "إسرائيل" جدرانًا حول بعض المدن الفلسطينية وتحولها إلى معازل مغلقة، وقد تم حتى الآن تحويل مدينة قلقيلية إلى معزل أو سجن يضم داخله ٤٠ ألف نسمة حيث أحيطت المدينة بأسلاك شائكة، ومُنع سكانها من العبور إلا من باب واحد. وهو ما تكرر مع مدينة طولكرم. ومن المقرر أن تشمل فكرة الجدار غور الأردن، حيث تريد "إسرائيل" بناء جدار حول الأراضي والمستوطنات التي ستخضعها لسيطرتها، حتى في ظل الحل الدائم، إذا بقي هناك مجال لتفاوض حول حل دائم. (بلال الحسن، الشرق الأوسط: ٧/١٣)

ومن الواضح أن "إسرائيل" تتحرك في ذلك الاتجاه، وهي مطمئنة إلى حد كبير، فلا خلاف بين حزبي العمل والليكود حول فكرة الجدار التي خرجت أصلاً من معسكر حزب العمل، ونفذها الليكود، والخلاف بين الاثنين في شكل الجدار وليس وظيفته، فقد أراده قادة العمل إلكترونيًا، وآثر زعماء الليكود أن يقيموه أسمنتيًا، بعد توظيف الفكرة لكي تخدم أكثر من هدف كما سبق الإشارة.

ورغم أن الإدارة الأمريكية انتقدت الجدار علنًا على لسان الرئيس بوش ومستشارته كوندوليزا رايس، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تأخذ النقد على محمل الجد، وفي صحف ٨/٤ أن شارون طمأن وزراءه إلى أنه لا داعي للقلق من الموقف الأمريكي بخصوص الجدار، وأكد على تطابق الآراء

بين واشنطن وتل أبيب حول الموضوع، وهو ما لا أستبعده، وقد أكد هذا المعنى الصحافي الإسرائيلي عكيفا الدار في "هآرتس" (عدد ٧/٢٩) الذي كتب قائلاً: "إن الرئيس بوش يعرف كل شيء عن الجدار وأضراره التي تصيب الفلسطينيين، لكنه مدرك جيدًا أنه بحاجة إلى أصوات اليهود في الانتخابات الرئاسية المقبلة، ولذلك فهو يصغي جيدًا هذه الأيام لمستشاريه الانتخابيين ولجامعي أموال حملته من اليهود، وقد تأكد ذلك باعتماد ضمانات القروض التسعة مليارات لإسرائيل، رغم معرفة الإدارة الأميركية أن جزءًا منها سيذهب إلى بناء السور".

مع ذلك فثمة أصوات بين بعض الكتاب الإسرائيليين انتقدت الجدار، وشككت في جديته كمركب في نظرية الأمن، من ذلك مثلاً قول الكاتب جاك أجوفسكي: "إن بناء الجدار يتقدم بهدوء، لا يجرح الأرض ويمس بالطبيعة والمناطق الخضراء فحسب بل إنه يتحول أمام أعيننا إلى إزعاج كبير. خطوة أخرى من البناء الصهيوني للمس بالآخر وتقديس السطوة العارمة".

من ذلك أيضًا قول الكاتب يهودا ليطاني: "إن الجدار مثال على العزلة التي فرضناها على أنفسنا، إنه رمز قصر نظرنا". ويشكك في جدية الرهان على الجدار قائلاً: "ولكن شعبًا كاملاً يعلق كل آماله على جدار فاصل وليس على اتفاق ثنائي ملزم. يضع آماله على الأبراج المزدهرة، ووراء الجدار ستوجد دومًا العناصر التي ستسعى دومًا إلى الاقتحام والهجوم والاجتثاث من الجذور". ويضيف: "الجدران الفاصلة، الأسوار، أبراج الحراسة والحواجز تمنح وهم أمن، ولكن هذا أمن كاذب وصيغة عابثة تؤدي إلى تأجيل الحل الوحيد المطلوب. إننا نبني جدارًا عاطلاً من شأنه أن ينشئ جيرة أشد عطالة".

تقارير عن الجدار

⌖ تقرير البنك الدولي:

حاجز الفصل الذي بدأت "إسرائيل" العمل به في صيف عام ٢٠٠٢، هو عبارة عن سلسلة من الجدران والحواجز والخنادق والأسيجة داخل الحدود الغربية للضفة الغربية المحتلة، وترى الحكومة الإسرائيلية أن هذا الجدار يمكن أن يردع الهجمات الفلسطينية القادمة إليها عبر «الخط الأخضر»، وقد تم بصورة رسمية تدشن المرحلة الأولى من المشروع في السادس عشر من حزيران/ يونيو

٢٠٠٢ بالاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي لأغراض التمهيد والبناء، وبطول ١٢٦ كلم تمتد من الطرف الشمالي الغربي لمحافظات جنين وطولكرم وقلقيلية وسلفيت. كما يجري العمل أيضًا على بناء جدار بطول ٢١ كلم في مناطق بيت لحم والقدس. أما المرحلة الثانية من الجدار فقد بدأت ببناء ٤٥ كلم إلى الشرق من نقطة تفتيش سالم في الطرف الشمالي من محافظة جنين. وتنوي الحكومة الإسرائيلية مد الجدار، أو على الأقل إقامة سلسلة «مناطق عازلة» على طول الضفة الغربية من جهة الغرب بامتداد ٣٦٠ كلم. والجدار لا ينحصر في «الخط الأخضر» الذي يفصل الضفة الغربية عن "إسرائيل". ففي بعض المواقع يتغلغل الجدار بعمق ستة كيلومترات داخل الضفة الغربية.

ونتيجة لذلك، فإن الجدار سوف يضم في طرفه الغربي المواجه لإسرائيل ١٠ مستوطنات إسرائيلية، وحوالي ١٢ ألف فلسطيني في ١٥ قرية أو بلدة، مما يعني أن هذه التجمعات ستكون معزولة عمليًا عن باقي الضفة الغربية. كما أن الجدار ليس مجرد جدار، ذلك أنه سيتضمن العناصر التالية:

- خنادق بعمق أربعة أمتار على الجانبين وممرًا ترابيًا يمنع وصول المتسللين، ويسمح بكشفهم أمام مرأى نيران الجيش الإسرائيلي.
- وممرًا لاقتفاء الأثر وسياجًا إلكترونيًا أو (ذكيًا).
- وحاجزًا أسمنتيًا تعلوه أسلاك شائكة.
- وجدارًا أسمنتيًا بطول ثمانية أمتار.
- وطريقًا لدورية عسكرية باتجاهين.
- وأبراج مراقبة محصنة.
- وقد أبلغ القادة الميدانيون الإسرائيليون السكان الفلسطينيين بأن هناك مناطق (محظورة) على جانبي الجدار بأعماق مختلفة قد تمتد لعدة مئات من الأمتار.

وإضافة لجسم الجدار فإن هناك خططًا لإنشاء «حواجز عمق» بطول ١٥٠ م ستقام على مسافة كيلومترات قليلة إلى الشرق من الجدار (مثل طولكرم)، عند عدد محدود من حواجز التفتيش، والمصادر العسكرية تصفها بأنها «حاجز بلا سياج يقوم بمهمة توجيه الحركة في هذه المناطق باتجاه عدد من نقاط المراقبة الأمنية». وعلى امتداد الجدار يجري تمهيد الأراضي بعرض يتراوح بين ٣٠-١٠٠ م، وهذا العمل حسب التقديرات يبتلع حوالي ١١,٥ ألف دونم ٢٨٧٥ هكتارًا، ١١,٥ كلم[٢]،

أما أشجار الزيتون التي جرى اقتلاعها فتصل إلى ٨٣ ألف شجرة. وسوف تخترق المرحلة الأولى أراضي واسعة عندما تكتمل الطرق والشوارع وشبكات المياه مما يؤدي إلى عزل الفلسطينيين على الجانبين عن بعضهم البعض من جهة، وعن أراضيهم الزراعية وآبار المياه والأسواق والخدمات الاجتماعية من جهة أخرى.

ويؤدي هذا الجدار إلى عزل وتشتيت وإفقار السكان الفلسطينيين في الاراضي المتضررة، لأنه سيعرقل إلى حد كبير عملية تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والتبادل التجاري إذا لم يوفر نقاط عبور لتسهيل حركة الناس والبضائع. فقد أعرب عدد من الفلسطينيين عن قلقهم من هجرة كبيرة باتجاه الشرق داخل الضفة الغربية. أما التصورات الخاصة بالجزء المتبقي من الجدار فمعقدة، ولا تزال تخضع لتخمينات كثيرة، ذلك أن حكومة "إسرائيل" لم تصدر حتى الآن خارطة رسمية متكاملة لمسار الجدار.

وبناء على التقارير الخاصة بالاستيلاء على الأراضي وهدم البيوت، وبحسب مقالات الصحف الإسرائيلية، حول مخططات الجيش الإسرائيلي للجدار، فإن حوالي ٩٥ ألف فلسطيني سيجدون أنفسهم محصورين بين الجدار و «الخط الأخضر»، وهم يشكلون ما نسبته ٤,٥٪ من سكان الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.

ومن هؤلاء سوف يتركز ٦١ ألفًا في «جيب القدس» أي المناطق الواقعة خارج القدس الشرقية التي ضمتها "إسرائيل"، والتي سيحيطها الجدار بناء على مساره النهائي. وتقدر تقارير صحفية إسرائيلية ارتفاع الرقم إلى ٢٠٠ ألف نسمة في هذا الجيب وحده.

وقد اقترح بعض ممثلي منظمات المستوطنين، إجراء تعديلات في مسار الجدار الذي تم إقراره رسميًا لضمان وجود بعض المستوطنات في الجانب الغربي منه، وهذا يؤدي بالنتيجة إلى إلحاق الضرر بعشرين ألف فلسطيني آخرين. وفي جانب آخر، يعارض بعض ممثلي المستوطنين مشروع الجدار بالكامل، لاعتقادهم بأنه يتضمن قيودًا على التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية واعترافًا بالحدود السياسية المستقبلية. وأشارت تقارير إسرائيلية إلى أن وزارة الدفاع تفضل مسارًا يضمن وجود مستوطنات كادوميم وأريئيل وعمنوئيل في الطرف الغربي من الجدار، كما اقترحت مسارًا آخر للسياج الشرقي يسمح بامتداد الجدار في عمق الضفة الغربية، ويحيط بالمراكز السكانية الفلسطينية في الجيب الشمالي والجنوبي.

ملخص تقارير مركز الصحافة الدولي:

تعود فكرة بناء جدار الفصل إلى عهد إسحق رابين حين قال: "أخرجوا غزة من تل أبيب". أشار رابين في إحدى تصريحاته بالقول: "إننا نعمل بجد ونشاط من أجل الانفصال عن الشعب الآخر الذي نسيطر عليه، وإننا سنصل إلى هذه الغاية إن عاجلاً أم آجلاً"، وكانت تلك السطور أول تعبيرات رابين عن مصطلح الفصل.

أولى بدايات التطبيق العملي لجدار الفصل طبقت باجتياح القوات الإسرائيلية لكافة مدن الضفة الغربية يوم الجمعة ٢٩/٣/٢٠٠٢، تحت مسمى "حملة السور الواقي"، وقد صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون ووزير دفاعه بن إليعازر أن السور الواقي، يتمثل في سور لا يعرف له مكان ولا بداية أو نهاية، ولا حدود جغرافية، وكان ذلك التصريح في بيانهما صبيحة يوم الاجتياح.

وفي شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، قررت الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء أرئيل شارون وبمصادقة وزير دفاعه بن إليعازر بناء جدار أمني يعزل الضفة الغربية عن أراضي عام ١٩٤٨. وفي شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، شرعت الجرافات الإسرائيلية بتمهيد الأرض لبناء الجزء الأول من الجدار. ويمتد جدار الفصل بطول حوالي ٣٦٠ كلم، من قرية سالم أقصى شمال الضفة الغربية حتى بلدة كفر قاسم جنوبًا، ويبلغ ارتفاعه تقريبًا ٧-٨ أمتار.

حتى اليوم، أقرت الحكومة الإسرائيلية تنفيذ حوالي ١٩٠ كلم من الجدار، المسمى بمرحلة (أ) و (ب). ومسار المرحلة (أ) يمتد على طول قرابة ١٥٠ كلم - ١٢٥ كلم تبدأ من قرية سالم داخل «الخط الأخضر» في الشمال، حتى مستوطنة "إلكنا" في الجنوب. و ٢٠ كلم إضافيًا في شمال وجنوب حدود بلدية القدس، وتشكل جزءًا معا يسمى "غلاف القدس". وانتهت حتى اليوم إقامة حوالي ٤٠٪ من الجدار.

إن أخطر ما في هذه الخطة هي المنطقة العازلة وغلاف القدس، والتي ستؤدي إلى قضم ٢٠٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية لتضم إلى "إسرائيل"، واعتبار أكثر من ربع مليون (٢٦٧٧٠٠) من السكان الفلسطينيين غرباء، ويمنعون من التنقل بين قراهم ومدنهم التي تقدر بالعشرات داخل هذه المنطقة، ولا يسمح لهم بالحركة إلا بعد الحصول على تصاريح مسبقة لذلك.

تم تخطيط معظم مسار المرحلة الأولى لهذا الجدار بحيث يمر داخل أراضي الضفة الغربية. ولذا فإن إقامة هذا الجدار من شأنها المس بحقوق الإنسان لأكثر من (٢١٠٠٠٠) فلسطيني يسكنون في ٦٧

قرية: إذ ستتحول ١٣ قرية يسكنها (١١٧٠٠) مواطن إلى أراض محصورة ما بين جدار الفصل وبين «الخط الأخضر»، كما أن المسار الملتوي لهذا الجدار، جنبًا إلى جنب مع إقامة جدار آخر يسمى (جدار العمق)، يقع إلى الشرق من جدار الفصل، ستحول ١٩ من البلدات والقرى الفلسطينية الأخرى، يسكنها نحو (١٢٨٥٠٠) مواطن فلسطيني إلى كنتونات معزولة. هذا بالإضافة إلى أن ٣٦ من القرى والبلدات الأخرى تقع إلى الشرق من جدار الفصل أو من جدار العمق، ويسكنها نحو (٧٢٠٠٠) مواطن فلسطيني، ستفصل عن أراضي واسعة من أراضيها الزراعية التي ستبقى غرب جدار الفصل.

بلغت تكلفة إقامة المقطع الأول من الجدار، والتي انتهى تمويلها، (٥,١) مليار شيكل وهو مبلغ يعادل ضعفي التقديرات الإسرائيلية الأولية. فقد تبين أن تكلفة الكيلو متر الواحد من الجدار عند الانتهاء من البناء هي ١٠ ملايين شيكل. وتشير الخطط الإسرائيلية إلى أن جدار الفصل سيقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام:

١- منطقة أمنية شرقية: على طول الغور بمساحة ١٢٣٧ كلم٢ أي ما يعادل ٢١,٩٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية، وتضم هذه المساحة ٤٠ مستعمرة إسرائيلية.

٢- منطقة أمنية غربية: بمساحة ١٣٢٨ كلم٢ أي ما يعادل ٢٣,٤٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية. هذا يعني أن كلتا المنطقتين ستضمان (٤٥,٣٪) من مساحة الأراضي الفلسطينية.

٣- المنطقة الثالثة: والتي تبلغ ٥٤,٧٪ من الأراضي الفلسطينية، والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى ستقسم إلى ٨ مناطق و ٦٤ معزلاً (جيتو) فلسطيني.

مرحلة (ب) تمتد على طول ٤٥ كلم تقريبًا من قرية سالم وحتى بلدة التياسير على حدود غور الأردن. وقد نفذت "إسرائيل" هذا المخطط على طول ٣٠ كلم تقريبًا، من قرية سالم نحو الشرق. ومما نشر في وسائل الإعلام، انتهت وزارة الدفاع من إعداد المسار للمرحلة الثالثة من الجدار، الذي سيمتد من مستوطنة "إلكنا" حتى منطقة البحر الميت. مسار الجدار في هذه المرحلة ستقام أعمق من المراحل السابقة في داخل أراضي الضفة، بحيث أن غالبية المستوطنات ستبقى غرب الجدار.

ووفق تصريحات رئيس الحكومة أرئيل شارون ووزير دفاعه شاؤول موفاز، فإن المرحلة الثالثة من الجدار ستفصل بين "غور الأردن" وتجمعات السكان الفلسطينية في قرى "ظهر الجبل"، وهذا يعزز الاعتقاد بأن هناك نية حقيقية لزيادة طول الجدار باتجاه الجنوب، بحيث يتم فصل غور

الأردن عن بقية الضفة الغربية. ونجد أن جدار الفصل ينفذ على الأرض الفلسطينية داخل الضفة الغربية وليس على طول «الخط الأخضر»، ويبلغ عرض الجدار من ٨٠-١٠٠ متر، ويتكون من العناصر التالية:

- أسلاك شائكة لولبية وهو أول عائق في الجدار.
- خندق بعرض ٤ أمتار وعمق خمسة أمتار يأتي مباشرة بعد الأسلاك الشائكة.
- شارع مسفلت بعرض ١٢ مترًا، وهو شارع عسكري لدوريات المراقبة والاستطلاع.
- يليه شارع مغطى بالتراب والرمل الناعم بعرض ٤م، لكشف آثار المتسللين، ويمشط هذا المقطع مرتين يوميًا صباحًا ومساءً.
- ويلي الشارع الجدار، وهو عبارة عن جدار أسمنتي بارتفاع متر ويعلوه سياج معدني إلكتروني بارتفاع أكثر من ثلاثة أمتار، رُكبت عليه معدات إنذار إلكترونية وكاميرات وأضواء كاشفة وغيرها من عناصر البنية التحتية الأمنية.
- وبعد السياج (الجدار) الواقي، أنشئ شارع رملي وترابي، ثم شارع مسفلت وبعدها خندق مماثل للخندق الأول ثم الأسلاك الشائكة اللولبية.

أشارت صحيفة "معاريف" بتاريخ ٢٠٠٣/٨/١٢، أنه بحسب التقديرات في الجيش الإسرائيلي، ستبلغ تكلفة الجدار في المسار الجديد حوالي (٨,١) مليار شيكل، وستستغرق أعمال البناء به نحو (١١) شهرًا.

وقد بلغت مساحة الأراضي الفلسطينية التي أقيم عليها الجدار، ما يزيد عن ٧٣ ألف دونم، وتضم الأراضي الفلسطينية التي تم مصادرتها خمسة تجمعات سكانية فلسطينية بأراضيها وسكانها وهي (برطعة الشرقية، أم الريحان، خربة عبد الله اليونس، وقرية المنطار، وظهر المالح). إضافة إلى حرش القسام (العَمرة) البالغ مساحته نحو ألف دونم، وهو حرش يتميز بموقعه الجميل ذي كثافة من الأشجار الحرجية المتنوعة والغني بنباتاته الطبيعية وحيواناته البرية.

وهناك قرى فلسطينية صودرت مساحات شاسعة من أراضيها، ومرّ السياج (الجدار) على تخومها، وأقيم الجدار على بعد أمتار من منازلها وهذه القرى هي (زبوبا، رمانه، الطيبة، عانين، تعنك، طورة الغربية، طورة الشرقية، العرقة الطرم، نزلة الشيخ زيد، يعبد، أم دار، الخلجان، زبده، ظهر العبد).

✧ تقرير الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة :

أكدت الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة "القانون" أن الجدار الفاصل الذي شُرِع ببنائه بعد مصادقة الحكومة الإسرائيلية في الثالث والعشرين من شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة الغربية، سيلحق بإسرائيل ما يقارب ١٠٪ من أراضي الضفة الغربية إذا أضيف إليه المناطق الأمنية. أن ما يسمى بـ (الجدار الآمن لإسرائيل) ما هو إلا [جدار فصل عنصري]، كونه سيحد من حرية تنقل الفلسطينيين وحياتهم ودخولهم إلى أراضيهم، حيث سيعمل على تقسيم الهوية الدينية والوطنية والعرقية.

كما أن الجدار يؤدي إلى الضم غير الشرعي لبعض الأراضي الأكثر خصوبة في الضفة الغربية ولمصادر المياه، في حين يتم دفع الفلسطينيين إلى "بانتوستانات" و"كنتونات" وأقاليم ليتسنى لإسرائيل ضمان أقصى سيطرة على حياة الفلسطينيين وأراضيهم، وهذا بحد ذاته واضح جدًا عند دراسة حالة قلقيلية.

واستنادا إلى مشاريع قدمتها عدة مؤسسات فلسطينية، سيضم الجدار بشكل غير قانوني أرضًا فلسطينية تشمل ما يقارب ٧٥ مستوطنة إسرائيلية يسكنها ٣٠٣ آلاف مستوطن إسرائيلي، وبالتالي فإن نحو ١٠٨٩١٨ فلسطينيًا سيتم ضمهم بشكل غير قانوني إلى "إسرائيل"، أو تطويقهم داخل الجدار. والفلسطينيين الذين سيحولون بشكل غير قانوني إلى السيطرة الإسرائيلية المباشرة لن يتمتعوا بمكانة سكنية أو مواطنة، بينما يتمتع المستوطنون الإسرائيليون حاليًا بمواطنة إسرائيلية كاملة.

و من المتوقع أن يكتمل بناء الجدار بحلول شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وسيكون الجدار مقسمًا إلى ثلاثة أقسام: [القسم الشمالي، القسم الخاص بالقدس، القسم الجنوبي]، فقد صمم الجدار لتطويق الضفة الغربية على طول ٣٦٠ كلم، حيث بُدِأ العمل به قُرْب سالم، القرية التي تقع غرب جنين، وسوف يسير جنوبًا، إلى الجنوب من منطقة الخليل، وسيتضمن سياجًا كهربائيًا، ودوريات أمن وخنادق.

<u>القسم الشمالي للجدار</u>: الذي يبدأ بالقرب من حاجز سالم، غرب مدينة جنين، وينتهي في كفر قاسم، جنوب مدينة قلقيلية. سيكون طوله ١١٠ كلم، ومن شأنه أن يعمل على تسييج نحو (١٧ قرية فلسطينية)، وسيتم تطويق وعزل ١٠٨٩١٨ فلسطينيًا من سكان الضفة الغربية في داخل "إسرائيل"، أو نقلهم إليها في الوقت الذي يتم فيه تدمير ومصادرة وضم آلاف الدونمات من الأراضي

الفلسطينية إلى "إسرائيل"، ترجمة للأوامر العسكرية الإسرائيلية التي صدرت بهذا الشأن. ومن المقرر أن يتم مصادرة ١,٦٪ من الضفة الغربية بشكل غير قانوني وضمه لإسرائيل، وستقسم هذه القرى الفلسطينيّة السبع عشرة إلى (٤) أقاليم مختلفة أو "بانتوستانات" إذ ستُكون الأرض بين الجدار وحدود "إسرائيل" منطقة عسكرية مغلقة.

وتدّعي "إسرائيل" بأنها ستصدرُ تصاريح خاصّة للسماح للفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المنطقة للدخول إلى الضفة الغربية، مع وجود نقاط تفتيش دائمة كلّ ١٥ كلم داخل الجدار. أما بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون خلف الجدار فيلزمهم التقدم بطلب للحصول على تصاريح خاصّة لدخول المنطقة العسكرية المغلقة، كلما رغبوا دخول إلى هذه المناطق، لأي سبب كان.

وسيتضمن "البانتوستان الأول": قرية رمانة (٣٠٤٦ نسمة)، والطيبة (٢١٥٥ نسمة) وعانين (٣٣٥٩ نسمة)، على مقربة من جنين الواقع بين حائطين: جدار التفرقة العنصرية الرئيسي في الضفة الغربية، وجدار آخر يفصل القرى عن الضفة الغربية. فعدد السكان الإجمالي في هذا البانتوستان يبلغ ٨٥٦٠ فلسطينيًا.

أما في "البانتوستان الثاني": فيضم بشكل غير قانوني نزلة عيسى (٢٢٦٢ نسمة)، وخربة عبد الله اليونس (١٢٧ نسمة)، برطعة الشرقية (٣٦٩٩ نسمة) وباقة الشرقية (٣٢٥٤ نسمة) إلى "إسرائيل"، من الجدير بالذكر أن برطعة الشرقية وباقة الشرقية قريتان في الضفة الغربية مع بلدتين شقيقتين داخل "إسرائيل" هما: برطعة الغربية وباقة الغربية. إن عدد السكان الإجمالي في البانتوستان يبلغ ٩٣٤٢ فلسطينيًا.

ويشمل "البانتوستان الثالث": [طولكرم، شويكة، وارتاح] عدد السكان المدمجين (٤١١٠٩)، عزبة شوفة (٨٩١)، خربة جبارة (٢٩٥)، وفرعون (٢٨٨٤) سيتم بشكل غير قانوني ضمه لإسرائيل وتطويقه بالخنادق لضمان فصلهم عن "إسرائيل". فعدد السكان الإجمالي التقريبي في هذا البانتوستان يبلغ ٤٥١٧٩ فلسطينيًا.

أما "البانتوستان الرابع": الذي يشمل قلقيلية (٣٩٥٨٠)، حبله (٥٤٤٥)، رأس الطيرة (٣٥١)، خان النبي إلياس (١٠٧٥)، عزبة جالود (١٢٦)، ورأس عطية (١٤١٥) فسيحاط بالجدار بالكامل مع مدخل ومخرج واحد فقط. ويقدر عدد السكان الإجمالي التقريبي في هذا البانتوستان بـــ ٤٧٩٩٢ فلسطينيًا. فالبانتوستان الرابع، بشكل خاص، يبين رغبة "إسرائيل" في أن تضمّ بشكل غير

قانوني الأرض التي تحتوي على مستوطنات إسرائيلية مبنية بشكل غير قانوني، وأراضي زراعية فلسطينيّة رئيسة ومصادر المياه، مع أقل عدد ممكن من الفلسطينيين بدلاً من "احتياجات أمنية" حقيقية. وعلى الرغم من ضمها لإسرائيل، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المراكز الأربع لن يمنحوا مواطنة إسرائيلية ولا إقامة ولو أنّ في بعض الحالات، يقع «الخط الأخضر» لإسرائيل على بعد أمتار قليلة، حيث سيمنعوا من دخول "إسرائيل"، ولكن ليس واضحًا بعد ما إذا سيعمل حاجز آخر على فصل هذه المناطق عن «الخط الأخضر»!

إن كافة الملكية الفلسطينيّة الواقعة ضمن ٦٠ – ١٠٠ متر من الجدار ستدمر أو دمرت وبالأخص الأراضي الزراعية أو المحروثة والأشجار، حيث ستصبح قلقيلية محرومة على الأقل من ١٥٪ من أراضي البلدية التابعة لها، وإلى أكثر من ٥٠٪ من الأراضي الزراعية وذلك بزيادة الضغط على عدد السكان المتزايد بسرعة.

يبدو أن التقديرات التقريبية التالية (١٥٪ و ٥٠٪) في هذه المرحلة قليلة، في الوقت الذي تستمرّ فيه "إسرائيل" بتغيير الطريق في تلك المنطقة. وفي الأسفل من قلقيلية يقع نظام الطبقة الجوفية الغربي الذي يزوّد ٥١٪ من الضفة الغربية بمصادر المياه، وهذا سيتم مصادرته وضمه بشكل غير قانوني سويّة مع ١٤ بئر ماء في المدينة، الذي يشكل ما يعادل٣٠٪ من مصادر مياه المدينة.

وسيتم ضم أراض فلسطينيّة تشمل مستوطنات إسرائيلية مبنية بشكل ما يسمونه "غير قانوني" قرب قلقيلية إلى "إسرائيل"، فالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية التابعة لمستوطنات "ألفيه مينشيه، تسوفيم، وأورانيت" ستصبح كلها جزءًا من "إسرائيل" وهذا على حساب الفلسطينيين في منطقة قلقيلية، المحاصرين في بانتوستان، والمحرومين من مائهم وأراضيهم وسبل عيشهم.

<u>الجدار الذي يطوق جنوب الضفة الغربية بما فيها القدس:</u> لم يتم حتى الآن الاتفاق على الخطط أو الخرائط المفصّلة والمتعلقة بما إذا سيتم بناء الجدار في جنوب الضفة الغربية، وعلى أية حال، فإن جمال سلمان – مدير عام بلدية بيت لحم – أفاد بأنه مع حلول ٢٣ من آب/ أغسطس ٢٠٠٢م، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي كانت قد صادرت ما يقارب سبعمائة دونم من الأرضي الفلسطينيّة في بيت لحم لصالح بناء الجزء الجنوبي من الجدار.

ومن المتوقع للجزء الجنوبي من الجدار الذي يبلغ طوله ٢١٥ كلم، أن ينتهي بضم إسرائيلي حقيقي لـ ٤٠٠ كلم^{2} (أي ما يعادل تقريبًا ٧٪ من الضفة الغربية المحتلة) إذ إن أكثر من ثلثه يقع

في القدس الشرقية المحتلة. وهذا الجزء من الجدار سيضمّ ٣٩ مستوطنة إسرائيلية مبنية بشكل غير قانوني إلى "إسرائيل"، يسكنها حوالي ٢٧٠٠٠٠ مستوطن و ٢٧٦٠٠٠ فلسطيني تقريبًا.

لقد تم المصادقة على ٥٤ كلم تغطّي القدس المحتلة، فالخطط الخاصة بجدار الفصل حول القدس مشابهة عمليًا مع ذلك الجدار الذي بني حول قلقيلية على الرغم من كونه أكثر تعقيدًا، وتهدف "إسرائيل" من هذا الجزء الخاص بجدار الفصل إلى تطويق أكبر عدد ممكن من الكتل الاستيطانية الإسرائيلية المبنية بشكل غير شرعي في القدس الشرقية المحتلّة والضفة الغربية، وفي نفس الوقت تقوم بإبعاد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين.

وقد خوّل رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون خطة "تطويق القدس" التي ستشمل حدود البلدية المحددة إسرائيليًا، بالإضافة إلى كتلتين استيطانيتين كبيرتين لجيفؤون وأدوميم داخل جدار يبلغ طوله ٥٤ كلم.

ومع هذا، فإن الجدار المخطط له للقدس لن يغطي فقط أراض ملحقة بشكل غير قانوني يسكنها ١٨٠٠٠٠ مستوطن إسرائيلي غير شرعيين فحسب، بل سيتضمّن أيضًا نحو ٢٧٦٠٠٠ فلسطيني، ولكي يتم حل هذه المشكلة الديموغرافية، ستبني "إسرائيل" جدارين حول القدس، الأول جدار داخلي مبني في الأصل حول حدود محلية إسرائيلية لإبقاء الرؤية المحصورة والتوسّعية لقدس إسرائيلية. مع العديد من اليهود الإسرائيليين وقدر قليل من الفلسطينيين إن أمكن، يمكن لإسرائيل، وربما تقوم بخلق "بانتوستان" يطوق قرية كفر عقب ومخيّم قلنديا، ولو أنّ السكّان يحملون هويات مقدسية. وبوجود هذا الجدار سيتم فصلهم عن كل من الضفة الغربية والقدس، وستقوم "إسرائيل" بتجنب المشكلة المتسمة بالفوضى حيال آلاف الفلسطينيين على "الجهة الخاصة بهم" من الجدار.

<u>الأرض والمياه:</u> تم مصادرة آلاف الدونمات من الأرض الزراعية الأساسية بشكل غير قانوني، وضم أو الاستيلاء عليها في مجتمع يتمتع باقتصاد تقليدي يرتكز على الزراعة، فالاقتصاد الزراعي بات مهمًا جدًا خلال هذه الانتفاضة. فنجد أن (سياسات الاحتلال العدائية، وحظر التجول ونقاط التفتيش والأشكال الأخرى من العقاب الجماعي، والإغلاق الذي قام بعزل قرى الضفة الغربية عن بعضها البعض)، كل ذلك أدى إلى اتكال متزايد على المنتجات المحلية والبيتية من قبل كل من الإعالة والتوظيف الفوري. والأراضي التي تقوم "إسرائيل" بمصادرتها بشكل غير قانوني، وضمها

في المرحلة الأولى من جدار التفرقة العنصرية تعد من أكثر أراضي الضفة الغربية خصوبة. فقلقيلية ومناطقها المحيطة تعد (سلة فاكهة فلسطين)، حيث يتم بيع كل من الزيتون والفواكه والخضار الموسمية في جميع أنحاء الضفة الغربية. وكدليل إيضاحي على الاعتماد المتزايد على الزراعة، كان ٢٢٪ من اقتصاد قلقيلية قبل ٢٩ من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، يعتمد على الزراعة، ومنذ بداية الانتفاضة ارتفع هذا الرقم إلى ٤٥٪.

ومن الجدير بالذكر أن ٢٠٠٠ مزارع يمول نحو ١٥٠٠٠ فلسطيني في المدينة، أي ما يشكل حوالي ٣٧,٥٪ من سكان قلقيلية الإجمالي. إن نظام الطبقة الجوفية الغربية الثمين، الذي يقع في الضفة الغربية و "إسرائيل"، سيكون أيضًا تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، إذ سيتم الاستيلاء على أراض في قلقيلية، وتأثير هذا على الوصول الفلسطينيّ إلى نظام الطبقة الجوفية الغربية لم يعرف حتى الآن، ومع هذا، فإن هناك مخاوف خطيرة حيال الوصول الفلسطينيّ المحتمل إلى مصادر المياه، والذي بدوره سيضم، أو بالأحرى قد ضم بشكل غير قانوني من قبل "إسرائيل".

وصف الجدار بعيون صحفية

تصف عميرة هاس هذا «الجدار» في مقال نشرته في جريدة هآرتس فتقول إنه «سور أسمنتي طوله ثمانية أمتار، وأسلاك حديدية شائكة ومجسات كهربائية، وأنفاق عمقها أربعة أمتار من طرفي الجدار، وطريق ترابي لاستكشاف الأثر، ومنطقة ممنوعة للحركة، ومسار من مسلكين للاستطلاعات العسكرية، وأبراج للمراقبة وإطلاق النار على طول الجدار يبعد الواحد عن الآخر ٢٠٠ متر، هذه هي مركبات «الجدار».

ولأن الأمر لا يقتصر على مجرد إقامة حاجز لتحقيق الأمن، فإن المنطقة الفاصلة تمتد في نقاط عديدة منه ما بين «٦٠» إلى «٧٠» مترًا، ومزود بنظام إنذار إلكتروني، في الوقت نفسه يمتد بمحاذاة طريق أسفلتي ثم أسوار شائكة مرة أخرى. والأراضي الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر» ستكون بمثابة منطقة عسكرية مغلقة، وعلى الجانب الفلسطيني فإن الأراضي الممتدة بمحاذاة الجدار لن يسمح بالمرور إليها إلا عبر نقاط التفتيش، وسيكون عرض المنطقة العسكرية على جانبي الجدار ما بين ٣-٨ كلم. وفي المقطع الأول الذي انتهى من الجدار الإلكتروني لدى لمس الجدار تنقل إنذارات إلكترونية إلى مراكز السيطرة والمراقبة في القواعد العسكرية القريبة. وتقوم كاميرات فيديو بعيدة

المدى، تكلفة كل منها مليون ونصف المليون شيكل، ومركبة على عواميد عالية، برصد المنطقة على طرفي الجدار. وحسب ما يدعي ضابط إسرائيلي رفيع المستوى من المسئولين عن المشروع، فقد أحبط الجدار عمليتين هجوميتين وشوش مخططات أخرى كثيرة.

الجدار الفاصل يشرف عليه ضابط الاحتياط (تسيتخ مليـاح)، وينفـذه ١٠ مقـاولين، بطـول ١٢٠ ألف متر من جدران الباطون و ١٠٠ ألف عمود مـن أنـواع مختلفـة و ٢٠٠ ألـف مـتر مـن الجـدران الإلكترونية، ومئات الحراس الذين يشرفون على تأمين البناء، ومئات المهندسـين وعشـرات الطـواقم التي تتفاوض مع الجـيش، ومـع المجـالس المحليـة والمـواطنين الـذين يخـترق الحـاجز أراضـيهم، ووحدات عسكرية خاصة للحماية على امتداده.

ومن المخطط أن يصل طول الجدار إلى نحو ٦٢٣ كلم، وقدر ضابط إسرائيلي كبير وأحد المسئولين عن المشروع، أن تكلفته ستبلغ ٥,٦ مليارات شيكل. ومن المتوقع أن يمتد الجدار من بلـدة «تيرتسـاء» الواقعة في شمال غور الأردن، وحتى مدينة عراد في شرق النقب. وأنفقت "إسرائيل" حتى الآن مبلغ ٨٦٠ مليون شيكل في بناء القطع الأول الذي تقدر تكاليف إنشائه بنحو مليار و ٢٧٠ مليون شـيكل. وقد حولت الحكومة الإسرائيلية حتى الآن مليار وتسعمائة مليـون شـيكل إلى مشـروع إقامـة الجـدار الفاصل. ومن بين هذا المبلغ ٢٢٠ مليون شيكل استثمرت في مشروع غلاف القدس خصصـت للإنفـاق على ١٢ ألف يوم من العمل قام به عمال المعدات الهندسية، والـذين تم تشـغيلهم حيـث اسـتوعب ٥٠٠ عامل في منطقة القدس فقط.

وبرغم أن بناء الجدار كان من المفترض أن يسير وفق معدلات بطيئـة فـإن الواقـع يؤكـد العكـس تمامًا بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يرى ضرورة الاسراع بالانتهاء منه في أسرع وقت. وظـل العمـل يتم في تكتمٍ حتى قرر الجيش الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، جذب انتباه وسائل الإعلام إلى الموضـوع بعد أن اكتشفت وزارة الدفاع أهمية تدخل الإعلام في كل ما يطرأ على المشـروع، ذلـك أن المـواطنين يمولون بأموال الضرائب التي يدفعونها إقامة الجدار.

❖ مراحل البناء

أقرت الحكومة إلى الآن حوالي ١٩٠ كلم من الجدار، في إطار المرحلتين (أ ، ب). مسار المرحلـة (أ) يمتد على طول قرابة ١٥٠ كلم، ١٢٥ كلم تبدأ من قرية سالم داخل «الخط الأخضر» في الشمال، حتى مستوطنة إلكنا في الجنوب. ٢٠ كلم إضافيًا في شمال وجنوب الحدود البلديـة للقـدس، تشـكل

جزءًا مما يسمى «غلاف القدس». إضافة إلى الجدار الرئيسي، هناك تخطيط لثلاثة حواجز ثانوية في ثلاث مناطق على طول مسار المرحلة (أ)، والمسماة «حواجز العمق». في جزء من المناطق المخطط فيها لإقامة حواجز كهذه سيطرت دولة "إسرائيل" على أراض بملكية خاصة لفلسطينيين لكن أعمال البناء لم تبدأ بعد.

مرحلة (ب) تمتد على طول ٤٥ كلم تقريبًا من سالم، وحتى بلدة التياسير على حدود غور الأردن. حتى الآن تنفذ أعمال على طول ٣٠ كلم تقريبًا، من سالم نحو الشرق. ويفترض أن تنتهي إقامة مرحلة (ب) بكل أجزائها، وحسب المعلومات فإن وزارة الدفاع انتهت من إعداد مسار المرحلة الثالثة من الجدار، الذي سيمتد من مستوطنة إلكنا حتى منطقة البحر الميت. مسار الجدار في هذه المرحلة سيكون أعمق من المراحل السابقة في داخل أراضي الضفة، بحيث أن غالبية المستوطنات ستبقى غرب الجدار.

ويفترض أن تفصل هذه المرحلة من الجدار بين غور الأردن وتجمعات السكان الفلسطينية في ظهر الجبل. وتخطيط المسار في هذه المنطقة يعزز الاعتقاد بأن هناك نية حقيقية لزيادة طول الجدار باتجاه الجنوب، بحيث يتم فصل غور الأردن عن بقية الضفة الغربية.

وفي المرحلة (أ) فقط يمس بناء الجدار حقوق أكثر من ٢١٠٠٠٠ مواطن فلسطيني يعيشون في [٦٨] بلدة: ١٣ بلدة يعيش فيها حوالي ١١٧٠٠ مواطن ستتحول إلى جيوب سجينة بين الجدار وبين «الخط الأخضر»؛ كما أن المسار الملتوي للجدار وإقامة حاجز إضافي (حاجز العمق) شرقي الجدار الفاصل سيحول ١٩ بلدة أخرى، يعيش فيها زهاء ١٢٨٥٠٠ فلسطيني إلى جيوب معزولة؛ ٣٦ بلدة أخرى شرقي الجدار الفاصل أو حاجز العمق، يعيش فيها زهاء ٧٢٢٠٠ مواطن، ستنفصل عن جزء ملحوظ من أراضيها الزراعية التي ستبقى غربي الجدار.

وهكذا تكون "إسرائيل" قد أغلقت أكبر الملفات لديها وهو ملف "الاستيطان والقدس والحدود"، ورسمت حدودها، وضمت مستعمراتها، ووسعت حدود البلدية، وبذلك تحصل على أغلبية الأراضي المحاذية للخط الأخضر من الشمال إلى الجنوب بحيث تتجاوز هذه المساحه ٧٠٠ كلم^{2}، وتشكل أكثر من ١٢٪ مساحة الأراضي الفلسطينية، وعلاوة على ذلك فإن منطقة الأغوار التي تشكل بالنسبة لشارون خط المواجهة الأول إضافة إلى السفوح الشرقية للضفة، وهي تشكل أكثر من ١٠٠٠ كم^{2} أي حوالي ١٧٪ من الأراضي الفلسطينية قد تم ضمها، وبذلك يضمن على أقل ٣٠٪ من مساحة الضفة

الغربية، وتبقى المساحة المتبقية تشكل الدولة العتيدة للفلسطينيين مكونة من قسمين لا يربطهما أي تواصل جغرافي، وكل منهما مجزأ إلى كنتونات محرومة من الكينونة الإقليمية.

ورغم الدعاية الإسرائيلية التي تصور الجدار على أنه مجرد حاجز أمني، إلا أن الحقائق على الأرض تقول عكس ذلك، فالطريقة التي يبنى بها الجدار، والمواقع التي ينشأ فوقها، تقول إنه [جدار سياسي] يسعى إلى فرض الحل الذي تريده "إسرائيل" للتسوية، فتستولي من خلاله على الأرض التي تريد الاستيلاء عليها، وتفرض بقاء الكتل الاستيطانية التي تريدها، وتحول مشروع الدولة الفلسطينية إلى كانتونات، وتحاصر المدن الفلسطينية بالجدار لكي تتحول إلى معازل لها بوابات للدخول والخروج، وتفصل بين القرى وأراضيها الزراعية تمهيدًا لقطع صلة الفلاح بالأرض ثم الاستيلاء عليها باعتبارها أراضي بور.

وما يتبقى بعد ذلك من مساحة الضفة الغربية، هي التي يقترح رئيس الوزراء أرئيل شارون إنشاء الدولة الفلسطينية فوقها «مؤقتًا»، ولكن «مؤقتًا» هذه تتحول إلى وضع دائم بحسب الأمر الواقع الذي سينشأ.

نماذج من المدن المتضررة

❖ نموذج جنين:

يزيد طول الجدار عن ٤٨ كلم في أراضي المحافظة، بدءًا من منطقة ظهر العبد غربي المدينة وانتهاء بقرية جلبون شرقًا. أما مساحة الجدار وملحقاته من سياج وشوارع وخنادق وأسلاك شائكة بلغت حتي الآن أكثر من ٤٨ ألف دونم، وعرضه يصل في بعض المناطق إلى ٣٠٠ م.

كما أن إجراءات إقامة الجدار وضعت ٤٠ ألف دونم من أراضي بلدات وقرى المحافظة المحاذية لخط التماس إلى الغرب من الجدار، بما فيها من مناطق سكنية وأراض زراعية، كما أدخلت ٧٠ ألف دونم أخرى في منطقة العزل، والتي يزيد طولها عن ٣٠ كلم.

أما أضرار الجدار طالت الآلاف من أبناء المحافظة الذين فقدوا أراضيهم التي تشكل مصدر رزق وحيد لإعالة أسرهم وأطفالهم، ونجد أن أكثر من ١٢ ألف نسمة موزعين على ٣٠٠٠ أسرة دخلوا في منطقة العزل مع أكثر من ٢٢٠٠ وحدة سكنية موزعة على عدد من التجمعات السكانية. ويمنع هذا الوضع هؤلاء السكان من دخول بلداتهم وقراهم في منطقة العزل إلا بتصريح

خاص من القوات الصهيونية، الأمر الذي فاقم معاناتهم وألحق بهم أضرارًا جسيمة تضاف إلى الاعتداءات المتواصلة من الحصار والإغلاق المفروضين بشكل مشدد.

وتبدأ المنطقة العازلة حسب المخططات الإسرائيلية من منطقة سالم، وحتي ظهر العبد غرب جنين، وتضم أربع بوابات أقيمت اثنتان منها على مدخل قرية برطعة وغرب يعبد، فيما ستقام بوابة بالقرب من قرية رمانة وأخرى بين قريتي تعنك وعانين غرب جنين.

ويبقي الجدار الفاصل الذي دخل في بعض مناطق المحافظة أكثر من ثلاثة كيلومترات داخل الأراضي الزراعية والتجمعات السكانية، مصدر قلق للمواطنين الذين يقولون إن الجدار الفاصل هو في حقيقة الأمر غول استيطاني يبتلع الأرض الفلسطينية، ويخنق القرى والتجمعات السكنية الواقعة على جانبيه، ويجب العمل على وقفه.

⌖ نموذج الخليل

يبدأ الجدار من شمال المحافظة بفتحة عرضها ٤ كلم لتكون مدخل لمحافظة يبلغ تعداد سكانها أكثر من نصف مليون إنسان، لكنه في الوقت ذاته يغلق الشارع العام المحاذي لكفار عصيون ليأتي شرق مستعمرة مجدال عوز ليكون مدخله الأساس بلدة بيت فجار، ثم يتوزع هذا الجدار يمينًا وشمالاً حتى يصل طوله ١٨٦ كلم، علمًا بأن طول ما يسمى بـ «الخط الأخضر» لا يزيد إلا شيئًا يسيرًا عن ١٥٥ كلم، ومع العلم أن «الخط الأخضر» يحتضن هذا الجدار في داخله، ورغم أن الجدار داخل «الخط الأخضر» فإنه يزيد بمسافة ٣١ كلم عن «الخط الأخضر».

أما القرى والبلدات التي ستبقى خارج السياج ابتداء من الجهة الشمالية الشرقية هي: (سعير التي ستبقى منطقة القنوب خارج هذا السياج، وكذلك جبل أبو زميطر، العطن، أم الشيخ، زعطوط، جرون بطيحة)، وإلى الجنوب من بلدة بني نعيم تقع مسفرة يطا حيث التجمعات البدوية التالية: (حميدة، الدقيقة، خشم الدرج، أم خير، أم الدرج، الكعابنه، العزازمة، وقرى يطا الديرات، البويب، زيف، الرفاعية، بيرين، التوانه، الركيز، الفقرة صارورة، الطوبة، مغاير العبيد، صفي، المجاز، التبان، الفخيت، الحلاوة، المركز، جنبة، بير العد، شعب البطم، البطبقة، قويويص، منزيل، الاصفير، هريبة النبي، بير الغوانمة، خربة سوسيا)، أما بالنسبة للسموع: (غوين التحتا، غوين الفوقا، الزظيم، جزء من أراضي رافات، واد العماير، عتير، خربة السيميا)، وفي الظاهرية: (خربة واد السمسم، واد الخليل، عرب الرماضين، عناب الكبيرة، تاطريط)، وفي دورا: (أبو

العرقان، الكوم، المورق). وجميع القرى والتجمعات البدوية التي ذكرناها تقع "خارج" الجدار الفاصل بالكامل. أما القرى التي يقتطع هذا الجدار أجراء كبيرة منها فهي: (قرى دورا، قرية البرج، بيت مرسم، بيت الروش، المجد، سكة، بيت عوا، فرعة، وبلدة اذنا، وأجراء كبيرة من أراضي أم علاس غرب بيت أولا، وأجزاء من أراضي نوبا خاراس، ومساحات واسعة من أراضي بلدة صوريف، وسلخ قرية الجبعة بالكامل، ومساحات من أراضي بيت).

وبصراحة شديدة، فإن المساحة التي ستبقى خارج هذا الجدار في محافظة الخليل بصورته الحالية هي ٥٣٣ ألف دونم، وهذه المساحة تمثل نسبة ٤٨,٣٢٪ من مساحة المحافظة الإجمالية وما سيبقى داخل الجدار فقط ٥٧٠ ألف دونم.

أما فيما يتعلق بالمستوطنات اليهودية التي ستبقى داخل هذا الجدار أي تحت السيادة الفلسطينية هي: "مستعمرة كرمي تسور المقامة على أراضي بلدتي حلحول وبيت أمر، مستعمرة ناحال نجوهوت العسكرية المقامة غرب مدينة دورا، معسكر المجنونة جنوب مدينة دورا، مستعمرة حاجاي جنوب مدينة الخليل، مستعمرة ناحال عنار العسكرية (الارتباط العسكري في جبل مناع)".

وفيما يتعلق بوضع البلدة القديمة من مدينة الخليل، فستبقى خارج السياج أو الجدار أي تحت السيادة الإسرائيلية مع البؤر الاستيطانية الأربع الموجودة بها وهي: "رامات يشاي (تل الرميدة)، بيت هداسا (الدبوبة)، بيت رومانو (مدرسة أسامة)، إبراهيم أفينو (سوق الخضار)، بالإضافة إلى الأراضي المجاورة لها، وكذلك مستعمرة كريات أربع، ومستعمرة خارصينا، وأجزاء من أراضي البقعة شرق مدينة الخليل، ومدخل بني نعيم، وأجزاء من منطقة الجلاجل"، وباقي المستعمرات مثل: "بات عين غرب عصيون، ومجدال عوز شرق عصيون، وكيسان، ومتساد أصفر شرق سعير والشيوخ، وبني جيفر جنوب بني نعيم، وكرمائيل وماعون وسوسيا ومتسادوت يهودا جنوب الظاهرية، وأشكنيوت غرب الظاهرية، وسنسانا جنوب غرب الظاهرية، وإدورا وتليم جنوب ترقوميا"، فستبقى جميعها ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية خارج الجدار.

ويشار إلى أن أحد ضابط الإدارة المدنية تجول على الطبيعة بواسطة ٣ جيبات عسكرية حاملاً معه خرائط الجدار ليروا على أرض الواقع مسار هذا الجدار، والتقوا ببعض المواطنين وطرحوا على المواطنين سؤالاً واحدًا هو: هل تحبون أن تبقوا تحت السيادة الفلسطينية أم الإسرائيلية؟ فكان الجواب نحن فلسطينيون وسنبقى تحت السيادة الفلسطينية.

❖ نموذج طولكرم

إن الجدار الفاصل، الذي شارفت سلطات الاحتلال على إنهائه التهم ٢٥٣٢٥٥ دونمًا من الأراضي الزراعية في ٢٠ موقعًا سكانيًا في شمال وجنوب طولكرم. بل إن هناك مسارًا للجدار بدأت "إسرائيل" العمل بتنفيذه على جزأين:

الجزء الأول: شُرع بتنفيذه في آب/ أغسطس من العام ٢٠٠٢م، ويمتد من قرية عكابا أقصى شمال المحافظة مرورًا بأراضي منطقة الشعراوية المحاذي للخط الأخضر، وصولاً إلى قرية الجاروشية بعمق ١-٣ كلم داخل الأراضي الفلسطينية، وترتب على ذلك مصادرة حوالي ١٩٥٧٥ دونمًا من أراضي الشعراوية وعزل ٩١٧٣٥ دونمًا.

أما الجزء الآخر من الجدار: فقد بدأ العمل به في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢م، ويبدأ من جنوب غرب المدينة ضاحية أرتاح، ويمتد شرقًا، ومن ثم إلى جنوب المحافظة - الكفريات، حيث يمر بأراضي ٧ تجمعات سكانية وصولاً إلى قرية فلامية في محافظة قلقيلية، وقد صودر ما يقارب ٣٥٦٩ دونمًا وعزل حوالي ١٠٦٢٣٥ دونمًا.

وكانت سلطات الاحتلال أصدرت أمرًا عسكريًا رقم ١/١س عام ٢٠٠١م، يقضي بإقامة جدار يمتد من قرى وبلدات محافظة جنين مرورًا بالتجمعات السكانية المحاذية للخط الأخضر في محافظة طولكرم وصولاً إلى محافظة قلقيلية، وما ترتب على ذلك من تجريف ومصادرة للأراضي واقتلاع الأشجار وتخريب المنشآت الزراعية وشبكات الري والمياه.

يشار إلى أن الجدار الفاصل عزل (أربعة) تجمعات سكانية في المحافظة غرب الجدار، وهي: "نزلة عيسى، باقة الشرقية، نزلة أبو نار، وجبارة"، منها ثلاثة ما بين «الخط الأخضر» والجدار، في حين تم عزل (خربة جبارة) بشكل كامل نتيجة إغلاق مدخليها الشمالي والجنوبي والجدار من الشرق و «الخط الأخضر» من الغرب بحيث لا يسمح للسكان بالتنقل، إذ تعتبر القرية المدخل الجنوبي للمحافظة ويصلها ببقية المحافظات.

ونوهت تقارير صحفية إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفصل والعزل العنصري، وأوضحت أن ما حدث هو تدمير للاقتصاد في المحافظة والاقتصاد الوطني بشكل عام، خاصة بعد اقتلاع وتجريف وتدمير أشجار الزيتون، وأدى بالتالي إلى خسائر جسيمة في القطاع الزراعي الذي هو عماد اقتصاد المحافظة، كما أن مصادرة وعزل الأراضي خلّف وراءه آلاف الأسر التي فقدت مصدر رزقها، مما

زاد من تفاقم مشكلة البطالة وأعداد العاطلين عن العمل، خاصة بعد فقدان أماكن عملهم داخل «الخط الأخضر» وتوجههم إلى الأرض والزراعة خلال انتفاضة الأقصى.

كما أن سكان الأراضي المعزولة، أصبحوا لا يعلمون مصيرهم المجهول، وكيفية تصريف شؤون حياتهم مستقبلاً، وكيفية الدخول والخروج من بلداتهم، إضافة إلى معاناة السكان عمومًا في المحافظة نتيجة الحد من التنقل بين التجمعات، وصعوبة الالتحاق بأماكن العمل أو في طلب الدراسة والخدمات الطبية، وصعوبة التواصل الأسري والتبادل التجاري وتسويق المنتجات، وهذا الوضع يخلق مشاكل اجتماعية ونفسية للسكان بالإضافة إلى المعاناة الاقتصادية.

⌖ نموذج قلقيلية

في الجزء الشمالي الغربي من الضفه الغربيه تقع مدينة قلقيليه وهي أصغر المحافظات مساحة وأكثرها تضررًا من الاحتلال الإسرائيلي. وتعاني محافظة قلقيلية من نهب مستمر لأراضيها من قبل المستعمرات الإسرائيلية، والحواجز العسكرية، والطرق الالتفافية، وجدار الفصل. إن هذه المدينة مستهدفة من قبل "إسرائيل"؛ لأنها من المدن الفلسطينية الحدودية المتاخمة للخط الأخضر الذي يفصل بين حدود عام ١٩٦٧ و ١٩٤٨.

وتعتبر مدينة قلقيليه أقرب مدينة للساحل الفلسطيني، كما يبلغ عدد سكانها ٤٠٠٠٠ نسمة كمدينة، وعدد سكان المحافظه أي قضائها وقراها حوالي ٨٢٠٠٠ ألف نسمة، ومساحة المحافظة ١٦٣ كلم[٢]. بذلك تكون من أكثر المدن كثافة سكانية، وأكثرها تضررًا من الاستيطان، فلها تجارب عديدة مع ضياع الأرض ونقصانها منذ أن وضع الاحتلال قدميه على الأراضي الفلسطينية.

وتشير الدراسات الصادرة أن محافظة قلقيلية تحيط بها ١٧ مستوطنة تشكل في النهاية جدار فصل للمدينة عن قراها، والمحافظة عن باقي محافظات الضفة، ومن أكثر المستعمرات قربًا من مركز المدينة: "الفيه منشيه وتسوفيم وتسور أيجال ويرحاف"، إذ تحيط بالمدينة من جوانبها الأربعة، إضافه إلى أكبر المستعمرات وهي (أرئيل).

ويشار إلى أن هذه المستوطنات اتبعت بحواجز عسكرية وطرق التفافية تحيط بها من الجنوب، إضافة إلى أن «الخط الأخضر» يغلق الجانب الغربي للمدينة ويمنع التوسع العمراني الأفقي. فالمناطق السكانية تُبتلع من قبل المستوطنات التي ينعم سكانها بالأرض وما تحتها من ماء وما فوقها من هواء.

إن جدار الفصل حوّل قلقيلية إلى جيب ذو مخرج واحد من الشرق قرب حاجز بدوق، وقد تغير مسار الجدار ليضم مستعمرة (القيه منشيه) وذلك بقرار من الحكومة الإسرائيلية. ويشار إلى أن محافظة قلقيلية من أكثر المحافظات تضررًا من جدار الفصل حيث تم اقتطاع الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية، مع العلم أن المساحة المضمومة داخل جدار الفصل لا تضم سوى ٤ مستوطنات من أصل ١٧ مستوطنة، والدليل على ذلك تغيير المسار للجدار وخنق المدينة.

ومن جهته أوضح الاحتلال الإسرائيلي أن محافظة قلقيلية تشكل خطر أمني حقيقي على الدولة اليهودية المقامة على أراضي فلسطين لذا تنبه الإسرائيليون كثيرًا لأهمية موقعها منذ بدء الاحتلال الثاني سنة ١٩٦٧، وزاد من مخاوف "إسرائيل" النشاط الاقتصادي والتجاري والزراعي الكثيف في قلقيلية بسبب قربها من «الخط الأخضر»، وبالذات من الطيرة وقرى المثلث.

وتشير التقارير إلى أنه في السنوات الأولى للاحتلال تم مصادرة ما يقارب ٣٠ ألف دونم وهي من أفضل الأراضي السهلية الرملية الصفراء، وبالفعل انتكبت المدينة بضياع هذه الأراضي، وأكملت "إسرائيل" على أراضي المدينة الجبلية من ناحية الجنوب والشرق والشمال لشق الشوارع الالتفافية والتي هي التفاف من أجل سرقة الأرض لإقامة المستوطنات وتوسيعها. ومن الواضح أنه وبسبب خصوبة الأراضي وتوفر مياه الري والآبار المملوكة للفلسطينيين شكلت قلقيلية مركز جذب اقتصادي واستثماري وتجاري رائع لم تتمكن سلطات الاحتلال بكل وسائلها الخبيثة من السيطرة عليه، فلجأت إلى إنشاء طوق استيطاني صادرت من أجله مساحات واسعة من الأراضي، وتم شق الشوارع الاستيطانية التي توصل بين هذه المستوطنات وبين داخل «الخط الأخضر».

وأصبحت قلقيلية داخل قفص ليس له سوى مخرج واحد من خلال خربة النبي إلياس، ونرى هنا أن حجم مصادرة الأراضي وزرع المستوطنات فاق كل تصور حيث زادت مساحتها عن مجموع مساحات التجمعات السكانية الفلسطينية في المحافظة.

وتشير التقارير إلى أن خطة الجدار الفاصل العنصري الجديدة جاءت لتخلق مناطق عزل كاملة تحيط بقلقيلية من شمالها وجنوبها وشرقها وغربها بحيث يصبح الخروج والدخول لا يتم إلا من المخرج الشرقي، وتحت مراقبة شديدة واستفزازية.

إن مجمل هذه الاجراءات – والتي رافقها إبان السنتين الأخيرتين حملة تدمير منظمة لشبكات الري والآبار الجوفية والبيوت البلاستيكية والبيارات والمشاتل، كما تم تدمير شبكات الكهرباء

والصرف الصحي والطرق، وكذلك تدمير البنية التحتية مع إغلاق المدينة وأراضيها بهذا الشكل – تعني قتل الحركة الاقتصادية الزراعية والتجارية في المدينة، وبالتالي الضغط المنظم والهادف لترحيل أهالي قلقيلية شرقًا، وهذا ما تسعى إليه سلطات الاحتلال.

شهادات صهيونية

◈ شهادة (١) بقلم: أوفير بينس ... (معاريف) ٢٤/ ٧/ ٢٠٠٣

في نيسان/ أبريل من سنة ٢٠٠٢ وافقت الحكومة لأول مرة على توصية مجلس الأمن القومي، بإقامة حاجز بيننا وبين الفلسطينيين في مناطق: (أم الفحم، قلقيلية، طولكرم، ومقطعين آخرين في القدس شمالها وجنوبها)، أي ما مجموعه الكلي ١٥٧ كلم. وفي آب/ أغسطس من سنة ٢٠٠٢ صادقت الحكومة نهائيًا على مخطط المرحلة الأولى، وفي نهاية هذا الشهر، كان من المفروض الانتهاء من بنائه. في هذا لوقت بدأ الحديث عن المرحلة الثانية، وفي نهاية السنة من المفروض أن يستكمل المقطع الإضافي حتى مدينة بيسان.

إذا سارت الأمور كما خطط لها، فسيتم حتى نهاية سنة ٢٠٠٣ بناء ٢٠٠ كلم من الجدار بتكلفة تزيد عن ملياري شيكل. إذن نحن أمام تكلفة عشرة ملايين شيكل لكل كيلو متر واحد؛ إجمالا يتضح الآن أنه في أعقاب ضغوط سياسية، إنه من المفروض أن يمتد الجدار حتى ٥٠٠ كلم بتكلفة إجمالية تصل إلى ٧ – ٨ مليارات شيكل من ميزانية الدولة.

المقطع الذي بات في طور البناء يتم بناؤه بصورة مدهشة، والمقطع الأهم هو المقطع الذي لا يتم بناؤه. المقطع الناقص يشكل نصف خط التماس، وسبب التأخير كامن فقط في القرارات السياسية. بناء الجدار خلق منذ هذه اللحظة عددًا من المشاكل:

١. ضم عشرات آلاف الفلسطينيين داخل الأراضي الإسرائيلية مما يعني التفريق بينهم وبين عائلاتهم وحقولهم. وبهذا تزداد الكراهية اتجاه "إسرائيل" التي ستضطر في نهاية المطاف إلى الاهتمام بهؤلاء الفلسطينيين كما لو كانوا مواطنين إسرائيليين.

٢. تمت إطالة الجدار لاعتبارات سياسية، مما يجعل من الجدار (مشروعًا فشلاً) إذا لم تكن لدينا القدرة على حمايته على طول امتداده. ونجد أيضًا أن إطالة الجدار لأسباب سياسية من شأنه المس بأمننا.

٣. حقيقة أن أكثر من نصف المشروع المعد للفصل بيننا وبين الفلسطينيين لم يتم التخطيط له حتى الآن، هو فشل حقيقي. فالإرهاب الذي يشبه المياه المتدفقة، سيبحث عن طريقه إلى ثغرة ما. وسيحاول المخربون تنفيذ اعتداء في المكان الخالي من العقبات، علمًا بأن معظم المنطقة الفاصلة أبعد من أن تكون ذات حاجز، سواء في وسط البلاد أو في جنوبها.

ثمة حاجة للتحرك دون تأخير، من أجل استكمال الجدار الفاصل كله، في أقصر مخطط ممكن (حوالي ٣٠٠ كلم)، بحيث تكون الاعتبارات الأمنية وحدها هي التي توجه الحكومة. إن تقصير الجدار يجعل بالإمكان استكماله بتكلفة ٤ مليارات، عبر استغلال نحو ٢ – ٣ مليارات شيكل للاحتياجات الاجتماعية بالغة الإلحاح في هذه الأيام.

❖ شهادة (٢) بقلم: مازال معلم... (هآرتس) ٩ / ٥ / ٢٠٠٣

في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٣م من المتوقع أن ينتهي بناء جدار الفصل بين "إسرائيل" والفلسطينيين، في مسار بدايته في سالم قرب جنين ونهايته في الكنا، وكذا في مقطعين آخرين في مسار غلاف القدس. هذه هي المرحلة الاولي من مشروع جدار الفصل الذي صودق عليه في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، في عهد حكومة شارون الأولى، وهو يسمي في اللغة العسكرية الإسرائيلية طريق آخر (أ). المرحلة الثانية، طريق آخر (ب)، صادقت عليه الحكومة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣م، وهو يتضمن بناء جدار الفصل في مسار يغلف مستوطنات (جلبوع، بين سالم، وتيسير). وفضلاً عن ذلك فهناك تخطيط لمرحلتين أخريين: طريق آخر (ج)، من الكنا إلى معسكر عوفر، وطريق آخر (د) من جنوبي القدس حتى عراد. وهاتان المرحلتان توجدان في طور التخطيط الأولي، ولم يتحدد جدول زمني لتنفيذهما.

واذا ما اكتملت في نهاية الأمر المراحل الاربعة في مشروع طريق آخر، فسيكون طول عائق خط التماس الكامل نحو ٦٠٠ كلم – ضعف مسار «الخط الأخضر» تقريبًا. وذلك بسبب الاضطرارات السكانية والاعتبارات الامنية. وبتقدير قسم النقليات والتكنولوجيا في الجيش الإسرائيلي، المسؤول عن البناء، ستبلغ كلفة المشروع نحو ٦,٥ مليار شيكل.

ويعد هذا هو العائق الأمني الأطول لدولة "إسرائيل". ولغرض المقارنة – فإن طول جدار الحدود اللبنانية هو نحو ٧٠ كلم فقط وطول جدار الفصل المتواصل بين سالم والكنا (طريق آخر "أ") هو

نحو ١٢٨ كلم، منها نحو ٨ كلم أسوار أسمنتية والباقي سياج إلكتروني. وفي الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع يصرون على وصف خط الفصل هذا بـ (العائق الأمني) ويمتنعون بثبات عن استخدام التعبير المشحون سياسيًا [الحدود].

ولكن رغم الحذر الذي يتخذه مهندسو الجدار في الجهاز العسكري والأمني إذ يصفون جوهر خط الفصل فإن الجدار آخذ بالبناء، والتغييرات التي يحدثها هذا البناء في المجال الطبيعي، تترك انطباعًا لخلق حدود بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية.

والسؤال (كيف ستبدو وستدار الحياة المدنية والأمنية على طول جدار الفصل مع تسليم المسؤولية الميدانية لقيادة المنطقة الوسطى؟!) هو سؤال مثير للفضول.

فقد تبلور في الجيش الإسرائيلي نموذج، يسمى [نسيج الحياة]، في أساسه تقبع فكرة إقامة حاجز أمني منيع لوقف الإرهاب وإلى جانبه السماح للإسرائيليين والفلسطينيين بنمط حياة عادي قدر الإمكان، بمثابة عائق متنفس. ولهذا الغرض سيبنى على طول طريق آخر (أ) نقطتي عبور للبضائع، و ٨ نقاط عبور للفلسطينيين والإسرائيليين وعدد كبير من البوابات الزراعية تستخدم يوميًا من الفلسطينيين الذين بقيت أراضيهم في الطرف الغربي من الجدار.

العميد عيران أوفير – رئيس قسم التقنيات والتكنولوجيا في هيئة الأركان– ينسق بناء الجدار عن الجيش الإسرائيلي (نائب رئيس الأركان، اللواء غابي أشكنازي، مسؤول عن المشروع من الجيش). في الماضي أدار أوفير حملة التقنيات في إخلاء الجيش الإسرائيلي من لبنان وبناء خط الانتشار الجديد. وفي العام الأخير كرس جزءًا مهمًا من وقته للمباحثات والجولات والمفاوضات المالية قبالة وزارة المالية، وتمثيل الجيش الإسرائيلي أمام محكمة العدل العليا.

أوفير، ابن ٤٥ سنة، متزوج وأب لطفلين، يسكن في قرية تقع بالقرب من مجال التماس في وسط البلاد. وهو يصف مشروع عائق خط التماس بـ "المشروع الوطني". وحسب أوفير فإن هيئة كبيرة مثل الجيش الإسرائيلي وحدها قادرة على تنفيذ مثل هذا المشروع في فترة قصيرة.

هذا الأسبوع أشار أوفير على خارطة مجال التماس المعلقة في جدران مكتبه: (٢٧ كلم من العائق بين سالم والكنا اكتمل بناؤه. وفضلاً عن الجدار هناك أيضًا قنوات عميقة لمنع دخول السيارات، وسبل تشويش وسبل للدوريات. وهذا المقطع توجد قيد الاستخدام الميداني وعلى طوله تجري مهمات الأمن الجاري). وحسب أوفير فإن العائق نجح حتى الآن في إحباط محاولتي تسلل من

مخربين، الأمر الذي يدل على أن الجدار ناجع جدًا. وإلى جانب بناء العائق، يقيم قسم التقليات والتكنولوجيا على طوله معسكرات للجيش تشكل البني التحتية الميدانية واللوجستية لقوات الجيش الإسرائيلي، المسؤولة ميدانيًا عن العائق الأمني الجديد. وعمليًا فإن هذه هي مهمة أمن جاري بكل معني الكلمة.

– كيف ستبدو الحياة العادية للسكان الإسرائيليين والفلسطينيين على طول جدار الفصل في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، مع انتهاء بنائه؟

يجيب أوفير: من المهم لي أن يبقي على حاله (نسيج الحياة)، ولهذا السبب جاءت كل البوابات. سيكون هناك بوابات لمرور محدد لغرض فلاحة الأرض أو المدارس. ويحتمل أيضًا أن تشكل بوابة ما لشخص واحد أو اثنين لفلاحة أراضيهما. وفي نقاط الرقابة سيمر إسرائيليون وفلسطينيون لأغراض تجارية.

هدفنا هو أن يمنع العائق دخول الإرهاب، هذا هو الأمر المركزي. مبدئيًا نحن نعد الخط كعائق، ولكننا نريد أن نتيح نسيج حياة – سواء للفلسطيني الذي يفلح أرضه الواقعة في الطرف الآخر، أم للمواطنين الآخرين، أم لعبور البضائع. وعلى طول الخط نحن نبني معسكرات تتيح للقوات الوصول إلى خط التماس بسرعة.

– هل من المحبط سماع النقد الجماهيري في أن مشروع الجدار يجري بكسل؟

لا يهم ما يمر في الطريق، في النهاية السطر الأخير هو المقرر. يوجد هناك ٥٠٠ آلية ثقيلة تعمل على الخط، وهذه كمية هائلة من المعدات الهندسية الثقيلة. من ناحيتنا هذا جهد فائق لكل المحافل في الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع. وعلى الناس أن يدركوا أن هذا حجم واسع. إن هذا المشروع مشروع هائل، يجري في ظل ظروف غير سهلة. وفي نهاية المطاف بعد ثلاثة أشهر سنري خطًا كاملاً.

– أنت تمتنع عن قول خط حدود، ولكن ستكون للخط آلية حدود؟

أنا لا أستطيع أن أقول إنه خط حدود، إذ إن هذا شيء سياسي. بالقطع ما نراه هنا هو (عائق أمني)، وأنا أعتقد أن هذا هو التعريف الأكثر مركزية. في كل المداولات أيضًا جري الحديث عن عائق أمني ولم يتحدث أحد عن أي شيء آخر.

شهادة (٣) بقلم: ميرون بنفنستي ـ (هآرتس) ٢٨ / ٨ / ٢٠٠٣

الجدار الفاصل لم يكن أبدًا مسألة منطقية وإنما حاجة نفسية سيكولوجية لباها السياسيون والجنرالات اليائسون باندفاع وحماسة. الجدار العملاق، الذي يغتصب بقسوة ووحشية المشاهد الطبيعية الجبلية والبساتين والحقول، ويحول حياة عشرات آلاف الفلسطينيين إلى جهنم، هو في المقام الأول خط حدود سيكولوجي يهدف إلى تقسيم العالم إلى اثنين: من أحد الجانبين توجد منطقة البيت المحمي الذي يفترض أن تسود فيه حياة هادئة ووادعة. ومن الناحية الأخرى خطر الموت والبربرية والإرهاب.

بسبب حبة دواء لمعالجة أعراض جغرافيا الخوف، يوجد لدي حكومة "إسرائيل" استعداد – بدعم حماسي من أغلبية الجمهور – لصرف مئات ملايين الدولارات. ومعني هذه الأدوية الحقيقي يختبئ من خلف الجدل إذا كان الجدار أمنيًا أو سياسيًا. هذا المشروع الوطني يحتل مكانة محترمة في السلسلة الأولى للمشاريع المشابهة السخيفة والساعية إلى كسب دعم الجمهور وإرضائه، وتلك المسرقة المدمرة التي كللت إبان إقامتها بتاج الصهيونية والمثل العليا الأمنية، بينما أصبح المبادرون لها اليوم يتنكرون لمبادرتهم تلك وغرقت الأفيال البيضاء في هوة عميقة.

وكالعادة لن يقوم أحد بمحاسبة الأطباء الشعبيون: فلا ثمن محدد للمعنويات الوطنية، والجدار لن يطرح أبدًا على محك الجدوي والفائدة ذلك لأنهم سيقولون دائمًا – لولا وجود هذا الجدار لكان عدد العمليات أكثر بعشرات المرات.

من شبه المؤكد أن هذه المشاريع الوطنية على شاكلة الجدار الفاصل ستظهر كمفارقة لا منطقية من أساسها. وهذا ما حدث فعلاً عندما وصل بناء الجدار إلى منطقة القدس وبدأوا في بناء غلاف القدس. المسار الذي اختاروه يسير تقريبًا مع الخط العشوائي الذي لا يوجد فيه أي منطق حضري أو أمني أو سياسي، والذي فرض في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على عجل. هذا الخط حظي باسم (حدود العراق والسجائر)، ذلك لأنه تحدد بحيث تبقي مصانع المشروبات والسجائر خارج حدود البلدية التي توحدت من جديد. كل هدفه كان ضم الأراضي الفارغة من السكان العرب، وترك المناطق المأهولة خارجه.

والآن وبعد ٣٦ سنة، حيث امتلأ كل المجال الحضري للقدس (أكثر من حدودها الرسمية بكثير) بمئات آلاف الناس، يريدون تكريس خطوط حزيران في القدس مع التعديلات الضرورية التي

تزيد من حدة التشوه الحضري القائم وتحول حياة ٥٠ ألف فلسطيني إلى كابوس. مخططو الجدار لا يحاولون حتى طرح براهين بأن المسار الذي يسير عليه الجدار في القدس قائم على اعتبارات أمنية. ذلك لأنه لا يمكن توضيح سبب اعتبار الجدار الأسمنتي الذي يفصل بين المنازل المأهولة ويسير من خلال الساحات والشوارع، ذو قيمة أمنية، ولماذا يعتبر الأشخاص القاطنون من الناحية الأخرى من الجدار أخطر من أولئك الموجودين في جهتنا.

ومن أجل تبرير فرض خط سياسي يفصل كانتون رام الله عن كانتون بيت لحم بتبريرات أمنية، قاموا بإعداد وطبخ نظرية عرقية – حضرية لا أساس لها من أجل تحديد مجموعة بشرية مكونة من ربع مليون إنسان في هوية جماعية اسمها عرب شرقي القدس مواطنون موالون لدولة "إسرائيل". هذه المجموعة من الناس، الذين قام الإسرائيليون اللطفاء بالإحسان عليهم ومنحوهم هوية زرقاء، ملزمون بالتصرف وكأنهم مختلفون عن أشقائهم وشقيقاتهم الذين وجدوا أنفسهم قاطنين خلف الخط العشوائي المسمى غلاف القدس.

النظرية تقول أيضًا إن عرب شرقي القدس لا يميلون لاستخدام الإرهاب؛ لأن لديهم ما يخسرونه وهم معنيون بالحفاظ على الامتيازات التي توفرها لهم المواطنة في دولة "إسرائيل" بالمقارنة مع سكان الضفة الغربية. هذا التوجه يميز الأنظمة الكولونيالية المقتنعة بأنها قادرة على تحديد الهويات العرقية وزجها في إطار الحدود والجدران عنوة والقضاء عليها لعدم وجود حاجة لها. عرب شرقي القدس – كيان وهمي نشأ مع فرض الحدود العشوائية – هم عرب جيدون في نظر مخططي غلاف القدس، وإذا تجرأوا على افتعال المشاكل فسيعرفون حينئذ كيف ستعالجهم "إسرائيل". هذا بينما سيُدَشَن الجدار في مراسيم مثيرة للانطباع، وسيصفق الجمهور اليهودي لقادته بعيدي النظر.

الخطر في أن يؤدي بناء الجدار ذاته ومصاعب الحركة والمصادرات وتقطيع أوصال العائلات إلى زيادة العداء وتغذية دوافع الانتقام لا يقلق بناة الجدار. ذلك لأن الهدف من هذا الجدار، كما يعرف المخططون له، ليس أمنيًا وإنما هو سيكولوجي.

يجب الافتراض أن أنصار الجدار كانوا يريدون تجنب الإرباك الذي يتسبب فيه لهم غلاف القدس. ولكن هناك ضغطًا سياسيًا سيكولوجيًا تغلب بعد العملية الدموية الأخيرة. وماذا إذا ظهرت لا منطقية وسخافة كل فكرة الجدار؟ ليس مهمًا، فالجمهور يريد إلى حد كبير جدًا جدارًا ضد الخوف لدرجة أن أحدًا لن يقوم بطرح الأسئلة.■

المراجع

❖ **الكتب:**

- أكرم أبو عمرو: المستوطنات الإسرائيلية في ظل عملية الفصل المقترحة. مجلة رؤية الهيئة العامة للاستعلامات، العدد السابع، ص٧١.
- جواد الجعبري: خطة الفصل الإسرائيلية – ورقة إعلامية – الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشئون الدولية ١٩٩٥.

❖ **تقارير صحفية:**

- صحيفة القدس – تفاصيل مخطط القدس ص٣ ٢٠٠٢/٤/١٦.
- صحيفة الحياة الجديدة – أحد قياديي حزب العمل الإسرائيلي ٢٠٠٢/٤/٢٧.
- صحيفة معاريف (المصدر السياسي) ٢٠٠٢/٣/٥.

❖ **مقالات صحفية:**

- فهمي هويدي: صحيفة الخليج الإماراتية ٢٠٠٣/٨/١٩.
- زكريا شاهين: البعد الخفي لجدار الفصل العنصري – صحيفة العرب اللندنية ٢٨ من يوليو ٢٠٠٣.
- وليد أبو محسن: مركز أبحاث الأراضي – جمعية الدراسات العربية – القدس.
- عميرة هاس: «الجدار كمصطلح مضلل» ـ هآرتس ـ ١٦من يوليو ٢٠٠٣.

❖ **دراسات وتقارير بحثية:**

- دراسة البنك الدولي: أشرف على الدراسة مجموعة الرقابة التي تضم في عضويتها رئاسة الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي وحكومتي النرويج والولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- تقارير مصدرة – من مديريات الحكم المحلي – ٢٠٠٣.
- تقارير اللجنة العامة للدفاع عن الأراضي – ٢٠٠٣.
- تقارير مركز ابحاث الاراضي – ٢٠٠٣.
- اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، ٣٠ من نيسان ٢٠٠٣.

الفصل الرابع

أضرار الجدار



- صورة عامة عن الأضرار
- إجمال الأضرار في حالة انحراف مسار الجدار
- إحصائيات الأضرار
- الأضرار الاقتصادية العامة
- ملحق (١): الأضرار حسب تقرير البنك الدولي
- ملحق (٢): أضرار الجدار بعيون غربية
- ملحق (٣): تقرير منظمة بتسيلم الصهيونية
- ملحق (٤): تقرير حملة مقاومة جدار الفصل العنصري
- المراجع

صورة عامة عن الأضرار

تمّ تنفيذ مشروع "الجدار الأمني" في حزيران ٢٠٠٢ وذلك في إطار خطة الفصل التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية في أواخر عام ٢٠٠١. ويتضمن هذا المشروع إقامة جدار فاصل بمواصفات أمنية كثيرة ومعقدة، يقع في معظمه بمحاذاة «الخط الأخضر» الذي كان يشكل الحدود الواقعية بين الضفة الغربية و"إسرائيل" منذ عام ١٩٤٩. وقد بدأ العمل في المرحلة الأولى من المشروع في شمال الضفة، إبتداءً من قرية سالم شمال غرب جنين، ثم في منطقة الشعراوية شمال طولكرم، ثم داخل منطقة الكفريات الممتدة من جنوب طولكرم حتى مدينة قلقيلية. وتبين الخرائط المرفقة[1] خط سير الجدار كما هو بحسب ما يتم تنفيذه حاليًا على أرض الواقع. وبعكس الانطباع الذي تروج له "إسرائيل"، فإنه من المهم جدًا التنبيه إلى أنه لا يتم إقامة الجدار الأمني على الخط الفاصل بين الضفة الغربية و "اسرائيل"، بل إن الجزء الأكبر منه يقع شرق حدود ١٩٦٧ بمسافة تتراوح من بضع أمتار إلى ٥ كلم. ويتضح من ذلك أن الجدار يعبر في الواقع عن حدود سياسة جديدة بين الضفة و "إسرائيل"، بغض النظر عن الذرائع الأمنية التي تقدمها السلطات الإسرائيلية. ولهذه الحقيقة الواقعية أهمية كبرى يفترض أن تنعكس على نوعية ومستوى التعامل الفلسطيني والدولي مع هذا المشروع، خاصة وأن الحدود الجديدة يتم رسمها من قبل طرف واحد وبدون أية مرجعية قانونية.

ويتبين من الدراسات الميدانية التي أجرتها جهات محلية وإسرائيلية عديدة بأن مساحة الأرض التي انحصرت داخل الجدار في منطقة الشعراوية والكفريات تبلغ حوالي ٣٠ ألف دونم، وتشتمل المساحة المحصورة على ٤ قرى، أكبرها هي باقة الشرقية، بالإضافة إلى العديد من التجمعات السكنية الصغيرة. ويقدر عدد السكان الذين يقطنون في القرى والتجمعات المعزولة داخل السور بحوالي ٧ آلاف نسمة (فقط في منطقة الشعراوية والكفريات).

وفي الأبحاث التي دارت حول المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية للجدار الأمني الذي يتم إنشاؤه، يلاحظ أن الأضرار المباشرة تتمثل بمساحة الأرض التي تمت مصادرتها لغرض إقامة الجدار وملحقاته من أبراج وأسيجة ونقاط عبور. وتقدر مساحة الأرض التي تمت مصادرتها لهذا الغرض بثلاثة آلاف دونم، تقع جميعها تقريبًا ضمن أخصب الاراضي الزراعية في الضفة الغربية، إذ تعتبر

---

(١) الخرائط والصور المرفقة: تم الحصول عليها عن طريق حملة "مقاومة جدار الفصل العنصري" (Stop The Wall Campaign).

منطقة الشعراوية والكفريات هي مركز الزراعة المروية المكثفة في فلسطين. لذا فقد أسفر هذا المشروع عن تدمير عدد كبير من البيوت البلاستيكية وبيارات الحمضيات، علمًا بأن هذه الأنماط من الزراعة تشكل في معظم الأحيان مصدر الدخل الرئيس، وربما الوحيد، للعائلات التي تضررت من المشروع، خاصة في أعقاب توقف دخول العمال الفلسطينيين إلى "إسرائيل" منذ أكثر من عامين. كذلك فقد أسفر المشروع عن قلع عدد كبير من أشجار الزيتون، والتي أعيد زراعة قسم منها في مواقع أخرى خارج المنطقة المعزولة، في حين اضطر بعض أصحاب الأراضي لبيع الأشجار المقلوعة لشركات إسرائيلية بأسعار زهيدة. ولكن بالإضافة للخسارة المرتبطة مباشرة بالأرض التي صودرت للجدار، فإن هنالك أيضًا أضرارًا متوقعة كثيرة مرتبطة بالأرض التي تقع ضمن الجدار العازل. ولعل أول وأهم ما يجب ملاحظته بهذا الخصوص هو أن الوضع القانوني لهذه الأراضي غير واضح حتى الآن، إلا أن بعض المزارعين في تلك المنطقة بدأوا يتصرفون على أساس أن الأرض هي في طريقها للمصادرة، فقد بادر بعضهم إلى تفكيك البيوت البلاستيكية وتقليص زراعته إلى الحد الأدنى، مما يوفر للسلطات الإسرائيلية الفرصة للاستيلاء على الأرض بدون ضجة كبيرة.

ولعل من أهم الأضرار الاقتصادية المرتقبة هي تلك المتعلقة بالآبار الارتوازية الموجودة في موقع الجدار أو ضمن الأرض المعزولة داخله. ويقدر عدد الآبار المتضررة في تلك المنطقة بـ (٩) آبار تنتج حوالي ٣ ملايين م^{3} بالسنة. وتستخدم هذه الآبار كمصدر لمياه الري للمزارع العديدة المحيطة بها، بالإضافة إلى أنها تزود القرى والتجمعات السكنية المحيطة بما تحتاجه من المياه لأغراض الاستهلاك المنزلي. وقد تسبب الجدار بقطع شبكة التوزيع التي توصل بين الآبار والأراضي الزراعية والقرى السكنية، التي تحصل منها على المياه. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليص كبير في مساحة الأرض المروية. كذلك فقد تسبب الجدار بمضاعفات بالغة بالنسبة لآليات تصريف فائض المنتجات للمزارع المحاذية له، خاصة تلك التي تقع ضمن المنطقة المحصورة. إذ إن وجوده سيمنع المزارعين من الوصول للأسواق التقليدية لهم، والتي تقع جميعها تقريبًا خارج المنطقة المعزولة. ومن ناحية أخرى فإن المزارعين لن يتمكنوا من إرسال منتجاتهم إلى الأسواق الإسرائيلية، بسبب القيود المشددة المفروضة حاليًا على انتقال البضائع من المناطق الفلسطينية إلى تلك الأسواق.

وهناك شكل آخر من الأضرار الاقتصادية بسبب صعوبة وصول العمال من القرى الواقعة شرق الجدار إلى أماكن عملهم في القرى العربية الواقعة داخل "إسرائيل". إذ بالرغم من الحظر المفروض

على دخول العمال إلى "إسرائيل"، إلا أن أعدادًا لا بأس بها منهم يعملون بطريقة "غير قانونية" في منشآت تقع في القرى العربية المجاورة داخل «الخط الأخضر». ولا شك أن توقف هؤلاء عن العمل سيتسبب بمزيد من البطالة والفقر في القرى العربية الواقعة في المناطق الحدودية.

ويتضح من المعطيات الواردة أعلاه بأن الجدار سيؤدي إلى انعكاسات سلبية بالغة الخطورة على الدعامتين الرئيسيتين للاقتصاد في الأراضي المحاذية له، وهما الزراعة والعمل في "إسرائيل". ولكن بالإضافة لذلك فإن هنالك مضاعفات مهمة من النواحي الاجتماعية، لعل من أهمها هو حصول ارتفاع إضافي في معدلات الفقر في المنطقة.

كما أن هنالك احتمالات قوية بأن تؤدي الهزة الاقتصادية التي سيتسبب بها الجدار للهجرة "الطوعية" للعديد من السكان، والذين سيجدون أنفسهم مضطرين للبحث عن مصادر رزق بديلة. وقد تزداد دوافع الهجرة كثيرًا بسبب المشكلات الناجمة عن صعوبة التحاق الطلبة بمدارسهم، والقيود التي قد تفرض على ترخيص الأبنية السكنية والتجارية في المناطق القريبة من الجدار، مما سيحد كثيرًا من إمكانيات التوسع العمراني في المنطقة.

وقد بينت دراسات توثيقية أن الجدار ومنذ ديسمبر ٢٠٠٠ ألحق أضرارًا بحوالي ٥٣ تجمعًا فلسطينيًا في جنين وطولكرم وقلقيلية، وهي مناطق تضم حوالي ١٤١,٨٠٠ نسمة. وشملت الأضرار المباشرة تدمير حوالي ٨٣ ألف شجرة زيتون وفواكه و ٣٧ كلم من شبكات الري، و ١٥ كلم من الطرق الزراعية، إضافة إلى عزل ٢٣٨,٣٥٠ دونماً من الأراضي الواقعة بين «الخط الأخضر» والجدار و ٥٧٪ من هذه الأراضي مزروعة بالزيتون ومحاصيل أخرى.

⌖ آليات المصادرة الصهيونية :

إنشاء الجدار يتطلب مصادرة الأراضي الخاصة، ويتم ذلك بأوامر من الحاكم العسكري «لاعتبارات أمنية وعسكرية»، وتنص هذه الأوامر على اعتبار المصادرة بدءًا من تاريخ: ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠، إلا أنه يجري تجديدها بلا حدود. وخلال هذه المدة يظل المالكون مالكين قانونيين لهذه الممتلكات، ويتم السماح لهم بطلب رسوم تأجير أو تعويضات، ويمنع الاتفاق المرحلي لعام ١٩٩٥ كلاً من "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية من تغيير وضع الأراضي في الضفة الغربية وغزة، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، ولكن "إسرائيل" لا تعتبر بناء المستوطنات والطرق والجدار انتهاكًا لهذا الاتفاق. والأوامر العسكرية ليست صادرة عن أي تشريع "إسرائيلي، وهي نفسها بمثابة

الأساس القانوني لهذه المصادرة، كما أنها سارية المفعول منذ توقيعها، وحتى بدون تسليمها للمالكين، وفي العمليات العسكرية الطارئة يستولي الجيش الإسرائيلي على الأراضي قبل صدور الأوامر، حيث يصدرها فيما بعد بأثر رجعي.

وأمام المالكين مدة أسبوع لتقديم استئنافهم أمام لجنة عسكرية، وتعتمد الوثائق الضرورية في إسناد عملية الاستئناف على نوع الأملاك المصادرة. وإذا جرت عملية الاعتراض خلال أسبوع فإن البناء يتوقف لحين إصدار الحكم، أما إذا كان بعد أسبوع فإنه يتم النظر فيه لكن البناء لا يتوقف، وفي حال رفض الاعتراض، يمكن للمالك أن يرفع القضية إلى المحكمة العليا، وبإمكانه طلب وقف الإنشاء على أساس تسبّبه بضرر لا يمكن إصلاحه.

إنّ كل هذه الأسباب هي مشكلات بحد ذاتها، فالملاك نادرًا ما يتسلمون إشعارات المصادرة، وكثير منهم لا يعرفون بالأمر إلا بعد بدء الأعمال الإنشائية، وبعدما تكون فترة الاعتراض قد انتهت، ومصادرة الأراضي بأوامر عسكرية بأثر رجعي تعقّد الإجراءات أمام المالكين، كما أن عملية الاستئناف بحد ذاتها مكلفة ماديًا ومعقدة في إجراءاتها.

وبناء على نصوص القانون الدولي فإن الجهة المخولة بالنظر في الاستئناف، يجب أن تكون مستقلة ومتميزة، ولكن نجد هنا أن جزءًا من الجيش الإسرائيلي هو الذي يقوم بعمليات المصادرة نفسها، مما يجعل الجيش هو الخصم والحكم في آن واحد. إضافة إلى أن القوانين الإجرائية والإثباتية موضوعة من قبل الجيش. والأهم من ذلك كله أن الحاكم العسكري يتمتع بسلطة إلغاء أية توصية للجنة الاستئناف.

وحتى يتمتع أي حل قانوني بالمصداقية فإنه يحتاج إلى قوة تنفيذ، وقد ثبت أن لجنة الاستئناف العسكرية رفضت كل الاعتراضات الخاصة بالأرض المصادرة لأغراض الجدار. وتقدر الجمعية الفلسطينية لحماية البيئة وحقوق الإنسان عدد الاستئنافات المرفوضة بالمئات، وكانت المساعدة الوحيدة التي حصل عليها المعترضون في بعض الحالات هي تخفيض مساحة الأراضي المصادرة. وبحسب شهادة هذه الجمعية، فإن القضايا القليلة التي تم رفعها إلى المحكمة قوبلت بالرفض الكامل، كما رفضت المحكمة معظم الاعتراضات الخاصة بوقف أعمال الإنشاء لحين صدور الحكم النهائي، كما أن المحكمة حكمت في كل القضايا لغير صالح أصحاب الأراضي، فكل الأمور متروكة لتقديرات الجيش.

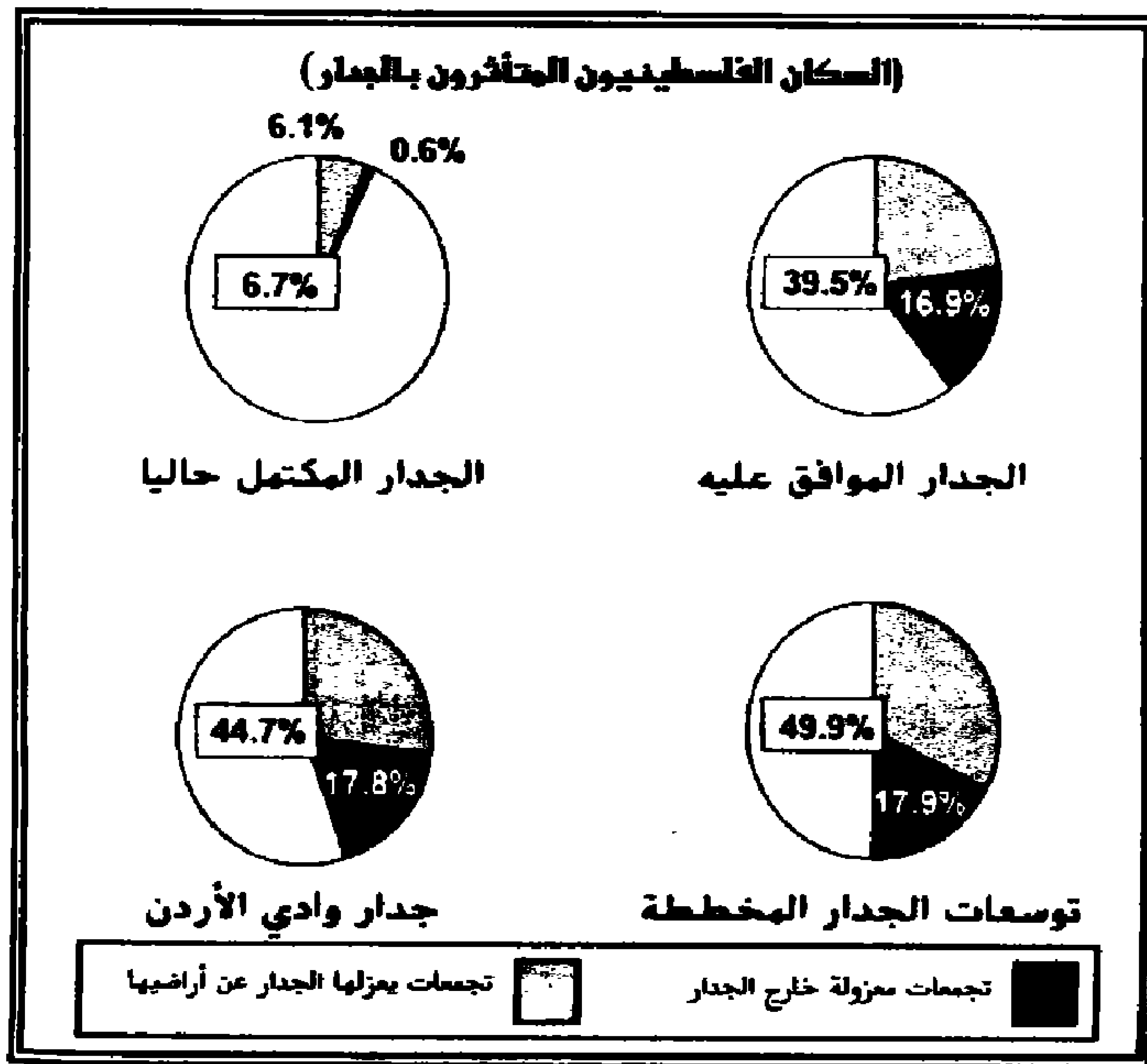
ونظرًا للآثار المدمرة لهذا الجدار، فقد عارضته منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بأشكال شتى وَسَعَتْ لتقديم المساعدات للمتضررين، وقامت كذلك بدراسات لتقويم الأضرار التي ستلحق بعدة قرى فلسطينية. لكن هذه الجهود وحدها لا تكفي، فهناك ضرورة لتنسيق برامج المساعدات ومتابعة النتائج ومراقبة الأوضاع بشكل مستمر، وبغض النظر عن أية قرارات مستقبلية حول وضع وموقع وامتداد الجدار.

✧ قهر المكان:

مصدر الغضب الفلسطيني من جدار "إسرائيل" الأسمنتي الديناصوري، أنه يقوم في مخططه على أرض تخص ما بقي للفلسطينيين من مساحة مرشحة لدولتهم المزمعة. ومن ناحية أخرى، فإن الجدار بالتواءاته الثعبانية على امتداد ما يسمى بـ «الخط الأخضر»، لم يلتزم باحترام هذا الخط (الذي هو بدوره لا يحترم فلسطين الدولة كما قررتها الشرعية الدولية بظلمها عام ١٩٤٨)، وإنما سيقضم أرضًا فلسطينية بمعنيين:

الأول: باحتضانه للمستوطنات التي أقيمت شرقي «الخط الأخضر» في الضفة المحتلة.

والثاني: بالتعدي على مساحات من هذه الأرض، واتخاذ بعضها حرمًا آمنًا لا تناله أيدي الفلسطينيين على جناحه الشرقي (داخل الضفة أيضًا).



هذا على الصعيد الجغرافي، لكن اعتداءات الجدار وتداعياته تتصل أيضًا بالصعيد الديمغرافي والإستراتيجي. ففي سياق حركته لتأمين الوجود اليهودي، فقط لا غير، سوف يقوم الجدار بتطويق قطاعات جغرافية بما عليها من محلات آهلة بالسكان الفلسطينيين. واتضح من المجادلات ذات الصلة أن حكومة "إسرائيل" لا تعبأ بتحويل هؤلاء السكان

إلى جزر معزولة عن محيطها الجغرافي والسكاني والاقتصادي الطبيعي، سواء قامت الدولة الفلسطينية أم لم تقم. كما أنها لا تلقي بالاً للصعوبات التي ستواجهها قضية السيادة الفلسطينية (المحدودة أصلاً قامت الدولة أم لم تقم) في التعامل مع هذه الجزر.

وبالتداعي، فإن ذهن هذه الحكومة يبدو خاليًا تمامًا من تبعات خريطة الطريق، ونصوصها القائلة (بقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة الأجزاء). وأغلب الظن أن عبقرية مفسري النصوص الصهاينة سوف تتكفل بحل هذه الإشكالية إذا ما توجب ذلك.

إن مفهومي "قابلية الحياة والتواصل" ليسا محددين من الأصل من حيث المبنى والمعنى. وهذا يتيح للمفسرين القول على سبيل الاقتراح والنصيحة بأن الفلسطينيين يمكنهم الحياة في معازل، على غرار جنوب أفريقيا ذات حين، ويمكنهم "التواصل" عبر أنفاق سفلية أو كبارٍ ومعابر علوية، أيهما يختارون! ومن غير المستبعد أن يقال وقتئذ إن الضفة وغزة والقدس، ما هي إلا معازل أكبر قليلاً، ومع ذلك قبل الفلسطينيون بقيام دولتهم فيها. ثم إنهم قبلوا بوصل ما بين الضفة وغزة بنفق أو كوبري، فلم لا يقبلون بذلك بالنسبة لبقية المعازل الأضيق؟

لا نعتقد أن الغضب الفلسطيني من الجدار يتأتى من تأثيره على مسار المقاومة، ولا حتى من العقيدة العنصرية الانفصالية التي تحض على بنائه. فالمقاومة لن تعجز عن إبداع وسائلها لاختراق الجدار إذا ما قررت ذلك، هذا عائد لقانون الفعل ورد الفعل، والعقيدة العنصرية أمر يعلمه الفلسطينيون جيدًا منذ عشرات السنين ويكتوون بنيرانه على مدار الساعة. ولكن ما يغضب الفلسطينيين أكثر أن الجدار يقتطع من "حقوقهم" بأثر حالي ومستقبلي. وأنه يغوص في أحشائهم بوحشية بالغة، فلنتابع بعض الأرقام ذات الدلالة.

إذا ما اكتمل الجدار فإنه سيبلغ نحو ٦٠٠ كلم طولاً بارتفاع ٨ أمتار. ويفترض أن يزود بخنادق على جانبيه، وأن تعلوه أبراج مراقبة بمعدات إلكترونية وأجهزة متطورة للإنذار المبكر، وأن يحاط بأسلاك مكهربة شائكة. وستكون له بوابات لا يمكن المرور منها إلا بتصاريح خاصة. وحتى يوليو ٢٠٠٣ أوشك بناء الجدار على استكمال مرحلته الأولى التي سيبلغ عندها ١٤٨ كلم. وألحق هذا الجزء أضرارًا فاحشة بأراضي الضفة، إذ تضرر منه ٦٧ مجمعًا سكنيًا فلسطينيًا. وفصل منها ١٥ قرية عن أراضيها الزراعية، إما بالعزل خلف الجدار من جهته غربًا باتجاه "إسرائيل"، وإما بالمصادرة أو بالتخريب. ويبلغ حجم هذه الأراضي زهاء ٩٧ ألف دونم (الدونم ألف م^{2}). وذهب

ضحيته أيضًا نحو ٦٦ ألف دونم أخرى بالإتلاف. وثمة ١١ ألف دونم وزيادة ضاعت تحت أرض الجدار ذاته، وصارت مدينة قلقيلية ومجالها القروي محاصرين داخل التفافاته. وهناك ١٨ تجمعًا سكنيًا فلسطينيًا صارت إلى الغرب منه، و ١٩ تجمعًا أخرى محشورة بين هذه الالتفافات وسكانها مكتوفي الحركة بالكامل.

وقد اقتلع الجدار في هذه المرحلة ٨٣٠٠٠ شجرة و ٣٥٠٠٠ متر من أنابيب الري، وضم إلى الجانب الإسرائيلي ٣١ بئرًا للمياه حارمًا السكان الفلسطينيين من ٤ ملايين م^3 من مياههم السنوية، المحدودة من الأصل.

في يناير ٢٠٠٣ تم هدم ٦٢ منشأة تجارية في قرية نزلة عيسى الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر»، إضافة إلى منع مخطط لبناء ٥٠ منشأة أخرى في نزلة عيسى وبرطعة الشرقية، وكانت هاتان القريتان تخدمان القرى العربية في "إسرائيل" والمجاورة لها قبل فرض إجراءات تقييد الحركة التي رافقت سياسات الإغلاق الإسرائيلية. وقد بدأ هذا الهدم في سياق حملات العدون الإسرائيلي أولاً، ثم تواصل مع عملية بناء الجدار، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الأضرار التي لحقت بمحافظات جنين وطولكرم وقلقيلية حتى أغسطس ٢٠٠٢ بلغت ١١٠ ملايين دولار وبنسبة ٥٨٪ في البنية التحتية و ٢٣٪ في الممتلكات الخاصة، و ٢١٪ في الأراضي الزراعية.

وقد اشتكى كثير من الفلسطينيين من منع الجيش الإسرائيلي لهم من الوصول إلى أراضيهم الزراعية المقتطعة في عملية التمهيد لبناء الجدار، بينما يتم السماح لآخرين بالعبور سيرًا على الأقدام أو في عربات الكارو مما يزيد من صعوبة نقل المعدات والمحاصيل.

◈ قهر الإنسان

منذ عام ١٩٦٧ طبّقت "إسرائيل" نظام حظر التجول والحد من حركة السكان المدنيين. ومنذ عام ١٩٩٣، تم فرض نظام [الإغلاق] الخارجي والداخلي، سواء أكان جزئيًا أم كليًا، وبالأخص من خلال نظام نقاط التفتيش العسكرية، ولا يمكن عبور نقاط التفتيش إلا من خلال بطاقة الهوية، وفي الآونة الأخيرة، اضطر الفلسطينيون في الضفة الغربية إلى تقديم طلب للحصول على تصاريح خاصّة أخرى للسفر من منطقة في الضفة الغربية إلى أخرى (من رام الله إلى نابلس على سبيل المثال).

ومن الجدير ذكره أن التصاريح كانت في السابق مطلوبة وممكنة (ولو أنه صعب الحصول عليها) إذا رغب المسافر أن يسافر من الضفة الغربية إلى القدس أو إلى "إسرائيل"، أو حتى من الضفة

الغربية إلى قطاع غزة، وبالعكس. فمنذ بداية الانتفاضة لم يسمح بالحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، وإلى "إسرائيل".

ومنذ آذار/ مارس ٢٠٠٢، لم يعد ممكنًا التقدم بطلب للسفر بين الضفة الغربية والقدس أو "إسرائيل"، إن تاريخ "إسرائيل" الطويل في استخدام نظام التصاريح (لدخول المدن الفلسطينيّة في الضفة الغربية، ولدخول غزة، والقدس أو "إسرائيل")، يبين إساءة منظّمة لهذا الإجراء، المستخدم بشكل دائم كأداة للعقاب الجماعي تحت الذريعة الشاملة [مخاوف أمنية].

ويشير تقرير سابق لجمعية القانون حول تأثير حظر التجول والإغلاق إلى ما يلي: (منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ تزايد نظام الإغلاق وحظر التجول بشكل كبير، وأصبح يوصف الآن "بحصار" السكان المدنيين. وفرضت "إسرائيل" إغلاقًا شبه تام على قطاع غزة وسياسة تصاريح مشددة في الضفة الغربية. ولم يسمح بالسفر بين الضفة الغربية وغزة، وكانت الحركة بينهما وبين "إسرائيل" محدودة جدًا. فالسفر بين قرى ومدن الضفة الغربية قد تعرقل في أغلب الأحيان بسبب نقاط التفتيش والحواجز والطرق المدمرة، فمنذ آذار/ مارس ٢٠٠٢، بدأت "إسرائيل" بفرض نظام حظر التجول على الضفة الغربية الذي أبقى، أحيانًا نحو ٦٠٠٠٠٠ فلسطيني في بيوتهم، لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم، إن حظر التجوال هذا إضافة إلى الممارسات العسكرية المستمرة قد حد من العمل الطبيعي لمعظم أوجه الحياة المختلفة).

وحسب مخططات الاحتلال الإسرائيلي المقدمة إلى "محكمة العدل العليا"، فإن المرحلة الأولى من الإنشاء تتضمن ٢٦ «معبرًا زراعيًا» على طول امتدادها، إلى جانب ٥ معابر في «حواجز الأعماق» الواقعة إلى الشرق، وسوف يصل الفلاحون الفلسطينيون إلى أراضيهم الزراعية من خلال هذه المعابر.

وقد ظهرت مؤشرات حول طبيعة نظام بوابات العبور في اجتماع جرى في ١١ فبراير ٢٠٠٣، بين أحد كبار ضباط الجيش وممثل عن منظمة اليونسكو، فقد أعطى الضابط وصفًا لثلاثة أصناف من البوابات لعبور الأفراد والمركبات الزراعية ونظام لنقل المنتجات الزراعية بطريقة التنزيل من عربة والتحميل في أخرى، وسيتم منح سكان الجانب الغربي من الجدار تصاريح خاصة من الإدارة المدنية للعبور إلى الجانب الشرقي، وكذلك الحال مع المزارعين الذين يعيشون في الجانب الشرقي وحقولهم في الجانب الغربي.

ولن يقتصر الضرر على القرى الواقعة بين الجدار، وما يسمى «الخط الأخضر»، ذلك أن «حواجز الأعماق» والطرق الالتفافية سوف تؤثر على كثير من التجمعات الواقعة إلى الشرق من الجدار، بما في ذلك طولكرم وقلقيلية. إذ إن قلقيلية ستنقسم على امتداد الجدار المقام حول مستوطنة «ألفيه منشيه» القريبة. وقد بدأت آثار نقاط التفتيش وطرق المستوطنات تظهر على التجمعات الملاصقة لأعمال الإنشاء الحالية، وستجد قرى أخرى نفسها معزولة مع تطور أعمال الإنشاء التي تلحق ضررًا مباشرًا بالتجمعات المحلية من خلال تسوية الأرض والممتلكات والبنية التحتية.

لا توجد بيانات موثوقة عن قوة العمل بعد عام ٢٠٠١، إلا أن المعلومات غير المباشرة تشير إلى أن الفلسطينيين في قرى وبلدات جنين وطولكرم وقلقيلية الواقعة في «الخط الأخضر» أو بالقرب منه كانت قبل الانتفاضة تعيش أوضاعًا اقتصادية أفضل من التجمعات الأخرى البعيدة عن هذا الخط، فالتجمعات الحدودية تحصل على فوائد أكثر وفرص دخل أفضل، جراء سهولة الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي الذي يتيح أيضًا لبعض الصناعيين والتجار التغلغل في سوق الكمبيوتر الإسرائيلي الغني، مع العلم إن البلدات الحدودية تعد أسواقًا رخيصة لكثير من الإسرائيليين (عربًا ويهودًا)، كما أن السكان في هذه المحافظات يمتلكون مخزونًا أكبر من المواشي والمحاصيل الزراعية، وكذلك المصادر المائية، بالقياس إلى باقي محافظات الضفة الغربية.

لكن الميزات الطبيعية والمكتسبة لهذه المنطقة أخذت تتضاءل تدريجيًا منذ نهاية عام ٢٠٠٠، نتيجة لإجراءات تقييد حركة الأفراد والمركبات التي صعّبت بدورها عملية الوصول إلى أسواق العمل والتجارة الإسرائيلية، كما ساهم في هذا التردي الاقتصادي عمليات هدم وتدمير الملكية الخاصة والعامة والبنية التحتية، التي ساعدت الدول المانحة على بناء بعضها.

◈ الماء حياة

هناك ٦ طرق رئيسة للانتهاكات الإسرائيلية المؤسساتية بحق الشعب الفلسطيني في تأثير المياه على المأوى والبيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي: [تدمير مصادر المياه الفلسطينيّة والمضخات والآبار، وتوزيع البنية التحتية من قبل العسكريين وشبه العسكريين (المستوطنين)، عدم توفير البنية التحتية للمياه بما فيها الشبكات والتسهيلات لحلول محلية، نقص الصيانة الصحيحة للبنية التحتية الحالية لمنع تسرب وفقدان المياه، منع الفلسطينيين كليًا من حفر وبناء تسهيلات نقل للمياه وبالأخص في مناطق مستعمرات المستوطنين اليهود، توزيع تمييزي، وتوفير مياه غير

كافٍ للفلسطينيين في المناطق التي تسيطر فيها مصلحة المياه الإسرائيلية (ميكروت)، وتلوث الطبقات الجوفية الفلسطينيّة عبر الإغراق المشترك للنفاية القاتلة، والاستخدام الخطر للأسمدة الكيماوية، والضخ المتزايد والمؤدي إلى التملح]. وبالنسبة للاستخدام المقارن للمياه، تقوم "إسرائيل" بانتزاع أكثر من ٨٥٪ من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية للضفة الغربية، أي حوالي ٢٥٪ من استخدام "إسرائيل" للمياه. ونجد أن الفلسطينيين يستخدمون ٢٤٦ أم سي أم من مصادر المياه لتزويد نحو ثلاثة ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لسد حاجاتهم الزراعية والصناعية والمحلية، بالمقارنة مع استخدام "إسرائيل" لـ ١٩٥٩ أم سي أم لسكانها البالغ عددهم نحو ستة ملايين. إن الاستهلاك لكل فرد فلسطيني يبلغ ٨٢ سم^3، بالمقارنة مع ٣٢٦,٥ سم^3 لكل مواطن أو مستوطن إسرائيلي، أي أن استهلاك المياه اليومي لكل فرد يصل ٥ أضعاف ما يصل الفلسطينيين (ويصل ٧ أضعاف أولئك الموجودين في غزة). إن الاستهلاك الفعلي لكل فرد فلسطيني يعد أقل بكثير من ذلك بسبب التسرب من تحت الشبكات الحافظة. فإلى الأسفل من قلقيلية يقع نظام الطبقة الجوفية الغربي الذي يزوّد ٥١٪ من مصادر المياه الخاصة بالضفة الغربية، وهذا سيتم ضمه بشكل غير قانوني مع ١٤ بئر ماء في المدينة، أي تقريبًا ٣٠٪ من مصادر مياه المدينة.

إن العديد من القرى الفلسطينيّة تعتمد على الآبار من خلال تجميع المياه للشرب والزراعة. وطبقًا لتقرير الأمم المتحدة حول السكان، هناك أكثر من ١٥٠ قرية فلسطينيّة (أي حوالي ٢١٥٠٠٠ مواطن)، وحوالي ٧٥ تجمعًا سكانيًا في ٢٨٢ قرى الضفة الغربية لا تتمتع بوصول مباشر لشبكة مياه عامّة أو خدمة توزيع، وبالتالي فهي تعتمد على الشاحنات لتزويد المياه من أجل سد الحاجات الأساسية. ومع هذا، وبسبب قيود الحركة المفروضة منذ بداية الانتفاضة، واصلت ناقلات المياه مواجهة صعوبات جمة في نقل المياه. ونتيجة لذلك فإن القرويّين المحرومين من نظام المياه يعانون من أزمة مياه حادّة ويواجهون أخطارًا صحية.

⌖ نماذج:

⇦ نموذج أم ريحان:

أم الريحان قرية صغيرة يبلغ عدد سكانها ٣٣٠ نسمة، وهي مقامة على التلال إلى الشمال الغربي من جنين، وهي واحدة من ١٥ تجمعًا فلسطينيًا بين «الخط الأخضر» والمرحلة الأولى من

الجدار، وقد أدت نقاط التفتيش الإسرائيلية المقامة على مداخلها الشرقية والجنوبية، بعد أشهر قليلة من اندلاع الانتفاضة إلى عزلها عن العالم الخارجي، وفصلها عن طورة الغربية ويعبد القريبتين. فالقرية لا توجد فيها سوى مدرسة ابتدائية مكتظة. وقيام الجدار ينذر بتحويل هذا الوضع إلى حالة دائمة، حيث يغلق الطرق المؤدية إلى المستوطنات الإسرائيلية شكيد وريحان وغيرهما، والتي تعتمد عليهما القرية في الخدمات الصحية والتعليمية، كما أنه لا يتم السماح للفلسطينيين من الضفة الغربية بدخول القرية إلا في حالتين: الأولى تنطبق على ٥ مدرسين من يعبد حاصلين على أذون خاصة، وكذلك يذهب مدرسون من أم الريحان للعمل في يعبد. والثانية تتعلق بسيارات الإسعاف من خلال مكتب التنسيق في جنين.

وفي الوقت الذي كانت فيه عملية تطعيم الأطفال تتم في القرية قبل الانتفاضة، أصبح يتعين على الأهالي الذهاب إلى يعبد كل شهر لهذا الغرض. وأحيانًا يقوم وفد من منظمة أطباء بلا حدود بزيارة القرية. وقلق السكان يتزايد من مسألة هدم البيوت، فقد تلقى أصحاب ٧ بيوت إخطارات بهدمها على أساس أنها غير مرخصة. لقد منع أهالي القرية الجرافات الإسرائيلية من هدم تلك المنازل، وجمعوا مبلغًا من المال لرفع استئناف أمام المحكمة العسكرية الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته فإن الإدارة المدنية تحول دون عمليات البناء الجديدة، فقد أوقفت عملية توسيع في مدرسة القرية كما أنها تمنع حتى اليوم عملية تزويد المدرسة بالكهرباء رغم أن الأعمدة لا تبعد سوى عشرة أمتار عنها، وكان رئيس البلدية قد تقدم بطلب بهذا الخصوص منذ عام ١٩٨٦ حسب مقابلات أعضاء البعثة وملاحظاتهم.

ويمر الجدار فوق أرض تختزن أفضل آبار المياه في الضفة الغربية، إلا أنه يؤثر بشكل خطير على حرية الوصول إلى المياه، وسوف يؤدي في المدى البعيد إلى صعوبات كثيرة في استخدامات المياه. وحتى الآن فإن بناء الجدار يؤثر فقط على الآبار الخاصة والشبكات التي تخدم الأراضي الزراعية، ولا يؤثر على الآبار والشبكات التي تديرها السلطة الفلسطينية. ومن المتوقع أن تتفاقم المشكلات مع اكتمال عملية بناء الجدار، إذ سينجم عنها انخفاض كبير في كمية المياه المخصصة للزيادة. ومع أن السكان يستطيعون الوصول إلى مياه الشرب، إلا أن ذلك يتم بكلفة عالية وجهد كبير جراء استخدام الطرق البديلة وتناكر المياه. وهو الأمر المعرض للتوقف مثلما حدث في الضفة الغربية عام ٢٠٠٢ بسبب الإغلاقات.

⇦ **نموذج باقة الشرقية:**

هناك بئران في باقة الشرقية، يقعان إلى الغرب من الجدار، وتبلغ طاقتهما ٥٣٥ ألف م٣ سنويًا، يمتلكها ٤ أشخاص، قاموا بحفر البئر الأولى عام ١٩٦٢، والبئرين يزودان خزانًا يقع إلى الشرق من الجدار، ولكن جرافة إسرائيلية قامت بتكسير الأنابيب والأعمال الإنشائية للخزان، وألحقت أضرارًا بالشبكة، ويقدر المالكون تكلفة إصلاح الأضرار بأربعين ألف شيكل، أما تكلفة إصلاح الخزان فهي أعلى من ذلك بكثير، و ٤٠٪ من مياه البئرين يتم بيعها كمياه للشرب لخمس عشرة قرية (بما في ذلك باقة الشرقية)، وغالبًا ما يجري توزيع المياه بالتناكر، وتقع (١٤) قرية من هذه القرى إلى الشرق من الجدار، ومنها "ظهر العبد وزبدة والنزلة الوسطى والنزلة الغربية والنزلة الشرقية وعقابه والخلجان".

إجمالي الأضرار في حالة انحراف مسار الجدار

⌖ **أضرار سابقة للجدار:**

من المعروف وحسب آخر الإحصائيات، يعيش أكثر من ٣ ملايين فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتركزون في عدد من المدن، وعدد أكبر من القرى والبلدات، وتأتي خطط الفصل هذه من الجانب الإسرائيلي في ظروف بالغة السوء على الشعب الفلسطيني ساهمت "إسرائيل" وبأسلوب ممنهج على إنضاجها، وتتشكل هذه الظروف من:

١- حصار جائر لجميع المدن والقرى الفلسطينية إذ تتمركز القوات الإسرائيلية، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، على بوابات هذه المدن والقرى مانعة سكانها من التنقل بين مدنهم وقراهم، بل إلى أعمالهم ومزارعهم ومدارسهم وجامعاتهم، التي لا تبعد كثيرًا عن منازلهم، وحواجز عسكرية منتشرة على طول الطرق الرئيسة لعرقلة التنقل، ومئات الكيلومترات من الطرق الالتفافية الاستيطانية، كل هذه الظروف جعلت من المدن والقرى الفلسطينية سجونًا كبيرة.

٢- سيطرة إسرائيلية على مساحات كبيرة من الأراض بلغت ٥٦,١٦٪ من جملة الأراضي الفلسطينية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى، وارتفعت هذه النسبة بشكل كبير حيث باتت "إسرائيل" تسيطر على معظم الأراضي الفلسطينية بممارساتها السابقة الذكر. واصبحت هذه الأراضي إما مناطق عسكرية مغلقة أو مناطق محميات طبيعية تم رصدها لإقامة بؤر استيطانية جديدة.

٣- إقامة ٢٤٢ مستوطنة إسرائيلية في أرجاء الأراضي الفلسطينية، بحيث أصبحت هذه المستوطنات تزاحم القرى والمدن الفلسطينية على الأراضي والموارد المائية فجميع المدن الفلسطينية محاطة بأحزمة من المستوطنات، بل وضعت أعدادًا كبيرة من هذه المستوطنات على شكل كتل استيطانية بين المدن الفلسطينية الكبيرة، ولا تكاد قرية أو مدينة فلسطينية إلا ويجاورها مستوطنة أو أكثر بل إن هذه المستوطنات اختارت مواقعها بعناية بحيث يسهل عليها مراقبة السكان الفلسطينيين ونشاطهم.

٤- سيطرة "إسرائيل" على أكثر من ٨٦,٥٪ من الموارد المائية للأراضي الفلسطينية، وجعلت الفلسطينيين يعانون من نقص حاد في المياه في الوقت الذي ينعم فيه المستوطنون بري حدائق الزهور وملء برك السباحة بمياه عذبة فلسطينية المصدر.

٥- انهيار اقتصادي تشهده الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت بل توقفت حركة النمو الاقتصادي، وازدادت معدلات البطالة لأكثر من ٦٠٪ وارتفاع خط الفقر بسبب استمرار سياسة الحصار والإغلاق للمدن والقرى والمعابر لدرجة عطلت فيها كل أشكال الحياة.

٦- وأخيرًا الهجمة العسكرية الإسرائيلية الشرسة منذ بدء الانتفاضة والتي توجتها الاجتياحات الواسعة للمدن والقرى الفلسطينية بدءًا من ٢٠٠٢/٣/٢٩ وممارستها لعبة الانسحاب والتوغل مما جعل المواطن الفلسطيني لا يشعر مطلقًا بالأمن.

وفي ظل هذه الظروف تأتي خطط الفصل لتكمل السيناريو، ولكي تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، وأول هذه المعاناة الناتجة عن خطط الفصل هي وجود أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين من سكان القرى والمدن سيقعون ضمن المناطق العازلة وغلاف القدس إذ سيزيد عددهم على ٧٠٠ ألف نسمة موزعين على (غلاف القدس حوالي ٣٠٠ ألف وباقي القرى والمدن حوالي ٤٠٠ ألف)، وهو ما يقارب ٢٥٪ من مجموع السكان الفلسطينيين.

وبنظرة سريعة على خريطة توزيع المدن والقرى والبلدات نجد أن هذه المنطقة ستضم ما بين (١٥٠–٢٠٠) مدينة وقرية فلسطينية وهي مراكز لا تبعد أكثر من ١٠ كلم عن «الخط الأخضر»، وهي المسافة التي يمكن أن تشملها المنطقة العازلة، هؤلاء السكان ستتحول حياتهم إلى جحيم بفعل الإجراءات الإسرائيلية المشددة، إذ سيمنعون من التحرك ليلاً أو نهارًا، وسوف يمنعون من التنقل بين مدينة وأخرى إلا بموجب تصاريح خاصة؛ لأن هذه المنطقة ستكون مسرحًا للنشاطات العسكرية

الإسرائيلية، الأمر الذي سيجعلهم في النهاية يعيشون في معازل ضمن أسوار من التمييز العنصري، وما يتبع ذلك من تردي أوضاعهم المعيشية وأوضاعهم الاجتماعية.

من ناحية أخرى فقد ركزت خطط الفصل على ما يسمى «الخط الأخضر»، وهو ما يفصل بين المدن والقرى الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، وبين التجمعات السكانية الإسرائيلية في حين أغفلت وبشكل متعمد دور المستوطنات المنتشرة في الأجزاء الباقية من الأراضي الفلسطينية، وفي اعتقادنا أن إغفال المستوطنات بمواقعها الجغرافية الحالية إنما جاء لتبقى هذه المستوطنات كبؤر توتر دائمة نتيجة الاحتكاك اليومي عن طريق اعتداءات المستوطنين وإطلاق يدهم على المواطنين الفلسطينيين في الطرق وفي مزارعهم مما يزيد من المصاعب التي تواجه الفلسطينيين في حياتهم اليومية، بالإضافة إلى ما يواجهونه من مصاعب نتيجة ممارسات جنود الاحتلال عند الحواجز والمواقع العسكرية المنتشرة على طول الطرق. وإن إسرائيل بهذه الممارسات إنما تريد خلق وضع يصعب فيه على الفلسطيني الاستمرار طويلاً، وتأمل في النهاية أن يرضخ هذا الشعب لإملاءاتها وشروطها فيما تراه من حلول، وربما تطمح أبعد من ذلك في تحقيق حلمها القديم الجديد، وهو إبعاد الفلسطينيين عن أرضهم، وهو ما ينادي به حاليًا أمثال قادة حركة موليدت[1] بشكل ربما أوضح من غيرهم.

⌖ أضرار بيئية:

سيؤدي انحراف مسار الجدار الفاصل عما يسمى «الخط الأخضر» إلى عزل التجمعات الفلسطينية بعضها عن البعض الآخر، وعن ممتلكاتها وأراضيها الزراعية، وبشكل عام فإن التأثيرات الاقتصادية المتوقعة في المناطق المحاذية تمامًا للجدار الفاصل ستكون واحدة أو أكثر من النتائج التالية:

١- منع الوصول إلى كل أو جزء من الأرض ومصادر المياه ومنشآت العمل خلال فترة بناء الجدار، مما ينجم عنه خسارة الثروة والسوق والدخل.

٢- عزل التجمعات الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر» وممتلكاتها (الأرض والمواشي ومصادر المياه) وزيادة تكاليف نقل المحاصيل والبضائع.

٣- عزل التجمعات المقامة إلى الشرق من الجدار عن أجزاء أو عن جميع أراضيها الزراعية ومصادر مياهها الواقعة على الجانب الغربي منه.

---

(١) حركة موليدت: حركة يمينية.

٤- يضاف إلى ذلك أن عملية البناء الحقيقي للجدار تحمل معها آثارًا اقتصادية كبيرة، وتشمل آثارها المباشرة تدمير الممتلكات والأراضي الزراعية، ومنع الوصول إلى الأراضي الزراعية ومصادر المياه، ومن ثم إضافة قيود جديدة على حركة البضائع والأفراد، وفي ظل مستقبل غير مضمون تضعف المشروعات الاستثمارية بما في ذلك المجالات الزراعية، وتختلف حدة هذه الآثار حسب موقع التجمع السكاني والنشاط الاقتصادي السائد فيه.

ومنذ شهر ديسمبر ٢٠٠٢ قام الاحتلال الإسرائيلي بعمليات تدمير للأراضي الزراعية ومنشآتها في ٥٣ تجمعًا سكانيًا في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية (يبلغ مجموع سكانها ١٤١٨٠٠ فرد)، أما الضرر المباشر الذي لحق بهذه التجمعات نتيجة لذلك فقد شمل أشجار الزيتون والأشجار المثمرة والزراعات المروية والبيوت الزجاجية وشبكات المياه والطرق الزراعية. وتشير الإحصائيات إلى أن ١١ تجمعًا من هذه التجمعات، تمتلك ما مجموعه ٢٣٨٣٥٠ دونمًا من الأرض جرى عزلها بين الجدار و «الخط الأخضر»، و ٥٧٪ من هذه الأراضي مزروعة بالزيتون ومحاصيل أخرى. وإضافة إلى الأحد عشر تجمعًا المذكورة، فقد وجد أن أعمال إنشاء الجدار في المرحلة الأولى، ستؤدي إلى عزل ٤ تجمعات أخرى في جنين وطولكرم وقلقيلية داخل المنطقة الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر»، وهذا يشمل امتداد البلدات السكانية ومعظم أراضيها. وفي الغالب لم يتم عزل سكان هذه التجمعات عن أراضيهم الزراعية، ولكن تم عزلها معهم. وتقول التقديرات بأن ٤٥٠ فردًا من هؤلاء يحصلون على دخلهم من أراضيهم الواقعة إلى الشرق من الجدار، بينما يعتمد ٢٠ ألفًا على محاصيلهم في الأرض الواقعة إلى الغرب منه، ويسكنون في الجهة الشرقية للجدار.

كما أن بعض الأراضي الزراعية القريبة من الجدار قد تم الإعلان عنها كمناطق عسكرية، بينما لا يمكن الوصول إلى بعض الأراضي جراء الإرهاب الذي يمارسه الحراس المسلحون الذين يتولون حماية المقاولين العاملين في الجدار. ويجب ملاحظة أن التقديرات السكانية لا تشمل المناطق التي يسكنها أقل من ١٠٠ نسمة، وقد سبق للبنك الدولي في تقريره «الفقر في الضفة الغربية وغزة» أن قدر عدد السكان نهاية عام ١٩٩٧ في كل من خربة المنشار الغربية (٢٦ نسمة) وعرب الرماضين الشمالي (٥٣ نسمة) ووادي الرشا (٧٩ نسمة). وبناء على المسار الحقيقي للجدار فإن هناك حوالي ١٣٨ ألف نسمة في ١٦ ناحية إضافية سيحيطها الجدار العازل وحواجز الأعماق من ٣ جهات، كما سيقع جزء غير معروف من أراضي هذه النواحي ونواح أخرى ضمن هذه الجيوب.

⊕ أضرار اقتصادية :

وتشمل الآثار الاقتصادية تدمير الأراضي الزراعية والمنشآت الإنتاجية، ومنع الناس من الوصول إليها، وسوف تتضرر حركة الأفراد والبضائع مما سيزيد من كلفة النقل ومن الشكوك حول جدوى أية عملية استثمارية. ويشكل الغموض الذي يكتنف مصير الوصول إلى الأراضي الزراعية مشكلة كبيرة للمنتجين الذين لا يستطيعون التخطيط للمستقبل، حتى إنهم لا يعرفون أي نوع من المحاصيل يزرعون وقيمة الاستثمار في المزروعات أو كيفية تسويق المحاصيل في ضوء الإجراءات المقيدة لحركة التنقل.

وإضافة لكل التجمعات المتضررة التي سبق ذكرها فإن هناك تجمعات أخرى سوف يلحقها الضرر من الجدار على شكل فقدان الأراضي وشبكات الري والبنية التحتية والحرمان من المنافذ، وحسب تقديرات عام ٢٠٠٣، فإن هذه التجمعات ستضم حوالي ٧٣ ألف نسمة، وتقع هذه التجمعات السكانية داخل ١,٥ كلم من الجدار، كما أن قرى أخرى إلى الشرق سوف تتضرر بدورها من حرمانها من الوصول إلى أسواق المدن والخدمات في المناطق القريبة من الجدار.

⊕ أضرار خدماتية :

تتركز الأضرار الاجتماعية المترتبة على الجدار في مجال الخدمات الصحية والتعليمية. والقضية الأساسية للجدار هي عزل التجمعات المتضررة، وما ينجم عن ذلك من تقييد للحركة والتنقل. وفي الغالب فإن المرحلة الأولى من بناء الجدار مدعاة لأوجه القلق التالية: إن إنشاء هذه الجيوب يتزامن مع بنية تحتية غير كافية، ومع توزيع غير متكافئ للخدمات الإنسانية. وسوف يتزايد الضغط على مزودي الخدمة المحلية العامة نتيجة لتشتت الطواقم والمصادر والتسهيلات، وقيام الجدار سيؤدي إلى تراجع التعليم، وتراجع الالتحاق بالمدارس، وبخاصة في المناطق الريفية، مما سيزيد من أعداد «جيل ضائع» من الأطفال الفلسطينيين. وسيتعرض ذوو الأمراض المزمنة، والذين هم بحاجة لرعاية خاصة إلى الخطر، وكذلك الأطفال والنساء.

والحقيقة الظاهرة للعيان جراء إنشاء الجدار أن القرى الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر» هي أكثر التجمعات تضررًا بعد أن كانت بحكم موقعها، الأكثر ازدهارًا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. وقد عانت هذه القرى من تراجع خطير نتيجة للانتفاضة، فقد أظهرت دراسة قامت

بها جامعة بيرزيت في أبريل ٢٠٠٢ على ٣٤ قرية في محافظة طولكرم أن معظم هذه القرى من بين أكثر المناطق المهمشة في الضفة الغربية. وعدد من هذه القرى أصبح الآن في الجانب الغربي من الجدار.

إن الجانب الآخر من المشكلة هو ارتباط وصول الخدمات الاجتماعية بقدرة مزودي هذه الخدمات على تخطي القيود ونقاط التفتيش الإسرائيلية، إذ يلجأ الكثير من قطاعات الإنتاج والخدمات الفلسطينية إلى استخدام الحقول والطرق الالتفافية لمواصلة عملها، ومن المرجح تفاقم هذه المعاناة في حال إنشاء الجدار الذي سيعمل على زيادة عزل المجتمعات الفلسطينية.

⌖ أضرار تعليمية :

لقد تركت الانتفاضة آثارًا سلبية على النظام التعليمي الفلسطيني الذي تعرض لأضرار فادحة نتيجة تدمير عدد كبير من المدارس بالاضافة إلى صعوبة تنقل الطلبة والمدرسين والطواقم الإدارية، بسبب استمرار سياسة الحصار الإسرائيلية على اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى سبيل المثال قدرت وزارة التعليم الفلسطينية عدد الأيام الدراسية الضائعة في محافظة طولكرم التي يتبعها أكبر عدد من التجمعات المطوقة بالجدار، بثلاثين يومًا في العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٣ وكان ٦٥٠ مدرسًا قد عانوا من صعوبة الوصول إلى مدارسهم من أصل ١٩٦٤ مدرسًا.

لمواجهة هذه الأوضاع حاولت وزارة التعليم، وبالتنسيق مع الجمعيات الأهلية تأمين وجود المعلمين والمشرفين لمواصلة المسيرة التعليمية، فعملت الوزارة على إعادة تكليف بعض المدرسين بالعمل ضمن المدارس القريبة من أماكن سكنهم، وهذا يعني أن بعض التجمعات لم تنقطع تمامًا عن التعليم، وعلى الرغم من مشروع (التعليم عن بُعد) الذي كان ثمرة جهود وزارة التعليم والجمعيات الأهلية إلا أن الأوضاع التعليمية لم تكن طبيعية ولم يكن سهله في كثير من القرى.

فعلى سبيل المثال، أدى إنشاء الجدار إلى تدمير مرافق بعض المدارس في منطقتي عزون ورأس الطيرة، كما أدى استخدام الديناميت لتسوية الأرض التي ستشهد بناء الجدار، إلى تحطيم النوافذ وتشقق جدران المدرسة المختلطة التي أسهمت الحكومة السويسرية بإنشائها من خلال البنك الدولي في منطقة رأس الطيرة، وهذه المدرسة تقدم الخدمة لأبناء رأس الطيرة وقرية الضبعة، إلا أن إنشاء الجدار على بُعد ١٠ م من المدرسة سوف يقسم المنطقة إلى قسمين: رأس الطيرة والضبعة، حيث ستقع الأخيرة بين الجدار الفاصل و «الخط الأخضر».

كما تشير التوقعات إلى أن اكتمال بناء الجدار سيؤدي إلى تضرر ٧٥٠٠ طالب من محافظات طولكرم وقلقيلية وجنين، فعلى سبيل المثال هناك ١٥٠ مدرسًا و٦٥٠ طالبًا في طولكرم وحدها يجدون حاليًا صعوبة في الوصول إلى مدارسهم، ومن المتوقع أن تتضاعف النسبة مع اكتمال الجدار. ناهيك عن تدمير المدارس وتعرض مرافقها للأضرار، ومن ثم ستزداد تكلفة الدراسة نتيجة لانتقال الطلاب من أماكن سكنهم نحو مدارسهم التي ستقع – بعد اكتمال البناء – خارج قراهم، هذه التكاليف المادية الناجمة عن الحاجة لاستخدام وسائل النقل، ستزيد الأمر سوءًا خاصة في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام.

❖ أضرار صحية :

تقوم وزارة الصحة بالتعاون مع «الأونروا» بإدارة الخدمات الصحية في كافة الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص في محافظات طولكرم وجنين وقلقيلية، وهي المناطق الأكثر تضررًا من بناء الجدار. وتعاني هذه المناطق حاليًا من النقص الحاد في المرافق والخدمات الصحية، وبشكل خاص «تقديم المطاعيم الوقائية»، وذلك بسبب القيود الإسرائيلية المفروضة على الحركة، حتى بات من الصعوبة بمكان الإبقاء على كادر طبي مؤهل، كما أصبحت خدمات الإسعاف والطوارئ مجمدة إلى حد كبير.

من جانب آخر أدت إجراءات تقييد حركة الأفراد والمركبات إلى متاعب صحية بسبب صعوبة جمع النفايات والتخلص منها، إذ تُعد محافظة قلقيلية مثالاً صارخًا على نقص الخدمات الصحية ورداءة مياه الشرب، الأمر الذي جعل منظمات غربية تصنّف محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية ضمن المرتبة العالية والمتوسطة في المشكلات الصحية، وعلى رأسها الإسهال.

كما أصدرت منظمة «كير» تقريرًا أشارت فيه إلى وجود ٣٩ – ٤٦ حالة مرضية لم تحظَ بالرعاية الصحية الكاملة؛ لأن العيادات الطبية لم تكن عاملة، وأضاف التقرير: (إن من أكثر العوامل المؤدية إلى عرقلة الخدمات النقص في الطواقم المتخصصة التي تستطيع تقديم هذه الخدمات، نتيجة صعوبة وصول تلك الطواقم إلى مواقع عملها بسبب الإغلاق ومنع التجول).

ويقدم التقرير مثالاً آخر على تدهور الوضع البيئي، فقرية (ظهر المالح) بالقرب من جنين تعرضت لضرر بيئي كبير ناجم عن إجراءات تقييد الحركة التي حالت دون التخلص من النفايات، فمنذ إنشاء الجدار الفاصل، لم تتمكن التجمعات السكانية في (ظهر المالح) من التخلص من

النفايات؛ لأن مواقع وضع القمامة موجودة خارج حدود البلدية، الأمر الذي أدى إلى تعرض المكان إلى متاعب صحية كثيرة.

كما تتوقع الدراسة تفاقم الأوضاع الصحية في القوس الواقع بين نزلة عتمة غرب محافظة طولكرم، وظهر المالح في منطقة جنين، وذلك لأن المرافق الصحية في تلك المنطقة هي عبارة عن ثلاث عيادات من الدرجة الثانية، تابعة لوزارة الصحة الفلسطينية، وفي الجيب الواقع إلى الجنوب من قلقيلية فإن المرفق الصحي الوحيد هو عيادة من الدرجة الثانية في قرية عزون التي تغلق مدخلها مستوطنة «تكواه».

وحسب الإحصائيات فإن عدة قرى يبلغ عدد سكانها ١٧٨٠ نسمة بعضها في منطقة جنين (ظهر المالح، أم الريحان، خربة عبد الله اليونس، خربة المنطار الغربية)، وثلاث في قلقيلية (خربة الجبارة، رأس الطيرة، والضبعة) تعاني جميعها من نقص في الخدمات والمرافق الصحية، وهذه الأوضاع ستزداد سوءًا في حال اكتمال بناء الجدار.

⌖ التهجير الداخلي:

ويشعر الكثير من الفلسطينيين بالقلق ويخشون من أن يؤدي ضغط الظروف المعيشية والمرشحة للتفاقم في حالة بناء الجدار، إلى هجرة السكان من المناطق المتضررة، من هنا تظهر الحاجة إلى دراسة حجم الهجرة المتوقعة من القرى والتجمعات السكانية المهددة، إذ يؤكد اختصاصيون في شئون الهجرة أهمية الأخذ بعين الاعتبار عوامل الجذب والطرد، ومنها تنوع الخيارات الاقتصادية والاجتماعية، لكن الجانب الآخر من المشكلة هو أن إعادة التوطين في مناطق جديدة تعتبر عملية مكلفة وخطيرة، وخاصة في ظل غياب الفرص البديلة سواءً كانت اجتماعية أو اقتصادية.

هذا يعني أن غياب عوامل الجذب سيؤدي إلى جعل عوامل الطرد هي الحاسمة، ومن بين تلك العوامل الطاردة المستويات العالية للتهميش الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى هدم الممتلكات وعرقلة حرية الحركة، فعلى سبيل المثال أصدرت السلطات الإسرائيلية قرارً يقضي بمنع سكان قرية ضبعة في قلقيلية من الاقتراب من الجدار لمسافة ٣٠٠ م، وهذه المنطقة محيطة بأغلب بيوت القرية التي تضم ٢٥٠ شخصًا، وهذا يعني أن هؤلاء المواطنين مجبرون على إخلاء مساكنهم.

وهذا الأمر ينسحب على قرى عزون ورأس الطيرة وضبعة في قلقيلية، وخربة عبد الله اليونس وظهر المالح وأم الريحان في جنين، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي ٢٧٠٠ شخص.

⊕ أضرار مائية :

تقوم "إسرائيل" ببناء الجدار الفاصل على أرض يوجد تحتها أفضل مخزون مائي في الضفة الغربية، وهذه الأرض الواقعة وسط وشمال الضفة الغربية تُعد من أكثر الأراضي الزراعية خصوبةً، ومن المتوقع أن يؤثر الجدار بدرجة كبيرة على استخدامات المياه وتوزيعها والوصول إليها، وبخاصة بالنسبة للتجمعات القريبة من خط الجدار. وعلى الرغم من أن عرقلة الوصول إلى المياه لن تشكل أزمة إنسانية خانقة، إلا أن سكان القرى الفلسطينية سيحصلون على مياه غير معالجة بالكلور وبالتالي لا يمكن اعتبارها مياهًا نظيفة من الناحية الصحية، كما أن الحصول على هذه المياه سوف يستنفد كثيرًا من المال والوقت، خاصة أن نقل المياه يعتمد على «الصهاريج» وهذا يعني أن العملية برمتها معرضة للتوقف. ومن جانب آخر، ستتأثر الزراعات المروّية، والتي توفر فرص عمل كثيرة ودخلاً لسكان القرى المجاورة للجدار، لذلك فإن السكان يواجهون خطرًا حقيقيًا بفقدان مصادر رزقهم؛ لأن الآبار والخزانات وشبكات المياه هي في الأساس استثمار خاص في تلك المنطقة.

يعتقد القائمون على هذه الدراسة أن بناء الجدار لن يؤثر على حصص توزيع المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين، كما نص على ذلك الاتفاق المرحلي في ٢٨ من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، إلا أن قيود الحركة ستؤثر في الحصول على المياه من الآبار المتضررة، وفي هذه الحالة يحق للسلطة الفلسطينية ضخ مزيد من المياه عبر لجنة المياه المشتركة من الآبار التي تديرها السلطة الفلسطينية.

وفي هذا السياق خلص تقرير البنك الدولي الذي قام بجولة استطلاع لهذا الغرض إلى التالي:

١- إن إقامة الجدار سيعكس إرباكًا تنظيميًا واقتصاديًا ستكون له نتائج سلبية على التجمعات السكانية، وسيلحق الضرر الأكبر بآبار الري المملوكة فرديًا أو جماعيًا، في حين أن الآبار المصنفة من قبل السلطة الفلسطينية للاستخدام لم تتأثر حتى هذا اليوم.

٢- إن الضفة الغربية تضم ٣ مكامن مائية رئيسية: الغربية، والشرقية والشمالية الشرقية. حيث تمتد المكامن الغربية والشمالية الشرقية إلى ما وراء «الخط الأخضر»، وهذا يعني أن "إسرائيل" تشترك بها على الرغم من أن روافد هذه المصادر المائية توجد غالبًا في الضفة الغربية.

٣- تعتبر أراضي الضفة الغربية صخرية، ويصعب الحفر فيها، كما أن جودة الحقل المائي تختلف كثيرًا من مكان لآخر، إلا أن المنطقة الواقعة على طول الطرف الشمالي الغربي للضفة الغربية – والتي يقام عليها الجدار – تُعد أفضل الحقول المائية.

٤- أما فيما يتعلق بإدارة المياه، فإن الإدارة المائية في مناطق الضفة الغربية كانت تدار على المستوى المحلي حتى خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث كان مالكو أو مستخدمو الآبار هم الذين يضعون قوانين استخدام المياه ونقلها وتوزيعها، وبعد مجيء سلطات الانتداب ترددت بريطانيا في استثمار المياه الجوفية؛ لأنها تحققت من أن قانون المياه يختلف من قرية إلى أخرى، إلا أن سلطات الانتداب حاولت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ وضع قانون مياه يطبق في جميع أنحاء فلسطين، ويضمن استخدامًا سليمًا للمياه إلا أن هذه المحاولة لم تحقق أي نجاحات تذكر بعد حرب عام ١٩٤٨. وتحديدًا في عام ١٩٥٥ أقرت حكومة "إسرائيل" قانونًا خاصًا بالمياه تم على إثره نقل إدارة المياه من الأفراد والجماعات إلى إدارة مركزية. وهذا القانون، كان يسري على الاراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وبموجبه كان على كل مستخدمي المياه سواء أكانوا بلديات أو مزارعين أو صناعيين أن يتقدموا خلال ٩٠ يومًا من إقرار القانون بطلب للحصول على ترخيص استخدام المياه، وكان هذا الترخيص صالحاً لمدة عام واحد فقط ضمن شروط تراعي الحفاظ على المخزون المائي.

أما في الاراضي التي لم يتم احتلالها عام ١٩٤٨ وبقيت تحت الحكم الأردني، أي أراضي الضفة الغربية، فقد كان الإشراف على المياه محليًا، وحتى الخمسينيات والستينيات ظل معظم الماء المستخدم في الضفة الغربية يأتي من الينابيع والأمطار ولم يلجأ الأهالي إلى حفر الآبار بسبب التكلفة العالية، لكن مع توفر تقنية الحفر الحديثة، بدأ المزارعون بحفر آبار ارتوازية على طول الجبهة الشمالية الغربية من الضفة الغربية، وقد كانت المياه تباع حسب المدة الزمنية، وهو إجراء ما زال متبعًا حتى اليوم، أما في حال بناء خزان مائي فإن المياه تباع حسب الكمية.

في عام ١٩٦٧ وبعد احتلال الضفة الغربية أصبحت فلسطين كاملةً تحت الاحتلال، عندها وضعت الحكومة الإسرائيلية إجراءات جديدة لاستغلال المياه، وقد فوض الأمر العسكري رقم (٩٢) الصادر في ١٥ من آب/ أغسطس ١٩٦٧ قادة المناطق السلطة الكاملة على مسائل المياه في الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية والجولان، حيث يتم تطبيق القانون الإسرائيلي هناك.

وفي نوفمبر ١٩٦٩ صدر الأمر العسكري رقم (١٥٨) والذي اشترط الحصول على إذن مسبق قبل بناء أي مرفق مائي جديد، وإلا ستتم مصادرة أي مصدر مائي غير مرخص، ومن ناحية عملية أعطت كل هذه الأوامر "إسرائيل" السيطرة الكاملة على استخدامات المياه في الضفة الغربية، حيث

أصبحت عمليات الحفر الجديدة مقيدة، فعلى سبيل المثال لم تمنح الإدارة المدنية خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ١٩٩٠ سوى ٢٠ ترخيصًا لحفر آبار للاستخدام المنزلي، كما تم فرض نظام الحصص على الآبار المستخدمة لأغراض الري، على أساس حساب معدل الكمية المستخرجة في السنة الأولى.

(ما بعد أوسلو) ... بعد توقيع الاتفاق حول غزة ومنطقة أريحا في القاهرة في ١٩٩٤/٥/٤، بدأت عملية تقاسم السلطة على المياه في الاراضي المحتلة بين "إسرائيل" والفلسطينيين، إذ نص الاتفاق على أن (أنظمة المياه والصرف والمصادر المائية في مناطق السلطة الفلسطينية سوف تدار وتشغل وتطور بما في ذلك عمليات الحفر، من قبل هذه السلطة بشكل لا يلحق أذى بمصادر المياه) واستثنى الاتفاق النظام الهايدروليكي الخاص بالمستوطنات والمنشآت العسكرية.

وفي سيتمبر ١٩٩٥ اتفق الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني في واشنطن على تقسيم مصادر المياه المتجددة والمتوقع وجودها داخل المكامن الجوفية الثلاثة (الشرقية والغربية والشمالية الشرقية). ولقد أعطى هذا الاتفاق المرحلي الفلسطينيين ٢٨,٩٪ من مجموع المصادر المائية (بما في ذلك المياه المستخرجة من المكمن الشرقي من خلال عمليات تطوير لاحقة)، بينما حصلت "إسرائيل" على ٧١,١٪، ولم يسحب الفلسطينيون حصتهم بالكامل.

كما تبين أن الكمية المخصصة للفلسطينيين والمقدرة بحوالي ٦٨ مليون م٣ من المكمن الشرقي الذي لم يتم تطويره للآن، كان مبالغًا فيها؛ لأن عمليات الحفر الجديدة لم توضح بعد ما إذا كانت كمية المياه العذبة التي يمكن استخراجها ستلحق الضرر بتركيبة المصادر المتجددة، كما أن المياه المستخرجة قد تكون عالية الملوحة. لقد منح الاتفاق المرحلي لعام ١٩٩٥ حقوقًا مائية للفلسطينيين لكنه لم يعرّفها، بل نص على تسويتها في إطار مفاوضات الوضع النهائي، إلا أن الاتفاق أقر تشكيل لجنة مشتركة دائمة تضم عددًا متساويًا من الجانبين، وتتخذ قراراتها بالإجماع، كما تعالج قضايا الصرف في الضفة الغربية، وتصدر التصاريح الخاصة باستغلال الآبار الارتوازية المطلوبة، والموافقة على حفر أي بئر جديد أو تطوير القائم منها.

وبعد أن استقرت أوضاع السلطة الفلسطينية أصدرت في عام ٢٠٠٢ قانون المياه الذي استغرقت صياغته ٧ سنوات، وحدد القانون سلطة المياه الفلسطينية كهيئة مسئولة عن إدارة المياه، ومن المحتمل أن يواجه هذا القانون صعوبات كثيرة عند التطبيق؛ لأنه لم يقر من خلال التفاوض مع المؤسسات المحلية التي تدير واقعيًا ٧٠٪ إلى ٨٠٪ من مياه الضفة الغربية.

وفي ظل الأوضاع الراهنة، فإن وزارة الحكم المحلي تدير الكثير من شبكات مياه الشرب في الضفة الغربية من خلال البلديات، بينما تدير المؤسسات الخاصة أو الجماعية كل شبكات الري وعددًا آخر من شبكات مياه الشرب، الأمر الذي يعني أن الشبكات المحلية هي المهددة من بناء الجدار الفاصل، في حين أن الشبكات التابعة للسلطة الفلسطينية لم تتعرض للضرر.

لتقصي أثر الجدار على الوضع المائي الفلسطيني يتبين أنه يتأثر بعدد من العوامل منها، طبيعة الاستخدام، فيما إذا كان البئر الارتوازي مستخدمًا لأغراض الشرب أو الري. إلا أن موقع البئر يشكل العامل الأبرز في أثر الجدار على المواقع المائية، وهذا يشمل عدة اعتبارات منها: هل يقع البئر إلى الغرب من الجدار، في حين تقع الشبكة التي يغذيها كليًا أو جزئيًا إلى الشرق من الجدار؟ .. هل يقع البئر إلى الشرق من الجدار، ولكن ضمن «المنطقة الأمنية»؟ .. هل يقع البئر إلى الشرق من الجدار على مسافة آمنة، لكن الشبكة التي يغذيها جزئيًا أو كليًا تقع إلى الغرب منه؟ .. هل يقع البئر في مسار الجدار؟ .. وبناء على هذه العوامل والاعتبارات، اتضح وجود مشكلات عدة تتعلق بحرية الوصول إلى المياه، فحتى الآن لم يتم حرمان السلطة الفلسطينية من منافذ الوصول إلى الآبار والشبكات التي تديرها، في حين أن المالكين سواء أكانوا أفرادًا أو جماعات يعانون من الوصول إلى آبارهم. بالإضافة إلى أن حرية الوصول إلى المياه ستصبح مهددة عندما يقع البئر أو الخزان في مسار الجدار مباشرة أو قريبًا أو داخل «المنطقة الأمنية»، وفي حقيقة الأمر لم تتم حتى الآن معرفة عمق هذه المنطقة، لكن السكان المحليين يقدرونها بحوالي ٣٠٠ متر بناء على تجربتهم مع الجيش الإسرائيلي. وكما سبق أن أوضحنا فإن بناء الجدار سيؤثر سلبًا على استخدام المياه لأغراض الري، إلا أن تأثيره على الاستخدام المنزلي لن يكون كبيرًا لسببين رئيسيين، الأول أن الآبار التي تديرها السلطة الفلسطينية، ويتم استخدامها تستخدم عادة للأغراض المنزلية. وقد ذكرنا سابقًا أن الآبار التي تديرها السلطة لن تتأثر من بناء الجدار، أما السبب الثاني فيتمثل في حرمان الفلاحين من الوصول إلى الآبار ذات الاستخدام المزدوج، وعندها سيلجأون إلى مصادر بديلة وقد يستخدمون مياه الزراعة للشرب.

ومن المتوقع أيضًا أن يؤثر بناء الجدار على مشروعات الري التي مولتها الدول المانحة في المناطق المتضررة، ومن بينها مشروعات خزانات وري قامت بإنشائها وكالة المساعدات الأميركية لخدمة ١١ قرية منها: (عانين وزبوبة والطيبة)، والتي يسكنها عشرة آلاف نسمة.

إحصائيات الأضرار

تتعدى هذه العملية حقيقة إنشاء جدار الفصل على طول «الخط الأخضر»، بما يشكله من عملية توسعية في حقيقة الأمر، فمجرد إقامته تعني أن "إسرائيل" تصادر، وتضم عشرات الآلاف الدونمات (أكثر من ٤٠ ألف دونم في محافظة طولكرم، ٦ آلاف دونم في محافظة بيت لحم، ١٩ ألف دونم في محافظة قلقيلية) بهدف إنشاء ٩٠ كلم من هذا الجدار، وتعني كذلك ضم ما على هذه الأراضي من مستوطنات إلى حدود الدولة العبرية (حوالي ٣٦ مستوطنة). إلى جانب ذلك فإن مناطق عازلة وأسيجة مانعة تقام في عمق الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحيط مدينة القدس، وذلك تنفيذًا لقرارين عسكريين إسرائيليين، الأول يخص قطاع غزة ويسري حتى ٢٠٠٧/٥/١ والثاني يخص الضفة الغربية ويسري حتى ٢٠٠٦/٦/١٣، ويتم بموجب القرارين مصادرة عشرات الآلاف من الدونمات بهدف إقامة الجدران والمناطق الفاصلة، والتي هي في جوهرها أسوار واقية للمستوطنات، ومناطق فصل عنصري لتكريس واقع الاحتلال والاستيطان.

فقد باتت الضفة الغربية بوجود الحواجز العسكرية والطرق الالتفافية والجدران العازلة عبارة عن ٨ معازل كبيرة منفصلة، وفي كل واحد تجمعات سكانية مفصولة بأجسام استيطانية وثكنات عسكرية. شملت عمليات الفصل والعزل محيط محافظة بيت لحم من جهة الشمال، والشمال الغربي، وذلك بحفر خندق عميق وإنشاء سياج مزدوج على امتداد الخندق وبطول حوالي ٦ كلم، والذي من شأنه ضم ما يزيد عن ٤ آلاف دونم من أراضي: (بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا) إلى حدود بلدية (أولمرت)، وذلك كجزء من مخطط "غلاف القدس".

في إطار عزل القدس عن بيت لحم قررت وزارة الحرب الإسرائيلية البدء بشق شارع التفافي جديد يربط مستوطنة "نوكديم" شرقي مدينة بيت لحم، بمستوطنة أبو غنيم، بطول ٥ كلم، وقد بدأ العمل بشق هذا الشارع في نفس اليوم الذي تسلم فيه شارون "خارطة الطريق" من الإدارة الأمريكية، منتصف تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٢. وفي وسط الضفة الغربية حيث يتمركز عدد قياسي من الحواجز العسكرية الإسرائيلية (٢١) حاجزًا، تجري أخطر وأكبر عملية فصل وتقسيم للضفة الغربية، وذلك من خلال إتمام شق شارعي عابر السامرة (أ – ب) امتدادًا من «الخط الأخضر» غربي محافظة سلفيت باتجاه الشرق والجنوب الشرقي وصولاً إلى الأغوار الوسطى بما يشمل توسيع النفوذ

الاستيطاني في "حوض مستوطنة أرئيل" واقتطاع جيب مستوطنات: [عيلي، شيلو، شيفوت راحيل، معاليه لبونه] وربطها بكتلة "أرئيل" وبالتالي بالعمق الإسرائيلي، وهو ما يعني السيطرة الكاملة على أراضي قرى وبلدات: [سنجل، ترمسعيا، المغير (شمال محافظة رام الله)، قريوت، جالود، اللبن الشرقي، والساوية (جنوب محافظة نابلس)]. ويفصل بالتالي محافظتي نابلس ورام الله عن بعضهما بكتلة استيطانية واسعة، وتُفصل الأغوار عن وسط الضفة الغربية، وتُحول معظم أراضي محافظة سلفيت حتى «الخط الأخضر» إلى معزل كبير. وتمهيدًا لبدء العمل في إنشاء الجدار العازل على الحدود الغربية لمحافظة رام الله، واصلت سلطات الاحتلال فرض لحصار مشدد، وعزلة تامة على قرى غرب محافظة رام الله حيث تخضع أكثر من ١٥ قرية لحصار وحظر تنقل، وهي منطقة جغرافية تضم مستوطنات: [كريات سيفر، حشمونائيم، متتياهو، ناعلا، نيلي، ومابو حورون]. وقد سبق لقوات الاحتلال مطلع العام ٢٠٠٠ أن نقلت الحاجز العسكري المقام على «الخط الأخضر» غرب مستوطنة مابو حورون، إلى الشرق بمسافة ٣ كلم داخل الضفة الغربية. ونجد أن عملية إنشاء الجدار والمناطق العازلة هي تطبيق لمشروع [النجوم السبعة] الاستيطاني الذي أطلقه شارون سنة ١٩٩٣ إبان توليه منصب وزير المالية في حكومة شامير، والذي نص على إقامة حزام استيطاني على طول «الخط الأخضر» ومحيط مدينة القدس، يشمل مناطق اللطرون مرورًا بغرب محافظة رام الله، ووصولاً إلى أراضي قلقيلية وطولكرم وجنين من جهة الغرب.

تقديم التغطية الأمنية والتواطؤ المفضوح من قبل الاحتلال مع المستوطنين – وما ينفذوه من أعمال إرهاب وسلب للأرض الفلسطينية، وإقامة مواقع استيطانية جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، واستجلاب المزيد من المستوطنين للسكن في أنحاء الأرض الفلسطينية – يندرج في إطار الخطوات العملية لحكومة شارون. والجدول التالي يبين الأضرار الناجمة عن إقامة الجدار مع ملاحظة الآتي:

١ – سيبلغ طول المرحلة الأولى من الجدار ١٠٢ كلم من أراضي محافظة جنين حتى حدود مدينة كفر قاسم جنوب قلقيلية. وقررت الحكومة الإسرائيلية توظيف ٦٠٠ مليون شيكل لإقامة هذا المقطع.

٢– مجموع ما تم إغلاقه ومصادرته من الأرض حتى نوفمبر ٢٠٠٢ لإنشاء الجدار هو ٩٥ ألف دونم.

٣– (٢٣) قرية فلسطينية في محافظتي طولكرم وقلقيلية مشمولة بالضرر من إنشاء الجدار، وعدد سكانها نحو ٢٦ ألف نسمة. و (١١) قرية ستكون بمنازلها وأراضيها غربي الجدار، و (١٢) قرية ستكون شرقي الجدار بمنازلها، بينما ستكون أراضيها في الغرب.

جدول (١٢): [الأضرار الناجمة عن إقامة الجدار الفاصل]

اسم المحافظة	جنين		طولكرم							قلقيلية					بيت لحم
المدينة أو البلدة أو القرية المتضررة	عانين	طورة الغربية	طولكرم	فرعون	كفر صور الرأس	كفر جمال	خربة جبارة	نزلة عيسى	باقة الشرقية	قلقيلية	حبلة	جيوس	فلامية	عزبة سلمان	مدينة بيت لحم
المساحات المصادرة	٨٠٪ من أراضيها	٢٠٠ دونم	إجمالي ٤٠ ألف دونم، (كفر صور) لوحدها ستخسر ٢٢٧٣ دونم							٦٠٠ دونم		٨ آلاف دونم	٧ آلاف دونم	٩ آلاف دونم	٢٥٪ من الأراضي الواقعة ضمن المخطط الهيكلي للمدينة
المساحات المغلقة أو المعزولة	---	١٠٠ دونم	إجمالي ١٢٠٠٠ دونم، منها ٨٠٠ دونم حقول زيتون							---					٧٠٠ دونم
أضرار وخسائر	اقتلاع ٣٢٠٠ شجرة زيتون		- حرمان ٢٠ ألف مواطن من مصادر رزقهم الأساسية وربما الوحيدة. - فقدان حوض المياه الجوفي غرب طولكرم. - قرية الرأس لوحدها ستفقد ٩٠٪ من زيتونها.							- ٤ آبار ارتوازية. - ١٢٠ مشتل ودفيئة زراعية. - يعيش ٣٠٪ من سكان قلقيلية من الزراعة في هذه المنطقة.					تهديد مصدر رزق وحياة ٣٣٠٠ مواطن
قرى ستصبح غربي الجدار	---		نزلة عيسى، باقة الشرقية، خربة جبارة							عزبة سلمان					مستشفى كاريتاس، مصانع نسيج، محلات تجارية، مديرية الأوقاف، مسجد بلال بن رباح
مستوطنات ستصبح غرب الجدار وتضم لإسرائيل	٤ ريحان، شكيد، حيننيت، وتل منشية		٢ أفني حيفتس، وسلعيت							٤ تزوفيم، الفي منشيه، اورانيت، شاعري تكفا					٥ هارجيلو، هارحوما، نفيه دانيل، بيتار عيليت، جلعوت

[الجدول هو أمثلة لما تم كشف النقاب عنه حتى لحظة عمل الدراسة]

الأضرار الاقتصادية العامة

⌖ الإنتاج:

بحسب المعلومات المتاحة فسوف يكون للإغلاق آثار سلبية على الاقتصاد الفلسطيني من حيث انخفاض الإنتاجية، إذ قامت "إسرائيل" بمنع المواد الخام اللازمة للصناعة، كما حالت الحواجز الإسرائيلية دون دخول البضائع والأشخاص إلى الاراضي الفلسطينية، مما أدى إلى انخفاض في الإنتاجية بنسبة ٣٠٪.

⌖ البطالة:

هناك حوالي ١٢٥ ألف عامل يعملون في "إسرائيل" منهم ٤٠ ألف يعملون بتراخيص والباقي بدون تراخيص، وبسبب سياسية الإغلاق منع هؤلاء العمال من الوصول إلى أماكن عملهم في "إسرائيل"، كما منعت مواد البناء وخاصة الأسمنت من دخول الأراضي الفلسطينية، مما يساهم في زيادة معدلات البطالة والتي تصل في قطاع غزة إلى ٥٠٪، وفي الضفة إلى أكثر من ٣٥٪.

وإذا بقي الوضع على ما هو عليه بسبب الحصار الشامل، الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي سوف ترتفع معدلات البطالة بشكل كبير، ونظرًا لتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي بصورة كبيرة، واعتماد معظم مراحل، وأوجه النشاط الاقتصادي على حركة المبادلات مع "إسرائيل"، فإن الإغلاقات الشاملة، وحالة الحصار الحالي تركت آثارًا سلبية مدمرة على طوائف المجتمع المختلفة، وخاصة الأيدي العاملة في "إسرائيل"، وأبرز هذه الأضرار:

- قيمة أجور العمال النقدية التي فقدت من جراء الحصار.
- قيمة المزايا والتعويضات التي تستحق للعامل عن فترة خدمته في العمل.
- تعرض عدد كبير من العمال للاستغناء عن خدماتهم نتيجة طول فترة غيابهم عن العمل، وإمكانية لجوء "إسرائيل" إلى الاستعانة بعمال أجانب.
- قيام "إسرائيل" بتقليص أعداد العمال المسموح لهم بالعمل داخل "إسرائيل"، وذلك بعد كل فترة إغلاق.
- تباطؤ "إسرائيل" في السماح لجميع العمال بالعودة إلى أعمالهم مباشرة عقب كل إغلاق.

- فقدان موازنة "السلطة الفلسطينية" لجزء من حصتها أو مواردها المرتبطة بفترات اشتغال العمال ودخولهم التي يستحقونها عن أعمالهم داخل "إسرائيل"، وكذلك تناقص حصيلة إيراداتها العامة.

ولاشك أن قيمة هذه الأضرار تتناسب بشكل طردي مع فترة الإغلاق بحيث تتضاعف هذه الأضرار فترة بعد أخرى، كلما طال أمد الإغلاقات، يضاف إلى ما تقدم أضرار إضافية تعرضت لها فئات المجتمع الأخرى، التي ترتبط بروابط اقتصادية أو تجارية مع "إسرائيل"، هذا بجانب الأضرار غير المباشرة والناشئة عن تجميد أنشطة العمال، وتدني مستويات دخولهم إلى حد كبير، وعجزهم عن الوفاء بكثير من الالتزامات المستحقة عليهم.

وللتدليل على ضخامة هذه الأضرار فقد بلغت الخسائر المباشرة والناشئة عن فقدان العمال لأعمالهم على مستوى قطاع غزة والضفة الغربية خلال الشهر الأول من الإغلاق مدة ٣٠ يومًا وفقًا لتقديرات وزارة العمل الفلسطينية كالتالي:

- بلغت خسارة قطاع العمالة داخل «الخط الأخضر» ٩٠,٧٥٠ مليون دولار.
- بلغت خسارة قطاع العمالة المحلية ٩٠ مليون دولار.
- بلغت خسارة السلطة الفلسطينية من مدخولات الضرائب، والتأمين الصحي حوالي ٥ مليون دولار شهريًا.
- بمعنى أن إجمالي الخسائر الشهرية يبلغ ١٨٥ مليون دولار.

⌖ الدخل القومي:

اذا استمر بناء الجدار حتى نهاية العام ٢٠٠٤ فستكون له آثار اقتصادية مدمرة، حيث سينخفض متوسط الدخل بنسبة ٤٥

⌖ المدخرات:

إذا استمر بناء الجدار خلال العام ٢٠٠٤ فستثبت الحالة الأسوأ، حيث سيتأقلم المنتجون والمستهلكون على أوضاعهم الجديدة، وستنخفض المدخرات، وسيصل الانخفاض في الإنتاج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٣,٧ مليار دولار، وسينخفض متوسط دخل الفرد بنسبة ٥٥٪ عما كان عليه قبل الإغلاق.

◆ الفقر:

سيساهم الإغلاق في ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث ستزداد معدلات البطالة التي وصلت حتى إعداد هذا الكتاب إلى حوالي ٦٥٪، ويظهر من الجدولين الملحقين قياس تأثير الإغلاق على مستويات الفقر على تقديرين مختلفين لهذه المستويات في ديسمبر ٢٠٠٠ وديسمبر ٢٠٠١، بقصد قياس حالات الاغلاق لمستقبلية وتوقعاتها.

جدول (١٣): [معدلات الفقر التقديرية – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠]

إغلاق داخلي	قبل الإغلاق	صغير	متوسط	الحالة الأسوأ
قبل الإغلاق	٢١,١	٢٢,١	٢٣,٢	٢٤,٨
صغير	٢٢,٠	٢٢,٩	٢٤,٧	٢٦,٠
متوسط	٢٢,٨	٢٤,٢	٢٥,٧	٢٧,٤
الحالة الأسوأ	٢٣,٦	٢٥,٣	٢٦,٩	٢٨,٣

جدول (١٤): [معدلات الفقر التقديرية – كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١]

إغلاق داخلي	قبل الإغلاق	صغير	متوسط	الحالة الأسوأ
قبل الإغلاق	٢١,٧	٢٦,٠	٢٩,٨	٣٤,٤
صغير	٢٦,٦	٢٨,٨	٣٣,٠	٣٨,٢
متوسط	٢٩,٣	٣١,٩	٣٦,٥	٤٢,٥
الحالة الأسوأ	٢٩,٧	٣٤,٤	٤٠,٩	٤٣,٧

وحتى نتمكن من تحليل هذا الجدول ومعرفة آثر الإغلاق الحالي، الذي يقوم به الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية، والآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن خطة الفصل لابد من إجراء مقارنة بين الوضع الذي كان سائدًا قبل أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، من حيث عدد العمال الذين كانوا يعملون في "إسرائيل" (١٢٥) ألف عامل، والقيود المفروضة على حركة الشاحنات في رفح وإيرز وجسر اللنبي، والاستعانة بالمعلومات المتوفرة حول فرص العمل في الأراضي الفلسطينية، والإنفاق العام والمساعدات وتحويلات العمال، لتقدير الناتج القومي العام، وزيادة متوسط الدخل حتى حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، بهدف تقرير الاتجاهات الاقتصادية حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

ونجد أن الاقتصاد الفلسطيني واصل نموه خلال الفترة بين: كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ وحزيران/ يونيو عام ٢٠٠٠، حيث ازداد الناتج المحلي العام بواقع ٦,١٪ خلال العام ١٩٩٩

والنصف الأول من العام ٢٠٠٠، وازدادت فرص العمل في الأراضي الفلسطينية في القطاعين العام والخاص بنسبة ٨٪ على أيام العمل مقارنة مع العام ١٩٩٩، وهكذا حدث انتعاش بعد الهبوط الاقتصادي خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٧. ونتيجة للضغط السكاني فإن متوسط الدخل الحقيقي كان من المتوقع أن يثبت بين عامي (١٩٩٩-٢٠٠١) مع هبوط بسيط بنسبة ٠,٤٪، وأن تصل معدلات الفقر إلى ٢١,٧٪ من عدد السكان في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١ مقابل ٢١,٤٪ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

ونتيجة للإغلاق المطول فإنه من المتوقع ازدياد معدلات الفقر بصورة كبيرة، أنظر جدول رقم (١٤). أما بالنسبة لاصطلاح (أسوا الحالات) الوارد في الجدولين (١٣) و (١٤) فيقصد به الوصف الرقمي لحالات الإغلاق المطولة مع افتراض أنه حتى بداية شهر يناير ٢٠٠١ مُنِع العمال الفلسطينيون من دخول "إسرائيل"، وبعد ذلك سُمِح لحوالي ٢٥ ألف عامل فقط بالعمل في "إسرائيل"، وترتب بالتالي على الباقين البحث عن أعمال في الأراضي الفلسطينية؛ ومع افتراض أن القيود المفروضة على حركة الشاحنات والتحميل من وإلى قطاع غزة مستمرة، مما أدى إلى زيادة التكاليف بواقع ٥٠٪ حتى نهاية شهر يناير ٢٠٠١، ثم بنسبة ٧٠٪ حتى نهاية عام ٢٠٠١، مع انخفاض في مستويات الإنتاج في التجارة ونشاطات النقل بنفس النسبة، أما إنتاجية العمل، ورأس المال في القطاعات الأخرى انخفض بواقع ٢٥٪ و ١٥٪ خلال الفترات المذكورة.

وهذا يعني أن معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية ارتفعت لتصل إلى أكثر من ٤٣,٧٪ حتى تاريخ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠١، كما يوضح ذلك جدول رقم (١٤)، وبزيادة تبلغ ١٥,٤٪، ومعنى ذلك أنه حتى سنة ٢٠٠٤، فإن الزيادة (بالحالة الاسوأ) ستصل إلى رقم مهول يبلغ حوالي (٨٩,٩٪)، ويتضح من أرقام حديثة أن الفقر في الأراضي الفلسطينية وصل إلى حد متوسط السوء، حيث بلغ ٦٥٪.

❖ الاستثمار:

سيكون للإغلاق تأثير سلبي أشد على فرص النمو الاقتصادي وتطور القطاع الخاص، خاصة أن عدم الاستقرار يشكل العقبة الرئيسية أمام الاستثمار، إذ إن الاستثمار الخاص ظل في حالة ركود خلال الفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٠، حيث يعاني المستثمرون من الإغلاقات ونفقات التمويل الباهظة، وصعوبة إيجاد مدخلات قليلة التكاليف، وعدم تبلور إطار قانوني ومؤسسات للاستثمار. ونجد أن

إجمالي الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية العام الماضي لم يتجاوز ٣٠٧ ملايين دولار، وحصة الاستثمار العام بلغت ١٨٪ فقط مقابل ٨٢٪ للاستثمار الخاص.

كما أن الأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة خاصة، ساهمت في هروب معظم استثمارات القطاع الخاص، وهو ما سبب تراجعًا حادًا في معدلات أداء سوق المال الفلسطينية. كما أن القصف الإسرائيلي العشوائي المستمر للمدن الفلسطينية والتدمير المتعمد لكل مشروعات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية تسبب في هروب ٨,٤٠٠ مليون دولار، من إجمالي الاستثمارات الأجنبية داخل الأراضي الفلسطينية البالغة حوالي ١٤٣ مليون دولار، ونحو ٨,٣٣٠ مليون دولار استثمارات عربية.

ونود أن نشير إلى أن قيمة الاستثمارات في الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٩٤، وحتى الآن لم تتجاوز ٥ مليارات دولار، بما يعادل ٢٠٪ فقط من احتياجات الاقتصاد الفلسطيني اللازمة لبناء قاعدة اقتصاد وطني قوى، وأن ٣ مليار دولار من هذه الاستثمارات اتجهت للقطاع المصرفي، بينما توزعت بقية الاستثمارات البالغة ٢ مليار دولار على القطاعات الأخرى.

ونجد أيضا أنه لم يتجاوز عدد المشاريع التي أنشئت في الفترة نفسها ٦٥٠ مشروعًا، إذ لم تفلح القوانين الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي أقرتها السلطة الفلسطينية في جذب المزيد من الاستثمارات بسبب تعمد قوات الاحتلال الإسرائيلية وضع العراقيل أمام رؤوس الأموال القادمة لفلسطين، ونسف عملية السلام لإخافة الاستثمارات الوافدة وهو ما يحدث الآن.

✧ الكساد:

نتيجة للحصار والإغلاق الشامل تعرضت التجارة الداخلية الفلسطينية لحالة من الكساد الخطيرة خاصة بعد توقف نحو ١٢٥ ألف عامل فلسطيني، كانوا يعملون داخل "إسرائيل"، عن العمل نهائيًا. كما توقفت التجارة الخارجية تمامًا بعد الحصار المفروض على منافذ الاستيراد والتصدير، حتى إن المواطن الفلسطيني بات يؤمن احتياجاته اليومية بصعوبة شديدة جدًا، كما ازداد العجز في الميزان التجاري خلال عام ٢٠٠٠، حيث بلغ ٢ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠٪ عن عام ١٩٩٩.

ويزيد من صعوبة التجارة الخارجية استيراد "إسرائيل" حوالي ٩٤٪ من الصادرات الفلسطينية، وأن حوالي ٩٠٪ من الواردات الفلسطينية تأتي من الدولة العبرية، الأمر الذي يعكس صعوبة

التجارة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى حيث عمدت "إسرائيل" إلى إغلاق كافة المعابر والمنافذ مما ترتب عليه خسائر فادحة في القطاع التجاري.

كما أن هناك سلبيات أخرى تعود على الاقتصاد الفلسطيني إذا تم تطبيق خطة الفصل الاقتصادي، فقد أوضحت إحدى الدراسات أن الانفصال الاقتصادي في ظل التوصل إلى اتفاق نهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين سوف يؤدي في السنة الأولى إلى تخفيض كل من الدخل القومي الفلسطيني بنسبة ٥٠٪ والاستهلاك بنسبة ٤٠٪، وانخفاض الطلب على العمالة المحلية بنسبة ١٠٪، وتقليص التجارة الفلسطينية بنسبة ٤٠٪، وارتفاع البطالة لتصل إلى ٦٠٪.

وكذلك فإن هناك مجموعة من السلبيات الأخرى للفصل الاقتصادي تتمثل في التخوف من قيام "إسرائيل" بإغلاق أسواقها أمام المنتجات الفلسطينية إغلاقًا تامًا كما يحدث الآن، وصعوبة توفر بدائل تسويقية للصادرات الفلسطينية في المدى القصير، خاصة إذا علمنا أن فلسطين لا تمتلك الميزة النسبية في كثير من الصناعات، بالإضافة إلى عرقلة "إسرائيل" لحركة العمالة الفلسطينية، ومن ثم تراجع عوائد العمالة، وبالتالي تراجع الناتج القومي والناتج المحلي، والذي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار.

ملحق (١): الأضرار الاقتصادية حسب تقرير البنك الدولي

أدى بناء الجدار إلى ظهور سلبيات في اقتصاديات محافظات الضفة الغربية الشمالية بشكل عام والتجمعات الواقعة بين الجدار وما يسمى بـ «الخط الأخضر» بشكل خاص، في ضوء الوضع الاقتصادي المتردي في الضفة الغربية. والقضية الأساسية هي "العزل"، ذلك أن الجدار يقطع التجمعات عن مصادر رزقها الرئيسية في الضفة الغربية و "إسرائيل". ومن الخسائر الناجمة عن الجدار في المجال الاقتصادي :

- عزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها، وعن أراضيها الزراعية وممتلكاتها وأسواقها.
- بالإضافة إلى الخسارة المتوقعة في الدخل (وخاصة في النشاط الزراعي) وخسارة المدخرات المولدة له من خلال تقليص المساحة الجغرافية للنشاط الاقتصادي، فإن الجدار سيؤدي إلى تحولات في عمليات الإنتاج للاستهلاك المنزلي والمحلي، وتغييرها من نظام التبادل المالي إلى نظام المقايضة.

- وهذه المتاعب التي تواجهها التجمعات الحدودية ليست بجديدة، فقد تضرر ازدهارها النسبي بشكل منتظم على مدى الأعوام الماضية بسبب الإغلاقات وحظر التجول، كما تقلّص العمل داخل "إسرائيل" إلى حد كبير، وهو المصدر الرئيسي للدخل في هذه الاراضي، وتبعًا لذلك تراجع دخل التجارة والصناعة جراء انخفاض القوة الشرائية للعمال.
- يضاف إلى ذلك أن القيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية نفسها، وبينها وبين "إسرائيل" قد حدّت من قدرة المستهلكين من خارج هذه التجمعات على الوصول إلى أسواقها، ومن قدرة المزارعين والمُصنعين المحليين على نقل بضائعهم إلى أسواق الضفة الغربية. ونظرً لتراجع حجم العمل في قطاعات أخرى، فقد أصبحت الزراعة مصدرًا مهمًا للعيش، ولو بشكل نسبي في هذه المنطقة الخصبة، ومع ذلك فإن الجدار حدّ من قدرة القطاع الزراعي على التوسع مما يهدد الحياة المعيشية لسكان هذه التجمعات.

ولقد تأثرت ٣ محافظات شمالية بشكل مباشر من المرحلة الأولى لبناء الجدار، وهي: (جنين، وطولكرم، وقلقيلية)، ويبلغ عدد سكان هذه المحافظات حوالي ٥٠٠ ألف نسمة، أي حوالي ٢٥٪ من سكان الضفة الغربية، باستثناء القدس، فسكان محافظة جنين يبلغ عددهم ٢٥٠ الف نسمة أي ١٢,٥٪ من سكان الضفة الغربية، وطولكرم ١٩٤ الف نسمة، وبنسبة ٩,٧٪، وقلقيلية ٨٥ الف نسمة وبنسبة ٤,٤٪.

ويبلغ مجموع سطح الأرض لهذه المحافظات حوالي ١٠٠٠ كلم٢ أو ٦,١٧٪ من مساحة الضفة الغربية. وتشير بيانات استخدام الأراضي لعام ٢٠٠٠ (وهي أحدث بيانات متوفرة) إلى أن الأرض المستغلة في هذه المحافظات أكبر مما هي عليه حاليًا في محافظات الضفة الغربية الأخرى. وهي أيضًا مناطق حضرية حيث تغطي المباني السكنية والتجارية والصناعية ١١٢ كلم٢ (١١,٣٠٪ من مجموع المساحة الكلية) أي ما نسبته ١,٢١٪ من المناطق الحضرية في الضفة الغربية. أما مساحة الأراضي المبنية في المستوطنات الإسرائيلية فتصل إلى ١٤ كلم٢ (١,٤٪ من المساحة الكلية للمحافظات الثلاث) و ١٠,٨٪ من مجموع مساحة المستوطنات في الضفة الغربية (حسب بيانات عام ٢٠٠٠، ومساحة الأراضي غير المستثمرة الخاضعة للمستوطنات الإسرائيلية غير معروفة).

ومع أنه لا تتوفر أيضًا إحصاءات اقتصادية لكل قطاع اقتصادي في كل محافظة على حدة، إلاّ أنه يمكن الاستعانة ببيانات بعض مؤسسات القطاع الخاص، والتي تؤكد أهمية الزراعة في

المحافظات الثلاث (طولكرم وجنين وقلقيلية)؛ ذلك أن ٤٠٪ من مؤسسات القطاع الخاص العاملة في المجال الزراعي في الضفة الغربية هي في هذه المحافظات. كما أن عدد المنشآت المائية (الآبار وشبكات الري) يصل إلى ٢٥٪ من حصة الضفة الغربية، مع أن قدرتها التوظيفية محدودة.

وهناك تباين في عدد المؤسسات العاملة في مجال تجارة الجملة والمفرق (بما في ذلك تصليح السيارات) فهو يشكل أكثر من نصف كل المؤسسات الخاصة في المنطقة، غير أن التوظيف فيه أيضًا محدود وبنسبة ٥,١٪ فقط، ذلك أن أغلب المشروعات عائلية. أما القطاع الصناعي فهو صغير نسبيًا، ويعتمد على الأيدي العاملة من أبناء المحافظات (يضم حوالي ١٢ ألفًا). وقد أشارت إحصاءات عام ١٩٩٧ إلى أن أكثر من نصف قوة العمل في المحافظات الثلاث هي في القطاع الخاص وبمشروعات معظمها ذات ملكية فلسطينية.

وتمثل المؤسسات أقل من ثلث مجموع التوظيف، وتمثل المؤسسات ذات الملكية الأجنبية ربعًا آخر، ويعمل أقل من ١٪ في المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، ونسبة مماثلة في الأونروا، أما نسبة التوظيف في السلطة الفلسطينية فهي ١٥٪ (وربما زادت هذه النسبة عن البيانات المتوفرة ١٩٩٧ و ٢٠٠١) وأما نسبة الـ ٢٥٪ المتبقية فقد عملت خارج المؤسسة الرسمية، حيث يعمل حوالي النصف (٤٨٪) في الزراعة والثلث (٣١,٣٪) في قطاع البناء .

وتشير البيانات الواردة في التقرير السنوي لمركز الإحصاء الفلسطيني لعامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١ إلى انخفاض نسبة التشغيل بين سكان جنين وطولكرم وطوباس وقلقيلية. وقد بُني هذا الاستنتاج على حقيقة أن تمركز انخفاض التشغيل في المحافظات الحدودية (٣,٤٣٪ من مجموع الوظائف الضائعة في الضفة الغربية بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ والمبنية على أساس مكان السكن تمثل في هذه المنطقة نسبة أعلى من المعدلات الطبيعية).

وكانت ١٨,٢٠٠ وظيفة، بمعدل ثلثي الوظائف الضائعة بين سكان الضفة الغربية العاملين في "إسرائيل"، وهي في قطاع البناء (للفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٠١). وتبقى نسبة الوظائف الضائعة في قطاع البناء أكبر بكثير من مثيلاتها في قطاعات أخرى. وقد ظهرت خسارة فرص العمل هذه مباشرة في زيادة نسبة البطالة، فبينما كانت نسبة البطالة في جنين وطوباس وطولكرم وقلقيلية تفوق النسبة الإجمالية في الضفة الغربية عام ١٩٩٨، إلا أنها تزايدت بدرجة كبيرة حتى أصبح أكثر من ثلث سكان الضفة الغربية عاطلين عن العمل.

وقد تركزت نسبة البطالة في جنين وطوباس ٣٦,٣٪، وفي قلقيلية وطولكرم ٢٥,٤٪، وفي بقية الضفة ١٩,١٪، و ٢٢,١٪ في الضفة الغربية. وإذا ما أضفنا إلى هذه البطالة (العمال المحبطين) الذين توقفوا عن البحث عن عمل لانعدام احتمالات العثور عليه، والتعريف المطاطي لمعنى البطالة فسنجد أن هذه النسبة كانت: ٤١٪ في جنين وطوباس، و ٣٧,٢٪ في طولكرم وقلقيلية عام ٢٠٠١. وحسب دراسة منشورة للبنك الدولي عام ٢٠٠١ عن الفقر في الضفة وقطاع غزة فإن الخلاصات تقول:

١- إن البيوت التي يعمل عضو واحد على الأقل من أعضائها معرضة للفقر بنسبة أقل، مما يؤشر على أهمية العمل في تخفيض البطالة.

٢- إذا كان أحد الأعضاء في العائلة يعمل في "إسرائيل" فإن وضعها المعيشي يكون أفضل مما لو كان يعمل في الأراضي الفلسطينية.

٣- الوضع يكون أفضل للعائلة لو كان العمل في المناطق الفلسطينية في القطاع الخاص وليس العام.

٤- إن نسبة الاستهلاك تكون أعلى كلما كان المستوى العلمي عاليًا، وتكون احتمالات الفقر أقل.

وقد تم تقدير نسبة الفقر في الضفة الغربية - باستثناء القدس الشرقية - بحوالي ١٥,٤٪ عام ١٩٩٨ مقارنة بـ ١٧,١٪ عام ١٩٩٧ و ١٧,٤٪ عام ١٩٩٦. وقد حددت اللجنة الوطنية الفلسطينية للقضاء على الفقر في تقريرها السنوي لعام ١٩٩٨ خط الفقر لعائلة مكونة من أبوين وأربعة أطفال بحوالي ٧٦٧٠ دولارًا سنويًا، أو ٢,١دولار يوميًا.

ومن أجل تحديد التوزيع الجغرافي للفقر على عدد كبير من المناطق، فإن هناك حاجة لمزيد من البيانات، فالإحصاء السكاني لعام ١٩٩٧ - ومع أنه كان شاملاً - إلا أنه لا يتضمن معلومات عن الاستهلاك المنزلي بحيث تسهل عملية التعرف على الفقر. ومع ذلك فمن خلال توظيف استطلاع الإنفاق والاستهلاك لعام ١٩٩٧ لتحديد مسببات الفقر، يمكن احتساب نسبة الفقر لأي منطقة. وقد وفرت دراسة البنك الدولي تقديرات لسبع مناطق ثم تقسيمها إلى ٣٩ منطقة فرعية أخرى من بينها تجمعات على طول «الخط الأخضر»، تأثرت بشكل مباشر من المرحلة الأولى من الجدار، وتوجد أفقر منطقتين في الطرف الشمالي الغربي من الضفة الغربية، وأثبتت الدراسة أيضًا أن احتمالات الفقر تكون أكبر في القرى ومخيمات اللاجئين.

ومع أنه لا تتوفر بيانات عن حجم البطالة حسب المناطق بعد عام ١٩٩٧م، وحسب المحافظات بعد عام ٢٠٠١، إلا أن المعلومات غير المباشرة تشير إلى أن القرى والبلدات الواقعة على «الخط

الأخضر، أو القريبة منه هي من الناحية الاقتصادية أفضل حالاً من تلك البعيدة عنه. وذلك لعدة عوامل منها أن قرب هذه المناطق من الحدود كانت قبل الانتفاضة يسهل الدخول منها إلى سوق العمل الإسرائيلي، وبالتالي فإن الحدود المفتوحة نسبيًا تساعد رجال الأعمال على دخول السوق الاستهلاكية الإسرائيلية، ومن جانب آخر فإن دخول عدد كبير من الإسرائيليين يهودًا وعربًا لشراء بضائع وخدمات من أسواق هذه المناطق يعمل على زيادة الدخل التجاري والخدمي لسكان هذه المناطق. وأيضًا فإن السكان في هذه المناطق يمتلكون – مقارنة مع مناطق أخرى في الضفة الغربية – مخزونًا زراعيًا كبيرًا، مثل الأرض والمواشي، إضافة إلى مصادر مائية غزيرة. ولكن هذه الميزات الاقتصادية تراجعت بشكل كبير منذ أواخر عام ٢٠٠٠، فإجراءات تقييد حركة الناس والمركبات جعل من عملية الوصول إلى السوق الإسرائيلي أمرًا صعبًا، وذلك منذ بدء الانتفاضة، وقلّ في المقابل من دخول الإسرائيليين إلى هذه المناطق، كما جرى تدمير هائل للممتلكات الخاصة والبنية التحتية العامة، وقد تم بناء بعضها بمساعدة الدول المانحة. ويقدر البنك الدولي أن هذا الدمار ألحق خسائر بحوالي ٧٢٥ مليون دولار، منها ١١٠ ملايين دولار في المحافظات الشمالية الثلاث، وقد كانت نسب الدمار على النحو التالي: ٥٨٪ في البنية التحتية، و ٢٣٪ في الممتلكات الخاصة، وحوالي ٢١٪ في الأراضي الزراعية. ونتائج الدمار تتمثل بالطبع في التراجع الاقتصادي، إضافة إلى ما تحدثه الإغلاقات من تقليل في مصادر الدخل والفرص الاقتصادية للفلسطينيين.

ملحق (٢): أضرار الجدار بعيون أوروبية

تتضمن خطة الجدار العازل الإسرائيلية إقامة حائط خرساني على طول ١٠٠٠ كلم، يصل ارتفاعه في أجزاء كثيرة إلى ٨ أمتار، ويصل عرضه إلى ٢٠٠ متر، أي حوالي ضعفي ارتفاع حائط برلين و٢٠ ضعفًا في طوله. وتكمن خطورة الجدار – إضافة إلى الاستحكامات المرعبة الأمنية التي ستلحق الأذى المادي والمعنوي بآلاف الفلسطينيين – في الأضرار المباشرة التي يسببها لـ ٢٠٠ ألف فلسطيني بتقديرات البنك الدولي.

فعلى الرغم من أن حدود "إسرائيل" مع الأراضي المحتلة تصل إلى ٣٥٠ كلم فقط، فإن امتداد السور يصل إلى ثلاثة أضعاف هذه المساحة، ويرجع ذلك إلى أن السور يأخذ شكلاً متعرجًا حيث يلتهم في طريقه وفي غير طريقه أراضي خصبة، ومستودعات مياه جوفية، ويضم مستوطنات إلى

الكيان الصهيوني وإلى مستوطنات أخرى وإلى شبكات طرق، وذلك على حساب الوجود الفلسطيني. وباستكمال السور ستتأثر حياة ٦٧ تجمعًا عربيًا، وستفقد ١٥ قرية عربية صلتها مع أراضيها الزراعية. وبالرغم من أن الإسرائيليين يكررون أنهم يشيدون بوابات زراعية خاصة لمرور الفلاحين الفلسطينيين، ووصولهم إلى أراضيهم إلا أن هذا الكلام لا قيمة له إذا أدركنا أنه سيأتي في سياق خضوع المزارعين الفلسطينيين إلى ضرورة الحصول على تصاريح إسرائيلية دورية للمرور عبر هذه البوابات بما سيجعلهم دائمًا عرضة للمنح والمنع طبقًا للافتراضات الأمنية الإسرائيلية الأمر الذي سيجعل المصير المنطقي المتوقع لهذه الأراضي هو انتهاؤها إلى البيع والمصادرة.

وسوف يصبح هناك ٥٠٠٩٦ أكد في الجزء الغربي من الضفة (الأكد يساوي ٤ آلاف م٢) وتضم الالتواءات والانحناءات ٦٥٠٠ أكد، بينما هناك ٤٠٠١١ أكد ستفقد في البناء. ويتضرر من بناء الجدار ١٨ مركزًا سكانيًا فلسطينيًا في الغرب، و ١٩ مركزًا آخر ستضغط عليها الانحناءات والتعرجات، وسكان هذه المناطق عكس سكان القدس لا يحملون بطاقات هوية تجعلهم يتحركون بحرية داخل «الخط الأخضر» أو يصلوا إلى الضفة، وبالتالي سيصبح وضعهم الطبيعي بعد إقامة الجدار في حكم الأسرى.

يلحق الجدار الأذى بالحياة اليومية الفلسطينية بشكل لا مثيل له منذ احتلال الضفة والقطاع عام ٦٧ حيث اقتلع ٨٣ ألف شجرة، وأتلف ٣٥ ألف أنوبًا للري، وسيلحق ٣١ بئرًا فلسطينية بإسرائيل حارمًا الفلسطينيين من الحصول على ٤ ملايين م٣ من المياه في العام.

وتختلف تأثيرات الجدار على القرى والحياة الفلسطينية بشكل متفاوت، ويتوقف هذا على طبيعة هذه القرية ورؤية "إسرائيل" لها على الأقل في الوقت الراهن. ففي قرية «رأس» الصغيرة، يهدد الجدار القرية باحتمالات الالتهام. وتشرح خديجة بادرات لمراسلة الغارديان البريطانية ٢٠٠٣/٧/٣٠ كيف أن الفواصل الأمنية من أسلاك عازلة وخنادق وأبراج مراقبة ومناطق موت يحق لجيش الدفاع فيها إطلاق النار دون محاسبة يمكن أن تحول الحياة إلى سجن كبير، كما تحكي أن مسألة الوصول إلى الحقول أصبحت خطرًا، والأكثر خطورة منها وصول الأطفال إلى مدارسهم الابتدائية بعد أن قسم الجدار القرية إلى قسمين – تقع المدرسة في الجزء الثاني فيه. أما سكان نزلة أبو نار ونزلة عيسى والبقاع الشرقية في شمال الضفة الغربية فقد كانوا قبل الجدار يروون قرى بعضهم البعض، أما الآن فلم يعد هذا واردًا إضافة إلى انعزالهم عن باقي الضفة.

(مآسي القرى) ... تشير مطبوعة (إنترناشونال وومن بيس سيرفيس) الصادرة عن المنظمة الحقوقية التي تحمل نفس الاسم إلى قريتين فلسطينيتين تتأذيان من الجدار كحالات ميدانية هما [ديربلوط ومردا]:

(قرية دير بلوط) التي يسكنها ٣٧٥٠ فلسطينيًا تمتلك "١٢٠ ألف دونم" وتشكل ٧٠٪ من أراضيها مزارع الزيتون، وقد فقدت ٢٠ ألف دونم عام ١٩٤٨ تم ضمها إلى روشاييم اليهودية. وهاجر من سكانها يومئذ ١٧٠٠ نسمة. ولم تبدأ مشكلة دير بلوط مع الجدار أو الانتفاضة وإنما بدأت مع أوسلو، حيث لم يصبح واقعيًا مع الفلسطينيين أكثر من "١٥٠ دونمًا" أما باقي المساحة فقد أصبحت فعليًا تحت السيطرة الإسرائيلية بحجة الاستحكامات الأمنية.

وقد تعددت هذه الاستحكامات رويدًا رويدًا، وانتهت إلى عزل القرية عن المراكز الفلسطينية الأخرى، وانتهت إلى إتاحة نقطتي تفتيش ضخمتين بينها وبين رام الله حيث أقرب مراكز الخدمات الحضرية إليها. وبالرغم من كل هذه الممارسات العدوانية المتصاعدة، تعايشت دير بلوط مع هذا الواقع فاستمر الرجال يعملون وراء «الخط الأخضر» ويعودون، بينما تزرع النساء الـ ١٥٠ دونمًا المتبقية قمح ومحصولات صيفية وزيتون، كما خلقوا على هذا الأساس سوقًا ضخمة في الطريق إلى رام الله يأتي إليهم فيه سكان القرى الأخرى.

وفي السنة الأخيرة، تضاعفت الحواجز الخرسانية المقامة بين دير بلوط ورام الله، حتى أصبح واقعيًا غير ممكن سلوكه، وأصبحت الوسيلة الوحيدة للدخول والخروج هو اللجوء إلى شبكة طرق التفافية مضنية وسط المزارع تنتهي هي الأخرى ببوابة ضخمة يملك الجنود الإسرائيليون مفاتيحها. ويأتي الجدار اليوم ليأتي على البقية الباقية من القرية، إذ تتعرض الدونمات الباقية لخطر المصادرة، وتخنق الاستحكامات الأمنية المقبلة ما تبقى للسكان من أنفاس.

إضافة إلى ما يتردد من أن الإسرائيليين أبلغوا أطرافًا من وزارة الداخلية الفلسطينية بالاستعداد لإلغاء ٤٠ ألف بطاقة هوية فلسطينية، لأن الإسرائيليين ينوون تزويدهم ببطاقات هوية إسرائيلية، وهو الأمر الذي دفع الخارجية الأميركية إلى أن ترسل ممثلين لها هما «روبرت ويلر» وجيفري بليس» – من قنصلية القدس فيما يشبه مهمة استقصاء حقائق في القرية.

أما (قرية مردا) – أقرب قرية فلسطينية إلى «أرئيل» ثاني أكبر مستوطنة إسرائيلية في الضفة الغربية – تعيش وضعًا صعبًا مشابهًا بسبب الجدار. فالطريق الذي شيد ليربط مستوطنة أديل

وتايواتشي وتل أبيب يجري تحت قرية مردا مباشرة. وخريطة الجدار العنصري المنشورة مؤخرًا في مركز الأرض تتضمن شيئين: دمج مستوطنة أرئيل بـ "إسرائيل"، وضم مردا إليهما.

وقد كان طريق المستوطنين هذا قد تسبب في ضم ٣٠٠٠ دونم من قرية قريبة من مردا من قبل الزاوية والآن جاء دور الأخيرة. ولا يعرف أهالي مردا اتجاه السهم في الوقت الراهن، فهناك بالفعل أعمال رصف وسفلتة حولهم، لكن المعلومات المتدفقة من "إسرائيل" تسير في أكثر من اتجاه: أولها أن هذه الأعمال متعلقة بطريق جديد يتم مده إلى الأردن، والثاني أنها تتعلق بطريق سكة حديد فائق السرعة، والثالثة أنها أعمال خاصة بالجدار. والرصف الذي بدأ التهم فعليًا ٥٠٠ دونم حيث بدأ على امتداد ٣ كلم بعرض ٥٠ م، ورفع السكان قضية ردتها المحكمة بحجة أن القرار عسكري له خلفياته الأمنية. في نفس الوقت الذي تتزايد فيه المضايقات الإسرائيلية الخاصة بتحويل القرية إلى مستودع قاذورات ومجرى للتخلص من مياه الجرف، مما يؤكد للسكان أن الخطة الإسرائيلية الحقيقية هي إنهاء وجود القرية.

ويعتبر وضع (مدينة قلقيلية) هو الوضع الأهم في أوضاع البلدان الفلسطينية المتأثرة بالجدار الوحشي. فالجدار يحيط بالبلدة من ثلاث جهات، ويترك لها في الجهة الرابعة طريقًا مخنوقًا كعنق زجاجة من وإلى البلدة التي يسكنها ٤٢ ألف نسمة. ويزخر هذا الطريق بالبوابات العسكرية وبرج ضخم يمكنه أن يحول البلدة إلى سجن كبير في أقل من ساعة.

وقد أكد تقرير نشرته (سكوتش فوندز أوف بلاستاين) في شهر يوليو ٢٠٠٣ أنه تم مؤخرًا مصادرة ثلث أراضي بلدة (قلقيلية) بما يصل بإجمالي نسبة الأراضي المصادرة إلى ٤٥٪ من أراضي البلدة. وتضم قلقيلية في أراضيها نصف الموارد المائية للضفة الغربية، ويطلق عليها الفلسطينيون تعبير أنها [السلة الغذائية] للضفة؛ حيث تنتج ٤٢٪ من فاكهتها وخضرواتها، وتصدر إلى "إسرائيل" ودول الخليج. وقد هبط الدخل الشهري لسكان قلقيلية من ١٠٠٠ دولار في أول الانتفاضة إلى ٦٠ دولارًا بعد الشروع في بناء السور؛ إذ لا تتوقف الخسارة عند مصادرة الأراضي والمياه، بل وفي إنهاء إمكانية التواصل معها بعد خنق طرقها بالعوازل.

وهناك ضمن قرى قلقيلية – قرية (جايوس) التي اختنقت تمامًا، حيث انحرف الجدار ٦ كلم عن «الخط الأخضر» – ليلتهم القرية، ويحيط بـ ٥٠٠ منزل حال بينها وبين البيوت الباقية وبين الأراضي الزراعية، ودمر ٩٦٠ شجرة زيتون يعود عمرها إلى (٥٠٠ عام).

المحتلة، لا للاحتياجات الأمنية فحسب، بل ولتحقيق أهداف مرفوضة مبنية على اعتبارات غير موضوعية. ومن المحتمل أن تطبق "إسرائيل" هذه السياسة أيضًا فيما يخص عبور المواطنين الفلسطينيين لهذه الممرات، التي ستقام على طول الجدار الفاصل ومن المحتمل كذلك أن هذه الممرات لا تكفي لعدم المس بحرية الحركة لهؤلاء المواطنين.

إن تقييد حرية الحركة من شأنه التسبب بأضرار فادحة لآلاف المواطنين الفلسطينيين الذين سيجدون صعوبة في الوصول إلى أراضيهم الزراعية، وتسويق محاصيلهم في باقي اراضي الضفة. وتعتبر الزراعة واحدة من أهم مصادر الدخل الرئيسية في تلك القرى التي ستتأثر بشكل سلبي عن إقامة الجدار الفاصل في المرحلة الأولى، علمًا بأن أراضي هذه القرى من أكثر أراضي الضفة الغربية خصوبة. فالمساس بقطاع الزراعة قد يؤدي إلى تردي الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى تدهور حالة كثير من العائلات الفلسطينية ودفعها إلى خط الفقر.

ستؤثر إقامة الجدار الفاصل إلى حد كبير على وصول سكان القرى إلى المستشفيات في كل من طولكرم وقلقيلية والقدس الشرقية، إذ سيتم عزل هذه المدن عن باقي الضفة الغربية. بالإضافة إلى أنّ ذلك سيؤدي إلى عرقلة جهاز التعليم، بسبب اعتماد العديد من المدارس، وخصوصًا تلك الموجودة في القرى، على المعلمين الذين يصلون من خارجها.

ملحق (٤): تقرير حملة مقاومة جدار الفصل العنصري

انبثقت حملة مقاومة جدار الفصل العنصري عن شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية (PENGON) بتاريخ ٢٠٠٢/١٠/٢ كرد فعل طبيعي على الآثار التدميرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال ببناء هذا الجدار على حياة الناس وممتلكاتهم وما أصبح يشكله هذا المشروع الاستيطاني العنصري من خطر ليس فقط على مستقبل ووجود القرى والمدن التي يمر منها، ولكن على مستقبل الشعب الفلسطيني ككل. وركزت الحملة في بداية انطلاقتها على الأمور التالية:

- التوثيق وجمع المعلومات والتي ترجمت إلى تقارير شاملة مهنية مدعمة بالصور والشهادات الحية والتي أصبحت من أفضل المراجع والوثائق التي عملت عن الجدار.
- تنظيم الفعاليات والنشاطات التضامنية والتظاهرات، وتم الإعلان عن يوم (مقاومة الجدار) العالمي الذي يصادف سقوط جدار برلين في ١١/٩ من كل عام.

- تنظيم العلاقة مع القرى والتجمعات المتضررة وحشد القوى المحلية للتضامن معهم.
- حملة واسعة للتوعية وتحشيد الرأي العام المحلي والعالمي لفضح المخططات الإسرائيلية الصهيونية والأهداف الحقيقية لهذا الجدار. كما تم إنشاء صفحة الكترونية للحملة متخصصة بموضوع الجدار (www.stopthewall.org).

وقامت الحملة بتعزيز الدور الشعبي الفلسطيني في مقاومة الجدار، كما كان لها الإسهام الأكبر في تعزيز الحملة الدولية وفضح السياسة الإسرائيلية فيما يتعلق بالجدار وأهداف بنائه. وقد استندت الأسس والثوابت الفلسطينية، ولم تفصل الجدار عن الاحتلال بل اعتبرته أحد أخطر مشاريعه الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وتهجير الشعب الفلسطيني، واعتبرت فكرة بناء الجدار هي فكرة عنصرية تهدف إلى خنق الشعب الفلسطيني في معازل يتحكم بمصيرها إسرائيل ومستوطنيها. كما كان لها فضل كبير في وصول القضية للمحكمة الدولية التي جاء قرارها ليؤكد على عدم شرعية الجدار من حيث المبدأ، وأكد على مجموعة من الأسس التي ستشكل القاعدة الصلبة لاستراتيجيات عمل الحملة ما بعد لاهاي وأهم هذه الأسس هي:

- اعتبر إسرائيل قوة احتلال وأن الجدار الذي تبنية يتناقض مع القانون الدولي.
- إلزام إسرائيل بوقف أعمال بناء الجدار وهدم ما تم بناؤه وإصلاح الأضرار التي تسبب بها وإبطال جميع قوانينها التي أعدتها لخدمة إقامة الجدار.
- طلب من جميع الدول عدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناتج عن الجدار وعدم تقديم أي دعم أو مساعدة لإسرائيل بهذا الخصوص.
- طلب من الأمم المتحدة بهيئاتها باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار وما سانده من نظام

في هذا الملحق توضح الإحصاءات والجداول[1] الصادرة عن الحملة حجم الدمار التي يتسبب فيه الجدار الفاصل في الضفة الغربية، وتأثيره على التجمعات السكانية الفلسطينية، والأراضي الزراعية، والمياه والآبار الجوفية. ومنها يتضح للجميع مدى التأثير المدمر للجدار على حياة الفلسطينيين، ومدى المعاناة التي يحياها المواطن الفلسطيني كل يوم.

---

(١) مصدر الجداول والرسوم البيانية: كتاب [أوقفوا الجدار في فلسطين .. حقائق، شهادات، تحليل، ودعوة للعمل]، الصادر عن شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية – حملة مقاومة جدار الفصل العنصري.

جدول (١٥): [المجتمعات التي يفصلها الجدار عن أراضيها]

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	موقع المنطقة السكنية بالنسبة للجدار (شرق أو غرب) *	مجموع مساحة أرض القرية ** (دونمات)	الأرض المدمرة بسبب الجدار (دونمات)	الأرض المعزولة عن القرية *** (دونمات)	مصادر المياه (المعزولة أو المدمرة)	الوصول إلى الأرض ×	إمكانية وصول المياه إلى الأرض × ×
١	العرقة	جنين	٢٠٠٠	شرق	٧٠٠٠	٣٠٠	٧٠٠	لا يوجد	محدود	غير ممكن
٢	الخلجان	جنين	٤٠٠	شرق	١٥٠٠	٢٠٠	١٥٠	لا يوجد	---	---
٣	عانين	جنين	٣٣٠٠	شرق	١٨٥٠٠	٥٠٠	١٧٥٠٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
٤	عرب الحمدون	جنين	٥٠	شرق	تتشارك في الأرض مع عانين ◆	تتشارك في الأرض مع عانين	تتشارك في الأرض مع عانين	تتشارك في الماء مع عانين	---	---
٥	الطيبة	جنين	٢١٠٠	شرق	٥٠٠٠	٢٥٠	٢٥٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
٦	خربة ظهر المالح	جنين	٢٠٠	غرب	تتقاسم الأرض مع طورة الغربية	تتقاسم الأرض مع طورة الغربية	تتقاسم الأرض مع طورة الغربية	تتقاسم المياه مع طورة الغربية	مقتصر على السكان فقط	ممكن
٧	خربة مسعود	جنين	٥	شرق	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم المياه مع زبدة	---	---
٨	خربة الشيخ سعيد	جنين	٢٠٠	غرب	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم الأرض مع زبدة	تتقاسم المياه مع زبدة	---	---
٩	نزلة الشيخ زيد	جنين	٧٠٠	شرق	١١٠٠٠	٢٠٠	٥٠٠	لا يوجد	ممكن	غير ممكن
١٠	رمانة	جنين	٣٠٠٠	شرق	٥٥٠٠	٢٠٠	٢٥٠	بئران معزولان	غير ممكن	غير ممكن
١١	طورة الغربية	جنين	١٠٠٠	شرق	٥٠٠٠	٥٠٠	٣٠٠٠	يوجد ٦ – ٥ خزانات معزولة	غير ممكن	غير ممكن
١٢	طورة الشرقية	جنين	٢٠٠	شرق	٣٩٠٠	١٥٠	١٥٠٠	لا يوجد	ممكن	---
١٣	أم دار	جنين	٥٠٠	شرق	١٦٠٠	٢٠٠	١٠٠٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
١٤	أم الريحان	جنين	٤٠٠	غرب	٢٥٠	١٠	٠	لا يوجد	ممكن	غير ممكن
١٥	زبدة	جنين	٨٠٠	شرق	٥٠٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
١٦	الضبعة	قلقيلية	٢٠٠	غرب	٣٥٠٠	٢٥٠	١٢٠٠	يوجد ٥ خزانات معزولة	غير ممكن	غير ممكن

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	موقع المنطقة السكنية بالنسبة للجدار (شرق أو غرب) *	مجموع مساحة أرض القرية (دونمات) **	الأرض المدمرة بسبب الجدار (دونمات)	الأرض المفصولة عن القرية (دونمات) ***	مصادر المياه (المعزولة أو المدمرة)	الوصول إلى الأرض ×	إمكانية وصول المياه إلى الأرض × ×
١٧	النبي الياس	قلقيلية	١٠٠٠	شرق	٤٠٠٠	٦٥٠	٢٠٠٠	– – –	ممكن	ممكن
١٨	عرب الرماضين الجنوبي	قلقيلية	٢٠٠	غرب	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم المياه مع قلقيلية	– – –	– – –
١٩	عرب الرماضين [illegible]	قلقيلية	٥٠	غرب	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم المياه مع قلقيلية	– – –	– – –
٢٠	عرب أبو فردة	قلقيلية	٧٥	غرب	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	تتقاسم المياه مع قلقيلية	– – –	– – –
٢١	عزون عتمة	قلقيلية	١٥٠٠	شرق	٥٠٠٠	٥٥٠	٣٠٠٠	خزانين معزولين وبئر واقع في المنطقة العازلة	ممكن	ممكن
٢٢	بيت أمين	قلقيلية	٨٠٠	شرق	٢٠٠٠	١٥٠	١٥٠٠	لا يوجد	ممكن	ممكن
٢٣	فلامية	قلقيلية	٦٠٠	شرق	٣٥٠٠	١٣٠	١٦٠٠	بئر معزول و ٣ واقعة في المنطقة العازلة	ممكن	ممكن
٢٤	حبلة	قلقيلية	٥٣٠٠	شرق	١٢٥٠٠	٢٥٠	٣٩٠٠	٧ آبار معزولة و ٣ واقعة في المنطقة العازلة	غير ممكن	غير ممكن
٢٥	عسلة	قلقيلية	٦٠٠	شرق	٢٥٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
٢٦	عزبة الطبيب	قلقيلية	١٥٠	شرق	٥٠٠	٧٠	١٢٠	– – –	محدود	– – –
٢٧	عزبة سلمان	قلقيلية	٦٠٠	شرق	٤٨٠٠	٤٠٠	٣٦٠٠	بئران وصهريج بسعة ١٢٠ م^3 معزولة، وبئر واحد واقع في المنطقة العازلة، ١ كلم من شبكة الري دمرت	غير ممكن	غير ممكن
٢٨	عزبة جلعود	قلقيلية	١٠٠	شرق	٤٥٠٠	٢٠٠	٦٠٠	خزانان معزولان	ممكن	ممكن

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	موقع المنطقة السكنية بالنسبة للجدار (شرق أو غرب) *	مجموع مساحة أرض القرية (دونمات) **	الأرض المدمرة بسبب الجدار (دونمات)	الأرض المفصولة عن القرية (دونمات) ***	مصادر المياه (المعزولة أو المدمرة)	الوصول إلى الأرض *	إمكانية وصول المياه إلى الأرض * *
٢٩	جيوس	قلقيلية	٢٨٠٠	شرق	١٣٠٠٠	٥٥٠	٨٦٠٠	٣ آبار و ١٠ خزانات معزولة	غير ممكن	غير ممكن
٣٠	كفر ثلث	قلقيلية	٣١٠٠	شرق	١٦٠٠٠	٧٠٠	٦٥٠٠	صهاريج بسعة ١٥٠ م^3 و ٢٠٠ صهريج فولاذي بسعة ١٠ م^3 معزولة	ممكن	غير ممكن
٣١	قلقيلية	قلقيلية	٤٢٠٠٠	شرق	١٢٥٠٠	٢٢٠٠	٣٧٥٠	٩ آبار معزولة و ٣ واقعة في المنطقة العازلة	محدود	ممكن
٣٢	رأس الطيرة	قلقيلية	٣٠٠	غرب	٢٠٠٠	٣٥٠	١٠٠٠	لا يوجد	غير ممكن	غير ممكن
٣٣	رأس عطية	قلقيلية	١٤٠٠	شرق	٢١٠٠	٢٥٠	١٠٠٠	لا يوجد	ممكن	ممكن
٣٤	سنيريا	قلقيلية	٢٦٠٠	شرق	١٣٠٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠	٥٠ خزان وصهريج ماء فولاذي بسعة ٥٠٠ م^3 و ١٢ خزان مصنوع من الإسمنت المسلح معزولين	غير ممكن	غير ممكن
٣٥	وادي الرشا	قلقيلية	١٠٠	غرب	٦٠٠	٥٠	١٥٠	٤ خزانات معزولة و ٤ شبكات ري مدمرة	غير ممكن	غير ممكن
٣٦	عقبة	طولكرم	٢٠٠	شرق	٢٤٠٠	١٠٠	٢٠٠٠	١٢ خزان معزول	غير ممكن ◆◆	
٣٧	الجاروشية	طولكرم	٨٠٠	شرق	٢٦٠٠	٣٠٠	١٠٠	خزانان معزولان و ١ كلم من شبكة الري مدمرة	غير ممكن	غير ممكن
٣٨	النزلة الغربية	طولكرم	٨٠٠	شرق	٣٠٠٠	٢٠	٥٠٠	خزانان معزولان و٦٠٠ م من شبكة الري مدمرة	غير ممكن	غير ممكن
٣٩	النزلة الشرقية	طولكرم	١٥٠٠	شرق	٤٢٠٠	٢٥٠	جميعها مضمومة	بئر وصهريج ماء معزول و ٤ كلم من شبكات الري مدمرة	ممكن	---
٤٠	النزلة الوسطى	طولكرم	٤٠٠	شرق	١٥٠٠	٠	٥٠	١,٥ كلم من شبكة الري مدمرة	---	---

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	موقع المنطقة السكنية بالنسبة للجدار (شرق أو غرب) *	مجموع مساحة أرض القرية (دونمات) **	الأرض المدمرة بسبب الجدار (دونمات)	الأرض المفصولة عن القرية (دونمات) ***	مصادر المياه (المعزولة أو المدمرة)	الوصول إلى الأرض x	إمكانية وصول المياه إلى الأرض x x
٤١	الرأس	طولكرم	٥٠٠	شرق	٩٠٠٠	٢٥٠	٨٠٠٠	بئر وصهريج معزول و ٢ كلم من شبكة الري و ٥ خزانات مدمرة	غير ممكن	غير ممكن
٤٢	عتيل	طولكرم	٩٤٠٠	شرق	٩٠٠٠	٢٠	٥٠٠	بئر معزول	سيرًا أو على ظهر الحمار فقط	---
٤٣	دير الغصون	طولكرم	٨٥٠٠	شرق	١١٠٠٠	٤٠٠	٢٥٠٠	بئر في المنطقة العازلة و ٣٠٠ م من شبكة الري مدمرة	---	---
٤٤	فرعون	طولكرم	٢٩٠٠	شرق	١٠٠٠٠	١٠٠٠	٤٠٠٠	بئر و ١٠٠ خزان و ٤ كلم من شبكة الري مدمرة	غير ممكن	غير ممكن
٤٥	علار	طولكرم	٥١٠٠	شرق	١٧٠٠٠	٥٠	٤٥٠	صهريج معزول و ٣ كلم من شبكة الري مدمرة	---	---
٤٦	إرتاح	طولكرم	٤٢٠٠	شرق	٢٧٠٠	٢٠٠	٢٥	بركة و ٣ صهاريج بسعة ١٠٠ م^3 معزولة	غير ممكن	غير ممكن
٤٧	كفر جمال	طولكرم	٢٣٠٠	شرق	١٢٠٠٠	٣٥٠	٢٢٠٠	١٨ خزان معزول و ١٠ خزانات مدمرة	غير ممكن	ممكن
٤٨	كفر صور	طولكرم	١١٠٠	شرق	١٠٠٠٠	١٥٠	١٥٠٠	بئر معزول	غير ممكن	غير ممكن
٤٩	قفين	طولكرم	٨٠٠٠	شرق	١٠٠٠٠	٥٠٠	٦٥٠٠	بئر في المنطقة العازلة وتسبب الجدار بأضرار لشبكة الري	غير ممكن	غير ممكن
٥٠	طولكرم	طولكرم	٤١٠٠٠	شرق	١٨٤٠٠	٠	٢٨٠٠	لا يوجد	ممكن	ممكن
٥١	زيتا	طولكرم	٢٨٠٠	شرق	٢٠٠٠	٤٣٠	٦٢٠	بئر معزول و ٥ خزانات و ٨٠٠ م من شبكة الري مدمرة	غير ممكن	غير ممكن

[شعب دون أرض ... شعب دون حياه: القرية / المدينة شرق الجدار وأراضيها غرب الجدار، القرية / المدينة غرب الجدار وأراضيها شرق الجدار]

يبين الجدول أن أكثر من ٢٠٠ خزان مياه وعشرات الآبار التي تتراوح حجمها من ١٠ م٣ إلى ٥٠٠ م٣ معزولة عن المناطق السكنية بسبب الجدار. وأن أعمال التدمير التي تسبب بها الجدار أدت إلى دمار كبير للمياه، حيث تم تدمير أكثر من ٣٠ كلم من مواسير الري و ٢٥ بئرًا وخزان مياه.

ملاحظات:

* تشير التجمعات حيث تقع المناطق السكانية (غرب) الجدار إلى أنه سيتم ضمها كليًا.

** دونم واحد = ٤/١ أكر = ١٠٠٠ م٢.

*** تشير إلى الأرض الواقعة في جهة التجمع السكاني المقابل للجدار.

¤ يشير إلى ما إذا كان يستطيع المزارعون الوصول إلى أراضيهم التي ستقع على (الجهة الأخرى) من الجدار.

¤¤ يشير إلى ما إذا كان يستطيع المزارعون ري أراضيهم التي سيتم عزلها بسبب الجدار.

◊ نجد عبارة (تتشارك في الأرض) في جميع القرى التي تحتوي أسمائها على كلمة "خربة: أي قرية صغيرة" أو "عرب: أي الأصل بدوي" حيث تعيل هذه التجمعات نفسها من أراضي القرى القريبة منها.

◊◊ يتعرض مزارعو (عقبة) مثلهم مثل التجمعات الأخرى لتهديدات ولإطلاق النار من قِبَل الجيش الإسرائيلي عند محاولتهم الوصول إلى أراضيهم.

المصدر: تم الحصول على المعلومات من مكتب (PENGON) مع مساهمات من لجان الإغاثة الزراعية (PARC).

جدول (١٦): [الاستيلاء على المصادر]

تُعد محافظات جنين وطولكم وقلقيلية غنية بمصادر المياه العذبة والأراضي الزراعية. ومن المعروف أن الزراعة في هذه المنطقة تشكل عصب الحياة بالنسبة للفلسطينيين، كما أنها تزود الضفة الغربية بأغلب المنتجات الزراعية. ووفقًا للبنك الدولي شكلت هذه المحافظات الثلاث عام ٢٠٠٠ (٤٥٪) من إنتاج الضفة الغربية الزراعي. ونجد أن أكثر من نصف الأراضي الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مزروعة بمحاصيل الخضار والبيوت البلاستيكية والحمضيات وأشجار الزيتون أو الأراضي المستعملة للرعي. وقد توصل مركز أبحاث الأراضي في مسح أجراه عام (٢٠٠٢) حول استعمال الأرض في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر إلى ما يلي:

م	استعمال الأرض	المساحة (الدونمات)
١	المحاصيل السنوية المروية	١٥٠
٢	زراعة الحمضيات وأشجار الفاكهة	١٢٧
٣	النموذج المزروع المركب غير المروي (الأشجار والمحاصيل السنوية المختلطة)	٨٨٤
٤	النماذج المزروعة المركبة المروية	٩٨٨٧
٥	الأرض المزروعة بالخضار الطبيعية	١٥٠٨٩
٦	الغابات والخضار المتصلبة الأنسجة	١٨٥٤٠
٧	أشجار الزيتون	١٨٠٨٦
٨	الأرض العشبية الطبيعية (المراعي)	١٧٦٥٠
	المجموع	**٨٠٣٩٥**

المجموع(٨٠٣٩٥) دونمًا تشكل ٦٦٪ من المساحة الموجودة بين الجدار والخط الأخضر. هذه المنطقة بحكم أراضيها الخصبة ومياهها الوفيرة تتعرض لمصادرة غير معلنة رسميًا. آثار عزل هذه المناطق وتزايد عدم القدرة على الوصول للأرض وتسويق المنتجات الزراعية كانت مدمرة حتى الآن بالنسبة للمواطنين والاقتصاد.

جدول (١٧): [الأشجار المقتلعة بفعل أعمال التدمير التي يسببها الجدار]

م	التجمع السكاني	المحافظة	عدد الأشجار المقتلعة	م	التجمع السكاني	المحافظة	عدد الأشجار المقتلعة	م	التجمع السكاني	المحافظة	عدد الأشجار المقتلعة
١	العرقة	جنين	٣٥٠	١٧	بيت أمين	قلقيلية	٦٠٠	٣٣	النزلة الشرقية	طولكرم	١,٥٥٠
٢	عانين	جنين	٢,٥٠٠	١٨	فلامية	قلقيلية	٦٠٠	٣٤	النزلة الوسطى	طولكرم	٦,٧٥٠
٣	الطيبة	جنين	٩٥٠	١٩	حبلة	قلقيلية	١,٢٠٠	٣٥	الرأس	طولكرم	٦٠٠
٤	برطعة الشرقية	جنين	٤٥٠	٢٠	إسلة	قلقيلية	٨٠٠	٣٦	عتيل	طولكرم	٢٠٠
٥	خربة منطار الغربية	جنين	٦٠	٢١	عزبة الطبيب	قلقيلية	٣٠٠	٣٧	باقة الشرقية	طولكرم	٤,٠٠٠
٦	نزلة الشيخ زيد	جنين	٣٠٠	٢٢	عزبة سلمان	قلقيلية	٥,٠٠٠	٣٨	دير الغصون	طولكرم	٨,٢٠٠
٧	رمانة	جنين	١,٠٠٠	٢٣	جيوس	قلقيلية	٢,٥٠٠	٣٩	فرعون	طولكرم	١٠,٠٠٠
٨	تعنق	جنين	٥٠	٢٤	كفر ثلث	قلقيلية	٢,٠٠٠	٤٠	علار	جنين	٢,٠٠٠
٩	طورة الغربية	جنين	٦٥٠	٢٥	قلقيلية	قلقيلية	٨,٠٠٠	٤١	إرتا	طولكرم	١٠٠
١٠	طورة الشرقية	جنين	٢٠٠	٢٦	راس الطيرة	قلقيلية	٥٠٠	٤٢	خربة جبارة	طولكرم	٥٠٠
١١	أم دار	جنين	٤٠	٢٧	راس عطية	قلقيلية	٨٠٠	٤٣	كفر جمال	طولكرم	٣,٠٠٠
١٢	زبوبا	جنين	٧٠	٢٨	سنيريا	قلقيلية	٢,٤٠٠	٤٤	كفر صور	طولكرم	٢,٠٠٠
١٣	زبدة	جنين	٢,٠٠٠	٢٩	وادي الرشا	قلقيلية	١٠٠	٤٥	نزلة أبو نار	طولكرم	٤,٠٠٠
١٤	الضبعة	قلقيلية	٢,٠٠٠	٣٠	عقبة	طولكرم	١,٥٠٠	٤٦	قفين	طولكرم	٦,٥٠٠
١٥	النبي إلياس	قلقيلية	٢,٥٠٠	٣١	الجاروشية	طولكرم	٥,٠٠٠	٤٧	زيتا	طولكرم	٦,٢٠٠
١٦	عزون عتمة	قلقيلية	٢,١٠٠	٣٢	النزلة الغربية	طولكرم	٢٠٠		المجموع		١٠٢,٣٢٠

تسبب الجدار بمروره عبر القرى والأراضي أضرار كبيرة للأرض الزراعية والبنية التحتية. وكما هو مبين في الجدول، قد تم اقتلاع أكثر من ١٠٢,٣٢٠ شجرة في ٤٧ تجمعًا سكانيًا. إن مصادرة واقتلاع أشجار الزيتون التي تشكل مصدر الإعالة الرئيسي وترمز للتراث الوطني الفلسطيني تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

المصدر: تم الحصول على البيانات من مراكز طوارئ حملة (مقاومة جدار الفصل العنصري)

جدول (١٨): [ضم فعلي: القرى بين الجدار والخط الأخضر]

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	مجموع مساحة أراضي القرية (دونمات)	البنية التحتية المدمرة في القرية	أوامر الهدم / التدمير والأضرار	منطقة عسكرية مغلقة
١	برطعة الشرقية	جنين	٣،٢٠٠	٦،٣٠٠	٣٠٠ محل تجاري و ٦ مصانع نسيج* ومدرستين ومركز صحي	أوامر هدم بحق ٢٠ مصنعًا و ٨ منازل و ٤٤ محلاً تجاريًا	دائمًا
٢	خربة ظهير المالح	جنين	٢٠٠	تتقاسم الأرض مع طورة الغربية	---	تم هدم منزل وملعب و٤ مزارع للحيوانات وصدرت أوامر هدم بحق منزلين	دائمًا
٣	خربة عبد الله اليونس	جنين	١٠٠	تتقاسم الأرض مع برطعة الشرقية	---	---	---
٤	خربة منطار الغربية	جنين	٢٥	تتقاسم الأرض مع برطعة الشرقية	---	---	دائمًا
٥	خربة الشيخ سعيد	جنين	٢٠٠	تتقاسم الأرض مع زبدة	---	---	---
٦	أم الريحان	جنين	٤٠٠	٢٥٠	مدرسة مختلطة بالتقاسم مع ظهير المالح	صدرت أوامر هدم بحق مدارس مختلطة و ٦ منازل	مغلقة خلال السنتين الماضيتين
٧	الضبعة	قلقيلية	٢٠٠	٣،٥٠٠	محلين تجاريين وورشة حدادة	تصدع أسطح المنازل بسبب المتفجرات التي وضعت من اجل فتح الطرق الصخرية لصالح بناء الجدار	دائمًا "منطقة عسكرية مغلقة" بسبب وقوعها على بعد ٣٠٠ م من الجدار
٨	عرب الرماضين الجنوبي	قلقيلية	٢٠٠	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	---	---	دائمًا
٨	عرب الرماضين الشمالي	قلقيلية	٩٠	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	---	---	---
١٠	عرب أبو فردة	قلقيلية	٧٥	تتقاسم الأرض مع قلقيلية	---	---	---
١١	راس الطيرة	قلقيلية	٣٠٠	٢،٠٠٠	٣ محال تجارية و ٢ ورشة حدادة	تصدع أسطح المنازل بسبب المتفجرات التي وضعت من اجل فتح الطرق الصخرية لصالح بناء الجدار	٨ ساعات في اليوم
١٢	وادي الرشا	قلقيلية	١٠٠	٩٠٠	---	تسببت المتفجرات التي وضعت من اجل فتح الطرق الصخرية لصالح بناء الجدار في تدمير ٨ بونيات من البيوت البلاستيكية	٨ ساعات في اليوم

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	مجموعة مساحة أراضي القرية (دونمات)	البنية التحتية المهددة في القرية	أوامر الهدم / التدمير والأضرار	منطقة عسكرية مغلقة
١٣	باقة الشرقية	طولكرم	٣,٧٠٠	٤,٨٠٠	٧٣٠ محل تجاري ومصنع بلاستيك و ٢٠ مصنع أحجار و ١٠٠ مخزن زراعي وحيواني و ٤ مدارس**	تم تدمير ٥ دونمات من البيوت البلاستيكية	لا يطبق نظام المنطقة العسكرية المغلقة***
١٤	خربة جبارة	طولكرم	٣٠٠	٣,١٥٠	---	---	---
١٥	نزلة أبو نور	طولكرم	٢٠٠	٧٥٠	٣ محال تجارية و ٣ ورش عمل و ١٠ مخازن زراعية وحيوانية	تم تدمير ٥ دونمات من البيوت البلاستيكية	لا يطبق نظام المنطقة العسكرية المغلقة
١٦	نزلة عيسى	طولكرم	٢,٣٠٠	٢,٥٠٠	٢٥٠ محل تجاري و ٢٠ ورشة عمل ومصنع	تم تدمير ٨٥ بناية تجارية وصدرت أوامر بتدمير ١٦٥ محل تجاري	لا يطبق نظام المنطقة العسكرية المغلقة

يوضح الجدول عمليات ضم الأراضي الواسعة النطاق، إن الـ (١٦) منطقة سكنية الواقعة بين الجدار والخط الأخضر كانت مستهدفة بشكل خاص في عمليات الهدم. منذ صدور أوامر المصادرة لصالح الجدار لأول مرة في حزيران ٢٠٠٢، تم حتى نيسان ٢٠٠٣ تدمير ٨٥ محلاً تجاريًا، بالإضافة إلى تدمير عشرات المخازن الزراعية ومخازن الحيوانات في محافظات جنين، طولكرم وقلقيلية، بينما يوجد عدد من أوامر الهدم التي مازالت بانتظار التنفيذ.

ملاحظات:

* المصانع الستة توظف أكثر من ٤٠٠ امرأة من الضفة الغربية.

** ٦٠٪ من المعلمين و ٢٠٪ من الطلاب في هذه المدارس يأتون من خارج القرية ويواجهون صعوبة الوصول إليها.

*** جيش الاحتلال الإسرائيلي أغلق هذه القرى بمنع الحركة سوى عبر طريقين واضعًا قيودًا دائمة على الحركة.

المصدر: البيانات من مركز الطوارئ و (دراسة لتشخيص الاحتياجات الزراعية للقرى المتضررة من الجدار في محافظات جنين، طولكرم وقلقيلية) التي قامت بها لجان الإغاثة الزراعية (شباط – ٢٠٠٣)

جدول (١٩): [مصادرة أراضي وشبكة: عدم القدرة على الوصول إلى الأرض في محافظة قلقيلية]

م	القرية*	عدد السكان	نسبة اعتماد السكان على الأرض (٪)**	معدل مسافة السير للوصول إلى الأرض قبل بناء الجدار***	معدل مسافة السير للوصول إلى الأرض بعد بناء الجدار	هل من الممكن الوصول إلى الأرض باستخدام وسائل النقل بعد بناء الجدار؟
١	الضبعة	٢٠٠	٨٠ ٪	١٠٠ – ١٥٠ م	١ كلم	نعم
٢	النبي الياس	١,٠٠٠	٨٠ ٪	٢٠٠ م	٣ كلم	لا
٣	عزون عتمة	١,٥٠٠	٩٠ ٪	٥٠٠ م	١ كلم	نعم
٤	بيت أمين	٨٠٠	١٠٠ ٪	١٠٠ م	نفس المسافة ولكن بصعوبة ✖	لا
٥	فلامية	٦٠٠	٨٥ ٪	٥٠٠ م	نفس المسافة ولكن بصعوبة	لا
٦	حبلة	٥,٣٠٠	٨٥ ٪	٥٠٠ م	٥٠٠ م	نعم
٧	اسلا	٦٠٠	٩٥ ٪	٢٠٠ م	٥ كلم	لا
٨	عزبة الطبيب	١٥٠	٧٠ ٪	٨٠٠ م	٨ كلم	لا
٩	عزبة سليمان	٦٠٠	٨٥ ٪	١٥٠ م	٣ كلم	لا
١٠	عزبة جلود	١٠٠	٧٠ ٪	٤٠ م	نفس المسافة ولكن بصعوبة	لا
١١	جيوس	٢,٨٠٠	٧٥ ٪	١ كم	٦ كلم	نعم
١٢	كفر ثلث	٣,١٠٠	٦٠ ٪	٥٠٠ م	١ كلم	لا
١٣	قلقيلية	٤٢,٠٠٠	٨٠ ٪	١٠٠ م	غير ممكن	لا
١٤	راس الطيرة	٣٠٠	٥٠ ٪	مسيطر على الأرض ✖✖	---	---
١٥	راس عطية	١,٤٠٠	٦٠ ٪	٢٠٠ م	٢ كلم	نعم
١٦	سانيريا	٢,٦٠٠	٩٠ ٪	١٠٠ م	نفس المسافة ولكن بصعوبة	لا
١٧	وادي الرشا	١٠٠	٦٠ ٪	مسيطر على الأرض	---	نعم

هذا الجدول يعكس المسافة الحالية والتي على المواطنين أن يقطعوها للوصول إلى أراضيهم المعزولة بشكل متزايد بسبب الجدار. ويستطيع "بعض" المواطنين الوصول إلى أراضيهم بواسطة السفر لمسافات طويلة حول المناطق التي دمرها الجدار. كان المزارعون في هذه المناطق الـ (١٧) يقطعون مسافة ٣٣٥ م للوصول إلى أراضيهم قبل بناء الجدار، أما الآن وبعد بناء الجدار فإنهم مضطرون إلى السفر مسافة ٣ كلم. (١٠) من هذه المناطق لا يستطيع سكانها الوصول إلى أراضيهم بواسطة المركبات مما يحد من قدرتهم على نقل المحاصيل. لا يعتبر هذا الجدول مؤشرًا نهائيًا على قدرة سكان التجمعات على الوصول إلى أراضيهم لكنه يظهر حالة تزداد فيها عدم قدرة المواطنين على الوصول إلى أراضيهم، ومن المتوقع عند الانتهاء من بناء الجدار أن يحرم السكان من الدخول إلى مدنهم وقراهم، كما هي الحال في قلقيلية.

ملاحظات:

* الجدول يتضمن التجمعات السكانية في محافظة قلقيلية، والذين يفقدون الأرض بسبب الجدار، لا يتضمن عرب الرماضين الشمالي، عرب الرماضين الجنوبي، وعرب أبو فردا، كلهم معزولين في كانتونات خطرة أو غير ممكنة الوصول نتيجة وجود الجدار و/أو قربهم من المستوطنات.

** الاشكال من المجالس المحلية والتي تشمل المواطنين الذين يعتمدون على الأرض من اجل العمل، الدخل و/أو كمورد مباشر للرزق.

*** تمثل معدل المسافة بين منازل المزارعين وأرضهم.

■ [نفس المسافة ولكن بصعوبة] تدل على أن المزارعين يسيرون نفس المسافة وذلك لعدم اكتمال بناء الجدار، مع الإبقاء على التهديد من قبل قوات الجيش إذا غادروا.

■ ■ قرى وادي الرشا ووادي راس عطية ملحقة بالأراضي الزراعية، وعليه فالمسافة للوصول إلى الأرض لم تتغير، ولكن المواطنين يواجهون حالياً تحديات وتهديدات من القوات الإسرائيلية عند الاقتراب من أراضيهم.

المصدر: نقل البيانات من مراكز طوارئ حملة (مقاومة جدار الفصل العنصري) ومكتب شبكة المنظمات البيئية غير الحكومية الفلسطينية

جدول (٢٠): [محاصرة: الجدار يحيط بالمدينة / القرية من ثلاث جهات]

م	القرية	المحافظة	عدد السكان	البُعد من الجدار*	المناطق السكنية شرق/غرب الجدار	الدمار / التخريب	الرقم الإجمالي لوسائل النقل الداخلية للقرية	معدل البطالة ٢٠٠٣***	معدل البطالة ٢٠٠٣
١	الضبعة	قلقيلية * *	٢٠٠	٤٠ م	غرب**	تدمير منزل بمتفجرات من موقع بناء الجدار، هدم ٥ أحواض مائية	١	غير المتوفر	٨٥ ٪
٢	النبي الياس	قلقيلية	١,٠٠٠	٧٠ م	شرق	هدم مخزنين، وتدمير ٢٠٠,٠٠ من بذور القمح	١	غير متوفر	٩٠ ٪
٣	عزون عتمة *	قلقيلية	١.٥٠٠	١٠ – ١٠٠ م	شرق	هدم ٢٤ منزل بوجود أوامر		١٦ ٪	٧٠ ٪
٤	حبلة	قلقيلية	٥.٣٠٠	١٠ م	شرق	تدمير منزل، ملجأ زراعي، و ٨٠ دونم من الدفينات	١	١٦ ٪	٧٥ ٪
٥	قلقيلية	قلقيلية	٤٢,٠٠٠	٤٠ م	شرق	تدمير ١٧٣ دونم من المشاتل الزراعية؛ و٢٤ دونم من الدفينات	١	١٨ ٪	٧٠ ٪
٦	راس طيرة	قلقيلية	٣٠٠	١٠٠ م	غرب**	لا	١	١٠ ٪	٨٠ ٪
٧	راس عطية	قلقيلية	١.٤٠٠	٥٠ م	شرق	تدمير منزل ومدرسة بمتفجرات من موقع بناء الجدار، هدم ملجأين زراعيين	٢	غير متوفر	٨٠ ٪
٨	وادي الرشا	قلقيلية	١٠٠	٦٠ م	غرب**	هدم ٣ ملاجئ زراعية، وقف بناء المحال التجارية على مسافة ٣٠٠ م بأمر من الجيش	مغلق	غير متوفر	٩٠ ٪
٩	ذنابة	طولكرم	٧.٦٠٠	٣ كلم	شرق	هدم منزل	٤	١٧ ٪	٨٠ ٪
١٠	فرعون	طولكرم	٢.٩٠٠	١٠ م	شرق	أوامر لهدم ٣ منازل وملجأ للحيوانات	– – –	٥ ٪	٩٠ ٪
١١	اكتابا	طولكرم	٥٠٠	٢ كلم	شرق	لا	٤	١٠ ٪	٧٠ ٪
١٢	علار	طولكرم	٥,١٠٠	٤ كلم	شرق	لا	٤	٢٠ ٪	٦٠ ٪
١٣	عزبة شوفا	طولكرم	٩٠٠	١٠٠ م	شرق	هدم ٣ منازل	١	١٠ ٪	٨٠ ٪
١٤	كفا	طولكرم	٣٠٠	٣ كلم	شرق	لا	١	٧٠ ٪	٨٠ ٪
١٥	مخيم نور شمس	طولكرم	٧,٠٠٠	١ كلم	شرق	لا	١	١٧ ٪	٩٠ ٪
١٦	طولكرم	طولكرم	٤١,٠٠٠	٥٠٠ م	شرق	لا	٢	١٢ ٪	٧٠ ٪
١٧	مخيم طولكرم	طولكرم	١٢,١٠٠	٧٥٠ م	شرق	لا	١	١٧ ٪	٨٠ ٪
١٨	زيتا	طولكرم	٢.٨٠٠	١٠ – ٣٥ م	شرق	لا	١	١٧٪	٦٠ ٪

ازدادت البطالة في المناطق التي يحيطها الجدار من الجهات الثلاثة بشكل أساسي، في الوقت الذي لا يستطيع فيه المواطنون السفر "خارج" أماكن سكناهم للحصول على عمل. وكما هو موضح في الجدول، فإن الحصار محكم جدًا على المناطق الفلسطينية. ويركز هذا الجدول على المناطق الـ (٨) الموجودة في محافظة قلقيلية التي سيتم إغلاقها وحصارها بإحكام بواسطة الجدار، وكذلك الأمر بالنسبة لـ (١٠) مناطق في محافظة طولكرم التي ستكون محاطة "بالجدار" من جهة و "ب .. حاجز العمق" من الجهة الأخرى. بعض المدن والقرى في محافظة قلقيلية لها مدخل واحد يتسع لمرور مركبة واحدة، وهذا الممر إما أن يكون حاجزًا عسكريًا مركزيًا أو متنقلاً، أما في محافظة طولكرم فإن التجمعات محاطة سويًا في أرض حبيسة واحدة حيث يوجد مدخل أو أربعة مداخل إلى قراهم. الإغلاق المفروض على هذه المناطق رفع نسبة البطالة بشكل كبير حيث كان معدل البطالة في المناطق الثماني عشرة ١٨٪ عام ٢٠٠٠ وارتفع لما يقدر بـ ٧٨٪ عام ٢٠٠٣.

ملاحظات:

* تعكس هذه المسافة أقرب نقطة، حيث يجتاح الجدار القرية.

** يلاحظ أن (الضبعة، راس طيرة، ووادي الرشا) سيكونون فعليًا محاطين ومسيطر عليهم من قِبَل الجدار بحيث تصبح أرض محاصرة من قِبَل مستوطنة (ألفيه منشه).

*** الإحصاءات لـ (عزون عتمة، حبلة، قلقيلية، ذنابة، مخيم نور شمس، طولكرم، وزيتا) هي من مركز الإحصاء الفلسطيني (PCBS)، عن استبيان للقوى العاملة ٢٠٠٢/٢٠٠١، ونشر ٢٠٠٣ القيم الأخرى من المجالس القروية.

⌘ [عزون عتمة] محاطة بالجدار والطريق الالتفافي ٥٥٥، والذي سيعزل ٧٠ مواطنًا عن القرية.

⌘ ⌘ تقع جميع القرى في محافظة [قلقيلية] ضمن "مناطق صد" الجدار (٧٠ – ١٠٠م)، وعليه فهي مهددة بالتدمير والهدم.

المصدر: كل البيانات من مراكز طوارئ حملة (مقاومة جدار الفصل العنصري) باستثناء السكان ومعدلات البطالة المشار إليها عام ٢٠٠٠

جدول (٢١): [توسيع المستعمرات: المستوطنات الواقعة بين الجدار والخط الأخضر]

م	المستوطنة	الحكومة المؤسسة	عدد المستوطنين ٢٠٠٣	الحجم في ٢٠٠١ (دونم)*	الخطة الرئيسية عند تأسيسها (دونم)**	مصادرة أراضي القرى من أجل الاستيطان	الأراضي المصادرة من أجل الاستيطان***	التوسع الاستيطاني ١٩٩٠-٢٠٠٠ *	المستوطنات القريبة نسبيًا من التجمعات السكنية	بُعد المستوطنات عن الخط الأخضر * *
١	الكانا	١٩٧٧ العمل	٣,٠٠٠	١,١٥٤	١,٠٠٠	مسحة	١٥ ٪	٨ ٪	على حدود مسحة	٣,٥ كلم
٢	ريحان	١٩٧٧ العمل	١٠٠	٢٦٠	١٨,٤٥٠ ◆	برطعة الشرقية	٩ ٪	٦٨ ٪	على بعد ٢٨٠ من برطعة الشمالية	٥ كلم
٣	سلعيت	١٩٧٧ العمل	٤٠٠	٦٢١	١,٥٠٠	كفر صور	٧,٢٠ ٪	٣١ ٪	٢٥٠ م من كفر صور	٣ كلم
٤	حينانيت	١٩٨١ الليكود	٦٠٠	٢٧٦	N/A	يعبد	١,٥٠ ٪	٥٧ ٪	٢,٦ كلم من يعبد، ١ كلم من طورة الغربية	٥ كلم
٥	شاكيد	١٩٨١ الليكود	٥٠٠	٤١٠	٥٩٠	يعبد	١,٧٠ ٪	٨٠ ٪	١,٥ كلم من يعبد، ١,٢ من الأراق	٥ كلم
٦	حينتس أفرايم	١٩٨٢ الليكود	٦٠٠	١٠٩	غير متوفر	مسحة	٥ ٪	٣٢ ٪	٥٠٠ م من مسحة	٥ كلم
٧	الفيه ميناشيه	١٩٨٣ الليكود	٥,٠٠٠	٢,١٧٤	٢,١٣٠	عزون عتمة	١٠ ٪	٤٢ ٪	١ كلم من حبلة، ٢,٥ كلم من قلقيلية	٢ كلم
٨	شاعر تكفا	١٩٨٣ الليكود	٣,٥٠٠	٩٨٠	١,٢٠٠	سنيريا	٧,٥٠ ٪	١٥ ٪	٧٥٠ م من سنيريا، على حدود عزون عتمة وبيت أمين	٣,١ كلم
٩	أورانيت●●	١٩٨٤ الليكود	٥,٢٠٠	٨٤٤	١,١٠٠	سنيريا، كفر ثلث	N/A	٩ ٪	٥٠٠ م من عزون عتمة، ٢٠٠ م من عزبة سلمان	على الخط الأخضر
١٠	زوفين	١٩٩٠ الليكود	٩٠٠	٣٨٠	٥٠٠	جيوس	٨ ٪	٤١ ٪	٥٠٠ م من جيوس	١ كلم

يتناول الجدول واقع توسع المستوطنات ومصادرة أراضي القرى الواقعة بين الخط الأخضر والجدار. تُعبر الأرقام والنسب المئوية الواردة في هذا الجدول عن المناطق "السكنية" في المستوطنات فقط، أما فيما يتعلق بـ "حدود البلدية" والمناطق الخاضعة لسلطة "المجالس الإقليمية" فإنها تحتل كميات كبيرة من الأراضي لم يتم أخذها بالحسبان في هذا الجدول بسبب توفر المعلومات المتعلقة بمستوطنات معينة فقط. وفقًا لتقرير مؤسسة "بتسيلم" تبلغ نسبة أراضي الضفة الغربية المقام عليها مناطق سكنية للمستوطنات ١,٧٪، بينما تخضع ٤١,٩٪ من أراضي الضفة الغربية لسيطرة "الحدود البلدية" و "المجالس الإقليمية".

ملاحظات:

* القياس الوارد ففقط "للمناطق المأهولة بالسكان" المعلومات تابعة "لحدود البلدية"، الأراضي المسيطر عليها من قبل المستوطنات بعد "المناطق السكنية" غير متوفرة.

** الخطة الرئيسية التابعة للقوات الإسرائيلية من اجل حجم مشروع المناطق الاستيطانية المأهولة من جمعية الدراسات العربية، ١ دونم = ٤/١ أكر = ١٠٠ م².

*** المعلومات الواردة من صور الأقمار الصناعية لمراكز أبحاث الأراضي ٢٠٠١، والتي تمثل توسع المناطق السكنية فقط.

⌘ المعلومات الواردة من صور الأقمار الصناعية التابعة لمراكز "ARIJ"في الأعوام ١٩٩٠، ١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠١. والتي تمثل توسع المناطق الاستيطانية السكانية.

⌘ ⌘ المسافة من الخط الأخضر إلى الجهة الغربية (الأقرب) للمناطق السكنية، والتي توفر دليلاً على مدى بعد الجدار واستيعابه للمستوطنات.

◊ الرقمان يدلان على أن ريحان لديها منطقتان مأهولتان بالسكان ومنفصلتين وتخضعان لنفس الحدود البلدية.

◊◊ توسعت أورانيت لتضم منطقتين مأهولتين، المنطقة الكبرى تقع مابين الخط الأخضر والأراضي المحتلة لكفر ثلث. أما المنطقة الصغرى لأورانيت والتي تسمى(زاماروت)، فتحتل أراضي سنيريا.

المصدر : البيانات الأولية من مركز أبحاث الأراضي مع مساهمة من أريج، جمعية الدراسات العربية، وبتسيلم

تأثير المرحلة الأولى من الجدار على الماء

يتم بناء الجدار بشكل يعمل على تأكيد السيطرة الإسرائيلية على المصادر لكل من الماء والأرض. والأمران اللذان يوضحان أهمية المياه في المرحلة الأولى من الجدار هما: **أولاً**: موقع الجدار في المرحلة الأولى والطريق التي يسلكها، بحيث يقع على قمة أفضل المناطق الفلسطينية في الحوض الغربي، يعكس الهدف الإسرائيلي في تأكيد سيطرتها على أغنى مصدر للآبار الجوفية في فلسطين. **ثانيًا**: تُعد المياه مصدرًا أساسيًا لحياة وموارد رزق الفلسطينيين، وهذا يعني أنه مع الاستمرار في بناء الجدار، يمكن ترجمة السيطرة الإسرائيلية على المياه على أنها تعني حرمان الشعب من أراضيه، وتهديد وجودي ووطني لفلسطين.

جدول (٢٢): [الآبار الجوفية المتأثرة في المرحلة الأولى من الجدار]

م	رقم تعريف البئر	القرية	المحافظة	البئر معزول أو ضمن مناطق العزل	التدفق	م	رقم تعريف البئر	القرية	المحافظة	البئر معزول أو ضمن مناطق العزل	التدفق
١	١٧/٠٠٣-١٤	حبلة	قلقيلية	معزول	٨٦,٠٠٠	٢	١٧/٠٠٥-١٤	حبلة	قلقيلية	معزول	١٠٨,٠٠٠
٣	١٧/٠٠٦-١٤	حبلة	قلقيلية	معزول	١١٢,٠٠٠	٤	١٧/٠٠٨-١٤	حبلة	قلقيلية	منطقة عزل	٩٤,٠٠٠
٥	١٧/٠٠٨ A-١٤	حبلة	قلقيلية	منطقة عزل	١٥٤,٠٠٠	٦	١٧/٩٠٠-١٤	حبلة	قلقيلية	معزول	٩٤,٠٠٠
٧	١٧/٠١١-١٤	حبلة	قلقيلية	معزول	٩٩,٠٠٠	٨	١٧/٠١٣-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٨٩,٠٠٠
٩	١٧/٠١٤-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٨٧,٠٠٠	١٠	١٧/٠١٧-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٨٤,٠٠٠
١١	١٧/٠١٨-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	١٠٨,٠٠٠	١٢	١٧/٠٢٠-١٤	قلقيلية	قلقيلية	منطقة عزل	١٥٧,٠٠٠
١٣	١٧/٠٢٣-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	١٧,٠٠٠	١٤	١٧/٠٢٩-١٤	قلقيلية	قلقيلية	منطقة عزل	٥٨,٠٠٠
١٥	١٧/٠٣١-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٦٢,٠٠٠	١٦	١٧/٠٤٠-١٤	قلقيلية	قلقيلية	منطقة عزل	١٠٢,٠٠٠
١٧	١٧/٠٤٢-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٩٥,٠٠٠	١٨	١٧/٠٤٣-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	١٣٦,٠٠٠
١٩	١٧/٠٤٣-١٤	عزبة سلمان	قلقيلية	معزول	١٠٢,٠٠٠	٢٠	١٧/٠٤٤-١٤	عزبة سلمان	قلقيلية	منطقة عزل	١٠٢,٠٠٠
٢١	١٧/٠٤٧-١٤	قلقيلية	قلقيلية	معزول	١٥١,٠٠٠	٢٢	١٧/٠٢٥-١٤	حبلة	قلقيلية	منطقة عزل	غير محدد

م	رقم تعريف البئر	القرية	المحافظة	البئر معزول أو ضمن مناطق العزل	التدفق	م	رقم تعريف البئر	القرية	المحافظة	البئر معزول أو ضمن مناطق العزل	التدفق
٢٣	١٥-١٧/٠٠٤	عزون	قلقيلية	منطقة عزل	٤٥,٠٠٠	٢٤	١٥-١٧/٠٠٩	قلقيلية	قلقيلية	معزول	١٣١,٠٠٠
٢٥	١٥-١٧/٠١٠	قلقيلية	قلقيلية	معزول	٨٢,٠٠٠	٢٦	١٥-١٧/٠١١	جيوس	قلقيلية	معزول	٨٧,٠٠٠
٢٧	١٥-١٧/٠١٢	جيوس	قلقيلية	معزول	١٢٤,٠٠٠	٢٨	١٥-١٧/٠١٥	عزبة سلمان	قلقيلية	معزول	١٥٣,٠٠٠
٢٩	١٥-١٧/٠١٨	عزون عتمة	قلقيلية	منطقة عزل	١٥٠,٠٠٠	٣٠	١٥-١٨/٠٠١	فلامية	قلقيلية	منطقة عزل	١٣٥,٠٠٠
٣١	١٥-١٨/٠٠٢	جيوس	قلقيلية	معزول	١١٤,٠٠٠	٣٢	١٥-١٨/٠٠٣	فلامية	قلقيلية	منطقة عزل	١٧٥,٠٠٠
٣٣	١٥-١٨/٠٠٤	فلامية	قلقيلية	معزول	١٣٠,٠٠٠	٣٤	١٥-١٨/٠٠٥	فلامية	قلقيلية	منطقة عزل	١٧٥,٠٠٠
٣٥	١٥-١٨/٠٢٠	فرعون	طولكرم	معزول	١٩٣,٠٠٠	٣٦	١٥-١٨/٠٢١	الراس	طولكرم	معزول	-
٣٧	١٥-١٨/٠٢٥	كفر صور	طولكرم	معزول	-	٣٨	١٥-١٩/٠٢٩	دير الغصون	طولكرم	منطقة عزل	٣٥٢,٠٠٠
٣٩	١٥-١٩/٠٣٦	عتيل	طولكرم	معزول	٢٩٩,٠٠٠	٤٠	١٥-١٩/٠١١	زيتا	طولكرم	معزول	١٤١,٠٠٠
٤١	١٥-٢٠/٠٠١	باقة الشرقية	طولكرم	معزول	٢٤٤,٠٠٠	٤٢	١٥-٢٠/٠٠٢	باقة الشرقية	طولكرم	معزول	١٢٢,٠٠٠
٤٣	١٥-٢٠/٠٠٢A	باقة الشرقية	طولكرم	معزول	٥٩٥,٠٠٠	٤٤	١٥-٢٠/٠٠٣	نزلة عيسى	طولكرم	معزول	٢٣٧,٠٠٠
٤٥	١٥-٢٠/٠٠٤	نزلة الشرقية	طولكرم	معزول	٣٤٥,٠٠٠	٤٦	١٥-٢٠/٠٠٥	نزلة الشرقية	طولكرم	معزول	١٩٤,٠٠٠
٤٧	١٥-٢٠/٠٠٦	نزلة الشرقية	طولكرم	معزول	٢٣٤,٠٠٠	٤٨	١٥-٢٠/٠٠٧	نزلة الشرقية	طولكرم	منطقة عزل	١٥١,٠٠٠
٤٩	١٥-٢١/٠٠١	رمانة	جنين	معزول	-	٥٠	١٥-٢١/٠٠٦	رمانة	جنين	معزول	-
مجموع التدفق = [٦,٧٠٥,٠٠٠]											

خمسون بئرًا تم إدراجها على قائمة الآبار المعزولة أو المفصولة عن الناس بسبب الجدار، والأراضي المعتمدة على هذه الآبار لن تصلها المياه في الحالات التي تكون فيها (الآبار والأراضي في جهة، والمواطنين في الجهة الأخرى)، وذلك لأن الوصول إلى البئر من قبل أصحاب الأراضي سيكون صعبًا للغاية، إن لم يكن مستحيلاً.

المصدر : قام بجمع البيانات مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين وسلطة المياه الفلسطينية.

المياه الجوفية في كل بلد في حوض الأردن السفلي

بينما تتمتع الأراضي المحتلة بأعلى وجود وقدرة على الوصول إلى المياه الجوفية، فإنهم يستعملون أقل الكميات من المياه ، بينما تستعمل إسرائيل ٥٧,١٪ من مجموع المصادر المتوافرة، مما يجعل نسبة المياه الفعلية المتوافرة للفلسطينيين ٨,٢٪ فقط، أما بالنسبة للاستهلاك الفردي للمياه للإسرائيليين فيبلغ ٣٤٤ مليون م٣ في السنة تقريبًا، بينما يبلغ الاستهلاك الفردي للفلسطينيين ٩٣ مليون م٣ في السنة.

مليون م٣ / السنة
800
700
600
500
400
300
200
100
0
فلسطين 734
الأردن 345
إسرائيل 455

شكل [١]

معدل استخدام الماء للفرد في الحوض

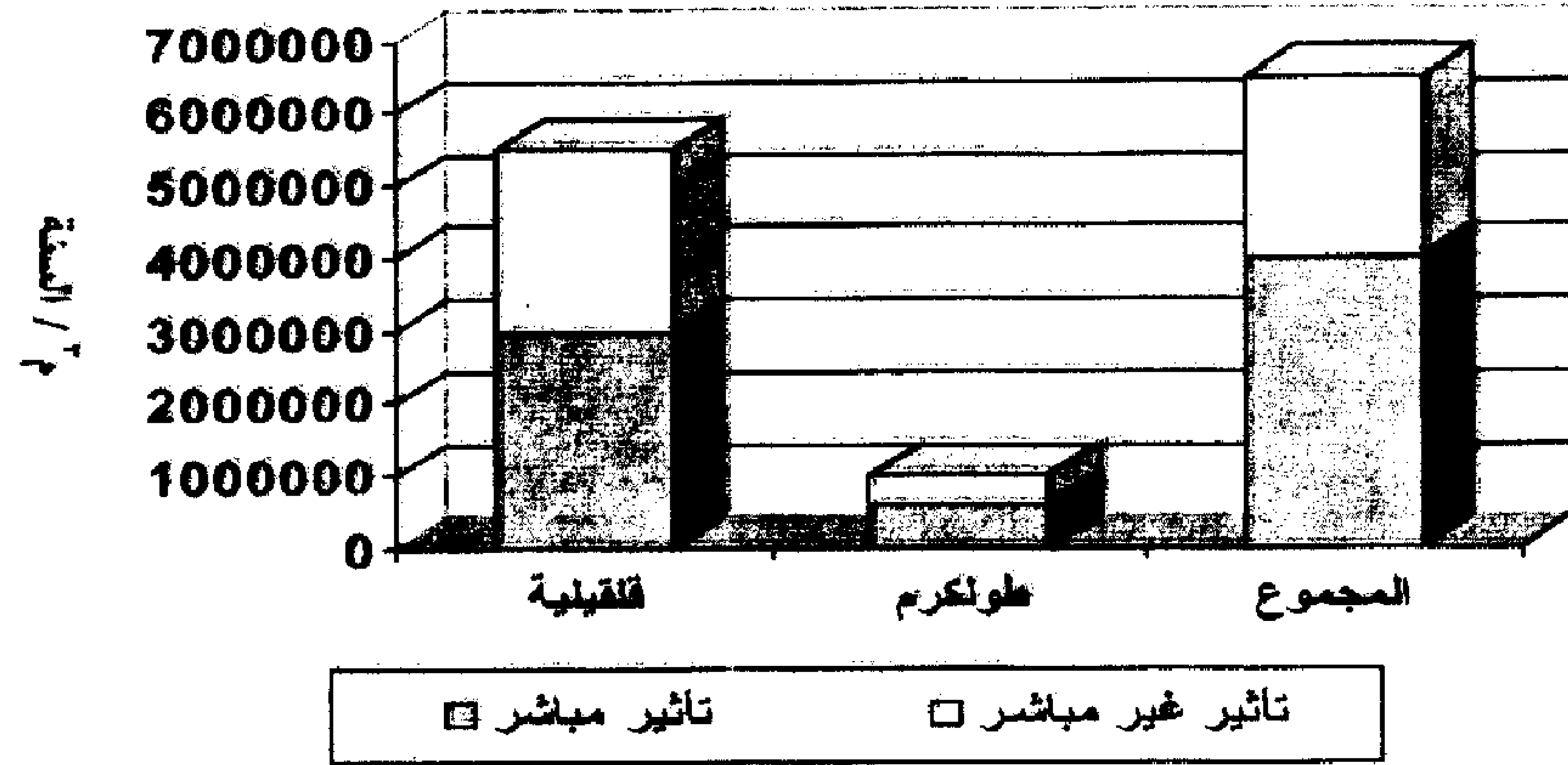
ويقدر الاستهلاك الفردي المنزلي للمياه بحوالي ٩٨ مليون م٣ في السنة للمناطق الإسرائيلية، ٥٦ مليون م٣ في السنة في الأردن، ٤٣ مليون م٣ في المناطق الحضرية الفلسطينية. أما في بعض المناطق الريفية الفلسطينية يصل الاستهلاك ١٠ مليون م٣ في السنة. وهذا يعادل على أساس يومي قيام كل شخص إسرائيلي باستخدام المياه بمعدل ٢٧٠ لترًا في اليوم، والأردني ١٥٣ لترًا في اليوم، والفلسطيني ٩٣ لترًا في اليوم. إلا أن الاستهلاك اليومي الفعلي للشخص الفلسطيني في المناطق الحضرية يبلغ ٥٠ لترًا في اليوم. أي نصف الكمية التي تُعتبر وفقًا لمنظمة الصحة العالمية (ضرورية لسد الحاجات الأساسية).

فلسطين %18
الأردن %30
إسرائيل %52

شكل [٢]

تأثير الجدار على معدل سحب الماء

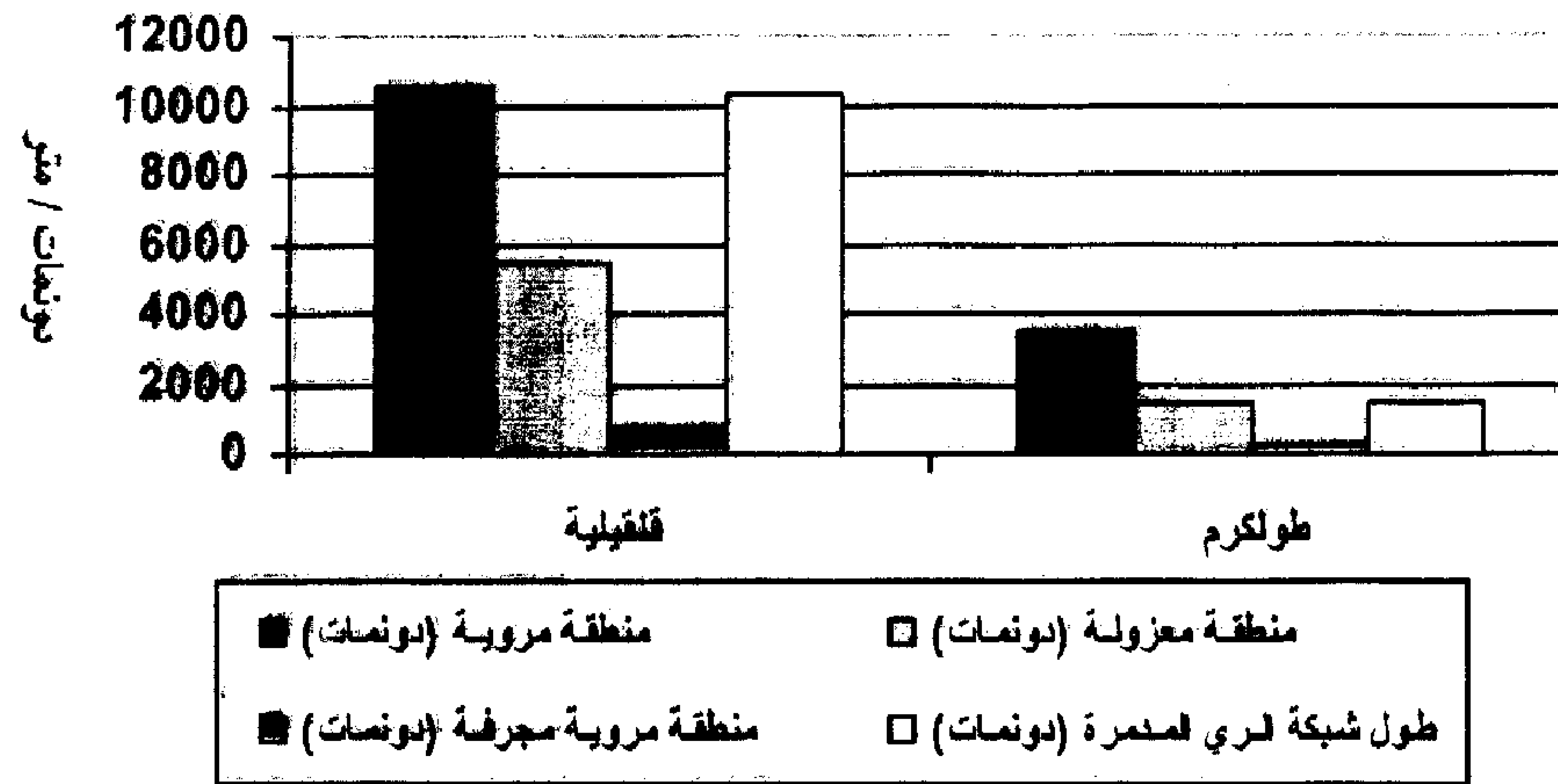
تم إجراء مسح لـ ٣٧ بئرًا من الآبار المتأثرة بالمرحلة الأولى للجدار، وأشارت النتائج إلى أن: ٢٢ بئرًا من الآبار المعزولة عن قراها خلف الجدار والتي تنتج ٤.٣ مليون م٣/سنة سوف تتأثر. و ١٥ بئرًا أخرى تنتج ٢,٦٥ مليون م٣/سنة ستتأثر بشكل غير مباشر بما أن الأراضي التي تقوم هذه الآبار بريها واقعة خلف الجدار وعليه لا يمكن الوصول إليها. هناك ٣٢ بئرًا من بين الـ ٣٧ بئرًا التي تم إجراء المسح عليها في محافظة قلقيلية، و ٥ في محافظة طولكرم، وتمثل ٧٤٪ من جميع الآبار المتأثرة بالجدار في المرحلة الأولى. بالإضافة إلى الخسارة الكبيرة في المناطق المروية.



شكل [٣]

تأثير الجدار على المناطق المروية وشبكات الري

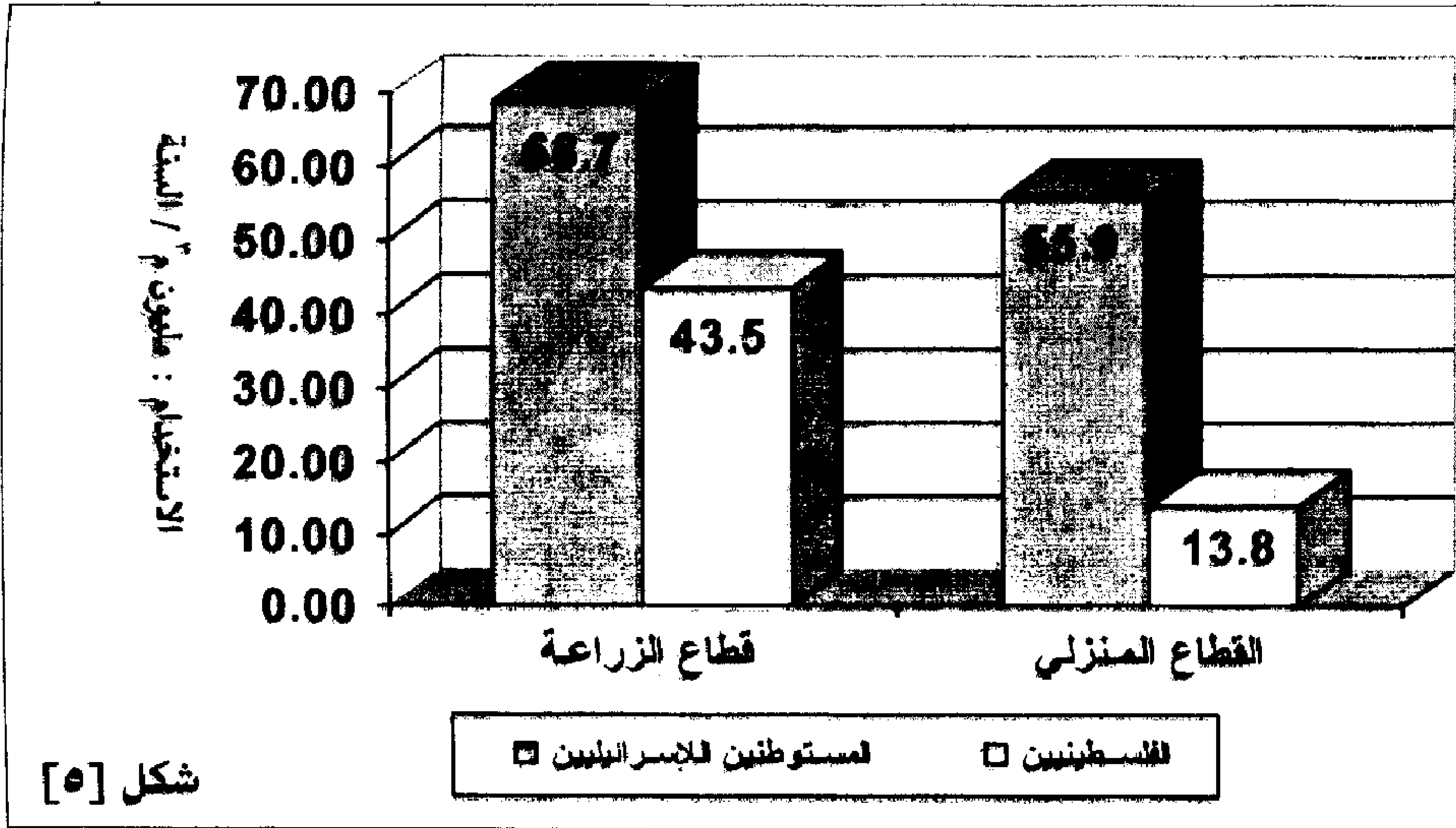
سوف يتم عزل أكثر من ٥٠٪ من الأراضي المروية في المنطقة بشكل كامل. وتجريف ٥,٤٪ من الأراضي في محافظتي (طولكرم) و (قلقيلية)، هذه الأراضي مزروعة ببيوت بلاستيكية وأشجار حمضيات وفاكهة. وقد أدى بناء الجدار كذلك إلى تدمير ١٢,٠٠٠ م من شبكات الري مع أقطار عديدة. وقد تسبب تدمير الأراضي الزراعية وعزل الآبار الجوفية إلى ترك الكثير من العائلات بدون أي مصدر للدخل.



شكل [٤]

الاستخدام الفلسطيني للماء مقابل الاستخدام في المستوطنات

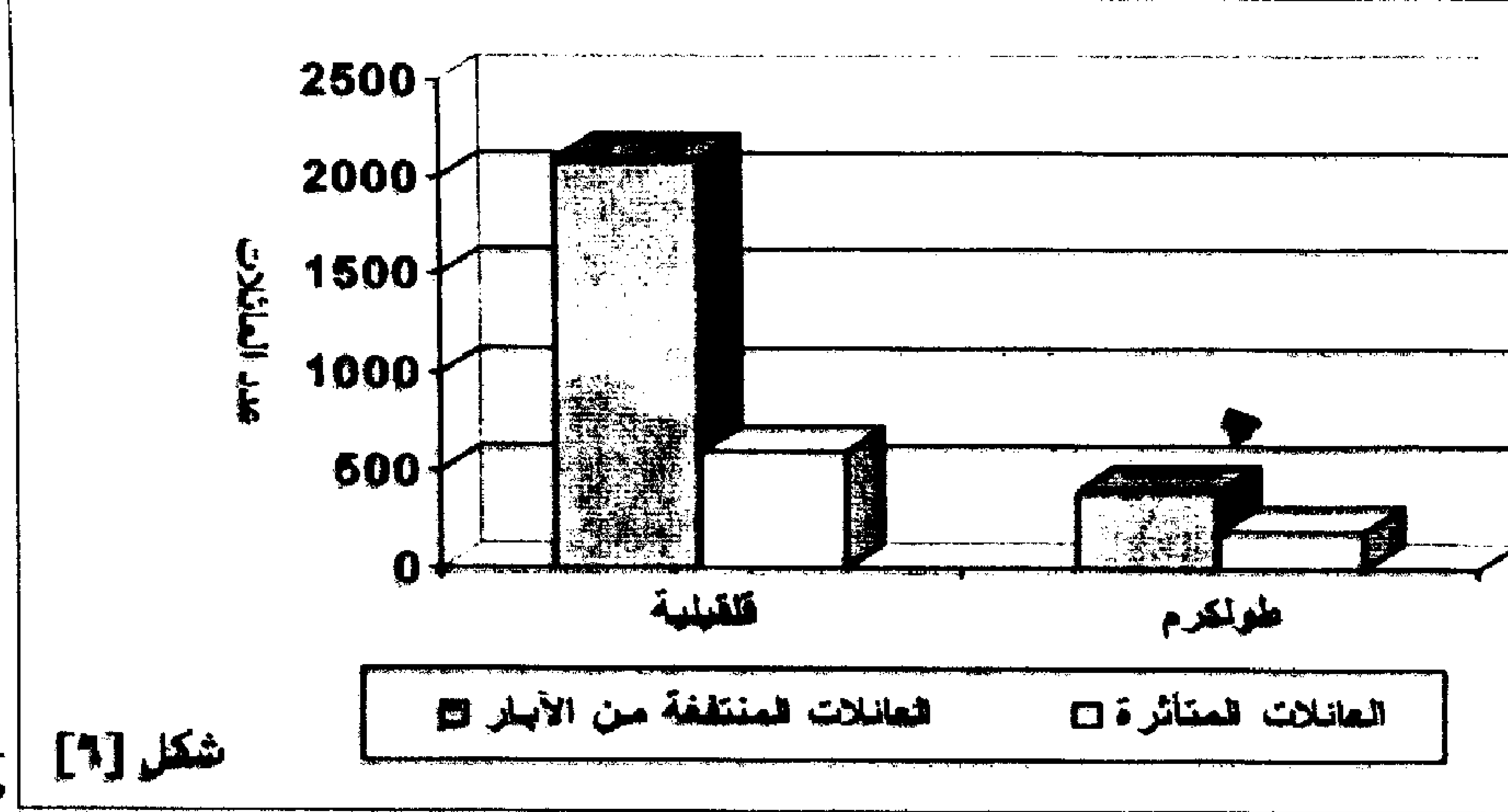
إن التنوع في الاستهلاك الفردي للمياه في فلسطين لا يعكس الحاجة الفعلية للمياه، بل يعكس فقط كمية المياه المتاحة لاستعمال الفلسطينيين. والشكل رقم [٥] يدل علي الطلب غير قابل للتلبية. وبمقارنة الاستهلاك الفلسطيني مع استهلاك المستوطنات في الضفة للمياه، نجد أن الفرق كبير جدًا: فالمستوطن إسرائيلي يستعمل ٥ أضعاف كمية المياه التي يستعملها أي مواطن فلسطيني في الضفة الغربية.



شكل [٥]

تأثير الجدار على العائلات المنتفعة من الآبار

أصبحت أكثر من ٣٧٪ من العائلات المعتمدة على الآبار المعزولة بدون أي مصدر للدخل. ويشق الجدار الطرق الزراعية، ويقطعها وجميع الطرق التي تؤدي إلى الأراضي الواقعة خلف الجدار، مما يجبر المزارعين إلى قطع مسافات طويلة مشيًا على الأقدام، وتعرض حياتهم للخطر الوصول لأراضيهم. كما يواجهون صعوبات في الري بعد تدمير خطوط المياه، وهذا يحدث في الوقت الذي يستطيع فيه المزارع بالكاد دفع تكاليف الزراعة وقوت العائلة. وقد حَرَمَ الجدار هذه العائلات من مصادر الشرب وغيرها من الاستعمالات المنزلية، وبذلك عرّض مورد عيشهم ووجودهم للخطر.



شكل [٦]

المراجع

❖ الكتب والمقالات :

- محمود الجعفري: التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها ومستقبلها، آذار/ مارس ٢٠٠٠.
- ميتشيل بليتنيك: مجلة زد نيوز. فصل عنصري باسم السلام. ترجمة: حميد نعمان.
- عزمي بشارة: الجدار ... فصل عنصري. موقع (عرب ٤٨)، ٢٠٠٣/٧/٣.
- كتاب [أوقفوا الجدار في فلسطين .. حقائق، شهادات، تحليل، ودعوة للعمل]، صادر عن شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية، ٢٠٠٣.

❖ تقارير صحفية :

- الغارديان ٢٠٠٣/٧/٣٠.
- لوس انجلوس تايمز ٢٠٠٣/٧/٢٨.
- سكوتش فوتمز اوف بلاستاين - يوليو ٢٠٠٣.
- جوردان كرونيكل ٢٠٠٣/٧/٧.
- انترناشونال وومن بيس سيرفيس.
- الأيام ٢٠٠٠/١١/٨.
- الحياة الجديدة ٢٠٠٠/١١/١ و ٢٠٠٠/١٠/٢٦.
- الرسالة ٢٠٠٠/١٠/٢٦.
- صحيفة (Arena) ٢٠٠٠/١١/١٢.
- صحيفة هآرتس ٢٠٠٠/١٠/٢٢ و ٢٠٠٠/١١/١ و ٢٠٠٣/٧/١٦.
- صحيفة معاريف ٢٠٠٠/١٠/٢٦.
- صحيفة يديعوت أحرونوت ٢٠٠٠/١٠/٢٨ و ٢٠٠٠/١٠/٣٠.

❖ تقارير بحثية :

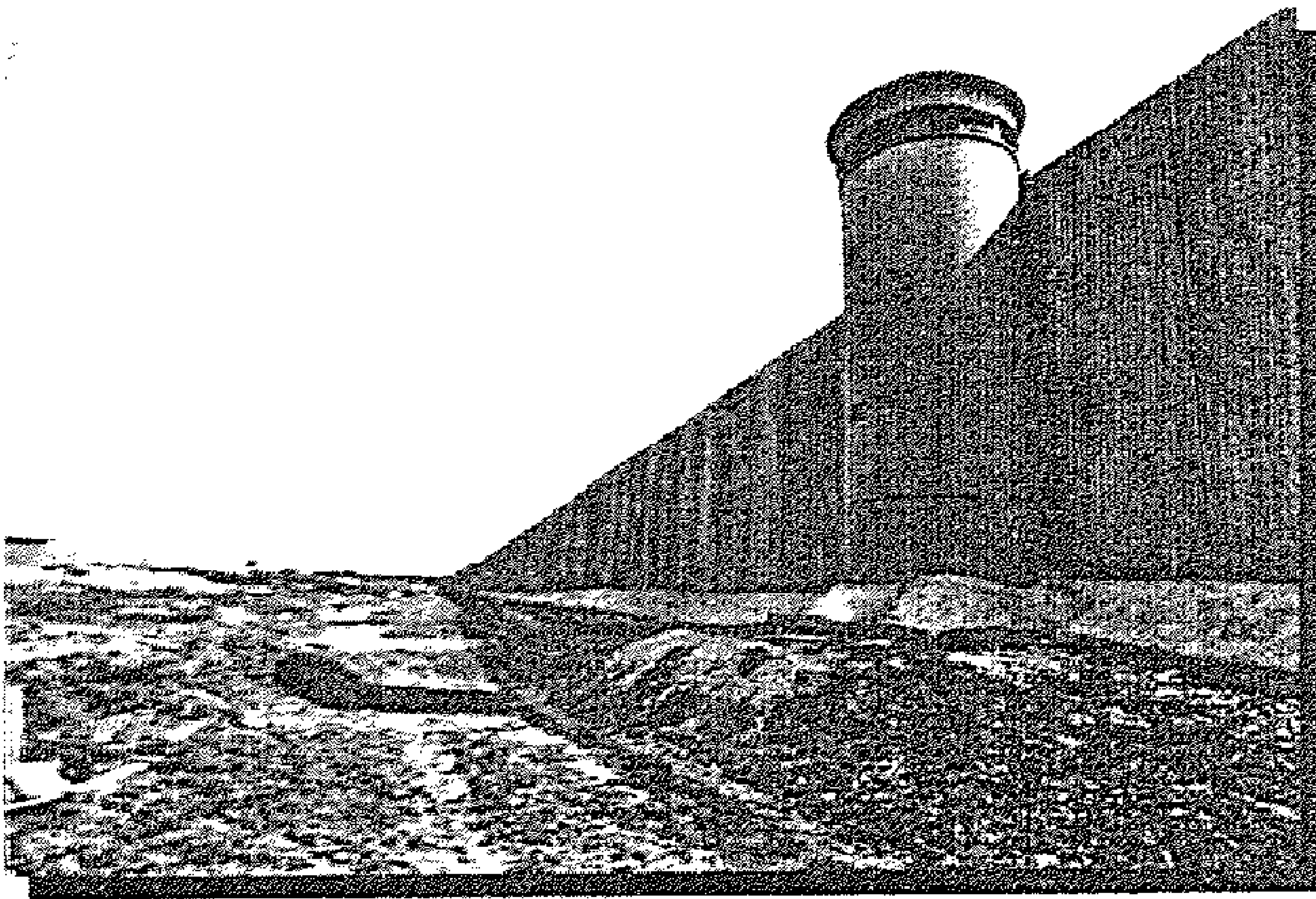
- الأيام ٢٠٠٠/١١/٢: تقرير البنك الدولي حول أثر الإغلاق المفروض على الأراضي الفلسطينية.
- الأيام ٢٠٠٠/١١/٥: تقرير صادر عن وزارة المالية الفلسطينية.
- تقرير البنك الدولي عن الجدار، مرجع سابق.
- تقارير صادرة من وزارة الزراعة – ٢٠٠٣.

❖ مواقع إلكترونية :

- خالد الأزعر، موقع إسلام أون لاين، مرجع سابق: (www.islamonline.net)
- موقع حملة مقاومة جدار الفصل العنصري: (www.stopthewall.org)

الفصل الخامس

التغييب والوجود



- إشكالية المفهوم
- الجدار .. أهداف ومكاسب إسرائيلية
- إشكاليات الجدار
- إنهاء الوجود وفرض الاستسلام
- الجدار والدولة الفلسطينية
- جدار في وجه الدولة (شهادة صهيونية)
- الجدار والتسوية
- وثيقة صهيونية تكشف أهداف الجدار
- المراجع

إشكالية المفهوم

نخطئ كثيرًا في مسمّياتنا الإعلامية والتي تصبح متداولة فيما بعد بين عامة الناس، ومن تلك المسميات ما أصبح يعرف بـ [الجدار الأمن]. تسير في الشوارع، تسمع تصريحات المسئولين، كثير من هؤلاء يردّد الأسماء التي يسمّي بها الصهاينة الأشياء، وهو ما يذكر بما قاله كسينجر عن طريقة تعامله مع الزعماء العرب، إذ يذكر وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر أن الإدارة الأمريكية حين كانت ترغب في تسويق مفاهيم معينة لدى العرب ترسل وزير خارجيتها في جولة مكوكية في العالم العربي وخلال حديثه مع الزعماء يبدأ بالحديث معهم بمصطلحات يطلقها أثناء حديثه بطريقة غير مباشرة. ما يحدث هو أن هذه المصطلحات تبدأ بالتداول أيامًا قليلة بعد الزيارة، حيث يبدأ الزعماء بتكرارها في مؤتمراتهم الصحافية بوعي أو دون وعي في غالب الأحيان، ثم تصبح متداولة بين الناس، وهو ما حدث في قضية ما يسمّى "الجدار الآمن"، والذي يجب أن يعاد تسميته "بالسور الاستيطاني العنصري".

أثارت قضية إنشاء سور يلفّ التجمّعات السكنية الفلسطينية في الضفة الغربية حساسية لدى الأوساط السياسية الصهيونية منذ أمد بعيد، إذ ثار جدل واسع في أوساط الصهاينة حول ما إذا كان هذا الجدار سيشكّل حدودًا بين الكيان الفلسطيني والدولة الصهيونية، وظلّت عقدة الحدود تؤرق المسئولين الصهاينة طيلة عقود سيما، وأن الكيان الصهيوني ليس لديه ترسيم حدود دولي إلى الآن، ومشروعه الاستعماري يتجاوز الأرض الفلسطينية، وكان المطروح حينها سور يلفّ الضفة الغربية وهو ما يعني كيانًا فلسطينيًا داخل السور ضمن أراضي عام ٦٧.

ولكن مع تزايد الضغط الذي مارسته عمليات المقاومة على دولة الكيان لم تجد الحكومة الصهيونية بدًّا من عمل جدار يفصل المدن الفلسطينية، من أجل إعاقة حركة المقاومين في التسلل، وكان لزامًا على شارون أن يوفّق بين جدلية الأمن الصهيوني وجدلية الحدود في العقلية الصهيونية، لذا ارتأى أن يبتلع السور معظم أراضي الضفة الغربية بشكل يوفّق به بين جميع المنظورات الصهيونية، فقد ابتلع السور بداخله التجمّعات الاستيطانية الرئيسية في الضفة سيما في القدس ونابلس والخليل، وأتى على كل غور الأردن والتفّ على أريحا التي أصبحت جزيرة بداخله، وقسّم مدن الضفة إلى شمال الضفة ووسطها وجنوبها، وأصبحت القدس خارج اللعبة، وهو ما يتلاءم مع

أكثر نظريات الحل السلمي الصهيوني تطرفاً بفرض وقائع جغرافية على الأرض سيكون لها ما بعدها في قضايا الحل النهائي.

لقد غدت إمكانية قيام أي كيان فلسطيني مستقل ضربًا من الخيال بفعل هذه الوقائع الجديدة على الأرض، فقد ابتلع هذا السور من الأرض بضربة واحدة أكثر مما ابتلعه الزحف الاستيطاني طيلة العقود السابقة، إذ إن كلمة إقامة مستوطنة جديدة، ولو كانت مجرد كرفان تثير الكثير من الحساسية لدى المجتمع الدولي رغم أنه لا يحرّك ساكنًا، أما مصادرة نصف أراضي "قلقيلية" و٤٢ ألف دونم من أراضي جنين وعشرات آلاف الدونمات من باقي المحافظات إضافة إلى غور الأردن كاملاً تحت اسم (أمني) فلا يكشف بشكلٍ صارخ الوجه الاستيطاني لهذا الجدار.

ولكن في المحصلة النهائية لا يمكن إلا قول (شكرًا) لشارون؛ لأنه قرّر أن يسلك الطريق المختصر ليعلنها صراحة وبدون مراوغة أنه لا إمكانية لأيّ حل سياسي على الأرض، ولتبقى الخدع تنهال على سياسيّي هذا الشعب إلى أن يتم بناء هذا الجدار، إذ يمكن لشارون أن يطلق سراح ٢٠٠ أسير لم يتبقَّ على محكومياتهم سوى القليل كلما أكمل السور حول محافظة من محافظات الضفة، لينشغل العالم ببالونات الاخبار والفقاعات الإعلامية التي يطلقها بين الفينة والأخرى، والتي يصفّق أول ما يصفق لها بعض سياسيّينا المهووسين بخارطة الطريق ليتم تسويقها فيما بعد عالميًا، فيما الجرافات تلتهم الأرض.

لقد أتقن الصهاينة فن التلاعب بالكلمات وتعلّموا كيفية استغلال الآخر في كلّ زمان ومكان ليكون مطيّة لتحقيق مآربهم، ولكن مفاوضنا الفلسطيني منذ ١١ عامًا من التفاوض في العلن، و٢٠ عامًا قبلها من التفاوض في السر لم يعرف إلى الآن كيف يمكنه أن يكوّن خمس كلمات ذات مغزى واضح في جملة وحدة؛ لأنه لو أراد أن يتحدّث بجملة واحدة ذات مغزى واضح لقال: (إنه لا يمكن لأيّ تسوية أن تتم في هذه الأرض، فالصراع صراع وجود).

وتعتبر الحركة الصهيونية أن من الأخطاء التاريخية التي وقعت فيها الحركة منذ تأسيسها خمسة أخطاء منها عدم تهجير سكان فلسطين كاملة إبان عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، ويقول المحلّلون السياسيون لقد فات أوان التهجير إلى خارج فلسطين إلى الأبد، إذ لم يعد هناك أية إمكانية لحدوث تهجير خارج فلسطين، إذ لا يوجد عامل واحد يمكن أن يساعد الصهاينة في ذلك، ولكن ما يسعى إليه الصهاينة حاليًا وهو جزء مهم من مخطّط ما يسمى [السور الآمن]، فهو عملية تهجير داخلي

يمكن من خلالها إفراغ مناطق سكانية من سكانها الفلسطينيين لصالح تهجيرهم إلى مناطق أخرى داخل الضفة الغربية، أي إعادة التشكيل الديمغرافي داخل الضفة الغربية بما يتلاءم مع الهجوم الاستيطاني القديم التخطيط الحديث التنفيذ.

الجدار .. أهداف ومكاسب إسرائيلية

لم يمثل الجدار الإسرائيلي الذي بدأ تنفيذه قبل عام انتهاكًا للأعراف والمواثيق الدولية فقط وإنما جاء اعتداءً على الحقوق الاقتصادية الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى أن هذا الجدار الذي يبلغ طوله ٣٥٠ كلم يحمل مكاسب ستجنيها "إسرائيل" ربما تفوق المبالغ المالية التي رُصدت له والمقدرة بـ ٧٤٥ مليون دولار، وفي المقابل فإن الفلسطينيين سيخسرون الكثير من جرائه. وقبل رصد المكاسب الإسرائيلية والخسائر الفلسطينية فإنه من المهم التعرض لجغرافية هذا الجدار الذي طفت قضيته على السطح مؤخرًا مع بدء تطبيق خريطة الطريق والهدنة التي أعلنتها الفصائل الفلسطينية في ٢٩/٦/٢٠٠٣، وتقضي بوقف العمليات ضد "إسرائيل" لمدة ٣ شهور.

- **جغرافية الجدار:**

وفقًا للخطط الإسرائيلية فسوف يمر الجدار الفاصل على «الخط الأخضر» من الشمال إلى الجنوب، ويضم القطاع الشرقي من القدس الذي احتلته "إسرائيل" وضمته عام ١٩٦٧، ليفصل بذلك هذا القطاع من المدينة المقدسة الذي يريد الفلسطينيون أن يجعلوا منه عاصمة لدولتهم المقبلة عن بقية أجزاء الضفة الغربية. ويفترض أن يلتف الجدار على مسافة حوالي ٤٥ كلم حول القطاع الشمالي من الضفة الغربية، ويسير في المستقبل على امتداد السفوح الشرقية لتلك المنطقة بطريقة تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن. وبذلك يطوق هذا الجدار الضفة الغربية بأكملها.

ويطالب اليسار الإسرائيلي بأن يتبع الجدار الذي بدأ العمل به في يونيو ٢٠٠٢، قدر الإمكان مسار «الخط الأخضر» الفاصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة، والأراضي التي احتلتها "إسرائيل" عام ١٩٤٨ من جهة أخرى. في حين يسعى اليمين الإسرائيلي، وبتحريض من إرييل شارون – رئيس الوزراء الإسرائيلي – لأن يسير الجدار باتجاه الشرق ملتهمًا أكبر مساحة من الأراضي في الضفة الغربية بدعوى أن يلتف بأكبر عدد ممكن من المستوطنات.

❖ **مكاسب إسرائيلية:**

وتعلق "إسرائيل" أهمية كبرى على الجدار قائلة: (إنه ضروري لأمن سكان المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وكذلك لمنع الهجمات الاستشهادية)، وهو الأمر الذي دفعها لتحصين الجدار أمنيًا وتزويده بأجهزة رصد متطورة. لكن هذا الهدف الأمني تجاوره أطماع اقتصادية وسياسة إسرائيلية وهي:

١- الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها لصالح بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع القائم منها، حيث تُقدر مساحة الأراضي الفلسطينية التي تمت مصادرتها أو تعتزم "إسرائيل" مصادرتها بـ (٤٥٪) من مساحة الضفة الغربية، والتي تقدر بـ (٦٥٠٠) كلم٢ في حال تطبيق روية اليمين الإسرائيلي.

٢- استخدام جدار الفصل كأدوات ضغط اقتصادي على الفلسطينيين، وذلك عبر مصادرة "إسرائيل" لأخصب الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على مصادر المياه الخاصة بهم، ومنعهم من استخدام ما تبقى لهم من أراضٍ تحت العديد من المبررات والذرائع الإسرائيلية الواهية. وهذا يعني فقدان الكثير من الفلسطينيين مصادر الدخل لديهم، وخاصة في مدينتي طولكرم وقلقيلية، وهذا بدوره يعني زيادة نسب البطالة والفقر.

٣ – جعل هذا الجدار الفاصل أداة ضاغطة لاستنزاف الفلسطينيين في المفاوضات، ومنعهم من تحقيق أي إنجازات جغرافية وسياسية، وإجبارهم على التسليم بسياسة الأمر الواقع، والدولة الفلسطينية التي سيتم الحديث عنها ستكون مجردة من أي مقومات اقتصادية تستطيع الاعتماد عليها في دعم الاستقلال السياسي.

٤ – عزل الفلسطينيين في كانتونات عنصرية، واستمرار السيطرة الإسرائيلية المطلقة بالتحكم في عبور الأشخاص والبضائع بين مناطق السلطة الوطنية و "إسرائيل"، وبين مناطق السلطة الفلسطينية والخارج. وهذا ما يعني استمرار هيمنة إسرائيل على التجارة الفلسطينية بصورة عامة.

٥ – تعزيز الدور الاقتصادي للمستوطنين في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث سيصل عدد المستوطنين الكلي عند الانتهاء من هذا الجدار، والذين سيصبحون داخل "إسرائيل" إلى ٣٤٣ ألف مستوطن، ومن ناحية أخرى سيقلل هذا من تكلفة حماية المستوطنات التي ستضمها الجدار.

✧ أسباب تمسك "إسرائيل" ببناء الجدار:

تواصل الحكومة الإسرائيلية بناء سور يفصل أراضي ١٩٤٨ عن أراضي ١٩٦٧، وبالتحديد يفصلها عن الضفة الغربية التي احتلتها مع قطاع غزة في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. والحجة الرئيسية وراء بناء السور هي حماية أمن "إسرائيل" عبر منع المواطنين الفلسطينيين من عبور مدن وقري الضفة صوب "إسرائيل"، والقيام بعمليات عسكرية في عمق الأراضي الإسرائيلية. وقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي أريبل شارون تمسكه بمواصلة بناء السور وكرر هذا القول أمام الرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض، ولم يجد الرئيس الأمريكي مفرًا من القول بأنه سوف يواصل الحديث مع الحكومة الإسرائيلية حول فكرة السور مع تفهمه شخصيًا للدوافع الأمنية الكامنة وراء بناء السور.

ترافق مع عملية بناء الجدار صدور قانون جديد في "إسرائيل" يمنع الفلسطينيين المتزوجين من عرب يحملون الجنسية الإسرائيلية من الحصول على المواطنة الإسرائيلية، وكان المبرر وراء صدور هذا القانون حسب كلمات جدعون عيزرا – الوزير المكلف بإدارة العلاقات مع البرلمان: (أن ٣٠ إسرائيليًا قتلوا على يد فلسطينيين حصلوا على الجنسية الإسرائيلية من خلال الزواج).

ويبدو واضحًا أن الاعتبارات الأمنية تقف وراء مبررات بناء الجدار الفاصل، وصدور القانون الذي يحرم الفلسطينيين من الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال الزواج، ويمكن أن يؤخذ الموضوع في هذا السياق، ومن ثم تتم معالجته وفق هذه الرؤية، وبالتالي ينصب التقييم على مدى نجاعة السور أو الجدار الجديد في تحصين أمن "إسرائيل" والإسرائيليين، ومدي قدرة القانون الجديد على الحد من ظاهرة إقدام مواطنين يحملون الجنسية الإسرائيلية على المشاركة في عمليات المقاومة دعمًا لنضال الأهل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

يمكن أن يؤخذ الموضوع هكذا فتكون المعالجة قائمة على التعامل مع الجدار الجديد باعتباره جدارًا أمنيًا فاصلاً ليست له مدلولات سياسية، كما يقول شارون ورجاله، ومن ثم يكون الاهتمام بمتابعة مسار الجدار، ومدى مطابقته للخطوط الفاصلة بين "إسرائيل" والضفة قبيل حرب يونيو ١٩٦٧. وبخصوص القانون يتم الاتصال بمنظمات حقوق الإنسان العالمية، وتقديم شكاوى من المواطنين الفلسطينيين المتضررين من القانون، الذي أقل ما يوصف به أنه [قانون عنصري، يفرق الأسر ويعوق مبدأ (لم الشمل)].

ولكن النقاش على الأرضية السابقة يعد ناقصًا ومبتورًا، صحيح أن البعد الأمني حاضر بقوة في (الجدار) و (القانون)، ولكن هذا البعد أقل من أن يكون المحرك الرئيس لكل ما يجري بهذا الشأن. فالعوامل الكامنة وراء الجدار والقانون تأتي من اعتبارات أكثر عمقًا وترسخًا في الوجدان الصهيوني، تأتي من خبرة تاريخية متراكمة، ورؤية مستقرة لإسرائيل كدولة يهودية، ولطبيعة الدولة وعلاقتها بالمحيط الإقليمي. وهو أمر لا يخلو من صورة نمطية مستقرة لأصحاب المشروع الصهيوني والدولة اليهودية للمنطقة وكيفية التعامل معها.

وفي هذا الخصوص يمكن القول إن الخبرة التاريخية المتراكمة لدى الحركة الصهيونية، والتي استقتها من التاريخ، جعلتها تفسح مجالاً مهمًا في التفكير لظاهرة الانعزال اليهودي عن المجتمعات التي يقيمون فيها ويحملون جنسيتها. والانعزال في هذا الإطار يأتي من اعتبارات تتعلق بالخوف والتعالي في الوقت نفسه. فالتجمعات اليهودية تعرضت تاريخيًا لمشاكل عديدة في المجتمعات التي عاشت فيها، وبالتحديد في مجتمعات شرق ووسط أوروبا ولم تخل بعض مجتمعات غرب أوروبا من تجارب قاسية للتجمعات اليهودية.

وقد أسفرت التجارب المختلفة عن تبلور ظاهرة الأحياء المنعزلة التي يعيش فيها اليهود عن باقي المجتمع، وذلك فيما عرف بظاهرة (الجيتو). وقد ضاعف من أهمية وإلحاح ظاهرة الانعزال في (الجيتو)، إحساس عام بالتفرد عن باقي البشر، ومن ثم فالأمر يقتضي التحصن أيضًا ضد الأمراض الناتجة عن الاختلاط، وعلى رأسها مرض (الاندماج) والذوبان في مجتمعات الأغيار.

تجمعت مجمل هذه الاعتبارات أمام قادة التنظيمات اليهودية الذين حصلوا على قرار التقسيم من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ وطرحوا القضية للنقاش فيما بينهم، وتجسدت بالأساس في كيفية إقامة دولة يهودية خالصة محصنة ضد البيئة الإقليمية، دون استثارة القوى الدولية الكبري التي وقفت وراء قرار التقسيم، فقد كان القرار غير مقبول؛ لأنه لم يمنحهم كامل (أرض إسرائيل)، وأن الأراضي المخصصة للدولة اليهودية تضم عددًا كبيرًا من العرب. وبعد نقاش مستفيض قرروا قبول قرار التقسيم؛ لأن العرب رفضوه، ومن ثم كان قرار استثمار الرفض العربي، وتراجعوا عن مسمى (دولة يهودا) الاسم المفضل لديهم للدولة الوليدة، وقرروا تصفية الوجود العربي، وجعل عدد العرب في الدولة الوليدة عند الحد الأدنى. ودون الدخول في تفاصيل كثيرة، خاصة بهذا الموضوع، كان واضحًا – ولا يزال – أن كل القوى السياسية الصهيونية قد أجمعت على عدد من المبادئ الأساسية

التي تحدد طبيعة وتوجهات الدولة الوليدة داخليًا وإقليميًا ودوليًا. وقد حال توقع عدم قبول هذه المبادئ في مرحلة مبكرة من عمر الدولة، والخشية من رفض دولي لهذه المبادئ دون إقرارها رسميًا في دستور مكتوب، وتم الاستعاضة عن الدستور بمجموعة من القوانين الأساسية، وحتي الآن لا تملك "إسرائيل" دستورًا مكتوبًا.

ومن أبرز هذه المبادئ الإقرار بأن "إسرائيل" دولة يهودية، وترتب على ذلك مجموعة من القوانين الهادفة إلى تأكيد طبيعة "إسرائيل" كدولة يهودية، والعمل على تيسير كل السبل الهادفة إلى تكريس هذا الوضع، ومن قبيل ذلك قانون العودة الذي يعطي لكل يهودي الحق في الهجرة إلى "إسرائيل" والحصول على الجنسية الإسرائيلية بمجرد أن تطأ الأقدام (أرض إسرائيل).

واستنادًا إلى نفس المبدأ ترفض "إسرائيل" تطبيق حق العودة الفلسطيني، وترفض الإقرار بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وامتدادًا بالعمل وفق نفس المبدأ جرى الضغط على رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس كي يعترف بإسرائيل كدولة يهودية، ولأنه أدرك مخاطر التفوه بهذه الكلمات على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة فقد نطق بها الرئيس الأمريكي جورج بوش في قمة العقبة.

ويأتي القانون الأخير الخاص بحرمان المواطنين الفلسطينيين من الحصول على الجنسية كحق مترتب على الزواج من فلسطينية تحمل الجنسية الإسرائيلية. وجريًا على هذا المبدأ اجتهدت مراكز الفكر في "إسرائيل"، وعدد كبير من القوي السياسية في وضع تصورات لكيفية الحفاظ على "إسرائيل" كدولة يهودية في ظل الزيادة السكانية المرتفعة لمواطنيها من الفلسطينيين، وبرز في هذا الإطار مفهوم [الترانسفير] أو طرد غير اليهود من "إسرائيل" في ظل سيناريوهات محددة تبدأ من الاتفاق على ذلك كتابة في ظل أي اتفاق للتسوية السياسية، ويشيرون بوضوح إلى حالة تبادل السكان بين اليونان وتركيا في أوائل القرن العشرين.

هناك أيضًا مبدأ آخر يتعلق بنظرة قادة الدولة وزعماء الأحزاب الصهيونية إلى طبيعة الدولة والمحيط الإقليمي وطبيعة العلاقة، التي يمكن أن تنشأ بين "إسرائيل" والمحيط الإقليمي. وينهض هذا المبدأ بالأساس على النظر إلى "إسرائيل" باعتبارها دولة ديمقراطية غربية متقدمة وجدت في بيئة متخلفة على كل المستويات. وفيما يخص العلاقة مع المحيط الإقليمي نجد انقسامًا في الرؤية. فهناك فريق يري أن مستقبل "إسرائيل" يكمن في التحصن ضد البيئة الإقليمية، والعمل على الحفاظ

على "إسرائيل" كدولة غربية في بيئة شرقية والتركيز على التحصن ضد البيئة، وعدم الانفتاح عليها فإسرائيل لن تجني من وراء الاندماج في المحيط الإقليمي سوى المشاكل والأمراض بل إن بعضهم يرى أن انفتاح "إسرائيل" على البيئة الإقليمية يعني نهايتها كدولة يهودية.

وهناك فريق آخر يرى أن "إسرائيل" باعتبارها دولة غربية ديمقراطية متقدمة فهي مؤهلة لقيادة المنطقة، ومن ثم ينبغي أن يكون الانفتاح على المنطقة بالقدر الذي يحقق لإسرائيل التفوق وجني ثمار قيادة المنطقة. وفي الوقت الذي يعبر فيه اليسار الإسرائيلي عن الفكرة الأخيرة التي تجد تجسيدها في رؤية شيمون بيريز التي صاغها في كتابه: "الشرق الأوسط الجديد"، فإن الرؤية الأولى – التحصن ضد البيئة الإقليمية – يعبر عنها اليمين الإسرائيلي بقيادة الليكود.

وإذا كان حزب العمل الإسرائيلي – ممثل يسار الوسط – يوافق على فكرة الجدار فذلك مرجعه أن فكرة الجيتو باتت حالة عقلية بالأساس لها جذورها التاريخية المشتركة إضافة إلى أن اليسار الإسرائيلي يمكنه قبول فكرة الجدار الإليكتروني الذي لا يعني الانفصال المادي على أساس أن رؤيته تقوم على الانفتاح على المنطقة من أجل قيادتها، وليس الاندماج فيها أو الانفصال التام عنها.

- **الأهداف حسب وجهة النظر الرسمية الإسرائيلية:**

  - تعزيز أمن مواطني "إسرائيل" داخل «الخط الأخضر».
  - تعزيز أمن المستوطنات.
  - منع الفلسطينيين من تحقيق إنجازات إقليمية وإعلامية وسياسية.
  - جباية ثمن اقتصادي من الفلسطينيين يتعاظم كلما ارتفعت وتيرة المقاومة.

لقد بدأت أجهزة الأمن إعداد (خطة الفصل) منذ أن كان بنيامين نتنياهو رئيسًا للحكومة، وحين كانت المرحلة الانتقالية على وشك الانتهاء، وخاصة بعد تهديد السلطة بالإعلان عن الدولة في آيار/مايو عام ١٩٩٩. ونلاحظ أن الهدف الأهم المركزي من بين أهداف الخطة الأربعة المذكورة اعلاه هو: (منح الأمن الشخصي والمادي لمواطني "إسرائيل" داخل «الخط الأخضر» والمستوطنات)، ولكن الخطة أقيمت على أساس إحراز الأهداف الثلاثة الأخرى، حسب المبادئ التالية:

١ – عدم إخلاء أية مستوطنة يهودية إلا في إطار اتفاق سياسي موقع، كذلك مكانة القدس والأماكن المقدسة لن تتغير إلا في إطار الاتفاق.

٢ – تأكيد دور الجيش في منع الفلسطينيين من احتلال مناطق لا يسيطرون عليها الآن.

٣ – تمكين اليهود سكان المناطق الفلسطينية من مواصلة الحياة الطبيعية بقدر الإمكان.

٤ – توفير حركة مرور آمنة في المحاور المؤدية إلى المستوطنات وإلى "إسرائيل".

٥ – منع الفلسطينيين من التواجد المسلح في الأماكن التي من المكن أن تشكل خطرًا على المستوطنات الإسرائيلية ومحاور الحركة اليومية.

٦ – لن يكون هناك انقطاع مطلق عن الفلسطينيين، "الوثيقة التي أصدرها مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي"، وأن الفصل التام سواء كان اقتصاديًا أو بنية تحتية أو مدنيًا أو اجتماعيًا ليس فقط غير ممكن بل لا يخدم المصلحة الإسرائيلية، والهدف هو تحقيق المصلحة الأمنية.

٧ – لن تمنع "إسرائيل" إدخال المواد الغذائية في أي وضع أمني حتى ولو كان هناك عمليات فتاكة وعنف شديد، وستواصل "إسرائيل" تزويد الدولة الفلسطينية بالكهرباء، ولن تمس مصادر المياه.

٨ – سيكون عبور الأشخاص والبضائع بين المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية و"إسرائيل" خاضعًا للرقابة، وسيتم فقط عبر معابر محددة أطلق عليها في ديوان رئيس الوزراء [معابر متنفسة] تتكون من ثلاثة معابر للبضائع ومعبرين للأشخاص فقط، وسيغلق باقي خط التماس بمعوقات ترابية، وفي أماكن محددة بالأسيجة والدوريات الأمنية.

٩ – ستكون المعابر الحدودية بين الكيان الفلسطيني، وكل من مصر والأردن، وكذلك الموانئ البحرية تحت الرقابة الإسرائيلية.

١٠– سيكون عمق الفصل بعمق الأزمة والعنف مع الفلسطينيين، ومثال ذلك الوضع الراهن حيث تنفذ "إسرائيل" إغلاقًا تامًا.

❖ جدار سياسي :

قطع البناء في الجدار شوطًا كبيرًا، وأصبح الأمر أكثر سوءًا، لأنه إذا كانت المستوطنات تقطّع تواصل الأرض الفلسطينية، فإن الجدار الفاصل يخلق وضعًا أكثر صعوبة، على صعيد الأرض، وعلى صعيد الناس، وعلى صعيد التسوية السياسية، ويفرض حلاً واقعيًا قائمًا على الأرض، يعبر عن وجهة نظر المتطرفين الإسرائيليين، ولا يمت لأي سلام بأي صلة. والجدير بالمفاوضين أن يكون الجدار قضيتهم الأولى بين السلطة الفلسطينية وحكومة شارون، بحيث لا تكون هناك مفاوضات –

على الأقل – على أية قضية إلا إذا تم وقف بناء هذا الجدار، وهدم ما تم بناؤه منـه؛ لأن التفـاوض في ظل استمرار بناء الجدار، يعني التسليم بالنتائج التي يفرضها على الأرض، ويعني القبول بتقطيع أوصال ما تبقى من أرض الضفة الغربية، ويعني استحالة إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

تصور "إسرائيل" الجدار على أنه مجرد عمل أمني هدفه منع تسلل الفدائيين الانتحاريين إلى داخل دولة "إسرائيل". ولكن الحقائق على الأرض تقول عكس ذلك، وتؤكد أن الجدار، بالطريقة التي يبنى بها، وبالمواقع التي ينشأ فوقها، هو [جدار سياسي]، يسعى إلى فرض الحل الذي تريده "إسرائيل" للتسوية، فتستولي من خلال الجدار على الأرض التي تريد الاستيلاء عليها، وتفرض بقاء الكتل الاستيطانية التي تريدها، وتحول مشروع الدولة الفلسطينية إلى كانتونات، وتحاصر المدن الفلسطينية بالجدار لكي تتحول إلى معازل لها بوابات للدخول والخروج، وتفصل بين القرى وأراضيها الزراعية تمهيدًا لقطع صلة الفلاح بالأرض، ثم الاستيلاء عليها باعتبارها أراض بورًا.

وما يتبقى بعد تنفيذ هذه الأهداف هو ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، هي التي يقترح رئيس الوزراء إرئيل شارون إنشاء الدولة الفلسطينية فوقها «مؤقتًا»، ولكن «مؤقتًا» هذه تتحول إلى وضع دائم بحسب الأمر الواقع الذي سينشأ، ويستحيل في وضع كهذا تطبيق خارطة الطريق، كما يستحيل تطبيق «رؤية» الرئيس جورج بوش «الثاقبة» لدولة فلسطينية مستقلة، إلا إذا كانت رؤيته هي قبول مشروع إرئيل شارون. ولا بد أن نلاحظ هنا أن قضية الجدار الفاصل طرحت في قمة العقبة، ولكن شارون رفض البحث بوقف الجدار وإزالته، كما أن كونداليزا رايس – مستشارة الأمن القومي – انتقدت بناء الجدار حين زارت "إسرائيل"، ولكن الأمر توقف عن حدود الانتقاد والتعبير عن القلق، وهكذا يبدو الجدار وكأنه يحظى برضى أمريكي، فالانتقاد الذي لا يتجاوز حدود الكلام يعني بالنسبة لشارون أنه يستطيع أن يواصل تنفيذ مخططه. وبالنظر في مواصفات الجدار نستطيع رؤية الآتي:

١ – إنه لا يتطابق مع ما يعتبر حدود دولة "إسرائيل"، حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي تسمى بـ «الخط الأخضر»، وهو يقع عمليًا على مسافة ٦ إلى ٧ كلم إلى الشرق داخل الضفة الغربية. وسيمتد الجدار حسب الخطة الموضوعة إلى ٦٥٠ كلم، وقد تم بناء ١٥٠ كلم منها تركزت في شمال الضفة. وأدى بناء هذا الجزء من الجدار إلى تضرر ٢١٠ آلاف مواطن فلسطيني، وفقد حوالي ٣٠ ألف مزارع وسائل عيشهم كون أراضيهم تقع في الجانب الآخر من الجدار.

٢ – ولأن الجدار يقع في بيئة زراعيـة، ولأن "إسـرائيل" تمنـع الفلاحـين مـن الوصـول إلى حقـولهم وآبارهم، فإن ذلك سيؤدي على المدى البعيد إلى تعديل البنية الاقتصادية، ويقطع علاقـة الفـلاح بالأرض. ومن خلال هذا الواقع المفروض سـيقود الجـدار إلى تنفيـذ عمليـة ترحيـل الفلسـطينيين (الترانسفير)، ليس بالإجبار الفوري، بل ضمن مسار تدريجي يهدد بحرمان المجتمع الفلسطيني من موارده البشرية، ويهدد بحرمان المجتمع الفلسطيني أيضًا من أمله في الاستقلال.

٣ – إضافة إلى الجدار المتصل، تبني "إسرائيل" جـدرانًا حـول بعـض المـدن الفلسـطينية، وتحولهـا بالفعل إلى معازل مغلقة. وقد تم حتى الآن تحويل مدينة قلقيلية إلى معزل يضم داخلـه ٤٠ ألـف نسمة، بعد أن أحيطت المدينة بأسلاك شائكة، ومنعت سكانها مـن العبـور إلا مـن بـاب واحـد. وحولت "إسرائيل" مدينة طولكرم إلى معزل آخر يضم داخله ٤٧ ألف نسمة.

٤ – ويمتـد مشـروع الجـدار إلى غـور الأردن، حيـث سـتبني "إسـرائيل" جـدرانًا حـول الأراضـي والمستوطنات التي تريد السيطرة عليها حتى ضمن الحل الدائم، إذا بقـي هنـاك مجـال لتفـاوض حول حل دائم.

وما يجب أن يلاحظ هنا، أن كلا الحزبين الحاكم والمعارض في "إسرائيل"، يلتقي حول ضـرورة بناء الجدار وتثبيته، والجدار الذي يجرى بنـاؤه هـو في الأصـل مشـروع أعـده حـزب العمـل وتـولى إنجازه حزب الليكود. حزب العمل يريد الجدار لتطبيق نظريته بضرورة الفصل بين الطـرفين، علـى قاعدة (نحن هنا وهم هناك)، وحزب الليكود يرفض وضع حدود داخل (أرض "إسرائيل" الكبرى)، ولكن شارون التقط مشروع حزب العمل، ووجد فيه مدخلاً للوصول إلى ما يريده حزب الليكود، فهو يعزل الاراضي الفلسطينية عن بعضها، ويمنع قيام دولة فلسطينية حقيقية، ومـن دون الإعـلان عـن ذلك رسميًا.

يقول المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي: «إن شارون كان يريـد السـيطرة علـى الضـفة الغربيـة مـن دون جدار، ولكنه تصالح مع فكرة الجدار من أجل الوحدة الوطنية، وهو يسـعى لفـرض تسـوية الصـراع بالقوة، ومحو مفهوم فلسطين من الذاكرة والواقع».

ويقول النائب الفلسطيني عزمي بشـارة: «إن الجـدار يحـول الاحـتلال إلى حالـة أبارتهايـد (تمييـز عنصري) مطلقة. ولا تخفـف مـن وقعـه كحالـة فصـل عنصـري حتـى عمليـة إقامـة كيـان سياسـي

فلسطيني إلى الشرق منه، ويحول الجدار الإسرائيلي الحالي أي كيان فلسطيني مقبل إلى "بانتوستان" (أي معزل) تغلق "إسرائيل"بوابته متى تشاء».

إن قضية الجدار تستحق أن تتحول إلى موضوع فلسطيني رئيس. وهو موضوع مؤهل لأن يلقى تفهمًا واسعًا على الصعيد الدولي. بسبب ما ينطوي عليه من نتائج عنصرية، وبسبب المناخ السياسي السائد في العالم كله ضد كل أنواع الجدران، والتي أصبح سقوط جدار برلين رمزًا لها.

إشكاليات الجدار

مشكلة الجدار بالنسبة للفلسطينيين، أن الجدار يأخذ مسارين: أحدهما غربي الضفة الغربية ويمتد على مسافة طولها ٣٠٠ كلم (أنجز نصفها تقريبًا)، ويهدف لعزل الضفة عن "إسرائيل". والثاني شرقي الضفة، وطوله حوالي ٧٠٠ كلم، وهو يهدف لعزل الضفة عن غور الأردن والبحر الميت. وفي بعض المواقع يتّخذ الجدار شكل أسلاك شائكة معزّزة بخنادق بعمق ٤ م من الجانبين، مع أسلاك كهربائية ومجسّات إلكترونية وكاميرات، ودوريات حراسة مخولة بإطلاق النار، وكلها مرتبطة بمحطات مراقبة، تبعد عن بعضها البعض ٢٠٠ م. وخطورة هذا الجدار، أنه ليس جدارًا أمنيًا فحسب على ما تدّعي "إسرائيل". وهو يختلف جوهريًا عن خطة «الفصل من طرف واحد»، التي يتبناها بعض القياديين الإسرائيليين اليساريين، إذ إنه أكثر وأخطر من هذا وذاك، فهو:

أولاً: بمثابة ترسيم واقع سياسي جديد، تحاول "إسرائيل" من خلاله استباق نتيجة التفاوض على الحدود مع الفلسطينيين، من طرف واحد، وبما يتعارض مع مبدأ إنهاء الاحتلال حتى في ١٩٦٧. فالجدار في كلا الحالتين، أي في قاطعه الشرقي أو الغربي، يقتطع أراض فلسطينية بعرض ٨-١٢ كلم، وهو ما يشكل مساحة مقدارها (٢٥٪) من مساحة أراضي الضفة الغربية؛ وهو أمر يرفضه الفلسطينيون!

ثانيًا: أن هذا الجدار لا يأخذ مسارًا طوليًا مستقيمًا، على طول الحدود المفترضة بين "إسرائيل" والضفة الغربية، إذ إنه في كثير من الحالات يأخذ خطًا متعرجًا الهدف منه ضم العديد من المستوطنات، التي تتوغّل في عمق الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مناطق نابلس ورام الله والقدس وبيت لحم. ويعني ذلك أن هذا الجدار لا يهدف إلى حماية "إسرائيل" من عمليات المقاومة الفلسطينية، بحسب ما تروّج "إسرائيل" لتبرير اغتصابها مزيد من أراضي الفلسطينيين، وإنما هو

يهدف إلى ضمّ المستوطنات والأراضي المحيطة بها، مما يغيّر الواقع السياسي والجغرافي والديمغرافي في الضفة الغربية.

ثالثًا: يشكّل هذا الجدار عائقًا حيويًا أمام التواصل الطبيعي بين المدن الفلسطينية، وهو يصعّب عيش الفلسطينيين من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. أما من الناحية السياسية فإن هذا الوضع من شأنه أن يجعل الكيان الفلسطيني المفترض أشبه بدويلة معازل (بانتوستانات) متفرقة، وغير قابلة للحياة.

رابعًا: إن هذا الجدار لا يقدّم كثيرًا في مسألة حماية "إسرائيل"، كما بينت التجربة، وبالعكس من ذلك فإنه سيجعل المقاومة، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مستمرة وربما أكثر ضراوة حتى بعد قيام الدولة الفلسطينية المفترضة، في حالة بقاؤه في مساره الحالي.

خامسًا: ثمة هدف سياسي على غاية من الأهمية لهذا الجدار، وهو يتمثل بإبقاء الكيان الفلسطيني (المفترض) تحت رحمة السيطرة الإسرائيلية، من مختلف النواحي، ولا سيما لجهة منع التواصل بينه وبين دول الجوار (الأردن وربما مصر أيضًا).

سادسًا: ربما أن "إسرائيل" تحاول من وراء التهديد الذي يمثله هذا الجدار الفاصل، خلق المزيد من الضغوط على القيادة الفلسطينية لإجبارها على التجاوب مع التصورات الإسرائيلية المتعلقة بحل قضايا (اللاجئين والقدس والحدود)؛ المعنى المقصود، أنه من المؤكد أن لهذا الجدار وظيفة تفاوضية بالنسبة لإسرائيل التي اعتادت على خلق مثل هذه الوقائع في سياق صراعها التفاوضي مع الفلسطينيين.

على ذلك فإن معضلة الجدار هي معضلة عملية التسوية ذاتها، فإسرائيل تتصرف في كل القضايا (اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود والأحوال المعيشية والأمنية)، وكأنه ليس ثمة شريك لها، أو كأن التسوية شأن يخصها وحدها!

[**الجدار**] كلمة تصلح عنوانًا لمسرحية أو رواية أو قصيدة شعرية، أو اسمًا للوحة فنية، أليست الجدارية التي تعني عملاً فنيًا على جدار، مشتقة من هذه الكلمة؟ أوليس سور الصين العظيم الذي يعتبر من عجائب الدنيا السبع هو في جوهره جدار؟ غير أن «جدارنا» الذي نحن بصدده هو شيء آخر، إنه مناقض تمامًا للفن والإبداع، ولا صلة له بفلسفة الحق والخير والجمال؛ لأنه يجسد الباطل والظلم والمعاناة.

إنه اسم لمشكلة إنسانية هي الأحدث في سلسلة المشكلات التي ينتجها الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. قبل «الجدار» انتج الاحتلال مشكلة «المستوطنات» ثم مشكلة «الأسرى»، وها هو اليوم يقدم أحدث إنتاجه على شكل الجدار. فتختفي المشكلة الأم وتتوارى، ويجبر الفلسطينيون على التعامل مع أجنتها. ومع مضي الوقت تكبر الأجنة وتتناسل هي الأخرى لتنتج مشكلات إنسانية جديدة، وهكذا تمضي استراتيجية "إسرائيل": الابن يحجب الأم، والحفيد يحجب الابن، وينشغل الفلسطينيون في التعامل مع النتائج دون الأسباب ويسكت العالم على الظلم. وتنشغل الدول الكبرى في تمريض الصغار، بدواع إنسانية تستحق عليها الشكر. وتضطرب قوانين اللعبة في خضم استراتيجية "إسرائيل" المستندة إلى الزمن والقوة وصمت المهيمنين.

⌖ الجدار المشروع الاستيطاني الأخطر منذ ١٩٦٧م:

لقد اتضح لنا الآن أن الرئيس جورج بوش قد أخفق بالفعل في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون بوقف عملية بناء الجدار الضخم في الضفة الغربية، الذي يقتل في نفوس الفلسطينيين آمالهم في دولة مستقلة تتمتع بمقومات الاستمرار.

الجدار الأمني احتل الآن مكان خريطة الطريق وصار بؤرة الاهتمام الدولي؛ لأنه حظي باعتراف واسع. وتشييد الجدار كما قال وزير الخارجية الأميركي كولن باول يهدد بتقويض الهدف الرئيس من خريطة الطريق وهو قيام دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥.

وعندما أتى شارون إلى واشنطن لمقابلة بوش، اعتبر بوش أن الجدار "مشكلة"، غير أن شارون الذي لا يهاب شيئًا رد على بوش قائلاً: «إن إسرائيل سوف تتابع بناء الجدار، ذلك على رغم أنه قام بمناورة كلامية لا معنى لها أخذت شكل تنازل على سبيل تهدئة الخواطر، وقال إنه سيتم بذل كل الجهود لتقليص الانتهاكات اليومية، التي تتعرض لها حياة السكان الفلسطينيين، وذلك إلى أدنى حد ممكن.

يعلم الناس جميعًا أن الجدار صرح إنشائي هائل يتراوح ارتفاعه بين ٤ و ٧ أمتار، ويمتد كالأفعى متعرجًا عبر تلال وسهول الضفة، ويتوغل في الأراضي الفلسطينية ليشمل المستوطنات الإسرائيلية، وفي بعض المناطق يتخذ شكل سياج إليكتروني من الأسلاك الشائكة. وهو على سبيل المثال يطوق مستوطنة أرئيل الإسرائيلية، التي تقع في عمق الأراضي الفلسطينية على بعد ٢٠ كلم تقريبًا من خط حدود عام ١٩٦٧ المعروف باسم «الخط الأخضر».

شارون يقول إن الجدار ضروري لأمن "إسرائيل"، لكن الحقيقة الساطعة تقول إن الغرض الحقيقي منه هو الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي، وترسيخ حدود "إسرائيل"، ولا يهم إن كانت شرعية أم غير شرعية، وكذلك وضع الفلسطينيين والعالم كله أمام الأمر الواقع السياسي. فالجدار يمتد في تناغم وانسجام مع سياسة "إسرائيل" التقليدية، التي تقوم فيها بخلق الحقائق على الأرض.

فكرة السياج الأمني الذي يعزل "إسرائيل" عن الفلسطينيين طرحها أصحابها بهدف إبعاد منفذي الهجمات الانتحارية، وقد كان طوله بحسب الخطة الأصلية نحو ٣٠٠ كلم، وهو يطابق تقريبًا «الخط الأخضر»، غير أن شارون قام بتحويل الفكرة إلى عملية استيلاء واسعة لابتلاع الأراضي. الجدار عندما يكتمل بناؤه سيكون بطول يتراوح بين ٦٠٠ و ٨٠٠ كلم، وستبلغ تكلفته ملياري دولار، وسيترك الفلسطينيين محاصرين خلف الجدار محصورين في الضفة والقطاع على أرض لا تتجاوز مساحتها ٤٥٪ إلى ٥٠٪ من مساحة الضفة، وعلى نحو ٨٠٪ من مساحة قطاع غزة.

فلنستشهد برأي (جيفري أرونسون) وهو المراقب الأميركي الأكثر انتباهًا ويقظة، وحرصًا على الدقة بين من يراقبون برنامج الاستيطان الإسرائيلي. يصف أرونسون بناء الجدار بأنه المرحلة الأكثر حسمًا وأهمية منذ عام ١٩٦٧ بين مراحل عملية تقسيم أراضي فلسطين التاريخية. لطالما كان شارون خصم «الخط الأخضر» وغريمه، وقد قال في مناسبات كثيرة إن "إسرائيل" لن تعود أبدًا إلى حدود عام ١٩٦٧. لقد كرس إريل شارون حياته لضمان هيمنة "إسرائيل" وسيطرتها الاستراتيجية على كامل (أرض إسرائيل)، ويعني بذلك سيطرتها على كامل المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

الاستيلاء على الضفة الغربية بدأ مع بناء شبكة من المستوطنات والطرق في الأراضي الفلسطينية وقد جرى آنذاك تأسيس المواقع الاستيطانية المتقدمة – بلغ عددها نحو ٦٠ موقعًا في السنوات القليلة الماضية – وذلك بهدف الاستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من الأراضي. وعملية بناء الجدار التي تم إطلاقها في شهر حزيران من عام ٢٠٠٠ ليست سوى المرحلة الثالثة من هذا البرنامج الاستيطاني. في الأصل كان الجدار مقتصرًا على الحدود الغربية من الضفة مع "إسرائيل"، لكن شارون أعلن في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٢ عن عزمه على بناء جدار أمني يفصل عمق أراضي الضفة الغربية عن وادي الأردن، الأمر الذي يضاعف مدة وتكلفة المشروع.

إن السياج الأمني الغربي يتوغل عميقًا في الأراضي الفلسطينية (ويحيل مدينة قلقيلية مثلاً إلى سجن فعلي)، وسيكون على غراره الجدار الأمني الشرقي الذي سيتوغل أيضًا في عمق الأراضي الفلسطينية. لقد أعلن شارون مؤخرًا أن مستوطنتي شيلو وبيت إيل لن يتم إخلاؤهما، ويوحي ذلك بأن الطريق الفلسطينية الحيوية الممتدة من نابلس إلى رام الله ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية. وإليكم الآن عرضًا لنتائج إقامة هذه المناطق الأمنية الشاسعة في الغرب والشرق:

١- عزل الفلسطينيين وقطع أي احتكاك مادي مع مصر والأردن، وبذلك يصبحون رهائن محتجزين في المنطقة التي تسيطر عليها "إسرائيل" والمستوطنون.

٢- عزل الفلسطينيين بعضهم عن بعض وعن عرب "إسرائيل"، وذلك بالحدود التي تستند إلى الكتل والجبهات الاستيطانية.

٣- ربط الاراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع بعدد صغير من الجسور والأنفاق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

إن شارون في حقيقة الأمر يقوم على نحو استراتيجي بتعيين حدود دولة فلسطينية مستقبلية، لا تتجاوز مساحتها نصف الحد الأدني مما يقبل به الفلسطينيون، وهم واقعون تمامًا تحت رحمة "إسرائيل". وبالتزامن مع انطلاق حملة انتخابات عام ٢٠٠٤ الرئاسية الأمريكية، يبدو من غير المرجح أن الرئيس بوش سيجد الوقت الكافي ليتحدى شارون، لكنه إذا لم يتحده فعلاً، فإن رؤيته للحل لن ترى النور في المستقبل القريب، ولن نشهد بداية تحقق حل يقضي بوجود دولتين هما فلسطين و"إسرائيل" تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام.

وعندما التقى شارون بـ (ويليام سافاير)، وهو أحد أبواق الدعاية المؤيدة لإسرائيل على صفحات صحيفة نيويورك تايمز، أوضح له شارون رأيه عندما قال له حرفيًا: «إن استراتيجية عرفات تقتضي جعل الإرهاب جزءًا من المفاوضات عندما لا يحصل على ما يريد (فإنه) يستعين بالإرهاب، ويبدأ انتفاضة جديدة. إن السياج الأمني عندما ينتهي بناؤه سيقطع الطريق أمام هذه الاستراتيجية».

⌖ التأثير السياسي والاجتماعي:

دراسة جدار الفصل تنطوي على عدة محاور للبحث: حيث يشكل تأثيرات الجدار (الاقتصادية) بتفصيلاتها الكبيرة المحور الأول، وتأثيراته (الاجتماعية) وتفصيلاتها أيضًا المحور

الثاني. أما المحور الثالث فهو محور التأثيرات (السياسية) للجدار لجهة التحديد المسبق ومن جانب واحد للحدود المشتركة للبلدين.

كما أنه رغم التحذيرات التي أطلقت من جانب الفلسطينيين – وخاصة بعد إطلاق خارطة الطريق والبدء العملي بتطبيقها – من مخاطر بناء الجدار على إمكانية الوصول لدولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتواصلة وقابلة للعيش كما أوهمنا بوش، ظلت هذه التحذيرات والصيحات في مهب الريح، ولم تتحول لقوة ضاغطة على حكومة شارون.

ويمكن اعتبار أن بداية الاهتمام الدولي بمخاطر الجدار ما أثير مع كونداليزا رايس – مستشارة الرئيس الأمريكي – أثناء زيارتها للمناطق الفلسطينية، وكذلك أثناء زيارة الوفد الفلسطيني للولايات المتحدة الأمريكية، وإثارته للموضوع في أكثر من محفل ومع الرئيس الأمريكي.

فبالعودة إلى الجدار وما يمثله واقعيًا؟ فهو عبارة عن كتل أسمنتية ضخمة يصل ارتفاعها ٨ م يعتليها سياج حديدي، ومكون أيضًا من شبكة حواجز متعددة الأصناف (أوتاد حادة، قنوات، جدران فولاذية، صخور كبيرة، كاميرات تصوير، وأجهزة التقاط حساسة). ويصل عرضه في بعض المناطق لحوالي ٢ كلم، ويمتد هذا السياج عبر مراحله الأولى والثانية والثالثة ليحيط بكافة الأراضي الفلسطينية من كل جانب، فهو بمثابة رسم للحدود التي تفترضها "إسرائيل"، وسيكون في هذا السياج عدة معابر بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية وتحت سيطرة إسرائيلية.

إن الجدار والذي سيمثل واقع الحدود المستقبلية بين الدولتين، سيسمح بوجود حركة اقتصادية وتجارية، أي سيعتبر هذا بمثابة (حدود تنفس)، ولكن بما تسمح به "إسرائيل" وحدها، وليس أي أحد آخر وتبعًا لتعليماتها، وتحت وطأت إجراءاتها الأمنية المشددة، وتحقيقًا لمصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وقد بدأت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد مرور فترة وجيزة على بداية انتفاضة الأقصى باستعادة خطط ومشاريع قديمة بإقامة الجدار الفاصل بين المناطق الفلسطينية، وحدود "إسرائيل" التي اقتطعتها عام ١٩٤٨. وقد أقر المجلس الوزاري الأمني الإسرائيلي المصغر في أكتوبر عام ٢٠٠١ خطة الجدار الأمني الذي سوف يمتد على طول ٣٥٠ كلم، وبارتفاع ٨ أمتار، وبعمق يتراوح ما بين ٢–١٢ كلم حسب المنطقة، وذلك ارتباطًا بضيق الشريط الساحلي الإسرائيلي. إن عملية بناء الجدار هي عملية من سلسلة العمليات التي مارستها "إسرائيل" تحت شعار طرحته ومارسته منذ نشأتها

وهو: «من حق شعب "إسرائيل" العيش في دولة معترف بها وضمن حدود آمنة». غير أن تلك الحدود تلك التي تتكلم عنها "إسرائيل"، وترغب العيش فيها لم تزل غامضة، وهي حتى الآن تكاد الدولة الوحيدة في العالم التي لم تعين حدودها، وذلك لأنه حتى الآن تطمع "إسرائيل" بالمزيد ولن تكتفي إلا بحدود تضم أرض فلسطين التاريخية. ففي أعقاب حرب عام ١٩٥٦ استولت "إسرائيل" على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء، إلا أنها انسحبت نتيجة للضغوط الإقليمية والدولية، وفي عام ١٩٦٧ استولت على الضفة وقطاع غزة وهضبة الجولان السورية، وكانت قد استولت على سيناء، وانسحبت منها بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وكانت "إسرائيل" دائمًا تضع مبررات لأفعالها بحجج ضمان الأمن لمواطنيها.

مما سبق نرى وجود نهج إسرائيلي نحو الاستيلاء على الأرض والتوسع المستمر، ولم تنته الخطط الصهيونية في التوسع يومًا إنما كانت تختفي لفترات، حتى تعود للظهور مجددًا، وقد عادت خطط التوسع والفصل بشكلها الراهن في عهد رابين إبان الانتفاضة الفلسطينية الكبرى حيث قال: «إننا نعمل بجد من أجل الانفصال عن الشعب الآخر، الذي نسيطر عليه وإننا سوف نصل إلى هذه الغاية إن عاجلاً أو آجلاً». ولكن رابين استطرد قائلاً: «إننا لن نعود إلى خطوط عام ١٩٦٧، ولن ننسحب من القدس، ولن نتزحزح عن غور الأردن». إن تصريحات رابين تدل على مزيد من السيطرة وعدم التراجع عما احتلوه.

إن خطة الفصلة التي تقوم حكومة شارون بتطبيقها الآن، إنما تهدف إلى السيطرة التامة على نحو ٥٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتوجد هذه النسبة في غلاف القدس، والتي ستضم نحو ١٨٪ من مساحة الضفة الغربية، والباقي يقع ضمن المنطقة العازلة على طول «الخط الأخضر» الفاصل ما بين الحدود الفلسطينية والإسرائيلية، بحيث يتم تنفيذه على عدة مراحل ليتم في المرحلة النهائية منه إحاطة كافة الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس بهذا الجدار الفاصل تحت ما يسمى تحقيق عنصر الأمن للمواطن الإسرائيلي. وفي ظل هذه الظروف تأتي خطة الفصل لتكمل السيناريو، لكي تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني، وأول هذه المعاناة الناتجة عن خطة الفصل هي وجود أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين من سكان القرى والمدن سيقعون ضمن المناطق العازلة وغلاف القدس، إذ سيزيد عددهم على ٧٠٠ ألف نسمة موزعين على غلاف القدس حوالي ٣٠٠ ألف نسمة، وباقي القرى والمدن حوالي ٤٠٠ ألف نسمة، وهو ما يقارب ٢٥٪ من مجموع السكان الفلسطينيين.

وبنظرة سريعة على خريطة توزيع المدن والقرى والبلدات نجد أن هذه المنطقة ستضم ما بين ١٥٠-٢٠٠ مدينة وقرية فلسطينية، وهي مراكز لا تبعد أكثر من ١٠ كلم عن «الخط الأخضر». وهي المسافة التي يمكن أن تشملها المنطقة العازلة. ونجد أن هؤلاء السكان ستتحول حياتهم إلى جحيم بفعل الإجراءات الإسرائيلية المشددة، إذ سيمنعون من التحرك ليلاً، أما نهارًا فسوف يمنعون من التنقل بين مدينة وأخرى إلا بموجب تصاريح خاصة، لأن هذه المنطقة ستكون مسرحًا للنشاطات العسكرية الإسرائيلية، الأمر الذي سيجعلهم في النهاية يعيشون في معازل ضمن أسوار من التمييز العنصري، وما يتبع ذلك من تردي أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية وأوضاعهم الاجتماعية.

بعد كل هذه السيطرة لن يتبقى للفلسطينيين إلا جزء يسير من أرضهم، وهو أقل بكثير مما هو مطروح في خطة خارطة الطريق الهادفة لإقامة دولة فلسطينية تتمتع بحدود متواصلة وقابلة للحياة، رغم أن هذه الخطة لا تمثل خيار الفلسطينيين، ولا برنامجهم الوطني. وبالتالي يمكن تلخيص الأهداف الإسرائيلية من وراء إقامة الجدار بما يلي:

١- ضم أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية بدون سكانها إلى "إسرائيل" بشكل نهائي.

٢- منع إقامة أي كيان سيادي فلسطينية على الأرض الفلسطينية.

٣- ضم الكثير من المستوطنات القريبة أصلاً من «الخط الأخضر» إلى "إسرائيل"، بدلاً من تفكيكها وإنهاء وجودها.

٤- العمل على خلق بؤر بين "إسرائيل" والدول العربية المجاورة، تستخدمها لخلق حالات من التوتر بهدف التوسع على حساب أراضى تلك الدول تحقيقًا لأهدافها التوسعية، وتحقيق حلم (إسرائيل الكبرى).

٥- خلق وقائع مادية ملموسة على الأرض لتستخدمها في أي مفاوضات قادمة للحل النهائي، بحيث لا يمكن لأي طرف إمكانية التغيير في تلك الوقائع أو استبدالها، ومنهم الفلسطينيون الذين سيكون من الصعب عليهم رسم معالم الدولة الفلسطينية بشكل منفرد. كما ستستخدم "إسرائيل" خطة الفصل كخطوة رد غير دراماتيكية في حال حاول الفلسطينيون إعلان دولتهم من جانب واحد.

٦- ضمان "إسرائيل" سيطرتها التامة على عبور الأشخاص والبضائع سواء على المعابر بين "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية أو تلك المعابر على الحدود مع الدول الأخرى.

والتساؤل المهم الذي يبرز هنا، فيما إذا أُنجزت كافة مراحل الجدار: ماذا ستكون طبيعة السيناريوهات السياسية بعد ذلك؟؟! في الوقت الذي تكون فيه "إسرائيل" ثبتت على الأرض، وضمن سياسة الأمر الواقع جميع خططها وتصوراتها للمستقبل، وتكون بذلك قد حددت معالم الدولة الفلسطينية المستقبلية بشكل منفرد، كما وتكون حددت للفلسطينيين وللعالم أجمع مسارًا وحيدًا للحل نابع من الرؤية الإسرائيلية فقط. وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن تطبيق هذه الخطة على الاراضي الفلسطينية؟؟! خاصةً وإنها سوف تطال أكثر من حوالي ٧٠٠ ألف مواطن يعيشون في هذه المناطق، ويكسبون معيشتهم على زراعة أراضيهم، وما هي أحوالهم المعيشية عندما يفقدون مصدر رزقهم الوحيد؟؟!

كما يمكن في هذا المجال طرح المزيد من التساؤلات في إطار الإشكالية المتولدة جراء ذلك، وخاصةً في موضوع التنمية والتنمية المستدامة في المجالات المختلفة (التعليم والصحة والوضع الاقتصادي)، فكيف يمكن الحديث عن إحداث تنمية في الأراضي الفلسطينية لمعالجة الأوضاع السيئة والتشوهات، وخاصةً في البنية الاقتصادية، وعدم وجود نمو اقتصادي على المستوى المطلوب؟ كيف يمكن الحديث عن ذلك في ظل الفصل الجغرافي بين الاراضي الفلسطينية المختلفة والذي عززته "إسرائيل" الآن ببناء جدار الفصل، والذي دمر الكثير من العناصر التي يمكن اعتبارها عناصر مهمة في إحداث التنمية الذاتية كالأرض، والثروات الطبيعية، ومصادر المياه، والبنى التحتية. إن جملة هذه التساؤلات التي تثار تهدف إلى إلقاء الضوء على الآثار المختلفة على الإنسان الفلسطيني في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإلى إثارة تساؤل: من يتحمل مسؤولية مواجهة هذا الوضع الناشئ؟؟! في ظل بقاء السلطة منخرطة في عملية سياسية على قاعدة خطة خارطة الطريق، في الوقت الذي تتواصل فيه إجراءات "إسرائيل" على الأرض، وفي المقدمة منها مواصلة بناء الجدار العنصري، هذه الممارسات تضرب مصداقية السلطة.

❖ الصراع على الوعي يبدأ من الجرافة (شهادة صهيونية):

عوفر شيلح

مسار الجدار مليء بالثغرات، ولا يمثل أي تغيير في الوعي، ولا يحقق التوازن الذي يجمع عليه حوال «الخط الأخضر»، وحين وصف رئيس الأركان الحالي انتفاضة الأقصى بأنها «صراع على

الوعي» من المشكوك فيه أن يكون حتى عرف كم كان محقًا. ففي السنوات الأخيرة تمكنت المفاهيم الإسرائيلية والفلسطينية من اجتياز تقلبات بحيث يكاد لم يتبقَ منها أي ذكر.

ومن الصعب اليوم أن نعرف أو نتذكر من يؤيد الدولة الفلسطينية ومن يعارض، بل من مستعد لأن يتفاوض تحت النار ومن لا، من واثق بوجود طريق عسكري لإلحاق الهزيمة بالإرهاب، ومن غير مقتنع ومن هو مقتنع بأن لا طريق كهذه.

خذوا مثلاً مفهوم **«الدولة الفلسطينية»**، على طول مسيرة أوسلو كانت هذه الكابوس الإسرائيلي المطلق. من الصعب أن نتذكر كم طاقمًا انعقد للبحث في رد "إسرائيل" إذا ما أعلن عرفات عن الدولة من جانب واحد، «ضم المناطق وطرد عرفات كانا فقط اثنين من الردود التي نظر فيهـا». وأكثر مما حرصت "إسرائيل" على تطبيق التعهدات الفلسطينية حسب المسيرة، أصرت على آخر حرف في كل ما يتعلق بمظاهر السيادة: عرفات كان «رئيس منظمة» وليس رئيس دولة، أعضاء المجلس الوزاري لديه كانوا «محتفظين بحقيبة» وليسوا «وزراء». وفي العام الماضي، بعد الاحتلال شبه التام للمناطق من جديد، انقلب فجأة الوعي تمامًا. فبإلهام أمريكي، ترى "إسرائيل" الآن في كل مظهر من مظاهر السيادة الفلسطينية إنجازًا: أبو مازن هو «رئيس وزراء» ودحلان وزملاؤه هم وزراء؛ الكيان الفلسطيني الممزق والنازف هو دولة - مؤقتة على الطريق - ولكن دولة. والفلسطينيون بالذات يصرون على الجوهر، في الأرض، ولا يضغطون نحو الإعلان العلني. أما "إسرائيل"، فعلى نقيض مشوق، تحرص على كل مظهر من مظاهر السيادة اللفظية والتمثيلية.

وإلى الذروة بلغت الأمور بعد ذلك، حين فعل إرييل شارون ما لم يفعله أحد من أسلافه من قبل واستضاف أبو مازن في مكتبه مع خطب وباقي مظاهر اللقاء بين رئيسي دولتين. وحتى فرسان أوسلو التقوا عرفات فقط في حاجز إيرز. والأمر الوحيد الذي كان ينقص في الطريق إلى ثورة الوعي الكاملة هو علم فلسطيني فوق المبنى.

ولكن أكثر من أي شيء آخر، فإن ارتباك الوعي يكمن في كلمتي **«جدار الفصل»**. ومنذ أن رمي هذا التعبير للمرة الاولى في الجو - مرة كتهديد: «إذا لم توقفوا الإرهاب سنبني جدارًا»، ومرة كحل أمني - تمكن تقريبًا كل محفل في أن يكون مع الجدار وضده في آن معًا. والنقطة هي بالطبع أن كل واحد يتحدث عن جدار آخر. وطوال الوقت يواصل المحفل الأهم في الشرق الأوسط ألا وهو **«الجرافة الصهيونية»** إقرار الحقائق على الأرض. وللجرافة، كما تعلمون، لا يوجد وعي.

حسب شهادة أدلى بها محفل فلسطيني حضر اللقاء بين كونـدوليزا رايـس وأبـو مـازن، وصـديق إسرائيلي، لم يكن لمستشارة الأمن القومي الأمريكي معرفة دقيقة أيـن بالضـبط سيمر الجـدار الـذي تبنيه "إسرائيل". فقد اعتقدت شيئًا على طول خطوط الرابـع مـن حزيـران/ يونيـو ١٩٦٧، إلى هـذا الحد أو ذاك. رئيس الوزراء الفلسطيني عرض عليها خارطة. وكانت هذه بالطبع خارطة مريحة له: الرسم الذي وضعه مجلس «يشع»، والذي يأكل عميقًا في أراضي الضـفة، ولـيس الخارطـة الحقيقيـة التي صودق عليها في حكومة "إسرائيل".

هذا الرسم عزف جيدًا على الميل الأمريكي لتأييد الاتفاقات، وليس الخطوات من جانـب واحـد والتعلق بالشماعة الفلسطينية، الذي انتخبوه هم أنفسهم، أبو مازن. ومن هنا جاء تنديد رايس لبنـاء الجدار. ورد شارون في أنه في المواضيع الأمنية هناك أمور تتم أيضًا رغم المعارضة الأمريكيـة. ورئـيس الوزراء أيضًا لم يؤيد دومًا فكرة الجدار بمثل هذه الحماسة.

المسار الحقيقي، الذي يمر غرب الخارطة التي رأتها رايس، ولكن لا يزال يضم جيوبًا كـبيرة في الضفة، رسمه «السيد جدار» في الجيش الإسـرائيلي العقيد (داني تيرز). في هذا المسـار لا تنضـم فقـط كتل الاستيطان اليهودي بل وعشـرات آلاف الفلسـطينيين. وحالـه في منطقـة القدس لا يـزال غـير واضح. فسيكون على طوله مقاطع طويلة من يريد بالفعل أن يجتازها، سيجتازها.

والأهم من كل ذلك: هو أنه غير ملتصق بالخط الوحيد الذي له شرعية دولية واعـتراف في وعـي الشعبين، «الخط الأخضر». وحين يضم إليه الجدار الذي لا يجري الحديث عنه عـادة، ذاك الـذي يفترض به أن يؤمن الحماية لغور الأردن غربًا، نحصل على قضم عشرات في المائة من الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧.

ولا غرو أن الجيش الإسرائيلي غير موقفه في موضـوع الجـدار. في البدايـة كانـت هنـاك معارضـة واسعة وجدت تعبيرها في موقف رئـيس الأركـان السـابق. فقـد درج شـاؤول موفـاز علـى القـول عـن الجدار: «إننا سنقيمه في النهار ونقاتل عليه في الليل، وإنه لن يوقف أي شيء»، ومجرد إقامتـه تعـد هربًا». فهو يذكره ويذكر الجيش الإسرائيلي بالفعل المهـين، مـن نـاحيتهم، للانسـحاب مـن طـرف واحد من لبنان. ولكن الجيش الإسرائيلي هو مقاول تنفيـذ وقـالوا لـه أن يـبني. وفضـلاً عـن ذلـك، شرحوا له بالتفصيل بأن الجدار من ناحيته هو فقط قاعدة للعمليات. فهو سيعمل منـه ومـن شـرقه، وليس العكس، ولن يخرق مفهومه، القاضي بأن انسحابًا من طرف واحد يستدعي الإرهاب فقط.

أما قادة المستوطنين، من جهة أخرى، فمروا بانقلاب معاكس. في البداية كان يخيل لهم أن الأمن الأفضل للمستوطنات داخل «الخط الأخضر» هو صمود أكبر في الصراع الكبير. بني ألون قال ذلك بصراحة: (إذا كان الجدار سيحمي نتانيا – ولما كان في نظر أغلب الإسرائيليين الحرب ليست على الأرض الإقليمية، بل على استمرار حرب التحرير – فإن سكانها سيتعززون فقط بدعمهم لألون موريه. ولكن كلما تقدمت الجرافة في طريقها، تبين لقادة السكان في يهودا والسامرة وغزة أنه في وعي أغلب المواطنين يقام هنا حدود بالفعل. وإذا كان لا بد من ذلك، فإن كل حركة ستكون فقط منه غربًا).

وعليه فقد نشأ تحالف غريب لمعارضي الجدار: الفلسطينيون والمستوطنون والأمريكيون وجزء من اليسار الإسرائيلي الذي يرى كيف أن حل الاتفاق يتبدد في غبار الجرافة. هكذا هو الحال عندما تفقد الحرب على الوعي اتجاهها: من مع الجدار؟ من يريدون معاقبة الفلسطينيين «مثل إيهود باراك»؟ من يحاولون الضغط على الحكومة لاتخاذ قرارات حاسمة ملزمة بإتخاذها؟ وشارون – الذي كالمعتاد من الصعب معرفة ماذا يريد؟!

مؤيد قديم نسبيًا هو جهاز الأمن العام «المخابرات»، وهو أيضًا يتحدث انطلاقا من وعيه هو: الموقف الذي عرضه رئيس الجهاز (آفي ديختر)، في ظهور علني نادر، قد تبلور في الجهاز منذ انتقلت الانتفاضة إلى مرحلة العمليات الانتحارية، قبل نحو عامين. وحسب رجاله، فإن التسلل إلى "إسرائيل" هو المرحلة الأقل قلقًا بالنسبة لمخططي العمليات، وعليه فإن كل وسيلة تصعب التسلل إلى داخل "إسرائيل" هي أمر جيد. غير أن ديختر امتنع متعمدًا عن أن يشير أين يجب لمسار الجدار أن يمر في المسار القائم، من المشكوك فيه أن تكون أمنيته القاضية بأن يمنع الجدار حقًا من يرغب في اجتيازه، ستلبى إذن في نهاية المطاف.

الأمريكيون محقون في أن: (وضع التوازن الوحيد هو في الحدود المقبولة لدى الطرفين). هذه الحدود تمر بالضبط، أو على قرب شبه تام، من الخطوط قبل "حرب الأيام الستة". هكذا كان الحال في مصر، وهكذا كان في المفاوضات مع سوريا، وهكذا فعلت "إسرائيل" من الطرف الفلسطيني «بنتوستان» الشرق الأوسط. إنه لا يمثل أي تغيير في الوعي، عندنا أو عندهم، اعتراف في أن الحل الممكن الوحيد قد رسم، وكل محاولة من أحد الطرفين لتغيير الوضع، بقوة القنبلة أو بقوة المستوطنة، مآلها الفشل.

إنهاء الوجود وفرض الاستسلام

فلسطينيو الـ ٤٨ والجدار:

ضمن خطة إعادة الانتشار لجيش الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل الوضع الدائم الذي تحاول القيادة الإسرائيلية فرضه على أرض الواقع على طول حدود الرابع من حزيران/ يونيو من خلال المشروع القديم الجديد، والذي يحمل اسم «الجدار الفاصل الأمني»، ورغم التخبطات والتناحر السياسي والعسكري الذي تعيشه "إسرائيل" في هذا الصدد، وفي ظل غياب مشروع سياسي لحكومات "إسرائيل"، وفي الوقت الذي تعزز "إسرائيل" عدوانها على الشعب والأرض الفلسطينية، باشرت وزارة الأمن وأذرعتها المختلفة قبل فترة وجيزة وبشكل رسمي بناء جدار أمني فاصل وفق أوامر عسكرية صادرة عن القائد العسكري في منطقة المركز.

لقد أعطت الطواقم المهنية والأمنية التي تشرف على إقامة هذا المخطط الضوء الأخضر للمباشرة في مشروع الفصل، وذلك بعد القيام بجولات ميدانية لمناطق قلقيلية وطولكرم وجنين ومدن وقرى المثلث العربي التي يقطنها ٢٥٠ ألف نسمة من أبناء الأقلية العربية المرابطين على أراضيهم والمتشبثين في وطنهم.

رغم وهم هذا الجدار، والذي تم العمل به في منطقة جنين ومدينة أم الفحم داخل «الخط الأخضر» وذلك على طول ١١٠ كلم على طول «الخط الأخضر» والمناطق الفلسطينية، من أصل ٤٠٠ كلم تفصل "إسرائيل" عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتصل تكلفة المشروع حوالي ٤٠٠ مليون دولار، حيث تم رصد ميزانية للمشروع تقدر بـ ٥٠ مليون دولار المخصصة للمرحلة الأولى، والتي من المفروض الانتهاء منها حتى فترة أقصاها ستة أشهر، ويواكب هذا المشروع الخطير إضافة عشرات الوحدات من حرس الحدود وجيش الاحتلال على جانبي الجدار.

مع بدء أعمال إنشاء هذا الجدار في منطقة أم الفحم وجنين اتضح **«وهم الأمن»** الذي تحاول "إسرائيل" تسويقه وتوفيره للمواطن اليهودي، هذا الجدار تنطوي عليه بوادر وأخطار سياسية وترسيخ سياسة الأبارتهايد التي تعمل سلطة الاحتلال على تكريسه ضد الشعب الفلسطيني، بل ان ضرره ليس ببعيد عن الفلسطينيين في الأرض المحتلة عام ٤٨، وكما هو واضح وباعتراف قيادات سياسية يهودية وأخرى من قيادات جيش الاحتلال فهذا الجدار الأمني لن يكون أمنيًا البتة

لإسرائيل، بل إنه تعبير عن [وهم الجدار] الراسخ في ذهون حكام "إسرائيل" والحركة الصهيونية وعن توهم المقدرة في أن يُبعد عنهم الأخطار المتربصة بهم.

إن هذا الجدار والأبارتهايد المفروضين على جيتوات وكانتونات الضفة والقطاع لا يمكن أن يقتصر عليها من حيث الأجواء العنصرية التي تبرره، ولابد أن يمتد إلى الأقلية العربية في الداخل، فالحاجز هو ليس فقط الحاجز الذي يفصل المدينة الفلسطينية والعالم الخارجي، فهو الحاجز المعنوي والثقافي والسياسي الذي يخترق المجتمع الإسرائيلي، ويقوم بعملية إقصاء للفلسطينيين وبضمنهم المواطنين العرب في "إسرائيل".

فهذا الحاجز والجدار الذي سيكون على غرار سور "برلين" سيشيد من الأسمنت المسلح بارتفاع ٨ أمتار، وسيكون عرض المنطقة العسكرية على جانبي الجدار ما بين ٣-٨ كلم، أي سيؤدي إلى مصادرة المزيد من الأراضي العربية في الداخل، والتي تقدر بآلاف الدونمات، وتحويلها إلى ثكنات عسكرية. وهذا الجدار لم يخطط له وفق حدود الرابع من حزيران/ يونيو، والحدود الدولية التي أقرت، وإنما وفق أهواء المخطط الإسرائيلي الذي دخل في تخبط سراديب الظلام بعد أن فقد البوصلة السياسية. وعليه فإن هذا الجدار سيؤدي إلى ضم حوالي ٢٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وبضمنها العديد من المستوطنات إلى "إسرائيل".

ويقطن هذه الأراضي التي ضمت إلى "إسرائيل" حوالي ٣٠ ألف فلسطيني، حيث اعتمدت "إسرائيل" بعدم ضم المزيد من الفلسطينيين إلى نفوذها خصوصًا بعد الصراع الذي دخلته الدولة العبرية مع قيادة بعض المستوطنات المحاذية لمنطقة حدود الرابع من حزيران/ يونيو، والجدار الفاصل العنصري حيث اعتبرت عدم إدراجها ضمن هذا المخطط طعنًا بالسكين.

إن هذا الجدار والمنطقة العسكرية المحاذية لو أشبه بالحزام الأمني الذي أقامته "إسرائيل" في جنوب لبنان، فالجدار يمنع التواصل الفلسطيني - الفلسطيني، والامتداد الجغرافي للتجمعات السكنية للأقلية العربية، والمناطق الفلسطينية، ويحرم الفلسطيني من توفير لقمة العيش لأولاده. ويتزامن هذا المشروع العسكري مع القوانين العنصرية التي شرعتها حكومة شارون في إلغاء وتجميد طلبات لم الشمل لأبناء الأقلية العربية والشعب الفلسطيني، والتي تقدر بـ ٢٥ الف طلب، وبموجبها يقطن في "إسرائيل" حوالي ٢٥٠ ألف فلسطيني يتهددهم خطر الطرد والترانسفير، منهم ٥٠ ألف عربي فلسطيني يقطنون منطقة المثلث العربي المتاخمة لحدود الرابع من حزيران/ يونيو

حيث باشرت سلطات الأمن والاحتلال بتطبيق خطة لطرد هؤلاء الفلسطينيين من المثلث والجليل والنقب حتى فترة أقصاها قبل الانتهاء من الجدار الفاصل.

الجدار يعتبر بمثابة خطوة أخيرة في مرحلة فرض النظام العنصري، والذي يهدف إلى محاصرة القرى والبلدات الفلسطينية، وإلى استنزاف طاقات الناس في التفاوض على ظروف معيشتهم اليومية من ماء وكهرباء وعمل وتنقل، ويرمي سياسيًا إلى القضاء على المقاومة الفلسطينية ومشروعها الوطني في التحرر. هذا الجدار يزيد ويعمق المأساة في المنطقة، ويخلق المزيد من الفوضى للعرب في الداخل والفلسطينيين الذين يسعون لتوفير لقمة الخبز لأولادهم.

الممارسات السلطوية على أرض الواقع في المنطقة أقل ما يمكن وصفها بالجرائم النكراء التي تهدف إلى تحويل التجمعات السكنية العربية إلى مناطق عسكرية وترسيخ سياسة التنكيل والقمع وتقييد حركة أبناء الأقلية العربية. والأخطر أنّ هذا الجدار يعطي الشرعية لكل جندي بإطلاق الرصاص الحي في كل اتجاه، وكل شخص يتواجد بمحاذاة الجدار، فليس صدفة أن قتلوا في الفترة الأخيرة ثلاثة من أبناء الأقلية العربية بالرصاص الإسرائيلي عند تواجدهم بالقرب من منطقة حدود الرابع من حزيران/ يونيو. وباسم الديمقراطية العسكرية استولت الدولة على آلاف الدونمات الزراعية من الأقلية العربية، وأخذت تنكشف مخططات لبناء معسكرات جيش ومستوطنات في المنطقة، وتحديدًا في منطقة الجدار المزعوم. ويلاحظ في الفترة الأخيرة التواجد العسكري الإسرائيلي المكثف في التجمعات السكنية العربية بالمثلث، بحيث تمّ دفع الدبابات والمجنزرات والمعدات العسكرية التي استولت على عدة مواقع استراتيجية.

فالحديث يدور عن سابقة خطيرة، وهناك مخاوف من إقدام سلطات الجيش على إصدار مئات الأوامر العسكرية لمصادرة المزيد من الأراضي، وذلك ضمن مخطط الجدار الفاصل والمنطقة العسكرية والحزام الأمني. ممارسات عسكر "إسرائيل" في المنطقة فاقت كل التوقعات، إذ يقوم الجنود بإطلاق الرصاص بشكل عشوائي على الفلاحين العرب المرابطين في أراضيهم بادعاء أنهم يحاولون منع الفلسطينيين من التسلل إلى "إسرائيل" عن طريق أراضي العرب في الداخل خصوصًا، وأن هناك مساحات واسعة من الأراضي مشتركة مع الأخوة الفلسطينيين، فهذا الحد الوهمي يحل بالويلات على المواطنين العرب. فالجنود الإسرائيليون يتجولون داخل المدن والقرى العربية المتاخمة للحدود، ويجتاحون أراضيهم الزراعية بالدبابات والمعدات الثقيلة، ويتربصون لأي فلاح يدخل أرضه،

ويطلقون الرصاص نحوه. وإذا ما استمرت هذه الممارسات الوحشية والقمعية والاستفزازية فلن نستغرب وقوع المزيد من الإصابات في صفوف الفلاحين العرب الذين تحولوا لرهائن لفوهات بنادق ودبابات الاحتلال التي عاثت فسادًا في أراضيهم وأدخلت الخوف والهلع في قلوبهم. تكون مع أفراد عائلتك تعمل في أرضك والدفيئات القريبة من منطقة الجدار المخطط له، وفجأة تداهمك وحدات من الجنود والمشاة، وتحت تهديد السلاح يطالبونك بإبراز بطاقات الهوية، وتدخل في دوامة صراع يومي معهم، أي حركة أو كلمة تعرض حياتك للخطر أو تتعرض لعقوبات غير مباشرة من خلال إتلاف المحاصيل الزراعية باسم أمن "إسرائيل"، والضحية بالتأكيد الأقلية العربية.

إعطاء الصيغة للجدار كأمني، وليس كجدار سياسي يدل على تخبط الدولة فيما يتعلق برسم حدودها، الأمر الذي يدل على أن الدولة اليهودية تعيش مأزقًا سياسيًا، والأقلية العربية هي الضحية، وتدفع الثمن لأي مأزق لحكومات "إسرائيل". فالمواطنة والديمقراطية لا نلمسها على أرض الواقع في منطقة خط التماس، فالجدار الفاصل يسلب الأمن والأمان من العرب حيث تحولت قراهم ومدنهم إلى معسكرات جيش، هؤلاء المواطنون العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية تنظر إليهم الدولة كطابور خامس ورهائن وأعداء وواقع الأقلية العربية يؤكد هذا الشيء، حتى حرمة بيت المواطن العربي تعرضت لممارسات وحشية وقمعية. تجلس في بيتك وفجأة مجموعة من جنود المشاة تقتحم البيت تبحث عن لا شيء، تعيث فسادًا وتدخل الرعب في صفوف الأهالي، ومن ناحية ثانية تطالبهم "إسرائيل" بالمواطنة الصالحة.

يندرج هذا المخطط الجهنمي ضمن مخططات وسياسة تضييق الخناق الذي يهدد مستقبل الأقلية العربية، والالتفاف على آخر ما تبقى من أراضيهم. فالقضية ليست مجرد بناء وشق شارع عسكري وجدار فاصل، فالخطر يندرج في إعادة رسم الحدود في ظل غياب برنامج سياسي، وتكثيف الاستيطان اليهودي والعسكري في المثلث، ووادي عارة ضمن خطة النجوم السبع التي وضعها إرئيل شارون، والذي يعتبر الأقلية العربية خطر ديموغرافي يتهدد أمن الدولة اليهودية، فالجدار الفاصل ما هو إلا خطوة أخرى لابتلاع الأرض والإنسان الفلسطيني لتحويله للاجئ في وطنه.

هذا المشروع الأمني يُعد محفزًا لتهجير وطرد الأقلية العربية. فالجدار الأمني هو استمرار للمخطط الصهيوني لطرد العرب، فهو جدار وهمي يهدف إلغاء حدود الرابع من حزيران/ يونيو وإبادة الكيان الفلسطيني. لقد تزامن الإعلان عن مشروع الجدار الأمني الفاصل مع الإشعارات التي

قامت بإرسالها الإدارة المدنية ودائرة التنظيم والبناء في "بيت إيل" إلى التجار وأصحاب البسطات في سوق باقة الشرقية، والذي يقع شمال طولكرم على مناطق الحدود، ويعتبر أكبر سوق فلسطيني له منفذ على "إسرائيل" ومنطقة المثلث العربي.

فهذا المخطط يحمل في طياته أهدافًا مبيتة للقضاء على الاقتصاد الفلسطيني في المنطقة بعد أن تحول السوق المذكور إلى منطقة اقتصادية حرة يؤمنها الآلاف من العائلات العربية من منطقة المثلث والجليل، وتضم منطقة السوق أكثر من ٥٠٠ محل تجاري، ويعيل حوالي ٢٠٠٠ عائلة فلسطينية من شمال الضفة الغربية، بحيث تحولت المنطقة إلى شريان التواصل العربي الفلسطيني من خلال توطيد وتعزيز العلاقات بين الفلسطينيين في الداخل والضفة الغربية.

يُنتَج هذا الجدار الفاصل بغض النظر عن أي تطورات سياسية على الأرض، وهي لا تلوح في الأفق، كما وأن الجدار العنصري لا يحتفظ لنفسه بحق التكيف مع أية تطورات سياسية في المستقبل، ومع ما يطرأ من تغيير بالوضع الأمني. الجدار ينطلق من قاعدة متينة للاحتلال الإسرائيلي في تشديد الإغلاق والحصار، وتواجد جيش الاحتلال في حالة تأهب قصوى حول المدن والمخيمات الفلسطينية ودخولها حسب الاحتياجات الأمنية وفق معتقدات "إسرائيل" دون أخذ بعين الاعتبار المعايير السياسية أو حتى واقع الأقلية العربية، التي تقطن المنطقة، وتحمل الهوية والجنسية الإسرائيلية، فهي وتجمعاتها السكنية متضررة بشكل مباشر من هذا المشروع الأمني الاستيطاني، والذي يستهدف مصادرة البقية الباقية من أراضي المواطنين العرب الذين يعيشون في أجواء الحكم العسكري التي فرضتها الديمقراطية.

⌖ الجدار .. هدفه النهائي التهجير:

عندما أقام الكيان الصهيوني ما عرف بـ «الخط الأخضر» في أعقاب حرب ١٩٤٨، لم يكن يقصد – كما هو معروف – أن يجعل من ذلك الخط حدودًا سياسية، فآنذاك لم تكن قد طرأت أية تعديلات صهيونية على مقولة «إسرائيل الكبرى» وحدودها. ولذلك فإن "الخشية" التي يبديها جانب من الطيف الحزبي والسياسي في الكيان الصهيوني من أن يصبح السور الجديد سورًا سياسيًا، لا تتجاوز حدود التجاذب الحزبي الداخلي، إن لم تكن في إطار تمويه الأهداف الحقيقية من وراء السور. أن هذا السور الذي سيكون بمثابة سياج عريض وشاهق يطوق الفلسطينيين، وما تبقى لهم من مساحات الأرض في الضفة الغربية، بتجهيزات مراقبة ومنع عالية التقنية، هو إجراء

أمني استراتيجي في المقام الأول، إلى جانب أهميته التكتيكية الراهنة بهدف حماية الكيان الصهيوني من العمليات الاستشهادية وإغلاق المعابر أمامها.

وعلى الرغم مما يمتلكه هذا التصور من صوابية، فإنه يظل ناقصًا، ذلك أنه يفترض أن الغرض الاستراتيجي الصهيوني من إقامة السور ينحصر في عزل مناطق التواجد الفلسطيني، وتقسيم الضفة إلى كانتونات صغيرة مع قضم مساحات واسعة من أراضيها ثم إعادة رسم خطوط الاحتلال على الجانب الآخر من «الخط الأخضر»، إما لتحجيم الديموغرافيا الفلسطينية وتقليص جغرافيا تواجدها، على نحو ما يجري ضد أم الفحم التي سيلتهم السياج جزءًا كبيرًا من أراضيها، أو بإعادة صياغة الواقع الاحتلالي عبر إلحاق عشرات القرى الفلسطينية في نطاق الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، حيث تشير التقارير إلى أن الحكومة الصهيونية تنفذ بهذا الإجراء خطة تعود إلى منتصف السبعينات لضم هذه القرى، وقد ظهرت الخطة آنذاك بالتزامن مع ما عرف بـ [مشروع إعمار الجليل] لتهويد قرى ومدن الجليل الفلسطينية المتبقية، وهو المشروع الذي جوبه بثورة فلسطينية عارمة في آذار/ مارس ١٩٧٦.

على أهمية كل هذه التقديرات ودقتها، فإنها لا تلامس الهدف البعيد للسياج الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة، وهو أن هذا السياج هو المرحلة الأولى في مخطط تهجير (ترانسفير) منظم، يمكن أن يتدرج على مراحل وفقًا لمدى ملائمة المناخ الإقليمي والدولي للحسابات الصهيونية. ولن يستثني بعد اكتماله الانتقال إلى بعثرة الديموغرافيا الفلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ تمهيدًا لتهجير كتلها الأكثر تنظيمًا وتأثيرًا على هوية «الدولة اليهودية» ومستقبلها. لكن لا ينبغي أن يُفهم أن المخطط يختبئ وراء الخطوة الصهيونية التالية. فالكيان الصهيوني ينظر إلى الترانسفير بوصفه «المشروع البعيد المدى الذي سيتوج اكتمال عوامل (أمن إسرائيل) إلى الأبد»، كما يقول رئيس حزب المفدال الصهيوني آفي إيتام، ومن نافل القول إن المذكرات السياسية الصهيونية لا تخفي ذلك، حيث لكل مرحلة تسمية وتصور، لتكون جميعًا ملامح وأجزاء تتسق معًا لتحقيق كامل معالم اللوحة – الهدف.

بعد احتلال عام ١٩٦٧، أقام الكيان الصهيوني تصوره لمستقبل الضفة والقطاع على حلم إمكان استنساخ تجربة الاحتلال لأراضي ١٩٤٨ من فلسطين التاريخية، بما في ذلك نمط التعاطي مع البنية الديموغرافية الفلسطينية المستوعب لهذه البنية شكلاً، والطارد لها مضمونًا بحيث لا يؤدي إدماجها

إلى نسف مقومات «الهوية اليهودية» ونزعها عن "الدولة" (علمًا بأن الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ أطلق – كسياق – من المؤشرات ما يؤكد للكيان الصهيوني فشل هذا المخطط على اختلاف الأشكال التي تبدى فيها).

ولم تمض أعوام قليلة، حتى انكشفت كليةً أوهام ذلك التصور، وأصغى الصهاينة من جديد لما قاله ليفي أشكول[1] مرة بعد عام ١٩٦٧: «لقد ابتلعنا ألغامًا»، في إشارة إلى الضفة وغزة. ومن ذلك الحين، بدأ يتبلور تفكير جديد يقوم على "التفتيت" كإجراء أمني آني ومباشر، لكنه يمهد لمشروع أقصى عنوانه: «التهجير النهائي»، أي نزع الألغام من الجوف الصهيوني قبل أن تنفجر.

⇦ التفتيت بغرض التهجير:

في عام ١٩٧٨، صدرت عن حزب الليكود خريطة تبين صورة الضفة الغربية كما يتصورها مخطط التفتيت. وليس من المصادفة أن الخطوط على الخريطة تماثل إلى حد بعيد، خطوط الاحتلال التي يتم رسمها من جديد اليوم، وتنطلق أساسًا من محاصرة الوجود الفلسطيني بالأطواق الاستيطانية والجيوب العسكرية المكثفة والمتصلة (تتجاوز الآن الثلاثمائة) بالاستناد إلى الأرضية العامة لمشروع ييغال آلون عام ١٩٦٧ وتعديلاته في العام ١٩٧٦، والذي يستلهم مقولة بن غوريون بشأن «الحد الأقصى من الأرض والحد الأدنى من العرب». ويعني ذلك بالنسبة للضفة الغربية تطويق الديموغرافيا الفلسطينية وعزلها في عشرات الكانتونات الصغيرة المفتقرة إلى أدنى تواصل جغرافي، داخل قبضة استيطانية وعسكرية جدرانها تبدأ من الشرق بالشريط الاستيطاني والعسكري المتوغل – ككتلة واحدة – بعمق في الضفة على الامتداد من غور بيسان حتى شمالي البحر الميت، ثم الجنوب حيث شريط متقدم ليتصل بالقدس الكبرى، وليحقق التواصل الاستيطاني بينها وبين منطقة الخليل وجبالها، وأخيرًا شريط قوسي متوغل من الشمال حتى أطراف مدينة نابلس ومحافظتها، وممتد على طول «الخط الأخضر» مارًا بجنين ثم منحرفًا نحو الجنوب متجاوزًا طولكرم وقلقيلية بحيث يتوغل ما وراء مناطق التجمعات الفلسطينية، وفقًا للخارطة الاستيطانية القائمة.

إن النواة في فكرة التفتيت الجغرافي والديموغرافي معًا هي «التهجير» أولاً وأخيرًا، وليس رسم حدود سياسية للكيان الصهيوني في الضفة الغربية المحتلة، كما يُقرأ السور الصهيوني اليوم.

(١) ليفي أشكول: سياسي ورجل دولة صهيوني من الرعيل الأول، قام بدور هام في نقل الأملاك الألمانية إلى فلسطين. عضو في قيادة الهاغاناه، وزير زراعة ومالية سابق، خلف بن غوريون عام ١٩٦٣ رئيسًا للوزراء حتى عام ١٩٦٩.

فالحدود في المفهوم الإسرائيلي هي تلك التي «يمكن الدفاع عنها» كما قال وزير الخارجية الإسرائيلي في عام ١٩٧١. أما أداة تنفيذ الفكرة فهي لا تزال الاستيطان منذ عام ١٩٦٧.

وتبين مؤشرات الانتشار العسكري الصهيوني على الأرض أن ما رسم في أواخر السبعينيات في المشروع الاستيطاني المعروف بـ (مشروع شارون)، يجري استعادة زمامه على نحو أوسع بحيث يقوم الجيش الصهيوني اليوم بالسيطرة والانتشار في مساحات من الأراضي توطئة لتفعيل وتوسيع المستوطنات الرئيسية الظاهرة في الخريطة الاستيطانية، وهي: سلسلة مستوطنات الأغوار، وسلسلة المستوطنات على امتداد المرتفعات الشرقية للضفة والممتدة من الجنوب الشرقي لبيت لحم، وحتى بيسان شمالاً مُشَكِلَةً "الحاجز الأمني" بين رام الله والبيرة، وسلسلة المستوطنات الممتدة من القدس إلى جنين، على أن تتقاطع عرضيًا مع التجمعات الاستيطانية في خطة شارون الاستيطانية القديمة – الجديدة، والتي تشكل الكتل الاستيطانية (الموسعة) في منطقة الخليل وبيت لحم ورام الله وأريحا. وتحت هذه الظلال، قد تكون الضفة الغربية في الآونة المقبلة أمام خطر تغيير نوعي في الصيغة الجغرافية هو الأسرع خلال عقود، من خلال الإعادة الفعلية القائمة لسيناريو الاحتلال الذي يحاول، في نسخته الراهنة، أن يتلافى ما يعتبره الصهاينة أخطاء جسيمة وقع فيها السيناريو الأول عام ١٩٦٧ وأهمها فشله، أو عدم اعتماده التخطيط الحازم والكافي لتفتيت الديموغرافيا الفلسطينية، أو بكلمة أدق أن يحقق التفتيت الجغرافي للأرض المحتلة تبديدًا مجتمعيًا وسياسيًا للبنية السكانية الفلسطينية.

على طريق الترانسفير:

في ضوء ذلك فإن الصفة الأساسية التي يمكن أن تطلق على السور الأمني الذي باشرت قوات الاحتلال بإقامته في الضفة الغربية، هي أنه «سورًا هجوميًا وليس دفاعيًا وحسب». إن فكرة رفع سور في وجه هجمات المقاومة الفلسطينية هي أحد الأغراض الآنية والمباشرة لهذا الإجراء، بيد أن ترحيل الفلسطينيين هو الغرض الأكبر والنهائي.

وكما هو واضح فإن الجيش الصهيوني لن يتراجع وراء السور غربًا، بل يجعل منه إطارًا لمنطقة عمليات تقطيع مناطق الضفة الغربية، وبعثرة بناها السكنية الفلسطينية، ورسم خريطة أكثر إحكامًا للاحتلال سوف يتحرك المشروع الاستيطاني على إثرها. ولدى الصهاينة كما يبدو منحنيان (سياسي ونفسي) في قراءة الخطوة المقبلة، وردود الفعل الإقليمية والدولية، في تحديد أجندة الهدف

الترانسفير. ولإدراكهم أن تلك العوامل لن تكون مهيأة لإجراء شامل وقطعي في هذا السياق، فإن فكرة الترانسفير الجماعي تبدو مستبعدة، والأرجح أن يلجأ الصهاينة إلى اختبار إجراء «الإبعاد التدريجي» إلى خارج فلسطين مباشرة، أو بالإبعاد إلى قطاع غزة كمحطة أو منطقة انتقال، وذلك على غرار ما أشيع مؤخرًا عن نية الحكومة الصهيونية "دراسة" إبعاد عائلات الاستشهاديين إلى القطاع(١). وقد يستثمر الكيان الصهيوني السابقة التي أصابت مؤخرًا مبدأ رفض الإبعاد والتهجير، بفعل موافقة السلطة على إبعاد فلسطينيين إلى أوروبا في آيار/ مايو الماضي، فيقوم باختبار خطوة تدريجية ثانية بإبعاد شخصيات وكوادر من مؤسسات السلطة ومن القوى الفلسطينية الأخرى.

إلا أن الاتجاه الأساسي في جعل التهجير واقعًا، سيستند على جعل الحياة الفلسطينية جحيمًا لا يطاق وفي سجن كبير يزرع اليأس والفوضى والخوف، عبر استمرار الصورة العنيفة والمدمرة القائمة للاحتلال، وتواصل الحصار وتشديد قبضته وحرمان الشعب الفلسطيني من أبسط مقومات التواصل والعيش اليومي، بجانب الاستمرار في مخطط تفتيت الضفة الغربية وتحويلها إلى جزر منعزلة وأقليات مفتتة تسهل السيطرة عليها.

ليست تلك القراءة بغرض رسم صورة متشائمة وقاتمة للواقع والمستقبل، ولكنها إشارة أخرى إلى خطر لا ينبغي التقليل من احتمالاته، على الرغم من أن إرادة الشعب الفلسطيني جعلت كل الأحلام والاقتلاع وهمًا منذ ما بعد نكبة عام ١٩٤٨.

على أن ما ينبغي أن يكون مُدركًا هو حقيقة أن السور الأمني الصهيوني العازل ليس مجرد سور [للردع] وحماية التجمع الصهيوني من العمليات الفلسطينية، بقدر ما هو – استراتيجيًا – سور [للهجوم] الذي يشكل الترانسفير أبعد أهداف مراحله. ولنتذكر فقط العبارة التي طالما رددها الكثيرون من قادة الكيان الصهيوني منذ قيامه: «بأن لا حدود للكيان الصهيوني سوى تلك التي يعتقد أنها "آمنة ومعترف بها"».

ولذلك – كمثال – لم يكن ما عرف بـ «الخط الأخضر» بعد عام ١٩٤٨ لتحديد امتداد ما لرقعة الكيان الصهيوني، ولكن خط جبهة تخوم العمليات السياسية والعسكرية المقبلة. حيث حدود الكيان الصهيوني – كما قالت الإرهابية (غولدا مائير) ذات مرة – «ليست حيث توجد خطوط على الخارطة».

---

(١) لقد قامت سلطات الاحتلال بالفعل بترحيل عائلات الاستشهاديين والفدائيين أنفسهم من الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وقد تجاوز عدد المبعدين أكثر من أربعين مواطنًا من الضفة إلى القطاع.

الجدار والدولة الفلسطينية

أصبح مشهدًا مأساويًا يتكرر بشكل يومي ... زوجة فلاح فلسطيني في قرية ما من القري التي أوقعها حظها ضمن مسار الجدار الفاصل تمسك بأغصان الزيتون وتتشبث بها بكل قوتها في محاولة لم تُجد أبدًا لمقاومة الجنود الذين يقتادونها في نهاية المشهد مع زوجها وأولادها عنوة إلى خارج الأرض لتبدأ الجرافات هديرها الذي يشبه صوت الموت.

إحدى النساء الفلسطينيات اللاتي كانت واحدة من مئات كررن المشهد السابق (الذي ينتظر آلافًا أخريات) تقول: «تمنيت الموت على أن أرى ما رأيت .. إنه منظر لن أنساه .. أرضي التي جبلناها بالعرق والدم والجهد ورزقتنا دومًا بخيراتها تغتصب وتصادر على مرأى ومسمع من العالم، ليس لسبب سوى كونها أرضًا يمتلكها فلاحون فلسطينيون بسطاء .. أي ضمير أو عدالة ترضى بذلك؟»، بالطبع الضمير الإنساني مطاط يسمح بكل شيء باختطاف المزارعين وتعذيبهم وكسر أقدامهم، وإضرام النار في مزروعاتهم، وحتى اقتلاعهم من بيوتهم وأوطانهم، دون أن يرف جفن للعدالة بعد أن تخلت عن بكارتها وحملت سفاحًا من ذئاب اليمين الأميركي.

ينقل مراسل صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، الذي رافق رئيس الوزراء الصهيوني إرئيل شارون خلال زيارته الأخيرة إلى الولايات المتحدة، نص حوار دار بين شارون وبوش، جاء بين المزاح والجد على حد وصف المراسل:

[عندما التقى شارون مع بوش، شعر بالحرية لدرجة أنه قال له: «اسمح لي أن أذكرك بأقوال كنت قد نطقت بها أمامي في لقاءاتنا الأولى. لقد قلت في حينه إنه لو كان المكسيكيون يمارسون أفعالاً ضد بلادك مثلما يفعل لنا الفلسطينيون، لكنت محوت المكسيك خلال ساعة». فأجابه بوش: «اسمح لي أن أصححك. لقد قلت إنني أمحوها خلال نصف ساعة». ثم أضاف بوش تحفظًا: «إن مشكلتكم مختلفة، فعليكم أن تقللوا من رغبة الفلسطينيين ودوافعهم للقيام بعمليات ضدكم». فأجاب شارون: «لو كنت تستطيع أن تضمن لي تبديل الفلسطينيين بمكسيكيين، لكنت مستعدًا لإلغاء الجدار الفاصل!!»]

يضحك بوش من الطرفة أو لا يضحك، تغضب وزارة الخارجية الأميركية أو ترضى، تخبط الأمم المتحدة رأسها في أي حائط يعجبها، سلطات الاحتلال ماضية في طريقها تسلم أهالي القرى

إخطارات ومخططات تشمل مصادرة مساحات واسعة من أراضيهم (كما حدث في الأونة الأخيرة مع أهالي ٨ قرى تقع غرب محافظة طولكرم) لغرض إقامة الجدار.

الإخطارات الموزعة توقع باسم قائد الجيش الإسرائيلي في «يهودا والسامرة» موشيه كفلنسكي، ضباط الاحتلال يجمعون المزارعين الفلسطينيين ويسلمونهم باليد إخطارات وخرائط ومخططات لمصادرة أراضيهم. بموجب إخطارات عشرة أيام فقط، فإن ما مساحته ١٦ ألف دونم باتت مهددة بالمصادرة والضياع وتتبع قرى [قفين الجاروشية، نزلة عيسى، زيتا، باقة الشرقية، عتيل، دير الغصون وعلار، وشويكة ونزلة أبو نار]. وينص الأمر العسكري عادة على «وضع اليد لأغراض أمنية»، وهذا معناه أن الأرض ستضيع في الجدار نفسه المكون من أسيجة وخنادق، أو ستدخل ضمن مناطق ستصبح معزولة خلف الجدار من الجهة الغربية.

وبذلك تكون خارطة الطريق طريقًا، ولكن من جانب واحد وفي اتجاه واحد تحت اسم خريطة الحدود لإسرائيل كما يريد قادتها وقادة الحركة الصهيونية في العالم. لذا لا عجب أن نقرأ ونسمع أن قادة الحركة الصهيونية في أمريكا وأوروبا يتابعون خطوات العمل في خارطة الطريق، وفي هذا السياق شرعت في إقامة (الجدار الفاصل) تحت ذريعة الأمن بينما هي في حقيقة الحال تقيم عازلاً بين حدودها وبين الأراضي الفلسطينية في خطوة للقفز للمرحلة النهائية بإقامة الحدود المستقبلية حسب الرؤية الإسرائيلية.

وفقًا للخرائط التي تناقلتها وسائل الإعلام حول الجدار فإنه يقطع الضفة الغربية من الشمال إلى الجنوب في شكل لولبي متعرج يضيف تعقيدات إضافية على الأرض ويجعل من معظم أراضي الضفة رهينة لهذا الوضع المعقد والمتداخل خصوصًا تلك الأراضي التي يعزلها السور الفاصل والتي سيتوجب على أصحابها التنقل بموجب تصاريح خاصة صادرة عن سلطات الاحتلال.

ويرى خبراء ومحللون أن الجدار الفاصل يقضي تمامًا على الأحلام الفلسطينية بإقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة قابلة للعيش، كما وعدهم بوش وهو يقطع الأراضي الفلسطينية إلى مجموعة من الجزر المعزولة والمقطعة والمعتمدة في بقائها وحياتها على التبعية للاحتلال.

وكانت سلطات الاحتلال قد أعلنت انتهاء المرحلة الأولى من الجدار الفاصل بطول ١٦٧ كلم، وهي تعزل ١١ قرية فلسطينية داخل حدود الجدار مع "إسرائيل" إضافة إلى عزل أراضي ١١ قرية أخرى لن يكون بمقدور أصحابها الوصول لها إلا بعد الحصول على أذونات خاصة من سلطات

الاحتلال. ووفقًا للتقارير الصحفية فإن هذا المقطع من الجدار يصادر ٩٠ ألف دونم من الأراضي الفلسطينية، ومن المقرر أن تتواصل الأعمال في هذا الجدار بحيث يقطع كافة أراضي الضفة الغربية من القدس وحتى طولكرم رغم الاعتراضات المختلفة عليه بطول يصل إلى ٣٥٠ كلم من الشمال للجنوب.

كما أن الجدار الفاصل يرتبط بصورة مباشرة برؤية "إسرائيل" للحل النهائي وقضايا الحل النهائي، فهو يسير في اتجاه يسمح بضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية بحيث تصبح داخل حدود الدولة. وبالنسبة للمياه فهو يضم مخزون المياه الجوفية للضفة الغربية حيث يسير الجدار على سلسلة تمثل أغنى مخزون مائي للضفة الغربية. وفي المرحلة الأولى التي أعلن عن إنجازها، ضم ٣٣ بئرًا للمياه. أما بالنسبة للقدس فهو يسير مع مفهوم القدس الكبرى. وبذلك نجد أن الاحتلال يستخدم مسألة الأمن لتمرير مشاريعه السياسية على الأرض.

وحسب أحد خبراء في الشئون الإسرائيلية فإن العمل بالجدار سيتواصل رغم الخلاف القائم بين المؤسستين العسكرية والسياسية حول العمق الذي سيخترق فيه الجدار أراضي الضفة، والذي يتراوح ما بين ١٥–٢٠ كلم، وأضاف: الاحتلال يستخدم ذريعة مكافحة الإرهاب والأوامر العسكرية لتنفيذ عمليات البناء في الجدار، مشيرًا إلى أنه يتجاهل بذلك أية قوانين دولية واتفاقية جنيف الرابعة والاتفاقات الموقعة مع السلطة.

واتهمت عدة مراكز فلسطينية مهتمة بشئون الاستيطان (السلطة) بالإهمال في مقاومة مشروع الجدار مشيرةً إلى أن بداية المشروع كانت في العام ١٩٩٥ إبان حكم رابين، وقد بُدئ العمل به بمحاذاة طولكرم في منطقتي الشويكة وحبلة ثم تم تجميده، حينها كان بالإمكان إطلاق حملة شعبية ودولية لمقاومة الجدار لكن ذلك لم يحدث، وحينما أصبح الجدار أمرًا واقعًا بدأنا نتحدث عن خطورته وضرورة محاربته. وكانت قضية الجدار الفاصل قد قفزت إلى الواجهة مع بدء الحديث عن جهود للبدء في خارطة الطريق، حيث طالبت السلطة الفلسطينية بضرورة وقف العمل بهذا الجدار للآثار الخطيرة التي يتركها على مفاوضات الوضع النهائي، وتقسيم مدن الضفة والتضييق على حياة المواطنين المعيشية وحرمان الفلسطينيين من أهم أراض زراعية للخضار والفواكه خصوصًا الحمضيات والزيتون. ولكن سلطات الاحتلال ترفض أي اعتراضات قانونية على خططها بشأن الجدار، وتعتبر ذلك مسألة (إسرائيلية) خاصة.

عامون يارون مدير عام وزارة الدفاع أكد أن بناء الجدار سيتم رغم الاحتجاجات الفلسطينية والدولية وأضاف: [العالم لن يقرر إذا كنا سنبني جدارًا أم لا .. أن الجدار سيبنى]. ووفقًا للخرائط الإسرائيلية بشأن الجدار فإن العمل فيه سيستغرق عامًا ونصف إضافية بتكلفة تقدر بـ ٥ مليارات شيكل، وطول ٣٥٠ كلم.

وفقًا للمصادر الفلسطينية فإن الجدار الفاصل سيقسم الأراضي الفلسطينية إلى ٦ كانتونات و٣ جيتوات في الضفة ونفس الشيء في غزة، وسيصادر ٨٠٪ من أراضي الضفة الغربية. وكان شارون الذي يواجه ضغوطًا كبيرة بسبب هذا الجدار قد زعم أن الجدار لا يرسم حدودًا، وهو ليس مؤشرًا للحدود النهائية المستقبلية لدولة "إسرائيل"، وأضاف: أن الجدار الفاصل حين ينجز سيمنع استخدام الإرهاب كسلاح استراتيجي، وأن فقدان هذا السلام يقلق الفلسطينيين، وأن ٨٠٪ من الإسرائيليين يؤيدون فكرة الجدار الفاصل كثيرًا».

ويُذكر أن هذا الجدار يتألف من مجموعة كبيرة من المنشآت الدفاعية التي يمكن أن يبلغ عرضها في بعض المواقع عشرات الأمتار تضم سياجًا أمنيًا مزودًا بأجهزة إلكترونية قادرة على كشف أي تسلل ومراكز لدوريات وحفرًا للدفاعات المضادة للدبابات، وفي بعض المواقع جدارًا من الأسمنت مثل قرب مدينة قلقيلية بارتفاع ٨ أمتار.

وتشير الخرائط إلى أنه من المفترض أن يلتف الجدار على مسافة حوالي ٤٥ كلم حول القطاع الشمالي من الضفة الغربية، ويسير في المستقبل على امتداد السفوح الشرقية لتلك المنطقة بطريقة تسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بالسيطرة على غور الأردن، وبذلك يطوق السور الضفة الغربية بكاملها. هذا المخطط للجدار الفاصل يرسم الأفكار الرئيسة لإسرائيل حول رؤيتها للدولة الفلسطينية، والتي تعني أن تكون هذه الدولة معزولة بحزام طبيعي عن الحدود الأردنية، وتجمعات سكانية معزولة تفتقر لأي عمق استراتيجي من الأراضي الخلاء، وهي شبه منفصلة، ولا تتجاوز مساحتها في شكلها النهائي ما يوازي ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وتظل مرتبطة أمنيًا واقتصاديًا بإسرائيل.

ويعتقد الفلسطينيون أن الجدار الفاصل سيجعل من مهمة إقامة الدولة الفلسطينية، وترسم حدودها عملية غير ممكنة في ظل الوقائع التي يفرزها على الأرض، لكن أبو مازن لم يفلح في تحقيق ذلك رغم أنه صرح بأنه لمس تفهما لدى المسؤولين الأمريكيين إلى ضرورة وقف بناء الجدار الأمني وقال: «استمعوا بشكل جيد لنا، واعتقد انهم تفهموا مطالبنا».

وفي أعقاب جولة شارون في واشنطن نجح في أحداث خلخلة حول المفهوم الذي قدمه الفلسطينيون للجدار الفاصل بصورة شكلت تراجعًا أمريكيًا، وهو ما أثار استياءً فلسطينيًا اضطر معه وزير الخارجية كولن باول إلى التدخل لإنقاذ الموقف حيث قال في تصريحات لوكالة رويترز: «سنواصل الإلحاح على هذه المسألة هناك مراحل إنشاء أخرى قادمة، وهذا أمر سيتعين مناقشته ونحن نسير للأمام».

وتقول مصادر أمريكية إن الجدار الفاصل يعني أن «٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية فقط تبقى خارج الجدار، وأنه سيقطع مناطق النفوذ الفلسطينية أي الأراضي الفلسطينية إلى أجزاء وجيوب لا منطقية، وأن مسار الجدار يقوم بعزل تجمعات سكانية زراعية عن آبار المياه التابعة لها. إن خارطة الجدار تعيد المواصلات الفلسطينية إلى الطرق التي كانت قائمة في العهد الأردني وأن الطرق التي شقت بعد العام ١٩٦٧ ستستخدم من قبل الإسرائيليين فقط». وبهذا الخصوص فقد قالت منظمة بتسيلم الحقوقية في تقرير لها حول الجدار: «إن إسرائيل تستخدم وبشكل أحادي الجانب الذرائع الأمنية لخلق حقائق على أرض الواقع لها تأثيرها على تسوية مستقبلية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومقدمة لمطالبتها بضم أراض إضافية إلى حدودها في المستقبل».

وتثير خطة الحكومة الإسرائيلية في بناء جدار الفصل أو العزل بين الإسرائيليين والفلسطينيين أسئلةً معلقةً عما يمكن أن يعنيه بالفعل مفهوم «دولة فلسطينية قابلة للحياة» في نهاية الخطوات الافتراضية لخريطة الطريق. فالجدار الذي طلبت كونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي من الحكومة الإسرائيلية تجميده والعودة عنه، كما اعتبره الرئيس بوش في مؤتمره المشترك مع محمود عباس – رئيس الحكومة الفلسطينية – [مشكلة]، بحكم أنه ينطوي على ترسيم الحدود ما بين "إسرائيل" وفلسطين من طرفٍ واحد، يتخطى في دلالته إلى حدٍ بعيدٍ مفهوم «السور» في اللغات غير العبرية، بشكلٍ يمكن فيه القول مع المعلق الإسرائيلي عميرة هاس، إن مصطلح «جدار الفصل» المستخدم في "إسرائيل" ليس سوى مصطلح (مريح ومضلّل) للتعبير عن منظومة التحصينات التي تقيمها "إسرائيل" الآن على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بدعوى الأمن.

إن بناء جدار أسمنتي يرتفع إلى ٨ أمتار على مدى مئات الكيلومترات، وتحيطه جدران معدنية وأجهزة كهربائية حساسة وخنادق على الجانبين، مع مناطق أمنية محظورة في العمق، ومواقع خاصة متقدمة للأبراج بين كل ٢٠٠ متر، ومسارات الدوريات العسكرية، هو أكثر بكثير مما يمكن

أن تعنيه كلمتا «جدار أو سور»، ويحيل مباشرةً إلى الذهنية الأيديولوجية العنصرية التي تتحكم به، والتي ليست في حقيقتها ذهنيةً أمنيةً بقدر ما هي ذهنية فصلٍ عنصريٍ، يشكّل الأمن مجرد تسويغ تبريري في الظاهر لها.

وإذا ما كانت هناك ضرورة لاستخدام كلمة "السور" فإنه لا بد لنا أن نضيف إليها كلمة "الحديدي" بشكلٍ يكون فيه لدينا تعبير «السور الحديدي»، الذي ينتمي حرفيًا ومصطلحيًا إلى المعجم الصهيوني اليميني أو "التصحيحي"، في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وبشكلٍ أكثر تدقيقًا إلى مرجعه السياسي- القومي الصهيوني الممثل بفلاديمير (زئيف) جابوتنسكي، الذي تصور ثلاثة حلولٍ حصريةٍ لـ "المشكلة العربية" في دولة "إسرائيل" قبل قيامها هم: [حل "الترانسفير القسري"، وحل "مبادلة السكان"، أو إقامة "سور حديدي" لا يمكن للسكان الأصليين أن يخترقوه. هذه سياستنا تجاه العرب، وإن صوغها بأي طريقةٍ أخرى يعدّ نفاقًا فكلّنا نصفّق ليل نهار للسور الحديدي] على حد تعبير جابوتنسكي.

إن التبرير التسويغي الإسرائيلي لبناء هذا "الجدار" العازل أو الفاصل هو الأمن في إطار نظرية: «الأمن هو الذي يحقق السلام»، وليس «السلام يحقق الأمن»، في حين أنه يبدو عودةً محدثةً إلى نظرية "السور الحديدي" الجابوتنسكية التي يمثل الليكود الحاكم استمراريتها التاريخية في الحركة الصهيونية.

فما يسكت عنه هذا التسويغ الأمني هو على وجه الضبط تلك الذهنية التي تحاول أن تبني أول بنتوستان (معزل عنصري) حقيقي في الشرق الأوسط بعد أن تصورت الإنسانية نهاية البنتوستان مع نهاية نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. فتختلف ذهنية الفصل الإسرائيلية هنا عن ذهنية الفصل العنصرية في جنوب إفريقيا السابقة، في الفروع وليس الأصول، بمعنى أن المركزية الإثنية لخطة الفصل الإسرائيلية تقوم على أساسٍ إثني دينيٍ يهوديٍ تتطابق فيه الهويتان الدينية والقومية في حين كان الأساس الإثني لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا عرقيًا. فيحتل الدين / القومية في خطة الفصل الإسرائيلية ما كان يحتله العرق في الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وهو ما يحتمله أحد معاني الكلمة العبرية "هفرداه" التي تعني فيما تعنيه "الفصل" و"العزل" بكل الدلالات التوراتية. لقد وضع المخططون الإسرائيليون منذ عام ١٩٨٨ بناءً على طلب المستوى السياسي أي الحكومة عدة خططٍ للفصل على امتداد ما يسمى بـ «الخط الأخضر» وما خلف الكتل

الاستيطانية التي تتمسك "إسرائيل" بضمّها إليها، وهي تقارب طريقة حل "باراك – بن عامي" لمشكلة المستوطنات في مفاوضات (كامب ديفيد ٢).

غير أن خطة "الجدار" الحالية على طريقة الليكود، والتي رسمها العقيد (داني تيرز) الملقب بـ"السيد جدار" تفوق خطط الفصل السابقة كلها من حيث مراعاتها الدقيقة لمبدأ: «أرض أكبر وعرب أقل». إذ تعني – حتى في مرحلتها الأولى التي كان مقررًا الانتهاء منها في نهاية يوليو ٢٠٠٣، في إطار امتداد الجدار على مدى ٥٠٠ كلم حتى نهاية هذا العام إذا ما سارت الأمور على ما يرام – عملية اغتصابٍ أخرى لآلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، بشكلٍ لا يبقى فيه للفلسطينيين أرض إلا بالكاد، فهذه المرحلة من "الجدار" تفصل مثلاً بيت ساحور وبيت غالا وقلقيلية عن أراضيها، كما تدمر كل الطرق الفرعية لقرى جنين، فكيف بنهايته المفترضة؟

إن الجدار يحوّل "إسرائيل" بالفعل إلى نوعٍ محدث من القلاع الصليبية المنيعة التي أقامها المستوطنون الصليبيون القدماء فيما يعرف بـ [الشرق الإفرنجي] في المنطقة، بقدر ما يحشر الفلسطينيين في كانتونات فعلية يتم المنّ عليها كي تكون الدولة المؤلفة منها "قابلةً للحياة" بمعابر اتصال معلومة وخاضعة كليًا للسيطرة الإسرائيلية. فـ"الجدار" على طريقة الليكود، يؤدي وفق أرقام البنك الدولي، إلى التضرر المباشر لحوالي ٩٥–٢٠٠ ألف فلسطيني سيفقدون أراضيهم. وهو قد يكون وفق أهداف مخططيه سلاحًا لمنع من يسمون باللغة الإسرائيلية بـ "الماكثين غير القانونيين" من "التسلل" إلى القرى العربية في "إسرائيل" والسكن فيها، وهم بحدود ١٥٠ إلى ٢٠٠ ألف فلسطيني، تتوزع عائلاتهم ما بين "إسرائيل" وفلسطين.

لكنه ليس حلاً لمشكلة الحفاظ على الأكثرية اليهودية في الدولة التي يرفع حزب العمل خطة الفصل من أجلها، إذ سيؤدي إلى ضم عشرات الألوف من الفلسطينيين إلى الدولة، وفصلهم عن قراهم وعائلاتهم، وتفاقم المشكلة العربية في الدولة مستقبليًا، بما يحتمله ذلك من طرح خطة الفصل بين الإسرائيليين وعرب ١٩٤٨ على مستوى الدولة نفسها، كما هو الأمر عليه اليوم، وهو الأمر الذي تبدو بعض كتل اليمين مهووسةً به، إلى درجة طرح إخلاء عرب ١٩٤٨ وتجميعهم في مجال مركزي مسيطرٍ عليه أي في بنتوستان أو معزلٍ عنصريٍ مضبوط.

الدولة الفلسطينية المرتقبة لا يمكن أن تكون مع "الاستيطان" و "جدار الفصل" قابلةً للحياة، والمعابر التي ستصمم بينها لتحقيق تواصلٍ جغرافيٍ بينها، لا يمكنها أن تجعل من الفلسطينيين سوى

[شعبٍ في قفص]. ومن هنا فإن بقاء الضغط الأمريكي عند حدود "النصيحة" و "الرغبة" قد يؤدي إلى تعديل مسار الجدار أو تبطيء بنائه، لكنه لا يؤدي وفق المعطيات الراهنة إلى منع بناء أول بنتوستانات الشرق الأوسط تحت مسمى "دولة فلسطينية"، في عالمٍ معولمٍ يتجه فيه نموذج الدولة للتحول التاريخي من نمط الدولة أحادية الهوية المتركزة إثنيًا إلى نمط الدولة المتعددة الهويات.

فالنموذج الصهيوني للدولة الذي تفتق عن "عبقرية" قلاع الفصل والعزل تحت دعوى الأمن هو خارج هذا التحول، بل يمثل نقيضًا له، ويعود بنموذج الدولة في عالمنا إلى نموذجٍ محدثٍ من النماذج العنصرية الجديدة. وإنه لفضيحة أن ينظر العالم إلى "جدار الفصل" في ضوء الادعاءات الأمنية الإسرائيلية المضلّلة وأن يسكت عن مضامينه ووظائفه العنصرية التي تدبّ اليوم في "إسرائيل". إن ما تحضّره "إسرائيل" للفلسطينيين هو اليوم بنتوستان وليس دولة مفترضة "قابلة للحياة".

جدار في وجه الدولة (شهادة صهيونية)

أوري أفنيري

لقد انتابني الذعر لبرهة ما، عندما اقترب مني، ذلك الوحش الضخم والمرعب، إلى مسافة لا تتعدى خمسة أمتار، واستمر في اقترابه مني، وكأني غير موجود. لقد قذفت تلك الجرافة الضخمة أمامها تلة من التراب والصخور الكبيرة. وقد بدا سائقها، الذي كان متواجدا فوقي بمترين، جزءا لا يتجزأ من الجرافة، وكان من الواضح أن أمرًا ما لن يوقفه، قفزت جانبًا بكل ما أوتيت من قوة. قبل عدة أسابيع، في حالة لا تختلف كثيرًا عن هذه الحالة، اعتقدت ناشطة السلام الأمريكية "راحيل كوري" بأن السائق سيوقف الجرافة. ولكنه لم يفعل، وقد سحقها ليودي بحياتها.

لم أحضر في ذلك اليوم للتظاهر (فسوف أقوم بالتظاهر اليوم)، بل لأرى ما يحدث على الأرض. على بعد ثلاثة أمتار من خيمة الاحتجاج التي أقامها أهالي قرية [مسحة] في أحد كروم الزيتون، بصحبة ناشطي سلام إسرائيليين وآخرين من مختلف أنحاء العالم، مر ثلاثة وحوش كهذه هدفها التحضير لإقامة "الجدار الفاصل". لقد أحدثت زوابعًا من الغبار وضجة صاخبة تصم الآذان، وكان من المستحيل التحدث جراء ذلك. لقد عملت الجرافات يوميًا، ١٢ ساعة متواصلة، حتى في عيد الفصح، بدون توقف.

الجمهور في "إسرائيل" برمته يؤيد إقامة الجدار، وهو لا يدرك ما يفعل. يجب التواجد هناك لفهم المعنى الكامل لهذا المشروع. أولاً علينا القول بشكل لا يقبل التأويل: «ليست لهذا الأمر أية علاقة بالأمن». لقد بيعت هذه الفكرة للجمهور في "إسرائيل" على أنها «جدار أمني». ويسميها الجيش الإسرائيلي "عائقا". وأما الجمهور المتعطش للأمن فإنه يشتري هذه السلعة بنهم، ويقول: «إنه أخيرًا قد بدءوا يفعلون شيئا!».

تبدو الفكرة بالفعل بسيطة تمامًا. ويمكن لأي شخص أن يستوعبها. فالأمر مفهوم ضمنًا: على الفلسطيني الذي ينوي القيام بعلمية انتحارية في "إسرائيل" أن يعبر «الخط الأخضر». وإذا أقمنا جدارًا على امتداد «الخط الأخضر» فلن يتمكن المخربون من الوصول. لن تكون هناك عمليات انتحارية ولن يكون هناك منتحرون. ولكن المنطق يقول إنه لو كان هذا الجدار جدارًا أمنيًا حقًا، لكان عليه أن يمتد بشكل مستقيم على طول «الخط الأخضر». كل الإسرائيليين (فيما عدا المستوطنين) سيكونون في جهة (الجهة الغربية)، وكل الفلسطينيين سيكونون في الجهة الأخرى. على هذا الجدار أن يكون مستقيمًا وقصيرًا قدر الإمكان؛ لأن هناك حاجة لمراقبته وحمايته، والقيام بالدوريات على امتداده. وكلما كان هذا الخط أقصر، كلما كانت حمايته أنجع. هذا ما يقوله المنطق الأمني. وها هو الخط يمتد متعرجًا، فيما عدا بعض المقاطع القصيرة، وهو غير متلازم مع «الخط الأخضر»، بل على العكس، يتعرج مثل وادٍ، يقترب من «الخط الأخضر» تارة ويبتعد عنه تارة أخرى. ليست مجرد صدفة أن يتأثر جريان الوادي الطبيعي من تضاريس الأرض. فالمياه تبحث عن المنحدرات. إلا أنه ليست هناك أية علاقة بين امتداد الجدار والطبيعة. تتجاهل الجرافات الطبيعة وتبترها دون هوادة. إذا كان الأمر كذلك، فما الذي يحدد هذا الامتداد؟

عندما نكون هناك تظهر للعيان الإجابة على هذا السؤال. فالسبب الوحيد الذي يقرر ذلك هو مكان تواجد المستوطنات. لقد تم بناء الجدار المتعرج استنادًا إلى مبدأ بسيط: «على أغلبية المستوطنات البقاء غربي الجدار»، مما يعني: ضمها الفعلي إلى دولة "إسرائيل".

وقفت على تلة يمر امتداد الجدار فيها، وعلى سفح هذا التلة تقع مستوطنة (إلكناه). من الشرق، على بعد عشرات الأمتار فقط، تقع قرية مسحة الفلسطينية. وقد بقيت هذه القرية شرقي الجدار، ولكن معظم أراضيها موجودة في الجهة الغربية. سيفصل الجدار ما يعادل ٩٨٪ من أراضي القرية عنها وهي كروم من الزيتون تمتد حتى «الخط الأخضر» بمحاذاة كفر قاسم.

"مسحة" هي قرية كبيرة – كجارتها "بيديا"، التي اعتاد زيارتها آلاف الإسرائيليين لشراء الحاجيات منها. وقد كانت قرية مسحة أيضًا قرية مزدهرة، وفيها منطقة صناعية كبيرة تجثم الآن خالية خاوية. لا يمكن الوصول إلى القرية إلا مشيًا على الأقدام، عن طريق تسلق طرقات شديدة الانحدار. عند نشوب الانتفاضة، أقام الجيش حاجزين من التراب والصخور، على الطريق المؤدية للقرية، لا يمكن لأية مركبة عبور هذين الحاجزين. «في البداية جاءوا ودمروا مصادر رزقنا .. ويأتون الآن ثانيةً ويسلبون أرضنا » هذا ما قاله مختار القرية أنور عامر، محاولاً كبت مرارته.

وبالفعل، تحوم رائحة الترانسفير العفنة فوق هذا الجدار، وامتداده يبقي العديد من القرى الفلسطينية في الجهة الغربية منه – مطوقة بين الجدار و «الخط الأخضر». لن يستطيع السكان التنقل، ولن يستطيعوا إيجاد مصادر رزق لهم، ولن يكون بإمكانهم حتى التنفس. هناك بعض القرى، مثل "مسحة"، ستبقى في الجهة الشرقية من الجدار، إلا أن أراضيها التي تعتبر مصدر رزق سكانها، ستكون في الجهة الغربية منه. هناك بعض المواقع مثل مدينة قلقيلية، التي سوف يلتف الجدار حولها من كل الجهات مثل الحلقة، وفتحة صغيرة فقط سوف تصل بينها وبين الضفة.

إن أحد أهداف الجدار هو، بدون شك، تحويل حياة السكان إلى جحيم لإقناعهم تدريجيًا بالمغادرة. وهذا ما يسمى بـ [الترانسفير الزاحف]. وكما تقذف الجرافة الضخمة الصخور والتراب أمامها، يقذف الاحتلال أمامه السكان الفلسطينيين خارجًا – دائمًا باتجاه الشرق.

يمكن للمؤرخ أن يرى في ذلك عملية مستمرة، بدأت قبل ١٢٠ سنة ولم تتوقف للحظة واحدة. بدأت بطرد الفلاحين من الأراضي التي تم شراؤها من أصحاب المزارع المتواجدين بعيدًا عن البلاد، واستمرت في نكبة عام ١٩٤٨، حيث تمت لاحقًا مصادرة أغلبية أراضي العرب في "إسرائيل"، ومن ثم الطرد الذي تم تنفيذه في حرب الأيام الستة، وتتلوها عملية الطرد الزاحف التي ينفذها الاحتلال بواسطة مستوطناته وطرقاته الالتفافية، وها هي الآن تستمر عن طريق بناء (الجدار)، وتتصدر هذه العملية [الجرافة العبرية]، لم تذهب تسمية شارون بـ [البلدوزر] على مر عشرات السنين هباء.

إن جدار (مسحة وقلقيلية) الذي يمتد حتى جبال الجلبوع، ليس الجدار الوحيد. فقد بدأ التخطيط لإقامة جدار آخر في الجهة الشرقية، سيمتد عبر أريئيل وكدوميم. أنه يتغلغل داخل الأراضي الفلسطينية إلى عمق يصل حتى ٢٠ كلم تقريبًا من المحور الرئيس في الضفة الغربية وهو طريق رام الله – نابلس.

إلا أن هذه ليست الصورة كاملة، يخطط أرئيل شارون الآن "الجدار الشرقي" – الذي سيفصل الضفة الغربية عن غور الأردن. عندما سينتهي العمل على إقامته، ستكون الضفة الغربية بمثابة جزيرة داخل المناطق الخاضعة لإسرائيل، وستكون منقطعة عن العالم من كل جهاتها. الجهة الجنوبية من الضفة (الخليل وبيت لحم) ستكون منفصلة عن الجهة الشمالية (رام الله ونابلس وجنين)، التي ستكون هي الأخرى مقسمة لعدة قطاعات.

تشبه هذه الخريطة خريطة الطريق في جنوب أفريقيا، إبان حكم الأبارتهايد (الفصل). حيث أقامت الحكومة العنصرية آنذاك عدة "بانطوستانات" (على اسم قبيلة البانطو) بدت وكأنها مناطق حكم ذاتي، ولكن حكامها السود تم تعيينهم من قبل الحكومة البيضاء. كل بانطوستان كان محاطًا بمناطق تابعة للدولة العنصرية، منقطعة عن أي اتصال بالعالم. هذا ما يقصده شارون تمامًا عندما يتحدث عن "دولة فلسطينية". فهذه الدولة ستكون مؤلفة من عدة قطاعات، كل منها محاط بمناطق إسرائيلية، دون حدود مشتركة مع الأردن أو مصر. منذ عشرات السنين يعمل شارون جاهدًا على تخطيط هذه الخريطة، وقد أقام عشرات المستوطنات وفقًا لها.

يأتي الجدار ليخدم هذا التطلع، وليس له أية صلة بالأمن. لن يأتي هذا الجدار بالسلام طبعًا، بل سيأتي بمزيد من الكراهية، وبالتالي سيأتي بالمزيد من الانحلال الأمني وسفك الدماء. إن فكرة كون عائق من الباطون والترسانة يمكن أن يمنع الكراهية، هي فكرة مثيرة للسخرية.

يستمر العمل الآن من الصباح الباكر إلى ساعات الليل المتأخرة، دون كلل. شارون يتحدث عن "خريطة الطريق" وفي هذه الأثناء، يتبلور "الأمر الواقع" على الأرض. غير أن لهذا الجدار معنى أعمق بكثير، فإن الشعبية التي يحظى بها هذا الجدار في "إسرائيل"، من شارون وحتى متسناع وبيلين، ليست مجرد أمر لا يمكن الاكتراث له، فهو يلبي حاجة داخلية.

لقد كتب هرتسل في كتابه "دولة اليهود"، وهو وثيقة مبادئ الصهيونية، الجملة التالية: «من أجل أوروبا سنكون هناك (في فلسطين) جزءًا من الجدار ضد آسيا. سنكون هناك بمثابة كتيبة طلائعية للحضارة ضد البربرية». (الكلمة الألمانية التي استخدمها هرتسل – WALL – تعني الخندق أو السور). الفكرة بأننا سنشكل كتيبة طلائعية لأوروبا، ونحتاج إلى سور عال بيننا وبين البربرية الأسيوية – أي العالم العربي، مضمنّة في الفكرة المبدئية. ومن الممكن أن تكون لها جذور أعمق بكثير، عندما بدأ اليهود الانعزال في الجيتوات، وذلك قبل وقت طويل من فرض هذا الأمر عليهم

من جهات خارجية، أحاطوا أنفسهم بسور، لإيجاد فصل بينهم وبين المحيط المعادي لهم. إن (الجدار والفصل) هما مصطلحان انغرسا عميقًا في العقل الباطني لدى اليهود.

ولكننا، نحن المجتمع اليهودي الجديد في هذه البلاد، لم نكن نريد التواجد في جيتو يهودي جديد. لم نبحث عن الفصل، بل على العكس – بحثنا عن الانفتاح على الخارج. لم نبحث عن «فيلا وسط الأدغال» مثل رؤيا إيهود باراك، ولا عن «رأس جسر أوروبي أمام البربرية الآسيوية» مثل رؤيا هرتسل، بل مجتمع منفتح يعيش بسلام ونمو من خلال مشاركة مع شعوب المنطقة. لا يعتبر هذا الجدار مجرد أداة للاستيلاء، وليس فقط أداة إرهابية تزعم أنها أداة حماية في وجه الإرهاب، وليست فقط أداة تخدم المستوطنين تحت غطاء من الأمن. إنه فوق كل شيء «عائق في وجه الدولة»، جدار يسد الطريق الرئيسية لمستقبل من السلام والأمن والنمو.

الجدار والتسوية

باتت قضية الجدار العازل الذي تقيمه "إسرائيل"، في أراضي الضفة الغربية المحتلة، من أهم القضايا التي تعكّر مسار التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بعد قضية الاستيطان. بل إن هذا الجدار يؤدي بما تبقى من "خريطة الطريق" إلى الجحيم. والجدار الفاصل الذي تعمل الحكومة الإسرائيلية بنشاط على بنائه، منذ أكثر من عامين، يبلغ ارتفاعه ٨ أمتار، ويتضمن منطقة عازلة على جانبيه، عرض كل منهما حوالي ٥٠ مترًا، بحيث أن كل كيلو متر من الجدار يحتل نحو ٥٠ ألف م٢ (نحو ٥٠ دونمًا).

التصريح الذي أدلى به مبكرًا الوزير والمفاوض الفلسطيني صائب عريقات في ٢٤ من آذار/ مارس ٢٠٠٣ بأن الجدار الإسرائيلي يمثل ضربة قاصمة لخطة خريطة الطريق بدا عند الكثيرين نوعًا من التنبؤ المتعجل أو نوعًا من تعميد التوجس الفلسطيني والعربي المعتاد من النوايا الإسرائيلية، عزز ذلك عدم وضوح أبعاد قصة الجدار من جهة، وعدم وضوح تداعيات وتطورات خريطة الطريق الأساسية والمعدلة من جهة أخرى.

فالتصورات التي كانت سائدة عن الجدار إعلاميًا وقتها أنه نوع من الإجراء الأمنى والمؤقت، أما النقد الذي كان موجهًا للخريطة فهو تأجيلها لقضايا الصراع الرئيسية مثل «القدس واللاجئين والمستوطنات والدولة» إلى مراحل لاحقة بغية التسويف فيها، والتركيز في الوقت الراهن على قضية

واحدة وتمديدها لتشمل أجندة كافة الاتصالات الثنائية والجماعية وهي قضية الأمن الإسرائيلي. ولكن تداعيات الأيام التالية لتصريح عريقات برهنت على أن الجدار الواقي ليس فقط ضربة قاصمة للخريطة، وإنما هو بديلها الإسرائيلي كحل واقعي على الأرض يستند إلى آلة البطش الإسرائيلية ممثلة في جيش الدفاع، ويستند إلى موازنات إقليمية أبرز ما فيها هو وصول الولايات المتحدة بنفسها إلى المنطقة واعتمادها على آلية الاحتلال المباشر للدول مجددًا، وفرض سلسلة معادلات يصب معظمها لصالح "إسرائيل" في المحصلة الاخيرة.

تبدأ خريطة الطريق ديباجتها بالتبشير بحل يقوم على: قيام دولتين إسرائيلية وفلسطينية، وإنهاء العنف والإرهاب عندما يكون للفلسطينيين قيادتهم التي تعمل بحسم ضد الإرهاب وقادرة على بناء ديمقراطية صالحة للممارسة مبنية على الحرية والتسامح، وعبر استعداد "إسرائيل" لأن تفعل ما هو ضروري من أجل إقامة دولة ديمقراطية فلسطينية، وعبر القبول الواضح والغامض لكلا الطرفين بالوصول إلى التسوية الموصوفة أدناه» ويعود ذكر الدولة الفلسطينية مجددًا في الفقرة الثالثة من ديباجة الخريطة حين تشير الفقرة إلى أن: «التسوية الناتجة عن مفاوضات بين الأطراف سينتج عنها ظهور دولة ديمقراطية فلسطينية "قابلة للحياة" تعيش جنبًا إلى جنب في سلام وأمن مع "إسرائيل" ومع جيرانها».

كما تشير الفقرة إلى أن هذه التسوية سوف تحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وستنهي الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ بناء على أسس «مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة رقم (٢٤٢، ٣٣٨، ١٣٩٧) والاتفاقات التي توصلت اليها الاطراف سابقًا، والمبادرة السعودية التي أقرتها قمة بيروت والداعية إلى قبول "إسرائيل" كجارة تعيش في سلام وأمن في إطار الحل الشامل».

كذلك تشير الفقرة الخاصة بالمرحلة الانتقالية إلى أن المرحلة الثانية ستشهد قيام دولة فلسطينية مستقلة بحدود مؤقتة وسيادة مبنية على دستور جديد كخطوة نحو التسوية الدائمة. كما تنص الفقرة الأخيرة أن مفاوضات الحل النهائي ستفضي في شروط معينة إلى قيام دولة فلسطينية.

وعلى الرغم من الإشارة إلى فكرة الدولة الفلسطينية – مرة مؤقتة، ومرة أخرى في نص الخريطة – إلا أن هذه الإشارة تكمن خداعيتها في أنها إشارة إلى هدف استراتيجي مع ربطه بجملة أهداف تكتيكية تؤدي إلى عكسه. فالتركيز على الديمقراطية الفلسطينية قبل أن تنشأ الدولة الفلسطينية نوع

من العبث السياسي غير المسبوق، يزيد هذا العبث تطرفًا الاستطراد في تفصيله من نوع وجود أو عدم وجود منصب رئيس الوزراء باعتبار أن مشكلة الشرق الأوسط في مضمونها مشكلة دستورية. هناك أيضًا تأجيل الملفات الكبرى الإنسانية في القضية لصالح تسييد الهدوء وهو هدوء يحمي الطرف القوي لا الضعيف، كما أن هذا التأجيل لم يضع في الحسبان إمكانية تطور بعض هذه العقبات كالاستيطان مثلاً بما يمكن أن يدمر إطار الحل كاملاً.

ويرى الخبير القانوني "مهدي أحمد صدقي الدجاني" أن إسلوب إصدار الخريطة ونصوصها عليه ملاحظات قانونية تستحق التوقف. فقد صدرت الخريطة من قبل الإدارة الأميركية التي فرضت نفسها كجهة إصدار، وقيل إنها محصلة رؤية جماعية حيث تشرف على تنفيذها لجنة رباعية تضم: «الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والمنظمة الأممية»، لكن الواضح أن إشراك "الثلاثة" الأخيرين جاء لإكساب الخريطة مشروعية دولية. أما عن نصوصها فتشمل توجيهات وجه غالبها للقيادة الفلسطينية مثل أن تصدر بيانًا صريحًا يؤكد حق "إسرائيل" في البقاء في سلام، وبعضها لأطراف أقل مثل أن تقطع الدول العربية التمويل للجماعات التي تؤيد وتتورط في أعمال عنف، وأقلها لإدارة الاحتلال مثل أن تصدر بيانًا واضحًا يؤكد التزامها برؤية دولتين.

كذلك يمكن تصنيف العوامل التي جعلت الولايات المتحدة تفضل إطار التوجيه الدولي في نقطتين: **الأولى** تتعلق بالمصير البائس الذي ألم بأطر الالتزامات التي تم اعتمادها في الوقت السابق تماشيًا مع شعار ريتشارد هيس: «لا معاهدات جديدة بعد اليوم» والمنشور في مجلة "فورين أفيرز" عام ١٩٩٦، **والثانية** هي تعزيز المكانة التي تدعيها الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٨٩ بأنها تقود الدبلوماسية الدولية.

على الرغم من كل هذه الملاحظات، يتبقى أن الخريطة احتفظت بشكل نظري بالتلويح بفكرة الدولة – مؤقتة ثم دائمة – كما احتفظت بشكل توفيقي بعدد من المرجعيات التي شكلت في فترات محطات مقبولة نسبيًا من بعض فصائل الثورة الفلسطينية. وهنا يأتي السؤال: «ماذا يعني الجدار العنصري للخريطة؟! وكيف يمكن أن يكون بديلها الإسرائيلي؟!».

يستبق الكلام عن الجدار والدولة الإشارة التي يقدمها زكريا شاهين في ورقته «البعد الخفي لجدار الفصل العنصري» في صحيفة الشعب الإلكترونية المصرية بأن إقامة جدار الفصل والاستمرار في بنائه يعارض وبشكل رئيس ومباشر خريطة الطريق. فالخريطة تنص على عدم مشروعية إقامة منطقة

منزوعة أو مناطق فصل، إضافة إلى أن الخريطة تؤكد على عدم مشروعية القيام بهدم المنازل أو طرد عائلات أو مصادرة أراض أو ممتلكات فلسطينية أو أي عملية قد تؤدي إلى زعزعة الثقة بين الطرفين. فموضوع الجدار يزعزع الثقة كما أنه يمثل نوعًا من أنواع العقاب الجماعي، وميزة هذه النقطة أنها إجرائية، لا تتعلق بمضمون الخريطة ولا بمضمون الجدار العازل وإنما تتعلق بالإجراءات والخطوات التي يحق أو لا يحق للأطراف المختلفة اتخاذها، إذ كما لا يحق للفلسطينيين اتخاذ خطوات على الأرض تربك الخريطة، كذلك لا يحق للإسرائيليين الشيء نفسه.

أما فيما يتعلق بالجدار والدولة فالأمر لا يستحق إلا إلقاء نظرة عابرة على خريطة الجدار لتبيان أنها تقتل فكرة الدولة في المهد. فطبقًا لما نشرته صحيفة إسرائيلية هي هآرتس في ٢٠٠٣/٧/١٦ فإن الخريطة تنهي فكرة الأرض الفلسطينية المتصلة، وستحول هذه الأرض إلى ثلاثة جيوب معزولة عن بعضها البعض ومحاصرة، وستكون هذه الأراضي بدون وادي الأردن وبدون الأراضي الزراعية الخصبة الواقعة بين جنين وقلقيلية وبدون القدس - (الأراضي الواقعة بين مستوطنات جيفات زيف في الشمال الغربي، وبيتاد في الجنوب الغربي، ومعاليه أدوميم في الشرق). قامت فكرة الجدار العنصري، كما يقول د. عزمي بشارة على تقييم أمني إسرائيلي بأن تجربة غزة كانت ناجحة، ويمكن تعميمها لمزيد من ترسيخ طابع الكانتونات.

(تآكل) ... يسخر الكاتب الأميركي جوناثان كوك بمرارة من فكرة تآكل قاعدة إقامة الدولة الفلسطينية في مقال له في صحيفة "الهيرالد تريبيون" في ٢٠٠٣/٥/٢٧ فيقول: [إن قانون تقليص الأرض الممكنة لإقامة مثل هذه الدولة يسير بأسرع ما يمكن أن يتوقع أحد في العالم. فالمحاولة الأولى لإقامة هذه الدولة جاءت في قرار التقسيم بين العرب واليهود الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ونتج عنه إعطاء العرب ٤٧٪ من فلسطين التاريخية وإعطاء "إسرائيل" الباقي. وكان على العرب انتظار ٤٦ عامًا آخرى ليأتيهم الحل. وفي اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ عرض على الفلسطينيين الحصول على ٢٢٪ من أراضيهم في الضفة وغزة، وعندما وافقوا رفضت "إسرائيل" وقرر ايهود باراك أن يسرع بالعجلة، ويقفز إلى مفاوضات الحل النهائي في كامب ديفيد، عام ٢٠٠٠ وفي هذه المفاوضات قرر باراك أن يعطي الفلسطينيين: «٨٠٪ من الـ ٢٢٪ من الـ ١٠٠٪ من وطنهم الأصلي». والآن يقترح إرييل شارون صيغة جديدة هي أن يعطي الفلسطينيين دولة على «٤٢٪ من الـ ٨٠٪ من الـ ٢٢٪ من الـ ١٠٠٪ من وطنهم الأصلي»!!].

ويرى كوك أن الجدار سيحشر مليوني فلسطيني مجددًا في سجن كبير منهم مليون فلسطيني في غزة. وبالطبع يتماشى هذا الطرح مع الفهم الشاروني للدولة الفلسطينية حيث لن يسمح للفلسطينيين فيها – سواء تلك المؤقتة أو حتى الدائمة – بالسيطرة على الحدود أو الأجواء أو المياه.

أما فيما يخص الموارد فيكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي مؤخرًا تأثيرات الجدار المرعبة في حرمان الفلسطينيين من مواردهم الأساسية سواء بتدمير اقتصادهم الزراعي بشكل فادح بتدمير أكثر من ١٥ قرية وأراضيها الزراعية أو بتدمير الموارد المائية الفلسطينية.

وفيما يخص جزئية أخرى تتعلق بمستقبل الدولة الفلسطينية، فالجدار يعتبر ترسيخًا لا يحتمل اللبس للمستوطنات، فالالتواءات التي يتحرك فيها الجدار تستهدف فيما تستهدف ضم بعض المستوطنات ودمجها في "إسرائيل". هناك حالات اتضحت منذ الآن مثل آريل وتابوتشي، وهناك حالات تتضح رويدًا رويدًا مثل اقتراح جنرالات جيش الدفاع دمج مستوطنات الكانه وريفافا وإيمانويل وكواريميم إلى الجدار ولاحقًا إلى "إسرائيل". ويستبعد المتابعون أن يصبح مصير المستوطنات التي تدمج من الآن قابل لأي تفاوض. وخطورة الخطوة الجديدة تتركز في أن المستوطنات وحدها لا تشكل أكثر من ٦،١٪ من إجمالي الأراضي في الضفة الغربية، لكن إذا أضيف إليها شبكة الطرق والأراضي التي تحتوي على خدمات لها فإن جملة الأراضي المستقطعة من الفلسطينيين ستصل إلى ١٨٪.

إن هذا الوضع – وبكلمات جيفي هالبر "عضو اللجنة الإسرائيلية لمقاومة نسف المنازل" – يعني شيئًا واضحًا لا تخطئه أي عين، إنه ليس هناك نية للسماح بدولة فلسطينية (قابلة للحياة). ويتفق مع رأي هالبر إسرائيلي آخر اسمه ماتان فيلنائي[١]، وهو نفس الشخص الذي بنى سور غزة في أعوام ١٩٩٣-١٩٩٤. يدافع فيلنائي عن نفسه لمحرر لوس أنجلوس تايمز (٢٠٠٣/٣/٨) والذي يتهمه بالرياء لمعارضته الجدار اليوم بينما كان يبني شبيهه بالأمس فيقول: «إنه ليس هناك أي وجه للشبه فالجدار الحالي من وجهة نظره ينفي فكرة الدولة والحق الفلسطيني، وهو جدار سياسي وليس أمني من وجهة نظر الحكومة. وقد بني ليصادر على أي مفاوضات أو تفكير مستقبلي. إنه – من وجهة نظره – جدار من إسرائيليين يتكلمون كثيرًا عن الدولة الفلسطينية لكنهم لا يؤمنون بها، ويفكرون بكل وسيلة لمنع قيامها. إنه (ليس جدارًا وإنما كارثة). فهو يلحق آلاف الفلسطينيين بإسرائيل،

---

(١) ماتان فيلنائي: قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي خلال الانتفاضة الأولى، ويعتبر اليوم من أقطاب حزب العمل، ووزير سابق في حكومة باراك. وشارك في مفاوضات متعددة مع السلطة الفلسطينية.

فلسطينيين لا تحتاجهم "إسرائيل" ولا هم يريدونها. ترى هل كانت خريطة الطريق والتحفظات والجدل حولها مجرد شرك خداعي أو تضليلي لإلهاء الفلسطينيين والعرب والمجتمع الدولي؟ طرح تآمري؟! حسنًا – وأي منهج علمي آخر أكثر ملاءمة لفهم ما حدث .. من هذا الطرح!!

وثيقة صهيونية تكشف أهداف الجدار

مع كل عملية فدائية أو استشهادية جديدة، يتآكل [سور الوهم] الذي تخيل أرئيل شارون، أن بإمكانه الاحتماء وراءه، والقيام من هناك بتصفية المقاومة الفلسطينية، والوصول بالمجتمع الفلسطيني المقاوم إلى حالة الإنهاك حتى يتوسل القبول باستسلامه. كان معلومًا أن شيئًا من هذا لن يحدث أبدًا، وأن الشعب الذي صاغ مأثرة كفاحية على مدى أكثر من قرن من الزمان، هو شعب عصيٌ على الانكسار.

[سور الوهم] يتآكل، لكن "ساكني الدبابات" يفترضون أن الحيز المتاح لصناعة الموت في ظل العجز والنفاق، سوف يترك لهم أرضًا محروثة وشعبًا مستكينًا، فيواصلون القصف. بيد أنهم بانتظار لحظة مواتية للفرار، تجري صياغتها على نحو لا يجعل وصفها على حقيقتها سهلاً، إنه [الفصل] الذي يصور بمثابة [اكتشاف مقدس]، وهو الذي لازم المشروع الصهيوني منذ ولادة الكيان الغاصب على أرض فلسطين. ذلك أن "الفصل" كامن في الطبيعة العنصرية للصهيونية، وهو ما لن نخوض فيه الآن. في الصحف الصهيونية درج تعبير [أنبياء الفصل] في وصف المتحمسين لهذا المشروع. والتعبير يستبطن قدرًا من التهكم في اتجاهين متلازمين. إنه ليس اكتشافًا سحريًا، كما أن نتائجه غير مضمونة. ومع ذلك فهو يبدو بمثابة الطلقة الأخيرة التي ينبغي تجريبها لعلها تفتح كوة في الجدار المسدود أمام المشروع الصهيوني كله.

و [الفصل] – الذي أعاده رابين وموشيه شاحل للتداول، مع موجة العمليات الاستشهادية الكبرى عام ١٩٩٥ – أنواع بحسب التقسيمات الصهيونية، على الرغم من أن محركه الأساس اليوم هو الأمن، فثمة من يميز بين "الفصل الأمني" (بإقامة السور الفاصل على يد شارون وبن إليعازر) وبين "الفصل السياسي" (الذي يجري وضع خطط متعددة له)، ومنها الخطة التي نعرضها الآن.

أعدّ الخطة الجديدة الجنرال احتياط أوري ساغي (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية سابقًا) والمحامي جلعاد شير (المدير العام السابق لمكتب ايهود باراك)، وحسب الصحف الصهيونية يقف

وراء هذه الخطة معهد "فان لير" ومديره البروفيسور شمشون تسيلنكر، بمشاركة عشرات من خبراء الاقتصاد والتعليم والديمغرافية والأمن، الذين عملوا عليها لمدة أربعة أشهر، ويقولون إنها: وثيقة (سياسية – أمنية). كما تشير هذه الصحف إلى أن اشتراك "ساغي" و"شير" في إعداد الوثيقة يجعل لها أهمية خاصة. لكن كثيرين يتساءلون عن جدوى وضع الخطط الجديدة طالما أنه قد جرى إعداد الكثير منها وبقيت دون تنفيذ؟ ثمة إشارات هنا إلى "الفرق"، إلى أن الخطة تفترق عن سابقاتها، وأنها بحسب جلعاد شير ضرورية. يقول شير: «إننا نعيش حالة عمى سياسي، كما كنا في مطلع السبعينيات وفي مطلع الثمانينيات، والنتائج معروفة في كلا الحالتين. هذا العمى يخفي عنا حتمية القيام بمبادرة فعالة، والدفاع عن مصالحنا الحيوية».

يمكن استخدام هذا التصريح للإشارة بأن مُعدي الخطة، مثل آخرين قاموا بإعداد خطط مشابهة، يدركون عمق المأزق الصهيوني، ويفترضون أن مثل هذه الاقتراحات لو وصِّفت في التطبيق، فسوف تشكل حلاً. وهم يبنون على أن ما يجري، لا يمثل الحل المطلوب أو الفعال.

⌖ المعادلة مقلوبة ...

يوجز "إليكس فيشمان" الخطة الجديدة بالقول: «إذا لم يكن بالإمكان التحدث مع الفلسطينيين من أجل الانفصال، فيجب الانفصال كي يصبح بالإمكان التحدث. في المرحلة الأولى تقام عوائق على طول خط إعادة الانتشار ونقل المستوطنات المعزولة. في المرحلة الثانية يتم نقل ٦٨ مستوطنة في الضفة ومستوطنات قطاع غزة كلها إلى كتل استيطانية كبيرة وعلى الجليل والنقب قوة دولية بدل قوات الجيش الإسرائيلي، ويمكن للاجئين السكن في المستوطنات التي سيتم نقل سكانها، إذا لم يتوفر الشريك الفلسطيني المفاوض، تبقى "إسرائيل" واقفة على الحدود المؤقتة».

الانطباع الأول الذي يشكل هذا الإيجاز، أن الخطة تقترح بدلاً من التفاوض للوصول إلى وضع مستجد كنتيجة للمفاوضات، البدء في التفاوض من الواقع الجديد الذي يجري تشكيله من جانب واحد. كذلك فإن الخطة تتعدى موضوع الفصل إلى ما يمكن وصفه بتصور لـ "التسوية"، وذلك عبر ربط إفراغ المستوطنات المشار إليها بإسكان اللاجئين فيها، بدلاً من حقهم في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم. ويتحدث جلعاد شير بوضوح عن المعادلة المقلوبة حيث يقول: «لم تنجح مفاوضات الاتفاق الدائم، ولذلك فإننا نسعى في خطتنا هذه إلى (قلب المعادلة)، إننا لا نتحدث عن اتفاقية سياسية تقود إلى الفصل بين الشعبين، وإنما عن فصل سياسي ربما يقود إلى الاتفاق في المستقبل».

والواقع أن واضعي الخطة، يتطلعون إلى الاتفاق بوصفه القادر "على وقف السيطرة لصالحنا" بتعبيرات جلعاد شير، والذي يقول: «الوهم الذي نعيشه هو فقاعة صابون تنفجر يوميًا أمام عيوننا في كل المجالات. يجب البدء بشفاء الدولة، ولذلك يجب الانفصال بشكل أحادي الجانب عن سيطرتنا على غالبية الجمهور في الضفة وغزة. وبما أنه ثبت استحالة تحقيق ذلك من خلال المفاوضات، فتعالوا نفعل ذلك من جانب واحد، ونترك الباب مفتوحًا أمام المفاوضات المستقبلية. إننا لا نصل عبر خطتنا هذه إلى الحل الدائم، وإنما إلى حدود مؤقتة. إننا لا نعرض حلاً لكل المشاكل. ولكننا نقف على حدود يمكنها أن تكون مستقرة حتى إذا بقيت مؤقتة لفترة طويلة».

⊕ خوفًا من الانهيار...

وحسب الصحف الصهيونية، فإن واضعي الخطة يحذرون من خطر الانهيار الديمغرافي، ويقولون إنه إذا لم يتم الفصل، حتى نهاية العقد الحالي، فسيشكل اليهود عندها غالبية تصل إلى ٥١٪ فقط، وسينخفض عددهم في عام ٢٠٢٠ إلى نسبة ٤٧٪. وفي عام ٢٠٥٠ ستصل نسبة اليهود بين البحر والنهر إلى ٣٧٪ فقط.

في المقابل إذا تم تحديد الخط السياسي الواضح بناء على «الخط الأخضر»، فسيشكل اليهود "داخل إسرائيل" نسبة ٧٨٪ في نهاية العقد الحالي، ونسبة ٧٤٪ في عام ٢٠٥٠. وإذا كان يمكن إجراء استبدال للمناطق المأهولة، فإنه يمكن لـ "إسرائيل" الوصول إلى غالبية يهودية تصل إلى نسبة ٨٠٪ تقريبًا.

يبدو موضوع "الخطر الديمغرافي" أو "الانهيار الديمغرافي" كما تسميه الخطة بمثابة محرض أساس، كي يقوم الصهاينة بتنفيذها في أسرع وقت ممكن، ويرى واضعوها أن خطط الفصل الأخرى، وخاصة خطة الفصل التي تنفذها الحكومة الحالية، (وهي خطة فصل أمني فقط)، تعني وضع عراقيل مادية ووسائل إلكترونية قرب الخط الوهمي الفاصل بين الأراضي المحتلة عام ٦٧، والأراضي المحتلة عام ٤٨ والمسمى «الخط الأخضر»، دون إجراء أي تغيير في خارطة الاستيطان اليهودي في الضفة أو القطاع.

ويحذر واضعو الخطة بالتالي من أن تتركز العمليات الفدائية على المستوطنات والمستوطنين، مما سيخلف (فجوة ضخمة) بين مستوى الأمن في المستوطنات ومستواه داخل «الخط الأخضر». ولتلافي هذه "الفجوة" يجري اقتراح أن تبقى الكتل الاستيطانية المركزية كما تسميها الخطة، تحت السيطرة

الصهيونية، وهذه الكتل هي: «كتلة آرئيل وكتلة غوش عتصيون، والكتلة المحيطة بالقدس، وتلك المحيطة بالخليل، والكتلة القائمة على شارع ٤٤٣ (موديعين – القدس)، وكتلة غور الأردن (التي لن يتم الاستثمار في تطويرها مدنيًا وإنما ستشكل منطقة أمنية حتى الحل الدائم)».

وبغية عدم إثارة غضب المستوطنين تقترح الخطة إبقاء: "عوفره وبيت إيل" تحت السيطرة الصهيونية أيضًا، مشيرةً إلى أن النقاش حول مستقبل المستوطنات سيتم في إطار مفاوضات الحل الدائم. وحسب الخطة سيتم الاستعداد على مرحلتين، تستغرق كل واحدة منها ١٨ شهرًا، والمقصود بشكل عام، تفكيك ٦٨ مستوطنة التي ستبقى تحت السيطرة الصهيونية، أو إلى داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨.

◈ **مرحلتان ...**

تتطلب الخطة ٣٦ شهرًا للتطبيق موزعة على مرحلتين بواقع ١٨ شهرًا لكل مرحلة:

⇦ **<u>المرحلة الأولى:</u>**

وهي فترة انتقالية تستغرق ١٨ شهرًا، يستكمل بناء العوائق على طول خط إعادة الانتشار، بناءً على جدول الأولويات الأمنية والديمغرافية، وإلى أن يتم الانتهاء من المرحلة الأولى واستكمال العوائق تبقى السيطرة الأمنية بأيدي الجيش:

١- يتم نقل بعض المستوطنات في الضفة والقطاع إلى داخل الكتل الاستيطانية، وتتحول المستوطنات المخلاة إلى معسكرات للجيش.

٢- يتم البحث عن مناطق ملائمة لإسكان المستوطنين الذين سيتم نقلهم من المناطق، وتخطيط هذه الأماكن لاستيعابهم في الجليل والنقب وفي كل مكان مناسب. ويستكمل الاستعداد القانوني لفرض السيادة الصهيونية على مناطق الضفة، التي ستبقى خاضعة للسيطرة الصهيونية.

٣- يبدأ الاستعداد لفصل البنى الحيوية ونقلها (الكهرباء، الغاز، الماء، والمواصلات).

٤- يتم تسريع المساعي الدولية إلى استكمال الإصلاحات وبناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي هذا الإطار يشرع بتشكيل القوة الدولية إلى جانب إرسال مندوبين دوليين إلى الاراضي الفلسطينية، للإشراف، ومتابعة عملية بناء المؤسسات الفلسطينية (الانتخابات والسلطة القضائية والجهاز الأمني والبنى الاقتصادية).

٥- تهدف المرحلة الأولى إلى إثبات إصرار "إسرائيل" على أخذ زمام المبادرة السياسية إلى أياديها. وإذا لم يتم في نهاية المرحلة الأولى تشخيص قيام قيادة فلسطينية مناصرة للسلام، تنتقل "إسرائيل" من جانب واحد، إلى تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة.

⇦ المرحلة الثانية:

١- يتم نقل ٦٨ مستوطنة من مستوطنات الضفة، وكل مستوطنات قطاع غزة إلى البلدات الدائمة التي ستقام في التكتلات الاستيطانية (في الضفة) وفي "إسرائيل".

٢- يستكمل فصل البنى التحتية وتفعيل جهاز المعابر الخاضعة للرقابة على جانبي الخط الفاصل.

٣- يتم من خلال تنسيق دولي، وبناءً على التقديرات الإسرائيلية لفاعلية سيطرة القيادة الفلسطينية الرسمية، فرض سيطرة القوات الدولية على المناطق التي سيخليها "الجيش الإسرائيلي".

٤- تساعد "إسرائيل" على إعداد حلول لمسألة اللاجئين ولا تعارض دخولهم إلى مناطق السلطة الفلسطينية وتوطينهم في المستوطنات، بعد أن يتم نقل سكانها، من خلال الاعتماد على الضمانات الدولية المناسبة.

٥- مع انتهاء المرحلة الثانية، وإذا لم تقم قيادة فلسطينية يمكنها أن تكون شريكة في التوصل إلى اتفاق مع "إسرائيل"، تقف "إسرائيل" على حدود مؤقتة، ثابتة وقابلة للحماية.

تشكل الفقرات السابقة النص شبه الحرفي لبنود الخطة في خطوطها العامة، مع الإشارة إلى أن الخطة تشمل بندًا خاصًا بـ [القدس]، جاء على شكل ملحق، يتحدث عن أنه: «يجب العمل خلال السنوات القريبة من أجل مأسسة اتفاقيات غير رسمية، تؤدي إلى إضعاف الرابط بين القدس اليهودية والجمهور العربي (نص حرفي) وهذا يشمل إلغاء منح المواطنة الإسرائيلية للفلسطينيين المقيمين في القدس. أما الاتفاقيات المتعلقة "بالحوض المقدس"، فيتم مناقشتها فقط خلال المفاوضات، حول الوضع الدائم. أما "الانتشار الأمني حول القدس" فيتم شمله في خطة غطاء القدس، ولكن على طول الخط الديموغرافي الداخلي في المدينة».

⊕ خيارات.. وخيارات

في تصريحات لصحيفة يديعوت أحرونوت، يقول الجنرال ساغي، (الشريك الأساسي في إعداد الخطة)، أن أمام كيانه أربع خيارات، هي:

الأول: الحفاظ على الوضع القائم، الذي يعني انتظار حدوث التغييرات في القيادة الفلسطينية، هذا الانتظار الذي يولّد تفاعلات سلبية يرافقها الرغبة إلى التصعيد العسكري.

الثاني: هو التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. لكن فرص تحقيق ذلك في الوضع الحالي ضئيلة جدًا، كما أن انتظار إجراء الإصلاحات في السلطة الفلسطينية يمكنه أن يستغرق فترة طويلة. هذا إذا تم ذلك أصلاً.

الثالث: إعادة احتلال المناطق، وفرض الحكم العسكري. وهذا يخرب «المصالح القومية لإسرائيل».

الرابع: المبادرة إلى الفصل.

وكما توضح الخطة التي عرضنا لها، فإن هذا الفصل يستهدف الوصول إلى المفاوضات انطلاقًا من الوقائع المستجدة التي تثبت ضم أجزاء من الضفة، وقطع الصلة بالقدس، وتصفية قضية اللاجئين. والخطة مؤسسة على حفظ مصالح الكيان الصهيوني.

ولكن! هل يمكن قراءة الأمر ضمن مستوى آخر؟ .. نعم. فالخطة المصممة لحفظ الأمن الصهيوني تحت عنوان الفصل السياسي، هي دليل آخر على المأزق الصهيوني. ولنتذكر هنا أن شارون قد صرح في ذروة الانتفاضة الأولى عام ٨٨ قائلاً: «إذا رفع العلم الفلسطيني فوق نابلس، فسوف تلاحقنا السكاكين حتى حيفا». وأن شمعون بيريز قال: «إذا كانت نتساريم مستوطنة فأنا لا أفهم شيئًا، لكننا لن ننسحب منها حتى لا يقولوا إننا ننثني». تذكر هذين التصريحين الآن يفيد في حقيقة أن العدو الذي يشتد مأزقه لا يريد أن يظهر كذلك.

لقد قال "أوري ساغي" في تصريحاته ليديعوت أحرنوت: «نحن لا نهرب. الخطة تقترح في المرحلة الأولى، نقل سكان ٦ مستوطنات إلى ١٠ مستوطنات معزولة، لكنه لن يتم تسليم هذه المستوطنات إلى الفلسطينيين، وإنما يستوطنها الجيش، كي لا يتولد الشعور بهرب "إسرائيل" وانتصار الفلسطينيين». لا يريد العدو أن يبدو هاربًا، ولذلك يسعى نحو "فرار" هو شكل من معاودة "احتلال مريح". ولكن! ماذا إذا استمرت المقاومة؟ .. إن هذه هي النقطة المركزية في الأمر كله، فالعدو الذي يقترح خطة فصل، ويقول إنه لا يريد أن تبدو مثل هزيمة، سوف يفر مهزومًا بتصاعد المقاومة. هذا هو الدرس الذي يجب أن تتم قراءته جيدًا. استمرار المقاومة سوف يخلق واقعًا جديدًا، وهو الذي يفرض على الطغاة إعادة الحسابات بدل الانشغال في البحث عن احتلال آمن. وإذا كان ساغي يتحدث عن خيارات، فإن مقابلها خيارًا واحدًا هو: [استمرار المقاومة].■

المراجع

⌖ الكتّاب المشاركين أبجدياً :

- أحمد مجدلاني.
- باتريك سيل.
- بلال الحسن.
- زكريا شاهين.
- عدنان أبو عودة.
- عماد الدين سعيد.
- عماد جاد.
- غازي حمد.
- ماجد الكيالي.
- ماهر عبد الرحمن.
- مرزوق حلبي.
- نافذ أبو حسنة.

⌖ تقارير صحفية :

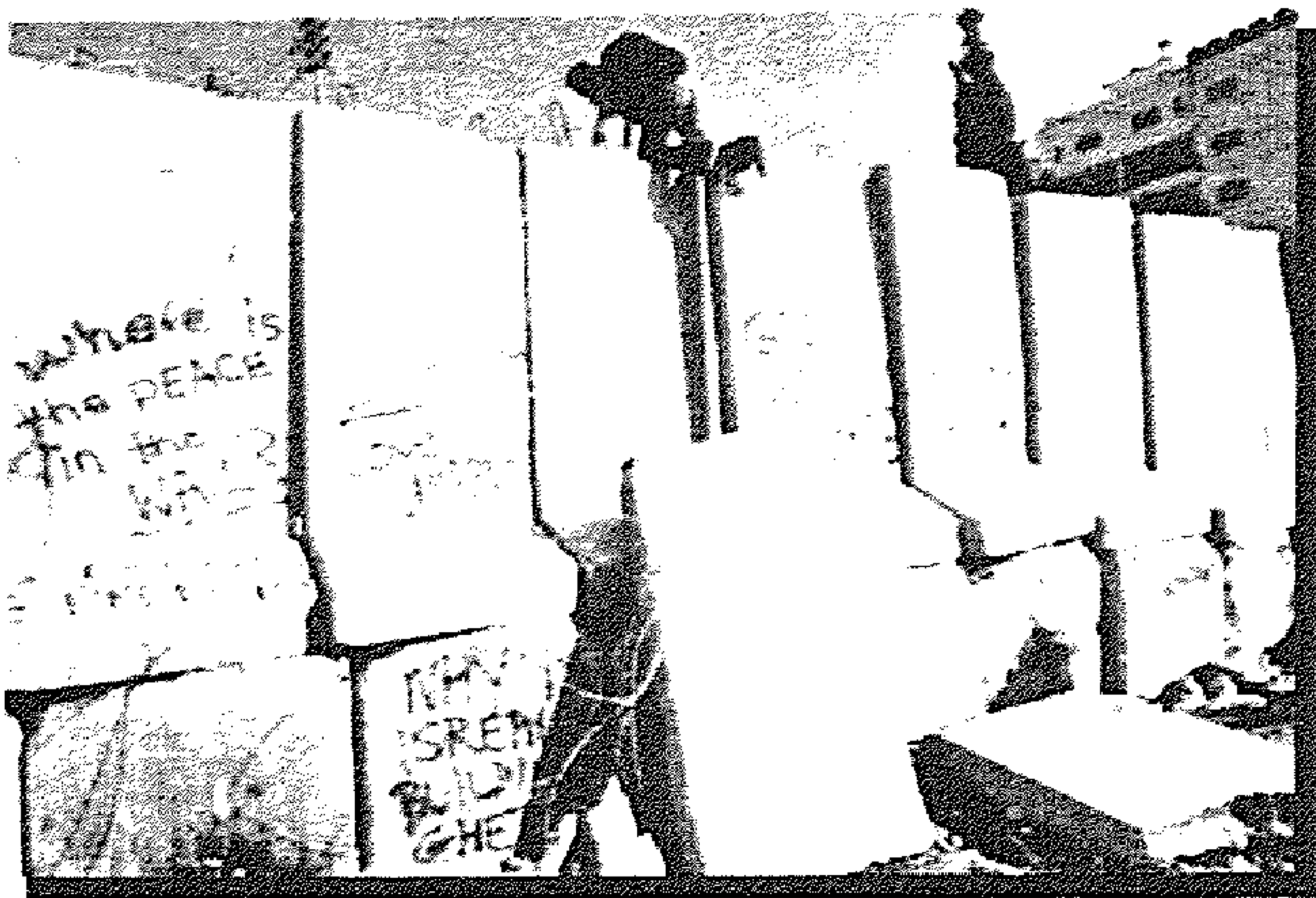
- هآرتس ٢٠٠٣/٧/١٦.
- الهيرالد تريبيون ٢٠٠٣/٥/٢٧.
- يديعوت أحرنوت ٣١/٥/ ٢٠٠٣.

⌖ مواقع إلكترونية :

- مركز المعلومات الفلسطيني: (www.pnic.gov.ps)
- مركز الإعلام الفلسطيني. (زاوية مقالات): (www.palestine-info.info)
- إسلام أون لاين. (شؤون سياسية): (www.islamonline.net)
- موقع عرب ٤٨، (مقالات): (www.arabs48.com)
- موقع لجنة الأربعين: (www.assoc40.org)
- مركز الأهرام للدراسات: (www.ahram.org.eg)

الفصل السادس

القدس والجدار



- بانوراما القدس
- سياسيات التمييز في القدس
- المصادرة والاستيطان في القدس
- خطة عزل القدس
- عملية تقسيم القدس (شهادة صهيونية)
- تقسيم القدس (شهادة غربية)
- المراجع

بانوراما القدس

✦ مساحة مدينة القدس :

أخذت عملية تهويد القدس أشكالاً عدة تعود بدايةً لحالة التنسيق المبرمج بين اليهودية العالمية والدول الاستعمارية وفي طليعتها بريطانيا، حيث برزت قضية الاستيلاء على الأرض التي شكلت أساسًا العمود الفقري – إضافة للاستيطان – لمقررات المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٧٩٨م، محور التحرك اليهودي لإثبات وجودهم في فلسطين.

فمع بداية الاحتلال البريطاني وتحديدًا في عام (١٩١٧) كانت نسبة ملكية العرب في القدس تزيد على ٩٠٪ من مجمل مساحتها، وحظ اليهود لم يتعد حينها (٤٪) فقط، في حين أصبحت فيه ملكية الأراضي والعقارات والمرافق العامة في عام (١٩٩٤) تساوي (٨٦٪) لليهود، و (١٠٪) إضافة لـ (٤٪) يعمل العرب للحفاظ عليها.

جدول (٢٣): [التغيير العام في السكان والملكية في القدس (١٩١٧ – ١٩٩٤)]

السنة	نسبة ما يملكه العرب	نسبة ما يملكه اليهود	نسبة السكان العرب	نسبة السكان اليهود	المجموع الكلي للسكان
١٩١٧	أكثر من ٩٠٪	٤٪	٧٥٪	٢٥٪	٤٠ ألف نسمة
١٩٩٤	١٠٪ – ٤٪ متنازع عليها	٨٦٪	٢٦٪	٧٤٪	٥٨٧ ألف نسمة

ويذكر أن سلطات الانتداب البريطاني منحت الوكالة اليهودية (١١٧) ألف دونم اقتطعتها من الأراضي الأميرية التابعة لقضاء القدس، وتمثل (٧٪) من مساحة المدينة، واستدعى الجنرال البريطاني (اللنبي)(١) مهندس مدينة الإسكندرية للقدس مكلفًا إياه بوضع خطة هيكلية للمدينة، فقدم مخططه عام (١٩١٨) مقسمًا القدس إلى أربعة مناطق هي: (البلدة القديمة وأسوارها، المنطقة المحيطة بالبلدة القديمة، القدس الشرقية، القدس الغربية). كما وضم المخطط المستعمرات اليهودية المحيطة بالقدس إلى حدود البلدة المقترحة للمدينة، وذلك بهدف إضفاء الشرعية على استيلاء اليهود على الأراضي العربية، وأملاك الوقف الإسلامي وتهويد المدينة.

---

(١) الجنرال البريطاني (اللنبي): قائد عسكري وسياسي بريطاني. قاد القوات البريطانية في غزو فلسطين ضد تركيا عام ١٩١٧، واستولى على القدس ودمشق وحلب بعد هزيمة الأتراك في موقعة مجدو الفاصلة بمساعدة العرب.

وكانت مدينة القدس قبل حرب عام (١٩٤٨) مدينة مختلطة، مع وجود أحياء عربية مميزة شرق المدينة وأخرى يهودية غربها، وأخرى مختلطة. أما بعد الحرب المذكورة، فاستولت "إسرائيل" على الجزء المختلط من المدينة وأجزاء أخرى واسعة من القسم العربي، وذلك من خلال حملة إبعاد وطرد سكانها العرب. وعليه يمكن القول إن حدود ومساحة مدينة القدس تغير أكثر من مرة، إما للعامل الطبيعي المترتب على الزيادة السكانية، أو بسبب التوسع الاستعماري الإسرائيلي لبلع الأرض العربية.

⇦ **القدس الشرقية:**

ضمت القدس الشرقية على أثر حرب ٤٨ البلدة القديمة بأكملها، وأحياء باب الساهرة والعامود والشيخ جراح والحسينية (الأمريكان كولوني) ووادي الجوز والثوري، وقد قدر عدد سكان الأحياء المذكورة عام (١٩٥٢) بما يعادل (٥٠٧٧٤) نسمة.

وكان من الطبيعي أن تعاني المدينة إثر الانقسام من الازدحام بعد وصول أعداد كبيرة من المهاجرين أبناء الأحياء العربية. لذا سعى المجلس البلدي للقدس الشرقية باستمرار بالمطالبة بتوسيع حدود البلدية، فضمت للمدينة في ١٩٥٢/٤/١م مناطق سلوان ورأس العامود وعقبة الصوانة وأرض السمار وجنوبي شعفاط، بحيث وصلت مساحة البلدية ٦ آلاف دونم.

ولما تحولت القدس الشرقية في هذه الفترة إلى مركز إداري وتجاري بالإضافة إلى مركزها الروحي، يخدم مناطق الضفة الغربية، ازدهرت فيها حركة العمران، وزاد عدد سكانها إلى ما يقارب ٧٠ ألفًا عام (١٩٦٦)، مما دفع مجلس أمانتها للتخطيط لزيادة مساحة القدس الشرقية من ٦ آلاف دونم إلى ٧٥ ألف دونم، وبشكل خاص باتجاه الشمال حتى مطار (قلنديا)، إلا أن عدوان ٥ من حزيران/ يونيو ١٩٦٧م حال دون تنفيذ المشروع.

⇦ **القدس الغربية:**

قامت سلطات بلدية القدس الغربية ما بين ١٩٤٩-١٩٦٧ بتوسيع حدود البلدية ثلاث مرات، كانت أهمها في ١٩٥٢/٨/١٤، عندما زادت مساحة المدينة من (١٦,٢٦١) دونمًا، إلى (٢٣,٥٠٠) دونمًا. وأضيف لمساحة أو مسطح المدينة (٢٥٠٠) دونم، وفي ١٩٦٤/٧/٢٦ أضيف أيضًا (٢١٠٠) دونم، لتصل مساحتها عشية عدوان (١٩٦٧) إلى (٣٨١٠٠) دونم، مما يعني زيادة مسطح

المدينة خلال عقدين بنسبة (٢,٣) المرة. والعامل المساعد لتوسيع مسطح المدينة هو مصادرة الأراضي العائدة ملكيتها للعرب المهاجرين بعد حرب عام (١٩٤٨م)، فسُنت مجموعة من القوانين أسهمت في فتح الباب على مصراعيه للبلدية والمؤسسات الأخرى في وضع اليد على أراضي العرب، سواء المهاجرين منهم أو سكان القرى العربية المجاورة والمهجورة. وشملت الإضافات الجديدة لحدود البلدية أراضي [لفتا وخلة الطرحة وبيت صفافا ودير ياسين وعين كارم والمالحة]، تلك القرى التي وصلت مساحة أراضيها مجتمعة حوالي (٣٦٧٧١) دونم، عام (١٩٤٥).

هذا ولعبت بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية دورًا بارزًا ومحوريًا في قضية توسيع مسطح المدينة، فمنذ الإعلان عن القدس في ١٩٥٠/١/٢٣ عاصمة لإسرائيل والعمل يجري لتحويلها إلى منطقة جذب من النواحي الاقتصادية والثقافية، فأقيمت العديد من المؤسسات الصناعية والعلمية والإدارية. ونشطت حركة العمران، فازداد تعداد السكان من (٦٩) ألفًا عام ١٩٤٩ إلى (١٩٧,٧) ألفًا عام ١٩٦٧.

⌖ حدود القدس ١٩٦٧ – ١٩٩٤:

حدث تغيير كبير وملحوظ على مسطح مدينة القدس وحدودها بعد عدوان (١٩٦٧/٦/٥) فقد وصلت مساحتها عام (١٩٩٣) إلى (١٢٣) ألف دونم، بلغت مساحة القدس الشرقية منها (٧٠٤٠٠) دونمًا والغربية (٥٢٦٠٠) دونم. وقد تم التغيير الرئيس على مساحة المدينة على حساب توسيع مساحة القدس الشرقية عام (١٩٦٧) من (٦) آلاف دونم إلى (٦٩٩٠٠) دونم، أضيف إلى ذلك (٥٠٠) دونم أخرى عام (١٩٨٥). أما القدس الغربية فقد تم توسيعها في شباط (١٩٩٢) بما يعادل (١٤٥٠٠) دونم.

وفيما يتعلق بالقدس الشرقية، فالعامل الحاسم في إحداث التغيير على حدود المدينة كان الاحتلال وسياسة التوسع والاستيطان الإسرائيلية.

هذا وبدأت عمليات المصادرة للأرض العربية مباشرة بعد الاحتلال الإسرائيلي، ففي (١٩٦٨/٩/١) صودر (٣٢٤٥) دونم في "الشيخ جراح وأرض السمار ووادي الجوز وخلة نوح في أرض الحرام"، وبوشر بإقامة مستوطنات "رامات أشكول وجفعات هبيتار والتلة الفرنسية والجامعة العبرية" على أراضيها في العامين (١٩٦٨–١٩٦٩). وتجدر الإشارة إلى أن حدود مدينة القدس الشرقية قد وسعت مقارنة بحدود (١٩٤٩) و (١٩٦٦) باتجاهات ثلاث:

⇦ الحدود الشمالية:

تعني المنطقة الواقعة شمال الشيخ جراح وعلى (طريق القدس – رام الله). والتوسع الأكبر حدث في الشيخ جراح، وشعفاط. وقد بلغت الحدود أقصى عرض لها في الغرب إلى الشرق في المنطقة الفاصلة بين وادي عيسى شرق بيت إكسا ووادي ابن عيد غربي قرية عناتا (حوالي ٧,٥ كلم). وكلما اتجه المرء شمالاً (طريق القدس – رام الله) تأخذ حدود البلدية بالتقلص، خاصة في الغرب متجنبة ضم قرى بيت حنينا (البلدة القديمة) وبيت نبالا وقلنديا وجديرة ورافات، مع ضم معظم أراضيها لمسطح المدينة.

أما إلى الشرق من بيت حنينا فتوازي الحدود حي شعفاط، بحيث تستوعب مستوطنتي النبي يعقوب وبسغات زئيف. وتشكل هاتان المستوطنتان مع بسغات عومير، السور الشرقي الذي يمنع امتداد أحياء بيت حنينا والنبي يعقوب شرقًا، ويحد من اتصالها مع عناتا وحزما.

وبدءًا من ضاحية البريد شمالاً تضييق حدود البلدية إلى عرض (٢ كلم) تقريبًا، متجنبة تجمع الرام ومخيم قلنديا، لتضم مطار قلنديا والمدينة الصناعية عطاروت (المقامة على أراضي قريتي بيت حنينا وقلنديا).

أما الحد الشمالي لحدود البلدية الموسعة من قبل الطرف الإسرائيلي، فتقع تقريبًا جنوب مصنع العرق في منطقة خان أبو اسكندر.

⇦ الحدود الشرقية:

جرى التوسع في هذا الجانب بضم جبل المشارف والطور وجبل المكبر لحدود القدس الشرقية. وتقع أقصى نقطة في الشرق في المنطقة المرتفعة الفاصلة بين وادي النار غربًا ووادي الجهير شرقًا المعروفة (بجبل السلحيد).

⇦ الحدود الجنوبية:

شمل التوسع في هذه المنطقة: "صور باهر، أم طوبا، وجبل أبو غنيم، وشرفات وأراضي بيت جالا غربًا حتى شمال شرق قرية بتير"، ثم عادت فضمت أراضي بتير المذكورة عام (١٩٩٢)، وأقيمت داخل حدود البلدية (أي في المنطقة الموسعة) مستوطنة جيلو وجفعات هاماتوس، اللتان تشكلان حدًا يحول دون توسع مدينتي بيت لحم وبيت جالا شمالاً.

⇦ **الحدود الغربية:**

توسعت حدود البلدية في شباط (١٩٩٢) غربًا بمساحة (١٤٥٠٠) دونم، بحيث امتدت مع خط وقف إطلاق النار لعام (١٩٤٩) لتفصل بين بتير وخط السكة الحديد، ثم غربًا على أرض قرية الولجة. وقد شكل هذا التوسع الجزء الأكبر من الأراضي التي ضمتها البلدية في ذلك العام. أما التوسع الآخر فتم في موتسا وجفعات شاؤول وراموت على أراضي عين كارم ودير ياسين ولفتا بشكل متفرق. وتشكل نقطة لقاء خط السكة الحديد، الذي يسير في وادي الولجة (Rafim)، مع وادي سارة، أقصى نقطة إلى الغرب في حدود البلدية.

سياسات التمييز في القدس

أكد مئير مرغليت العضو في حركة "ميرتس" الإسرائيلية، والذي شغل حتى عهد قريب منصبًا رفيعًا في بلدية القدس الغربية، برئاسة إيهود أولمرت، اعتماد البلدية الإسرائيلية سياسة تمييز عنصري مزمن بحق المقدسيين، تُسقط جميع الادعاءات التي يروجها المسؤولون الإسرائيليون عن قدس واحدة وموحدة.

جاء ذلك في دراسة أجراها مرغليت، وصدرت عن مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وهي مؤسسة فلسطينية تعني بحقوق المواطنين المقدسيين، وفي الدفاع عن قضاياهم أمام الدوائر الإسرائيلية المختلفة.

والدراسة كما يقول معدها، تسلط الضوء على حجم سياسة التمييز الممارسة ضد المقدسيين، مستندًا فيما يورده من معلومات ومعطيات تقرير مدقق لحسابات "إسرائيل" نُشر في منتصف عام ٢٠٠١، ويشكل مرجعية معتمدة جدًا لتحليل عناصر ميزانية البلدية.

✥ القضية الديموغرافية:

تؤكد الدراسة أن القضية الديمغرافية في القدس غير محسومة بعد، وهي قابلة لأكثر من تفسير، فثمة منظومتان إحصائيتان تشيران إلى أرقام مختلفة: المنظومة الأولى هي (إحصائية المكتب المركزي للإحصاء)، أما المنظومة الثانية فهي (إحصائية مكتب السجل السكاني في وزارة الداخلية)، والفارق بينهما فيما يتعلق بتعداد سكان القدس يقدر بحوالي ٧٠ ألف نسمة.

معطيات (المكتب المركزي للإحصاء) والمتعلقة بالعام ٢٠٠١، تشير إلى أن عدد سكان القدس وصل إلى ٦٧٠ ألف نسمة، من بينهم ٤٤٤,٣٠٠ يهودي، يشكلون ما نسبته ٦٦,٣٪ من السكان، مقابل ٢٢٥,٤٠٠ غير يهودي، يشكلون ما نسبته ٣٣,٥٪ من السكان.

أما معطيات (مكتب السجل السكاني)، فهي تتجدد كل يوم، وتشمل كل مولود أو متوفى، كما يرد في سجلات الداخلية. ومعطيات شهر تموز/ يوليو من العام ٢٠٠٢ أشارت إلى أن عدد سكان القدس بلغ ٧٤٠ ألف نسمة، من بينهم ٤٨٦,٤٨٠ يهوديًا يشكلون ما نسبته ٦٥,٦٪ مقابل ٢٤٠,٧٢١ من غير اليهود، الذين يشكلون ما نسبته ٣٤,٤٪ من عدد السكان.

وتشير الدراسة إلى معطيات مهمة جدًا تتعلق بأعداد الأطفال المقدسيين من سن (يوم إلى عشر سنوات)، حيث تصل نسبتهم إلى ٤٠٪ من مجموع النسبة الإجمالية للقدس، وتؤكد المعطيات آنفة الذكر أن نسبة العرب ستصل حتى العام (٢٠١٠) إلى حوالي ٤٢٪. في حين تتوقع الحسابات التي أجراها البروفيسور سيرجيو دي لا فرغولا، من الجامعة العبرية، والمستندة إلى معطيات مكتب الإحصاء المركزي، أن تصل نسبة العرب العام (٢٠١٠) إلى ٣٥٪، لترتفع في العام (٢٠٢٠) إلى ٣٨٪ تقريبًا.

بيد أن المعطيات السابقة، كما يقول مُعد الدراسة تتجاهل وجود عشرات آلاف العرب المقدسيين، يعيشون في المدينة ولكن بـ "صورة غير قانونية"، أي (دون بطاقة هوية زرقاء)، كما أنهم غير مسجلين في سجل السكان. ويدور الحديث هنا عن وجود أزواج وأولاد من سكان الضفة الغربية تزوجوا من مقدسيات، ولم يحصلوا على موافقة "جمع الشمل"، ويقدر عدد هؤلاء بحوالي (٢٠,٠٠٠) فلسطيني.

✦ المبنى الاجتماعي والاقتصادي للمقدسيين :

تتطرق الدراسة إلى المبنى الاجتماعي والاقتصادي للمقدسيين، فتشير إلى أنهم – المقدسيين – يتمتعون بمستوى اجتماعي واقتصادي منخفض، نسبة إلى السكان اليهود في القدس الغربية، حيث يعيش معظمهم تحت خط الفقر، وتقدر نسبتهم بحوالي ٥٨٪. في حين تصل نسبة الأطفال الذين يعيشون تحت خط الفقر حتى سن ١٨ عامًا إلى ٦٨٪ وقد تعمقت الفجوة واتسعت منذ اندلاع انتفاضة الأقصى.

⌖ استثمارات المياه والمجاري:

تؤكد الدراسة أن خدمات المياه والمجاري في بلدية القدس الغربية تدار من قبل شركة "جيحون"، وهي شركة تابعة للبلدية، لكنها شركة خاصة بالمعنى الكامل. ويبرز التمييز في مجال المياه والمجاري بين القدس الشرقية والقدس الغربية، في حجم ما هو مستثمر من أموال في هذين المجالين. ففي حين يقدر الاستثمارات في [مجال المياه] بالقدس الشرقية بحوالي ٢,٧٢٣,٠٠٠ شيكل، نجده في القدس الغربية يصل إلى ٢٦,٤٥٠,٠٠٠ شيكل. أما في "مجال المجاري" فإن حجم الاستثمارات في القدس الشرقية لا يتعدى الـ ١٣ مليون شيكل، مقابل ٣٠,٥٣٧,٠٠٠ شيكل في القدس الغربية.

وسبب التمييز في حجم الاستثمار المذكور – كما يقول واضع الدراسة – هو النقص الكبير في البنى التحتية للمياه، وشبكة الصرف الصحي في القدس الشرقية، مقابل القدس الغربية، التي كلها مغطاة بخطوط مياه وصرف صحي.

⌖ سياسة التخطيط والبناء:

تتطرق الدراسة إلى سياسة التخطيط والبناء في القدس الشرقية، فتشير إلى أن التمييز ضد القدس الشرقية لا يتمثل فقط بتوزيع الميزانيات، بل يتعداه إلى سياسة التخطيط والبناء. أما اتساع المشكلة وحجمها فتوضحها معطيات الدراسة على النحو التالي:

- يوجد أكثر من (٣٥ ألف) مبنى في القدس الشرقية، منها ٣٢ ألف مبنى مستخدم للسكن، و ٣,٧٠٠ مبنى تجاري.
- التقدير السائد في البلدية هو أن ثلث هذه المباني بنيت دون ترخيص، وهو في نظر القانون الإسرائيلي بيوت غير قانونية.
- عدد البيوت غير القانونية في القدس الشرقية يقدر بـ ١٠ آلاف بيت، وكل عام يضاف إليه نحو ألف آخر، وفي المقابل، فإن عدد البيوت التي تبنى مع رخصة بناء يصل إلى ٢٠٠ بيت، أي مقابل كل بيت قانوني يبنى في القدس الشرقية تبنى أربعة بيوت غير قانونية.

وتوضح الدراسة أن الهدف من سياسة التخطيط والبناء المتبعة في القدس الشرقية هو سياسي، مرتبط بقرار سياسي يسعى للمحافظة على التوازن الديمغرافي في القدس، بحيث لا تتعدى نسبة

العرب فيها الـ ٣٠٪ من مجموع السكان. وتقوم هذه السياسة على فرضية أن الطريقة المثلى لتقليص التزايد السكاني في القدس الشرقية تتم عبر تضييق مساحة السكن للعرب، فإذا منعتهم من البناء فإنهم سيرحلون. والمثال الأكثر بروزًا كما جاء في الدراسة في هذا المجال هو (خطة البناء) التي كان من المفروض أن تُمكن من إضافة ١٧ ألف وحدة سكنية للفلسطينيين، لكنها رُفضت من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، بدعوى أنها تتعارض مع سياسة الحفاظ على التوازن الديمغرافي للمجموعتين السكانيتين في المدينة، لذا قلصت إلى ٧,٥٠٠ وحدة فقط.

وقد أدت هذه السياسة إلى نتائج عكسية، تمثلت بعودة عشرات آلاف المقدسيين للسكن داخل حدود بلدية القدس، بعد العمل بسياسة سحب الهويات، وظهور موجة كبيرة من البناء غير المرخص، لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان.

لماذا لا يمكن الحصول على تراخيص بناء؟!

تجيب الدراسة على ذلك، بالإشارة إلى جملة من الأسباب الموضوعية، تصفها بأنها أسباب "تقنية"، أو "قانونية" ولكن خلف هذه الأسباب تتستر دوافع سياسية واضحة، والأسباب الموضوعية هي:

- ٤٠٪ من مساحة القدس الشرقية أعلنت في السابق "مناطق خضراء" أو " مناطق مفتوحة" يحظر البناء فيها. ففي منطقة صور باهر مثلاً، تشغل المناطق الخضراء ما نسبته ٤٢٪ من مساحة أراضي القرية، وفي السواحرة تصل نسبة هذه المناطق إلى ٦٠٪.
- كما أن مخططات البناء المستقبلية للمدينة، تُظهر شوارع تقطع القرى العربية بطولها وعرضها، وخُصصت فيها مساحات لمبانٍ عامة لا أحد يعرف متى ستقام، وفي هذه المساحات يمنع البناء.
- إضافة إلى وجود مساحات شاسعة من الأراضي مخصصة لإعادة التوحيد والتوزيع، ولكن لا يمكن تنفيذ ذلك، بسبب الصعوبات في الوصول إلى أصحاب الأراضي.

وأكدت الدراسة وجود قسم لا يستهان به من الأراضي المخصصة للبناء في مخططات البناء المستقبلية لا يمكن البناء فيها بسبب عدم وجود البنى التحتية الأساسية مثل الطرق، وشبكة المياه والمجاري، التي يشترط وجودها من أجل إعطاء التصريح.

إضافة إلى التمييز في إعطاء نسب البناء بين أحياء القدس الشرقية، والأحياء الاستيطانية اليهودية في القدس الغربية، ففي حين تصل نسب البناء في مستوطنة "أبو غنيم" إلى ما يتراوح ما

بين ٩٠–١٢٠٪، نجدها في "صور باهر" لا تتعدى نسبته ٣٥–٥٠٪. والحال كذلك في رأس العامود، ففي حين أعطيت نسبة بناء لمستوطنة "موسكوفيتش" بواقع ١١٥٪، لم تتعد هذه النسبة للمواطنين العرب الـ ٥٠٪.

يضاف إلى كل ذلك التكاليف الباهظة جدًا لاستصدار رخص البناء، حيث تصل تكاليف ربط شبكة المياه مثلاً إلى ما مجموعه (٣٥–٥٠ ألف) شيكل، مع صعوبة إثبات ملكية الأرض، بسبب عدم وجود تسجيل منظم لملكية الأرض، وبالتالي يُمنع الفلسطينيون من تقديم طلبات للحصول على رخص بناء، حيث أنه طالما ملكية الأرض غير موثقة بالسجلات الرسمية، فلا يمكن إصدار تصريح بناء عليها.

✧ ميزانية البلدية:

تنقسم ميزانية بلدية "أولرت" إلى نوعين: ميزانية عادية، وميزانية غير عادية (مخصصة للتطوير المادي). وقد بلغت الميزانية المخصصة للقدس الشرقية لعام (٢٠٠٠)، ٤٩,٣٦٠,٢٤٧ شيكلاً، من أصل ٥١٥,٦٦٨,٠٠٠ شيكل. وبعبارة أخرى، فإن ميزانية البلدية المستثمرة في القدس الشرقية تتراوح بين ٨,٦٩٪ و ١١,١٨٪ أي أن البلدية تستثمر على كل مواطن يهودي ٤,٦٦١ شيكلاً مقابل ١,٠٤٣ شيكل على المواطن العربي.

✧ معطيات حول التعليم:

تؤكد الدراسة أنه حسب معطيات السجل السكاني في وزارة الداخلية الإسرائيلية، يقطن في القدس حوالي ٧٠ ألف طفل مقدسي، في جيل التعليم الإلزامي (من روضة الأطفال حتى نهاية الثانوية)، ٢٩ ألف طالب من هؤلاء درسوا في ١٠٢٩ غرفة دراسية، و ٢٠ ألف طالب درسوا في مدارس خاصة، تعود للكنائس والأوقاف الإسلامية. و ٥ آلاف طفل درسوا في مناطق السلطة وما بين ١٠–١٥ ألف طفل دون إطار تعليمي.

كما بلغت نسبة الأطفال المقدسيين في سن التعليم الإلزامي ٣٧,٨٪ من بين المجموع الكلي للأطفال في المدينة، ونسبة هؤلاء الطلاب في جهاز التعليم الرسمي تصل فقط إلى ١٧,٥٪ فقط. وحسب الدراسة فإن حجم الاستثمار للطفل العربي في سن التعليم الإلزامي بلغ ١,٤٢٣ شيكلاً، مقابل ٤,٢١٤ شيكلاً للطفل اليهودي.

◈ جهاز الرفاه الاجتماعي :

عالج قسم الرفاه الاجتماعي في العام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٤٢,٣٥٧ عائلة، من بينها ٣٣,٩١٥ عائلة يهودية، يبلغ عدد أفرادها ٨٦,٨٠٠ نسمة، مقابل ٨٤٤٢ عائلة عربية في القدس الشرقية، تتكون ٢٨,٤٠٠ نسمة. وأكدت الدراسة أن أكثر من ٥٤٪ من سكان القدس العرب يعيشون تحت خط الفقر، وفقًا لتقرير العام ٢٠٠٠، أي ما مجموعه ١٢٨ ألف نسمة. وبالتالي فإن ما نسبته ٢٨٪ من مجموع هؤلاء، يتمتعون بخدمات الرفاه، في حين أن أكثر من ٩٩,٦٠٠ نسمة، لا يتلقون هذه الخدمات. وأوضحت أن قسم الرفاه في القدس الشرقية يعمل عبر ثلاثة مكاتب فقط، تتوزع على سلوان، وشعفاط، والشيخ جراح. وخصص لهذه المكاتب مجتمعة ٤٢,٥ وظيفة لعمال اجتماعيين، ومستخدمي إدارة، أي أن كل عامل اجتماعي في القدس الشرقية يعالج ما يقارب ٢٠٠ حالة عائلية، أما في القدس الغربية فيوجد ٢٠ مكتبًا، يعمل فيها ٢٥٢ عاملاً اجتماعيًا.

◈ المراكز الجماهيرية :

يوجد في القدس ٣٥ مركزًا جماهيريًا، خمسة فقط من هذه المراكز موجودة في القدس الشرقية، والباقي في القدس الغربية، والميزانية العامة لهذه المراكز مجتمعة ١٢,١٧٧,٤٥١ شيكلاً، تبلغ ميزانية المراكز الخمسة في القدس الشرقية ١,٣٤٧,٠٥٨ شيكلاً.

◈ قسم الثقافة :

بلغ عدد المكتبات في المدينة حتى العام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٤٠ مكتبة بلدية، منها ٣٦ مكتبة في القدس الغربية، وثلاث مكتبات في القدس الشرقية.

◈ قسم الصحة العامة :

الخدمات الأساسية التي يقدمها قسم الصحة العامة هي مراكز الأمومة والطفولة، يبلغ العدد الإجمالي لهذه المركز ٣٧ مركزًا، منها ٥ مراكز في القدس الشرقية، وثلاثة مراكز على خط التماس (مشتركة يهود وعرب). ويستدل من هذه المعطيات أن النسبة بين مراكز الأمومة والطفولة، وبين عدد الأطفال حتى سن ٦، تصل في القدس الغربية إلى ١,٨٢١ طفلاً لكل مركز، في حين يوجد في القدس الشرقية مركز لكل ٦٨,٨٢٢ طفلاً.

❖ رسوم الخدمات "الأرنونا" في القدس الشرقية:

بلغ حجم المبالغ التي دفعها المقدسيون كضريبة أرنونا في العام ٢٠٠٠ ما مجموعه ٩٩,٨ مليون شيكل، كما أدخل سكان القدس الشرقية لصندوق الدولة ٦,٨٥٤,٦٥٨ شيكلاً لقاء رسوم غرامات وتصاريح ورخص، كما بلغ حجم المبالغ التي جبيت من المقدسيين كضريبة تحسينات ٢,٩٧٩,٤٦٦ شيكلاً. وأوضحت الدراسة أن حجم المبالغ التي دفعها المقدسيون كرسوم بناء، بلغ في العام (٢٠٠٠) ٢,٦٠٢,٩٧٧ شيكلاً، أما غرامات البناء التي دفعها المقدسيون فبلغت ١,٢٧٢,٢١٥ شيكلاً. وبالتالي، فإن ما دفعه الفلسطينيون في القدس الشرقية لصندوق البلدية العام (٢٠٠٠) يقارب ما مجموعه مجموعه ١١٢ مليون شيكل.

ويخلُص واضع الدراسة إلى نتيجة مهمة، مفادها أن الأيديولوجيا تقف وراء الأرقام والمعطيات آنفة الذكر. ويصف موقف بلدة أولمرت إزاء القدس الشرقية بأنه معقد ومتناقض، فمن جهة هناك موقف عاطفي عميق، يتغذى من النظرية الصهيونية الوطنية، ومن جهة ثانية هناك الظلم والتمييز اللذان يتغذيان من مزيج من العنصرية الرمادية، والعجز البيروقراطي.

والأرقام التي وردت في الدراسة لا تترك مجالاً للشك بوجود ظلم وتمييز، في تقديم خدمات البلدية للقدس الشرقية، حتى وإن لم يكن من السهل قول ذلك بصوت عال، إلا أن الظلم أو التمييز على أساس قومي أو ديني، يسمى حسب أي تعريف لغوي "العنصرية". وبكلمات أخرى، فإن سياسة البلدية تجاه القدس الشرقية هي حسب التعريف "سياسة عنصرية"، كما يقول مئير مرغليت، ويضيف: «الحالة المقدسية خلقت تعريفاً جديداً لمصطلح "العنصرية"، ووسعت حدوده ليطال مجالات جديدة، ذلك لأن الواقع المقدسي أضاف إلى الأدب المهني حالة لم تكن معروفة حتى الآن، حالة "العنصرية الرمادية" غير القائمة على الكراهية أو الغطرسة، بل عنصرية قائمة على الخمول وعدم الاهتمام وفقدان الإحساس».

وينهي مرغليت خلاصة دراسته بالقول: «لا يوجد شعب يتمتع بمناعة من التشويه الأخلاقي، حتى ولا الشعب اليهودي، الذي يجب أن يكون أكثر حساسية من الآخرين إزاء قضايا الإجحاف والتمييز. من الممكن تلطيف العنصرية، ولكن لا يمكن تجنبها. لذلك في إطار مختلف الاعتبارات، التي يجب أن يأخذها أصحاب صنع السياسة بالحسبان، عندما يحين أوان البحث في مصير القدس الشرقية، يجب أن نطرح مسألة الثمن القيمي، الذي يجب علينا دفعه لقاء وحدة المدينة.

سنضطر في هذا اليوم إلى اختيار واحد من خيارين مبدئيين: إما الانضمام إلى عائلة الشعوب العنصرية، وإما الإعلان أننا غير مستعدين لتنفيذ سياسة عنصرية حتمية، والانفصال بسلام».

المصادرة والاستيطان في القدس

أتمت القوات الإسرائيلية ضمن عدوانها الشامل في السابع من حزيران/ يونيو عام (١٩٦٧) احتلال القدس الشرقية، بما فيها من مقدسات إسلامية ومسيحية، وفي (١٩٦٧/٥/٢٨) أعلن حاييم موشيه شبيرة، وزير الداخلية الإسرائيلي ضم أحياء القدس العربية في القدس الشرقية قسرًا تحت شعار: "القدس الموحدة لإسرائيل".

هذا ومع إتمام المخطط الاحتلالي الإسرائيلي (مع سن القوانين الملزمة كقانون توحيد القدس وجعلها عاصمة "إسرائيل" الأبدية)، شرعت الإدارة المذكورة بتنفيذ مشاريع إضفاء الشرعية الإسرائيلية على الأرض، من خلال البرامج الاستيطانية، التي سبقتها إجراءات مصادرة أراضي عرب القدس. وبالعودة لأساسيات القضية يمكن تقسيم مراحل "تهويد المدينة" لأربع مراحل حتى هذه الحقبة من الزمان، وهي:

<u>مرحلة الاحتلال الأولى</u>، وبدأت بإعلان مصادرة (١١٦) دونماً من القسم الجنوبي من أحياء البلدة القديمة، بحجة المصلحة العامة لإقامة الحي اليهودي الجديد، وبأمر من وزير المالية الإسرائيلي حينها (سابير) هدمت منازل معظم الحي العربي (حارة الشرفة والمغاربة) وصودرت منازل قدرت بـ (٧٠٠) مبنى حجريًا لم يمتلك اليهود منها إلا (١٠٥) قبل عام ١٩٤٨، وشمل الهدم أيضًا بعض المساجد والأديرة والمحلات والمدارس، ورافق كل ذلك تهجير سكان الحي من العرب، الذين وصل عددهم قرابة (٦٥٠٠) نسمة. ونتيجة لعملية الاستيلاء على المنطقة المذكورة (حي المغاربة)، وسعت رقعة الحي اليهودي من (٥) دونمات إلى (١٣٠) دونماً، وشمل ذلك المنطقة الواقعة بين الحائط الغربي للمسجد الأقصى ودير اللاتين في القدس.

<u>المرحلة الثانية</u>، أقدمت الحكومة الإسرائيلية بعد وضع يدها على الحي بإنشاء مشروع إسكاني فيه، وصل عدد سكانه (٢٣٠٠) نسمة، ذلك كجزء من مشروع ضخم يعرف بـ "مشروع القدس الكبرى" يضم (١٠) مدن تحيط بالقدس. وبدأت هذه المرحلة عام ١٩٦٨م، وتم خلالها مصادرة (٣٢٤٥) دونماً من أراضي منطقة الشيخ جراح ووادي الجوز وأرض السمار، لتقام عليها

أحياء استيطانية يهودية، أخذت بإغلاق الأفقين الشمالي والغربي، واستمر ذلك أواخر السبعينيات يوم استملك اليهود الممتلكات الشخصية والوقفية للسكان العرب الفلسطينيين، بين حارة الأمن وحي المغاربة، وصلّى المستوطنون اليهود مكان السكان الفلسطينيين المحليين.

أما المرحلة الثالثة من مراحل مصادرة الأرض العربية في القدس سعيًا وراء تهويدها، فبدأت أوائل الثمانينيات، حين أقر الكنيست الإسرائيلي في (١٩٨٠/٧/٣٠) بشكل استثنائي – قانونًا جديدًا أدرج في قائمة (القوانين الأساسية)، ينص على أن القدس عاصمة "إسرائيل". وكانت غيئولا كوهين عضوة الكنيست السابقة قد قدمت مشروع القانون هذا للبرلمان الإسرائيلي للمصادقة عليه، فأقر القانون بأكثرية (٦٩) صوتًا من أصل ١٢٠ صوتًا.

وهدف القانون منع أي حكومة إسرائيلية من التوصل لأي اتفاق يمس بالسيادة الإسرائيلية على القدس، ورافق ذلك إقدام الحكومة على مصادرة مساحات من أراضي قريتي (بيت حنينا وشعفاط تبلغ (٤٤٠٠) دونم لإقامة مستوطنتي (بسغات زئيف وبسغات أومن).

المرحلة الرابعة، مهندس هذه المرحلة، التي بدأت عام (١٩٨٧) ولا تزال جارية هو أرييل شارون – وزير الدفاع الإسرائيلي السابق ووزير البنى التحتية (في حكومة نتنياهو)، ورئيس الحكومة الحالية – ويعود ذلك لإقدامه على احتلال بيت يملكه عربي في أحد الأحياء الإسلامية في المدينة، وما تبع ذلك من خطوات مشابهة في القرى والمدن المحيطة بالقدس من طرف الجماعات اليهودية المتطرفة، وعمد اليهود خلالها إلى تغيير أسماء بوابات القدس التاريخية بقصد تهويدها.

◈ أساليب المصادرة:

إعادة تصميم الخرائط الهيكلية وإقرارها للحد من النمو العمراني والسكاني للأحياء العربية، في الوقت الذي تتاح فيه الفرصة للأحياء اليهودية بالتوسع. وكانت نتيجة ذلك تجميد إمكانية الانتفاع لأكثر من (٤٠٪) من أراضي القدس العربية، وإتاحة الفرصة للسيطرة عليها من قبل اليهود.

"الاستملاك"، وذلك بحجة المصلحة العامة، فاستولت على الأراضي التي كانت تملكها بلدية القدس سابقًا، والأراضي التي ملكها مواطنون عرب، غادروا المدينة بعد عدوان (١٩٦٧) لكونها أصبحت (أملاك غائبين). والاستملاك أيضًا بقصد إقامة محميات طبيعية أو شق طرق أو مد خطوط ضغط عالي، وبحجة وجود أماكن أثرية وتاريخية وتوسيع المستوطنات القائمة، فصادرت الحكومة الإسرائيلية في (١٩٩٥/٣/١٤) – تحت مظلة ما ذكر في هذه النقطة – مساحة (٢٠٤٠) دونم.

⊕ الاستيطان ومحاصرة المدينة المقدسة :

أخذ الإسرائيليون منذ احتلالهم لشرقي القدس عام (١٩٦٧) بالعمل وفق خطط مدروسة لتهويد المدينة عمليًا، وذلك من خلال مصادرة الأراضي أولاً كما ذكر وبناء المستوطنات ثانيًا. ولهذا أقدمت السلطات الإسرائيلية على وضع خطة عرفت بـ (خطة الأحزمة) لمحاصرة القدس من جميع الجهات، وخاصة سد منافذ تواصلها جغرافيًا وديموغرافيًا مع الضفة الغربية، لعزلها ووضع الفلسطينيين داخلها وخارجها أمام الأمر الواقع. و "خطة الأحزمة" تتلخص في إقامة ثلاثة أحزمة استيطانية وفق المخطط التالي:

<u>الحزام (الطوق) الأول</u>: يحاصر البلدة القديمة وضواحيها فيربطها بالجزء الغربي، فتم إنشاء الحي اليهودي داخل السور الأثري والحديثة الوطنية حول شرق السور وجنوبه والمركز التجاري الرئيس ضمن هذا الحزام.

<u>الحزام (الطوق) الثاني</u>: يحاصر الأحياء العربية خارج السور في المناطق الواقعة داخل حدود أمانة بلدية القدس في العهد الأردني من ثلاث جهات، بمستعمرات تتحد على شكل أقواس لتعزل المدينة عن الكثافة السكانية العربية، في الشمال والجنوب، ويزيد عدد المستوطنات الواقعة ضمن هذا الحزام على ١١ مستعمرة.

<u>الحزام (الطوق) الثالث</u>: يهدف لحصار مدينة القدس الكبرى وفق المشاريع الإسرائيلية المقترحة تمامًا، أي عزلها عن الضفة الغربية، وهذا يعني إضفاء الصبغة اليهودية عليها، مع وجود القرى العربية والقدس الشرقية داخل حدودها، وذلك على شكل أقلية قومية في وسط أغلبية يهودية.

وجاء مشروع الاستيطان في جبل أبو غنيم اللبنة الأخيرة تقريبًا في إغلاق الطوق على مدينة القدس الشريف، ومشروع رأس العامود المجمد حاليًا أيضًا.

⊕ الممتلكات الفلسطينية في القدس الغربية :

أعد الجانب الفلسطيني خارطة مفصلة تحدد الأراضي والعقارات العربية في القدس الغربية، وقد أرفقت بهذه الخارطة وثائق ملكية لحوالي (٣٠٠٠) مبنى، من بين (٥٧٠٠) مبنى يملكها عرب في وسط المدينة.

◈ الوضع الديموغرافي للقدس:

بلغت المساحة الكلية لبلدية القدس (١٢٣,٠٠٠) دونم عام (١٩٩٣)، تشمل مساحة (٧٢,٠٠٠) دونم من القدس العربية، بما فيها ستة آلاف دونم، مساحة بلدية القدس الشرقية قبل (١٩٦٧)، ألحقت بسلطة البلدية الإسرائيلية، أي أن السلطات الإسرائيلية قد ضاعفت مساحة القدس الشرقية البلدية إلى ما يقارب اثنتي عشرة مرة.

وحسب المخططات الإسرائيلية فهذا التوسع صاحبته توجهات رسمية تسعى للحفاظ على التوازن السكاني بين اليهود والعرب، بحيث لا يتجاوز عدد السكان الفلسطينيين نسبة (٢٨٪) من مجمل عدد السكان في القدس الموسعة.

وذكر أن السكان العرب في القدس عام (١٩٨٧) شكلوا (٢٨٪) من مجموع سكان المدينة الإجمالي البالغ حينها (٤٧٥,٠٠٠). في حين وصل تعدادهم اليوم (١٧٤,٤) ألف نسمة أي ما نسبته (٢٩,٥٪) من التعداد الإجمالي لسكان القدس البالغ عددهم (٥٩١,٤) ألف نسمة.

هذا وعشية حرب (١٩٦٧) سكن القدس الشرقية وضواحيها حوالي (٨٠,٠٠٠) نسمة منهم (٣٥,٠٠٠) نسمة داخل البلدة القديمة. أما بعد الحرب فانخفض عددهم مباشرة إلى (٦٨,٠٠٠) نسمة أي بنسبة (١٢٪).

وتعود أسباب الانخفاض المذكورة لما يلي: «الهجرة، استمرار هجرة النصارى من القدس، سحب الهوية المقدسية للمغتربين، وضم القدس الشرقية ورسم الحدود من جديد»، الأمر الذي أدى إلى استثناء ضواح من القدس الشرقية إلى ما يسمى بالقدس الموحدة، ونُفذ ذلك على شكل إزاحة أو تحريك ما يسمى بـ «الخط الأخضر» بمسافات معينة لتجنب إدخال تجمعات فلسطينية كبيرة ضمن هذه الحدود.

ونتيجة للضم عام (١٩٦٧) ولاحقًا الإغلاق عام (١٩٩٣) وجد السكان العرب أنفسهم خارج ما يسمى بحدود القدس، وأصبحوا ضمن أراضي الضفة الغربية. وعليه انخفضت معدلات الزيادة في النمو لفصل بعض أحياء القدس عن المدينة، ولاحقًا تحسنت نسبة العرب في المدينة لزيادة نسبة الولادات والهجرة من الأرياف ومدن الخليل وضواحيها إلى القدس، أما معدل النمو السكاني لعام (١٩٩٥) فوصل (٤,٥) مقابل (١,٢) لدى اليهود. هذا وأعلنت مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية (شباط ١٩٩٥) أن هناك (١٥٠٠٠) عائلة تقريبًا ممن يحمل أربابها هوية القدس تعيش

خارج حدود البلدية، ويقدر تقرير آخر عدد الفلسطينيين من القدس العربية، الذين يسكنون خارج حدود البلدية بـ (٦٠) ألفًا. وحددت مصادر أخرى عدد المقدسيين الذين تأثروا سلبًا بضم القدس العربية لإسرائيل منذ العام (١٩٦٧) كما يلي:

- ١٦,٩١٧ هاجروا للخارج.
- ١٢,٠٨٠ اضطروا للسكن خارج حدود البلدية.
- ١٢,٥٠٠ يعيشون في مناطق القدس المستثناة من الضم.
- ٤٩,١٢٧ تواجدوا خارج المدينة عشية العدوان فلم يحصلوا على الهوية المقدسية.

وإضافة إلى المخاطر الجمة التي تواجه أهالي القدس، فهناك مخاطر أخرى تنتج عن التحولات الديموغرافية "السكانية" الصرفة التي تشهدها مدينة القدس العربية، بالمقارنة مع الضفة الغربية وقطاع غزة، فمعدلات النمو السكاني تصل إلى أدنى مستوى لها في المدينة.

جدول (٢٤): [معدلات نمو سكان القدس العربية والضفة الغربية وقطاع غزة (١٩٨٠-١٩٩٢)]

السنة	القدس العربية	الضفة الغربية	قطاع غزة
١٩٨٠	٣,٦	٠.٨٠	٢,٧
١٩٨٥	٣,٤	٢.٨٠	٣,٤
١٩٩٠	٢.٦٥	٤,٥٠	٥,٣
١٩٩٢	٢,٧	٤,٥٠	٦,٠

❖ الإجراءات الداعمة للسياسة السكانية لتهويد القدس:

على الرغم من وضوح أهداف السياسة السكانية الإسرائيلية الرامية إلى تغيير البناء الديموغرافي في القدس وإضفاء الطابع اليهودي عليها، فإن هذه السياسة لا تدار منفردة، وإنما يسير معها ويدعمها سياسات أخرى مخططة رسميًا، تنبثق عن فكر أيديولوجي يقوم على توحيد شطري القدس الشرقي والغربي تحت السيطرة الإسرائيلية وإظهار أهمية القدس الدينية للديانة اليهودية وأتباعها، وخاصة منطقة حائط البراق.

١- <u>سياسة الإغلاق وفرض الحصار</u>: فقد عملت السلطات الإسرائيلية على عزل مدينة القدس عن الضفة الغربية وأخذت تمنع حاملي التصاريح من الوصول إليها إضافة لمنع الموظفين والأطباء وأساتذة الجامعات من دخولها.

٢- السياسة الاستيطانية: وتقوم هذه السياسة على تطويق مدينة القدس وخنقها من جميع الجهات، وذلك لبناء مستوطنات ومجمعات سكنية حولها، وذلك بعد انتزاع ملكية الأرض. فضلاً عن منعها لأعمال البناء العربي، والحصول على رخص بذلك وهدم المباني غير المرخصة.

٣- السياسة الضريبية: وهدف هذه السياسة إثقال كاهل المواطن العربي الفلسطيني بالضرائب المفروضة لدفعه إلى الهجرة من القدس، في الوقت الذي تقوم فيه ببناء المستوطنات للمهاجرين الروس وغيرهم.

٤- السياسة الاقتصادية: ووفق هذه السياسة تعمل "إسرائيل" على خنق الحركة الاقتصادية العربية في القدس، من خلال خنق المبادرات الاقتصادية العربية ومنافسة المنتوجات المحلية، وعدم السماح بإقامة مؤسسات ومشاريع صناعية جديدة.

٥- السياسة الدينية : فإسرائيل المعروفة بتشجيعها للمتدينين اليهود، وقطعان المستوطنين بالصلاة في القدس، تقوم من طرف آخر بالتشديد في وصول المصلين المسلمين والمسيحيين لأماكنهم المقدسة، الأمر الذي يعود بالضرر على أصحاب المصالح في القدس والحركة التجارية هناك.

خطة عزل القدس

في إطار ما استجد من خطة للفصل وقع رئيس الأركان الإسرائيلي شاؤول موفاز على أوامر، بمقتضى أنظمة الطوارئ «١٩٤٥» تغطي بصورة قانونية نشر الحواجز والاسيجة والعراقيل الأخرى في ثلاثة أماكن بالقدس. وهذه الخطة التي أعدها اللواء «عوزي ديان» وقائد لواء القدس في الشرطة «ميكي ليفي» بعد مشاورات مع رئيس الوزراء، أصدر شارون أوامره بإزاحة هذا الخط شرقًا وجنوبًا وشمالاً. والاعتبار الذي استند إليه شارون لم يكن أمنيًا صدفة بل استغل الظروف الأمنية لتحقيق أهداف سياسية وفرض ثوابت جديدة لمسألة تقسيم القدس. وما يسعى إليه شارون الآن هو إزاحة حدود بلدية القدس إلى مناطق يطلق عليها اسم (القدس الكبرى)، وهكذا امتزجت الرؤية الأمنية بالرؤية السياسية لتحقيق ٥ أهداف:

- تحسين الدفاع عن القدس.
- تحقيق نظرية القدس الكبرى.
- خنق تطور القدس الفلسطينية «أبو ديس، العيزرية» باعتبارها مناطق بؤر فلسطينية.

- ضم أحياء معاليه ادوميم وجبعات زئيف وجميع المستوطنات الواقعة اليوم خارج بلدية القدس اليها، وبالتالي رسم حدود كامب ديفيد حول القدس وإعادة خلخلة التوازن الديموغرافي لصالح الإسرائيليين بعد ان تبين بالدراسات الحديثة أن العرب اصبحوا يشكلون ٣٥٪ من المجموع العام للسكان في القدس «الموحدة».
- إخراج قرى ومناطق عربية من حدود البلدية وبالتالي التخلص من السكان العرب «كفر عقب، منطقة مطار القدس».

<u>وتقوم الخطة على ما يلي:</u>

١- الاهتمام بغلاف القدس، والمقصود تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس ضمن ثلاث حلقات:
  - الحزام الأول مكون من حزام: قلنديا «عطروت»، جبع «مستوطنتي كوخاف يعقوب وبسجوت»، جبعات زئيف.
  - حزام ثان: «جبع، عناتا» ويضم مستوطنات (آدم، علمون، معاليه أدوميم).
  - حزام ثالث: «جبل أبو غنيم، جيلو».

٢- إنشاء لواء عسكري خاص يكون مسئولاً عن «اغلاق القدس».

٣- فصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية «وليس شرطية» عن مركز المدينة.

٤- إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس و «تطهير» المدينة. كما حدث في السنة الماضية لمؤسسات فلسطينية. وهنالك مؤسسات أخرى مرشحة للإغلاق.

٥- إبعاد الشخصيات الوطنية أو التحقيق معها وإبلاغها بأنها شخصيات غير مرغوب فيها كما حدث مع عضوي المجلس التشريعي زياد أبو زياد – وزير شئون القدس– وأحمد هاشم الزغير، ومفتي القدس عكرمة صبري، ومحافظ القدس جميل عثمان ناصر.

٦- سحب الهويات الإسرائيلية من المواطنين المقدسيين الساكنين في المناطق التي سيتم تحويلها إلى مناطق فلسطينية «بيت حنينا، كفر عقب، قلنديا» وتسليمهم هويات فلسطينية، مع إبقائهم تحت السيطرة الإسرائيلية منطقة (ج).

٧- ربط حزام القدس الشرقي بالقدس الغربية عن طريق الأنفاق التي تشق الآن «جبل المشارف»، «جبل الزيتون».

٨- اعتقال من يعملون في أجهزة السلطة الفلسطينية وإبعادهم إلى مناطق خارج حدود البلدية.

٩- تقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس حيث تتم السيطرة الأمنية والاقتصادية عليهم وجعلهم نسبة عددية لا تتجاوز ١٢٪ من المجموع العام للسكان داخل البلدية «الآن ٣٥٪». والحدود المقترحة هي حدود بلدية القدس الأردنية التي لا تتجاوز ٥,٦ كلم[٢].

١٠- ربط المستوطنات خارج حدود بلدية القدس مع مستوطنات داخلها «آدم، نفي يعقوب».

١١- إقامة الحواجز في عدة معابر خصوصًا في الأحياء الشمالية المكتظة «مخيم شعفاط، حاجز الزعيم، المسالك الترابية المؤدية للعيزرية وأبو ديس». كما تم وضع جنود ورجال شرطة مزودين بسيارات مدرعة. وتم تحصين الحواجز الرئيسية في الرام وقلنديا، وقد أضيفت إليها عدسات كاميرا وحواجز أسمنتية وأكياس رملية.

١٢- إغلاق عدة مكاتب تابعة للسلطة الفلسطينية في العيزرية وأبوديس على حدود المنطقة (ب).

١٣- زيادة البؤر الاستيطانية داخل الأحياء الفلسطينية وإسكانها بالمستوطنين «من المرجح: إسكان ٢٠٠ وحدة سكنية في رأس العمود وإقامة حي استيطاني جديد في جبل المكبر».

١٤- فصل خدمات الكهرباء المزودة لهذه البؤر عن شركة كهرباء محافظة القدس، والبدء بإقامة شبكة كهرباء خاصة بالمستوطنات مرتبطة مباشرة بالشركة القطرية لتزويد البؤر الاستيطانية بالكهرباء بشكل مباشر.

١٥- تخصيص مبالغ مالية تقدر بـ ١١ مليون دولار من أجل تطوير البنية التحتية في القدس الشرقية وربطها بالقدس الغربية. وتقدّر مصادر بلدية القدس أن البلدية بحاجة إلى مليار شيكل من أجل تحقيق المساواة بين شطري المدينة.

عملية تقسيم القدس (شهادة صهيونية)

عكيفا الدار

في لقاء مع نشطاء السلام الفلسطينيين والإسرائيليين في الأسبوع الماضي على الضفة الشرقية من البحر الميت، لفت وزير الخارجية الاردني مروان المعشر الانتباه إلى أن معمر القذافي لم يتراجع عن دعمه لقرارات قمة بيروت في نهاية آذار/ مارس الماضي، رغم التدهور الحاصل في الضفة الغربية

وغزة. ليبيا كانت من بين أعضاء الجامعة العربية الذين تبنوا مبادىء التسوية السلمية بين "إسرائيل" والدول العربية التي تقوم على المبادرة السعودية (دولتان لشعبين وضمانات عربية لإسرائيل وحل متفق عليه لمشكلة اللاجئين).

بالصدفة فقط، وفي نفس الأسبوع الذي التقي فيه نشطاء السلام مع مروان المعشر، انتصب سيف الإسلام القذافي في أثينا أمام مجموعة مقلصة من الضيوف الشرق أوسطيين، ومن بينهم ضيوف من "إسرائيل". سيف الإسلام الذي يقدم رسالة الدكتوراه في لندن في كلية الاقتصاد يعتبر الابن الناجح لمعمر القذافي والمرشح الريادي لخلافة والده كحاكم لليبيا. بين الأكاديميين والدبلوماسيين والسياسيين الذين دعاهم اليونانيون لحضور محاضرتين، كان عضو الكنيست أفرايم سنيه الذي كان حتى ما قبل حين وزيرًا بارزًا في حكومة "إسرائيل".

سنيه قال بالأمس إنه لا يستطيع الإدلاء بتفاصيل حول لقائه مع القذافي الابن بسبب قيود السرية التي فرضت على المشتركين. المعلومات القليلة التي تسربت رغم ذلك من الغرفة المغلقة تُبين أن الإسرائيليين والفلسطينيين الذين يقدرون أن احتمالية تجسيد فكرة الدولتين لشعبين آخذة في الابتعاد مع مرور السنين، ليسوا وحدهم في ظنهم هذا. سيف الإسلام مثل والده يعتقد أن السلام الضائع يحول فكرة الدولة ثنائية القومية (إسرافلسطين) – حسب كلام والده – التي يعيش فيها العرب واليهود معًا، إلى الحل الوحيد المتاح.

⌖ باراك خاف ...

تفويت التسوية مع الجيران العرب هو المسألة المطروحة في مركز فيلم داني سيتون وتور مهور الوثائقي [الحلم المتبدد]. ثلاثة ناطقين كبار – مارتين أنديك ودنيس روس واوري ساغي – الذين شاركوا في المفاوضات يقررون بصورة قاطعة أن "إسرائيل" قد فوتت في كانون الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ فرصة التوصل للسلام مع سورية. فلولا خوف باراك لاضطر سكان الجولان، حسب رأيهم، إلى الافتراق عن منازلهم، أما سكان كريات شمونة وشلومي فكانوا سينامون بهدوء الآن.

الثلاثة يدحضون واحدًا تلو الآخر إدعاء إيهود باراك بأن حافظ الأسد قد أمر وزير خارجيته فاروق الشرع بإيقاف المفاوضات بسبب نشر وثيقة الجسر الأمريكية في صحيفة هآرتس. في المؤتمر الذي عقد في الشهر الماضي في جامعة تل أبيب اتهم باراك أحد المسؤولين البارزين في البيت الأبيض بأنه قد قرر حسب رأيه إفشال الخطوة حتى يخلي الساحة للمفاوضات مع الفلسطينيين.

مارتن إنديك – سفير امريكا في "إسرائيل" سابقًا، وعضو الوفد الأمريكي لمحادثات شبردزتاون – قال: «التقيت مع باراك في المطار (في ختام جولة المباحثات، وقبل نشر الوثيقة في هآرتس بعدة أيام). فدعاني إلى الطائرة في الوقت الذي كان فيه الجميع ينتظرون في الأسفل وقال لي: أنا لا أستطيع أن أفعل ذلك. سألته ما الذي يقصده، فقال: لقد كنت مستعدًا لفعل ذلك وأن نقوم بإرسال اقتراح التسوية الأمريكي للسوريين. باراك قال لي أيضًا إن ذلك متسرع جدًا وإن الجمهور الإسرائيلي لن يفهم كيف يتعهد رئيس وزرائه من بداية المفاوضات بالانسحاب من كل هضبة الجولان. باراك أضاف أيضًا أنه بحاجة إلى الوقت لإعداد الجمهور الإسرائيلي. نزلت من الطائرة وخرجت للقاء وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ودنيس روس، وقلت لهما: إننا نواجه مشكلة .. فقد مارسنا الضغط على السوريين، وهم قدموا سلسلة من التنازلات، وجاءوا على أمل أن يسمعوا الكلمات السحرية – الانسحاب حتي خطوط حزيران/ يونيو». إنديك أضاف بأن الأسد قد قرر في وقت لاحق أن هناك خطوة واحدة يمكنه أن يقوم بها قبل موته – عدم التوقيع على اتفاق سلام مع "إسرائيل"، والتركيز على ضمان نقل السلطة لنجله.

دنيس روس، الذي كان رئيس الطاقم الأمريكي قال: «في المرة الأولي وافق الأسد على البدء بمحادثات عالية المستوى. باراك طرح تفسيرات لماذا لا يستطيع القيام بأمور معينة من دون الاعتراف بأنه قد خاف في اللحظة الأخيرة. هو قد وصل حتى الحافة، وعندئذ ساوره قلق شديد من أنه لا يستطيع بيع الاتفاق. هذا قلق مشروع ولكن كان عليه أن يطرح ذلك قبل وصولنا إلى شبردزتاون وليس بعد وصولنا إليها».

اوري ساغي، اللواء احتياط الذي ترأس الوفد الإسرائيلي للتفاوض مع سورية يقول: «كان من الواضح لي ومازلت على رأيي هذا حتى اليوم، أنه كان من الممكن التوصل إلى اتفاق». ولكن هناك آخرين، ومن بينهم البروفيسور ايتمار رابينوفيتش، الذي كان مطلعًا على مجريات المفاوضات وقام بإدارتها خلال عدة سنوات، يطرحون آراء أخري مغايرة.

⌖ تساهي يقسم القدس ...

عملية تقسيم (عرب) القدس تجري مثل عملية تمويه عسكرية، في الوقت الذي ينشغل فيه العالم كله في مرور الجدار الفاصل شرقي إرئيل أو غربيها تاركًا إياها في الخارج، تأتي الشرور من العاصمة تحديدًا.

الموجة الأولي من أوامر المصادرة الجديدة وزعت في أحياء شرقي القدس قبل أسبوعين تمامًا في الوقت الذي كان أبو مازن متوجهًا فيه إلى البيت الأبيض. الأوامر الأولي بشرت ببناء جدار ارتفاعه ٢,٣ متر في قلب حي صور باهر. نظرة خاطفة على الخارطة تشير إلى أن منازل مئات السكان الإسرائيليين (أما بالنسبة للفلسطينيين فحدث ولا حرج) ستجد نفسها شرقي الجدار. أماكن العمل والمدارس والمستشفيات والأقارب والجيران ستكون في الجانب الآخر الغربي من الجدار بالنسبة لسكان صور باهر.

أمر مشابه آخر ينص على مصادرة ٩٥٠ مترًا من أراضي أبو ديس في حدود القدس الشرقية. الأمر الثالث يكتفي بدونمين من أراضي الشيخ سعد الموجودة خارج حدود بلدية العاصمة، إلا أن طريق الخروج الوحيد من هذا الحي موجود داخل أراضي العاصمة. مواطن الشيخ سعد الذي يرغب بالخروج منها سيضطر للتزود بتصريح خاص أو بحمار.

الموجة الثانية وصلت بالتزامن مع نشر أنباء إمكانية قيام الولايات المتحدة بخصم الاستثمارات المصروفة على الجدار من أموال الضمانات التي تقدمها لإسرائيل. أمرين جديدين ينصان على مصادرة أراض على طول ٦,٥ كلم في منطقة العيزرية وأبو ديس. حسب مصدر أمني يعكف على تخطيط غلاف القدس، تشير أوامر المصادرة الجديدة إلى التوجه لاستخدام الجدار لإنشاء رواق واسع ومتواصل لإحاطة شرقي القدس.

نفس المصدر أفاد بأن الحلقات الناقصة في الجدار المخصصة لاجتياز القدس في داخل حدود البلدية تنتظر أوامر المصادرة الصادرة عن وزير الأمن الداخلي تساحي هنغبي. الرواق يفترض أن يمر من عناتا شمالي معاليه أدوميم ومخماس شرقًا، ومن هناك نحو جبل أبو غنيم جنوبًا حتي جيلو. وزارة الإسكان تنوي، بالمناسبة، بناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة في جبل أبو غنيم. يبدو أن هذه هي طريقة شارون لتجسيد تعهداته في قمة العقبة بالامتناع عن فرض الحقائق الجديدة التي تؤثر على التسوية الدائمة. خلال شهرين أو ثلاثة سيعزل كل جنوب شرقي القدس عن الضفة، وبذلك تستكمل عملية غلاف القدس. الأحياء العربية التي تعرقل مسار الجدار مثل "عناتا" ألقيت خارجًا، أما الأخري مثل "أبو ديس والعيزرية والزعيم وحزما" فستتحول إلى جيوب. بذلك سيجد ٢٠ ألف مقدسي من حملة الهويات الإسرائيلية الزرقاء أنفسهم خلف الجدار، وآلاف كثيرة ستعزل في جيتوات معزولة عن امتدادها السياسي والثقافي والاقتصادي الموجود في الضفة الغربية.

المحامي داني زيدمان الذي كان عضو طاقم الخبراء الذي عينه إيهود باراك لقضية القدس والذي يتابع منذ سنوات كثيرة ما يجري في المدينة يقول بأن: «التغير الأكبر في القدس الشرقية منذ ١٩٦٧ يجري من دون أي جدل ونقاش جماهيري. خلال عدة أشهر، وربما أسابيع ستكون حياة سكان شرقي القدس ومحيطه في أحسن الأيام أسوأ من حياتهم قبل الانتفاضة بما لا يقاس».

وزير الخارجية الأمريكية، كولن باول، تلقى في هذه الأيام من كونداليزا رايس تقريرًا حديثًا حول أوامر المصادرة الجديدة، وطلب توضيحات من حكومة "إسرائيل". وحتى يتمكن شارون من تفسير كيفية تساوق خارطة القدس الجديدة مع مبادىء خريطة الطريق (تواصل إقليمي، حرية الحركة، الحفاظ على الوضع الراهن، خطوات موثوقة) سيكون بإمكان تساحي هنغبي أن يستكمل تقسيم القدس، التقسيم بين عرب وعرب مسألة مسموحة.

✧ خيار من الاحتلال ...

تصريح شارون بصدد الاحتلال لم يحدث انقلابًا إيجابيًا في علاقات "إسرائيل" مع العالم الخارجي على الأقل عند عدد لا بأس به من أعضاء الاتحاد الأوروبي. العكس هو الصحيح. هؤلاء يعتبرون "الخيار" الذي تنتجه المستوطنات إذا كانت الضفة وغزة محتلة "خيارًا احتلاليًا".

حسب أنظمة الاتحاد الأوروبي فإن هذه البضائع لا تستحق الامتيازات التي منحت لإسرائيل في إطار اتفاقية التجارة المشتركة. ولكن المستهلكين الأوروبيين لا يستطيعون التمييز بين طعم الخيار الاحتلالي والخيار العادي. ولذلك يتوجب على المصدرين أن يبرزوا بطاقات حكومية تؤكد أن المصنع موجود في الضفة الغربية وغزة المحتلة أو في "إسرائيل". هذا ما يحدث في جزء من دول الاتحاد التي تفرض هذه القوانين.

المسألة وصلت حتى طاولة رئيس الحكومة. شارون أعلن أن ذلك لن يحدث وأنه لن يتعاون مع التفرقة ضد خيار وآخر. الأوروبيون من ناحيتهم قرروا أن على المُصَدِّر أن يودع كفالة على أن البضاعة غير منتجة في المستوطنات في كل حالة يساورهم فيها الشك من مصدرها. وفي حالة التأكد من أنها قادمة من المستوطنات تتم مصادرة الكفالة. في نهاية العملية يتحمل المصدِّرون الإسرائيليون التكاليف رغم أن أغلبيتهم لا يرون المستوطنات إلا على التلفزيون.

صاحب أحد المصانع الغذائية المعروفة حذر أمس من أن عدم إيجاد تسوية للنزاع سيلحق ضررًا فادحًا بالصادرات الغذائية إلى أوروبا، وأنها قد تتوقف تمامًا. هذا الشخص شجب الاتحاد الأوروبي

لخلطه بين السياسة والاقتصاد، ودعا إلى تقديم دعوى قضائية ضد دول الاتحاد الأوروبي التي فرضت نظام الضمانات على خرق الاتفاق.

إلا أن القضية تتعقد عندما يتعلق الأمر بالاتفاقات الجديدة التي تتبلور في الاتحاد الأوروبي في هذه الأيام. على سبيل المثال تم اعتبار وضع إشارة على بضائع المستوطنات أحد الشروط لقبول "إسرائيل" في اتفاق جديد بين الاتحاد ودول الحوض المتوسط. الاتفاق يفترض به أن يعفي بضائع هذه الدول من الجمارك. مشكلة المستوطنات أثيرت أيضًا عندما طلب وزراء الصناعة في "إسرائيل" والأردن من الاتحاد الاوروبي تطبيق الاتفاق الموجود مع الولايات المتحدة، والذي يمنح إعفاءً جمركيًا للبضائع التي تنتج بصورة مشتركة بين البلدين من على جانبي نهر الأردن. الأوروبيون يريدون في هذه القضية أيضًا أن يكونوا متأكدين من أي جانب من جوانب «الخط الأخضر» تأتي هذه البضائع.

تقسيم القدس (شهادة غربية)

ماتيو بروباشر [1]

Matthew Brubacher

سوف يؤدي "الجدار الأمني" الذي تشيّده الحكومة الإسرائيلية حول الضفة الغربية والقدس إلى تغيير جذري في المشهدين الجغرافي والسياسي للشرق الأوسط. فمن خلال إقامة (سياج) يتجاوز جدار برلين بثلاثة أضعاف لجهة الارتفاع وضعفين لجهة العرض – وكان يسمّى "جدار السلام" في ألمانيا الشرقية و "جدار العار" في ألمانيا الغربية – ستقوم "إسرائيل" ومن طرف واحد بضم قسم لا بأس به من الضفة الغربية وتشديد الحواجز العسكرية حول المدن الفلسطينية من خلال سجن سكانها في صورة فاعلة.

وكان الجدار الأول قد شُيِّد حول غزة إبان الانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) يوم أحاطت الدولة العبرية القطاع بحاجز مكهرب محكم الإقفال يسمح لها بتأمين سيطرتها على ١٦ مستعمرة ومراقبة تحركات الفلسطينيين. اليوم، تفرض "إسرائيل" سيطرتها على نصف قطاع غزة وتحصر سكانه

---

(١) ماتيو بروباشر: باحث في [بيت الشرق] الذي أغلقته إسرائيل في مدينة القدس. عمل مستشارًا لدى المفاوضين الفلسطينيين حول ملف القدس.

المليون ومئتي ألف داخل مساحة تبلغ بالكاد ضعفي مساحة مدينة واشنطن. سوف يعاني فلسطينيو الضفة المصير نفسه لأهل غزة.

وتقضي المرحلة الأولى من الجدار بفصل "إسرائيل" عن القسم الأكبر من شمال الضفة. يتبع السياج حدود ١٩٦٧ لكنه يضم إليها العديد من المستوطنات، كما يضيّق على عدد من المناطق الحيوية الفلسطينية ويقطّع عددا آخر. فيحرم مثلاً مناطق فلسطينية مثل كافين من ٦٠٪ من أراضيها الزراعية. بينما لا يكتفي هذا الجدار بحرمان مدن مثل قلقيلية من أراضيها بل يطوقها ويعزلها عن الضفة وعن "إسرائيل". تبلغ تكلفة هذا الجزء من الجدار مليون دولار للكيلومتر الواحد تضاف إليها دعائم من الباطون بعرض ٨ م وأبراج مراقبة تفصل بينها مسافة ٣٠٠ م فقط وخنادق بعمق مترين وأسلاك شائكة وطرق التفافية.

ويمتد القسم الأول من الجدار "الشمالي" على طول ٩٥ كلم من سالم إلى كفر قاسم، وسيؤدي إلى ضم ١,٦٪ من الضفة بما فيها ١١ مستعمرة و ١٠ آلاف فلسطيني. تخطط الدولة العبرية لضم هذه المنطقة إلى "إسرائيل" فتصبح إعادتها عند مواصلة المفاوضات بالغة الكلفة سياسيًا، وتعتبر بالتالي نهائية. نواجه هنا استراتيجية تفضي إلى تغيير «الخط الأخضر».

كذلك يحاول الجدار المحيط بالقدس القضاء على طموحات الفلسطينيين في إقامة دولة لهم. فبينما لا يبلغ في الشمال عمقًا يتجاوز الثمانية كلم داخل الأراضي فإنه يتوغل عميقاً في القدس. يدل هذا الفارق على اختلاف المنطق الإسرائيلي بين جدار الشمال وجدار القدس. فطموحات "إسرائيل" الدنيا والمطابقة للاقتراحات التي تقدمت بها في كامب ديفيد (تموز/ يوليو ٢٠٠٠) وطابا (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١) تبرهن على رغبة الدولة العبرية في الاحتفاظ بالمستوطنات في الشمال والواقعة حاليًا وراء الجدار. ويؤكد ذلك ما كرره رئيس الوزراء إرييل شارون، ووزير الدفاع بنيامين بن إليعازر أن الجدار لا يمثل حدودًا سياسية في تلك المنطقة. في المقابل يأتي بناء الجدار في القدس ليعكس المطامع الإسرائيلية ويمثل بالتالي حدودًا سياسية.

وبغية ترسيخ سيطرتها على القدس الكبرى، تركز الدولة العبرية عمليات البناء في هذه المنطقة وعملاً بمشروع "تغليف القدس" الذي أعطى شارون الضوء الأخضر للبدء به في مطلع العام، يتبع الجدار حدود القدس كما يريدها الإسرائيليون بعد ضمهم القدس الشرقية عام ١٩٦٧ بإضافة مجموعتي "جيفوم وأدوميم" الاستيطانيتين الكبيرتين والقائمتين خارج الأراضي التي تم ضمها.

يطرح ضم القدس الكبرى إلى الدولة العبرية مشكلات كثيرة وخطيرة كون هذا الضم يشمل عددًا كبيرًا من الفلسطينيين، الأمر الذي يفضح التناقض بين الضرورات الديموغرافية من جهة والمتطلبات الأمنية من جهة إخرى.

من أجل إيجاد حل لهذه المسألة تسعى "إسرائيل" إلى بناء جدارين حول القدس، يكون الأول فاصلاً داخليًا يقام في صورة رئيسية حول الحدود البلدية التي ترسمها "إسرائيل"، والثاني يشكل فاصلاً خارجيًا حول الكتل الاستيطانية. لكن على خلاف جدران الحصون في العصور الوسطى فإن جدران القدس ستتكون من حواجز مكهربة وطريق التفافية وفي بعض المواقع الخنادق وعوازل الباطون وآلات تكشف الحركة.

يشبه الجداران الطوق، ويشكلان الخيط الرابط بين المستوطنات الإسرائيلية القائمة والمواقع العسكرية. فالمطلوب ربط المستعمرات المحمية بحواجز أمنية ومضاعفة الرقابة على الأراضي الفاصلة ما بينها. وتركز "إسرائيل" على بناء حواجز تفصل المناطق الإسرائيلية عن الشعب الفلسطيني. ففي الشمال أقامت "إسرائيل" جدارًا يخترق منطقة قلنديا كي تفصل القدس عن رام الله. إلى الشرق، شيد حاجز من الباطون على طول جبل الزيتون لقطع مناطق أبو ديس والعيزرية الفلسطينية عن القدس. في الجنوب، جدار وخندق يفصلان بيت لحم عن القدس ويؤديان إضافة إلى ذلك إلى ضم قسم كبير من الأملاك البلدية الفلسطينية. هكذا تضم "إسرائيل" موقع قبر راحيل المقدس في نظر اليهود كما المسلمين والواقع تمامًا داخل بيت لحم حيث يحيط به مخيمان للاجئين.

في غياب الإدانة الدولية، يستعد رئيس بلدية القدس إيهود أولرت أيضًا لبناء جدار حول كفر عقاب ومخيم قلنديا للاجئين. أما السكان الفلسطينيون المقيمون في القسم الشمالي التابع لبلدية القدس الإسرائيلية فيحملون بطاقات إقامة في القدس لكنهم لا يستفيدون من الخدمات البلدية، كما يؤدي حاجز قلنديا إلى الحد من إمكان دخولهم للمدينة. إضافة إلى ذلك ينوي أولرت بناء جدار إضافي من أجل فصل هذه الأراضي عن الضفة الغربية ليضع سكانها داخل سجن محتمل.

مع انتهاء العمل في الجدار من شمال الضفة إلى القدس تكون "إسرائيل" قد ضمت ٧٪ من الضفة الغربية بما فيها ٣٩ مستوطنة إسرائيلية وحوالى ٢٩٠ الف فلسطيني لا يملك ٧٠ ألفًا من بينهم الحق الرسمي للإقامة في "إسرائيل" ولا يحق لهم بالتالي السفر أو الاستفادة من التقديمات الاجتماعية الإسرائيلية، في وقت حرمت فيه الدولة العبرية الضفة من وسائل البقاء.

يعاني هؤلاء الفلسطينيون السبعون ألفًا وضعًا بالغ الحساسية سيؤدي بهم على الأرجح إلى الهجرة التدريجية. وإذا امتد الجدار نحو الجنوب حتى الخليل ستقوم "إسرائيل" بضم ٣٪ من الأراضي الإضافية.

تبني الحكومة الإسرائيلية الجدار وتوسع مستوطناتها على قاعدة المبدأ القائل: «ما نبنيه اليوم نحتفظ به غدًا». أن هذا المنطق المناقض للقانون الدولي، بما في ذلك عشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، اكتسب شرعيته من مفاوضات أوسلو (لم توضع آلية لمنع الأعمال المناقضة لذات أوسلو).■

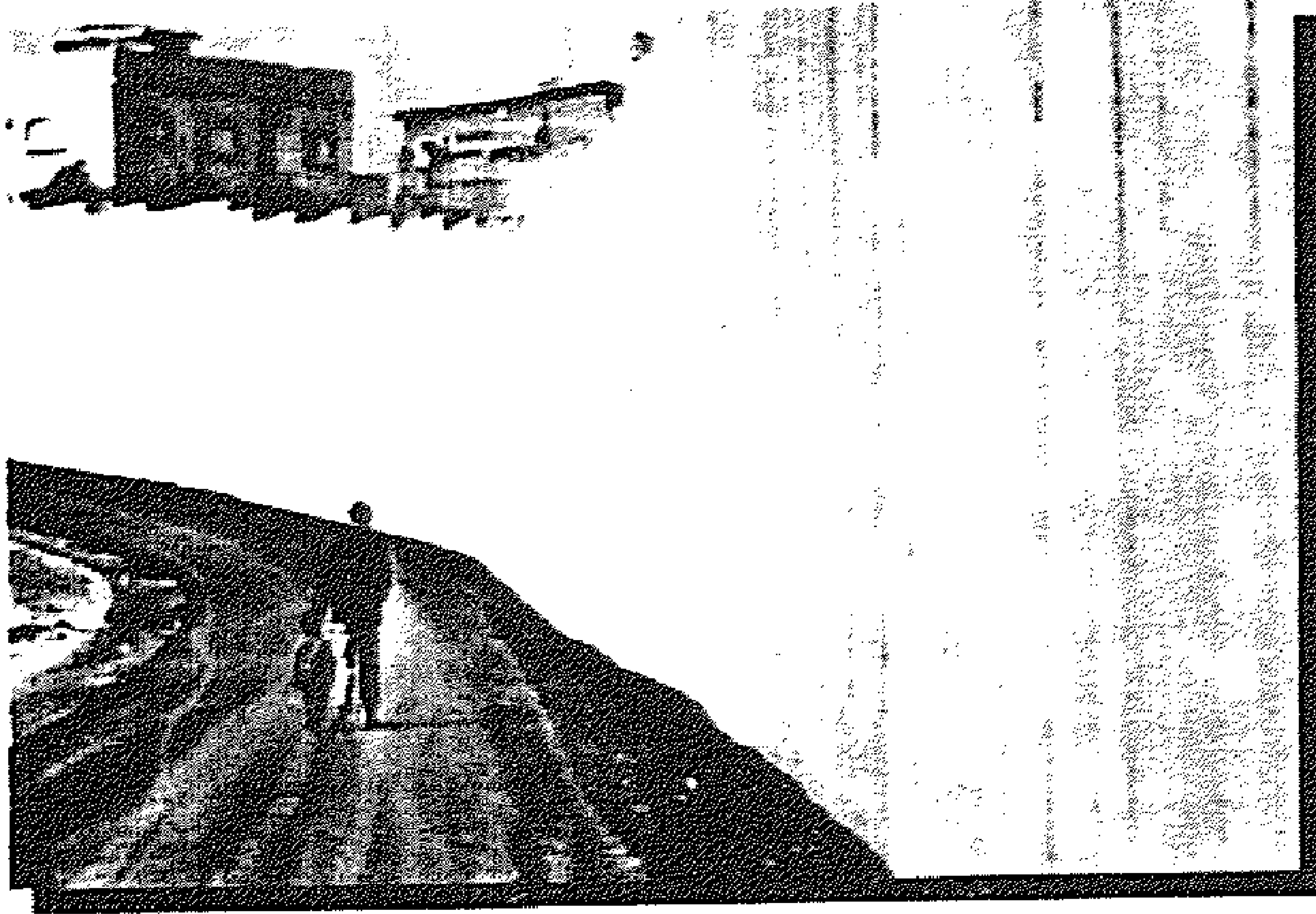
المراجع

◈ دراسات وتقارير بحثية:

- إبراهيم أبو جابر: مستقبل القدس. مركز الدراسات المعاصرة. أم الفحم.
- تقرير مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية حول السياسات التمييزية.
- خليل التفكجي: دراسة حول الجدار، الملف السياسي. جريدة البيان الإماراتية.

الفصل السابع

رؤى صهيونية



- إرهاصات الجدل الإسرائيلي حول الجدار
- الرؤى الإسرائيلية المختلفة تجاه الجدار
- الجدار رؤية صهيونية مشتركة
- فلسفة شارون من خلف الجدار (شهادة صهيونية)
- الجدار وحشي ولكنه خطوة تاريخية (شهادة صهيونية)
- أعترف بأنني أخطأت حينما وقعت (شهادة صهيونية)
- رؤية رسمية يمينية (شهادة صهيونية)
- استطلاع صهيوني لشهر تموز ٢٠٠٣
- المراجع

إرهاصات الجدل الإسرائيلي حول الجدار

بعد نجاح "إسرائيل"، في احتلال ما تبقى من فلسطين التاريخية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، إلى جانب احتلالها الجولان السورية وسيناء المصرية، جرت في "إسرائيل"، على المستوى السياسي والأمني مداولات حول كيفية التعامل مع الأراضي المحتلة عندما بدأت الدولة العبرية، بعد احتفالات النصر، تتحسس المخاطر الكامنة من توسيع الرقعة الجغرافية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، ومع البدايات الفعلية للثورة الفلسطينية في ذلك الوقت، بدأت بعض الأفكار تطفو على السطح في كيفية ترسيم حدود الدولة العبرية الجديدة مستفيدة من العمق الجغرافي الذي أتاحته الأراضي المحتلة، وفي نفس الوقت التخلص من المخاطر الكامنة التي لابد من أن تنشأ نتيجة للأخطار الديموغرافية التي تهدد [النقاء اليهودي] للدولة، من هنا، تم ضم القدس المحتلة، ثم الجولان المحتل إلى "إسرائيل"، بينما ظلت المقترحات المتعلقة بالضفة الغربية وغزة مجال خلاف واسع حول كيفية التعامل معهما.

وبينما انسحبت "إسرائيل" من سيناء إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٧٣، واتفاقيات كامب ديفيد ظلت مسألة "الحدود الخفية" بين "إسرائيل" والضفة الفلسطينية وقطاع غزة، مجال صراع للآراء والأفكار التي لم تنجح أي منها في أن توضع على محك التنفيذ، إلى أن جاء اتفاق أوسلو، ليبدو وكأنه الفرصة السانحة لإسرائيل للتخلص من الخطر الديموغرافي مع مكاسب إضافية مهمة تتعلق باعتراف العرب، وخاصة الفلسطينيون بحق الدولة العبرية في البقاء، ولأن الاتفاق المذكور ارتكز إلى المرحلية في التنفيذ، برزت اقتراحات إسرائيلية كي تخدم اتفاقات أوسلو المعادلة الإسرائيلية الصعبة المتمثلة في الاحتفاظ بالمياه والأراضي التي تضمن لها الأمن في المستقبل، والتخلص من الكثافة السكانية الفلسطينية بحيث يمكن الإبقاء على إمكانية استخدامها لصالح سوق العمل والاقتصاد في "إسرائيل". وهكذا خرجت من الأدراج خطة كان قد وضعها موشي شاحل أثناء إشغاله وزير شرطة في أوائل التسعينيات.

من ذلك الوقت أخذت [خطة الفصل] تتدحرج، من رابين في منتصف سنوات التسعين، إلى إيهود باراك في بداية سنوات الألفين، والتي أصبحت عنوان برنامجه الانتخابي للعودة إلى رئاسة الحكومة! ففي تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٠، بعد فترة قصيرة من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية

الثانية، تقدم شاؤول اريئيلي، والمحامي موتي كريستل بخطة مشتركة للفصل، بعد تداول وحوارات تمت مع أغلبية الوزارات الحكومية والسلطات ذات العلاقة، ورسمت هذه الخطة كافة التفاصيل باستثناء تصميم الخارطة النهائية.

هذه الخطة التي أعدها اريئيلي وكريستل دون أن يكلفا من أية جهة بذلك، تلقفها باراك كي تكون بديلاً يمكن تنفيذه في حال فشل مفاوضات كامب ديفيد مع الجانب الفلسطيني، وسعى باراك إلى تجديد هذه الخطة لتتواءم مع المعطيات الجديدة، وطلب من عدة جهات تغذيتها وتعديلها كي تتواءم مع هذه المعطيات، وقام منسق العمليات في "الضفة وغزة ومكتب التعاون الإقليمي" بتحديد الاحتياجات التي يتوجب على "إسرائيل" أن توفرها للجانب الفلسطيني حتى يتمكن من الصمود خاصة في المجال الاقتصادي، بينما بنى الجيش والشرطة نماذج مختلفة للحدود المقترحة: مناطق مفتوحة نسبيًا كما هو الحال عليه في شمال الضفة، أو مناطق تتجاور فيها البيوت مع بعضها البعض، مثلما هو الحال في تلامس قلقيلية وطولكرم مع حدود عام ١٩٦٧، بينما لم يتم التطرق إلى مسألة القدس، ذلك أنه لم يجرؤ أحد على الاقتراب منها.

هذه الخطة، كانت أقرب إلى أن تكون حدودًا مستقبلية، أكثر منها خطة "لفك الاشتباك"، فالخطوط الفاصلة بين "إسرائيل" والسلطة الوطنية الفلسطينية يعبر عنها من خلال بناء جدران غير ملغومة، مع وجود وسائل إلكترونية، بالاستعانة بتجربة "إسرائيل" في جنوب لبنان، ومعابر للسيارات، الأول في الجلمة شمالاً، وقلقيلية في الوسط، وترقوميا في الجنوب، وعدد آخر من المعابر للمشاة، مناطق المعابر صممت لتشكل مراكز تجارية وصناعية مشتركة. تنفيذ هذه الخطة يتم على مرحلتين: سميت الأولى بمرحلة [الاستقرار] والثانية بمرحلة [التصميم النهائي].

بحيث تبدأ المرحلة الأولى على الفور، ويتم خلالها تطبيق الاعتبارات الأمنية: (حدود فاصلة قابلة للحماية، إنشاء قطاع أمني في الغرب وفي الشرق ومحاور طرق تصل فيما بينهما، بحيث لا تستخدم هذه الحدود الفاصلة لمعاقبة الفلسطينيين وإنما لتحديد المرحلة الثانية). أما بالنسبة للمستوطنات، ففي المرحلة الأولى يتم إنشاء وضع يتم من خلاله توجيه التجمعات السكانية لاستيعاب طلاب المستوطنات النائية وتقديم الخدمات البلدية لها، بحيث يتعود سكان المستوطنات المعزولة، والتي تدخل في إطار الحدود الفلسطينية المقترحة، على أن يرسلوا أبناءهم للدراسة في التجمعات الاستيطانية الكبيرة، وبحيث يتعود سكان هذه المستوطنات على تلقي الخدمات البلدية

من قبل التجمعات الاستيطانية الكبيرة، كي يتعود هؤلاء على فكرة "الانتقال" التي يتوجب أن تتم في إطار المرحلة الثانية التي تبدأ في حال صدور قرار حكومي، أو حدوث أمر خارجي: «الإعلان أحادي الجانب عن الدولة الفلسطينية، تدخل دولي، تصعيد الوضع الإقليمي»، حيث يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية على الفور عند حدوث أحد هذه الأمور.

مع بداية تنفيذ المرحلة الثانية، توضع خارطة غير نهائية سميت "بخارطة إدارة الأزمة" مع فرضيات تبقى للجانب الفلسطيني ٦٠، ٧٠، ٨٠٪ من مساحة الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفي هذه المرحلة تبدأ أيضًا عملية إخلاء المستوطنات المعزولة باتجاه التجمعات الاستيطانية الكبيرة، وتفترض الخطة أن ذلك يتوازى مع استئناف المفاوضات مع الجانب الفلسطيني، وإذا لم يتم ذلك، تفرض الحدود القائمة في ظل هذه الخطة باعتبارها حدودًا نهائية.

ولكن ماذا بشأن التجمعات الفلسطينية

التي ستبقى داخل حدود "إسرائيل" وفقًا لهذه الخطة ؟

وضع طاقم برئاسة مدير عام ديوان رئيس الوزراء يوسي كوتشيك تفصيلات ومقترحات تقضي بالإبقاء على الحكم العسكري على هذه الاراضي، أو إيجاد عناصر مدنية ترتبط بالسلطة الفلسطينية لإدارة الشؤون المحلية لهذه المناطق، ولم ينس هذا الطاقم التأكيد على خضوع مصادر المياه وطرق الوصول إليها لإسرائيل!

لكن هذه الخطة لم توضع للتطبيق كما تقول مرحلتها الأولى "على الفور"، لأن الجيش الإسرائيلي لم يؤيدها، ربما لأن عددًا قليلاً من الإسرائيليين قد قتلوا في المرحلة الأولى من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلا أن المحللين السياسيين في "إسرائيل"، لا يعيدون عدم تطبيق هذه الخطة إلى موقف الجيش فقط بل الحكومة نفسها التي شهدت معركة كلامية حامية بين شمعون بيريز وشلومو بن عامي أثناء مناقشتها، مما أجل بحث هذه الخطة، بينما ظل باراك تائهًا بين تطبيق الخطة، واحتمالات نجاح المفاوضات مع الفلسطينيين في زمن الحلول الإسرائيلية دون الحاجة إلى فرض هذه الخطة. يضاف إلى ذلك معارضة العديد من أقطاب الحكومة، فضلاً عن فعاليات المعارضةاليمينية في مواجهة باراك واتهامه بأنه خضع لرجال الانتفاضة!! وهكذا لم يتمكن باراك من فرض هذه الخطة، أو النجاح في فرض إملاءاته على الجانب الفلسطيني من خلال المفاوضات. وذهب عن رئاسة الحكومة ليخلي مكانه لأرئيل شارون!

ولكن، وقبل أن يصل شارون إلى رئاسة الحكومة، عقد في هرتسيليا "مؤتمر ميزان الحصانة والأمن القومي" الذي بات يعرف باسم المدينة التي عقد فيها. وذلك قبل تشكيل حكومة شارون، حيث لمع نجم البروفيسور أرنون سوفر، خبير الجغرافيا في جامعة حيفا، عندما بات يعرف [بمفكر الفصل أحادي الجانب]، ورغم أن سوفر حاول أن يعطي أيديولوجيته طابعًا علميًا يستند إلى الأرقام والمعطيات السكانية، إلا أنه لم ينجح في إخفاء تأثيرات الانتفاضة على المخاوف التي أبداها والأفكار التي تبناها.

وكان سوفر قد استبق مؤتمر هرتسيليا، بنشر دراسة مفصلة حول [ديموغرافية أرض إسرائيل] يستنتج من خلالها أنه في العام ٢٠٢٠، سيعيش بين نهر الأردن والبحر ٤٢٪ من اليهود و ٥٨٪ من العرب و "الآخرين"، ويصل إلى الحل السحري: «بدون الفصل فإن الكيان الصهيوني سيزول عن الخارطة خلال سنوات غير طويلة». (مصطلح الكيان الصهيوني، جاء في بحث سوفر المشار إليه).

وبعد وصول شارون إلى رئاسة الحكومة، أطلع سوفر شارون، ووزير حربه بن إليعازر على البحث، وخرج مع اللواء عوزي ديان رئيس مجلس الأمن القومي في جولة حول خطوط التماس في منطقة المثلث ووادي عارة، كي يؤكد سوفر لمرافقيه أن الفلسطينيين من "الضفة وغزة" يتسربون إلى "إسرائيل"، بينما البناء غير القانوني يغرق المنطقة التي يتكاثر فيها الفلسطينيون داخل "إسرائيل" بكل راحة وهدوء.

في مؤتمر هرتسيليا فوجئ الحضور، وكان من بينهم شارون وبيريس وباراك ونتنياهو وموفاز وهيليفي من أن سوفير كان متفائلاً عندما أشار إلى أن الخطر الديموغرافي سيهدد "إسرائيل" عام ٢٠٢٠، بينما توقع البروفيسور "سيرجيو دي لا فرغولا" رئيس معهد الديموغرافيا المعاصرة في "إسرائيل" حدوث أغلبية عربية في أرض "إسرائيل" في عام ٢٠١٠، مع ذلك ظل سوفر نجم المؤتمر خاصة عندما تحدث عن وتيرة التكاثر الطبيعي السريعة لدى العرب في "إسرائيل" و "الضفة وغزة" واستخلص: «قد يستمر الصراع، ولكن الساعة الديموغرافية ستتنبهنا، لذلك على "إسرائيل" أن تتخذ قرارًا صعبًا جدًا، وهو إجراء الفصل أحادي الجانب في إطار خطة تُبقي بيد "إسرائيل" مقطعًا كبيرًا من الضفة الفلسطينية (٣٠ – ٤٠٪) يعاد النظر في هذه النسبة في حال عاد الفلسطينيون إلى المفاوضات بدون "إطلاق النار"».

وخلافًا للبحث الذي أشرنا إليه، والذي وضع فيه سوفر غور الأردن في إطار المجال الفلسطيني، إلا أنه وبفعل الانتفاضة، اعتبر غور الأردن يدخل في إطار المصالح الأمنية لإسرائيل. أما بالنسبة للقدس، فهي كلها ستظل داخل "الحدود" الإسرائيلية! والمثير في "خريطة سوفر" اقتراحه بإخلاء ٣٥ مستوطنة معزولة، خاصة تجمع مستوطنات غوش إيمونيم: (بيت إيل وعوفرا وبسغوت وألون موريه)، والأكثر إثارة اقتراحه بتبادل مناطق بحيث ينقل المثلث إلى المجال الفلسطيني.

وبينما انقسمت الزعامة السياسية في "إسرائيل" حول القبول بأفكار سوفر وخطته، كما هي منقسمة حول مبدأ الفصل، وجدت هذه الأفكار تأييدًا واضحًا في الولايات المتحدة، ونشرت صحيفة الواشنطن بوست مؤخرًا، ملفًا خاصًا حول (خطة سوفر) تبنى فريد زكريا آراء سوفر وأفكاره، بينما رأى الكاتبان المقربان من اليمين الإسرائيلي، تشارلز كراوتهامر وجورج فيل، أن الأولوية لإخضاع الفلسطينيين ثم بعد ذلك تنفيذ خطة الفصل، وجاء محور هذين الكاتبين تحت عنوان [الحرب .. ثم السور] أي ضربة هائلة للسلطة الفلسطينية، ثم تنفيذ خطة الفصل بحيث تأتي خطوة إزالة مستوطنات في إطار النصر الذي أحرزته "إسرائيل"!

ولا يعود اهتمامنا بخطة سوفر للفصل أحادي الجانب، إلى كونها الأكثر خطورة من بين الدراسات والأبحاث التي ناقشها مؤتمر هرتسيليا فحسب، بل لأن هذه الخطة واحدة من أهم وأخطر الخطط التي تربط الفصل بالتواجد الفلسطيني في حدود عام ١٩٤٨ وحدود ١٩٦٧، وهي تختلف عن الأفكار المتداولة هذه الأيام حول خطة الفصل التي ترمي إلى فصل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة عن باقي فلسطين التاريخية المحتلة عام ١٩٤٨. هذه الخطة، خطة سوفر، لا تكتفي بالأسيجة والحدود، بل ترمي أيضًا إلى إعادة الحياة إلى أيديولوجيا "الترانسفير" فتبادل الأراضي، التي انطوت عليها خطة سوفر، يقضي بضرورة توفير العناصر الجغرافية الكافية لتوفير الأمن للدولة العبرية، بمعنى اللجوء إلى طرد السكان المواطنين العرب إلى خارج "الحدود الأمنية" التي لم تفصلها الخطة ولكن الإشارة إليها تكفي للدلالة على ما انطوت عليه هذه الخطة من أفكار عنصرية تختفي وراء العناصر الديموغرافية!

أما خطة الفصل التي يجري تداولها الآن، فهي صيغة متجددة ومعدلة للصيغ السابقة، وتعكس تداعيات الانتفاضة الفلسطينية الثانية وتأثيراتها الكبيرة على مجمل الوضع الإسرائيلي، بما في ذلك طريقة التفكير وأساليب المواجهة ونمط العلاقات المستقبلية بين دولة الاحتلال من ناحية والهيكل

السياسي والمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ولعل المصطلح الذي أطلقه رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود باراك على هذه الخطة، يلخص بسذاجة بالغة مضمون وأهداف هذه الخطة، وهذا المصطلح هو (نحن هنا .. وهم هناك).

وقد وجدت دعوة باراك هذه، حول إحياء خطة الفصل ووضعها في التطبيق ردود فعل متباينة، بين رافض لها، وقابل بها، وفي كل فريق من الفريقين، تباينات لا حصر لها حول أسباب الموقف منها وأسلوب النظر إلى فوائدها ومضارها وجداولها وتوقيتها.

ولعل أول من تلقف هذه الخطة وأعلن عن حماسه الشديد لها، هو حاييم رامون – وزير العدل السابق – الذي اعتبر أن هذه الدعوة إنما تتسق مع ما سبق أن دعي له رامون منذ أن كان أحد أعلام حزب العمل في عهد حكومة رابين، ومن المفترض أن يكون رامون قد نجح في إقامة حركة جماهيرية جديدة تضم شخصيات إسرائيلية مهمة، أعضاء كنيست وجنرالات متقاعدين، من اليمين المعتدل والوسط واليسار، لتشكل جبهة وطنية تسند خطة الفصل، وتؤثر على الحكومة بهدف تنفيذها، ويتحمس لدعوة رامون، دان موريدور رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ومؤخرًا، انضم أحد قادة تكتل الليكود إلى الدعوة إلى هذه الخطة، وهو ميخائيل إيتان، الذي نشط في الدعوة لها بين أنصاره وأعضاء التكتل.

ولتوضيح فكرته يحكي إيتان حكاية [عش الدبابير] ولا بأس من أن نطلع على أفكار إيتان من خلال إعادة سرد حكايته، يقول: «يحكي أن عشًا للدبابير كان في أحد الأحياء السكنية، عانى سكان الحي من لسع الدبابير، فاجتمع هؤلاء وقرروا وضع شبك حماية على نوافذ بيوتهم، لكن هذا لم يحل المشكلة، ذلك لأن من يسير في الشارع يلسع، بعد ذلك قرروا دهن أجسامهم بمسحوق طارد للدبابير، ولكن هذا لم يحل المشكلة أيضًا؛ لأن الدبابير طاردت الضيوف ولسعتهم، بعد ذلك طلب أحد الضيوف رؤية العش، قادوه إلى هناك ووضع شبكًا عليه، وهكذا انتهت القصة».

ويبدأ إيتان بشرح ما يقصده: «يجب وضع الشبك، يجب إقامة حدود، يجب إجراء الفصل، يوجد في "إسرائيل" آلاف رجال الأمن ينتظرون "الإرهابيين" في المكان الذي سيفجرون فيه أنفسهم، بدل أن يعتقلوهم في الحدود؛ لأنه لا يوجد حدود. وليس من قبيل الصدفة أن يمنع الجدار الهش في غزة من دخول معظم منفذي العمليات»، على حد زعم إيتان الذي أخذ على عاتقه إقناع شارون بمحاسن خطة الفصل وفوائدها!

دان مريدور، الذي يتفق تمامًا مع أفكار رامون بالنسبة لخطة الفصل، خاصة فيما يتعلق بالهدف السياسي والتنظيمي للخطة. باعتبارها "الرسالة الوحيدة المتوفرة لدى حزب العمل الآن في مواجهة شارون"، لذا، فإن موريدور ورامون يؤيدان أن تشمل الخطة انسحابًا إسرائيليًا من كتل استيطانية. بينما يعارض إيتان ذلك، إلا أن الثلاثة يتفقون على رسم حدود.

ويلتقط ميريدور فكرة إيتان: «لماذا أقمنا جدارًا مع لبنان؟ لماذا أقمنا جدارًا في غور الأردن، ألم يمنع الجدار الهش في غزة الكثير من العمليات»، لكن ميريدور يحسن في فكرته: «في عام ٢٠١٠ سيكون هناك أغلبية فلسطينية بين البحر ونهر الأردن، وإذا لم نجر عملية الفصل فإننا سنضيع من ناحية أمنية وسياسية، لذلك فإن شارون يضحي اليوم بالأمن لصالح الأيديولوجيا». والثلاثة أيضًا، يتفقون، رغم التباينات التفصيلية بين إيتان من جهة، وكل من رامون وموريدور من جهة أخرى، على أن خطة الفصل ليست نهائية، وإنما مرحلة لابد منها في الطريق نحو المفاوضات مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

داليا إيتسيك – وزيرة البيئة في حكومة شارون – من حزب العمل، تؤيد خطة الفصل مع أنها "أكثر رتابة وأقل إثارة للخيال" لكنها – الخطة – تعبر عن تقييم ذاتي حقيقي يجب أن لا تتردد دولة "إسرائيل" في أن تجربها اليوم، وتستند إيتسيك إلى آراء العسكريين التي تشير إلى أن الخطة ضرورة أمنية تهدف إلى "فصل الإرهاب عنا، وتقليل مدى إصابة الإسرائيليين في الضفة وغزة وداخل إسرائيل"، وتقدم إيتسيك تبريرًا لتأييدها للخطة: «الإرهاب هو الزيت الذي يلين فيه الفلسطينيون عجلات كفاحهم السياسي، وبالتخفيض الكبير "للإرهاب" حتى لو لم يتم القضاء عليه تمامًا، فإن هذه العجلات ستحتك ببعضها البعض، وستتوقف في مرحلة معينة، وسيضطر الفلسطينيون إلى التوجه للحل السياسي. وسنودع في الفصل أحادي الجانب حلمين للمجتمع الإسرائيلي: حلم أرض "إسرائيل" الكاملة من جهة، وحلم إحراز السلام مع الفلسطينيين من خلال الحل والتفاهم من جهة أخرى».

كثير من قادة حزب العمل يؤيدون خطة الفصل، ويتحمسون لها، ويشيرون إلى أنها كانت موضوعة في الأصل كبديل لفشل المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد. ولا شك أنها أفضل من بديل شارون الذي فجر الأوضاع تمامًا دون أن يوفر الأمن، ثم إن خطة الفصل ستشكل محور المعركة الانتخابية القادمة، وفي ظل غياب رسالة لحزب العمل من الأفضل تبني هذه الخطة كمسألة مركزية

في الحملة الانتخابية المقبلة. فليس لحزب العمل رسالة أخرى، فبينما أراد الليكود جعل تطبيق خطة لفصل مستحيلاً من خلال إنشائه للمستوطنات، علينا – حزب العمل – تفكيكها.

إلا أن هؤلاء أيضًا يختلفون فيما بينهم حول آراء كل من باراك ورامون حول خطة الفصل، فكلاهما يتحدثان عن جدار فاصل أو منظومة جدران فاصلة، إلا أن الفرق بين رؤيتيهما كبير، إذ إن رامون لا يترك مستوطنات خلف هذه الجدران، أما باراك فيبقي عليها ويترك مسألة التفاوض بشأنها، وأمر تفكيكها كورقة مساومة للتسوية النهائية. وباراك يتحدث عن فصل تدريجي مع "جدار وباب مفتوح" بينما يعارض رامون الفصل التدريجي «إن تركنا مستوطنات، فنحن لم نقم في الواقع بأي فصل»، والخلاف هنا جوهري، إذ يرى رامون أن عدم تفكيك المستوطنات لن يؤدي إلى مفاوضات يمكن المساومة خلالها على المستوطنات، إذ إن هذه المسألة ستتحول إلى مسألة ساخنة فحسب!

[سنقيم السياج اليوم .. من أجل أن نهدمه حين يحل السلام]، هذا هو شعار بعض رواد حزب العمل الذين يأخذون على بعض مؤيدي خطة الفصل من جانب واحد عرض الفكرة باعتبارها موضوعًا سياسيًا، ويرى هؤلاء الأمر أن الزاوية السياسية هنا غير ضرورية، ولا يعني أحدًا – كما يعتقد هؤلاء – أين يمر الخط الحدودي بالضبط، فالخطة تهدف إلى شيء واحد فقط: «سد الطريق أمام معظم المخربين في الوصول بقنابلهم ومتفجراتهم ونواياهم الانتحارية إلينا».

الخشية من أن تتحول الحدود المؤقتة لخطة الفصل إلى حدود دائمة، والخشية من أنَ لا تمنع الحدود والأسيجة الحديدية والإلكترونية والألغام من عبور الفلسطينيين إلى داخل وطنهم المحتل، والخشية من أن هذه الحدود لن تمنع قذائف الهاون من التحليق فوقها لتقصف في عمق "الستار الحديدي"، كل ذلك كان سببًا لرفض العديد من الشخصيات القيادية البارزة، في اليمين والوسط واليسار، لخطة الفصل أحادي الجانب، إضافة إلى مبررات نفسية تتعلق بالتوقيت، لماذا الآن، وإسرائيل تفشل في مواجهة الإرهاب، الذي يفسر تنفيذ الفصل أحادي الجانب أنه هزيمة لإسرائيل ودليل حسي على فشلها، إلا أن البعض في تكتل الليكود يرفض الخطة لمجرد أنها طرحت في عهد رابين، وأن مروجيها من زعماء وأنصار حزب العمل، وأنها تستهدف الاستيطان الذي يشكل أحد أهم عناصر الأيديولوجيا الليكودية، خاصة وأن حزب العمل اعتبر هذه الخطة إحدى أهم ركائز حملته الانتخابية المقبلة!

شلومو غازيت – الرئيس الأسبق للاستخبارات العسكرية في "إسرائيل" – يؤيد خطة الفصل، لكن ليست الخطة المعروضة الآن، فهو يرى أن الاعتبار السكاني الديموغرافي هو الأكثر تأثيرًا في بلورة الحل السياسي الدائم، كما يرى أنه لا يوجد مستقبل لإسرائيل إذا لم تتمكن من الاحتفاظ بأغلبية يهودية على المدى الطويل، من هنا فهو يؤيد فصلاً واضحًا ونهائيًا ومطلقًا بين "إسرائيل" ككيان صهيوني – يهودي – وبين الدولة العربية الفلسطينية حين تقوم.

إلا أن الخطة مدار البحث، لن تضع حدًا للعنف الفلسطيني، وآجلاً أم عاجلاً سيتم استئناف المفاوضات مما يستدعي انسحابًا إسرائيليًا آخر، ويرى غازيت أن تجربة الانسحاب غير المشرفة – كما يقول – من جنوب لبنان، ينبغي أن تتكرر ومن أجل الوصول إلى وضع مشابه، يجب الانسحاب إلى «الخط الأخضر» بما في ذلك الانسحاب من شرقي القدس، ومن شارع رقم "١" في اللطرون، وفقط عندها تنتهي ادعاءات الفلسطيني بشأن الحق في شن حرب تحرير، وهكذا أيضًا، تمنح "إسرائيل" حرية العمل العسكري إذا استؤنف العنف، لكنه – غازيت – يعترف أن هناك فرقًا يجب الاعتراف به، إذ إن جنود الجيش الإسرائيلي تلقوا أمر الانسحاب من لبنان بهدوء، ولم يرفض أحدهم أمر الانسحاب، أما في الضفة الغربية، فلن يفعل المستوطنون ذلك، لذا "يجب بناء خط مادي تقف قواتنا خلفه، والالتزام بتعويضات سخية للمستوطنين الذين يطلب منهم الإخلاء، وهذا يتطلب خطة أخرى، سياسية بالدرجة الأولى، غير هذه الخطة التي ترى في الفصل شأنًا إسرائيليًا فقط.

«فشلت إسرائيل، فشلاً ذريعًا في فصل مستوطنة "غيلو" عن "بيت جالا" وكل مواطن إسرائيلي خامس هو فلسطيني»، تقول ذلك أمونه ألون – الكاتبة اليمينية في يديعوت أحرونوت – لذا فإن خطة الفصل من جانب واحد، خطة سطحية، إذ إنها لم تتعامل مع الفلسطيني في "إسرائيل" كما يجب أن تتعامل مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأمونه، ترى ضرورة الفصل، ولكن بإجلاء الفلسطينيين من الدولة العبرية، خاصة أن هؤلاء أصبحوا يمتلكون الأسلحة بما في ذلك الصواريخ حسب ادعاء قائد شرطة منطقة الجليل أمام "لجنة أور".

إضافة إلى أن هناك تآكلاً في استعدادات البدو في "إسرائيل" لخدمة الجيش بسبب تضامنهم مع الكفاح الفلسطيني، فأية خطة لا تفصل بين "إسرائيل" اليهودية، وبين فلسطينيي ٤٨، وفلسطينيي ٦٧، على أساس أن يكونوا جميعًا خارج الدولة العبرية الخالصة، لن يكتب لها النجاح!

والكثير من الرافضين لخطة الفصل، يرفضونها بسبب عدم تضمنها لحل مسألة الفلسطينيين داخل «الخط الأخضر»، ويرى هؤلاء أن عرض خطة الفصل مناسبة لكي تشمل حلاً لهؤلاء، فالتكاثر الطبيعي عند العرب داخل "إسرائيل" ضعف التكاثر الطبيعي لدى اليهود وأكثر، وعام ٢٠٢٠ سيكون الناخبون العرب أغلبية تفرض إرادتها، حيث سيلغي قانون العودة لليهود، وسيتم اختيار نشيد جديد للدولة.

الكاتب يسرائيل هرئيل في هآرتس، يرسم صورة لما يمكن أن يحدث بعد حوالي عشرة أعوام: «عشية عيد الاستقلال الواحد والسبعين: صرح الرئيس الدكتور عزيز أغبارية أنه سيقاطع مراسيم وطقوس ذكرى حروب "إسرائيل" في حائط المبكى وفي جبل هرتزل». يستند الكاتب إلى هذا السيناريو الخيالي، أن الفصل هو وهم، لأنه لا يعالج مسألة السيطرة النهائية داخل حدود "إسرائيل" لصالح اليهود المطلق، وأفكار يسرائيل هرئيل هذه، كما أفكار أمونة ألون، لا ترى في خطة الفصل المتداولة أية جدوى، طالما لم يكن فصلاً شاملاً بين اليهود والعرب بشكل شامل ومطلق. وهي أفكار تلتقي مع ما تم تداوله في وثيقة هرتسيليا التي أشرنا إليها.

يقول مؤيدو الفصل، إن الانسحاب إلى خلف حدود وأسلاك شائكة سيمكن من التفرغ للدفاع عن المستوطنات بشكل أفضل، لكن الكاتب اليميني إلياكيم هعتسني لا يرى ذلك، إذ إن محاصرة نابلس ورام الله بالاستناد إلى العمق اليهودي للمستوطنات أفضل من عبء التخلص من حراسة هذه المستوطنات، وإذا كان معظم مؤيدي الفصل غير مستعدين للتنازل عن القدس، فهل خطة الفصل ستؤدي إلى توقف الفلسطينيين عن شن هجماتهم، ثم إن هذه الخطة ستمنع ١٥٠ ألف عامل فلسطيني من العمل في "إسرائيل"، والعربي الجائع هو مخرب محتمل، وإذا دخل هؤلاء للعمل في "إسرائيل" وبينهم الكثير من المخربين، فماذا يتبقى من الفصل؟!

ويلخص هعتسني رؤيته: «الفصل يهدف إلى إزالة المستوطنات ورؤية دم المستوطنين على الطرقات وربما على الأسلاك الشائكة الفاصلة!». الفصل أحادي الجانب، من وجهة نظر هعتسني ومن يؤيدونه، يعني أنها ستقام فورًا، وراء «الخط الأخضر»، دولة فلسطينية إرهابية تكون حرة حتى من قيود أوسلو، وهي تستطيع مثلاً أن تبرم معاهدات عسكرية وأن تستقدم جيوشًا عراقية وسورية وإيرانية إلى مشارف مستوطنة بيتاح تكفا، وسيحرص العالم أن تستوعب هذه الدولة ملايين اللاجئين.

الفصل، أحادي الجانب، غير عملي، في وجهة بعض الرافضين للخطة، أسباب عملية تجعلهم لا يثقون بالجدار أو الحدود أو الشباك والألغام والأسلاك الإلكترونية. فبعيدًا عن الأيديولوجيا والسياسة، يعتقد أصحاب هذا الرأي أن لا جدوى في أية جدران أو حدود، ويبرهنون على ذلك بتجربة إقامة السياج الفاصل بين قلقيلية ومستوطنة إيل، إذ أن مجموعة من الفلسطينيين، وفي منتصف إحدى الليالي، أقدمت على قص الشريط وفتحت فيه ثغرة بمئات الأمتار، والملفت أن هذا الجدار أقيم على مدى رؤية موقع ثابت قريب للجيش ورغم أن الدوريات الإسرائيلية تمر بمحاذاة هذا الجدار، كان من المفروض أن يسبب السياج صدمة كهربائية لكل من يلمسه وأن يرسل إنذارًا فوريًا لقوات أمن المستوطنة، لكن وفي تلك الليلة تعطل كل شيء، وقد حدث نفس الشيء، قبل ذلك بأسابيع عندما قطع مواطنو قلقيلية سياجًا مماثلاً يفصل مدينتهم عن مستوطنة نير إلياهو، ولكن في تلك المرة اقتلعوا السياج قبل أن يجف الأسمنت الذي يدعم أعمدة التثبيت!

ولأن مؤيدي خطة الفصل، لا يصدقون هذه الحكايات عن قدرة الفلسطيني على اقتلاع الأسلاك الكهربائية والإلكترونية، قام مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت بتجربة تؤيد هذه الحكاية، فقد اقترب من السلك الفاصل المحيط بمستوطنة إيل، وتعلق على السياج لمدة ساعتين، ثم وضع ثقلاً يزن بنحو ١٠٠ كيلو جرام، سحب الأسلاك وكاد يقتلعها، مما يمكن أي شخص من الزحف من تحتها بسهولة، ثم فتح المراسل الخزانة التي تحتوي على "عقل" الجدار الإلكترونية، وانتظر عبثًا لم يصل أحد ليستعلم إذا ما كانت هناك عملية تسلل، يقول المراسل إن الأمر لا يتعلق بهذا السياج الفاصل بين قلقيلية "وإيل" إذ إن سياج مستوطنة غوش قطيف في غزة، يعمل بنفس "الكفاءة"!!

وما دام الحديث يدور عن مستوطنة غوش قطيف، فهذا يذكر معارضي خطة الفصل بالعملية التي نفذتها الجبهة الديمقراطية في موقع مرغنيت العسكري في المستوطنة، والتي تمخضت عن مقتل ثلاثة جنود من بينهم نائب قائد كتيبة. فالواقع في هذه المستوطنة هو تجسيد فعلي للفصل، فالمستوطنات اليهودية مركزة حول بعضها البعض في مناطق قليلة السكان العرب، يفصلهم جدار فاصل إلكتروني، وهناك مواقع لحراسة المستوطنات والنتيجة معروفة: "مخربان" اثنان فقط اجتازا الجدار، حيث لم يعمل جهاز الإنذار أو أنه لم يتسبب في استدعاء القوات (السبب ما يزال مجهولاً)، ودخلا إلى الموقع، ولم ينجح هذا الفصل النموذجي في منع هذه العملية والحيلولة دون نتائجها الصعبة.

وبين مؤيد ومعارض لخطة الفصل، لم يتصد إلا عدد قليل للفكرة باعتبارها - حتى عندما رفضها الرافضون - فكرة عدوانية، والذين وضعوها أو أيدوها يرون فيها حيلة للتخلص من الاستحقاقات المطلوبة، والذين رفضوها، تمسكوا بالحل العسكري المباشر لمسألة الأمن.

ولم يفكر أحد من مؤيدي الخطة أو معارضيها بالجانب الآخر - الفلسطيني - فكما رأينا، كانت الأسباب للاعتراض على الخطة أو تأييدها، هي أسباب إسرائيلية بحتة، ولم يفكر أحد منهم بالموقف الفلسطيني أو يرد الفعل الفلسطيني، لكن عددًا محدودًا من الآراء، ابتعدت عن تأييد أو رفض الخطة، باعتبار الأمر بحث في الميدان الخاطئ، والوجهة التي تحاول الابتعاد عن جوهر المسألة، ومن هؤلاء أريه أرنون، البروفيسور المحاضر في جامعة بن غوريون، الذي لم يتردد في أن يضع يده على جوهر الأمر: «استخدام تفوق القوة العسكرية لن يحل أي مشكلة، وسيؤدي إلى سفك دماء ومعاناة في الجانبين، وأحلام فرض الاستسلام على الطرف الآخر، والتي غدت واسعة الانتشار، ستظهر ككذبة .. والحل؟»، يقول أرنون: «إن السبيل للتقدم نحو نهاية النزاع هو العودة إلى المفاوضات على أساس حل وسط تاريخي نزيه، لم يطرح حتى الآن، دولتان، الحدود بينهما تقوم على أساس «الخط الأخضر»، عاصمتان في القدس. لقد آن الأوان للانفصال عن الوهم».

مع عودة شارون من زيارته إلى موسكو في الأسبوع الأول من أيلول ٢٠٠١، عادت مسألة "خطة الفصل" لتحتل مكان الصدارة في الجدل الإسرائيلي الدائر حول أساليب مواجهة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلا أن شارون الذي رفض خطة الفصل على الدوام، ربما بسبب أنها طرحت من خلال قيادة حزب العمل منذ عهد حكومة رابين، وربما لأنه يريد خطة مبتكرة من إبداعاته وتحمل اسمه.

لكن هذا ليس جوهر المسألة، إذ إن الجنرال موفاز - رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية - سارع إلى وضع مسمى جديد للخطة وهو: إقامة "منطقة تماس عسكرية مغلقة" تقضي بتكثيف تواجد قوات الأمن على خط التماس، مع وضع معوقات ووسائل تكنولوجية للكشف عن التسللين. شارون الذي اعتبر أن تسريب الخطة أثناء تواجده في موسكو محاولة من موفاز لفرض خطة الفصل مع التعديلات التي يراها الجيش الإسرائيلي ملائمة للوضع الأمني الراهن.

لذا، فقد رفض شارون الخطة، مع الإبقاء على بعض المحاور، خاصة فيما يسمى "بغلاف القدس" تحت نفاذ هذه الخطة، وتردد أن موفاز كان قد عرض خطة الفصل المعدلة، على بنيامين

نتنياهو أثناء رئاسته للحكومة، وصادق عليها، ويقال إن إخراج موفاز لهذه الخطة من الأدراج في عهده، محاولة لإعادة نتنياهو إلى الحكومة من نافذة "المناطق العسكرية المغلقة".

خطة (شارون – موفاز)، ستمول جزئيًا من المبالغ المصادرة المقدرة بمليار شيكل من أموال ضريبة القيمة المضافة التي تعود للسلطة الفلسطينية والتي تجبيها "إسرائيل"، وتمتنع عن إعادتها للسلطة، بينما سيتم تمويل خطة (باراك – رامون) بدعم أمريكي – أوروبي، خاصة فيما يتعلق بإخلاء بعض المستوطنات وفقًا لهذه الخطة.

الرؤى الإسرائيلية المختلفة تجاه الجدار

طرحت فكرة الفصل من الجانب الإسرائيلي عدة مرات في الماضي، كان أولها تلك التي تحدث عنها «بنحاس سبير» بُعيْد حرب يونيو، فقد اقترح آنذاك حدودًا قابلة للدفاع عنها من طرف واحد والخروج من بقية المناطق. أما «بن غوريون» الذي كان آنذاك زعيمًا متقاعدًا، فقد اقترح إعادة كل المناطق باستثناء القدس. ثم جاء «موشيه شاحل» الذي وضع خطة للفصل أثناء إشغاله منصب وزير الشرطة في مطلع سنة ١٩٩٤.

واليوم، مع ٢٠٨ آلاف مستوطن و ١٤٥ مستوطنة منثورة كالرماد في الضفة الغربية، فإن "إسرائيل" عالقة في الوحل. وينقسم المؤيدون «للفصل» من طرف واحد إلى قسمين:

«١» الذين يرون فيه حلاً سياسيًا نهائيًا، أي أن تحدّد "إسرائيل" من طرف واحد الحدود الدائمة وتتمترس فيها.

«٢» الذين يرون فيه انتشارًا عسكريًا جديدًا لحل الورطة الأمنية مع الفلسطينيين.

◈ الرؤية الحزبية لجدار الفصل:

تستقطب خطة الفصل الكثير من المؤيدين من الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، بدءًا من «حاييم رامون» الذي يروج لها منذ سنوات، ومرورًا برئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست «دان مريدور»، وانتهاءً بـ «ميخائيل إيتان» الذي طرح الفكرة بين أوساط الليكود لتوضيح مزاياها. وعلى الرغم من أن الفكرة المطروحة بين اليسار واليمين مختلفة، فليس هنالك خلافات جوهرية بين مريدور ورامون.

ولكن هناك جدلاً بين «إيتان ورامون» في قضية الإعلان منذ البداية عن إخلاء جزء من المستوطنات وتجميعها في كتل تفصل الحدود الجديدة بين الكتل الاستيطانية والسلطة الفلسطينية. وهؤلاء يرون أن الخطة مرحلة لا مفر منها في الطريق إلى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين حول الحدود الدائمة.

⇦ **خطة ميخائيل إيتان:**

تقوم خطة ميخائيل إيتان على فكرة إقامة «جدار مزدوج».

١ – جدار أمني يشمل كل مناطق (أ) التابعة للسلطة الفلسطينية.

٢ – جدار ثان قرب «الخط الأخضر» الذي يعرف كجدار مؤقت.

أما الحدود الدائمة فتحدد حسب رأيه بين خط ١٩٦٧، وبين الخط الأمني حول مناطق (أ).

⇦ **خطة دان مريدور:**

في إطار استنتاجاته من مباحثات «كامب ديفيد»، طرح مريدور الموضوع في لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وتحدث عن انسحاب إلى كتل استيطانية، واعتبر خطوات الفصل معقدة جدًا، وطرح كثيرًا من الأسئلة حول الحدود مع الأردن، وهل ستضم "إسرائيل" الأراضي التي تقع في إطار الخطة.

⇦ **حاييم رامون:**

تتكون خطة رامون من خطة سياسية أمنية اقتصادية وديموغرافية، وتعتبر هذا الجدار حدودًا سياسية مؤقتة، وحاولت "إسرائيل" الحصول على تغطية دولية، وخاصة أميركية، لتنفيذ خطة الفصل التي تشمل:

١– دمج المستوطنات البعيدة في الكتل الاستيطانية الكبيرة قرب «الخط الأخضر» داخل مجال الجدار.

٢ – إخلاء معظم مناطق الضفة الغربية من المستوطنات المعزولة.

٣ – الاستعداد أو الاعتراف بدولة فلسطينية، ولكن في إطار تسوية مرحلية.

وقد استندت خطة رامون إلى كل من خطة «كلينتون» وخطة «باراك» .. "نحن هنا وهم هناك".

⇦ خطة لاندلو:

١- إقامة جدار أمني على أن يواصل الجيش وجوده على طرفي الجدار.

٢ - لم تحدّد الخطة ردًا على قضية المستوطنات النائية والمستوطنات والبؤر التي أقيمت على رؤوس التلال.

٣- يكون للجيش الإسرائيلي حق الدخول والخروج «خاصة الدخول» إلى المدن الفلسطينية. حتى يتوفر ما يمكن الحديث بشأنه، أي بمعنى: «نحن سنكون هنا وأيضًا هناك».

⇦ مشروع شارون:

يعتبر رئيس الوزراء الحالي أكثر الوزراء الإسرائيليين تشددًا من النواحي الأمنية والأيدلوجية والسياسية، فقد جاء شارون إلى الحكم من المؤسسة العسكرية، ويعتبر واحدًا من ثلاثة أشخاص يملكون رؤية مستقبلية للحل في المنطقة. كما أنه الشخص الوحيد الذي يملك خارطة التسوية النهائية مع الفلسطينيين. وتقضي خطة شارون بـ:

١- إقامة حزامين أمنيين طوليين.

٢ - إقامة الحزام الأمني الغربي على طول «الخط الأخضر» بعمق يتراوح ما بين «٥-١٠ كلم»، وقد تم البدء بتنفيذ هذا الحزام عندما تم الإعلان عام ٢٠٠١ بموجب الأمر العسكري رقم ١٠/٠١/س «منطقة التماس ٢» عن الإغلاق العسكري لمنطقة شمال وغرب جنين.

٣- إقامة خمسة أحزمة عرضية بين الحزامين الطوليين.

أ- ممر بين منطقة جنوب طولكرم حتى منطقة نابلس - منطقة زعترة - غور الأردن.

ب- شارع عابر السامرة «شارع رقم ٥» بين رأس العين - غور الأردن.

ج - شارع رقم «٤٥» منطقة اللد - اللطرون، شمال القدس - الغور.

د - شارع غوش عتصيون - غور الأردن «عابر صهيون».

هـ - شارع رقم «٣٥» - شمال الخليل - غور الأردن.

ونتائج المشروع: هي أربع كتل فلسطينية، بالإمكان إقامة دولة عليها:

١- كتلة جنين - نابلس. ٢- كتلة رام الله.

٣- كتلة بيت لحم. ٤- كتلة الخليل.

وترتبط هذه الكتل بشوارع مزدوجة منفصلة بعضها خاص بالفلسطينيين، والبعض الآخر خاص باليهود. ويحصل الفلسطينيون على ممرات آمنة شمالي الضفة الغربية وجنوبيها. وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. وتتخذ الممرات شكل تحولات من الشوارع القائمة أو أنفاق تحت الشوارع الاستراتيجية.

♦ خطة الفصل:

تمت المصادقة على خطة جدار الفصل المقدمة من وزير الجيش «بنيامين بن إليعازر» بشأن مسار الجدار الذي انتهت مرحلته بين "إسرائيل" والضفة الغربية، وحسب الخطة أقيم في المرحلة الأولى جدار متواصل بطول ١١٠ كلم من قرية تعنك حتى منطقة فلامه جنوبي مدينة طولكرم.

وحسب الأوامر العسكرية الصادرة من جيش الدفاع، والتي بدأت بالصدور منذ عام ٢٠٠١ وكان أولها الأمر العسكري رقم ١/١/س بإقامة جدار طوله ١٠٠ كلم حتى منطقة طولكرم، والأمر العسكري رقم ت٨/٢٠٠٢ ورقم ت٩/٢٠٠٢ الصادر في شهر آيار/ مايو عام ٢٠٠٢ بإقامة جدار طوله ١٠ كلم، فإن مسار الخط سيكون بعمق يتراوح ما بين ١-٣ كلم شرقي «الخط الأخضر» القديم. وكان رئيس الحكومة شارون قد أدخل عدة تعديلات على الخارطة التي عرضها عليه وزير الدفاع بن إليعازر ولكنه لم يغير كثيراً في مسار الجدار حسب اقتراح وزير الدفاع.

وقد أجريت تغييرات أساسية في الجدار مقارنة مع «الخط الأخضر»، حيث تم ضم جميع المستوطنات "منطقة أم الريحان" إلى "إسرائيل": «شاكيد، حنانيت، تل منشيه، أم الريحان»، وهذا التكتل الاستيطاني حسب الرؤية الإسرائيلية ذو أهمية استراتيجية في مخطط شارون "مشروع النجوم". كما ضمت قرى عربية لوقوعها بين الخط الفاصل الجديد و «الخط الأخضر» القديم.

وعلى الرغم من هذا المخطط حسب بن إليعازر يعتبر خط فصل أمني فقط غير سياسي وغير حزبي، إلا أن هنالك عقبات وتصورات أخذت جهداً كبيراً من الجانب السياسي الإسرائيلي للبدء بتنفيذ هذا المخطط الذي بدأ عام ١٩٩٤ في عهد رئيس الوزراء إسحق رابين بضغط من قادة المجالس الاستيطانية الإقليمية «عميق حيفر» وجنوبي قلقيلية.

فقد أقيمت جدران من الأسمنت على امتداد «الخط الأخضر» بعمق يتراوح بين ٥٠٠ – ٩٠٠ م شرقي «الخط الأخضر» القديم وبارتفاع ٥,٢ م على طول ١٨٠٠ م، وهذا السور يمتد بين قرية الشويكه شمالي طولكرم حتى منطقة جنوبي قلقيلية بالقرب من قرية حبلة.

ويشمل هذا السور الذي شرع بإقامته عشرة مجالس إقليمية واقعة في مجال «الخط الأخضر» «التماس»: [جلبوع، يوئاف، لكيش، جينات يهودا، عميق، حيفر لفي هشارون، جنوب الشارون، منشه، ألونا، ومجيدو].

وحسب وزارة الزراعة الإسرائيلية فإن ٥٠ كلم من الجدار قد أقيمت خلال ١٩٩٤/١٩٩٦، وفي المرحلة الثانية سيتم إنشاء ٤٠ كلم، حيث سيصبح مجموع الأسوار التي ستبنى ١٠٠ كلم على طول «الخط الأخضر» أو بجواره. وقد قال وزير الزراعة شالوم سمحون، الذي كان من الأطراف التي عملت على إقامة الجدار: «نحن نستجيب لضغوط السكان الهائلة، ونساعدهم في إنشاء وسائل فصل مادية من دون التصريح بذلك، نحن بالطبع لا نستطيع التحدث عن الفصل ولكنه حاصل عمليًا بمساعدتنا. هذا الوضع يشبه في نظري عملية تقديم المساعدة إلى الدول التي توجد لنا معها علاقات رسمية».

ويؤكد يوسي فاردي – مساعد وزير الدفاع لشئون الاستيطان – عدم وجود أي قرار سياسي أو ميداني لوضع عقبات مفصلة على امتداد الخط المعروف باسم «الخط الأخضر»، «نحن نعمل بشكل موضعي وليس هناك أكثر من ذلك».

ويوضح داني عطار رئيس المجلس الإقليمي «فقوعة» الذي يعمل كمسئول للأمن في المجالس الإقليمية أن كل الوسائل المادية الفاصلة تشيد على امتداد خطوط ١٩٦٧، وهذا في الواقع اعتراف بالحدود. ويتحدث عطار عن [الفصل الزاحف] وهو يعتقد أن اشتداد صعوبة الوضع الأمني سيضطر صانعي القرار إلى الاستسلام لضغوط الشارع ليضيفوا المزيد من وسائل الفصل، ولن تلبث عملية الاعتراف بهذه الحدود إلا أن تتعاظم وتشتد.

ويقول شموليك ريفمان – رئيس المجالس الإقليمية: «حكومة إسرائيل لم تتخذ قرارًا رسميًا إلا أن هذا القرار يتحقق أمام أعيننا على أرض الواقع».

إذن لماذا خضعت حكومة "إسرائيل" للشارع الإسرائيلي في بناء جدار الفصل على الرغم من عدم قناعتها بذلك؟! لماذا أوقف رابين المشروع بعد أن تم وضع تصورات خط الفصل أمامه؟! ولماذا قام شارون بعد تردد بإقامة الجدار؟!

على ضوء هذه الأسئلة وضعت الحكومة الإسرائيلية تصوراتها حول [إمكانيات الفصل] من طرف واحد، وعلى ضوئها تم اتخاذ القرار ...

⇦ **الإمكانية الأولى:**

طرح الفصل الأمني بمبادرة من جهاز الأمن الذي اعتبر أن المشكلة الأخطر في إطار العنف الفلسطيني هي العمليات في الجانب الإسرائيلي من «الخط الأخضر»، ولا سيما العمليات الاستشهادية. وهدف الفصل هو توفير حل أمني لهذه المشكلة بواسطة تقييد قدرة الفلسطينيين على العبور إلى الأراضي الإسرائيلية، ولكن دون المساس بالمواضيع السياسية. والجزء المركزي في هذا الطرح هو عدم إجراء أي تغيير في تقسيم مناطق السيطرة والمسئولية الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية.

وقد وضعت عراقيل على مستويات مختلفة من الصعوبة (شبكة تضم قنوات وأسيجة كهربائية، وكذلك طرق ترابية لتعقب الآثار وأبراج حراسة، وكذلك قوات على طول «الخط الأخضر» تحول دون عبور الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية، باستثناء عدد صغير جدًا منهم يحصلون على التصاريح للعبور من خلال المعابر). أما طبيعة العراقيل التي ستوضع فإنها مرتبطة بحساسية المنطقة أي قربها من المراكز السكانية، وبحجم القوى البشرية والميزانيات التي توضع تحت تصرف جهاز الأمن.

⇦ **الإمكانية الثانية:**

في ظل الإبقاء على المستوطنات فإن الخطة تهدف إلى خلق فاصل مادي بين كل الاراضي التي تحت السيطرة الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، وبين المناطق تحت السيطرة الفلسطينية، مع إبقاء المستوطنات، أي أن الخطوط الترسيمية هي القائمة اليوم. ويؤيد هذه الفكرة رجال اليمين، بمن فيهم النائب ميخائيل إيتان. وحسب هذا الطرح فإنه لا يجوز التنازل عن أي مستوطنة أو أي أرض تقع تحت سيطرة "إسرائيل". وبغية تحقيق الأمن للمستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية لا بّد من فصل مادي كامل بينهم في الانتشار الحالي للمجموعتين السكانيتين «الضفة الغربية وقطاع غزة» و «المستوطنين».

⇦ **الإمكانية الثالثة:**

انسحاب إلى خطوط تختارها الحكومة كخط حدود دائمة لإسرائيل. وعلى ضوئها فإن "إسرائيل" تقرر من طرف واحد حدودها مع الدولة الفلسطينية، وسيكون هذا الخط إما على أساس «الخط الأخضر» القديم الذي كان قائمًا بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، أو مع تعديلات طفيفة تتيح إدراج

المستوطنات اليهودية في القدس والمستوطنات الكبرى القريبة من «الخط الأخضر» ضمن حدود "إسرائيل" وتنسحب "إسرائيل" إلى هذا الخط، وتعلن عنه حدودًا دائمة لها، وتقيم فاصلاً ماديًا بين أراضيها والأراضي الفلسطينية. وينتمي أصحاب هذه الفكرة إلى معسكر اليسار الذين لا يعتبرون المناطق الفلسطينية ذخرًا لإسرائيل بل عبئًا عليها. وتؤدي هذه الفكرة إلى إحداث تغيير جذري في العلاقات بين الطرفين وتعميق احتمال نشوء وضع مستقر في المنطقة على أساس أن هذه الخطة مقبولة للطرف الفلسطيني؛ لأنها تتيح إقامة دولة فلسطينية ذات ولاية جغرافية قابلة للحياة. أما القضايا الأخرى التي هي موضوع خلاف فإنها تترك للتفاوض فيما بعد.

⇦ **الإمكانية الرابعة:**

في ظل الانسحاب إلى خط انتقالي يقوم بين الخط الحالي والخط االذي تقبله "إسرائيل" كحدود دائمة فإن هذه النظرية التي يتبناها المؤيدون للانسحاب إلى حدود دائمة لإسرائيل، ومع ذلك فهم يسعون إلى الامتناع عن دفع جزء كبير من ثمن الانسحاب، حتى إذا وجد الفلسطينيون صعوبة في التسليم بالوضع الجديد الذي من شأنه أن يقلل احتمالات الاستقرار. والمقصود هنا هو الوصول إلى وضع يدير فيه الفلسطينيون حياة معقولة، وتتقلص دوافعهم لمواصلة النضال. وأصحاب هذه النظرية يعتقدون بأن الانسحاب إلى خط انتقالي سيخلق خط فصل قصيرًا نسبيًا بحيث يتيح إغلاقًا أكثر نجاعة في ظل الاحتفاظ بورقة مساومة للمفاوضات في المستقبل، كما أن هذا الانسحاب يستدعي إخلاء عددٍ أصغر من المستوطنات ويتيح رقابة أدق على تسلح الكيان الفلسطيني.

كانت هذه خطط الفصل المطروحة، وطرح في ذلك الحين أكثر من سؤال حول إمكانية تطبيقها وقدرتها على تحقيق أهدافها المعلنة.

⌖ موقف اليمين الصهيوني:

أثار جدار الفصل الذي تم البدء بإقامته ردود فعل غاضبة من اليمين، وقد هدد حزب المفدال بالانسحاب من الائتلاف بسببه. وقال زعيم المفدال الوزير آفي ايتام: «إقامة الجدار هو انتصار كبير للارهاب، وسيكون رمز الهزيمة الإسرائيلية أمام الإرهاب، هذا ليس جدارًا أمنيًا بل رسمًا لخط انسحاب تقام في إطاره دولة إرهاب، سنلتقي مع رئيس الحكومة، وسنقرر استمرار مشاركتنا في الائتلاف».

أما مجلس «يشع» فقد قرر البدء في حملة سياسية ضد الجدار، وقال «يهوشاع موريوسف» الناطق باسم مجلس «يشع»: «إن إقامة الجدار جاء ليعيد "إسرائيل" إلى حدود ٦٧ التي قال عنها آبا إيبان إنها حدود أوشفيتس»، وقام المجلس بالاحتجاج على أن الجدار لم يأت لتحقيق الأمن بل لوضع حدود سياسية. وأما داني عطار - رئيس مجلس إقليمي «غلبوع»، ورئيس هيئة منطقة التماس فقال: «إن الحديث يدور عن تخطيط خاطئ سلفًا يفرط بسكان غلبوع لصالح المخربين، آمل أن يبنى الجدار أيضًا في منطقة غلبوع».

وفي خط التماس حول موضوع خط الفصل اتفقت الأطراف على اعتبار أن الجدار سيكون أمنيًا وهو سيضم العرب من الجهة الغربية للخط الأخضر. واتفق الطرفان على أن يشكل الجدار حدودًا سياسية. وقال الناطق باسم «يشع» يهوشاع موريوسف: «إننا لن نعارض جدارًا يدافع عن مستوطنات خط التماس فيما يعملون هم معنا من أجل أن لا يقام نفس الجدار على «الخط الأخضر»، وأن لا يتحول خط الفصل إلى حدود سياسية».

الجدار رؤية مشتركة بين اليمين واليسار الصهيوني

سواء أكان الجدار جدارًا أم سورًا في عبارات البعض، أم مجرد حاجز أو عائق عند البعض الآخر، فإن المؤكد أنه منظومة أمنية و (سياسية) متكاملة: فهي تضم حاجزًا معيقًا وسورًا وجدارًا وأسلاكًا شائكة مكهربة وغير مكهربة، وطرقًا ممهدة لكشف أقدام العابرين إضافة إلى أجهزة تحسس إلكترونية، وإن كانت الخلافات حول التسمية تعكس أغراضًا سياسية لدى كل فريق يحاول إخفاء الحقائق، فإنه - باستثناء الطرف الفلسطيني/العربي - لا أحد يختلف (بعد اليوم) على أن جميع الأطراف الإسرائيلية ذات العلاقة والتأثير هي أطراف موافقة، لا تعترض - نكرر: لا تعترض! - على هذه المنظومة بقدر ما تختلف، أو بالأحرى تتباين، حول مواصفاتها! فالطرف الإسرائيلي (وهو في الحقيقة: أطراف متعددة) وحده في الميدان، ويحتاج موقفه (أو بالأحرى مواقفه) للعرض والتوضيح كي تكون الصورة أمامنا واضحة. فما هي هذه المواقف؟

في ظل تأييد شعبي إسرائيلي لإقامة الجدار، تنقسم المواقف عند النخبة الإسرائيلية (سواءً أكانوا من السياسيين في الحكم أو المعارضة، أو الأحزاب أو الكُتّاب أو الصحافيين...الخ) إلى قسمين أساسيين لا ثالث لهما باستثناء تيار هامشي متشظ هنا أو هنالك!

أما القسم الأول فهو مع الجدار قلبًا وقالبًا حتى لو كان وقف في فترة سابقة ضده! وأما القسم الثاني فهو مع الجدار أيضًا لكن مع ملاحظات متفاوتة.

ولعل أبرز من يقف في طليعة [القسم الأول] المستعمرون / المستوطنون أنفسهم، وشارون رئيس وزرائهم (قبل أن يكون رئيس وزراء حكومة "إسرائيل")! هؤلاء كان موقفهم الرفض القاطع للجدار، لأن ذلك – من منظورهم – هو بداية للفصل بين الدولة العبرية إلى غرب «الخط الأخضر» (خط الهدنة) وبين مستعمراتهم في الضفة! غير أنهم – مع تنامي شعبية الجدار في ظل ذروة العمليات الجهادية – اختاروا عدم الاصطدام مع الجمهور الإسرائيلي العريض، وأعلنوا تكتيكيًا عن تغيير موقفهم بالاكتفاء بتغيير مسار الجدار عبر إنشاء جيوب في داخل الأراضي الفلسطينية، وأيدهم شارون على ذلك.

وكان أفضل من لخص موقف شارون الكاتب ناحوم برنياع حيث كتب يقول: «شارون كان يعارض الجدار بكل قوته! كان يعارضه، ليس لأنه أراد الاتصال بجيرانه الفلسطينيين، بل لأنه لم يرغب في الفصل بين اليهود واليهود! أما الآن فإنه يتبنى الجدار وكأنه تملكه جني، وقال للرئيس الأميركي: إنه حيوي لمنع دخول مخربين وماكثين غير قانونيين، وروى بأن المقطع الذي يبنى، شمالي الضفة، يدفع منظمات الارهاب إلى نقل نشاطها جنوبًا. ففهم الرئيس!».

وطبعًا، الأدبيات السياسية الإسرائيلية مفعمة بمواقف أحزاب اليمين الإسرائيلي وكتابه الذين يتخذون الموقف ذاته! وكي لا نرهق أحدًا بتكرار اقتباسات وردت على لسان المسؤول / الوزير في هذا الحزب اليميني المتطرف أو ذاك، حسبنا أن نقتبس ما ذكر عن موقف اللواء احتياط عوزي ديان (رئيس مجلس الأمن الوطني الإسرائيلي) الذي أرسل رسالة لبوش ضمنها ما لم يقدم عليه المسؤولون الرسميون الإسرائيليون عن الدعاية والإعلام بصورة سليمة.

ديان قد أوضح في رسالته أن الجدار الأمني المتواصل ليس فقط جزءًا من الكفاح الإسرائيلي ضد الإرهاب، وإنما هو أيضًا شرط أساس وضروري لنجاح كل مبادرة سياسية، لأن كل عملية سياسية محكومة بالفشل إذا قام انتحاري واحد بالنجاح في تفجير نفسه داخل "إسرائيل" وقتل عشرات المدنيين!

وكي نختم بالحديث عن الممثلين الشرعيين للموقف المؤيد للجدار قلبًا وقالبًا، لابد من الإشارة إلى موقف قادة الجيش الصهيوني، وفي هذا السياق، فإن الجيش الإسرائيلي غيّر موقفه في موضوع

الجدار، في البداية كانت هناك معارضة واسعة وجدت تعبيرها في موقف رئيس الأركان السابق. فقد درج شاؤول موفاز على القول عن الجدار «إننا سنقيمه في النهار ونقاتل عليه في الليل»، وإنه لن يوقف أي شيء ومجرد إقامته تعد هربًا، فهو يذكره ويذكر الجيش الإسرائيلي بالفعل المهين من ناحيتهم للانسحاب من طرف واحد من لبنان. ولكن الجيش الإسرائيلي هو مقاول تنفيذ وقالوا له أن يبني. وفضلاً عن ذلك، شرحوا له بالتفصيل بأن الجدار من ناحيته هو فقط قاعدة للعمليات، فهو سيعمل منه ومن شرقه، وليس العكس!

أما [القسم الثاني] من الإسرائيليين فيقف مع الجدار لكنه – على نحو مشابه للموقف الأميركي – يتحفظ على مساره! وفي هذا النطاق، تكفي الإشارة إلى أن قادة حزب العمل الإسرائيلي (وهم الأكثر تأثيرًا في صفوف الوسط واليسار الذي يقف وراء الموقف الثاني) هم أول من دعا إلى إقامة ذلك الجدار! صحيح أنهم أرادوه بمواصفات مختلفة، لكنهم كانوا أول من زرع الفكرة التي ترعرعت، ويحصدها اليوم خصومهم في القيادة السياسية / العسكرية اليمينية الحاكمة الآن في الدولة العبرية.

لكن حالة التشتت والإرباك التي يعيشها قادة حزب العمل هذه الأيام منعتهم من الحديث عن الجدار بالبلاغة التي تحدث بها يوسي سريد، الزعيم السابق لحركة ميرتس اليسارية! وما قاله هذا الأخير حديثًا جاء في مقالة له بتاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٨ حيث عبر عن مخاوفه من المعارضة الأميركية للجدار فكتب يقول:

«الجدار: الفكرة في أساسها صحيحة، عندما تنفجر القنابل المؤقتة المتكتكة، وترسل إلينا لتوقع ضحاياها بيننا، ليس هناك شيء طبيعي أكثر من وضع جدار كعائق في وجه المخرب. لماذا يتوجب تسهيل المهمة على المخرب في الوقت الذي يمكن فيه تصعيبها؟ في غزة أثبت الجدار نفسه إذ لم يتسلل المخربون الذين يحملون المتفجرات من القطاع! وإن كان هذا العائق قد فعل فعله في قطاع معين، فمن الطبيعي أن يكون مجديًا وناجحًا في جبهة أخرى. لذلك، فنحن أيضًا – وبعد تردد – أيدنا إقامة الجدار إذ رأينا فيه وسيلة إضافية ناجعة للدفاع عن النفس. أيدنا ذلك بشرط صريح وواضح: « ألا يضم الجدار سكانًا فلسطينيين أو أرضًا فلسطينية، وأن يمر بالتطابق مع «الخط الأخضر». هذا الجدار خاصتنا، هو جدار مشروع وحيوي ولم يكن أي أميركي ليتحفظ منه، لكنه شارون يحب أن يكمش بجشع الأمر الذي سيضر بالعلاقات الأمريكية / الإسرائيلية».

فلسفة شارون من خلف الجدار (شهادة صهيونية)

معاريف

تبين لشارون، بعد ألف يوم من الانتفاضة بأن الفلسطينيين يخشون بالأساس شيئين، التصفيات وجدار الفصل الذي يحبسهم، والمعارضة الفلسطينية للجدار شجعت شارون على تأييده بالذات. من كان يصدق؟ شارون يصطدم بالإدارة الأمريكية وكونداليزا رايس، إلى جانب وزراء مجلسه، وبالذات في موضوع جدار الفصل. واشنطن من جهتها لا تتنازل. الـ «نيويورك تايمز» أفادت، بأن الإدارة تعتزم تشديد الضغط على شارون في موضوع الجدار، كي لا يقرر حقائق ناجزة على الأرض، ويضم مناطق فلسطينية.

هل يتذكر أحد ماذا كان هنا قبل عام أو عامين؟ إيهود باراك، الذي يئس من عرفات، استبدل مسار (كلينتون) بخطة انسحابه من طرف واحد. في شهر تشرين ثان/ فبراير ٢٠٠١، وفي الانتخابات لرئاسة الوزراء قبالة شارون، رسخ باراك حملته على (خطة الفصل)، وفي أساسها قبع الجدار، وكل شيء تحت شعار «نحن هنا وهم هناك». وقد سخر شارون من الفكرة، وانتصر في الانتخابات دون أية مشاكل. وكذا عمرام متسناع انضم إلى الاحتفال من طرف واحد بدوره وهو الآخر قد هُزم أيضًا أمام شارون.

لقد عارض شارون دومًا جدار الفصل. فقد كره الفكرة والتعبير، وشكك بالنجاعة العملية: («هؤلاء الناس» – قال لي عن مؤيدي الجدار – لا يعرفون كيف يقرأون خارطة. أين القرية وأين الجدار؟ المخربون سيدخلون قفزا وعندها سنكافح الارهاب بعد ان يكون في الداخل). وأصر شارون على عدم الحديث إلا عن مجال التماس، الذي ليس له أي معنى سياسي. وعندما ذكروه بالجدار في القدس، كان يصرخ: [أين سيمر؟ داخل بيت حنينا؟]، سأل بسخرية.

في الصيف الماضي اصطدم شارون مع آفي ديختر – رئيس جهاز المخابرات الداخلي الشاباك – الذي ربما هو صاحب الأسهم الأكثر جدية في جدار الفصل، لم يكن هو الوحيد. ذات مرة سمعت ليمور لفنات في لقاء بيتي لأحد نشطاء الليكود في موشاف برزون في قطاع (هتعناخيم) تعبر مستاءة تقول: «إنهم سيهاجموننا ونحن سننسحب. سيهاجمون ومرة أخرى ننسحب. وفي النهاية تل أبيب نفسها ستكون داخل الجدار». وقد تلقى الحضور الأقوال بنفس منقسمة.

سكان هتعناخيم، بمن فيهم نشطاء الليكود في المنطقة، عانوا من التسللات اليومية للفلسطينيين. وجدار الفصل أثار اهتمامهم أكثر بكثير من معانيه الأيديولوجية والسياسية. ومن الصعب متابعة إجمالي التصريحات البارزة التي رافقت إقامة جدار الفصل من اتجاهات أخرى أيضا. فالسياسيون من اليمين طالبوا «بالحل الفوري لجدار الأوهام». يحيئيل حزان، من أرئيل، اليوم نائب في الكنيست، صرح في حينه بأن «من يقيم جدار الفصل يصفي الاستيطان في يهودا والسامرة وغزة». أول أمس التقيت حزان في غوش قطيف، لم يعد يعارض جدار الفصل بالعكس يحتمل أن يكون إدراج أرئيل فيه قد غير رأيه.

السؤال هو: ماذا حصل لشارون؟! ولماذا هو مستعد اليوم أن يستثمر عشرات الملايين في مشروع يقسم حلم أرض "إسرائيل" الكاملة؟! وأن يتنازع مع بوش على الجدار، الذي كرهه بهذا القدر؟!

لقد تبين لشارون: **أولاً**، بعد ألف يوم من الانتفاضة بأن الفلسطينيين يخشون بالأساس شيئين: (التصفيات وجدار الفصل الذي يحبسهم). والمعارضةالفلسطينية للجدار شجعت شارون على تأييده بالذات. **ثانيًا**، شارون يرى في الجدار وسيلة للفصل الديموغرافي. بعد سنين من إقامته المستوطنات، خلط بين السكان في يهودا والسامرة وغزة، وتمنى حل المشكلة الفلسطينية في الأردن، فإن "إسرائيل" تتخلى عن السيطرة على شعب آخر، وتتبنى مواقف اليسار التي كانت لهم ذات مرة.

اليمين، المعارض الخالد، يؤيد اليوم جدار الفصل، بعد أن فهم أن الجدار، وليس التسوية السياسية كفيل بأن يمنح الأمل. أما اليسار، الذي أيد الجدار بحماسة، فقد بدأ يتحفظ بعض الشيء. إذا كانت هناك تسوية سياسية، إذن فلا حاجة للجدار، يقولون هناك، هذه الأصوات ستتصاعد أكثر فأكثر، إذا ما تقدمت المسيرة. أو كما قال ذات مرة داني عطر- عضو حزب العمل ورئيس المجلس الإقليمي جلبوع: «اليوم أنا رئيس المنتدى لإقامة الجدار. إذا ما كانت تسوية سياسية، فسأترأس منتدى حل الجدار».

الجدار ودشي وقاس ولكنه خطوة تاريخية

أوري شبيط

صحيح: هناك شيء ما مذ ر في هذا الجدار. فهو يقسم البلاد ويقطع أوصال المشاهد الطبيعية ويسد الطريق على تجمعات سكانية كاملة. الجدار يقيد حرية الحركة، ويحرم الناس من حقهم في

التنقل ويحول دون مرور البضائع. من هنا كان ميرون بنفنستي على حق إذ قال بأن في هذا الجدار شيئًا ما مناهض للجغرافيا والتاريخ والبشرية، ذلك لأن كل من يسافر على امتداد الجدار لا يستطيع أن يفلت من الشعور بأنه نوع من الغول الهندسي الضخم المفروض قسرًا على الجبال بقرار من كيان جبروتي علوي. كل من يسافر على طول الجدار لا يستطيع أن يتجنب التداعيات الألمانية الشرقية التي تثور في مخيلته (سور برلين).

الاسم أيضا فظيع. مصطلح (الجدار) هو بالفعل مفهوم تفرقة عنصرية. حين يقوم طرف واحد قوي بالفصل بينه وبين الطرف الآخر الضعيف بقرار أحادي الجانب، فإن السياق يصبح مشابهًا لجنوب أفريقيا. عندما تقوم دولة منظمة ومسلحة بإقامة جدار ضد النساء الحوامل والعمال البسطاء ينقلب اليطن رأسًا على عقب. الجدار الفاصل الذي تحاول "إسرائيل" إقامته بينها وبين البؤس الفلسطيني يعتبر بالضرورة جدارًا حديديًا وحشيًا يقيمه الأسياد.

ولكن الجدار ضروري رغم ذلك. ليس لأسباب أمنية ولا حتي لأسباب سياسية ملحة. الجدار ضروري؛ لأنه ليس جدارًا فاصلاً وإنما هو جدار تعريف وتحديد. هذا الجدار التعريفي الذي يحدد لأول مرة حدود السيادة اليهودية في أرض "إسرائيل"، ويحدد مرة وإلى الأبد نطاق السيادة الإسرائيلية. "إسرائيل" الرسمية تنفي ذلك طبعًا. وهي تسعى لاعتبار هذا الجدار مشروعًا أمنيًا هندسيًا ذا مغزى محدود. ولكن أحجامه ومقاييسه الهائلة تبرهن بوضوح على أنه مشروع تأسيسي. القسوة التي يوضع فيها على الأرض من خلال فرض الحقائق توضح أنه مشروع لا يمكن التراجع عنه. الخطوط الصلبة التي يرسمها في المشهد الطبيعي ستتحول إلى خطوطنا الحدودية. الواقع الجديد الذي يبلوره سيكون في الجيل القادم واقعًا من حياتنا.

ليست هذه بالمسألة الهينة، طوال سنوات ادعي ضد الصهيونية بأنها تتسبب في حالة هيجان متواصلة وفوضى داخلية وخارجية من خلال رفضها أن تحدد مجالها وأن تقول ماذا يخصها وما الذي لا يخصها. عدم قدرة دولة اليهود على أن تنشيء لنفسها غلافًا جغرافيًا محددا جعلها تعيش في هوية متوترة دائمة. وضع لم يكن واضحًا فيه لها ولجيرانها ولمواطنيها لماذا يُقتل الإسرائيليون ويقتلون ومن أجل ماذا؟!

الآن وبفضل ٦٠٠ كلم عنيفة من الجدار الفاصل قد حُسمت هذه المسألة. "إسرائيل" تعرف ما هي حدودها، ذلك لأن مسار الجدار يحدد حدود "إسرائيل" كدولة يهودية ديمقراطية تمتد على

٨٠٪ من مساحة أرض "إسرائيل" الغربية، هو يحددها كدولة ساحلية منطقية وبراغماتية تنشد الحياة. من المهم أن نتوخي الدقة: مسار الجدار ليس مسارًا سلميًا، عندما سيحل السلام فإن حدوده ستتطابق تقريبًا مع خطوط حزيران/ يونيو، ولكن فرض السلام مع الفلسطينيين هنا يتطلب منهم الاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود كدولة يهودية. عليهم أن يتنازلوا عن مطلب العودة. لذلك تعتبر وظيفة الجدار الوجودية هي بلورة البرنامج الجغرافي الذي يسمح بتقليص الاحتلال قدر المستطاع قبيل السلام. مهمة هذا الجدار هي البدء في عملية الجراحة الطويلة والمعقدة في تحديد التوأم السيامي الفلسطيني والتوأم السيامي الإسرائيلي بصورة منفصلة عن بعضها البعض.

الجدار هو جدار وحشي قاس ولا شك في ذلك. ولكن قسوته هي قسوة لا يمكن لأي خطوة تاريخية كبيرة أن تُفرض من دونها. بعد حين، وعندما يصبح للشعبين من على جانبي الجدار مجال كينونة واضح ومنفصل، قد يصبح من الممكن التنازل عنه، ولكن في ذلك الحين أيضا يفضل عدم تحطيمه. وسيكون من الأفضل ربما زرعه بمزروعات البلاد، ربما أشجار تين وكروم أعناب.

أعترف بأني أخطأت حينما وقعت (شهادة صهيونية)

عيريت جدلون

طرحت فكرة جدار الفصل لأول مرة أيدتها، بل ووقعت على عريضة تطالب الحكومة بإقامة مثل هذا الجدار. أغضبني الوضع، الذي ينفجر فيه كل بضعة أيام مخرب انتحاري في أوساط المدنيين. اعتقدت أنه يجب عمل شيء، وبناء الجدار بدا لي الخطوة المناسبة.

أما اليوم فإني أري الأمور بصورة أخري. الجدار الذي وقعت تأييدًا له سيقام عميقًا في الأراضي الفلسطينية، وليس في مسار «الخط الأخضر». المرحلة الأولي، بطول ١٤٥ كلم، تحبس قرى ومدن فلسطينية بينه وبين «الخط الأخضر»، أو في جيوب شرقي الجدار. فرع الزراعة، مصدر الرزق الأساس للسكان، سيتضرر شديد الضرر جراء الانقطاع عن الأراضي الزراعية، وآلاف العائلات الأخري ستتدهور نحو الفقر. السكان سينقطعون عن خدمات المستشفيات. وجهاز التعليم سيتشوش بسبب تعلق مدارس عديدة بمعلمين يصلون من خارج القرية.

حاولوا أن تتصوروا المستقبل حيث سيكون الجدار الغربي منقسمًا إلى جيوب محددة من أجل مرور الناس بينها سيحتاجون إلى تصاريح خاصة. الهياج والكراهية اللذان ستخلقهما هذه الظروف

سيمسان بنا. المرارة، الإحباط، والغضب ستنمو إلى حجوم مخيفة، وستجد تعبيرها في المزيد من أعمال العنف. إن الفكرة التي تقف خلف إقامة الجدار هي أن الفلسطينيين خطرون على وجودنا، وأن من كان عدوًا في الماضي سيكون عدوًا في المستقبل أيضًا. وهذه رؤية لا تقبل بإمكانية التغيير، بل تخلد الوضع القائم من خلال أعمال مثل إقامة الجدار. والسبيل الوحيد للخروج من دائرة العداء هو رؤية الفلسطينيين كشركاء بدل رؤيتهم كأعداء.

هذا صعب، فلدينا الكثير من الغضب عليهم وعلى السبل التي اختاروها للعمل لتحقيق أهدافهم. كما أن هذا مخيف، ثقافتهم مغايرة جدًا عن ثقافتنا، ومن الصعب الثقة بمن لا تفهمه ولا تعرفه. ولكن، سواء أعجبنا الأمر أم لم يعجبنا، فهم شركاؤنا في خلق المستقبل في المنطقة، وهم لن يذهبوا إلى أي مكان. ونحن أيضًا كذلك. وعليه فالسؤال ذو الصلة ليس (ماذا ينبغي أن يكون عليه المسار الصحيح للجدار؟)، بل (أين تمر الحدود بيننا وبين الفلسطينيين؟). الحدود تنشأ انطلاقًا من الاتفاق، ولا جدوى في استثمار الملايين في إقامة عائق مادي طالما لم توقع اتفاقات. السبيل الوحيد الناجع لضمان أمن "إسرائيل" هو سبيل الحوار والاتفاق.

أخطأت إذ وقعت على العريضة التي طالبت بإقامة جدار الفصل. وأنا أدعو الحكومة إلى وقف مواصلة العائق، الذي لن يؤدي إلا إلى التأثير السلبي على إمكانية التسوية المستقبلية بين "إسرائيل" والفلسطينيين. لا يزال ممكنًا ضمان مستقبل مغاير، مستقبل جيرة طيبة وتعاون، المستقبل الذي نريده من أجل أطفالنا.

رؤية رسمية يمنية لأحد أقطاب حزب الليكود الحاكم

موشيه آرنس(١)

هناك شيء هزلي تقريبًا في الشكل الذي غير فيه الخصوم السياسيون مواقفهم فيما يتعلق بجدار الفصل في السنتين الأخيرتين. فقد اعتقد قادة حزب العمل في البداية – وشعبيتهم آخذة في التناقص يوميًا حسب الإحصاءات – إنهم قد وجدوا العصا التي يستطيعون أن يضربوا بها رئيس الحكومة وحزب الليكود. لقد زرعت الهجمات الانتحارية الإرهاب في الأماكن السكنية الإسرائيلية، وكان يبدو أن قوات الأمن لا تستطيع أن تعالج التهديد كما ينبغي. لماذا إذن لا يقام جدار من أجل إيقاف

---

(١) موشيه آرنس: وزير الحرب الصهيوني السابق (الليكود).

الإرهابيين؟ كان يبدو أن الجدار يقوم بمهمته في غزة؛ فلماذا لا يفعل ذلك على طول «الخط الأخضر» ويحمي المناطق السكنية في "إسرائيل"؟ وإذا ما تحول في النهاية إلى حد مادي، يقرر مع الزمن «الخط الأخضر» كحدود "إسرائيل"، ويؤدي إلى الانسحاب من الضفة الغربية - فهل يكون شيء أفضل من ذلك؟ وإذا ما أدي إلى ترك المستوطنات في الضفة الغربية، فإن حزب العمل لم يكن ليذرف الدموع لهذا. إن الجدار الذي كان من شأنه إن يقوم عائقًا في وجه المنتحرين، لم يكن يستطيع إلا أن يكون ذا شعبية في أوساط الإسرائيليين. ولقد كان كذلك. حتي لو لم يكن ضمانًا للحماية المطلقة، فيجب الافتراض أنه كان يأتي ببعض الفائدة. حتى إذا كانت إقامته تكلف مبلغًا كبيرًا، فإنه لا يوجد أي مبلغ يكون أكبر من الحفاظ على الحياة. لقد أراد الشعب الإسرائيلي جدارًا ليفصل بينه وبين الفلسطينيين.

أما الليكود فقد كانت لديه مشكلة. لقد كانت هناك شكوك بالنسبة لنجاعة الجدار. فتكاليف إقامته كانت باهظة، وكرهه المستوطنون. أما المعارضون للرجوع إلى حدود ١٩٦٧ فإنهم بلا شك قد كرهوا إقامة خط مادي على طول هذه الحدود. يمكن الإعلان مليون مرة أن الجدار مخصص لأغراض أمنية فقط، ولا يوجد له أي معني سياسي، ولكن لم يكن بالإمكان منع اقتران معني معين كهذا.

في هذه النقطة رأي حزب العمل فرصة ليسترد عافيته من فشل أوسلو الذريع. ولقد صاح أفراده، إن الليكود على استعداد للمخاطرة بحياة مواطني "إسرائيل" من أجل أيديولوجيا عدمية. وقد كان يزعم بعد كل عملية إرهابية أنه كان في الإمكان منعها لو كان هناك جدار. لقد استطاعت قيادة الليكود أن تقرأ الإحصاءات: لقد أراد الناس الجدار. وبناء على هذا فقد أعطيت التعليمات للبدء بإقامته. الآن، وبعد أن أقيم الجزء الأول من الجدار فإن الأمور تبدو على وجه مخالف. فما يُري من الجدار ليس ما كان يُري قبل أقامته.

أولا، الجدار لم يتبع مسار «الخط الأخضر» بدقة. والمستوطنات في السامرة التي تقع غير بعيده من «الخط الأخضر» فرحت لوجودها في جهته الغربية. وقد أجري توسيع ملحوظ لمسار الجدار من أجل أن يضم مستوطنة ألفيه منشه في نطاقه. وقد أُعد الجدار في استمراره الجنوبي للاتجاه شرقًا وبشكل مستقيم إلى قلب الشومرون، من أجل ضم أرئيل. وهكذا تبخرت أحلام حزب العمل لصب «الخط الأخضر» بالأسمنت. والأكثر من ذلك، أن الفلسطينيين في هذه المرحلة قد ابتدأوا يصرخون، فلم يعد الجدار يُصعب على الإرهابيين الدخول إلى المدن الإسرائيلية فقط، وإنما انخفض احتمال أن

تكون تلك الأجزاء من الشومرون المحاطة بالجدار ذات مرة تحت السيادة الفلسطينية. لقد احتج أبو مازن أمام الرئيس بوش، الذي تحفظ بدوره من الجدار ودعاه سورًا. والآن، من يوافق على الجدار ومن يعارضه؟ يبدو أن المواقف قد انقلبت. يستطيع الفلسطينيون أن يتهموا أنفسهم فقط بإقامة الجدار. فهذه هي النتيجة المباشرة لمسيرة الإرهاب العميقة التي قاموا بها ضد السكان المدنيين في "إسرائيل" في السنوات الثلاث الأخيرة. فالإسرائيليون لن ينسوا لزمن طويل، أن الإرهابيين قد نالوا تأييدًا كثيفًا من السكان الفلسطينيين. وهكذا فإن الفصل عن الفلسطينيين يبدو فكرة حسنة. فليس أفضل من أن يساعد الجدار على إبقاء الفلسطينيين خارج "إسرائيل" في السنوات القادمة.

استطلاع صهيوني لشهر تموز / يوليو ٢٠٠٣

(٤) من كل (٥) إسرائيليين يؤيدون بناء الجدار الفاصل

أظهرت معطيات استطلاع "مؤشر السلام" الشهري، الذي يجريه شهريًا "مركز الدراسات من أجل السلام" في جامعة تل أبيب، أن الغالبية الساحقة من اليهود في "إسرائيل" (أربعة من كل خمسة إسرائيليين) يؤيدون بناء جدار الفصل – أو "السياج الأمني" بموجب القاموس الإسرائيلي – حول الضفة الغربية المحتلة.

وطبقًا لنتائج الاستطلاع الذي أجري بين ٢٨ و ٣٠ من تموز/ يوليو لعام ٢٠٠٣، كما أوردتها صحيفة "هآرتس" (الثلاثاء ٢٠٠٣/٨/٥)، فقد أكد ٨٠٪ من الأشخاص اليهود الذين شملهم الاستطلاع أنهم يؤيدون بناء جدار فصل بين "إسرائيل" والفلسطينيين، بينما عارضه ١٥٪ في حين لم يبد ٥٪ منهم رأيًا. وردًا على سؤال حول ما إذا كان يجب مواصلة بناء جدار الفصل أو التوقف عن إقامته في ضوء معارضة الإدارة الأميركية، أكد ٧١٪ وجوب مواصلة إقامة الجدار، مقابل ١٩٪ طالبوا بالتوقف، ولم تبد البقية رأيًا. وكانت الإجابات على هذا السؤال قد انقسمت في استطلاع الشهر السابق (حزيران/ يونيو) على النحو التالي: ٦٤,٥٪ أيدوا مواصلة إقامة الجدار، بينما عارضه ٢٣٪ ولم يبد ١٣٪ رأيًا، وهو ما يعني أن تأثير المعارضة الأميركية لبناء الجدار على مواقف الجمهور اليهودي في "إسرائيل" قد ضعفت بالمقارنة مع الشهر السابق.

وتدل نسبة التأييد العالية لجدار الفصل على أن الاتفاق حول هذا الموضوع يتخطى حدود المعسكرات السياسية والحزبية، إذ تبين مقارنة بأن هناك أغلبية واضحة في الأحزاب الإسرائيلية

السبعة الرئيسية للذين يؤيدون إقامة جدار الفصل: (٨٧,٥٪ من أعضاء ومؤيدي حزب شينوي، ٨٢٪ من مؤيدي حزب العمل، ٨٠,٥٪ الليكود، ٧٠٪ شاس والمفدال، ٦٩٪ الاتحاد الوطني اليميني و ٦٣٪ ميريتس). غير أن نسبة التأييد لإقامة جدار الفصل تتراجع إلى (٥٥,٥٪) وذلك إذا أبقى مساره جزءًا من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية "خارجه"، وإذا شمل مسار الجدار "داخله" مناطق فلسطينية معينة فإن نسبة المؤيدين والمعارضين تتعادل تقريبًا حسبما تُظهر معطيات هذا الاستطلاع.

ويبين تحليل للمواقف في هذه المسألة حسب التصويت الحزبي أن أحزاب اليمين العلماني والديني منزعجة بشكل أساسي من مسار للجدار يبقي مستوطنات يهودية خارجه، ففي مثل هذه الظروف تكون نسب التأييد والمعارضة للجدار بين مصوتي الأحزاب كما في الجدول التالي:

جدول (٢٥): [نسب التأييد والمعارضة للجدار بين مصوتي الأحزاب]

الحزب	الاتحاد الوطني	المفدال	شاس	الليكود	ميريتس	شينوي	العمل
مؤيدون	١٩٪	٣٠٪	٣٨٪	٥١٪	٥٥٪	٦٠٪	٨٠٪
معارضون	٦٩٪	٦٠٪	٦٢٪	٣٩٪	٣٦٪	٢٩٪	١٥٪

وكان هذا الاستطلاع قد أجري على عينة مكونة من ٥٧٦ شخصًا يمثلون السكان البالغين يهودًا وعربًا، في "إسرائيل" والمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع هامش خطأ بلغت نسبته ٤,٥٪. يُشار إلى أن المعطيات الواردة في هذا التقرير اقتصرت على نتائج إجابات المشتركين اليهود في الاستطلاع.■

المراجع

⌖ تقارير ومقالات صحفية :

- تقارير صحفية إسرائيلية: حول الجدل الإسرائيلي في معاريف. يديعوت. هآرتس. هتسوفيه في شهر ٢٠٠٢/٨.
- أسعد عبد الرحمن: حول رؤى الصهاينة من الجدار. الشرق القطرية.
- هاني حبيب: الجدل الإسرائيلي حول الجدار. مجلة رؤية. هيئة الاستعلامات الفلسطينية.
- خليل التفكجي: حول المقترحات الصهيونية لبناء الجدار. موقع أمين.
- أمر بشأن تعليمات الأمن «يهودا والسامرة» رقم «٣٧٨» ٥٧٣٠ - ١٩٧٠، إعلان بشأن إغلاق منطقة رقم ١٠/١٠/س «منطقة التماس» ١٦ سبتمبر ٢٠٠١».

⌖ مواقع إلكترونية :

- استطلاع الرأي ٢٠٠٣/٨/٦. موقع المشهد الصهيوني: (www.almash-had.org)

الفصل الثامن

الموقف الأمريكي من الجدار



الموقف الأمريكي من الجدار

تتدافع الإشادات متلاقية ومتناقضة لتعطي انطباعات مشوشة حول طبيعة وحدود وأفق تطور الموقف الأمريكي الحقيقي من الجدار العنصري المسمى إسرائيليًا وصهيونيًا بـ [السور الواقي]. وتأمل الكثير من النخب العربية وفي قطاعات أبّد خيالها خيار قبول التسوية التي كانت في تطور موقف أمريكي راديكالي من هذه القضية يبدأ من عدم تطابق الموقفين الأمريكي والإسرائيلي ثم يتطور في درجاته ليصل الى مواجهة وصدام.

وبالرغم من أن أبسط قراءة لتاريخ العلاقات الإسرائيلية الأمريكية منذ عام ١٩٤٨ الى اللحظة يقطع الطريق على احتمال أي مصادمة منذ أعلن هاري ترومان الذي كانت بلده أول من اعترف بوجود الكيان العبري أنه كان يعرف ما سيفعل الإسرائيليون بالفلسطينيين بعد الاعتراف، إلا أنه يجب ألا يكون هذا الاستخلاص سببًا في غض الطرف عن محطات تباين لا تكاد ترى بالعين المجردة حدثت في سجل هذه العلاقات.

فعلى سبيل المثال، كان هناك جدل واسع حول هذا الاعتراف نفسه في أروقة وزارة الخارجية، كذلك كان هناك ميل عام ١٩٥٥ لتغليب قرار بحظر تصدير الأسلحة إلى جميع دول الشرق الأوسط، وذلك في مواجهة النفوذ البريطاني، كذلك كانت هناك مواقف إيزنهاور ودالاس عام ١٩٥٦ لإجبار "إسرائيل" على الانسحاب من سيناء، إضافة الى محطات أخرى عديدة.

لكن من الجانب الآخر فإن رصد هذه المحطات لا يجب أن يتجاهل شرطين: **الأول** أن وجودها لم يحمل تأثيرًا نوعيًا يذكر في مسيرة الصراع العربي الصهيوني - بالمعنى الإيجابي لصالح العرب، ولم يؤثر على الأهداف الاستراتيجية للخطة الصهيونية. **والثاني** أننا نشهد في ظل انتهاء النظام العالمي القديم وصعود النظام الجديد وتولي إدارة بوش وتحالف اللوبي الصهيوني مع الأصولية المسيحية المتصهينة شططًا مضاعفًا في تأييد التطرف الصهيوني، شططًا جعل البعض يصف هذه الحقبة من السياسة الأمريكية أنها في انتقال من الصهيونية إلى الليكودية، وشططًا جعل من قبول النهج الشاروني بمجمل تفاصيله منطقًا عاديًا من السياسة الخارجية الأميركية انتهى إلى التراجع حتى عما أعلنته هذه الإدارة نفسها في رفض المساس بعرفات باعتبار أنه شأن فلسطيني داخلي.

في هذا السياق يثور التساؤل: إلى أي مدى يمكن التعويل على موقف مختلف فعلاً في مسألة الجدار؟ وإلى أي مدى ممكن تطوير هذا الموقف والالتقاء معه عربيًا ودوليًا؟

يدلل القائلون على اختلاف الموقف الأمريكي من قضية الجدار على تصريحات الرئيس بوش ومساعديه في زيارة أبو مازن الأخيرة أواخر حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، ففي المؤتمر الصحفي الذي عقد في ٢٠٠٣/٧/٢٧، قال بوش إن الجدار (مشكلة)، وأضاف بأنه من الصعب تطور الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في ظل وجود سور يتلوى في الضفة الغربية، وأضاف بوش في صيغة أكثر غموضًا لكنها أقرب إلى تأكيد معارضته بالقول إنه يعد بمزيد من المفاوضات مع شارون بحيث يمكن على أفضل وجه من جعل موضوع السور موضوعًا يرسل الإشارة الصحيحة، ليس فقط بأن الأمن الإسرائيلي مهم بل إن قدرة الفلسطينيين على أن يعيشوا حياة طبيعية بوصفه أمرًا لا يقل أهمية.

في زيارة شارون لواشنطن وطبقًا لما نقلته بلاشاين كروينكل بدا موقف الإدارة الأمريكية مغايرًا نسبيًا. فقد تراجع بوش عن لفظة (مشكلة) في وصف الجدار وقال إنها مسألة حساسة بالنسبة للإسرائيليين، كما آثر بوش عدم التعليق على تصريح شارون في مؤتمرهما الصحفي المشترك الذي قال فيه إن "إسرائيل" ستستمر في بناء السور مع بذل كل الجهد لتقليل تأثيراته على الحياة اليومية للفلسطينيين، كما مدح بوش صديقه «إرئيل» وما أسماه بالقيادة الإسرائيلية الشجاعة والإجراءات التي اتخذتها لصالح دفع التسوية.

وقد اعترف سلفان شالوم – وزير الخارجية الإسرائيلي – بوجود بوادر سوء تفاهم بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل" في هذا الشأن، وقال إن مصدر هذا الجهل بتفاصيل وملابسات المشروع، الحملة الفلسطينية الواسعة التي شنها الفلسطينيون لإقناع الناس أن السور يهدد مصالحهم، ويخلق حقائق على الأرض ضارة بهم وبأنه يمكن أن ينسف العملية السلمية.

وقد عاد كولن باول ليؤكد هذا الاختلاف – وبترسيم حدوده وذلك بالقول: (إن من حق أي أمة أن تضع السور الذي تريده إذا ما رأت هناك حاجة لذلك، وفي حالة "إسرائيل" فنحن – أي الأمريكيين – معنيين فقط بالأمر عندما يمتد السور لأراضي الآخرين).

في هذا الإطار يمكن رصد الموقف الأمريكي بالتأرجح بين رفض فكرة السور وقبوله مع التعديل، الأمر الذي يقترب من تنبؤ النيويورك تايمز في افتتاحيتها ٧/٣٠ حيث تقول إن واشنطن ستمارس ضغطًا لتوقيف أو تغيير مسار المشروع.

وهنا يتحتم الإشارة إلى جزئيتين: الأولى ما المحت إليه بعض المصادر من أن نقاشًا أمنيًا بديلاً عن النقاش السياسي يدور في الكواليس بين واشنطن وتل أبيب تؤكد فيه الأخيرة على نجاعة تجربة سور غزة في صد الهجمات الفلسطينية. والثانية هو ارتباط هذا الموقف بقضية المستوطنات، والتي لم تتخذ واشنطن موقفًا حاسمًا عمليًا فيها، حتى تلك المستوطنات التي نشأت أخيرًا والمسماة بالعشوائية أو النقاط الاستيطانية، حيث تذكر كونترينتش في ٢٠٠٣/٨/٩ نقلاً عن دروت إيتلس منسق برنامج مراقبة المستوطنات عن تطوير "إسرائيل" لشبكة طرق في الحقبة الأخيرة أي ما بعد ٢٠٠١ من ٢٠٠ كلم تربط الطرف داخل الضفة من ضمنها تطوير الطريق ٦٠ الشمالي الجنوبي.

وتدرك تل أبيب، والجهات الإعلامية والسياسية الدائرة في فلكها في واشنطن وجود مستوى من التأرجح المحدود لدى إدارة بوش وهو تأرجح قائم بين ارتباط الإدارة الأمريكية بخطة خارطة الطريق التي اقترحتها ورفضها الخجول لمسار الجدار الفاصل، ومصالحها في العالم العربي والإسلامي، وما تعلنه من الحرب على الإرهاب والتزامها ذو الأولوية الأولى والقصوى بإسرائيل.

فهذا الإطار تقوده المجموعات الأمريكية الصهيونية حملة واسعة لتطبيق هذه الهوة لصالح الطرح الإسرائيلي، فقد قاد المحامي الأمريكي «سيتني هوير» وفدًا من المحامين والنواب الأمريكيين هو الأكبر من نوعه في حجم الزيارات الخارجية الأمريكية في ما أسموه بـ (جولة تقصي حقائق حول قضية الجدار) تحت إشراف مؤسسة التعليم الأمريكي الإسرائيلي ذات الصلة الوثيقة بمنظمة "إيباك".

وقالت المنظمة إنها نظمت الزيارة لتمنح الفرصة لشخصيات عامة أمريكية من بينهم ٢٩ عضو مجلس نواب للإدراك المباشر لأهمية العلاقة الأمريكية الإسرائيلية وإدراك الاحتياجات الأمنية والسلامة الإسرائيلية.

وقال هوير إن الزيارة جاءت في الوقت الحرج، وإن السور رد فعل عقلاني يتعلق باجتياح أمني لوقف ما أسماه بالعمليات الإرهابية ودفع العملية السلمية. ونفى سيتني هوير أي وجه شبه بين ('الجدار) و (سور برلين)، حيث إن سور برلين من وجهة نظره صمم ليستعبد الناس ويمنعهم من المغادرة، أما الجدار الإسرائيلي صمم كما يقول لمنع الإرهاب ومنح الأمن. الزيارة أفرزت زخمًا مؤيدًا للكيان الصهيوني عبر عنه العديد من النواب مثل شيلا جاكسون لي نائبة تكساس وتشيلي بريكلي.

على صعيد آخر ينظم اللوبي اليهودي حملة إعلامية ضخمة بالداخل الأمريكي، ويحشد عددًا من كبار الصحفيين الامريكيين للدفاع عن الجدار. وقد أصدر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بيانًا على شكل مقال موقع من مديره «روبرت شالوف» بعنوان (السور الجيد) قال فيه: «إن الجدار منح الأمل لأول مرة منذ الانتفاضة للشرق أوسطيين في إقامة سلام حقيقي بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

وشن «شالوف» حملة على جورج بوش وقال: «إن الجدار يجدد إمكانية إقامة دولتين إسرائيلية وفلسطينية وهو الحل الذي كاد أن يتلاشى بسبب حرب الألف يوم (الانتفاضة)، وإن الجدار هو الحد الوحيد؛ لأنه ما كان يمكن نزع سلاح المنظمات الفلسطينية ولو على يد أكثر المعتدلين».

قلب شالوف الحقائق، وحوّل جرائم الجدار العنصري إلى مزايا، وقال إن بناء الجدار رسالة إلى الفلسطينيين بأن فشلهم في مقاومة – ما أسماه بالإرهاب – له ثمن غال، وأن اختيار "إسرائيل" لعدم مطابقته بـ «الخط الأخضر»، ذكاء لأن هذا يعني أنها لا تقر بالهزيمة ولا تشجع الإرهاب.

ومن ثم فإن الموقف الأمريكي الأخير من قضية الجدار هو أسير التجاذب بين كل هذه العوامل، وهناك رأي غالب بأن الإدارة – أيًا كانت قناعتها وموقفها – لا يجب أن تتحرك بسرعة لادانته. وحتى القول بأن الولايات المتحدة – في مجال الحسم والعمالة – يمكن أن تتخذ قرارًا باستخدام ضمانات القروض، فإن هناك إشارتين في النيويورك تايمز في ٢٠٠٣/٨/١٠ الأولى لكوندليزا رايس مستشارة الأمن القومي في إدارة بوش، والثانية لسكوت ماكلان المتحدث الرسمي باسم بوش بنفي أي قرار في هذا الصدد. والغريب في الأمر أن المؤتمر اليهودي العالمي في شخص رئيسه (إدجاربر ونجمان) اتخذ موقفًا أكثر وضوحًا حيث ناشد بوش قبل زيارة شارون بالضغط على شارون، وقال في خطاب حاد إن بناء "إسرائيل" لسور أمني في الضفة يعقد المشكلة، ويدمر إجراءات بناء الثقة.

ترى هل يصل الأمر بالبعض أن يكون إسرائيليًا أكثر من الإسرائيليين أنفسهم؟؟

هذا تقريبًا ما يحدث!!

الرئيس الأميركي جورج بوش قال إن الجدار الإلكتروني الذي تقيمه حكومة أرئيل شارون (مشكلة). مشكلة أم إشكالية؟ الأمر لا يتعلق بإجراء أمني مادام طول الجدار ٣٦٠ كلم وكلفته مليار دولار، وإنما بطريقة التفكير داخل الدولة العبرية حيث الحنين إلى الجيتو، وحين تكون هناك أيديولوجيا الخوف تتحكم باللاوعي في مجتمع ما، يصبح التفاعل مع المجتمعات الأخرى

مستحيلاً. هذا ما قاله أكاديميون عرب في الولايات المتحدة لمستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، مع تأكيدهم أنه في ظل ذلك المنطق الذي يحكم "إسرائيل"، فإن قيام السلام يحتاج إلى ألف عام.

هل يغير الكلام الأمريكي شيئًا في فلسفة شارون؟ على الأرض جرى تعديل لمسار الجدار، لا أكثر ولا أقل، وقد يتم تجميد العمل تكتيكيًا بالمراحل التالية، لكن العصر الحجري الذي في رؤوس الحاخامات يبقى العصر الحجري. لنتابع التفصيلات ...

قبل توجهها إلى المنطقة منذ أسابيع التقت مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس عددًا من الأكاديميين العرب في منزل أستاذ للتاريخ في جامعة هارفارد. ولقد فوجئت فعلاً بالرد الذي سارع به أحد هؤلاء الأكاديميين: «بنظركم كم نحتاج من الوقت لكي نصنع السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟! الجواب كان ألف عام فقط».

الأكاديمي العربي أخرج من حقيبته جريدة لوس أنجلس تايمز، وفيها ثلاث صور للجدار الإلكتروني الذي تبنيه حكومة أرييل شارون بين الضفة الغربية و "إسرائيل"، بارتفاع عشرة أمتار، ليقول: «إن الإسرائيليين يدفعون التاريخ إلى الوراء. إنهم يقيمون حارة اليهود (الجيتو) مجددًا، فيما الفلسطينيون يرفضون هذا الجدار. وأنا أسألك أيتها السيدة رايس: من هو الذي يعمل ضد السلام؟!».

مستشارة الأمن القومي حاولت التقليل من خطورة الجدار، ولكن ليستطرد الأكاديمي العربي قائلاً: «أنا لن أتحدث عن الاختراق الإسرائيلي لأراضي الضفة من خلال الحائط (٢٥ كلم في العمق أحيانًا). قد تقولين إن هذه مسألة تقنية وبالإمكان حلها، لا بأس، أما أنا فدعيني أتعاطى مع المسألة فلسفيًا. ألا تعتقدين أن اليهود يخططون للانتحار مجددًا؟ وإننا نحن الذين نحاول إنقاذهم؟ أجل العرب، والفلسطينيون تحديدًا، هم الذين يعملون لإنقاذ اليهود من الانتحار».

⌖ مرة واحدة زائد مرة واحدة ...

كيف هذا؟ تابع الأكاديمي: «نحن لسنا سذجًا إلى الحد الذي يمكننا معه القول إننا سننتظر ذلك اليوم الذي تتطور فيه تكنولوجيا للانقضاض على الدولة العبرية. وحتى لو امتلكنا السلاح النووي الذي نعلم أنه ليس للاستخدام أبدًا، ولو كان بالإمكان استخدامه لفعل ذلك الرئيس هاري ترومان في كوريا، ولفعل ذلك الرئيس ليندون جونسون في فيتنام، القنبلة استخدمت لإفهام العالم أن هذا يحدث مرة واحدة زائد مرة واحدة، لا أكثر على الإطلاق».

أضاف: «هل تتصوري أننا سنضرب "إسرائيل" بالقنبلة النووية؟ عليك أن تعلمي يا سيدتي أننا سواء كنا مسلمين أو مسيحيين، فإن قيمنا الأخلاقية والدينية لا يمكن أن تسمح لنا بذلك. وحتى إذا ما أغفلنا هذه الحقيقة الحاسمة، فإن العالم يتجه إلى مفاهيم مختلفة للعلاقات بين الدول، أصبحت الحروب مكلفة جدًا ومدمرة جدًا، نحن نعي ذلك، ونرفض الحرب. لن نحارب، وقد تستغربين إذا قلت لك أن الإسرائيليين لن يحاربوا أيضًا. يضغطون فقط، ولديهم الكثير من وسائل الضغط، ويقيمون حولهم سور "إسرائيل" العظيم، هذه مهزلة في زمننا. إننا نعرف كيف يفكر المثقفون الإصلاحيون هنا، كيف يمكن لدولة أن تعيش بمنطق الجيتو».

هذا ما نقله إلينا ديبلوماسي وباحث عربي مخضرم ومقيم في واشنطن، وكان هو بين الذين حضروا اللقاء، قال: «إن كوندوليزا رايس أصغت باهتمام لما قاله الأكاديمي الذي – حسب اعتقادي – عبر عن قناعتنا جميعًا، وهنا نسيت أن أقول لك شيئًا، وهو إنه عندما تركت مستشارة الأمن القومي الردهة قلت لها: عندما تلتقين بـ أرئيل شارون فلسوف تكتشفين أن ألف عام غير كافية للسلام، ولكن يا سيدتي إن أمريكا وحدها هي التي تستطيع إبدال الألف عام بألف يوم».

✧ كونفيدرالية شرق أوسطية ...

لقد انبهر الأمريكيين بمشروع شمعون بيريز حول الشرق أوسطية. اعتبروه خطة مثالية للمستقبل. العرب واليهود يذوبون في صيغة أخرى لا ترتبط، تلقائيًا، بالحالة القومية أو بالحالة الدينية، وحتى عندما وُضعت خريطة الطريق، فقد تضمنت عبارات تشير إلى أن واشنطن ترعى ذلك الاتجاه (الارتباطات الإقليمية على مستوى التطوير الاقتصادي، ومصادر المياه، والبيئة وغيرها)، أي أن الفلسفة الأمريكية التي تأخذ من العولمة طريقًا لها، تعتبر أن خلاص "إسرائيل" هو في اندماجها في المنطقة، حتى إن الرئيس السابق بيل كلينتون تناقش هو ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت في احتمال إقامة كونفدرالية في الشرق الأوسط تكون "إسرائيل" جزءًا منها.

لا أحد ينتظر من الرئيس "جورج دبليو بوش" أن يكون مثل الرئيس "دوايت إيزنهاور" الذي عاش كل الكوارث التي تأتي بها الحروب. طُلب في العام ١٩٥٦ من "دافيد بن غوريون" ووزير دفاعه "موشي دايان" الانسحاب من شبه جزيرة سيناء فانسحبا. الآن تجري المفاوضات الشاقة على أمتار، فيما يقول "أرئيل شارون" لـ "وليم سافاير": [إن الولايات المتحدة استخدمت كل تلك القوة الهائلة لكي تقضي، وقائيًا، على نظام يهدد مصالحها، بينما نحن لا نفعل ذلك، بل نقيم

سورًا لحماية أنفسنا من الموت]. وكان سافاير، الذي لاحظ أن خريطة الطريق أضحت أثرًا بعد عين؛ لأن ميكانيكية الصراع لا تترك فرصة للأمل، تساءل ما إذا كانت الحرب الأمريكية المقبلة ستكون ضد ... أرئيل شارون؟!

⌖ لكنه غبي فعلاً ...

إن الديبلوماسي المخضرم إدوارد جيرجيان يعتقد أن أرئيل شارون هو سبب المأزق الأمريكي في العراق. لماذا؟ في نظره أن السياسات التي تنتهجها تل أبيب حطمت كل إمكانات الثقة بين واشنطن والعرب. لم يصف شارون بالغبي، لكن كلماته توحي بذلك، فقد كانت هناك فرصة هائلة أمام المنتج الإسرائيلي كي يدخل إلى عمق السوق العراقية. هذا لن يحدث أبدًا. صحيح أن العراق الآن هو عبارة عن كانتونات ضائعة، ولكن عندما يتعلق الأمر بالدولة العبرية تختلف القصة تمامًا، حتى إن الصادرات المرتقبة، وهي في حدود المئة مليون دولار، ستحمل عنوانًا آخر للمنشأ، صنع في الولايات المتحدة أو في هولندا أو في تشيلي أو في الأرجنتين.

جدار طوله ٣٦٠ كلم، والمرحلة الأولى منه ١٤٠ كلم، إنه أطول بكثير من جدار برلين، وأطول من جدار هارديان بين اسكتلندا وإنجلترا (١٢٠ كلم)، وهناك جدار آخر في اسكتلندا هو جدار انتوني (٥٩ كلم). ولكن بالتأكيد إن الجدار الإسرائيلي يظل أقصر بكثير من سور الصين العظيم الذي بني ما بين العامين ٢٤٦ و٢١٠ قبل الميلاد والذي يبلغ طوله ٣٤٦٠ كلم، إضافة إلى متفرعات طولها ٢٨٦٠ كلم، فيما يقول المؤرخون إن طوله الأساسي كان ٩٩٨٠ كلم، ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار مساحة الصين آنذاك، وكانت بالضرورة تتجاوز المساحة الراهنة (٩٥٩٧٠٠٠ كلم²)، لاكتشفنا أن السور الإسرائيلي أطول بكثير.

⌖ الدولة - الكهف ...

الصحافي الأمريكي سيمور هيرتش يستغرب أن يفكر أرئيل شارون هكذا: «حبذا لو يعلم أنه انتهى زمن "الدولة - الكهف". لماذا لا تقوم علاقات الوئام مع الجار الفلسطيني؟ بكل بساطة، يعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية أن السلام مستحيل مع العرب، لو تسنى له لأقام ذلك الجدار الذي يمتد إلى العالم الآخر». هذا يثير غيظ الكاتب الإسرائيلي عاموس عوز الذي يتساءل: «ما إذا كنا قررنا الانفصال عن العالم؟».

الخبير الاستراتيجي الفرنسي بول ماري دولاغورس يتساءل بدوره: «هل حقًا أن إقامة جدار على هذا النحو يرمي إلى الحيلولة دون تنفيذ العمليات الانتحارية؟». هذا ليضيف أنه إذا ما شقت خريطة الطريق طريق التسوية، وهذا يفترض أن يحدث في مدة أقصاها عامان، لا يعود هناك من مجال لتلك العمليات، فيما بناء الجدار بأكمله قد يستغرق ثلاث أو أربع سنوات، أي أن حكومة شارون تتصرف على أساس أن السلام لن يأتي أبدًا.

دولاغورس يتساءل: «جدار إلكتروني في وجه الفلسطينيين أم في وجه الأمريكيين؟»، وحين التقى الرئيس الأمريكي جورج بوش برئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس وصف الجدار بأنه (جدار نفسي)، متمنيًا على شارون إعادة النظر في الاستمرار ببناء الجدار الذي وصفه بـ (المشكلة)، إذ كيف يمكن بناء الثقة والجدار في آن واحد؟!

❖ أميركا تغسل وجهها...

الرئيس الأميركي ركز كثيرًا على منطق الثقة مطالبًا بإزالة المستوطنات. وهذا ما يعتبره شارون بمثابة انتهاك للتاريخ الأيديولوجي ليهودا والسامرة، دون أن يعلم ربما أن هاتين التسميتين رومانيتان وليستا عبريتين.

ذات يوم، وفي خضم العمليات التفاوضية المعقدة، اقترح قيادي بارز في سلطة الحكم الذاتي تمثيل يهود المستوطنات في الحكومة الفلسطينية التي تقوم في ظل الدولة. ردة الفعل أتت عاصفة من الجانب الإسرائيلي، قال دوري غولد: هذا طرح مفخخ يرمي إلى إقامة دولة ثنائية في "إسرائيل". بالطبع، العرب يجب أن يكونوا مجرد أصفار في الدولة اليهودية.

(جدار أمام خريطة الطريق)، قال هذا المعلق الأمريكي وليم بفاف، ليضيف أن الرئيس بوش بدأ يشعر فعلاً بأن عليه أن يفعل شيئًا ما بالنسبة إلى أزمة الشرق الأوسط، لا لكي يدخل التاريخ كما تصور آخرون، وإنما من أجل الحد من الضغط عليه داخل العراق، فالساحة هناك هي ساحته الانتخابية الحقيقية، وعلى أمريكا كما يقول بفاف أن تغسل وجهها في الشرق الأوسط؛ لأنه الوجه الملطخ في نظر العديد من العرب.

المثير أن يقال في واشنطن إنه كلما ازداد الضغط على أميركا في العراق، كلما بات من الضروري أن يزداد الضغط على تل أبيب. لم يعد الضغط على العرب مجديًا بعدما انتهوا إلى ما انتهوا إليه. إذن، "إسرائيل" هي التي ينبغي أن تبادر، ولكن هل شارون من النوع الذي ينكسر؟

❖ يا طيب القلب ...

إنهم يهربون في كل الاتجاهات. لقد وصف الرئيس بوش أبا مازن بـ [الرجل الطيب]. عندما يستخدم هذا التعبير في أمريكا فهذا يعني أن علينا أن (نشق أمامه الطريق)، كما قال أحد معلقي الـ "CNN" فور انتهاء محادثات واشنطن. وكان أن بادرت تل أبيب إلى اتخاذ سلسلة خطوات، كما جرت العادة، عشية كل زيارة يقوم بها شارون للعاصمة الأمريكية. لكن هذه الخطوات تظل أقل بكثير مما ينبغي عمله، فالمشكلة بالغة التعقيد، ولحكومة شارون رؤيتها الخاصة، إن لم نقل اللاهوتية، لسائر الملفات المطروحة، والتي قد تدفع خريطة الطريق إلى الطريق المسدود.

وهنا يأتي من يقول إن أمام الرئيس جورج بوش بضعة أشهر يستطيع التحرك فيها، بعد ذلك تأتي الحملة الانتخابية وتظهر الأحصنة اليهودية على الطريق إلى البيت الأبيض. الذي يحدث أن الإدارة تصاب بالشلل، خصوصًا إذا كانت تعاني من المأزق على مختلف الجبهات فيما الكثيرون يعتبرون أن الرئيس بوش قد أكمل مهمته، ويفترض أن يأتي ذلك الرئيس الآخر الذي يعرف كيف يوضب النتائج. إسحق ليفانون، الوزير المفوض والناطق باسم وزارة الخارجية عقب على كلام الرئيس بوش بالقول: (إن الجدار ليس مشكلة، بل إنه إجراء أمني ينتهي مفعوله بانتهاء الظروف التي كانت وراء إنشائه. إجراء أمني يكلف ملياري دولار، من يصدق؟!).

الذين تأملوا جيدًا في وجه محمود عباس في حديقة الزهور في البيت الأبيض لاحظوا أن الرجل لم يسمع من الرئيس الأمريكي كل ما كان يتمناه لكي يعود إلى الأراضي الفلسطينية، وفي جعبته الأمل. قال هذا خلال المحادثات، فكان أن أجيب بأن الأمل لا يمكن أن يكون بضاعة مستوردة، حتى إنه سبق لـ كوندوليزا رايس وكتبت رسالة إلى أولئك الذين يصنعون الأمل.

❖ جراحة في الضمير ...

يقول إدوارد سعيد: «الجدار الآخر في داخل أرئيل شارون. هذا صحيح. فكيف يمكن لرجل من هذا النوع أن يمضي إلى السلام». الفيغارو الفرنسية تقترح إخضاع الرجل لسلسلة من العمليات الجراحية التجميلية .. أشياء كثيرة يفترض فيه بدءًا من البطن المنتفخ الذي لا يليق بجنرال. أما يوسي ساريد فيرى أن الجراحة يجب أن تتركز على (ضمير شارون)، هو الذي يعتبر أن المصلحة يجب أن تتقدم أي شيء.

كل ما تفعله الحكومة الإسرائيلية هو تعديل في عمق الجدار الذي يقضم مساحات واسعة وحيوية من الأرض الفلسطينية. ولكن صحيفة هآرتس تتساءل عن عدد الجدر التي يفترض إزالتها من أجل التوصل إلى السلام؟ كل شيء يوحي بغلبة منطق الغيتو. إن الحاخامات – وأحدهم (عوفيديا يوسف) الذي وصف العرب بالأفاعي التي ينبغي محقها – يحذرون من الذوبان، والمثير أن هؤلاء الذين يتدلى العصر الحجري من لحاهم يعتبرون أن العرب عادوا إلى العهد السحيق، أي عهد الهمجية، وعلى هذا الأساس، فإن أي معاهدة سلام يعني أن نضع يدنا في فم الأفعى.

هذا هو منطقهم. الأمريكيون يقولون لا شيء يمكن أن يحد من دور هؤلاء سوى السلام، حتى ولو كان السلام الذي يعكس الاختلال الكبير في ميزان القوى. يقول جان دانيا: «التاريخ يصحح كل شيء». فهل ينتظر العرب ألف عام؟!!

نظرات إسرائيلية

لا تزال قضية ترسيم مسار جدار الفصل مثار خلافات وتباينات في المواقف بين الإدارة الأمريكية و "إسرائيل"، التي تناقلت محافلها الصحف في الفترات الأخيرة، وهناك أنباء عن "خلافات بين شارون وموفاز" تعيق إقرار مسار المرحلة الثانية من بنائه.

وبموجب هذه المحافل (هآرتس: ٨/١٨) فإن خلافات نشبت مؤخرًا بين رئيس الوزراء الإسرئيلي أرئيل شارون، ووزير دفاعه شاؤول موفاز حول موقع جدار الفصل في محيط مستوطنة أرئيل، تعيق إقرار مسار المرحلة الثانية من الجدار، الذي تبنيه "إسرائيل" حول التجمعات السكانية الفلسطينية في الضفة الغربية.

وكتبت "هآرتس" أن شارون، الذي "تجاوب مع الضغوط الأمريكية"، كلّف الهيئة الأمنية ببلورة بدائل لمسار الجدار، "تحد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالفلسطينيين نتيجة لذلك". وأضافت أن وزير الدفاع شاؤول موفاز متمسك بموقفه المساند لإقامة الجدار إلى الشرق من مستوطنات أرئيل وقدوميم وعمانويل، بما يضمن بقاء هذه المستوطنات الرئيسية الواقعة في محيط مدينة نابلس، في الجانب الإسرائيلي من الجدار.

ومن المقرر أن يجري في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي في وقت لاحق نقاش حول مسار الجدار، باشتراك شارون وموفاز وكبار مسؤولي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية. وقالت مصادر سياسية

إسرائيلية أنه من غير الواضح بعد ما إذا كان شارون سيطرح قضية مسار الجدار في اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية أم في جلسة الحكومة الموسعة.

وكتب المراسل السياسي لصحيفة "هآرتس" (٨/١٨) ألوف بن: «إن الخلاف حول جدار الفصل يعد من أشد قضايا الخلاف التي نشبت حتى الآن بين إدارة الرئيس جورج بوش، وحكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون. وأضاف أن الإدارة الأمريكية، التي استجابت لطلب السلطة الفلسطينية، طلبت من "إسرائيل" تجميد بناء الجدار، والتشاور مع واشنطن حول مساره الذي يتوغل عميقًا في أراضي الضفة الغربية».

واستطرد ألوف بن قائلاً: «إن الإدارة الأمريكية لا تعارض فكرة إقامة الجدار بحد ذاتها وإنما تتحفظ فقط من خطة بنائه في عمق أراضي الضفة الغربية. فالمسؤولون الأمريكيون يرون في ذلك محاولة إسرائيلية لفرض حقائق منتهية على الأرض قبل المحادثات حول الحدود الدائمة بين "إسرائيل" والدولة الفلسطينية المنتظرة».

من جانبها لاحظت محافل مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون أن الضغوط الأمريكية على "إسرائيل" سوف تزداد بمقدار ما يتبين أن هذه المسألة الخلافية يمكن أن تؤثر على التسوية الدائمة. وكان شارون قد أوعز للمسؤولين في وزارة الدفاع، بعد زيارة له للولايات المتحدة، بإعادة النظر في مسار جدار الفصل. وخلال نقاش ترأسه شارون عرض مدير عام وزارة الدفاع عاموس يرون ما وُصف بـ ثلاثة بدائل رئيسية، هي كما أوردتها "هآرتس":

- إبقاء الخطة القائمة لمسار الجدار الفاصل على حالها، أي إلى الشرق من مستوطنتي أرئيل وقدوميم.
- مد ممر ضيق للجدار على امتداد الشارع المسمى "عابر السامرة" من «الخط الأخضر» حتى مستوطنة أرئيل.
- إقامة جدار فصل بمحاذاة «الخط الأخضر» إضافة إلى جدار أو سياج دائري حول مستوطنة أرئيل ونشر عوائق أمنية أخرى أقل بروزًا في المنطقة، وذلك على امتداد المسار الأصلي للجدار، إلى الشرق من أرئيل وقدوميم.

وبموجب الصحيفة – أوصى يرون بتبني البديل الثالث. وكان عاموس يرون، حسب "هآرتس"، قد أعرب في نقاش سابق، عن تحفظه من خطة بناء جدار الفصل في عمق أراضي الضفة الغربية،

لتقديره أن الخطة ستولد مصاعب سياسية، فضلا عن أن تنفيذها ينطوي على تعقيدات هندسية وتكاليف باهظة. لهذا السبب – تكتب الصحيفة – فضل يرون إقامة الجدار بمحاذاة «الخط الأخضر» وإيجاد حلول أمنية أخرى للمستوطنات الواقعة في الضفة الغربية.

وساند كبار قادة وضباط الجيش الإسرائيلي وجهة نظر مدير عام وزارة الدفاع بهذا الخصوص. وقال رئيس جهاز "الشاباك" أفي ديختر أن المقطع المختلف عليه من الجدار قرب مستوطنة أرئيل لا ينطوي على أهمية كبيرة، وأنه يجب العمل أولاً على بناء المقاطع المهمة من الناحية الأمنية. وبحسب رأي ديختر، توجد أهمية كبيرة لإسرائيل لبناء الجدار في محيط مستوطنة الكناه جنوبًا حتى معسكر عوفر (قرب بيتونيا) شمال غرب القدس المحتلة، إذ يمكن انطلاقًا من هذه المنطقة – بحسب ديختر – تهديد مطار بن غوريون في وسط "إسرائيل".

وأشارت "هآرتس" إلى أن شارون وافق مبدئيًا على البدائل التي طرحها يرون وكلفه بالعمل على تطويرها وعرض خطة مفصلة أكثر حول المسارات البديلة للجدار. وأكدت أن "إسرائيل" استجابت لطلب الإدارة الأمريكية بالتشاور معها في مسار الجدار.

أعلنت وسائل الإعلام الإسرائيلية منذ فترة بصورة تحمل قدرًا من الإحتفالية، عن بدء المرحلة الثانية (والأخيرة؟!) من أعمال تشييد "الجدار الفاصل". وتزامن هذا الأمر مع الإعلان عن انتهاء المرحلة الأولى من هذه الأعمال، التي شملت إقامة جزء من هذا "الجدار" بطول ١٢٨ كلم، يمتد من قرية سالم في الشمال وحتى مستوطنة "ألكناة" الاحتلالية في الجنوب.

ومع أن وسائل الإعلام هذه ركزت كثيرًا على قرار "إسرائيل" الرسمي بأن يقتصر الإعلان عن انتهاء هذه المرحلة من بناء "الجدار" على الجانب الإعلامي فقط، إلى جهة عدم القيام بأية طقوس "احتفالية" (تدشينية) مرافقة، وذلك درءًا لإثارة "غضب" الحليف الأمريكي، فليس في مجرد هذا الأمر ما يحول دون رؤية أن ذلك الحليف قد حجّم بدوره حملته على "الجدار"، حسبما دلت على ذلك وقائع اللقاء في واشنطن، بين الرئيس الأمريكي، جورج بوش، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون.

قبل عرض هذه الوقائع يمكن، كذلك، أن نضيف إليها، في معرض توكيد الأمر نفسه، تصريحات وزير الخارجية الأمريكي، كولين باول، في المقابلة الخاصة التي أدلى بها لصحيفة "معاريف" الإسرائيلية (٢٠٠٣/٨/١). فمع أن قراءة هذه التصريحات تمت، في الغالب، من زاوية

أنها تشف عن "انتقادات حادة" (من طرف الإدارة الأمريكية) لعملية بناء "الجدار"، غير أن باول نفسه يوضح فيها أنها انتقادات لا أكثر، بما لا يلزم أنها تستجر تبعًا لذلك حملة ضغوط نافذة من قبل واشنطن.

«لم يقل الرئيس (الأمريكي) له (لشارون) أن يوقف البناء (بناء الجدار). لقد أوضح المشاكل التي ترافق الجدار»، هذا ما قاله باول لسائله من "معاريف" حيمي شاليف. وتأسيسًا على هذا "التوضيح" – يقول شاليف: «أعلن شارون أنه "ماض قدمًا في إنجاز بناء الجدار"!». تصريح باول هذا يعكس الموقف الأمريكي الثابت من بناء "الجدار"، بقدر ما إن ملاحظاته على خط مساره تعكس موقفًا أمريكيًا قد ينطوي على تحول ما يمس الشكل دون أن يطول الجوهر.

وليس من قبيل المبالغة القول إنه تصريح ينسجم مع مجمل التعليقات الإسرائيلية التي علقت على نتائج زيارة شارون للولايات المتحدة. فقد أعربت أوساط سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى عن عميق ارتياحها لنتائج هذه الزيارة، واصفة إياها بأنها "بددت المخاوف من اندلاع صدام بين الحليفتين"، على خلفية التباينات في الرأي حول مسار "الجدار الفاصل". ورأى مصدر كبير رافق شارون في زيارته أنها كانت "الأنجح" في محصلة زياراته التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى "البيت الأبيض" منذ أن اعتلى سدة الحكم، معتبرًا تصريحات الرئيس الأمريكي بوش في المؤتمر الصحافي المشترك بمثابة [خطاب ليكودي]. ونقلت مصادر صحافية عن مسؤول آخر قوله إن "إسرائيل" مستعدة لدراسة مسألة تفكيك الجدار الفاصل "في مقابل قيام الطرف الفلسطيني بتفكيك البنى التحتية العسكرية للفصائل الفلسطينية".

واعتبر نائب رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، اجتماع شارون بالرئيس الأمريكي "ناجحًا" مشيرًا إلى عدم ظهور خلافات غير متوقعة وإلى عدم مطالبة الرئيس "إسرائيل" بوقف بناء الجدار الفاصل على رغم تباين في الرأي حول مسار الجدار "في بعض الأمكنة" وإلى الإتفاق على إنشاء آلية للتحاور بهدف تسوية الإشكال.

وزاد، في حديث للإذاعة العبرية، أن "اللفتات الطيبة" التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين لاقت الترحاب والاستحسان والتقدير العظيم في واشنطن "مما ساهم في تعزيز الأجواء الودية التي خيمت على لقاء شارون – بوش"؛ ومن جهته قال السفير الإسرائيلي في واشنطن، داني أيالون، إن أجواء حميمية وودية للغاية سادت اجتماع بوش – شارون مضيفًا أن مسألة الجدار

الفاصل لم تكن في صلب المحادثات. أضاف لإذاعة الجيش الإسرائيلي أنه على رغم من أن الأمريكيين لم يتحمسوا ذات يوم لفكرة إقامة "للسياج الأمني" لكن واشنطن تشاطر تل أبيب الرأي حول ضرورة إقامته!

وانفردت كبرى الصحف العبرية، "يديعوت أحرونوت"، بنشر ما دار في لقاء القمة وإثناء مأدبة الغداء التي أقامها الرئيس الأمريكي على شرف ضيفه ونقلت بداية عن أحد المشاركين الإسرائيليين في الاجتماع تأكيده على أن "الاجتماع العاشر" الذي جمع بين الرجلين "كان الأفضل والأكثر حميمية". "أرجو أن يكون اختيار أبي مازن (محمود عباس) رئيسًا للحكومة الفلسطينية موفقًا"، قال بوش وأضاف: "يتحتم علينا أن ندعمه لينجح، وأن نمنحه الفرصة. وأعدكم بأن لا يكون منح الفرصة منوطًا بأي تنازل يتعلق بأمن إسرائيل".

ورد شارون على هذه الأقوال بالإشارة إلى أن العالم بأسره يتجند من أجل أبي مازن: "إننا نساعده وسنساعده لكن المساعدة الحقيقية، التي ينبغي عليه أن يتطلع إليها، هي مساعدة نفسه من خلال البدء بالعمل ضد التنظيمات الإرهابية وقواعدها". وأضاف: "لن نكون قادرين على السير وراءه لنجمع الدموع التي يذرفها في دلو، عليه مساعدة نفسه"!

ويضيف الصحافيان معدا التقرير، ناحوم برنياع وشمعون شيفر، أن الرئيس بوش تطرق لاحقًا إلى الثمن الذي يدفعه الفلسطينيون القرويين جراء إقامة الجدار مطالبًا شارون بفعل شيء لتخفيف معاناتهم فرد هذا مقتبسا قصيدة لشاعر أمريكي جاء في بيتها الأخير "أسيجة جيدة تصنع جيرانًا جيدين"، مضيفًا التزامًا بفحص سبل تقليل الأضرار الناجمة عن هذا الجدار التي تلحق بالمدنيين الفلسطينيين. ثم استعرض شارون "التسهيلات" التي أقرها مدعيًا أنه أزال تسعة حواجز، اثنين منها هذا الأسبوع، واستعداده لإزالة المزيد منها إذا ما استمر الهدوء، مضيفًا إلى أن "إسرائيل" ستسلم المسؤولية الأمنية عن مدينتين أخريين في الضفة الغربية للفلسطينيين وستفكك ١٢ موقعًا استيطانيًا صغيرًا "غير مرخص" (من مجموع أكثر من مئة وستين موقعًا كهذا) لكن من دون أن تتنازل عن مطلبها الأساس بقيام الحكومة الفلسطينية بتفكيك قواعد الإرهاب".

ويشير الكاتبان إلى دعم بوش لموقف شارون المتشدد من إطلاق أسرى "ملطخة أياديهم بالدماء"، متباهيًا بأنه ينتهج النهج ذاته مع "الإرهابيين" في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. لكن بعد ذلك كشفت صحيفة "معاريف" النقاب عن أن الخلاف بين الحليفين حول مسار "الجدار" يتعلق

بالجزء المتد من مستوطنة "ألكناة" الاحتلالية إلى القدس. فبموجب الخطة الأصلية لهذا الجدار "كان مفترضًا بالمسار أن يطيل هذا الجزء من ١١٠ كيلومترات (هي طول «الخط الأخضر» في هذا القطع) إلى ٢١٠ كلم، بحيث يشمل مستوطنات أريئيل وقدوميم وشيفي شومرون". ويجري التفكير، الآن، وفقًا لما تقوله هذه الصحيفة الإسرائيلية، بالالتزام بالطول الذي يتماشى مع مسار «الخط الأخضر»، بصورة تبقى معه المستوطنات المذكورة خارج مسار "الجدار"، على أن تحاط بدورها بجدار خاص بها. وسيعرض الموضوع على الحكومة لإقراره.

ونقلت الصحيفة عن المدير العام لوزارة "الأمن" الإسرائيلية، عاموس يارون، قوله: (إن أعضاء كتلة حزب "العمل" في الكنيست خلال جولة ميدانية قاموا بها هناك، وجدوا أن أجهزة "الأمن" جاهزة لهذا الأمر مع عدة احتمالات، وسنتصرف وفقا لما تقرره الحكومة. وإذا كانت دلالة الجدار تعني أن يشمل أكثر ما يمكن من الإسرائيليين لاعتبارات أمنية، فمن الواجب أن لا يقفز الجدار عن الجيب الذي تقع فيه مستوطنة أريئيل والأخرى المجاورة لها). وعلى أية حال، تجمل "معاريف"، فإن العمل في إقامة "الجدار" في منطقة أرئيل لن يبدأ في الفترة القليلة المقبلة.

في هذه الأثناء أعلنت مصادر في وزارة الخارجية الأمريكية أن رئيس الوزراء شارون "وعد خلال زيارته في واشنطن بتأجيل العمل في الجدار في تلك المنطقة في الأشهر القريبة المقبلة". وأضاف مسؤول أمريكي رفيع المستوى إنه "ثمة اتفاق الآن على وقف التقدم في الجزء الإشكالي من المسار وعلى مواصلة الأبحاث في هذ الموضوع"!

وهكذا ففي أفضل الأحوال – إذا جاز التعبير– قد يتمخض "الخلاف" الإسرائيلي – الأمريكي حول الجدار عن ولادة جدران أخرى، بحيث يموت الخلاف ويحيا الجدار!

شارون الضعيف بين ضغط الخارج والداخل

الوف بن

صبر شارون وجلده منح "إسرائيل" الاستقرار السياسي والهدوء الشعبي الذي كان ضروريًا في ظل اطلاق النار في الانتفاضة، وخصوصًا بعد سنوات الالتواء والمراوحة في عهد إيهود باراك وبنيامين نتنياهو. ولكن بعد عامين ونصف من الوجود في سدة الحكم أخذت نواقصه المتمثلة في القيادة القائمة على ردود الأفعال التي تخشى المخاطرة والإقدام في الاتضاح.

قضية إقامة الجدار الفاصل هي النموذج الأبرز لضعف شارون. خيرًا أو شرًا، الجدار الفاصل هو المشروع الوطني الأبرز في عهده. هذا الجدار يماثل مفاعل ديمونا وخط المياه القطري وتجفيف بحيرة الحولة. صحيح أن تلك المشاريع كانت قد تقررت بطريقة غير سليمة ومن دون رقابة شعبية لائقة، وتم تبريرها باعتبارات صهيونية وحاجة وطنية. ولكن الجدار حطم الرقم القياسي الإسرائيلي، فقد فرض نفسه على الحكومة السابقة، التي لم ترغب به، من خلال الجمع بين الخوف الجماهيري من العمليات وبين الوساطات والضغوط الناجعة التي قامت بها مجموعة من السياسيين (دان مريدور وحاييم رامون ورؤساء التجمعات السكانية على خط التماس) والمسؤولين الكبار (آفي ديختر وعاموس يارون وشلومو اهارونشكي وعوزي ديان).

شارون لم يتحمس أبدًا للجدار، وقد شكك في جدواه. في السابق عارض اقتراح باراك بوضع حدود أحادية الجانب حسب خريطة كامب ديفيد، التي تضم الكتل الاستيطانية الكبيرة. ومنذ اللحظة التي أنجر فيها للمشروع رغمًا عنه حرص على أن يقلص من أهميته وإشعار نفسه بأنه غير موجود. من هنا أخذ يكرر مرارًا بأنه ليس حدودًا سياسية أو أمنية مؤقتة وإنما هو مجرد عقبة تكتيكية لعرقلة تسلل الإرهابيين. هذا التوجه منعه من تحويل الجدار إلى ورقة سياسية في مواجهة الأمريكيين. شارون قدر بصورة صحيحة أن الولايات المتحدة ستعارض وضع الجدار في عمق الضفة الغربية حول كدوميم وأرئيل. ولذلك قام بتجميد قرار البناء هناك منذ نيسان/ أبريل الماضي. ولكن بدلا من استغلال الوقت للتوصل لتفاهم هادىء مع الإدارة الأمريكية، جلس منتظرًا فوجد أن الوقت قد عمل ضد مصلحته في هذه المرة.

الفلسطينيون خرجوا في حملة دعائية فعالة ضد سور الأبارتهايد الإسرائيلي. (هل حذرت الاستخبارات من البرامج الفلسطينية المحوسبة ضد الجدار؟ وهل استعدوا في القدس بما يتلاءم مع ذلك؟). في أمريكا اقتنعوا بأن الفلسطينيين على حق فوجهت الانتقادات العلنية لشارون من الرئيس بوش. العالم كله شاهد أن هناك توترًا في عملية التنسيق بين ديوان شارون والبيت الأبيض. الآن اضطر شارون للتراجع، وتقريب الجدار إلى «الخط الأخضر»، ولكن ما أن عاد من واشنطن حتى اكتشف أنه لوحده وأنه لا يوجد متطوعون لتقاسم المسؤولية معه. وزير الدفاع شاؤول موفاز تمسك بتوصيته في تمرير الجدار شرقي أرئيل وهو يعتبر أن شارون يعرف البدائل وإن كان يرغب في تغيير المسار فليقرر بنفسه، ويقترح ذلك على الحكومة.

العملية الحسابية التي أجراها موفاز بسيطة: وزير الدفاع يخوض كفاحًا حول مكانته في قيادة الليكود ومن المحظور عليه أن يظهر في صورة المفرط. بهذه الطريقة حرم شارون من التغطية المهنية التي يحتاجها من جهاز الدفاع حتى يبرر زحزحة الجدار. تمامًا مثلما وعد بنيامين نتنياهو بعدم وجود مشكلة مالية (في مشروع الجدار) فسد الطريق عليه للتذرع بتقليصات الميزانية. وهكذا علقت "إسرائيل" مع الفيل الأبيض المتمثل في جدار جزئي دافعة ثمن الضغوط الدولية، ومعرضة نفسها في ذات الوقت للعمليات في مناطقها الضعيفة.

المسؤولية عن هذا الإخفاق ملقاة على كاهل شارون الذي أنجر لقراراته وراء الواقع بدلاً من قيامه هو ببلورة هذا الواقع والتأثير عليه، إذ لا يعقل أن يكون شارون قد جلس بانتظار الضغط الأمريكي فقط حتى يقضي على المشروع.

أسرعوا بفرض الواقع قبل فوات الأوان (شهادة صهيونية)

دان مرجليت

ثمة أيام يتابع فيها الإنسان قطارًا، ويركض لاهثًا من محطة إلى أخرى، للتأكد فقط من أن القطار قد انطلق قبل ذلك بلحظة واحدة، وأيام يتلفع فيها رجل متدين بدثار الصلاة، يغمض عينيه ويصرخ من أعماق قلبه بصوت مبحوح وبنية عظيمة «يارب هذا العالم»، وأيام محبطة يعرف فيها الإنسان – أو تدرك فيها الأمة – أن كل شيء كان سيسير بشكل آخر لولا توقيته السيء أو توقيت حكومته. كما حدث لإسرائيل مع الرفض الامريكي لمسارالجدار الفاصل.

انكسر القلب، في سنتين وثلاثة أشهر كان بإمكان الحكومة إقامة جدار على طول نحو ٣٣٠ كلم من محولة شمالي غور الأردن حتى عراد، لكنها تملصت. وذلك لأن مركبات الائتلاف الراهن، وكثيرين في (حزب العمل) واليسار المتطرف، وجزءًا من كبار قادة جهاز الأمن والجيش الإسرائيلي أرادوا منع إقامته.

كان من الممكن الانتهاء من ذلك سريعًا وبهدوء ولباقة، مد الأسلاك الشائكة على طول «الخط الأخضر» وضم ٤٪ من الضفة – وهذا هو المخطط الذي كان يضم منطقة عتسيون والقاناه وألفي منشي. لكن الحكومة تصرفت كعجوز لا تعرف الشبع في قصة السمكة الذهبية. أرادت كيلومترات أخرى وأرادت ضم مزيد من الأراضي، ومزيد من الفلسطينيين. في البداية لم تفعل شيئًا، وبعد ذلك

عملت النزر اليسير، والآن جند أبو مازن الأمريكيين كي يعارضوا. وهذا هو المقصود بتعريف الحكماء، فالحكيم هو الذي «يرى المولود». فخلال كل الفترة التي كان فيها عرفات أمام عجلة القيادة السلطوية لوحده، كان بإمكان الحكومة أن تفعل كل ما ترغب فيه. لكن الآن، وحين أصبحت معنية، غدا الأمر صعبًا.

أكثر من ذلك، فقبل حوالي سنة ألح أمريكيون كبار إلى أنه إذا ما قامت "إسرائيل" بمد الجدار على طول «الخط الأخضر»، فربما بالإمكان الحصول على تمويل خاص من الكونغرس. وإذا ما مدته بإضافة ٤٪ أيدتها الولايات المتحدة لكن من غير أن تساهم في دفع المال، لكن حتى الآن لا يوجد مخطط جنوبي للجدار في ما بين القناة وعراد، باستثناء مقطع متاخم للقدس، وثمة لدى الحكومة رغبة غير مفهومة في مد سياج إلكتروني طويل باتجاه أرئيل ومستشارة الأمن القومي البروفيسور كوندوليزا رايس قالت للوزراء أن أمريكا تعارض.

لدى سماع أقوالها رد الوزراء بصرامة. همس بنيامين نتانياهو في أذن شاؤول موفاز أن هناك مالاً جديدًا للجدار المتلكيء. وجاء موفاز إلى المأدبة مع رايس، مزودًا بثماني صفحات مطبوعة باللغة الإنجليزية قرأها أمامها كخطاب أمام كامل هيئة الكنيست. وقد ردت بأن الجدار يخلق واقعًا سياسيًا مشبوهًا في المستقبل.

الوزراء الذين أعاقوا الجدار في الضفة الغربية لسنتين ونصف السنة، على طول (٨١٢) قتيلاً، تراجعوا، ولفتوا النظر إلى أن المخربين لم يعرفوا أبدًا كيف يجتازون الجدار في غزة. لكن رايس أيضًا محقة، فالجدار يغير، لا الوضع الأمني فقط، بل عقلية الأطراف كذلك، اليهود والفلسطينيين على السواء (سافرت قبل أيام على طول الجدار، الموجود منه وغير الموجود، وفي نهاية الأسبوع سأصف التغيير الجوهري الذي أحدثه لخط التماس).

لا يكفي رفض أقوال كوندوليزا رايس بصورة مهذبة، يجب وضع المخطط الذي يعيق أرئيل شارون من المصادقة عليه. الآن ينبغي العمل بحزم وإصرار وفق جملة من الافتراضات: حيث يجب بناء الجدار الفاصل بيننا وبين الفلسطينيين بأقصى قدر من محاذاة «الخط الأخضر» والكتل الاستيطانية الكبرى لا أكثر من ذلك. وحيث لا مفر لا يجب توسيعه في (القدس)، وذلك كما اتفق إيهود أولمرت والعميد موشي كبلينسكي، بحكمة تناسب الواقع. الذي فات مؤسف ولكن ربما لم يكن هناك مناص.

قصيدة الجدار (شهادة صهيونية)

يهودا ليطاني

لقد قدم رئيس الحكومة شارون للرئيس بوش، بهدف تعزيز حججه في شأن ضرورة جدار الفصل بين "إسرائيل" والفلسطينيين، عند لقائهما في واشنطن في الأسبوع الماضي، نسخة من قصيدة روبرت فروست: [نقيم جدارًا ... Mending wall]. إن استغلال شارون للشعر يعد تساميًا فوق السياسة الرمادية واليومية، وهو شيء شاذ من الصعب أن تجده في الحوار بين السياسيين. ومع هذا فمن الجدير فحص القصيدة وإيضاح قصد الشاعر منها في الحقيقة.

يعد روبرت فروست ١٨٧٤ – ١٩٦٣ من كبار شعراء الولايات المتحدة، وقد دعاه جون كنيدي ليقرأ إحدي قصائده في مراسم قسمه الرئاسية في سنة ١٩٦١، وقد كتب في الغالب عن أناس عاديين في الأوضاع اليومية. ولقد وصف في قصيدته (نقيم جدارًا) علاقاته الخاصة مع جاره في منطقة ريفية في ولاية متشوستس في شمال شرقي الولايات المتحدة. ففي كل سنة، في بداية الربيع كانا يلتقيان بجانب السور الفاصل بين مزرعتيهما، ويصلحان معًا الثغرات التي طرأت عليه ويضعان في أماكنها كتل الصخور التي انهارت خلال الشتاء: «أعلن لجاري من وراء التلة، ونلتقي في يوم مضروب للمسير على طول المخطط ولنقم السور بيننا مرة أخري، فنحن نحافظ على الجدار بيننا خلال مسيرنا»، وفي خلال الترميم يحاول الشاعر أن يقنع جاره أن السور بينهم لا حاجة له: «هناك، في المكان الذي يقوم فيه السور، نحن لسنا في حاجة إليه، حديقته ملأي بأشجار الصنوبر وحديقتي بستان من التفاح . وأقول له: إن أشجار التفاح عندي لن تتجاوز حدوده أبدًا، ولن تقضم أبدا أكواز الصنوبر عنده ولكن الجار لا يقتنع. فهو يردد فقط مرة بعد أخرى جملته: الجدار الحسن يعني جيرة حسنة».

يحاول فروست مرة أخرى أن يقنع جاره بعدم ضرورة السور / الجدار: «لماذا يعد السور ضمانًا لجيرة حسنة؟ فربما كان الأمر كذلك، في مكان فيه الأبقار؟ ولكن لا توجد أبقار هنا»، ويضيف: «قبل إقامة السور أطلب أن أعرف (ما الذي سأضرب حوله السور في الداخل، وما الذي سأتركه خارجًا)، ومن ذاك الذي قد أسبب الضرر له». يحاول الشاعر أن يقول لجاره إنه يوجد شيء من الصعب ضرب سور حوله، شيء خفي لا يحب الجدار، ويحاول نقضه بطرق عديدة وغريبة. ولكنه

عندها يرى جاره من وراء السور يمسك بقوة صخرة في كل يد، ويبدو الجار له كشخص وحشي ومظلم من العصر الحجري تلقي بشكل وراثي الإيمان القريب من التصوف بالجدار الفاصل: «أراه هنالك (يمسك بقوة صخرة في كل يد) كوحش مسلح من العصر الحجري، وهو يسير في الظلام (هكذا بدا لي) وليس هو من الغابات وظلال الأشجار (لا ينحرف عن وصايا آبائه، وهو راض، يقول بعد التفكيرالعميق مرة أخرى) جدار حسن – جيرة حسنة».

إن كل من يقرأ القصيدة – حتي لو لم يكن خبيرًا كبيرًا في الشعر – يتضح له أن الشاعر يعارض تمامًا الفصل بين البشر بوساطة سور أو جدار. هذه القصيدة المجازية متضمنه، ومنذ كتبت في سنوات العشرين، في كل ديوان شعر سياسي تقريبًا، ولقد كتبت لغاية هي منع إقامة الأسوار والجدر الفاصلة، ويبدو أنهم حول شارون قد احبوا تلك الجملة بالذات التي جاءت القصيدة لدحضها (جدار حسن – جيرة حسنة)، (وبترجمة حرفية: الجدر الحسنة تؤدي لنشوء جيران جيدين). إن الجار الذي يؤيد هذه الجملة موصوف بأنه: يسير في الظلام، وأنه يمثل استمرارًا للعصر الحجري في عالمنا الحديث.

(نقيم جدارًا) تدرس تقريبًا في كل مدرسة ثانوية في أمريكا ويجوز الافتراض أنه حتي الرئيس بوش قد صادفها في خلال دراسته. وهكذا، وبسبب عدم فهم من قِبَله أو من قِبَل مساعديه، يبدو شارون، إذ يعطي نسخة قصيدة فروست لرئيس الولايات المتحدة، كمن يفسد السور بدل أن يباركه.

أكاذيب الجدار الذي سيقضي على رؤيا السلام

نداف هعتسني

إن الانكماش الطازج لرئيس الحكومة، الذي تلقي في الأيام الأخيرة الإملاء الأمريكي فيما يتعلق بتخطيط جدار الفصل، يثير أفكارًا براقة بشأن مدي استقلالية دولة "إسرائيل". ولكن التواءات خطة الجدار، تعطي تجسيدًا مؤلمًا أكثر للشكل الذي يتم فيه اتخاذ القرارات عندنا والدوافع القائمة خلفها.

بحجم التحمس للموافقين وكذا للمعارضين للجدار، كان حجم البلبلة السائدة مقابل تداعي القرارات المتخذة بشأنه. يدور الحديث بعد كل شيء، عن مشروع يعني من جهة اقتصادية كونه محتملاً أن يكون مأساويًا. حسب خطابة المؤيدين له، فسيكون مفروضًا علينا أن ننزف إلى ما لا

نهاية. وإنه حسب تهديدات الفلسطينيين، إذا ما تحقق فسيهدم رؤيا السلام الرائعة التي تتم بلورتها مرة أخري هذه الأيام. وها هم أولئك، الأطراف الحاسمة في دولة "إسرائيل"، يتصرفون كما لو كان الحديث يدور عن تعيين آخر لمدراء لشركة الكهرباء.

من الجدير بالذكر أن إريل شارون قد عارض منذ البداية خطة الجدار، أيضًا بسبب التكلفة المالية العالية، وبسبب قصر الأجل الأمني، وأيضًا بسبب الخطر من تخطيط حد في قلب البلاد. هناك أطراف أيضًا في حزب العمل، مثل فؤاد بن إليعازر وشمعون بيريس، عارضوا أيضًا، وكل واحد لدوافعه الخاصة. فبن إليعازر، كآخرين، قفز إلى قاطرة الجدار فقط عندما همسوا له أن هذه المبادرة ربما تنقذ منزلته المتداعية في الحزب.

أيضًا إلى جانب المؤيدين للجدار، وإلى جانب الكثيرين من المخلصين والطيبين، وقف باحثون عن مصالحهم فكروا في استغلال الهلع الأمني من أجل تخطيط حد على خطوط العام ١٩٦٧. ولكن رغم المعارضة الأساسية لمقرري السياسة في الحكومة، فإنهم قد انجروا إلى مغامرة برغم أنوفهم، مقابل عجزهم الأمني ومقابل الإجماع العام والمحكم الذي بني ضدهم. ونتيجة لهذا، أنفقت دولة "إسرائيل" مبالغ هائلة في التخطيط وفي جزء من التنفيذ، وهي موارد اشتركت فيها المستويات الأمنية العليا. وفي نهاية المسار تقرر أن يحوي تخطيط الجدار في جهته الغربية أكثر مستوطنات غرب الشومرون. وها هو كل شيء يذوب في أثناء زيارة واحدة لواشنطن.

إن الفلسطينيين، الذين عارضوا المشروع منذ البداية، قد نجحوا في جر البيت الأبيض لتأييد موقفهم. وهكذا، وفي لقاء واحد في الغرفة البيضاوية قد انقلبت الموازين. كيف يمكن أن اجتماعًا واحدًا مع الرئيس بوش أحبط آلاف الساعات من العمل، والتفكير، وتوصيات جهاز الأمن، والقرارات الحكومية؟ هذا ممكن. يبدو أنه في فترة شارون، يكفي جهد بسيط من قبل الرئيس بوش لكي يلقي ضوءًا جديدًا على جوهر إقامة الجدار، وبالتأكيد على تخطيطه المبرمج.

والآن، ماذا سنفكر بشأن القرارات التي اتخذتها الحكومة والمسؤولون الكبار في الجهاز الأمني بهذا الشأن. إذا لم تكن ذات أهمية فلماذا اتّخذت منذ البداية؟ وإذا ما عكست هذه القرارات مصالح الدولة، فلماذا تغيرت هكذا فجأة؟ للأسف الشديد، يتضح مرة أخري أنه ومنذ البداية لم يقف وراءها تفكير جدي. كل ما قيل وتقرر شكل سيادة للمصلحة، من الجدير أن تبقينا على قلق بشأن قرارات أخرى تتعلق بمستقبلنا.

ما هي في الحقيقة الفائدة من الجدار، لا يمكن أن نعرف ذلك حتى من مخططات تأييد الكتل السياسية في المشروع. لقد دفع قسم من اليسار ومنذ البداية إلى تخطيط هذا الحد، بدعم من صحافيين كبار أداروا معركة مثيرة وغير مهنية. لقد صمت قسم من هؤلاء المؤيدين فجأة وتحول في مقابلهم قليل من الناطقين باسم اليمين إلى مؤيدين بارزين.

في هذا الشأن لا يمكن أن نتعزي حتى من المسيرة الصاخبة التي تثيرها السلطة الفلسطينية ضد الجدار. ففي وسائل الإعلام الفلسطينية يدعى هذا جدار الأبرتهايد المعد لسجننا في الأقفاص. الفلسطينيون لا يفرقون في هذه المعركة بين تخطيط كهذا أو غيره للجدار. وإنما هم يعارضون أيضًا لأسباب لا تتعلق بكل ذلك. فعندهم يهيئون حجة الغيبة استعدادًا لليوم الذي يأتي بعد تدمير الهدنة. إن الشيء الذي يثير الإحباط أنه لا يختلف في هذا المعنى قادتنا وصحافيونا الكبار عن عرفات والناطقين باسمه.

السلطة والموقف الأميركي من الجدار

في واشنطن وصف الرئيس بوش، بعد استقباله رئيس الوزراء الفلسطيني في حينه "أبو مازن"، الجدار بأنه «مشكلة»، وسر الفلسطينيون وظنوا أن الرئيس بوش قد أنصفهم، وأنه سيضغط على شارون الذي تمت زيارته بعد انتهاء زيارة نظيره الفلسطيني، وانتظروا تصاعد الدخان الأبيض من البيت الأبيض، وجاء تصريح الرئيس بوش الذي قال فيه: [إنه يتفهم حاجة "إسرائيل" للجدار]، فأصيب الفلسطينيون وأشقاؤهم العرب بالإحباط، واحتاروا كيف يفسرون ما رأوا فيه تراجعًا في الموقف الأميركي، فخرج عليهم «دام كيرتزر» السفير الأميركي في "إسرائيل" بتصريح قال فيه: «إن الموقف الأميركي من مسألة إقامة الجدار ليس معارضة المشروع بالمطلق، وإنما فقط الأمل بإجراء تعديلات عليه، حتى لا يصبح حقيقة سياسية أحادية الجانب».

وانشغل الفلسطينيون بالجدار وبالتصريحات عنه وأكمل الإسرائيليون المرحلة الأولى منه بعد أن فهم شارون من الموقف الأميركي أنه بالإمكان المضي في بنائه، طالما أن التفهم الأميركي بأن المقصود منه هو ضمان أمن الإسرائيليين المعرضين «لهجمات الإرهابيين».

ويبدو أن شارون لم يجد صعوبة في انتزاع هذا التفهم من الرئيس بوش؛ لأنه ربما أحرجه وأن لم يقنعه، فالقوات الأميركية موجودة في العراق البعيد آلاف الأميال عن الولايات المتحدة بحجة حماية

الشعب الأميركي، فهل يستطيع بوش أن يمنع "إسرائيل" من حماية شعبها من خطر مماثل مصدره في الجوار المباشر؟ أما الجدار فهو أحدث خطوة تتخذها "إسرائيل" لقضم المزيد من الأرض الفلسطينية، وهو أيضًا تنفيذ مادي لرسم حدود كانتونات الحكم الذاتي الفلسطيني قبل أن يكون وسيلة للفصل العنصري الذي لا تأبه به "إسرائيل" القوية المتغطرسة في ظل تنامي انطباع الشعب الأمريكي عن همجية العرب والمسلمين، والمغذى باستمرار بإعلام أمريكي متحامل.

يرى وزير الإعلام الفلسطيني نبيل عمرو أن زيارة "أبو مازن" لواشنطن "ناجحة"، فيما يشدد مستشار الرئيس الفلسطيني نبيل أبو ردينة على ترجمة أقوال الرئيس الأمريكي إلى "أفعال". الاثنان محقان سواءً كانا ينظران إلى نتائج المحادثات الأمريكية – الفلسطينية من زاوية واحدة أو من زاويتين مختلفتين. فالزيارة يمكن اعتبارها ناجحة في أمرين محددين: **الأول**، أنها أعادت العلاقة بين الطرفين بعدما أمعن الإسرائيليون في تقطيعها وتحطيمها. وبعد نحو ثلاثة أعوام اتخذت فيها الإدارة الأمريكية كل أنواع المواقف المخزية وأذعنت لكل نزوات الإجرام الشارونية. **والثاني** يتمثل في مشروع المجموعة الاقتصادية المشتركة التي رُسمت لها أهداف تنموية يحتاجها الشعب الفلسطيني بعد كل هذا الدمار الذي ارتكبه مجرمو الحرب الإسرائيليون في مدنهم وقراهم وحقولهم ومصانعهم ومدارسهم.

مع ذلك يجب ألا ينسى أحد أن وصول "أبو مازن" إلى البيت الأبيض لم يتم بلا ثمن، بل انتظر بوش وأعوانه حتى ينجز شارون وموفاز كل خططهما الإرهابية، وأعطوهما كل الوقت اللازم وكل التغطية الضرورية دوليًا ليبقيا خارج كل محاسبة. بل أصرّ الأمريكيون على أن يلتزم الفلسطينيون شروط شارون، التي جعلوها شروطهم هم أيضًا، قبل أن يصبح "أبو مازن" مقبولاً ومؤهلاً لتلقي دعوة إلى واشنطن.

عدا ذلك، كان واضحًا أن المسائل التي طرحها رئيس الوزراء الفلسطيني واعتبر معالجتها عنصرًا مهمًا في تسهيل مهمته لم يستطع أن ينال فيها أكثر من تفهّم أمريكي لن يقرن بـ "أفعال". فالرئيس بوش ينظر إلى المعتقلين الفلسطينيين بعيني شارون نفسه. ومن كان لديه معتقلون في غوانتانامو ويعاملهم على النحو اللاإنساني المعروف مع العلم بأن معظمهم يصعب إثبات تورطه في أي عمل ضد الولايات المتحدة، أو في أي عمل يمكن تصنيفه بأنه إرهابي، لا يستطيع أن يلوم شارون وعصابته على المعايير التي يتبعانها في تصنيف الرهائن الفلسطينيين. وفي أسوأ الأحوال يستطيع بوش اعتبار

قضية الرهائن "ثنائية"، أي أنها لا تحل إلا بين الفلسطينيين والإسرائيليين أنفسهم، حتى لو كان هذا الحل جوهري لحسن سير "خريطة الطريق" التي بات تنفيذها عنصرًا أساسيًا في "البزنس" العسكري والسياسي الأمريكي في المنطقة.

لا يختلف الأمر بالنسبة إلى الاستيطان والمستوطنات فالأمريكيون يقولون بوجوب وقف الاستيطان لكنهم لا يبدون حرصًا على أن يكونوا مقنعين. فبين اللهجة الحاسمة والمتشددة في كلامهم عن "الإرهاب" وبين اللهجة المبتورة والمحايدة في الكلام عن المستوطنات، يفهم الإسرائيليون أن هامش المناورة والاحتيال لا يزال واسعًا ومتاحًا. ليس في التراث السياسي الأمريكي أي موقف واضح ونهائي إزاء المسوطنات، كما هو في القرارات الدولية التي احتقرتها الولايات المتحدة ومنعت تنفيذها. بل هناك مسايرة بينة للمواقف الإسرائيلية، وهناك سرقة سابقة وحالية للأرض الفلسطينية لا تملك الولايات المتحدة ولا ترغب في وقفها فعلاً.

نأتي إلى "الجدار" الذي سماه بوش "مشكلة"، واعتبر أنه يحول دون بناء الثقة. كان موقفه مائعًا ولا يعتد به إسرائيليًا. وإذ قال شارون إن الجدار "ضرورة أمنية" فلا يبقى أمام بوش سوى أن ينحني، فعندما يتحدث الإسرائيليون عن أمنهم تعودت واشنطن أن تخرس، حتى أنها لا تميّز بين أمن يستخدم "الجدار" ذريعة لنهب مزيد من الأرض والتحايل على رسم للحدود مستقبلاً وبين أمن يكتفي بإجراءات محددة. لم يقل بوش أن هذا الجدار غير مقبول، ولم يقل أنه لن يؤخذ في الاعتبار في رسم الحدود، ولم يقل أنه عار على حليفه الإسرائيلي أن يبني "جدار برلين" جديدًا في حين أن الولايات المتحدة حاربت نصف قرن لإزالة "جدار برلين" القديم، ولم يقل - كما قال لابتزاز الفلسطينيين وترهيبهم - أن واشنطن تربط أي مساعدة لإسرائيل بإزالة هذا الجدار مع علمه أن أموالاً أمريكية ساهمت وتساهم في بنائه.

المراهنات العربية والموقف الأميركي من الجدار

ليس ثمة شك في أن رئيس الحكومة الإسرائيلية آرييل شارون وحلفاءه من المتشددين يصرون على عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وخصوصًا إلى القدس التي يتمسك شارون ببقائها عاصمة أبدية موحدة لإسرائيل، بل العاصمة الأكبر في تاريخها. وبالتالي فإن العودة الكثيفة من اليهود إليها وحولها هي دائمًا الهدف الأكبر! وبالتالي، فإن أي حديث عن تفكيك مستوطنات في

هذه المنطقة، وعن حل لمشكلة القدس في المراحل النهائية للمفاوضات خارج هذا الهدف هي نوع من الوهم. وقد أثبتت تجارب السنوات الماضية ذلك وكرسته تجارب الأيام الماضية في ظل الحديث عن اندفاعة قوية لتنفيذ خريطة الطريق، وقبل ومع وبعد زيارتي رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الحكومة الإسرائيلية أرئيل شارون إلى واشنطن ولقاء كل منهما بالرئيس جورج بوش وأعوانه! لقد راهن كثيرون على تصريحات لبوش. ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، أشارت إلى أن أمريكا منزعجة من الجدار الأمني الفاصل، لأنه يشكل مشكلة. واعتقد المراهنون أن الإدارة الأمريكية ستتبنى الموقف الفلسطيني في هذا الإطار، وستكون وفية لالتزاماتها لدفع الأمور نحو مزيد من الإيجابية وتوفير الناخات الملائمة للمفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.

هل كانت النتائج متطابقة مع التصريحات والرهانات؟

بكل بساطة وقلق، تفيد الوقائع أن العكس تمامًا هو ما حصل!

فقبل وصول شارون إلى واشنطن أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية أن عدد سكان المستوطنات اليهودية زاد في النصف الأول من هذه السنة أكثر من خمسة آلاف شخص على رغم خريطة الطريق التي تدعمها الولايات المتحدة، والتي تلزم "إسرائيل" بوقف البناء في المستوطنات.. وأوضحت أن ٥٤١٥ إسرائيليًا انتقلوا إلى الإقامة في المستوطنات منذ كانون الثاني الماضي.

وأظهرت الإنشاءات وعمليات البناء أن سلطات الاحتلال شارفت على استكمال عزل القدس من الشمال والجنوب. فالجزء الشمالي الجديد من الجدار يعزل كل القدس من المركز الإداري للضفة في رام الله والمعبر إلى نابلس وغيرها من البلدات. أما الجزء الجنوبي منه فسيفصل القدس عن بيت لحم والخليل وغيرهما.

وبعد استقبال الرئيس بوش لأبي مازن في البيت الأبيض، رفضت "إسرائيل" التخلي عن المشروع وأعلن المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية آفي بازنر أن (إسرائيل ستواصل بناء الجدار). وقال مسؤول آخر: (إن "إسرائيل" لا تبني أي جدار. إن الفلسطينيين هم الذين يستخدمون هذه العبارة. إنهم يبذلون الكثير من الجهود لإقناع العالم بأن الأمر أشبه بجدار برلين. ومن المؤسف أن الرئيس بوش لم يستخدم العبارة الصحيحة للسياج الأمني. هذا السياج يشكل ضرورة وليس خيارًا).

وفي هذا الوقت كان أحد نواب اليمين المتطرف يطرح في الكنيست الإسرائيلي مشروع قانون يقضي بإجازة إفراغ القدس العربية الشرقية المحتلة من سكانها الفلسطينيين بالترحيل، طارحًا فكرة

إجراء استفتاء شعبي بين الناس حول "ترحيل فلسطينيي القدس" قبل الترحيل! وقد أقر الكنيست موازنة لاستكمال بناء جدار الفصل، وأطلقت القوات الإسرائيلية النار على ناشطي سلام أجانب شاركوا إلى جانب بعض الإسرائيليين في مسيرة رفض للجدار. وقد أصيب أربعة أمريكيون منهم بجروح كبيرة. كل ذلك في الوقت الذي كان فيه الرئيس الأمريكي يجتمع بمحمود عباس في واشنطن، ليؤكد تبني الموقف الإسرائيلي المتعلق بالأسرى الفلسطينيين وليطرح موقفًا يعبر عن تفهم للموقف الفلسطيني بشأن الجدار لم يصل إلى حدود الإعلان الواضح التمسك بمنطق اعتباره مشكلة تهدد خريطة الطريق!

انتظر الفلسطينيون وغيرهم لقاء بوش وشارون. فماذا جرى؟

تطابق تام بين الطرفين. فقد أعلن بوش: «إن أميركا ملتزمة بحزم بـ "إسرائيل" دولة يهودية، وبأمن كل الشعب الإسرائيلي». أما الجدار الذي كان مشكلة في نظره، فقد أصبح موضوعًا حساسًا إذ قال: «يجب نزع أسلحة المنظمات الفلسطينية، وأن هذا السياج قد لا يعود ضروريًا على المدى الطويل. وأنا أتفهم كليًا أن الطريقة الأكثر عملية لحماية أمن "إسرائيل" وكذلك أمن الأشخاص المتعطشين للسلام في الأراضي الفلسطينية هي مواجهة منظمات إرهابية مثل حماس والمنظمات التي تحول دون قيام السلام». وأضاف: «إن السور موضوع حساس سنواصل مناقشته مع السيد شارون». وهذا يعني قبولاً ببقاء الجدار على الأقل الآن، وتأييدًا للإجراءات الأمنية الإسرائيلية، وربط كل شيء، وكل تقدم بإجراءات تتخذ من جانب واحد - الفلسطيني - والتمسك بضرورة التخلص من المنظمات الإرهابية أي دفع السلطة الفلسطينية إلى حرب ضدها، أي عمليًا الوقوع في مستنقع الحرب الأهلية الفلسطينية - الفلسطينية، دون مطالبة "إسرائيل" باتخاذ أي إجراء عملي كما نصت عليه خريطة الطريق!

ولذلك كان هذا الكلام مخيبًا للفلسطينيين على رغم الإشادات الأمريكية بأبي مازن ومحمد دحلان! والتي تصب في الخانة ذاتها، أي خانة تشجيعهما على ضرب المنظمات الفلسطينية ليس إلا. كذلك فإن بوش قد ربط قيام الدولة الفلسطينية بهذا الهدف مشيدًا بالمبادرات الإسرائيلية الأخرى لإطلاق عدد من الأسرى، وهي الخطوة التي اعترضت عليها السلطة الفلسطينية؛ لأنها لم تأت مطابقة لما تم الاتفاق عليه لجهة إطلاق عدد معين من الأسرى من نوعية معينة إن صح التعبير. فالمسألة ليست مسألة عدد، لسبب بسيط وهو أن "إسرائيل" إذا أرادت أن توهم العالم أنها أطلقت

سراح بضع مئات من الأسرى، قادرة في ظل سياستها الإرهابية ودعم أمريكا لها على اعتقال آلاف من المدنيين، الأبرياء العزل، ثم الادعاء بأنها قامت بمبادرات لإعطاء السلام كل الفرص وأطلقت سراح مئات منهم!

لقد أصبحت هذه اللعبة مكشوفة ومعروفة، وهذه المواقف تؤكد التطابق الكامل بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية. وبالتالي لن يتوقف شارون عن اتخاذ المزيد من الإجراءات التصعيدية والإرهابية ضد الشعب الفلسطيني وهو يدرك تمامًا أن الرئيس الأمريكي يواجه مجموعة من المشكلات الداخلية. فشعبيته تراجعت، ومصداقيته اهتزت بسبب الورطة في العراق، سواء لجهة عدم القدرة على تبرير الحرب وسقوط كل الحجج والادعاءات، أو لجهة المقاومة المستمرة ضد الجيش الأمريكي هناك وسقوط عدد من القتلى والجرحى يوميًا، وتنامي الدعوات في أمريكا إلى وضع حد لهذا المسلسل، وعدم قدرة القوات الأمريكية على مواجهة الأمر ومنعه على الأرض، أو لجهة المأزق المستمر سياسيًا بعد تشكيل مجلس الحكم الانتقالي الذي لم يتمكن من تكريس شرعيته، وقدرته على اتخاذ القرار، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة المطالبة في أمريكا نفسها بضرورة العودة إلى الأمم المتحدة والحلف الأطلسي، وطلب الدعم والمشاركة في قوات دولية على الأرض لحفظ الأمن لكن ذلك لم يتحقق حتى الآن! وشكل سقوطًا لسياسة أمريكا بتجاهل الأمم المتحدة سابقًا، وبدعوة الحلف الأطلسي إلى طرد أو عزل بعض الدول – خصوصًا فرنسا – لأنها لم تواكب السياسة الأمريكية، وهم الآن يعودون إليها طالبين المساعدة! التي لن تتحقق إلا في إطار تكريس للشرعية الدولية، وعودة إليها كمرجعية والتزام بقراراتها، وهذا يناقض السياسة الأمريكية والمبادرات الإسرائيلية القائمة أساسًا على رفض كل ذلك. إضافة إلى هذه الأزمات فإن الاقتصاد الأمريكي يعيش أزمة أيضًا، والرئيس الأمريكي على أبواب الدخول في معركة الانتخابات الرئاسية لولاية جديدة، وبإمكان "إسرائيل" من خلال نفوذها ودورها أن تؤثر في هذه العملية، وإذا كان الدور الأكبر في هذا المجال للشركات، فإن المؤسسات الكبرى الفاعلة متورطة بعدد من عمليات الفساد وتحظى بحماية أركان البيت الأبيض، وبالتالي لا يستبعد اللجوء إلى هذه الورقة – إسرائيليًا – عند الضرورة، وقد سبق أن حصل ذلك في مرات سابقة. هذه الصورة واقعية، وتستند إليها إدارة شارون، ولذلك ستبقى الأمور كذلك على الأقل حتى موعد انطلاق الحملة الرئاسية، وستبقى الإجراءات الإسرائيلية على حالها، وسيكون السلام مهددًا مرة أخرى.

فماذا نفعل كعرب؟ ... ألا نقرأ الأوضاع الأمريكية كما هي؟

هل سنظل نسلم بأن أمريكا هي الجبار الأقوى الذي يملك قدرة اتهامنا وتهديدنا وتركيعنا، وفرض الشروط علينا ولا حول ولا قوة عندنا ولدينا إلا القبول؟ أليس بإمكاننا أن نستفيد من التناقضات والأزمات عند الآخرين، ومن تحولات كثيرة في العالم تتلاقى مع مواقفنا ومصالحنا بعد أن انكشفت الأهداف الأمريكية في العالم والسياسات الإسرائيلية في المنطقة الرافضة للأمم المتحدة وأوروبا وللسلام الشامل والعادل والقائمة على الإرهاب والقمع والبطش والتدمير والتهجير؟

لقد أعلن النائب الأميركي طوم ديلاي زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب الأميركي منذ فترة: (حرب "إسرائيل" هي حربنا).

فمتى يتصرف العرب والمسلمون على أساس أن (معركة القدس هي معركتهم؟ ومعركة فلسطين هي معركتهم؟ ومعركة لبنان وسوريا هي معركتهم؟ ومعركة كل عاصمة عربية وإسلامية هي معركتهم؟)، وكلهم مهددون من حروب الآخرين عليهم؟

متى يتصرف العرب على أساس أن انتماءهم العربي، وثقافتهم العربية وتاريخهم وحضارتهم هي معركتهم أيضًا وهذه الثوابت تتعرض اليوم لأشرس هجوم؟ متى يسقط العرب الجدران بينهم وبين قضاياهم؟ ... ربما هذه أهم المعارك!■

المراجع

⊕ الكتّاب المشاركين أبجدياً:

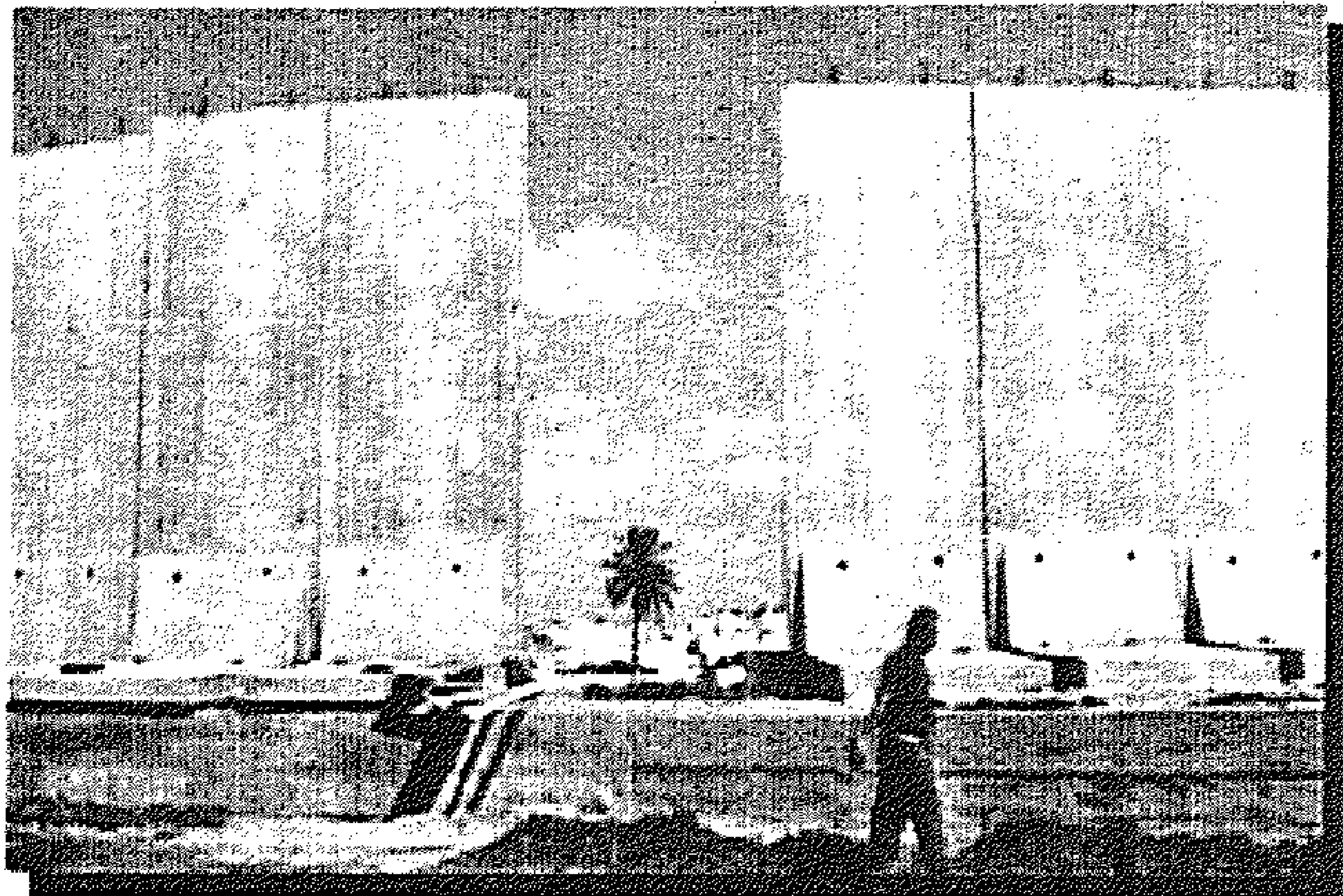
- عبدالوهاب بدرخان.
- عدنان أبوعودة.
- غازي العريضي (وزير الثقافة اللبناني).

⊕ صحف ومواقع إلكترونية:

- صحيفة البيان الاماراتية، (الملف السياسي): (www.albayan.co.ae)
- موقع سي إن إن نيوز: (www.arabic.cnn.com)
- موقع المشهد الإسرائيلي: (www.almash-had.org)

قانونية الجدار

الفصل التاسع



- التشريع الصهيوني القانوني لاغتصاب أرض فلسطين
- سقوط الجدار في القانون الدولي رغم إجحافه
- الجدار ضم غير قانوني (شهادة غربية)
- ملحق: نص قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار
- المراجع

التشريع الصهيوني القانوني لاغتصاب أرض فلسطين

لقد قامت الحركة الصهيونية ومنذ البداية بوضع المخططات للاستيلاء على الأراضي العربية في فلسطين، ولتنفيذ هذه المخططات قامت بإنشاء ما يسمى "بصندوق أراضي إسرائيل" (كيرن كييمت ليسرائيل) وأوكلت له شراء الأراضي العربية في فلسطين، مستعينًا بالسماسرة الذين قاموا باستغلال الأوضاع الصعبة التي عانى منها سكان البلاد العرب في ظل الانتداب البريطاني، فقاموا بشراء هذه الأراضي بأموال صهيونية، ومن ثم قاموا ببيع هذه الأراضي فيما بعد لصندوق أراضي "إسرائيل". كما قام هذا الصندوق بإجراء عمليات الشراء للأراضي مستغلاً غياب القيادة الواعية، التي كان من المفروض أن تتنبه إلى هذه المخاطر، ولتعمل على منع هذه الصفقات.

لقد وضعت الحركة الصهيونية نصب عينيها استملاك أكبر قدر ممكن من الأراضي المملوكة من قبل المواطنين العرب، سكان البلاد الأصليين، وذلك تحضيرًا لإنشاء كيان قومي لليهود على أرض فلسطين، وقد حاولت الحركة الصهيونية نفي ما جاء في برتوكولات حكمائها من أن: "فلسطين" (أو أرض "إسرائيل" كما يسمونها) هي «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وادعى قادتها بأن هذه البرتوكولات وما جاء بها هي محض افتراء وتزوير يقصد به الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية – وتخليعها من أيدي "الأغيار" ومن ثم تسليمها إلى أيد يهودية، وذلك تطبيقًا لسياسة التوسع والاستيطان "وتهويد" مناطق مختلفة في البلاد كالجليل والنقب.

هذا وقد استمرت محاولات الحركة الصهيونية الجادة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية بعد إقامة الدولة سنة ١٩٤٨، وذلك من خلال سن القوانين والأنظمة التي تمكن سلطات الدولة المختلفة من الاستيلاء على الأراضي العربية ونقل ملكيتها إلى أيد يهودية، وذلك تحقيقًا للمبدأ الصهيوني القائل بوجوب إنقاذ الأراضي "جيئولات هكركاع"، كما قامت السلطات الإسرائيلية بالإبقاء على بعض القوانين والأنظمة الانتدابية المتعلقة بالأرض، والتي تخدم أهدافها في الاستيلاء على ما تبقى من أراض يملكها المواطنون العرب.

لقد شكلت القوانين الإسرائيلية والقوانين والأنظمة الموروثة والمتعلقة بالأرض دليلاً قاطعًا على زيف الادعاء الإسرائيلي بأن "إسرائيل"هي دولة جميع مواطنيها. وبأن ما وعد به حكام "إسرائيل"

بأن تكون هذه الدولة دولة مساواة بعيدة عن التمييز على أساس الدين أو العرق أو القومية هو مجرد هراء، فقد سُخرت هذه القوانين لتأكيد وترسيخ الطابع اليهودي للدولة، وذلك عن طريق الاستيلاء على ما تبقى من الأراضي ونقلها من أيد عربية لأيد يهودية.

لقد قامت السلطات الإسرائيلية بسن العديد من القوانين، بعضها تطرق إلى الأرض بشكل مباشر وبعضها كان بمثابة أداة مساعدة لتحقيق نفس الهدف، ألا وهو الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها. وفيما يلي استعراض لبعض هذه القوانين:

أ- القوانين الانتدابية الموروثة:

بعد الإعلان عن قيام الدولة في ١٥ من آيار/ مايو ١٩٤٨، ولملأ الفراغ القانوني الذي حصل بعد انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين. قام المشرع الإسرائيلي بسن قانون أحكام السلطة والقانون لسنة ١٩٤٨، وبحسب هذا القانون فإن مجموعة القوانين التي كان يعمل بها حتى ١٤ من آيار/ مايو ١٩٤٨ تبقى سارية المفعول ما دامت لا تتنافى مع نصوص قانون أحكام السلطة والقانون نفسه أو القوانين الأخرى التي سنها البرلمان المؤقت، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الناتجة عن إقامة الدولة وسلطاتها.

لقد كانت هذه المادة "القناة" التي بموجبها تم استيعاب العديد من القوانين الانتدابية التي رأى بها المشروع العبري قوانين لا تتنافى مع الطابع اليهودي للدولة بل تخدم هذا الهدف، وتساعد على تحقيق الأهداف الصهيونية المتمثلة في بسط السلطة الإسرائيلية على ما تبقى من سكان فلسطين داخل «الخط الأخضر» (١٦٠٠٠٠ نسمة) وتجريدهم مما تبقى في حيازتهم من أراض. وفيما يلي نماذج من (القوانين والأنظمة الانتدابية) التي تم استيعابها والإبقاء عليها كقوانين ملزمة:

- قانون الأراضي – الاستملاك للمنفعة العامة لسنة ١٩٤٣.
- أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥.
- قانون الغابات لسنة ١٩٢٦.
- قانون أراضي الموات لسنة ١٩٢١.
- قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة ١٩٢٨.

لقد قامت السلطات الإسرائيلية باستغلال القوانين الانتدابية المتعلقة بالأرض لخدمة أهدافها فأبقت هذه القوانين سارية المفعول، ومن ثم قامت بتعديلها أو إلغائها حسب ما تتطلبه.

وفيما يلي بعض الجوانب المتعلقة بهذه القوانين، وكيفية استغلالها من قبل السلطة:

⇦ ١) قانون الأراضي – الاستملاك للمنفعة العامة لسنة ١٩٤٣:

لقد كان الهدف الأساسي من وراء سن هذا القانون توفير الوسيلة التي تمكن السلطة من الاستيلاء على أراضي للأغراض العامة كشق الشوارع وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها، إلا أن مفهوم "المصلحة العامة" لدى السلطات الإسرائيلية اقتصر على "المصلحة اليهودية" باعتبارها المصلحة العليا في الدولة اليهودية. ومثالاً على ذلك قامت السلطات الإسرائيلية سنة ١٩٥٣ بمصادرة حوالي ١٢٠٠ دونم من أراضي الناصرة والقرى العربية اعتمادًا على القانون المذكور، وذلك لغرض إقامة مكاتب ودوائر حكومية – إلا أنه سرعان ما تبين أن المساحة التي استغلت لبناء هذه الدوائر، لم تزد عن ٨٠ دونماً في حين استعملت بقيةِ المساحة المصادرة لبناء مساكن شكلت فيما بعد نواة مدينة الناصرة العليا (نتسيرت عليت).

⇦ ٢) أنظمة الطوارئ لسنة ١٩٤٥:

كما هو معلوم فإن أنظمة الطوارئ "سيئة الصيت" والتي استعملت في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين كوسيلة لإحكام السيطرة على البلاد وإخماد جذور الثورة العربية ضد الوجود البريطاني. لم تلغ، وذلك رغم مطالبة أوساط سياسة عديدة بإلغائها، ورغم أن بعض زعماء الحركة الصهيونية وصفوا هذه الأنظمة بأنها نازية، إلا أن السلطات الإسرائيلية رأت من المناسب الإبقاء على هذه الأنظمة واستغلالها ضد الفلسطينيين الذين آثروا البقاء في وطنهم منذ نكبة ١٩٤٨. فبموجب هذه الأنظمة قامت السلطات الإسرائيلية بفرض الحكم العسكري على المناطق المختلفة في البلاد بهدف تقييد حركة السكان الفلسطينيين. وكذلك تم بواسطة هذه الأنظمة إلغاء العديد من التنظيمات السياسية ونفي قياداتها أو وضعها تحت الاعتقال المنزلي. كذلك أقامت السلطات الإسرائيلية، وبالاعتماد على هذه الأنظمة بتنفيذ عمليات هدم البيوت وتنفيذ الاعتقالات الإدارية وغيرها.

أما فيما يتعلق بالأراضي فقد خولت المادة ١٢٥ لأنظمة الطوارئ السلطة إغلاق مناطق معينة لأهداف تتعلق بأنظمة الطوارئ. المادة ١٢٥ المذكورة تخول للقائد العسكري صلاحية إصدار أمر بإعلان منطقة أو مكان ما منطقة مغلقة. واستنادًا إلى هذه المادة قام القادة العسكريون الإسرائيليون

وخلال السنوات الأولى لإقامة الدولة بالإعلان عن مناطق عديدة كمناطق مغلقة لأغراض أمنية، وبذلك مُنع أصحابها من دخولها واعتُبر دخولهم إليها خرقًا لقوانين الطوارئ.

لقد كان إغلاق المناطق المختلفة تمهيدًا للاستيلاء على أراض في هذه المناطق، وذلك بحجة أن هذه الأراضي غير مستغلة من قبل أصحابها أو بأنها ليست تحت التصرف الفعلي لأصحابها، حيث تم فيما بعد سن قانون استملاك الأراضي (المصادقة على الإجراءات والتعويض) لسنة ١٩٥٢ والذي بموجبه تم استملاك (مصادرة) مساحات شاسعة من الأراضي بحجة أنها غير مستغلة من قبل أصحابها، وأنها بالفعل ليست تحت تصرفهم – حيث أن المادة ٢ من القانون تشترط أن تكون الأرض المنوي مصادرتها غير مستغلة وليست بحيازة أصحابها فعليًا.

⇦ **<u>٣) قانون الغابات لسنة ١٩٢٦:</u>**

خول هذا القانون السلطة الإعلان عن مناطق معينة كمحميات طبيعية أو غابات محمية. وقد اشتملت هذه المحميات على عدة مناطق وما زالت تحت تصرف السكان العرب الفلسطينيين. وما حصل في قرية "بيت جن" هو أكبر دليل على أن السلطات الإسرائيلية لم تتورع عن اتباع أي وسيلة بهدف تضييق رقعة الأرض التي يمتلكها السكان الفلسطينيون، ووضع هذه الأراضي تحت سيطرتها بهدف تسليمها في الوقت المناسب لأيد يهودية.

⇦ **<u>٤) قانون أراضي الموات لسنة ١٩٢١:</u>**

تغطي أراضي الموات مساحات شاسعة مسجلة باسم الدولة، وهي تشكل قسمًا كبيرًا من الأراضي العامة، ويقصد بهذه الأراضي تلك الأراضي المهملة – والميتة لطبيعتها – هذه الأراضي تشمل معظم جبال منطقة الجليل، وكذلك مساحات شاسعة في منطقة النقب – وهي أراضي بطبيعتها غير مفتلحة أو لا يمكن افتلاحها دون إصلاحها.

وبحسب قانون أراضي الأموات ١٩٢١ والتي عرفها بأنها أراضي ليست في حيازة فرد بناء على سجل رسمي، وكذلك ليست في حيازة مجموعة من السكان – كسكان القرية أو المدينة، فلقد تم تحديد أراضي الموات بناء على مقياسين مختلفين: المقياس **الأول** هو اعتبار الأراضي المتاخمة لمنطقة سكنية والتي لا يصلها صوت المؤذن أو المنادي كأرض موات، إلا إذا قام شخص ما بإبراز كوشان طابو (أي سجل رسمي) يعتبر بمثابة تصريح من السلطة العثمانية له بإحياء هذه الأرض وفلاحتها.

أما المقياس الآخر فيعتبر جميع الأراضي التي تبعد مسافة ١,٥ ميل عن طرف المنطقة السكنية بمثابة أرض موات، إلا إذا أبرز شخص ما كوشان طابو يثبت إعطاءه تصريحاً من السلطة بإحياء الأرض.

ولقد استغلت السلطة هذا القانون، وقامت بالاستيلاء على مساحات شاسعة في الجليل والنقب بحجة أنها أرض موات، مستغلة بذلك عدم احتفاظ العديد من مالكي هذه الأراضي بالكواشين التركية التي أعطيت لهم. أما حينما كان يبرز أحدهم أمام المحكمة كوشانًا ما، فقد كانت المحكمة ترفض في معظم الحالات هذه البينة لعدم وضوح حدود الأراضي، أو عدم دقة وصحة التفاصيل الواردة في الكوشان. وبذلك ساهم الجهاز القضائي أيضًا في مهمة الاستيلاء على الأرض وتسجيلها باسم "دولة إسرائيل" وذلك بحسب المادة ١٥٥ لقانون الأراضي لسنة ١٩٦٩.

إن الإبقاء على قانون أراضي الموات الذي يعتمد بالأساس مقاييس بدائية لتحديد حيازة أو عدم حيازة الأرض بالمدى الذي يصله صوت المنادي أو المؤذن، تلك المقاييس التي وضعت في زمن الأتراك يؤكد أن السلطات الإسرائيلية لم تتورع عن استعمال أي أسلوب يمكنها بواسطته من تنفيذ مخططها الرامي إلى الاستيلاء على الأرض، حتى لو كان الثمن اعتماد قوانين بدائية لا تتمشى مع متطلبات العصر.

٥) قانون تسوية الأراضي لسنة ١٩٢٨:

لقد كان من الضروري سن قانون لتسوية الحقوق في الأراضي، وذلك لحل الخلافات حول ملكيتها بين السكان – كأفراد أو كمجموعات سكانية – إلا أن السلطات الإسرائيلية استغلت هذا القانون وأبقت عليه، ثم قامت بإقرار نص معدل، ومجدد له سنة ١٩٦٩ بموجبه قامت "دولة إسرائيل" بتسجيل ادعائها على ملكية مساحات شاسعة من الأراضي بصفتها وريثة الحكم البريطاني (المندوب السامي البريطاني)، وطالب بتسجيل الأراضي باسمها بصفتها أراض غير مستغلة أو أرضًا مواتًا أو بصفتها أرضًا صخرية، وغير قابلة للاستغلال الزراعي.

وقد جرت محاكم كانت فيها الدولة طرفًا أساسيًا، وفي المقابل وقف الفلاحون الفلسطينيون، أصحاب الأرض الحقيقيون، بإمكانياتهم المحدودة، وفي ظروف صعبة للغاية، فكانت إجراءات تسوية الأراضي بمثابة منفذ سهل قامت السلطة باستغلاله، وتسجيل مئات الآلاف من الدونمات باسم دولة "إسرائيل".

لقد كان هذا استعراضًا موجزًا لبعض القوانين الانتدابية الموروثة، وفيما يلي نتطرق إلى بعض القوانين المهمة المتعلقة بالأرض، والتي سنها (المشرع الإسرائيلي) بعد سنة ١٩٤٨:

ب) القوانين الإسرائيلية المتعلقة بالأرض:

منذ الإعلان عن إقامة الدولة العبرية في فلسطين، وحتى الآن ما انفك المشرع الإسرائيلي يسن القوانين، ووضع الأنظمة التي تخول سلطاته المختلفة صلاحية الاستيلاء على ما تبقى من أرض بيد المواطنين الفلسطينيين.

وفيما يلي نورد قائمة ببعض القوانين المهمة التي سنها (المشرع الإسرائيلي) خلال الأربعين سنة المنصرمة ومن ثم نتناول بالتفصيل بعضًا من هذه القوانين:

- أنظمة الطوارئ بشأن فلاحة الأرض البور، واستعمال مصادر المياه غير المستغلة سنة ١٩٤٨.
- قانون وضع اليد على الأراضي في حالات الطوارئ لسنة ١٩٥٠.
- قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠.
- قانون سلطة التطوير (نقل أملاك) لسنة ١٩٥٠.
- قانون استملاك الأراضي (تصديق الإجراءات والتعويضات) لسنة ١٩٥٣.
- قانون صندوق أراضي "إسرائيل" لسنة ١٩٥٣.
- قانون وضع اليد على الأراضي (تعليمات مؤقتة) لسنة ١٩٥٦.
- قانون تقادم الزمن لسنة ١٩٥٨.
- قانون أراضي "إسرائيل" لسنة ١٩٦٠.
- قانون أساسي أراضي "إسرائيل" لسنة ١٩٦٠.
- قانون الأراضي لسنة ١٩٦١.
- قانون تسوية الحقوق في الأراضي لسنة ١٩٦٩.
- قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ١٩٨٠.

لقد تطرقنا إلى (٦) من القوانين المدرجة في القائمة المذكورة أعلاه، وخضنا في تفاصيلها لكونها شكلت الوسيلة الرئيسية للاستيلاء على مساحات هائلة من الأراضي العربية في حين شكلت بقية القوانين بالإضافة إلى قوانين وأنظمة أخرى لم نأت على ذكرها عاملاً مساعدًا في تنفيذ المخطط

الصهيوني الرامي إلى الاستيلاء على جميع أراضي فلسطين (أو أرض "إسرائيل"، كما يحلو لهم تسميتها)، وتسجيلها باسم "دولة إسرائيل" تمهيدًا لوضعها في خدمة المشروع الاستيطاني الشامل.

⇦ ١) قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠:

لقد شكل قانون الغائبين الأساس الذي بموجبه استولت الدولة على جميع الأراضي، التي كانت ملكا لسكان البلاد الذين اضطروا إلى تركها، والنزوح إلى مناطق أخرى لم تكن تحت سيطرة السلطة الإسرائيلية، أو إلى دول عربية. فوصفتهم بالغائبين فقامت بوضع أملاكهم تحت تصرف القيم على أموال الغائبين. وقد عُرف "الغائب" بحسب المادة رقم (١) من القانون على النحو التالي:

(الغائب): هو كل شخص كان في الفترة ما بين ٤٧/١١/٢٩، وحتى اليوم الذي نعلن فيه عن انتهاء حالة الطوارئ التي تم الإعلان عنها بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤، وكان يملك أموالاً أو عقارات في داخل "إسرائيل" أو كان ينتفع منها أو كانت تحت تصرفه مباشرة أو بواسطة آخر وأنه كان في خلال الفترة المذكورة:

١- مواطنًا أو يقطن في لبنان، مصر، سوريا، السعودية، شرق الأردن، العراق، اليمن.

٢- متواجدًا في إحدى هذه الدول أو بأي جزء من "أرض إسرائيل" خارج حدود "إسرائيل".

٣- مواطنًا فلسطينيًا في "أرض إسرائيلية" وانتقل من مكان سكناه العادي في "إسرائيل" إلى الأمكنة التالية:

- إلى أي مكان خارج أرض "إسرائيل" قبل ١٩٤٨/٩/١.
- إلى مكان ما في أرض "إسرائيل" كان يقع تحت سيطرة قوى كانت تعمل على منع إقامة دولة "إسرائيل" أو قوى حاربتها بعد إقامتها.

إن النص الفضفاض للمادة رقم (١) لقانون (أملاك الغائبين)، قد أوجد تعريفين "للغائب":

(الغائبون الحقيقيون): وهم الفلسطينيون الذين غادروا فلسطين إلى مكان يقع خارج "أرض إسرائيل" – أي هؤلاء الذين غادروا فلسطين بتاريخ ٤٨/٩/١، ولم يعودوا إليها.

(الحاضرون الغائبون): وهم إما مواطنون فلسطينيون تركوا مكان سكناهم الأصلي وانتقلوا للسكن في قرية أو مدينة في فلسطين كانت بأيدي قوات "جيش الإنقاذ"، والتي أصبحت لاحقًا ضمن حدود "إسرائيل". أو مواطنون فلسطينيون تركوا فلسطين قبل ٤٨/٩/١ وعادوا إليها بشكل غير قانوني، ثم

حصلوا على الجنسية الإسرائيلية ضمن عمليات جمع الشمل. أو سكان قرى المثلث التي ضمت إلى "إسرائيل" حسب اتفاقية رودس، والذين يملكون أراض وقعت داخل حدود "إسرائيل" قبل اتفاقية رودس، وقد سار هؤلاء في عداد الغائبين بما يتعلق بأملاكهم.

وبحسب الإحصائيات الرسمية فإن عدد الحاضرين الغائبين سنة ١٩٤٨ شكل حوالي ٥٠٪ من السكان الفلسطينيين الذين لم يتركوا البلاد (حوالي ٨٠٠٠٠ من اصل ١٦٠٠٠٠). وقد فقد هؤلاء أملاكهم بموجب قانون أملاك الغائبين. وكانت هذه الأملاك ما يقارب ١٠٠,٠٠٠ دونم من البساتين، وعشرات الألوف من الأبنية والعقارات، وعلى ما يقارب ٩٥٪ من كروم الزيتون، وكذلك حوالي ٤٠,٠٠٠ دونم عنب.

وبحسب المادة (٤) للقانون فإن أملاك الغائبين منحت للقيم على أموال الغائبين، وأصبحت هذه الأملاك ملكًا له، وله حق التصرف بها. أما المادة (١٩) لهذا القانون فقد منحت القيم على أموال الغائبين صلاحية بيع هذه الأملاك أو منحها دون مقابل إلى "سلطة تطوير" في حالة إقامة سلطة كهذه. وكانت هذه المادة جزءًا من مخطط شامل لنقل جميع هذه الأملاك إلى ملكية سلطة التطوير أو ما يعرف "بدائرة الإنشاء والتعمير" التي تم إقامتها فيما بعد بموجب قانون دائرة الإنشاء والتعمير (قانون سلطة التطوير لسنة ١٩٥٠).

وفعلا تم بتاريخ ٥٣/٩/٣٠ نقل الغالبية العظمى من هذه الأملاك إلى "سلطة الإنشاء والتعمير" التي قامت فيما بعد بنقلها إلى أيد يهودية، وخصوصًا عشرات الألوف من المنازل والوحدات السكنية، التي اعتبرت بمثابة أملاك غائبين، وتم نقلها إلى "دائرة الإنشاء والتعمير" التي وضعتها تحت تصرف القادمين الجدد.

من جهة أخرى، فقد أبقى القانون على إمكانية محدودة لتحرير أملاك الغائبين، وبشرط أن تكون الأرض قد انتقلت إلى ملكية "دائرة الإنشاء والتعمير" وأن القيم على أموال الغائبين قد ألغى عن الغائب صفة الغائب فحسب الصلاحية الممنوحة بإعطاء أرض بديلة للغائب إذا توفرت الشروط التي ذكرت أعلاه. وقد انتهى العمل بهذه الأنظمة في سنة ١٩٧٣ حيث سن قانون أملاك الغائبين تعويضات لسنة ١٩٧٣، والذي بموجبه أعطي للغائبين الحق في المطالبة بالتعويضات عن أملاكهم بموجب طلب يقدم إلى لجنة خاصة لهذا الغرض. وقد حددت الفترة بـ (١٥) سنة من تاريخ سن القانون أي حتى سنة ١٩٨٨.

ورغم الأنظمة والقوانين التي منحت الغائب الحق في تحرير أرضه، إلا أن الحالات التي تم فيها فعلاً تحرير هذه الأملاك كانت قليلة جدًا، وذلك نظرًا للسياسة المعادية التي انتهجها القيم على أملاك الغائبين، واللجنة التي أوكل لها البت في طلبات تحرير الأملاك، حيث استغلت هذه اللجنة صلاحيتها فقامت بمساومة الكثير من الغائبين الذين توجهوا إليها بطلب تحرير أملاكهم بأن يتنازلوا عن حقوقهم مقابل تحرير دار سكن أو قطعة أرض للبناء يتم تأجيرها لهم لمدة طويلة. وقد فشلت محاولات الابتزاز هذه في معظم الأحيان مما أدى إلى رفض معظم طلبات التحرير المقدمة للجنة.

⇦ ٢) قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويضات) سنة ١٩٥٣:

بموجب المادة (٢) لقانون استملاك الأراضي فإن كل عقار (ويقصد بذلك الأراضي)، صدر أمر من قبل الوزير المخول من قبل الحكومة، بأنه توفرت فيه المواصفات التالية:

١- لم يكن بتاريخ ١٩٥٢/٤/١ في حيازة مالكة.

٢- تم تخصيصه أو استعمل في الفترة ما بين ١٩٥٢/٥/٢٤ - ١٩٥٣/٤/١ لأغراض التطوير الحيوية (الاستيطان أو الأمن).

٣- وأنه ما زال مطلوبًا لأحد الأغراض المذكورة.

فإن كل عقار كهذا ينقل إلى ملكية "دائرة الإنشاء والتعمير"، ويصبح ملكًا خاصًا لها، ويحق لها حيازته والتصرف به فورًا. أما المادة الرابعة للقانون فقد منحت مالك العقار الذي تم استملاكه بحسب هذا القانون الحق في التعويض المادي أو أرض بديلة، في حالة ثبوت الأرض المستملكة في أرض زراعية وأن مالكها كان يعتاش من الزراعة. ولكن في الواقع تم استملاك مئات الألوف من الدونمات بحسب هذا القانون، إلا أن التعويض المادي الذي عرض على المالكين كان منخفضًا، ولم يشكل تعويضًا حقيقيًا عن قيمة الأرض المستملكة. ناهيك عن أن العديد من المالكين آثروا رفض التعويض من منطلق عدم الثقة بشرعية عملية الاستملاك التي تمت بشكل قسري.

⇦ ٣) قانون استملاك الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر لسنة ١٩٨٠):

بموجب القانون الذي سن ١٩٨٠ في أعقاب اتفاقية السلام مع مصر قامت الدولة بمصادرة آلاف الدونمات من أراضي النقب التي كانت بحيازة سكانه من البدو الفلسطينيين، وذلك لأغراض أمنية

نجمت عن اتفاقية السلام مع مصر. فبموجب المادة رقم ١(أ) للقانون المذكور استولت الدولة على الأراضي المبينة في الملحق الأول للقانون، والتي كانت مطلوبة للاحتياجات النابعة من اتفاقية السلام مع مصر، وقد تم نزع ملكيتها بوسائل عديدة وصلت أحيانًا إلى استعمال القوة وتبرير ذلك بالحاجة لإقامة مطارات عسكرية عوضًا عن تلك التي تم إرجاعها إلى مصر بحسب اتفاقية السلام المعقودة معها.

⇦ **٤) قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١:**

بموجب هذا القانون وضعت الدولة يدها على جميع الأراضي، التي لم تكن مملوكة من قبل أحد (لم يكن لها أصحاب) أو التي كانت مسجلة باسم المندوب السامي البريطاني.

⇦ **٥) قانون أساسي "أراضي إسرائيل" لسنة ١٩٦٠:**

بموجب هذا القانون، وبحسب نصوص المادة الأولى منه، فإن الملكية على "أراضي إسرائيل" المسجلة باسم دولة "إسرائيل" أو باسم "دائرة الإنشاء والتعمير" أو "دائرة أراضي إسرائيل" لا تنتقل بالبيع أو بأية طريقة أخرى.

لقد جاء هذا القانون ليضمن عدم نقل أملاك الدولة لأي طرف كان عن طريق البيع أو أي وسيلة أخرى. ومن جهة أخرى، ولكي يتم تحويل هذه الأراضي والعقارات إلى أيد يهودية دون الوقوع تحت طائلة القانون أخذت "دولة إسرائيل" بواسطة "دائرة أراضي إسرائيل" بتأجير هذه الأراضي والعقارات، وفي الواقع فقد تم تأجير هذه الأراضي والعقارات إلى اليهود من سكان الدولة، بينما حرم السكان العرب من هذا الحق، إلا في حالات نادرة كان فيها التأجير طويل الأمد، وجزءًا من صفقة قرية أُلزِم فيها صاحب الملك العربي على التنازل عن أراض زراعية أو عن أراض موجودة خارج مسطحات القرية أو المدينة أو أراض "متنازع" عليها مع الدولة ضمن إجراءات التسوية، مقابل إعطائه الحق في استئجار قطعة من أرض للبناء أو دار للسكن بطريقة الإيجار طويل الأمد.

⇦ **٦) قانون الاستيطان الزراعي (قيود على استعمال الأراضي الزراعية والمياه) لسنة ١٩٦٧:**

يعتبر هذا القانون من أكثر القوانين العنصرية في البلاد. حيث قام المشرع الإسرائيلي بسن هذا القانون بعد أن برزت في أوائل الستينيات ظاهرة تأجير الأراضي للمزارعين العرب من قبل الكيبوتسات أو المستوطنات اليهودية، وقد اعتبرت هذه الظاهرة من قبل السلطة ظاهرة مقلقة للغاية

حيث رأى أعضاء الكنيست الذين ناقشوا مسودة القانون بأنه يجب منع الكيبوتسات من تأجير هذه الأراضي إلى العرب بعد أن تم إنقاذها (وشراؤها بأموال يهودية)، ولذا كان لا بد من حمايتها عن طريق منع التصرف بها وتأجيرها حتى إلى فترات محدودة.

⌖ ج) الخلاصة :

مما تقدم يبدو واضحًا أن (الحركة الصهيونية) استمرت في تنفيذ مخططاتها الرامية إلى الاستيلاء على جميع أرض فلسطين، وذلك بواسطة قوانين سنت خصيصًا لنهب ما تبقى من هذه الأرض، ونزع ملكية أصحابها عبر مختلف الذرائع، كالتطوير والاستيطان والأمن، والمصلحة العامة، والتي لا تعني في مجموعها إلا (المصلحة اليهودية). وفعلاً تم تسجيل حوالي ٩٢٪ من أرض فلسطين باسم مؤسساتها، ولم يبق سوى ٨٪ مسجلة باسم أفراد من العرب واليهود.

لقد تم تسخير القوانين في "إسرائيل" على مدى ٤٢ سنة لتحقيق الهدف الصهيوني القديم المتمثل في إفراغ البلاد من سكانها الفلسطينيين، واقتلاعهم من وطنهم، والذي لا يمكن أن يتحقق إلا بنهب أرضهم وانتزاع ملكيتهم عنها. لهذه القضية أهمية خاصة بعد ازدياد الهجرة اليهودية وتدفقها من الاتحاد السوفيتي إلى البلاد، فأخذت السلطات الإسرائيلية في ابتداع طرق جديدة للمصادرة تطال مساحات واسعة من الجليل والمثلث والنقب. ومن الطبيعي أن يحفز ذلك المشرع العبري مرة أخرى إلى إقرار قوانين جديدة تيسر عملية المصادرة، وتضفي "الشرعية" القانونية على عملية النهب.

سقوط الجدار في القانون الدولي رغم إجحافه

فحتى لو اعتبرنا أن حدود عام ١٩٦٧ هي الحدود الفاصلة بين الأراضي الفلسطينية ودولة "إسرائيل" وفقًا لقرار المجلس الوطني الفلسطيني الذي أعلن قيام دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها "إسرائيل" خلال حرب عام ١٩٦٧، والذي تم تأسيسًا عليها بدء المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في محاولة للتوصل إلى تسوية للصراع القائم، فإن الجدار الذي تقيمه "إسرائيل" في هذه الأيام داخل الأراضي الفلسطينية تحت مسميات مختلفة وبذريعة توفير الأمن لها يقضم من الأراضي الفلسطينية بعد الانتهاء من إقامته ما يساوي ٦٥ كلم تضمها "إسرائيل" إلى أراضيها وهذا ما يُعبَر عنه في القانون الدولي بالاكتساب أو الضم (Acquisition or Conquest)،

أي أن هذا الجدار يتجاوز «الخط الأخضر» وهو حدود عام ١٩٦٧ التي يتعامل العالم معها كحدود واقعية في حين أن الحدود الرسمية لإسرائيل هي حدود قرار التقسيم الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١٨١ لعام ١٩٤٧.

إن هذا الجدار الذي تنطوي إقامته على أبعاد سياسية وأمنية وإنسانية وبيئية ومادية واقتصادية مدمرة بالنسبة للشعب الفلسطيني، فإن البعد القانوني له يتعلق بمسألة ضم الأراضي الفلسطينية أو اكتسابها، وهي التي يبتلعها الجدار عند اكتماله وفق المخطط الإسرائيلي، وهو البعد الأخطر في ضوء القانون الدولي العام، مع التأكيد على أن الآثار المترتبة على إقامة هذا الجدار تمس جوهر القضايا المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان. إلى جانب الاستيلاء على الأرض اكتسابًا وبالقوة. واكتساب الأرض أو الضم يقع عادة إما بسن القوانين بشأنه، أو بالممارسة الواقعية عن طريق القوة العسكرية أو الحرب، وقد درجت "إسرائيل" على ممارسة النمطين من الاكتساب والضم، فقد أصدرت القوانين باخضاع القدس الشرقية للقوانين الإسرائيلية بعد احتلالها، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، ومارست الضم والاكتساب عن طريق القوة، وتحت حماية قواتها العسكرية فيما يتعلق بالجدار المذكور، وقبل ذلك بمصادرة الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات الإسرائيلية والطرق الالتفافية عليها.

لقد اعتبر القانون الدولي أعمال ضم أراضي الغير بالقوة أو الاستيلاء عليها جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها، وذلك وفقًا لما ورد ضمن مبادئ القانون الدولي المعترف بها في ميثاق محكمة نورمبرغ، وفي الأحكام الصادرة عنها، وما أكدته لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة في تعريفها للجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها، حيث تضمنت هذه الجرائم أن (قيام سلطات دولة ما بضم أراض تابعة لدولة أخرى يشكل انتهاكًا للقانون الدولي)، وهكذا جاءت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة لتتكامل مع مبادئ القانون الدولي عندما طلبت من أعضاء هيئة الأمم المتحدة جميعًا الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة.

ومباشرة وبعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وبتاريخ ٢٢ من تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٦٧، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٢٤٢، والذي تضمن تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب، حيث جاءت الفقرة الثانية من ديباجته لتقول إن القرار يؤكد عدم جواز الاستيلاء على

الأرض عن طريق الحرب، ثم عالج مجلس الأمن حالة الضم الإسرائيلي عن طريق سن القوانين لمدينة القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٧، وحالة الضم المماثلة المتعلقة بالجولان السوري المحتل عن طريق قراراته التي استندت إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، فرفض المجلس الاجراءات الإسرائيلية المذكورة وأكد انتهاكها لمبادئ القانون الدولي، واعتبرها باطلة وفاقدة لأية شرعية قانونية. ففي قراره رقم ٤٧٨ بتاريخ ٢ من آب/ أغسطس ١٩٩٨ أكد بأن جميع الإجراءات القانونية والإدارية التي اتخذتها حكومة "إسرائيل" الدولة القائمة بالاحتلال، والتي غيرت أو من شأنها تغيير أو تبديل الطابع المؤسسي أو الوضعي لمدينة القدس المقدسة، وعلى وجه الخصوص القانون الأخير المتعلق بالقدس هي باطلة وغير شرعية ويجب إلغاؤها، كما أكد القرار نفسه بأن هذا الإجراء يشكل عقبة في طريق السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تكرر التأكيد الدولي في هذا الشأن من خلال قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٧ من كانون أول/ ديسمبر ١٩٨١ الخاص بالجولان السوري المحتل، بعد أن أصدرت الحكومة الإسرائيلية القانون الخاص بإخضاع تلك المرتفعات إلى السيطرة الإدارية والقانونية الإسرائيلية أي ضمها قانونيًا إلى "إسرائيل". فأكد المجلس من جديد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب، وهو أمر غير مقبول وفقًا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات المجلس ذات الصلة، كما تواترت القرارات الدولية التي أكدت مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بعد ذلك مما جعل من مثل هذا الإجراء الذي يتعارض مع القانون الدولي وأحكام الميثاق، وينتهك قرارات مجلس الأمن، ويشكل جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها هو عمل يقتضي منح مقاومته قوة القاعدة الآمرة في القانون الدولي، نظرًا لما يشكله من عدوان وجريمة بحق سلم البشرية وأمنها. ولم يصمت القانون الإنساني الدولي عن مثل هذه الجريمة، فقد عالجها في المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة من زاوية التدمير للممتلكات الثابتة والمنقولة، الخاصة والعامة التي تسبب فيها إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية، فحظر على دولة الاحتلال أن تفعل ذلك.

إن الوضع القانوني لإقامة الجدار الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، كما ورد في هذا السياق ينطبق تمامًا على الأراضي الفلسطينية التي استولت عليها "إسرائيل" بالقوة، وعن طريق الاغتصاب والاكتساب في الفترة الزمنية الواقعة ما بين صدور قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية

العامة لعام ١٩٤٧، وتلك الأراضي التي أُعتبرت حدود عام ١٩٦٧ والتي استولت عليها "إسرائيل" بالقوة العسكرية أيضًا، ويدخل ضمن هذا كذلك جميع الأراضي الفلسطينية التي صادرتها "إسرائيل" وأقامت عليها المستوطنات اليهودية والطرق الالتفافية في جميع الأراضي الفلسطينية خلال احتلالها لها منذ حرب عام ١٩٦٧.

وإذا كان مجلس الأمن قد استشعر أخطار انتهاك مبادئ القانون الدولي في الماضي عندما اتخذت "إسرائيل" إجراءاتها التشريعية لضم القدس الشرقية بعد احتلالها، واعتمد المجلس بشأن ذلك القرارات التي شجبت تلك الإجراءات واعتبرتها باطلة ولا أساس قانوني لها، وطالب "إسرائيل" بالتراجع عنها دون أي التزام إسرائيلي بقرارات المجلس، يجد المجلس نفسه الآن أمام حقيقة خطيرة صنعها هو بيديه عندما عالج الأمر آنذاك في إطار الفصل السادس من الميثاق ليترك لإسرائيل الحرية في ارتكاب ما تشاء من الجرائم دون ردع أو عقاب، وبشعور من الحماية الدولية لأعمالها العدوانية، مما يجعل المجلس الآن أمام تكرار ممارسة اكتساب الأرض الفلسطينية وضمها إلى "إسرائيل" من خلال إقامة الجدار عن طريق القوة العسكرية في وضع بلغ من الخطورة ما يفرض عليها معالجة الأمر في إطار الفصل السابق من الميثاق، باعتبار أن ما يترتب على إقامة الجدار المذكور هو جريمة مخلة بسلم الإنسانية وأمنها وفقًا للقانون الدولي كما سلف ذكره، وإلا فإن المجلس كجهاز وحيد يتمتع بحق اتخاذ الإجراءات المناسبة وفقًا للميثاق للمحافظة على السلم والأمن الدوليين، ومنع أي تهديد لهما من أية دولة إذا لم يفعل ذلك بممارسة مسؤولياته أمام الإمعان الإسرائيلي في انتهاك مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني على مدى عشرات السنين الماضية فإنه يضع نفسه في موقع التواطؤ مع العدوان والجريمة، بل قد يكون هو نفسه قد بدأ بتدمير المجتمع الدولي الذي قام على المبادئ والقيم التي ارتضتها دول العالم لكي تحكم العلاقات الدولية، على أسس من العدل والود بين الدول وتحقيق مقاصد وأهداف الأمم المتحدة في استتباب العدل والسلم والأمن في العالم.

الجدار ضم غير قانوني (شهادة غربية)

أكدت زيارتا محمود عباس وأرئيل شارون إلى البيت الأبيض مؤخرًا بأن الجدار أو السياج الذي تقوم "إسرائيل" ببنائه للفصل بين "إسرائيل" وفلسطين هو الذي سيصبح وبشكل سريع العائق

الرئيسي في طريق السلام في الشرق الأوسط، ورغم أن هذا البناء أصبح منظرًا مألوفًا على شاشات التليفزيون، إلا أنه لم يتم إدراك مضامينه الكاملة بعد، وذلك بسبب اللغة المستخدمة في مناقشة هذا الموضوع. ففي السياسة يتم دومًا تفضيل استخدام التعابير اللطيفة على التعابير الدقيقة، لذلك فالقضية تتعلق بالجدار أم السياج (حيث سأستخدم من الآن فصاعدًا كلمة الجدار)، تسميه "إسرائيل" بالسياج الأمني أو منطقة تماس، بينما هو معروف لدى الفلسطينيين بشكل عام بالجدار الفاصل أو بالجدار العنصري، وهذه استعارة تاريخية غير دقيقة؛ لأنه لم يوجد مثل هذا الجدار بين السود والبيض أيام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وتم تجنب كلمة ضم؛ لأنها مصطلح دقيق للغاية، وأن ما نشاهده الآن في الضفة الغربية هو ضم أراض واضح تحت غطاء الأمن، وسوف يمتد هذا الجدار بين "إسرائيل" والضفة الغربية عند اكتماله إلى مسافة ٤٥٠ كلم (٢٨٠ ميلاً)، ويحتمل أن يصل طوله إلى «٦٥٠» كلم، ويرتفع أحيانًا إلى ٨ أمتار (٢٦ قدمًا) مع مناطق عازلة واسعة تأخذ شكل حواجز بعرض ٦٠ - ١٠٠ متر، وتضم مناطق عازلة وخنادق وأسلاك شائكة وممرات لتتبع أثر موطئ الأقدام وسياج كهربائي مع مجسات وطريق من مسارين للدورية وأبراج حراسة على مسافات منتظمة.

ولا يتبع الجدار «الخط الأخضر» الذي يشكل حدود عام ١٩٦٧ بين "إسرائيل" وفلسطين، والتي يتم قبولها بشكل عام كحدود بين الطرفين، وبدلاً من ذلك يتبع الجدار خطًا يضم أجزاء كبيرة من فلسطين لإسرائيل. وحاليًا يدخل الجدار في بعض الأماكن إلى مسافة ٦ - ٧ كلم داخل الأراضي الفلسطينية، وهناك مقترحات للتوغل بشكل أعمق من ذلك ليضم مستوطنة أرئيل، وفي بعض الأماكن يشكل الطريق العريض حاجزًا يعزل قرى فلسطينية عن الضفة الغربية وتحويلها إلى جيوب ومقاطعات معزولة، وسوف يتم عزل الفلسطينيين الواقعين بين الجدار و «الخط الأخضر» فعليًا عن مزارعهم وأماكن عملهم ومدارسهم وعياداتهم الصحية.

وتقول تقديرات «بتسيلم» جماعة حقوق الإنسان الإسرائيلية البارزة إن الجدار سيؤذي وبشكل مباشر على الأقل «٢١٠» آلاف فلسطيني يعيشون في «٦٧» قرية وبلدة. وهناك مخاوف جدية من أن الفلسطينيين الذين سيحاصرون بين الجدار و «الخط الأخضر»، سيجدون الحياة هنا لا تطاق، وسينتقلون إلى ما تبقى من الضفة الغربية على الجانب الشرقي من الجدار، بذلك يتشكل جيل جديد من اللاجئين.

ويتوقع على نطاق واسع، أنه وبعد استكمال بناء الجدار الذي يفصل "إسرائيل" عن الضفة الغربية على الجانب الشرقي منه، سيتم بناء جدار شرقي أيضًا يفصل فلسطين عن وادي الأردن. أما المستفيد الرئيسي من هذا الجدار فهي المستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية، ويتوقع أن يتم دمج نصف عدد المستوطنين البالغ عددهم الإجمالي «٤٠٠» ألف مستوطن إلى الجانب الإسرائيلي من الجدار.

ويتم بناء الجدار بتكاليف من دافع الضرائب الإسرائيلي، ومثلما يسعى الجدار إلى حماية المستوطنات فإنه يسعى أيضًا إلى خلق واقع على الأرض، وربما يفتقر الجدار إلى قانون بالضم، كما حصل في حالة القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، لكن التأثير واحد والنتيجة ذاتها، فالضم من هذا النوع يسمى في القانون الدولي باسم فتح بلاد أخرى وانتزاع أرضها.

إن فتح البلاد أو انتزاع الأرض باستخدام القوة عمل خارج عن القانون من خلال منع استخدام القوة حسب ما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد هذا المنع والحظر قرار مجلس الأمن الدولي رقم «٢٤٢» واتفاقيات أوسلو، والتي تقول بعدم تغيير الوضع في الضفة وغزة حتى تسفر المحادثات عن الاتفاق على وضع دائم، كما يحظر ميثاق جنيف الرابع أيضًا ضم الأراضي المحتلة.

وهكذا فقد حان الوقت لإدانة الجدار على أنه عمل من أعمال الضم غير القانوني، وحسب لغة قراري مجلس الأمن رقمي ٤٧٨ و ٤٩٧ حيث جاء فيهما أن الممارسات الإسرائيلية التي تهدف إلى ضم القدس الشرقية ومرتفعات الجولان «باطلة ولاغية» ويجب ألا تعترف بها أية دولة، كما أن ادعاء "إسرائيل" بأن الجدار قد صُمم كإجراء أمني، ليس له أية دوافع خفية، لا يتمتع وبكل بساطة بأية حقائق تؤيده.

ملحق: قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار

أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن الجدار الذي تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية غير قانوني في نظر القانون الدولي ودعت إلى إزالته وتعويض الفلسطينيين المتضررين من بنائه. وجاء في نص الرأي الاستشاري الذي تلاه أعضاء المحكمة في جلسة علنية أن بناء الجدار يشكل عملا لا يتطابق مع التزامات قانونية دولية عديدة مفروضة على إسرائيل. وعددت المحكمة بين انتهاكات القانون الناتجة عن بناء الجدار، إعاقة حرية تنقل الفلسطينيين وحركتهم، وإعاقة حقهم بالعمل

وبالصحة وبالتعليم وبمستوي حياة كريمة كما تنص عليه القوانين الدولية. ورأت المحكمة في المقابل أن حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس لا يبرر هذه الانتهاكات للقانون الدولي. وجاء في الرأي الاستشاري أن الانتهاكات الناتجة عن مسار الجدار لا يمكن أن تبررها المتطلبات العسكرية وضرورات الأمن الوطني أو النظام العام.

ودعا القرار إسرائيل إلى أن توقف فورًا أعمال بناء الجدار الجارية، وأن تفكك أجزاء الجدار التي تم بناؤها في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والممتدة علي مسافة ٢٠٠ كلم تقريبًا. كما طالبت المحكمة بتعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا من بناء الجدار.

ووجهت المحكمة نداء إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي من أجل وضع حد للوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار الإسرائيلي. وأضاف القضاة أن كل الدول ملزمة بعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار وبعدم القيام بأي عمل يساهم في المضي فيه. وقد اتخذ قضاة محكمة العدل الدولية قرارهم بعدم شرعية الجدار الفاصل بغالبية ١٤ صوتا مقابل صوت واحد معارض هو صوت القاضي الأمريكي "توماس بيرغنتال". وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد طلبت من محكمة العدل إبداء رأيها في النتائج القانونية للجدار في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣. وهذا هو نص قرار محكمة العدل الدولية بهذا الشأن:

محكمة العدل الدولية ـ ٩ يوليو/ تموز ٢٠٠٤ ـ القائمة العامة رقم ١٣١

التبعات القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الاختصاص القضائي للمحكمة لإعطاء الرأي الاستشاري المطلوب.

المادة ٦٥ الفقرة ١ من القانون – المادة ٩٦ الفقرة ١ من الميثاق – سلطة الجمعية العامة لطلب آراء استشارية – نشاطات الجمعية.

الأحداث التي أدت إلى تبني الجمعية العامة القرار (ES-10/14) الخاص بطلب رأي استشاري.

الرأي القائل إن الجمعية العامة تصرفت على نحو تجاوز سلطاتها بموجب الميثاق – المادة ١٢ الفقرة ١ والمادة ٢٤ من الميثاق – إجراء الأمم المتحدة المتبع في ما يتعلق بتفسير المادة ١٢ الفقرة ١ من الميثاق – لم تتجاوز الجمعية العامة صلاحيتها.

طلب الرأي الذي تبنته الجلسة الطارئة للجمعية العامة – عقدت الجلسة بموجب القرار ٣٧٧ ألف (د–ه) (التوحد من أجل السلام) – الشروط التي حددها ذلك القرار – نظامية الإجراءات المتبعة.

الزعم بعدم وضوح شروط القضية – الزعم بأن طبيعة القضية نظرية – الجوانب السياسية للقضية – الدوافع التي أدت إلى الطلب وردود الأفعال المحتملة للرأي – الطبيعة "القانونية" للقضية لم تتأثر.

تتمتع المحكمة بالاختصاص القضائي لإعطاء الرأي الاستشاري المطلوب.

***

السلطة التقديرية للمحكمة لتقرير ما إذا كان ينبغي عليها تقديم رأي.

المادة ٦٥ الفقرة ١ من القانون – مدى الارتباط بعدم وجود موافقة دولة معنية – لا يمكن النظر إلى القضية فقط على إنها أمر بين إسرائيل وفلسطين وإنما أمر يهم الأمم المتحدة – الآثار المحتملة للرأي على حل سياسي متفاوض عليه للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني – القضية تمثل جانبًا واحدًا من النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني – كفاية المعلومات والأدلة المتوفرة للمحكمة – الهدف النفعي من تقديم الرأي – ليس لأحد إن يستفيد من باطل صدر عنه – يجب تقديم الرأي للجمعية العامة وليس لدولة معينة أو كيان معين.

ليس هناك "سبب قاهر" لكي تستخدم المحكمة سلطتها التقديرية لعدم إعطاء رأي استشاري.

***

"التبعات القانونية" لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية – نطاق المسألة المطروحة – طلب الرأي مقتصر على العواقب القانونية لبناء تلك الأجزاء من الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة – استخدام اصطلاح "جدار".

خلفية تاريخية.

وصف الجدار.

***

القانون المعمول به.

ميثاق الأمم المتحدة – قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د–٢٥) – عدم شرعية أي امتلاك للأراضي نتيجة تهديد باستخدام القوة – حق الشعوب في تقرير المصير.

القانون الإنساني الدولي – اللوائح الملحقة بمعاهدة لاهاي الرابعة للعام ١٩٠٧ – معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩ – قابلية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة – قانون حقوق الإنسان المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية – الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – معاهدة حقوق الطفل – العلاقة بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان – قابلية تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان خارج الأراضي القومية – قابلية تطبيق تلك الاتفاقيات في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

***

المستوطنات التي أقامتها "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية المحتلة في انتهاك صريح للقانون الدولي - بناء الجدار والقواعد المرتبطة به تنشئ "أمرًا واقعًا" على الأرض، يمكن إن يصبح دائمًا - خطر نشوء وضع يتساوى مع الضم الفعلي - بناء الجدار يعوق بشدة ممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ويمثل بالتالي إخلالا بالتزام "إسرائيل" باحترام ذلك الحق.

الأحكام المعمول بها في القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالقضية الحالية - تدمير ومصادرة الممتلكات - تقييدات على حرية حركة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة - عوائق أمام ممارسة المعنيين حق الحصول على العمل والرعاية الصحية والتعليم والمستوى المعيشي الملائم - التغييرات الديموغرافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - أحكام القانون الإنساني الدولي التي تجعل أخذ الضرورات العسكرية في الاعتبار أمرًا ممكنًا - مواد في اتفاقيات حقوق الإنسان توضح الحقوق المضمونة أو التي تنص على تقييد نصوص قانون ما - بناء الجدار والقواعد المتعلقة به لا يمكن تبريره بالضرورات العسكرية او بمتطلبات الأمن القومي أو النظام العام - إخلال "إسرائيل" بكثير من التزاماتها المقررة بموجب الأحكام المعمول بها لقانون واتفاقيات الحقوق الإنسانية.

الدفاع عن النفس - المادة ٥١ من الميثاق - الهجمات ضد "إسرائيل" لا يمكن عزوها لدولة أجنبية - التهديد المستشهد به لتبرير بناء الجدار القائم داخل أرض تمارس "إسرائيل" السيطرة عليها - المادة ٥١ غير ذات صلة بالقضية الحالية.

حالة الضرورة - القانون الدولي العرفي - الشروط - بناء الجدار ليس الوسيلة الوحيدة لحماية مصالح "إسرائيل" ضد الخط المستشهد به.

بناء الجدار والقواعد المتعلقة به تتعارض مع القانون الدولي.

* * *

التبعات القانونية لإخلال "إسرائيل" بالتزاماتها.

مسؤولية "إسرائيل" الدولية - "إسرائيل" ملزمة بالتقيد بالالتزامات الدولية التي انتهكتها ببناء الجدار - "إسرائيل" ملزمة بوضع حد لانتهاكها التزاماتها الدولية - الالتزام بالتوقف فورًا عن بناء الجدار، والقيام بتفكيكه على الفور، وإلغاء الإجراءات التشريعية والتنظيمية المتعلقة ببنائه، أو جعلها غير ذات تأثير، إلا حيثما تعلق الأمر بتقيد "إسرائيل" بالتزامها بتقديم تعويضات عن الأضرار الناجمة - "إسرائيل" ملزمة بتقديم تعويضات عن الأضرار التي لحقت بجميع الأشخاص العاديين أو الاعتباريين المتأثرين ببناء الجدار.

التبعات القانونية بالنسبة للدول الأخرى خلاف "إسرائيل" بالنسبة لجميع الناس - طبيعة التزامات بعينها أخلت بها "إسرائيل" - التزام جميع الدول بعدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي الناشئ عن بناء

الجدار وبعدم تقديم عون أو مساعدة للمحافظة على الوضع الناتج عن ذلك البناء – التزام جميع الدول من خلال احترام الميثاق والقانون الدولي بالعمل على إزالة أي عائق ناتج عن بناء الجدار يحول دون ممارسة الشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير – التزام جميع الدول الموقعة على معاهدة جنيف الرابعة من خلال احترام الميثاق والقانون الدولي بضمان تقيد "إسرائيل" بالقانون الإنساني الدولي حسبما هو متضمن في تلك المعاهدة – الحاجة إلى أن تبحث الأمم المتحدة، ولاسيما الجمعية العامة ومجلس الأمن، مدى ضرورة اتخاذ إجراء آخر لوضع حد للوضع غير القانوني الناشئ عن بناء الجدار والقواعد المرتبطة به على أن يوضع الاعتبار اللازم للرأي الاستشاري.

* * *

يجب وضع بناء الجدار في سياق أكثر عمومية – التزام "إسرائيل" وفلسطين بالتقيد بالقانون الإنساني الدولي – تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بحسن نية، ولاسيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) – "خريطة الطريق" – الحاجة لتشجيع الجهود من أجل أن يتحقق في أقرب فرصة ممكنة، وعلى أساس القانون الدولي، حل عن طريق التفاوض للمشكلات العالقة، وإقامة دولة فلسطينية، مع ضمان الأمن والسلام لجميع الدول في المنطقة.

* * *

الرأي الاستشاري

الحضور:

الرئيس: شي. **نائب الرئيس**: رانجيفا. **القضاة**: جيوم كوروما، فيريشيتن، هيجنز، بارا ارانجورين، كويجمانز، رزق، الخصاونة، بويرجنثال، العربي، اوادا، سيما، تومكا. **أمين السجل**: كوفرير.

في ما يتعلق بالتبعات القانونية لبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. تقدم المحكمة المؤلفة من المذكورين أعلاه الرأي الاستشاري التالي:

١ – إن القضية التي تم طلب رأي المحكمة الاستشاري بشأنها موضحة في القرار ES-10/14 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة (يشار إليها في ما يلي بـ "الجمعية العامة") في ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣ في جلستها الخاصة الطارئة. وبموجب خطاب مؤرخ في ٨ ديسمبر ٢٠٠٣ وتم استلامه في السجل بالفاكس في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٣ والذي وصل أصله إلى السجل لاحقًا، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة المحكمة رسميًا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة لرفع القضية بهدف الحصول على رأي استشاري. وتم إرفاق صور طبق الأصل للنسختين الإنجليزية والفرنسية من القرار ES-10/14 مع الخطاب. وفي ما يلي نص القرار:

[إن الجمعية العامة تأكيدًا منها لقرارها رقم ES-10/13 المؤرخ ٢١ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٣.

واسترشادًا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وإدراكًا منها للمبدأ الراسخ للقانون الدولي بشأن عدم قبول الاستيلاء على الأراضي بالقوة.

وإدراكًا منها أيضًا بأن إقامة علاقات ودية بين الدول استنادًا إلى احترام مبادئ الحقوق المتساوية، وتقرير مصير الشعوب يعد من بين أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتذكيرًا منها بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧ والتي قُسمت على أساسه فلسطين الواقعة تحت الانتداب إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وتذكيرًا منها بقرارات الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة.

وتذكيرًا منها كذلك بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، و ٢٦٧ (١٩٦٩) المؤرخ ٣ يوليو/ تموز ١٩٦٩، و ٢٩٨ (١٩٧١) المؤرخ ٢٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٧١، و ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ مارس/ آذار ١٩٧٩، و ٤٥٢ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٧٩، و ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ أول مارس/ آذار ١٩٨٠، و ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ ٣٠ يونيو/ حزيران ١٩٨٠، و ٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٨٠، و ٩٠٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٤، و ١٠٧٣ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ مارس/ آذار ٢٠٠٢، و ١٥١٥ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣.

وتأكيدًا منها لقابلية تطبيق معاهدة جنيف الرابعة[1] والبروتوكول الإضافي لمعاهدات جنيف[2] على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتذكيرًا منها باللوائح الملحقة بمعاهدة لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب على الأرض للعام ١٩٠٧[3].

وترحيبًا منها بالدعوة لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة الأصلية على معاهدة جنيف الرابعة بشأن تنفيذ المعاهدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، في جنيف بتاريخ ١٥ يوليو/ تموز ١٩٩٩.

وتعبيرًا عن تأييدها للإعلان الذي تم تبنيه للدعوة مجددًا لعقد مؤتمر الأطراف المتعاقدة الأصلية في جنيف بتاريخ ٥ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١.

---

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، الرقم ٩٧٣.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ١١٢٥، الرقم ١٧٥١٢.

(٣) انظر: صندوق كارنيغي للسلام الدولي، اتفاقيات وإعلانات لاهاي لعامي ١٨٩٩ و ١٩٠٧ (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩١٥).

وتذكيرًا منها على وجه الخصوص بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد أن المستوطنات "الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية غير شرعية وتمثل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالقرارات التي تطالب بوقف كامل للنشاطات الاستيطانية.

وتذكيرًا منها بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تؤكد أن الإجراءات التي تقوم بها "إسرائيل"، بصفتها سلطة الاحتلال، لتغيير وضع القدس الشرقية المحتلة وتركيبتها الديموجرافية ليس لها شرعية قانونية وتعد باطلة ولاغية.

وإشارة منها إلى الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين حكومة "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإحساسا منها بالقلق العميق إزاء بدء "إسرائيل"، بصفتها سلطة الاحتلال، واستمرارها في بناء جدار على الأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك في القدس الشرقية وحولها وهو ما يعد انحرافًا عن خط الهدنة للعام ١٩٤٩ «الخط الأخضر»، وقد تضمن مصادرة وإتلاف الأراضي والممتلكات الفلسطينية وارباك حياة آلاف المدنيين الخاضعين للحماية، والضم الفعلي لمساحات واسعة من الأراضي، وتأكيدًا للمعارضة الاجماعية من المجتمع الدولي لبناء ذلك الجدار.

وإحساسا منها بالقلق العميق أيضًا إزاء التأثير الأشد خطورة للأجزاء المتوقعة للجدار في السكان المدنيين الفلسطينيين وفي احتمالات حل النزاع الفلسطيني - "الإسرائيلي" وتحقيق السلام في المنطقة.

وترحيبًا منها بالتقرير الصادر في ٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣ عن المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان بشأن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧، ولاسيما القسم المتعلق بالجدار.

وتأكيدًا على ضرورة إنهاء النزاع على أساس حل يقوم على وجود دولتين "إسرائيل" وفلسطين تعيشان جنبًا إلى جنب في سلام وأمن استنادًا إلى خط الهدنة للعام ١٩٤٩، وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة.

وبعد تلقيها بكل تقدير تقرير الأمين العام المقدم لها طبقًا للقرار ES-10/13.

ويقينًا منها بأن مرور الوقت يضاعف بدرجة أكبر الصعوبات على الأرض مع استمرار "إسرائيل" بصفتها سلطة الاحتلال في رفض التقيد بالقانون الدولي في ما يتعلق ببناء الجدار المذكور أعلاه بكل ما ينطوي عليه من آثار وتبعات ضارة.

تقرر وفقًا للمادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة أن تطلب من محكمة العدل الدولية، بمقتضى المادة ٦٥ من قانون المحكمة، أن تقدم على نحو عاجل رأيًا استشاريًا بشأن السؤال التالي:

ما هي التبعات القانونية الناشئة عن بناء "إسرائيل" كسلطة احتلال للجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، حسبما هو موضح في تقرير الأمين العام، مع الأخذ في الحسبان قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة جنيف الرابعة للعام ١٩٤٩، وقرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة؟؟

وكان مرفقًا مع الخطاب أيضًا النصان الإنجليزي والفرنسي لتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣، والذي تم إعداده وفقًا لقرار الجمعية العامة ES-10/13 (A/ES-10/248) الذي يشير إليه القرار ES-10/14.

٢ – وبموجب خطابات مؤرخة ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، أبلغ أمين السجل الطلب بتقديم رأي استشاري إلى جميع الدول التي يحق لها المثول أمام المحكمة طبقًا للمادة ٦٦ الفقرة ١ من القانون.

٣ – وبموجب خطاب مؤرخ ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، أبلغت حكومة "إسرائيل" المحكمة بموقفها من طلب رأي استشاري ومن الطريقة التي سيتم إتباعها.

٤ – بناء على القانون الصادر في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، قررت المحكمة أن الأمم المتحدة والدول الأعضاء بمكانها حسب المادة ٦٦ الفقرة ٢ من القانون، تقديم المعلومات المتعلقة بكافة جوانب القضية التي تم رفعها إلى المحكمة للنظر فيها وقد حددت يوم ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ كآخر موعد لتقديم بيان بالوقائع الخاصة بالقضية حسب المادة ٦٦ الفقرة ٤ من النظام الأساسي. وبناء على القانون ذاته، قررت المحكمة أنه في ضوء القرار ES-10/14 وتقرير الأمين العام الذي أرفق بالطلب، ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن الجمعية العمومية منحت فلسطين صفة المراقب، فإن باستطاعة فلسطين أيضًا تقديم بيان بالوقائع الخاصة بالقضية ضمن المهلة المحددة أعلاه.

٥ – بموجب القانون المذكور أعلاه، قررت المحكمة أيضًا، وفقًا للمادة ١٠٥ الفقرة ٤ من دستور المحكمة، أن تعقد جلسة استماع علنية يتم خلالها استعراض البيانات الشفهية والتعليقات المقدمة لها من قبل الأمم المتحدة والدول الأعضاء، بغض النظر عما إذا كانت قدمت بيانات خطية أم لا، وقد حددت يوم ٢٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٤ كبداية لجلسة الاستماع المذكورة. وبناء على القانون ذاته، ولذات الأسباب المذكورة أعلاه (انظر الفقرة الرابعة) قررت المحكمة أن باستطاعة فلسطين المشاركة في جلسة الاستماع. وأخيرًا، طلبت المحكمة من الأمم المتحدة وأعضائها، وأيضًا فلسطين، إعلام مكتب التسجيل بالرغبة أو عدم الرغبة في المشاركة، وذلك في موعد أقصاه ١٣ فبراير/ شباط ٢٠٠٤. وقام مسئول التسجيل بإطلاع تلك الأطراف، من خلال رسائل صدرت بتاريخ ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٤، على قرارات المحكمة وأرسل لها نسخة من نص القانون المذكور.

٦ – وبناء على المطالب المقدمة من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، قررت المحكمة، وفقًا للمادة ٦٦ من الدستور، أن بإمكان هاتين المنظمتين الدوليتين تقديم معلومات حول القضية المرفوعة إلى المحكمة، وبالتالي فإنهما قد تقدمان بيانات خطية للغرض ذاته ضمن المدة التي حددتها المحكمة، في الأمر الصادر في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول، ٢٠٠٣ ومن ثم المشاركة في جلسة الاجتماع.

٧ – وبناء على المادة ٦٥ الفقرة ٢ من الدستور، قدم الأمين العام للأمم المتحدة ملفًا للمحكمة يتضمن وثائق من شأنها أن تلقي ضوءًا على القضية.

٨ – وبناء على الأمر الصادر في ٣٠ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤، قررت المحكمة أن القضايا التي قدمتها لها حكومة "إسرائيل" في رسالة بتاريخ ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، وفي رسالة سرية بتاريخ ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ موجهة إلى الرئيس طبقًا للفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قوانين المحكمة، لم تكن لتحول دون مشاركة القاضي العربي في القضية.

٩ – تم تقديم البيانات الخطية ضمن المهلة المحددة التي أقرتها المحكمة، ووردت البيانات بالترتيب التالي وذلك حسب تاريخ تلقي البيان: (غينيا، السعودية، جامعة الدول العربية، مصر، الكاميرون، الاتحاد الروسي، استراليا، فلسطين، كندا، سوريا، سويسرا، "إسرائيل"، اليمن، الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب، إندونيسيا، منظمة المؤتمر الإسلامي، فرنسا، إيطاليا، السودان، جنوب أفريقيا، ألمانيا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، باكستان، الجمهورية التشيكية، اليونان، أيرلندا بالأصالة عن نفسها، أيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، قبرص، البرازيل، ناميبيا، مالطا، ماليزيا، هولندا، كوبا، السويد، أسبانيا، بلجيكا، بالاو، ماكرونيسيا، السنغال، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية).

وقام المسئول عن التسجيل، لدى تلقي هذه البيانات، بإرسال نسخ منها إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء وفلسطين وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠ – أجرى مسئول مكتب التسجيل العديد من الاتصالات مع تلك الأطراف حول الإجراءات التي تم اتخاذها بشأن عقد جلسة الاستماع الشفهية وأرسل المسئول في ٢٠ فبراير/ شباط ٢٠٠٤، نسخة من السجل إلى الأطراف الذين أعربوا عن نيتهم المشاركة في جلسة الاستماع.

١١ – تبعًا للمادة ١٠٦ من دستور المحكمة، قررت المحكمة أن تجعل البيانات الخطية في متناول الناس بدءًا من أولى جلسات الاستماع.

١٢ – استمعت المحكمة خلال جلسات الاستماع التي انعقدت في الفترة بين ٢٣ إلى ٢٥ فبراير/ شباط ٢٠٠٤ إلى:

عن فلسطين:

- السيد ناصر القدوة، مراقب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة.
- الآنسة ستيفاني كوري عضو وحدة دعم المفاوضات مستشارة.
- السيد جيمس كراو فورد أستاذ القانون الدولي في جامعة كامبردج مستشار ومحام.
- السيد جورج أبي صعب أستاذ القانون الدولي، معهد الدراسات الدولية، عضو معهد القانون الدولي مستشار ومحام.
- السيد فون لوي جامعة أكسفورد مستشار ومحام.
- السيد جين سالمون أستاذ متقاعد في القانون الدولي، جامعة ليبردو بروكسيل، عضو معهد القانون الدولي مستشار ومحام.

عن جمهورية جنوب أفريقيا:

- السيد عزيز باهاد نائب وزير الخارجية، رئيس الوفد.
- القاضي إم. آر. دبليو مادلانجا، .S.C

عن الجزائر:

- السيد أحمد العرابة أستاذ القانون الدولي.

عن المملكة العربية السعودية:

- السيد فوزي شبكشي السفير والممثل الدائم للمملكة في الأمم المتحدة في نيويورك، رئيس الوفد.

عن بنجلاديش:

- السيد لياكوات علي تشود هوري سفير بنجلاديش في هولندا.

عن جمهورية بيليز:

- السيد جان مارك سوريل أستاذ في جامعة باريس الأولى (بانثيون – السوربون).

عن كوبا:

- السيد ابيلاردو مورنيو فيرنانديز نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية.

عن إندونيسيا:

- السيد محمد يوسف سفير إندونيسيا في هولندا، رئيس الوفد.

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

- سمو الأمير زيد بن رعد زيد الحسين الممثل الدائم للمملكة في الأمم المتحدة، رئيس الوفد.
- السيد آرثر واتس المستشار القانوني الأول لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

عن جمهورية مدغشقر:

– السيد الفرد رامبلسون الممثل الدائم لمدغشقر في مكتب الأمم المتحدة في جنيف والوكالات المتخصصة، رئيس الوفد.

عن ماليزيا:

– السيد داتوك سيري سيد حامد البار وزير خارجية ماليزيا، رئيس الوفد.

عن السنغال:

– السيد ساليو سيسي سفير السنغال في هولندا، رئيس الوفد.

عن السودان:

– السيد أبو القاسم إدريس سفير السودان في هولندا.

عن الجامعة العربية:

– مايكل بوث أستاذ القانون، رئيس وفد الجامعة.

عن منظمة المؤتمر الإسلامي:

– السيد عبد الواحد بلقزيز أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي.

– الآنسة مونيك تشيميلير جندرو أستاذة القانون العام جامعة باريس دينيس ديديروت السابع مستشارة قانونية.

١٣ – عندما تتلقى المحكمة طلبًا لإبداء رأي استشاري فإن عليها أن تدرس أولاً مسألة ما إذا كانت تتمتع بالصلاحية والسلطة القضائية لإعطاء الرأي المطلوب، وما إذا كان هناك أي سبب يحملها على الإحجام عن ممارسة مثل هذه الصلاحية، وإذا كان الرد بالإيجاب (انظر قانونية التهديد، واستخدام الأسلحة النووية، الرأي الاستشاري، تقارير أي. سي. جي لعام ١٩٩٦، ص ٢٣٢ الفقرة ١٠).

١٤ – وهكذا، فإن المحكمة سوف تتصدى أولاً للإجابة على السؤال عما إذا كانت تملك سلطانًا قضائيًا لإعطاء الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العامة يوم ٨ ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠٠٣. وأهلية المحكمة وصلاحيتها في هذا المقام تستند إلى البند ٦٥ الفقرة ١ من قانونها الأساسي، الذي يمكن للمحكمة بموجبه "أن تعطي رأيًا استشاريًا بشأن أي سؤال أو قضية قانونية تطلب رأيها فيها أي هيئة مخولة من قبل أو بموجب ميثاق الأمم المتحدة للتقدم بمثل هذا الطلب". وقد اتيحت للمحكمة الفرصة لتبيان ذلك: "إنه من الشروط المسبقة لأهلية المحكمة وتمتعها بالصلاحية أن تتقدم بطلب الرأي الاستشاري هيئة أو جهاز مخول حسب الأصول بأن يلتمس هذا الرأي بموجب الميثاق، وأن يطلب هذا الرأي حول مسألة قانونية، وأنه باستثناء الحالات التي تتعلق إما بالجمعية العامة أو مجلس الأمن، ينبغي أن تنبثق تلك

المسألة من ضمن مجال نشاطات الهيئة المتقدمة بالطلب". (تطبيقات مراجعة الأحكام رقم ٢٧٣ من وثائق المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، الرأي الاستشاري، تقارير اي.سي.جي ١٩٨٢، ص ٣٣٣-٣٣٤ فقرة ٢١).

١٥ – يعهد إلى المحكمة إن تستوثق لنفسها من أن طلب الرأي الاستشاري يأتي من هيئة أو وكالة لها صلاحية التقدم به. وفي الحالة الراهنة بين أيدينا تلاحظ المحكمة أن الجمعية العامة التي تبتغي الرأي الاستشاري مخولة بالقيام بذلك بموجب البند ٩٦ الفقرة ١ من الميثاق الذي ينص على أن: "الجمعية العامة أو مجلس الأمن يمكن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية أن تدلي برأيها الاستشاري حول أي قضية قانونية".

١٦ – مع أن الفقرة أنفة الذكر تنص على أن الجمعية العامة يمكن أن تلتمس الرأي الاستشاري "بشأن أي قضية قانونية" فقد أظهرت المحكمة في الماضي أحيانًا دلائل معينة ذات صلة بالعلاقة بين القضية موضوع طلب الرأي الاستشاري وبين نشاطات الجمعية العامة (تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا والمجر ورومانيا، تقارير اي. سي. جي لعام ١٩٥٠ ص ٧٠؛ قانونية التهديد واستخدام الأسلحة النووية، تقارير اي. سي. جي لعام ١٩٩٦ ص ٢٣٢-٢٣٣ الفقرتان ١١ و ١٢).

١٧ – سوف تمضي المحكمة على هذا النهج في القضية الراهنة، ولا بد للمحكمة أن تلاحظ أن المادة ١٠ من الميثاق قد أسبغت على الجمعية العامة أهلية تتعلق "بأي قضايا أو مسائل" ضمن نطاق الميثاق، وأن المادة ١١ الفقرة ٢ قد منحتها بوجه خاص الصلاحية فيما يتعلق "بقضايا لها صلة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين يرفعها لها أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة". وأن تتقدم بتوصيات بشروط معينة نصت عليها هاتان المادتان. وكما سيجري تفسيره لاحقًا فإن قضية إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة كان قد طرحها أمام الجمعية العامة عدد من الدول الأعضاء في خضم الجلسة الطارئة العاشرة الخاصة للجمعية العامة التي انعقدت لبحث ما اعتبرته الجمعية في قرارها ES-10/2 يوم ٢٥ أبريل/ نيسان من عام ١٩٩٧ أنه يمثل السلام والأمن الدوليين.

١٨ – قبل الإيغال في مزيد من تفحص المشكلات المتعلقة بالسلطان القضائي، وهي المشكلات التي أثيرت في الإجراءات الراهنة، ترى المحكمة أن من الضروري أن تأتي على وصف الأحداث التي قادت إلى تبني القرار ES-10/14، الذي طلبت الجمعية العامة بموجبه رأيًا استشاريًا بشأن ما يترتب على إقامة الجدار من نتائج وتبعات قانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١٩ – عقدت الجلسة *الطارئة* العاشرة الخاصة للجمعية *العامة* التي جرى فيها تبني *القرار* في أعقاب رفض مجلس الأمن الدولي يوم ٧ ويوم ٢١ مارس/ آذار من عام ١٩٩٧، نتيجة للتصويت السلبي من قبل عضو دائم في المجلس، لمسودتي قرارين حول مستوطنات "إسرائيلية" معينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

(انظر على التوالي: S/1997/199 و S/PV.3747 و S/1997/241 و S/PV.3756). وفي رسالة بعث بها رئيس المجموعة العربية بتاريخ ٣١ مارس/ آذار من عام ١٩٩٧ طلب "أن تعقد جلسة طارئة خاصة للجمعية العامة متابعة للقرار ٣٧٧ ألف (د–٥) بعنوان "التوحد من أجل السلام" بغرض مناقشة "الأعمال "الإسرائيلية" غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وفي باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة". (الخطاب مؤرخ في ٣١ مارس/ آذار ١٩٩٧ من مندوب قطر الدائم في الأمم المتحدة والموجه إلى الأمين العام، A/ES-10/1، يوم ٢٢ أبريل/ نيسان ١٩٩٧ الملحقات). وبما أن أغلبية أعضاء الأمم المتحدة توافقت بشأن هذا الطلب فقد عقد الاجتماع الأول للجلسة الطارئة العاشرة الخاصة للجمعية العامة يوم ٢٤ أبريل/ نيسان من عام ١٩٩٧ (انظر A/ES-10/1 بتاريخ ٢٢ أبريل/ نيسان من عام ١٩٩٧). وجرى تبني القرار ES-10/2 في اليوم التالي. وأعربت الجمعية العامة فيه عن قناعتها: "بأن انتهاك "إسرائيل"، وهي القوة المحتلة، المتكرر للقانون الدولي وإعراضها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة ذات الصلة وإخفاقها في تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من قبل الأطراف المعنية ينسف عملية السلام في الشرق الأوسط ويشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين".

كما دانت الجمعية العامة "الأعمال "الإسرائيلية" غير القانونية" في القدس الشرقية المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة إنشاء المستوطنات في تلك الأراضي. ثم أرجئت الجلسة الطارئة العاشرة الخاصة للجمعية العامة مؤقتًا، ثم أعيد انعقادها منذ ذلك الحين ١١ مرة (بتاريخ ١٥ يوليو/ تموز، ١٩٩٧ و ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٧، و ١٧ مارس/ آذار ١٩٩٨، ويوم ٥ فبراير/ شباط، ١٩٩٩، ويوم ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٠، ويوم ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، ويوم ٧ مايو/ آيار ٢٠٠٢، ويوم ٥ أغسطس/ آب ٢٠٠٢، ويوم ١٩ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، ويوم ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، ويوم ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣).

٢٠ – طلب رئيس المجموعة العربية في رسالة مؤرخة يوم ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عقد اجتماع فوري لمجلس الأمن لبحث "الانتهاكات الإسرائيلية" الخطيرة والمستمرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي، واتخاذ الإجراءات الضرورية بهذا الصدد". (الرسالة بتاريخ ٩ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ من مندوب سوريا الدائم في الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن، S/2003/973 بتاريخ ٩ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣). وأرفقت مع هذه الرسالة مسودة قرار لكي يجري تدارسه في المجلس وقد شجب هذا القرار إقامة "إسرائيل" غير القانونية لجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينأى عن خط هدنة عام ١٩٤٩، وعقد مجلس الأمن اجتماعه رقم ٤٨٤١ و ٤٨٤٢ بتاريخ ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٣ لبحث الموضوع المعنون: "الأوضاع في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين".

ثم طرحت أمامه مسودة قرار آخر اقترح في اليوم ذاته من قبل غينيا وماليزيا وباكستان وسوريا، شجب أيضًا إقامة الجدار. وجرى التصويت على مسودة هذا القرار بعد نقاش مفتوح ولم يتم تبنيه بسبب التصويت السلبي لعضو دائم في المجلس (S/PV.4841 و S/PV.4824).

في ١٥ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ طلب رئيس المجموعة العربية باسم الدول الأعضاء في جامعة الدولة العربية استئناف جلسة الجمعية العامة الخاصة الطارئة العاشرة لبحث موضوع "الأعمال الإسرائيلية" غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وفي سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة" (A/ES-10/242)، ودعمت هذا الطلب حركة عدم الانحياز (A/ES-10/243)، ومجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة (A/ES-10/244)، واستأنفت الجلسة الطارئة الخاصة العاشرة للجمعية العامة عملها بتاريخ ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣.

٢١ – تبنت الجمعية العامة في ٢٧ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٠٣ القرار ES-10/13 الذي طالبت فيه بأن "توقف إسرائيل" إقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتتراجع عن هذه الخطوة بما فيها إنشاء الجدار في القدس الشرقية وحولها، الأمر الذي يشكل انحرافًا عن خط الهدنة لعام ١٩٤٩، ويناقض ما نصت عليه بنود القانون الدولي ذات الصلة (الفقرة ١). وفي الفقرة ٣ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام "أن يرفع تقارير دورية منتظمة حول الالتزام بالقرار، على أن يسلم التقرير الأول بشأن الامتثال لمتطلبات الفقرة ١ (من القران) في غضون شهر من تاريخه". وجرى إرجاء انعقاد الجلسة الطارئة الخاصة العاشرة مؤقتًا وفي ٢٤ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠٠٣، صدر تقرير الأمين العام الذي أعد بمقتضى قرار الجمعية العامة ES-10/13 (الذي سيشار إليه من الآن فصاعدًا باسم "تقرير الأمين العام" (A/ES-10/248).

٢٢ – في غضون ذلك تبنى مجلس الأمن في ١٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي "تبنى الحل الذي ارتأته اللجنة الرباعية المتمثل بخارطة الطريق المستندة إلى آلية للوصول إلى حل دائم للنزاع الفلسطيني "الإسرائيلي" قائم على مبدأ الدولتين". وتتألف اللجنة الرباعية من ممثلين عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي والأمم المتحدة. ويدعو هذا القرار "الأطراف المعنية إلى الوفاء بالتزاماتها المقررة في خريطة الطريق بالتعاون مع الرباعية كما يدعوها لبلورة رؤية دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بأمن وسلام".

ولم تشتمل "خريطة الطريق" ولا القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) على بنود محددة تتعلق بإنشاء الجدار الذي لم تجر مناقشة موضوعه من قبل مجلس الأمن في هذا السياق.

٢٣ – بعد ١٩ يومًا استأنفت الجلسة الطارئة العاشرة الخاصة للجمعية العامة أعمالها بناء على طلب تقدم به رئيس المجموعة العربية باسم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية وبمقتضى القرار ES-10/13

(الرسالة المؤرخة في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣ إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بأعمال بعثة الكويت الدائمة إلى الأمم المتحدة، A/ES-10/249 في ٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣). وفي هذا الاجتماع الذي انعقد في ذلك اليوم تم تبني القرار ES-10/14 الذي يطلب الرأي الاستشاري الذي نحن بصدده الآن.

٢٤ – بعد أن استحضرنا تتابع الأحداث التي قادت إلى تبني القرار ES-10/14 سوف تلتفت المحكمة إلى مسائل الصلاحية القضائية التي أثيرت بالنظر إلى الانهماك النشط لمجلس الأمن بمناقشة الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، فقد تجاوزت الجمعية العامة صلاحيتها المخولة لها بموجب الميثاق عندما طلبت الرأي الاستشاري بخصوص التبعات القانونية لإقامة الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٢٥ – بينت المحكمة أن موضوع الطلب الحالي لإبداء رأي استشاري يقع ضمن صلاحيات الجمعية العامة بمقتضى الميثاق (انظر الفقرات ١٥–١٧ أعلاه) إلا أن المادة ١٢ الفقرة ١ للميثاق تنص على:

"في حين يمارس مجلس الأمن فيما يتعلق بأي نزاع أو حالة، الوظائف المنوطة به بمقتضى الميثاق الحالي، فإن الجمعية العامة لن ترفع أي توصيات فيما يتعلق بهذا النزاع أو تلك الحالة، ما لم يطلب مجلس الأمن ذلك".

وطلب الرأي الاستشاري لا يعتبر بحد ذاته "توصيات" من قبل الجمعية العامة "فيما يتعلق بنزاع أو حالة". إلا أنه جرى النقاش في هذه القضية حول أن تبنّي الجمعية العامة للقرار ES-10/14 كان خروجًا عن صلاحياتها باعتباره لا يتمشى مع المادة ١٢. وعليه فإن المحكمة تعتبر أنه من الملائم بالنسبة لها أن تتحرى وتتفحص أهمية هذا البند مع الأخذ بعين الاعتبار النصوص ذات الصلة وأعراف الأمم المتحدة.

٢٦ – بموجب المادة ٢٤ من الميثاق فإن لمجلس الأمن "مسؤولية أساسية في الحفاظ على السلام والأمن الدولي". وانطلاقًا من هذا الاعتبار فإن من صلاحياته أن يفرض على الدول "التزامًا صريحًا بالرضوخ، إذا أصدر مثلاً قرارًا أو أمرًا .. بموجب الفصل السابع، وبإمكانه أيضًا لتحقيق هذه الغاية "أن يتطلب التنفيذ بالقوة" (توسعات معينة للمادة ١٧ الفقرة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة)، الرأي الاستشاري في ٢٠ يوليو/ تموز من عام ١٩٦٢، "تقارير أي. سي. جي. ١٩٦٢ ص ١٦٣". إلا أن المحكمة تؤكد أن المادة ٢٤ تشير إلى صلاحية قضائية أولية، وليس بالضرورة صلاحية قضائية حصرية. وللجمعية العامة سلطة، من بين سلطات أخرى، وبموجب المادة ١٤ من الميثاق، بأن "توصي بإجراءات من أجل حل سلمي" لمختلف الأوضاع (والقيد الوحيد الذي يفرضه المادة ١٤ على الجمعية العامة هو التقييد الذي تشتمل عليه المادة ١٢ وهو أن على الجمعية العامة ألا توصي باتخاذ إجراءات في الوقت الذي يتصدى فيه مجلس الأمن لنفس القضية ما لم يطلب إليها المجلس ذلك".

٢٧ – في ما يتعلق بالطريقة التي تتبعها الأمم المتحدة، فسرت الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي المادة ١٢ وطبقاها مبدئيًا على نحو لم تستطع معه الجمعية التقدم بتوصية بشأن سؤال يتعلق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين في وقت لا يزال فيه الموضوع على جدول عمل المجلس، وهكذا رفضت الجمعية في جلستها الرابعة أن توصي بإجراءات بعينها حول قضية إندونيسيا، على أساس أن المجلس من بين أشياء أخرى ظل محتفظًا بالأمر (السجلات الرسمية للجمعية العامة، الجلسة الرابعة، اللجنة السياسية الخاصة، موجز سجلات الاجتماعات، ٢٧ سبتمبر/ أيلول – ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩، الاجتماع السادس والخمسون ١٣ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٩، صفحة ٣٣٩ الفقرة ١١٨). وبالنسبة للمجلس، فقد حذف في مناسبات عدة بنودًا من جدول عمله لتمكين الجمعية العامة من المداولة بشأنها (وعلى سبيل المثال، القضية الأسبانية (السجلات الرسمية لمجلس الأمن، السنة الأولى: السلسلة الثانية، رقم ٢١ الاجتماع التاسع والسبعون ٤ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٦، صفحة ٤٩٨) في ما يتعلق بالأحداث على الحدود اليونانية (السجلات الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية، رقم ٨٩، الاجتماع ٢٠٢، ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٤٧، الصفحتان ٢٤٠٤ و ٢٤٠٥). وفي ما يتعلق بجزيرة تايوان (فورموزا) (السجلات الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة، رقم ٤٨، الاجتماع ٥٠٦، ٢٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٥٠، ص ٥). وفي قضية جمهورية كوريا قرر المجلس في ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥١ حذف البند ذي الصلة من قائمة المواضيع التي يحتفظ بها، لتمكين الجمعية من التداول حول الموضوع (السجلات الرسمية لمجلس الأمن، السنة السادسة، S/PV.531، الاجتماع ٥٣١، ٣١ يناير/ كانون الثاني ١٩٥١، الصفحتان ١١ و ١٢ الفقرة ٥٧).

ولكن هذا التفسير للمادة ١٢ تطور لاحقًا. وهكذا ارتأت الجمعية العامة أن من حقها في عام ١٩٦١ أن تتبنى توصيات في موضوع الكونجو "القراران ١٩٥٥ (١٥) و ١٦٠٠ (١٦)". وفي عام ١٩٦٣ في ما يتعلق بالمستعمرات البرتغالية "القرار ١٩١٣ (١٨)" في حين لا تزال تلك القضايا تظهر على جدول أعمال المجلس دون أن يكون المجلس قد تبنى أي قرار مؤخرًا يتعلق بها. وردًا على سؤال طرحته بيرو خلال الجلسة الثالثة والعشرين للجمعية العامة، أكد المستشار القانوني للأمم المتحدة أن الجمعية فسرت عبارة "تؤدي وظائف" الواردة في المادة ١٢ من الميثاق على أنها تعني "تؤدي الوظائف في هذه اللحظة" (الجمعية العامة الثالثة والعشرون، اللجنة الثالثة، الاجتماع ١٦٣٧، A/C.3/SR.1637، الفقرة ٩).

وفي الواقع، تلاحظ المحكمة أنه كان هناك ميل مطرد مع مرور الوقت لأن تتعامل الجمعية العامة ومجلس الأمن على نحو متواز مع الموضوع ذاته، في ما يتعلق بالمحافظة على السلام والأمن الدوليين (انظر على سبيل المثال الأمور المتعلقة بقبرص وجنوب أفريقيا وانجولا وروديسيا الجنوبية، ومؤخرًا، البوسنة والهرسك والصومال). وفي حين مال مجلس الأمن في كثير من الأحيان إلى التركيز على جوانب تلك الأمور

ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين، أخذت الجمعية العامة منحى أوسع بإيلائها الاهتمام للجوانب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية.

٢٨ – ترى المحكمة أن الإجراء المقبول للجمعية العامة حسب تطوره يتسق مع المادة ١٢ الفقرة ١، من الميثاق.

وبالتالي فإن المحكمة تتفق مع الرأي القائل أن الجمعية العامة بتبنيها القرار ES-10/14 وسعيها لرأي استشاري من المحكمة، لم يتعارض مع أحكام المادة ١٢ الفقرة ١، من الميثاق. وتتوصل المحكمة إلى أن الجمعية العامة بتقديمها الطلب لم تتجاوز صلاحيتها.

٢٩ – وقد تم أمام المحكمة تأكيد أن الطلب الحالي الخاص بتقديم رأي استشاري لم يف بالشروط الأساسية التي حددها القرار ٣٧٧ (٧) والذي تمت بموجبه الدعوة لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة واستمرت في التصرف. وفي هذا الصدد، قيل أولاً أن "مجلس الأمن لم يحتفظ أبدًا بمسودة قرار يقترح قيام المجلس ذاته بتقديم طلب الحصول على رأي استشاري من المحكمة حول الأمور التي يجري بحثها حاليًا" وأن ذلك الموضوع بعينه لم يتم طرحه أبدًا أمام المجلس، وأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تعتمد على أي تراخ من جانب المجلس في تقدم طلب كهذا. وثانيًا، قيل أن المجلس عندما تبنى القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) الذي صادق على "خريطة الطريق"، قبل تبني الجمعية العامة للقرار ES-10/14، استمر في ممارسة مسؤوليته للمحافظة على السلام والأمن الدوليين، ونتيجة لذلك لم يكن من حق الجمعية العامة التصرف بدلاً عنه. وقد تم أيضًا التحقق من صحة الإجراء الذي اتبعته الجلسة الخاصة الطارئة ولا سيما طابع الجلسة وحقيقة أن اجتماعها تمت الدعوة له للمداولة حول طلب تقديم الرأي الاستشاري في الوقت ذاته الذي تعقد فيه الجمعية العامة جلستها الدورية.

٣٠ – وتذكر المحكمة بأن القرار ٣٧٧ (٧) ينص على أن: "في حال أخفق مجلس الأمن بسبب عدم تحقق إجماع الأعضاء الدائمين في ممارسة مسؤوليته الأساسية المتمثلة في المحافظة على السلام والأمن الدوليين في أي قضية يبدو فيها تهديد للسلام وإخلال بالأمن أو عمل عدواني، يجب على الجمعية العامة أن تدرس الأمر على الفور بهدف تقديم توصيات ملائمة للأعضاء لاتخاذ إجراء جماعي ...".

ويقوم الإجراء الذي ينص عليه ذلك القرار على شرطين هما أن المجلس عجز عن ممارسة مسؤوليته الأساسية في المحافظة على السلام والأمن الدوليين نتيجة تصويت سالب من قبل عضو دائم واحد أو أكثر، وأن يكون الوضع منطويًا على تهديد للسلام وإخلال بالأمن العام أو عمل عدواني. ويجب على المحكمة طبقًا لذلك أن تؤكد ما إذا كان هذان الشرطان قد تحققا في ما يتعلق بالدعوة لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة، وتحديدًا في الوقت الذي قررت فيه الجمعية العامة طلب رأي استشاري من المحكمة.

٣١ – وفي ضوء تسلسل الأحداث الموضحة في القرارات ١٨ إلى ٢٣ أعلاه، تلاحظ المحكمة أنه في الوقت الذي تمت فيه الدعوة لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة في ١٩٩٧، كان المجلس غير قادر على اتخاذ قرار حول قضية مستوطنات "إسرائيلية" بعينها في الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب تصويت سالب من قبل عضو دائم، وكان هناك حسبما هو موضح في القرار ES-10/2 (انظر الفقرة ١٩ أعلاه) تهديد للسلام والأمن الدوليين. وتشير المحكمة أيضًا إلى أنه تمت في ٢٠ اكتو بر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ الدعوة مجددًا لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة للجمعية العامة على الأساس ذاته الذي تمت الدعوة لانعقادها عام ١٩٩٧ (انظر بياني مندوبي فلسطين و"إسرائيل" A/ES-10/PV.21، الصفحتان ٢ و ٥) بعد رفض مجلس الأمن مرة ثانية في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ نتيجة تصويت سالب من قبل عضو دائم لمشروع قرار يتعلق ببناء "إسرائيل" الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، وترى المحكمة أن مجلس الأمن اخفق مرة أخرى في التصرف طبقًا لما هو متوقع في القرار ٣٧٧ (٧). ولا يبدو للمحكمة أن الوضع في هذا الصدد تغير بين ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ و ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣ بما أن المجلس لم يبحث بناء الجدار، ولم يتبن أي قرار في ذلك الخصوص. وبالتالي، فإن المحكمة ترى أن المجلس، ولغاية ٨ ديسمبر/ كانون الأول، ٢٠٠٣ لم يدرس مجددًا التصويت السالب الذي تم في ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣. وعقب ذلك، وخلال تلك الفترة تمت الدعوة مجددًا وأصولاً لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة، وكان بالإمكان أن تكون مسئولة بموجب القرار ٣٧٧ (٧)، عن القضية المطروحة حاليًا أمام المحكمة.

٣٢ – وتؤكد المحكمة أيضا أنه، وفي سياق هذه الجلسة الخاصة الطارئة، تستطيع الجمعية العامة تبني أي قرار يقع ضمن إطار الموضوع الذي صدرت من أجله الدعوة لعقد الجلسة، أو ضمن صلاحياتها بما في ذلك قرار السعي لاستصدار رأي من المحكمة، ومما لا صلة له بالموضوع في ذلك الصدد أنه لم يتم تقديم اقتراح لمجلس الأمن لطلب مثل ذلك الرأي.

٣٣ – وبالتحول الآن إلى المخالفات الإجرائية الأخرى في الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة، لا ترى المحكمة أن طابع تلك الجلسة، ولا سيما حقيقة أن الدعوة لعقدها تمت في أبريل/ نيسان ١٩٩٧ وأعيدت الدعوة لعقدها ١١ مرة منذ ذلك الوقت، لها أي صلة في ما يتعلق بصحة الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة. وتلاحظ المحكمة في ذلك الصدد أن الجلسة الخاصة الطارئة السابعة للجمعية العامة التي تمت الدعوة لعقدها في ٢٢ يوليو/ تموز ١٩٨٠ أعيدت الدعوة لعقدها لاحقًا أربع مرات (في ٢٠ أبريل ١٩٨٠ و٢٥ يونيو/ حزيران ١٩٨٢ و ١٦ أغسطس/ آب ١٩٨٢ و ٢٤ سبتمبر/ أيلول ١٩٨٢) وأن صحة مشاريع قرارات الجمعية أو قراراتها المتبناة في ظل تلك الظروف لم يكن مشكوكًا فيها أبدًا. ولم يكن هناك شك أيضا في صحة أي مشاريع قرارات مسابقة تم تبنيها خلال الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة.

٣٤ – وتلاحظ المحكمة أيضًا رأي "إسرائيل" القائل أن إعادة الدعوة لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة غير صحيح حين تكون الجلسة العادية للجمعية العامة في حالة انعقاد، وترى المحكمة أنه على الرغم من أن عقد الجمعية العامة جلسة طارئة وأخرى عادية في آن واحد ربما لا يكون صحيحًا، إلا أنه لم يتم تحديد قاعدة من قواعد المنظمة يمكن أن يؤدي عقد الجلستين المذكورتين في آن واحد إلى انتهاكها وبالتالي إلى إبطال القرار الذي يتبنى الطلب الحالي الخاص بالرأي الاستشاري.

٣٥ – وأخيرًا، يبدو أن الدعوة لعقد الجلسة الخاصة الطارئة العاشرة تمت وفقًا للقاعدة ٩ (ب) من قواعد إجراءات الجمعية العامة، وأن الاجتماعات ذات الصلة تمت الدعوة لها بمقتضى القواعد المعمول بها. وكما أوضحت المحكمة في رأيها الاستشاري المؤرخ ٢١ يونيو/ حزيران ١٩٧١ الخاص بالتبعات القانونية على الدول جراء استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧٦ (١٩٧٠) أن "قرار هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة تم تشكيلها على نحو صحيح وأجيز طبقًا لقواعد إجراءات تلك الهيئة، وأعلنه رئيسها باعتبارها قرارًا مجازًا يجب أن يفترض على أنه قد تم تبنيه على نحو صحيح".

(تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧١، الصفحة ٢٢ الفقرة ٢٠). وفي ضوء ما سبق، لا تستطيع المحكمة أن ترى أي سبب لاستبعاد ذلك الافتراض في القضية الحالية.

٣٦ – تتحول المحكمة الآن إلى موضوع آخر ذي صلة بالاختصاص القضائي في الإجراءات الحالية وتحديدًا الرأي القائل إن طلب الجمعية العامة رأيًا استشاريًا ليس "قضية قانونية" ضمن مدلول المادة ٩٦ الفقرة ١ من الميثاق، والمادة ٦٥ الفقرة ١ من قانون المحكمة، وقد رؤي في هذا الصدد أنه لكي يشكل سؤال ما "قضية قانونية" لأغراض هذين الشرطين يجب أن يكون محددًا على نحو معقول، بما أنه لن يكون مؤهلاً خلافًا لذلك لإصدار رد من المحكمة بشأنه. وبالنسبة للطلب المقدم في الإجراءات الاستشارية الحالية، قيل إن من غير الممكن تحديد المدلول القانوني بتأكيد معقول للسؤال المطروح على المحكمة لسببين:

الأول هو أن السؤال المتعلق "بالتبعات القانونية" لبناء الجدار يسمح فقط بتفسيرين محتملين يؤدي كل واحد منهما لطريقة تصرف مستبعدة بالنسبة للمحكمة. ويمكن أولاً تفسير السؤال المطروح كطلب للمحكمة لتجد أن بناء الجدار غير قانوني وتعطي رأيها بعد ذلك حول التبعات القانونية لعدم القانونية المشار إليها. وفي هذه القضية رؤي أن على المحكمة أن ترفض الرد على السؤال المطروح لعدة أسباب يتعلق بعضها بالاختصاص القضائي، والبعض الآخر بموضوع الملاءمة وفي ما يتعلق بالاختصاص القضائي، قيل أنه إذا كانت الجمعية العامة ترغب في الحصول على رأي المحكمة حول القضية المعقدة والبالغة الحساسية الخاصة بقانونية بناء الجدار، فينبغي السعي صراحة للحصول على رأي بشأن ذلك الموضوع "قارن: تبادل

السكان اليونانيين والأتراك، الرأي الاستشاري، ١٩٢٥ بيه.سي.آي.جيه، السلسلة "ب" الرقم ١٠ الصفحة ١٧". وقد قيل أن التفسير الثاني المحتمل للطلب هو أنه يتعين على المحكمة أن تفترض أن بناء الجدار غير قانوني ثم تعطي رأيها بعد ذلك حول التبعات القانونية لعدم القانونية المفترض، وقد رؤي أنه ينبغي على المحكمة أن ترفض أيضًا الرد على السؤال استنادًا إلى هذه الفرضية بما أن الطلب عندئذ سيستند إلى افتراض قابل للشك فيه وسيكون من المستحيل في تلك الحال استبعاد التبعات القانونية لعدم القانونية من دون تحديد طبيعة عدم القانونية المشار إليها.

وثانيًا، رؤي أن السؤال المطروح على المحكمة ليس له طابع "قانوني" بسبب غموضه وطبيعته النظرية، وقد قيل تحديدًا في هذا الصدد أن السؤال لا يحدد ما إذا كانت المحكمة مطلوب منها توجيه التبعات القانونية إلى "الجمعية العامة أم إلى جهاز آخر تابع للأمم المتحدة" أم "الدول الأعضاء في الأمم المتحدة" أم "إسرائيل" أم "فلسطين" أم "كيان يضم بعض الجهات المذكورة أعلاه أم لكيان آخر".

٣٧ – وفي ما يتعلق بزعم عدم وضوح شروط طلب الجمعية العامة، وتأثيره على "الطبيعة القانونية" للسؤال المحال إلى المحكمة، تلاحظ المحكمة أن هذا السؤال متعلق بالتبعات القانونية الناتجة عن وضع واقعي محدد في ضوء أحكام ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب الموقعة بتاريخ ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩ (يشار إليها في ما يلي بـ "معاهدة جنيف الرابعة"). والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة. وبالتالي، فإن السؤال المقدم من الجمعية العامة إذا شئنا استخدام عبارة المحكمة في رأيها الاستشاري حول الصحراء الغربية "صيغ بلغة القانون ويتناول مشكلات القانون الدولي". وأن هذا السؤال وبحكم طبيعته يتطلب إجابة تستند إلى القانون، وبرأي المحكمة أن للسؤال طابعًا قانونيًا (انظر الصحراء الغربية، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، الصفحة ١٨ الفقرة ١٥).

٣٨ – توضح المحكمة أن عدم الوضوح في صياغة سؤال لا يحرم المحكمة من الاختصاص القانوني، وبالأحرى، أن عدم الوضوح هذا سيتطلب توضيحًا في التفسير وقد قدمت المحكمة على نحو متكرر تلك التوضيحات الضرورية للتفسير. وفي الماضي، لاحظت المحكمة الدائمة والمحكمة الحالية في بعض القضايا أن صياغة طلب رأي استشاري لم توضح بدقة السؤال الذي تم السعي للحصول على رأي المحكمة بشأنه (تفسير الاتفاقية اليونانية التركية المؤرخة أول ديسمبر ١٩٢٦ "البروتوكول النهائي، المادة (٤)"، الرأي الاستشاري ١٩٢٨، محكمة العدل الدولية الدائمة، السلسلة "ب"، رقم ١٦ (١)، الصفحات ١٤ إلى ١٦)، أو لم يتوافق مع "السؤال القانوني الحقيقي". الذي يجري بحثه (تفسير اتفاقية ٢٥ مارس/ آذار ١٩٥١ بين منظمة الصحة العالمية ومصر، الرأي الاستشاري تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٨٠، الصفحات ٨٧ إلى ٨٩

الفقرات ٣٤ إلى ٣٦)، ولاحظت المحكمة في قضية واحدة أن "السؤال المطروح أمام المحكمة صيغ على نحو غير مناسب واتسم بالغموض" (طلب مراجعة الحكم رقم ٢٧٣ الصادر عن المحكمة الإدارية التابعة للأمم المتحدة، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٨٢، الصفحة ٣٤٨ الفقرة ٤٦).

ونتيجة لذلك، طلب من المحكمة في كثير من الأحيان توسيع وتفسير وإعادة صياغة الأسئلة المقدمة لها (انظر الآراء الثلاثة المذكورة أعلاه، وأنظر أيضًا جاور زينة، الرأي الاستشاري ١٩٢٣، محكمة العدل الدولية الدائمة، السلسلة ب، الرقم ٨ "إمكانية قبول جلسات مقدمي العرائض من قبل اللجنة الخاصة بجنوب غرب أفريقيا، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٦، الصفحة ٢٥" نفقات بعينها من الأمم المتحدة (المادة ١٧ الفقرة ٢ من الميثاق)، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية، ١٩٦٢ الصفحات ١٥٧-١٦٢).

وفي الحالة الحاضرة، يتعين على المحكمة أن تقوم بما قامت به كثيرًا في الماضي وتحديدًا "توضيح المبادئ والأحكام القائمة وتفسيرها وتطبيقها، وبالتالي تقديم إجابة على السؤال المطروح لتستند إلى القانون" (قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١)، الصفحة ٢٣٤ الفقرة ١٣).

٣٩ - وفي الحالة الحاضرة، وإذا طلبت الجمعية العامة من المحكمة بيان "التبعات القانونية" الناشئة عن بناء الجدار، فإن استخدام هذه الاصطلاحات يتضمن بالضرورة تقييمًا لما إذا كان ذلك البناء أم لم يكن إخلالا بأحكام ومبادئ بعينها في القانون الدولي. وهكذا، فالمطلوب أولاً من المحكمة أن تحدد ما إذا كانت تلك الأحكام والمبادئ لا تزال عرضة للانتهاك جراء بناء الجدار بطول المسار المحدد له.

٤٠ - لا ترى المحكمة أن ما يشار إليها كطبيعة نظرية للسؤال المطروح عليها يثير قضية الاختصاص القضائي. وحتى عندما أثير الأمر كموضوع ملاءمة بدلاً من موضوع اختصاص قضائي، في القضية المتعلقة بقانونية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، رأت المحكمة أن القول بأنه يتعين عليها عدم التعامل مع سؤال صيغ بعبارات نظرية هو "تأكيد محض يخلو من أي تبرير" وأنه "يجوز للمحكمة أن تعطي رأيًا استشاريًا حول أي سؤال قانوني سواء كان نظريًا أو خلافه" (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١) صفحة ٢٣٦ الفقرة ١٥ التي تشير إلى شروط قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة (المادة ٤ من الميثاق)، الرأي الاستشاري ١٩٤٨، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٤٧-١٩٤٨ الصفحة ٦١؛ تأثير قرارات التعويض التي اتخذتها المحكمة الإدارية التابعة للأمم المتحدة، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٤، الصفحة ٥١، والتبعات القانونية على الدول جراء استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٧٦ (١٩٧٠)، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة

العدل الدولية ١٩٧١، الصفحة ٢٧ الفقرة ٤٠). وعلى أي حال، ترى المحكمة أن السؤال المقدم إليها في ما يتعلق بالتبعات القانونية لبناء الجدار ليس سؤالاً نظريًا، ويتعين على المحكمة تحديد الجهات المتأثرة بتلك التبعات.

٤١ – وعلاوة على ذلك، لا تستطيع المحكمة قبول الرأي الذي تم تقديمه خلال الإجراءات الحالية والذي يقول أنها لا تتمتع بالاختصاص القضائي بسبب الطابع "السياسي" للسؤال المطروح، وكما يتضح من اختصاص المحكمة القائم منذ زمن بعيد حول هذه النقطة، ترى المحكمة أن السؤال القانوني له أيضًا جوانب سياسية. "كما هو الحال، وفي طبيعة الأشياء، في كثير من الأسئلة التي تثار في الحياة الدولية، لا يكفي لحرمان السؤال من كونه "سؤالاً قانونيًا" وحرمان "المحكمة من صلاحية مخولة إياها بموجب قانونها الأساسي (طلب مراجعة الحكم رقم ١٥٨ الصادر عن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٣، الصفحة ١٧٢ الفقرة ١٤). وأيًا كانت جوانبه السياسية، لا تستطيع المحكمة أن ترفض قبول الطابع القانوني لسؤال يدعوها لتولي مهمة قضائية أساسًا وتحديدًا تقييم قانونية سلوك محتمل للدول في ما يتعلق بالالتزامات المفروضة عليها بموجب القانون الدولي (قارن: شروط قبول دولة في عضوية الأمم المتحدة (المادة ٤ من الميثاق)، الرأي الاستشاري ١٩٤٨، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٤٧–١٩٤٨ الصفحتين ٦١ و ٦٢ "صلاحية الجمعية العامة لقبول دولة في الأمم المتحدة، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٠، الصفحتين ٦ و ٧. نفقات بعينها على الأمم المتحدة (المادة ١٧ الفقرة ٢ من الميثاق)، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٦٢، الصفحة ١٥٥)" (قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١)، الصفحة ٢٣٤ الفقرة ١٣).

وفي رأيها الخاص بتفسير الاتفاقية المؤرخة ٢٥ مارس/ آذار ١٩٥١ بين منظمة الصحة العالمية ومصر أكدت المحكمة أنه "في الأوضاع التي تكون فيها الاعتبارات السياسية سائدة ربما يكون ضروريًا على نحو خاص لمنظمة دولية أن تحصل على رأي استشاري من المحكمة في ما يتعلق بالمبادئ القانونية المعمول بها بالنسبة للموضوع قيد النقاش" (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٨٠ الصفحة ٨٧ الفقرة ٣٣). وعلاوة على ذلك، أكدت المحكمة في رأيها بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها أن "الطابع السياسي للدوافع التي ربما يقال أنها أدت لتقديم الطلب، وردود الأفعال السياسية التي ربما ينطوي عليها الرأي المقدم، لا صلة لها عند تحديد مدى تمتعها بالاختصاص القضائي لتقديم رأي كهذا" (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١) الصفحة ٢٣٤ الفقرة ١٣). وترى المحكمة أنه لا يوجد عنصر في الإجراءات الحالية يمكن أن يدفعها إلى التوصل لنتيجة أخرى.

٤٢ – تتمتع المحكمة بالتالي بالاختصاص القضائي لإعطاء الرأي الاستشاري المطلوب بموجب القرار ES-10/14 الصادر عن الجمعية العامة.

٤٣ – اعترض البعض خلال الوقائع الحالية بالقول أنه ينبغي على المحكمة أن تمتنع عن ممارسة صلاحيتها القضائية بسبب وجود جوانب معينة في طلب الجمعية العمومية من شأنها أن تفسر ممارسة الصلاحية القضائية للمحكمة بأنها غير ملائمة ولا تنسجم مع الوظيفة القضائية للمحكمة.

٤٤ – ذكرت المحكمة مرات عديدة في الماضي أن المادة ٦٥ فقرة ١ من نظامها الأساسي التي تنص على أن "المحكمة يمكن أن تعطي رأيًا استشاريًا ..." (مع التشديد على كلمة "يمكن")، ينبغي تفسيرها بأنها تعني أن للمحكمة سلطة اجتهادية تخولها الامتناع عن إعطاء رأي استشاري حتى مع تلبية شروط سلطتها القضائية (شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (I)، صفحة ٢٣٤ فقرة ١٤). ولكن المحكمة واعية لحقيقة أن ردها على طلب للحصول على رأيها الاستشاري "يمثل مشاركتها في نشاطات المنظمة، ولا ينبغي رفضه من حيث المبدأ" (تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا، هنغاريا، ورومانيا، المرحلة الأولى، رأي استشاري، تقارير منظمة العدل الدولية ١٩٥٠، صفحة ٧١، انظر كذلك، على سبيل المثال، الاختلاف المتعلق بالحصانة عن العملية القانونية لمبعوث خاص للجنة حقوق الإنسان، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٩ (I)، ص ٧٨–٧٩ فقرة ٢٩). والمحكمة، مع الأخذ في الاعتبار مسؤوليتها باعتبارها "الأداة القضائية الأساسية للأمم المتحدة (مادة ٩٢ من الميثاق)، ينبغي عليها من حيث المبدأ ألا تتقاعس عن إعطاء رأي استشاري. وانسجامًا مع فلسفتها التشريعية الثابتة، فإن "الأسباب القاهرة" فقط تؤدي بالمحكمة إلى أن تحجب رأيها.

(تكاليف معينة للأمم المتحدة (مادة ١٧ فقرة ٢ من الميثاق، رأي استشاري تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٦٢، ص ١٥٥، انظر كذلك، على سبيل المثال، الاختلاف المتعلق بالحصانة عن العملية القانونية لمبعوث خاص للجنة حقوق الإنسان، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٩ (I)، ص ٧٨–٧٩ فقرة ٢٩). ولم يسبق للمحكمة الحالية أبدًا، في ممارسة هذه السلطة الاجتهادية، أن امتنعت عن الاستجابة لطلب رأي استشاري. وكان قرارها بعدم إعطاء رأي استشاري حول (استخدام إحدى الدول أسلحة نووية في صراع مسلح)، الذي طلبته منظمة الصحة العالمية، مبنيًا على افتقار المحكمة إلى السلطة القضائية، لا على اعتبارات الأهلية القضائية (انظر تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٩ (I)، ص ٢٣٥ فقرة ١٤). وفي مناسبة واحدة فقط ارتأت سلف محكمة العدل الدولية، وهي (المحكمة الدائمة للعدل الدولي)، أنه ينبغي عليها ألا ترد على طلب تقدم إليها (وضع كاريليا الشرقية، رأي استشاري ١٩٢٣، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، سلسلة ب، عدد ٥).

٤٥ – هذه الاعتبارات لا تعفي المحكمة من واجب الوفاء بشروطها، في كل مرة تطالب بإعطاء رأي، من ناحية صلاحيتها لممارسة وظيفتها القضائية، بالإشارة إلى معيار "الأسباب القاهرة". ويجب على المحكمة بناء على ذلك أن تتفحص بدقة وعلى ضوء فلسفتها التشريعية كل واحدة من الحجج المقدمة إليها بهذا الخصوص.

٤٦ – أولى الحجج الماثلة لهذه تتعلق بأن المحكمة لا ينبغي أن تمارس صلاحيتها في القضية الحالية لأن الطلب يتعلق بمسألة شائكة بين "إسرائيل" وفلسطين، لم تقبل "إسرائيل" فيها بممارسة المحكمة صلاحيتها وحسب وجهة النظر هذه، فإن موضوع بحث المسألة التي تعرضها الجمعية العمومية "جزء مكمل للصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني الأشمل، الذي يتعلق بمسائل الإرهاب، والأمن، والحدود، والمستوطنات، والقدس، وغيرها من القضايا ذات العلاقة". وقد أكدت "إسرائيل" أنها لم تقبل أبدًا بتسوية هذا الصراع الأشمل من قبل المحكمة أو من قبل أي وسيلة أخرى من وسائل فرض الأحكام القضائية، وعلى العكس تحتج بأن الأطراف اتفقت بصورة متكررة على أن هذه القضايا ينبغي تسويتها بالتفاوض، مع إمكانية أن يؤول الأمر إلى التحكيم. وبناء على ذلك يجادل بالقول أن المحكمة ينبغي أن تتجنب إعطاء الرأي الحالي، على أساس أمور من بينها سابقة قرار (المحكمة الدائمة للعدل الدولي) بشأن وضع كاريليا الشرقية (التي كانت محل نزاع بين روسيا وفنلندا المترجم).

٤٧ – تراعي المحكمة أن غياب الاتفاق على اختصاصات المحكمة المثيرة للخلاف بين الدول المعنية، ليس له تأثير على اختصاص المحكمة في إعطاء رأي استشاري. ففي رأي استشاري سنة ١٩٥٠ أوضحت المحكمة أن:

"رضا الدول، التي هي أطراف في نزاع ما، هو أساس اختصاص المحكمة في القضايا الشائكة. والأمر يختلف فيما يتعلق بالإجراءات الاستشارية حتى حين يكون طلب الرأي متعلقًا بمسألة قانونية معلقة بين الدول في واقع الأمر. وليس لرد المحكمة سوى صفة استشارية: وعليه فليس لديه قوة الإلزام. ويتبع ذلك، أنه ما من دولة، سواء كانت عضوًا في الأمم المتحدة أم لم تكن، تستطيع أن تمنع إعطاء رأي استشاري، تعتبره الأمم المتحدة مرغوبًا فيه من أجل الحصول على تبصرة فيما يتعلق بمسار الإجراء الذي ينبغي عليها اتخاذه. ورأي المحكمة لا يعطى للدول، بل للأداة المخولة طلبه، ورد المحكمة، التي هي نفسها "أداة من أدوات الأمم المتحدة"، يمثل مشاركتها في نشاطات المنظمة، وينبغي عدم رفضه من حيث المبدأ". (تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا، وهنغاريا، ورومانيا، المرحلة الأولى، رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٠، ص ٧١؛ انظر كذلك الصحراء الغربية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، صفحة ٢٤ فقرة ٣١).

يتبع ذلك، أن المحكمة، في تلك الوقائع، لم ترفض الاستجابة لطلب إصدار رأي استشاري على أساس أنها، في تلك الظروف الخاصة، تفتقر إلى السلطة القضائية. ولكن المحكمة تفحّصت معارضة دول معينة للطلب من قبل الجمعية العمومية في سياق قضايا اللياقة القضائية.

وفي معرض التعليق على قرارها لسنة ١٩٥٠، شرحت المحكمة في رأيها الاستشاري المتعلق بالصحراء الغربية أنها "بناء على ذلك .. قد اعترفت بأن غياب الرضا قد يشكل أساسًا للامتناع عن إعطاء الرأي المطلوب، إذا كانت اعتبارات اللياقة القضائية ستجبر المحكمة على رفض الرأي ضمن ظروف حالة معينة"، وتابعت المحكمة القول: "في ظروف معينة .. قد يجعل غياب رضا دولة معينة إعطاء رأي استشاري غير متلائم مع الشخصية القضائية للمحكمة. وتنشأ مثل هذه الحالة عندما تكشف الظروف أن إعطاء جواب سيكون له أثر الالتفاف على المبدأ الذي يقول أن أي دولة ليست مضطرة إلى السماح بعرض نزاعات للتسوية القضائية من دون رضاها". (الصحراء الغربية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، ص ٢٥ الفقرتان ٣٢ و ٣٣).

في تطبيق ذلك المبدأ على الطلب المتعلق بالصحراء الغربية، وجدت المحكمة أن تناقضًا قانونيًا موجود فعلاً، ولكنه تناقض نشأ أثناء مداولات الجمعية العمومية، وفيما يتعلق بالمسائل التي كانت الجمعية تتعامل معها. ولم ينشأ بشكل مستقل في علاقات ثنائية (المرجع السابق، ص ٢٥ فقرة ٣٤).

٤٨ – فيما يتعلق بطلب الرأي الاستشاري المعروض على المحكمة الآن، تعترف المحكمة بأن "إسرائيل" وفلسطين عبّرتا عن آرائها المختلفة اختلافًا جذريًا في العواقب القانونية المترتبة على بناء "إسرائيل" للجدار، الذي طُلب من المحكمة أن تصدر حكمها فيه. ولكن المحكمة ذاتها لاحظت أن "الخلافات في وجهات النظر .. في القضايا القانونية، كانت موجودة في واقع الأمر في كل إجراء استشاري" (العواقب القانونية لحالات استمرار وجود جنوب أفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن رقم ٢٧٦ (١٩٧٠) رأي استشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧١، ص ٢٤ فقرة ٣٤).

٤٩ – علاوة على ذلك، لا تعتبر المحكمة أن موضوع بحث طلب الجمعية العمومية يمكن اعتباره مجرّد مسألة ثنائية بين "إسرائيل" وفلسطين. ومع أخذ سلطات ومسؤوليات الأمم المتحدة في الاعتبار، في المسائل التي تتعلق بالسلام والأمن العالميين، فإن رأي المحكمة هو أن بناء الجدار يجب اعتباره محط اهتمام مباشر للأمم المتحدة. وتنبع مسؤولية الأمم المتحدة في هذه المسألة من الانتداب وقرار التقسيم المتعلق بفلسطين (انظر الفقرتين ٧٠ و ٧١ فيما يلي). وقد وُصفت هذه المسؤولية من قبل الجمعية العمومية بأنها "مسؤولية دائمة نحو المسألة الفلسطينية حتى حين حلّ هذه المسألة في جميع جوانبها بطريقة مرْضية بالانسجام مع

الشرعية الدولية" (قرار الجمعية العمومية ٥٧/١٠٧ في ٣ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٢). وضمن الإطار المؤسسي للمنظمة، تجلّت هذه المسؤولية في تبني العديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية، وفي إيجاد الكثير من هيئات الإعانة التي أنشئت خصيصًا للمساعدة في تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يمكن تحويلها لغيره.

٥٠ – الهدف من الطلب المقدم إلى المحكمة، هو الحصول منها على رأي تعتبره الجمعية العمومية مساعدًا لها في ممارسة وظائفها على نحو ملائم. والرأي مطلوب في مسألة تحوز على الاهتمام الشديد بوجه خاص من قبل الأمم المتحدة، وتقع ضمن إطار مرجعي أوسع بكثير من نزاع ثنائي. وفي هذه الظروف، لا تعتبر المحكمة أن إعطاء رأي سيكون له أثر الالتفاف على مبدأ الرضا بتسوية قضائية، وأن المحكمة لا تستطيع بناء على ذلك، في ممارسة سلطتها القضائية، أن ترفض إعطاء رأي على ذلك الأساس.

٥١ – تتحوّل المحكمة الآن إلى حجة أخرى تُرفع في المداولات الحالية دعمًا لوجهة النظر التي تقول أنه ينبغي عليها الامتناع عن ممارسة اختصاصها. وقد حاجج بعض المشاركين بأن الرأي الاستشاري من المحكمة بشأن شرعية الجدار والعواقب القانونية لبنائه قد يُعيق التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه للصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني. وعلى نحو أكثر تحديدًا اعتُرض على أن مثل ذلك الرأي يمكن أن يقوّض خطة "خريطة الطريق" (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)، التي تطالب "إسرائيل" وفلسطين بتلبية التزامات معيّنة في مراحل مختلفة مشار إليها في الخطة. وقد زُعم أن الرأي المطلوب قد يعقّد المفاوضات المتصورة في "خريطة الطريق"، ولذلك ينبغي على المحكمة أن تمارس صلاحياتها وترفض الردّ على السؤال المطروح.

وهذا طرح من النوع الذي اضطر المحكمة حتى الآن إلى التفكير فيه مرات عديدة في الماضي. على سبيل المثال، في رأيها الاستشاري حول (شرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية، أو استعمالها) ذكرت المحكمة: "طُرح أنّ .. صدور ردّ من المحكمة في هذه القضية قد يؤثر عكسيًا على مفاوضات نزع السلاح، وأنه من ثمّ، سيكون مناقضًا لمصلحة الأمم المتحدة. والمحكمة على علم بأنّ استنتاجاتها التي تتوصل إليها في أي رأي نعطيه، ستكون ذات علاقة بالجدل المتواصل حول المسألة في الجمعية العمومية، وسوف تقدّم عاملاً إضافيًا في المفاوضات بشأن هذه المسألة. وابعد من ذلك، فإن اثر الرأي مسألة تفهّم وتقدير. فقد استمعت المحكمة للمواقف المتناقضة التي تم تقديمها، ولا توجد معايير واضحة يمكن لها بواسطتها أن تفضّل تخمينًا على غيره". (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (I)، ص ٢٣٧ فقرة ١٨؛ انظر كذلك الصحراء الغربية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥, ص ٣٧ فقرة ٧٣).

٥٢ – أشار أحد المشاركين في المداولات الحالية إلى أن المحكمة، إذا كانت ستعطي ردًا على الطلب، ينبغي عليها في كل الأحوال أن تفعل ذلك وهي تضع في ذهنها "جانبين رئيسيين من جوانب عملية

السلام: الأول هو المبدأ الأساسي الذي يقول أن قضايا الوضع الدائم يجب حلّها من خلال المفاوضات، وحاجة جميع الأطراف خلال الفترة الانتقالية، إلى القيام بمسؤولياتها الأمنية بحيث يمكن لعملية السلام أن تنجح".

٥٣ – تعي المحكمة إن "خارطة الطريق" التي صادق عليها مجلس الأمن في القرار ١٥١٥ (٢٠٠٣) (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه)، تشكل إطارا تفاوضيًا لحل النزاع "الإسرائيلي" الفلسطيني. ولكنّه ليس واضحًا ما هو التأثير الذي سيكون لرأي المحكمة على هذه المفاوضات: فقد عبّر المشاركون في المداولات الحالية عن وجهات نظر متعارضة بهذا الخصوص. ولا تستطيع المحكمة اعتبار هذا العامل سببًا قاهرًا للتخلي عن ممارسة سلطتها.

٥٤ – طرح مشاركون معينون كذلك على المحكمة أن مسألة بناء الجدار كانت جانبًا واحدًا فقط من جوانب النزاع "الإسرائيلي" الفلسطيني، الذي لا يمكن تناوله على نحو ملائم في المداولات الحالية، ولكن المحكمة لا تعتبر ذلك سببًا يحفزها إلى الامتناع عن الرد على السؤال المطروح. والمحكمة تعلم حقًا بأن مسألة الجدار، جزء من كلّ أكبر، وسوف تأخذ هذا الظرف بعين الاعتبار وبعناية في أي رأي قد تعطيه. وفي الوقت ذاته، فإن السؤال الذي اختارت الجمعية العمومية طرحه يقتصر على الآثار القانونيه لبناء الجدار، وستكتفي المحكمة بتفحّص القضايا الأخرى بقدر ما هي ضرورية لدراستها للسؤال المطروح عليها.

٥٥ – طرح كثير من المشاركين في المداولات الحجة الأخرى وهي أنه ينبغي على المحكمة أن تمتنع عن ممارسة اختصاصها لأنها لا تملك تحت تصرفها الحقائق والأدلة اللازمة لكي تتوصل إلى استنتاجها وبوجه خاص، اعترضت "إسرائيل"، مشيرة إلى الرأي الاستشاري الخاص بتفسير معاهدات السلام مع بلغاريا وهنغاريا ورومانيا، وقالت أن المحكمة لا تستطيع إعطاء رأي في القضايا التي تثير أسئلة عن الحقائق التي لا يمكن توضيحها من دون الاستماع إلى جميع أطراف النزاع. وطبقًا لما تقوله "إسرائيل" إذا قررت المحكمة أن تعطي الرأي المطلوب، فسوف تكون مضطرة إلى التأمل في حقائق أساسية، وإجراء افتراضات بشأن حجج قانونية. وبتحديد أكثر، جاءت "إسرائيل" بالقول أن المحكمة لا تستطيع الحكم في النتائج القانونية لبناء الجدار من دون البحث والتقصّي، أولاً، في طبيعة ومدى الخطر الأمني الذي يستهدف الجدار الاستجابة له، وفاعلية تلك الاستجابة، وثانيًا، في اثر بناء الجدار على الفلسطينيين. وهذه المهمة التي ستكون حتى الآن صعبة في قضية مشاكسة، ستكون معقدة على نحو إضافي في إجراء استشاري، بخاصة وان "إسرائيل" وحدها تملك معظم المعلومات الضرورية، وأنها ذكرت أنها اختارت أن لا تتناول الاستحقاقات. واستنتجت "إسرائيل" كذلك أن المحكمة، التي تواجه قضايا تتعلق بالحقائق يستحيل، استجلاؤها في المداولات الحالية، ينبغي عليها أن تستخدم تعقّلها وتمتنع عن الامتثال لطلب مثل هذا الرأي الاستشاري.

٥٦- ترى المحكمة أن مسألة ما إذا كان الدليل المتوفر لديها كافيًا لإعطاء رأي استشاري يجب أن تتقرر في كل حالة بعينها. وفي رأيها فيما يخص تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا، وهنغاريا، ورومانيا (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٠، ص ٧٢) ومرة أخرى في رأيها بخصوص الصحراء الغربية، أوضحت المحكمة أن ما هو حاسم في هذه الظروف هو "ما إذا كان معروضًا على المحكمة معلومات وأدلة كافية تمكنها من التوصل إلى نتيجة قضائية بشأن أي مسائل متنازع عليها تتعلق بالحقائق، والبت فيها ضروري للمحكمة لكي تعطي رأيًا في ظروف تتوافق مع شخصيتها القضائية" (الصحراء الغربية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، ص ٢٨-٢٩ فقرة ٤٦). ولذلك، على سبيل المثال، في المرافعات التي تخص الوضع القانوني لكاريليا الشرقية، قررت المحكمة الدائمة للعدل الدولي أن تمتنع عن إعطاء رأي لأسباب من بينها أن المسألة المطروحة "أثارت مسألة تتعلق بالحقائق لم يكن ممكنًا تفسيرها من دون الاستماع إلى كلا الطرفين" (تفسير معاهدات السلام مع بلغاريا، هنغاريا، ورومانيا، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥٠، ص ٧٢ انظر وضع كاريليا الشرقية، المحكمة الدائمة للعدل الدولي، سلسلة ب، عدد ٥ ص ٢٨). ومن ناحية أخرى، في الرأي المتعلق بالصحراء الغربية، رأت المحكمة إنها زودت بأدلة وثائقية شاملة جدًا، تتعلق بالحقائق ذات الصلة (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، ص ٢٩ فقرة ٤٧).

٥٧- في الحالة الحالية، يتوفر لدى المحكمة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وملف ضخم مقدم من قبله إلى المحكمة، لا يحتوي وحسب على معلومات مفصلة عن مسار الجدار، بل وعن تأثيره الإنساني والاقتصادي الاجتماعي على السكان الفلسطينيين. ويتضمن الملف تقارير عديدة قائمة على زيارات للمواقع قام بها مبعوثون خاصون وهيئات مؤهلة تابعة للأمم المتحدة. كما قدم الأمين العام إلى المحكمة بيانًا مكتوبًا يحدث ما ورد في تقريره، ويرفق المعلومات المتضمنة بخصوص هذه المسألة. ويضاف إلى ذلك أن مشاركين آخرين عديدين قدموا إلى المحكمة بيانات مكتوبة تشتمل على معلومات ذات صلة بالرد على السؤال الذي طرحته الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وتلاحظ المحكمة بوجه خاص إن بيان "إسرائيل" المكتوب، رغم أنه مقصور على قضايا الاختصاص القضائي والأهلية القضائية، تضمن ملاحظات عن مسائل أخرى، من بينها مخاوف "إسرائيل" فيما يتعلق بالأمن، وكان مرفقًا به ملاحق مشابهة، والعديد من الوثائق الأخرى التي أصدرتها الحكومة "الإسرائيلية" بشأن هذه المسائل هي في المجال العام.

٥٨- تجد المحكمة إن لديها معلومات وأدلة كافية تمكنها من إعطاء الرأي الاستشاري الذي طلبته الجمعية العمومية. وفضلاً عن ذلك، فإن واقعة أن الآخرين قد يقومون هذه الحقائق ويفسرونها بطريقة ذاتية أو سياسية لا يمكن إن تكون حجة تجعل محكمة قانونية تتخلى عن مهمتها القضائية. ولذلك فإنه لا يوجد في القضية الحالية افتقار إلى المعلومات يشكل سببًا قاهرًا يجعل المحكمة تمتنع عن إعطاء الرأي المطلوب.

٥٩ – طرح بعض المشاركين، كذلك في بياناتهم المكتوبة، حجة إن المحكمة ينبغي عليها الامتناع عن إعطاء الرأي المطلوب في العواقب القانونية لبناء الجدار لأن مثل هذا الرأي سيكون مفتقرًا إلى أي غرض مفيد. وحاججوا بالقول إن الآراء الاستشارية للمحكمة يجب اعتبارها وسيلة لتمكين هيئة أو وكالة بحاجة إلى توضيح قانوني لعملها المستقبلي، من الحصول على ذلك التوضيح. وتتابع هذه الحجة القول، أنه في القضية الحالية لن تكون الجمعية العمومية بحاجة إلى رأي من المحكمة لأنها قد أعلنت من قبل أن بناء الجدار غير شرعي، وحددت من قبل العواقب القانونية بمطالبة "إسرائيل" بوقف البناء وهدم الجدار، ولأن الجمعية العمومية أيضًا لم توضح أبدًا كيف تنوي أن تستفيد من الرأي.

٦٠ – كما هو واضح من قوانين المحكمة، فإن غرض الآراء الاستشارية هو تزويد الهيئات التي تطلبها بالقوانين اللازمة لها في عملها. وفي رأيها الخاص "بالتحفظات على الاتفاقية الخاصة بمنع جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبيها"، رأت المحكمة: "إن الغرض من طلب الرأي هذا هو إرشاد الأمم المتحدة فيما يتعلق بعملها" (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٥١، ص ١٩). وبالمثل، في رأيها المتعلق بالعواقب القانونية المترتبة على الدول جراء استمرار تواجد جنوب إفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا) رغم قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠)، أشارت المحكمة إلى أن "الطلب مقدم من قبل هيئة تابعة للأمم المتحدة بالرجوع إلى قراراتها، وهي تنشد المشورة القانونية من المحكمة بشأن عواقب وآثار هذه القرارات" (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧١، ص ٢٤ فقرة ٣٢). وقد وجدت المحكمة في مناسبة أخرى أن الرأي الاستشاري الذي كانت ستعطيه "سوف يزود الجمعية العمومية بعناصر ذات صفة قانونية ذات صلة بمعالجتها الإضافية لإزالة الاستعمار عن الصحراء الغربية" (الصحراء الغربية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، ص ٣٧ فقرة ٧٢).

٦١ – فيما يتعلق بالجدل الذي دار حول أن الجمعية العامة لم توضح ما هي الفائدة التي تجنيها من الرأي الاستشاري بشأن الجدار فإن المحكمة تعيد إلى الأذهان، ما له صلة بالإجراءات الراهنة، وهو ما قررته في رأيها حول قانونية التهديد أو استخدام الأسلحة النووية: "لاحظت بعض الدول إن الجمعية العامة لم تفسر بدقة للمحكمة ما هي الأغراض المحددة التي تبتغي لأجلها الرأي الاستشاري. ومع ذلك، فليس للمحكمة ذاتها أن تزعم تقرير ما إذا كانت الجمعية العامة تحتاج أو لا تحتاج إلى الرأي الاستشاري للقيام بوظائفها. وللجمعية العامة الحق في إن تقرر بنفسها مدى نفع أي رأي على ضوء احتياجاتها" (تقارير اي سي جي ١٩٩٦ (١) ص ٢٣٧ الفقرة ١٦).

٦٢ – بناء على ذلك فإن المحكمة لا تستطيع أن تحجم عن الإجابة على السؤال المطروح على أساس أن رأيها يفتقر إلى أي غاية مفيدة. ولا يمكن للمحكمة أن تستبدل تقييمها لمدى فائدة الرأي الملتمس والنفع

الذي يعود على الهيئة التي طلبته، ألا وهي الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، وفي كل الأحوال فإن المحكمة ترى أن الجمعية العامة لم تحسم بعد مسألة جميع النتائج المحتملة لقرارها. وسوف تكون مهمة المحكمة أن تقرر بأسلوب جامع مستوعب النتائج القانونية والتبعات المترتبة على إقامة الجدار، في حين أن الجمعية العامة ومجلس الأمن يمكنهما عندها استنباط النتائج مما توصلت إليه المحكمة.

٦٣ – وأخيرًا، سوف تلتفت المحكمة لجدل آخر يدور حول أهليتها لإعطاء رأي استشاري في مجريات الدعاوى الحالية. وادعت "إسرائيل" أن فلسطين، نظرًا لمسؤوليتها عن أعمال العنف ضد "إسرائيل" وسكانها، والتي يهدف الجدار إلى التصدي لها لا يمكنها أن تلتمس علاجًا لوضع ناجم عن سوء عملها. وفي هذا السياق استشهدت "إسرائيل" بالقاعدة التي تقول أن "ليس لأحد أن يفيد من باطل صدر عنه"، والتي تعتبر أن لها من الارتباط بالدعاوى الاستشارية قدر مالها من صلة بقضايا النزاعات. لذا فإن "إسرائيل" تستنتج أن حسن النوايا ومبدأ "الأيدي النظيفة" يشكل سببًا وجيهًا ينبغي أن يقود المحكمة إلى رفض طلب الجمعية العامة.

٦٤ – ولا تعتبر المحكمة أن لهذا الجدل صلة بالموضوع. وكما جرى تأكيده آنفًا، فإن الجمعية العامة هي التي طلبت الرأي الاستشاري وسوف يعطى هذا الرأي للجمعية العامة، وليس لدولة أو كيان معين.

٦٥ – في ضوء ما تقدم من معطيات تستنتج المحكمة أنها لا تملك الصلاحية القانونية لإعطاء رأي حول قضية التمست الجمعية العامة الرأي الاستشاري فيها فحسب (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه)، بل إنه ليس هناك من سبب قاهر يضطرها لاستخدام سلطتها الاجتهادية كي لا تعطي هذا الرأي.

•••

٦٦ – وسوف تتصدى المحكمة الآن للإجابة عن التساؤل المقدم إليها من "الجمعية العامة" في القرار: ES-10/14. وتذكر المحكمة ها هنا أن السؤال جاء على الشكل التالي:

"ما التبعات القانونية الناشئة عن إقامة الجدار الذي تبنيه "إسرائيل"، القوة المحتلة، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها المناطق داخل وحوالي القدس الشرقية والذي ورد وصفه في تقرير الأمين العام في ضوء قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة؟".

٦٧ – كما شرحت الفقرة ٨٢ أدناه، فإن [الجدار] محل السؤال بنيان معقد، لذا فإن هذه التسمية بهذا اللفظ لا يمكن فهمها في سياق معنى مادي محدود غير أن المصطلحات الأخرى المستخدمة سواء من قبل "إسرائيل" (السياج) أو من قبل الأمين العام (الحاجز)، ليست بأكثر دقة إذا فهمت بمعنى مادي. وفي هذا الرأي اختارت المحكمة لذلك أن تستخدم المصطلح الذي استخدمته الجمعية العامة.

وتلاحظ المحكمة علاوة على ذلك أن طلب الجمعية العامة ينصب على التبعات القانونية لبناء الجدار "في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها الأراضي داخل وحوالي القدس الشرقية". وكما سنشرح أدناه (انظر الفقرات ٧٩ و ٨٤ أدناه) فإن بعض أجزاء الجدار يجري بناؤها، أو خطط لبنائها على أراضي "إسرائيل" نفسها، والمحكمة لا تعتبر نفسها مدعوة إلى تفحص النتائج القانونية الناجمة عن إنشاء تلك الأجزاء من الجدار.

٦٨ – يتناول السؤال الذي طرحته الجمعية العامة التبعات القانونية لإنشاء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إلا أنه ينبغي على المحكمة أولاً وهي تتصدى لتبيان هذه الآثار والتبعات للجمعية العامة أن تقرر بادئ ذي بدء ما إذا كان إنشاء الجدار ينتهك أو لا ينتهك القانون الدولي (انظر الفقرة ٣٩ أعلاه). لذا فإن المحكمة ستبت في هذا الأمر قبل المضي في تناول تبعات إقامة الجدار.

٦٩ – وللقيام بهذا سوف تقوم المحكمة أولاً بتحليل موجز لوضع الأراضي مدار الحديث عن الجدار، ومن ثم سوف تصف ما تم إنشاؤه من أشغال، أو ما هو في طور البناء في تلك المناطق. وتبين المحكمة من ثم ما ينطبق من قانون في هذا المقام قبل السعي لتأسيس الحكم بأن القانون جرى انتهاكه.

٧٠ – كانت فلسطين جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. ففي نهاية الحرب العالمية الأولى عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا العظمى ببسط انتداب من الدرجة "أ" على فلسطين بمقتضى الفقرة ٤ من البند ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم الذي نص على أن:

"بعض المجتمعات التي كانت تتبع الإمبراطورية التركية سابقًا قد بلغت مرحلة من النمو بحيث أن وجودها بصفتها أممًا مستقلة يمكن الاعتراف به مؤقتًا شريطة أن تخضع لانتداب يسدي لها النصيحة الإدارية ويقدم العون إلى الوقت الذي تكون فيه قادرة على أن تقوم بنفسها وتتدبر أمورها".

وتعيد المحكمة إلى الأذهان أنه في رأيها الاستشاري حول الوضع الدولي لجنوب غرب إفريقيا، حين يجري التحدث عن الانتداب بصفة عامة، لاحظت المحكمة "أن الانتداب قام لمصلحة سكان المنطقة ولمصلحة البشرية عمومًا بصفته عرفًا دوليًا ذا هدف دولي وهو عهدة الحضارة المقدسة" (تقارير أي. سي. جي. ١٩٥٠ ص ١٣٢). كما رأت المحكمة بهذا الخصوص أن: "ثمة مبدأين يعتبران في غاية الأهمية: مبدأ عدم الضم ومبدأ رفاه وتطور ونماء الشعوب (التي لا تستطيع حتى الآن أن تحكم نفسها بنفسها) وهذا يشكل عهدة الحضارة المقدسة" (المصدر السابق ذكره ص ١٣١).

تم تعيين الحدود الإقليمية للانتداب على فلسطين بواسطة عدة أدوات، لا سيما على الحدود الشرقية وذلك في مذكرة بريطانية بتاريخ ١٦ سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٢٢، ومن خلال معاهدة انجلو أردنية بتاريخ ٢٠ فبراير/ شباط عام ١٩٢٨.

٧١ – في عام ١٩٤٧ أعلنت المملكة المتحدة عن نيتها في استكمال جلائها عن منطقة الانتداب بحلول الأول من أغسطس من عام ١٩٤٨، ثم قامت لاحقًا بتقديم هذا الموعد إلى ١٥ مايو/ آيار ١٩٤٨. وفي غضون ذلك كانت الجمعية العامة قد تبنت في ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٤٧ القرار ١٨١ حول مستقبل حكومة فلسطين، الذي "يوصي المملكة المتحدة .. وجميع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة بتبني وتنفيذ "مخطط تقسيم" الأراضي، كما جاء في القرار، بين دولتين مستقلتين، أحداهما عربية والأخرى يهودية، إضافة إلى إقامة نظام دولي خاص بمدينة القدس. ورفض سكان فلسطين العرب ومعهم الدول العربية هذه الخطة لأنها غير متوازنة بنظرهم، وفي ١٤ مايو/ آيار من عام ١٩٤٨ أعلنت "إسرائيل" استقلالها متذرعة بقرار الجمعية العامة. ثم اندلع النزاع المسلح بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية، ولم يتم تنفيذ قرار التقسيم.

٧٢ – قرر مجلس الأمن في القرار ٦٢ (١٩٤٨) بتاريخ ١٦ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٨ أن "هدنة يجب أن تقوم في قطاعات فلسطين كلها". ودعا الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع إلى السعي للتوصل لاتفاق لتحقيق هذه الغاية. وانسجامًا مع هذا القرار عقدت اتفاقيات هدنة عامة في عام ١٩٤٩ بين "إسرائيل" والدول المجاورة من خلال وساطة قامت بها الأمم المتحدة. وبوجه خاص جرى التوقيع على إحدى هذه الاتفاقيات يوم ٣ أبريل/ نيسان من عام ١٩٤٩ بين "إسرائيل" والأردن في رودس. وثبت البندان الخامس والسادس من تلك الاتفاقية خط تعيين حدود الهدنة بين القوات العربية و"الإسرائيلية" (غالبًا ما صار يدعى لاحقًا بـ «الخط الأخضر» بالنظر إلى اللون المستخدم في تحديده على الخرائط، لذا سيطلق عليه من الآن فصاعدًا «الخط الأخضر»). ونص القرار ٣ الفقرة ٢ على أنه "يجب ألا يتقدم أي عنصر من القوات العسكرية أو شبه العسكرية من أي من الأطراف فيتجاوز خطوط تحديد الهدنة أو يعبرها لأي غرض من الأغراض". وجرى الاتفاق في البند ٦ الفقرة ٨ على أن هذه التدابير الاحتياطية الواردة في الفقرات الشرطية ينبغي أن "لا تفسر على أنها تمس بأي حال من الأحوال أو تخل بأي اتفاقية تسوية سياسية نهائية بين الأطراف". كما نص هذا البند على أن "خطوط تثبيت حدود الهدنة المعرفة في البندين الخامس والسادس من الاتفاقية اتفقت عليها الأطراف المعنية دون الإخلال أو المساس بأي تسويات مستقبلية للأراضي أو خطوط الحدود، أو إجحاف بحق أي دعاوى لأي طرف تتعلق بها". ويخضع خط تعيين الحدود لأي عملية تصحيح أو تعديل يمكن أن تتفق عليها الأطراف المعنية.

٧٣ – في النزاع المسلح الذي نشب عام ١٩٦٧ احتلت القوات "الإسرائيلية" جميع الأراضي التي كانت تشكل فلسطين تحت الانتداب البريطاني (بما فيها المناطق المعروفة باسم الضفة الغربية، والتي تقع إلى الشرق من «الخط الأخضر»).

٧٤ – تبنى مجلس الأمن يوم ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بالإجماع، وهو القرار الذي أكد عدم قبول ضم الأراضي نتيجة للحرب ودعا إلى "انسحاب القوات العسكرية "الإسرائيلية" من المناطق التي احتلت في هذا النزاع الأخير وإنهاء جميع حالات الحرب".

٧٥ – منذ العام ١٩٦٧ فصاعدًا اتخذت "إسرائيل" سلسلة من الإجراءات في هذه المناطق تهدف إلى تغيير وضع مدينة القدس. وشجب مجلس الأمن – بعد أن ذكّر في العديد من المناسبات بأن "مبدأ ضم الأراضي عن طريق الغزو العسكري غير مقبول" – هذه الإجراءات، وأكد في القرار رقم ٢٩٨ (١٩٧١) بتاريخ ٢٥ سبتمبر/ أيلول من عام ١٩٧١ وبيّن وأبلغ وأوضح عبارة أن: "جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي تتخذها أو تقوم بها "إسرائيل" لتغيير وضع مدينة القدس، بما فيها مصادرة الأراضي والممتلكات والعقارات وترحيل السكان وإصدار تشريعات ترمي إلى نزع الملكية وضم القسم المحتل من الأراضي هي تصرفات باطلة بالكلية ولا يمكن أن تغير هذا الوضع". وحدث في فترة لاحقة، في أعقاب تبني "إسرائيل" في ٣٠ يوليو/ تموز ١٩٨٠ "القانون الأساسي" الذي يجعل القدس عاصمة "إسرائيل". أن بيّن مجلس الأمن في القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) بتاريخ ٢٠ أغسطس/آب عام ١٩٨٠ أنّ سنّ ذلك القانون يشكل انتهاكًا للقانون الدولي وأن "كل الإجراءات التشريعية والإدارية والأفعال والتصرفات التي قامت بها "إسرائيل"، وهي القوة المحتلة، التي غيرت أو ترمي إلى تغيير هوية أو وضع مدينة القدس المقدسة هي باطلة ولاغية". وقرر مجلس الأمن علاوة على ذلك "عدم الاعتراف بـ "القانون الأساسي" أو بأي من تلك الإجراءات أو الأعمال التي أقدمت عليها "إسرائيل" التي تبتغي بواسطة هذا القانون تغيير هوية وضع القدس".

٧٦ – ووقعت فيما بعد معاهدة سلام بين الأردن و "إسرائيل" يوم ٢٦ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٩٤، وثبتت تلك المعاهدة الحدود بين الدولتين "مع الإشارة إلى تعريف الحدود تحت الانتداب، كما هو مبين في الملحق (١)/ (أ) ... دون المساس بوضع أي من الأراضي التي وقعت تحت سيطرة الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" في عام ١٩٦٧" (البند ٣ الفقرتان ١ و ٢ يضم الملحق ١ الخرائط ذات الصلة)، وأضاف أنه فيما يتعلق بالأراضي التي وقعت تحت سيطرة الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" فإن الخط المبين "إنما هو الحدود الإدارية" مع الأردن.

٧٧ – وأخيرًا، وقّع عدد من الاتفاقيات منذ العام ١٩٩٣ بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهي تفرض التزامات متعددة على كل طرف. وتطلبت هذه الاتفاقيات من "إسرائيل" من بين أشياء أخرى أن تنقل إلى السلطات الفلسطينية صلاحيات وسلطات معينة ومسؤوليات تمارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قبل السلطات العسكرية "الإسرائيلية" والإدارة المدنية. وهذه العمليات لنقل السلطة جرت، لكنها، نتيجة لأحداث تالية، ظلّت محدودة وجزئية.

٧٨ – تلاحظ المحكمة هنا أنه حسب القانون الدولي العرفي، كما يتجلى (انظر الفقرة ٨٩ أدناه) في البند ٤٢ من تنظيمات احترام قوانين وأعراف الحرب الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة الموقعة في ١٨ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ١٩٠٧ (يشار إليها من الآن فصاعدًا باسم "تنظيمات لاهاي لعام ١٩٠٧") تعتبر الأراضي محتلة عندما توضع فعليًا تحت سيطرة جيش عدو وسلطاته ولا يمتد هذا الاحتلال إلا إلى المناطق التي أقيمت فيها مثل تلك السلطة، ويمكنها أن تمارس سيطرتها.

احتلت "إسرائيل" عام ١٩٦٧ وخلال النزاع المسلح بين "إسرائيل" والأردن المناطق الواقعة بين «الخط الأخضر» (انظر الفقرة ٧٢ أعلاه) والحدود الشرقية السابقة لفلسطين تحت الانتداب. وبموجب القانون الدولي العرفي فإن هذه تعتبر لهذا السبب أراضي محتلة لـ "إسرائيل" فيها وضع القوة المحتلة، والأحداث التي جرت لاحقًا في هذه المناطق، كما ورد وصفها في الفقرات من ٧٥ إلى ٧٧ لم تفعل أي شيء يغير هذا الوضع. فجميع هذه الأراضي (بما فيها القدس الشرقية) تظل مناطق محتلة، وما تزال "إسرائيل" تحمل صفة القوة المحتلة.

٧٩ – من حيث الجوهر فإن "إسرائيل" إنما أقامت أو تخطط لإنشاء الأشغال التي أتى على وصفها تقرير الأمين العام. وسوف تتناول المحكمة بالوصف هذه الأعمال مستندة إلى ذلك التقرير. وبالنسبة إلى التطورات التي تلت نشر ذلك التقرير فإن المحكمة سوف تشير إلى المعلومات الإضافية التكميلية التي أشتمل البيان المكتوب الصادر عن الأمم المتحدة، الذي قصد الأمين العام من ورائه استكمال تقريره.

٨٠ – يبين تقرير الأمين العام أن "حكومة "إسرائيل" درست منذ عام ١٩٩٦ خططًا لوقف التسلل إلى "إسرائيل" من وسط وشمالي الضفة الغربية (الفقرة ٤) ووفقًا لذلك التقرير فإن خطة من هذا النوع كانت الحكومة "الإسرائيلية" قد أقرتها للمرة الأولى في يوليو/ تموز من عام ٢٠٠١، ثمّ تبنت الوزارة في ١٤ أبريل/ نيسان من عام ٢٠٠٢ قرارًا بإقامة أشغال، تشكل ما تصفه "إسرائيل" (بالسياج الأمني) الذي يمتد بطول ٨٠ كلم في ثلاث مناطق في الضفة الغربية.

ثم خطت "إسرائيل" بهذا المشروع فأوغلت في مراحله عندما أقرت الحكومة "الإسرائيلية" في ٢٣ يونيو/ حزيران من عام ٢٠٠٢ المرحلة الأولى من إنشاء "السياج المستمر" في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). وفي ١٤ أغسطس/ آب من عام ٢٠٠٢ تبنى مجلس الوزراء الفلسطيني خط ذلك "السياج" للعمل في المرحلة "أ" مع الأخذ بالنظر إنشاء مجمع يمتد بطول ١٢٣ كلم شمالي الضفة الغربية يمر من حاجز "سالم" للتفتيش (شمالي جنين) إلى المستوطنة في القانا. وتم إقرار المرحلة "ب" من هذا المشروع في ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠٠٢. وبموجب هذه المرحلة يبنى ٤٠ كلم من الجدار تمتد شرقًا من حاجز "سالم" للتفتيش وتمر ببيت شيان على طول الجزء الشمالي من «الخط الأخضر» إلى وادي الأردن. وعلاوة على ذلك

صادقت الحكومة "الإسرائيلية" يوم ١ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٠٣ على الطريق الكامل الذي سيشكل حسب تقرير الأمين العام "خطًا مستمرًا يمتد لنحو ٧٢٠ كلم على طول الضفة الغربية". وجرى استعراض خريطة تبين الأجزاء المستكملة والمخطط لها من الجدار على موقع وزارة الدفاع يوم ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٠٣. ووفقًا للتفاصيل التي أبرزتها وزارة الدفاع على الخريطة فإن جزءًا مستمرًا "المرحلة ج" التي تضم عددًا من المستوطنات الكبيرة سوف تربط الطرف الشمالي الغربي من "السياج الأمني" المبني حول القدس بالنقطة الجنوبية من إنشاءات المرحلة "أ" في القانا.

وحسب الخريطة ذاتها فإن "السياج الأمني" سوف يمتد لنحو ١١٥ كلم من مستوطنة هار جيلو قرب القدس إلى مستوطنة الكرمل جنوب شرقي الخليل (المرحلة دي). ووفقًا لسجلات وزارة الدفاع من المقرر استكمال أعمال هذه المرحلة في عام ٢٠٠٥. وأخيرًا فإن هناك إشارات في ملف المشروع إلى مخطط لإنشاء "سياج أمني" يتبع وادي الأردن على طول السلسلة الجبلية إلى الغرب.

٨١ – طبقًا للبيان الخطي من الأمين العام تم الإعلان عن الانتهاء من الجزء الأول من هذه الأعمال (المرحلة "أ")، الذي يمتد لمسافة ١٥٠ كلم، وفي ٣١ يوليو/ تموز ٢٠٠٣. واتضح أن حوالي ٥٦ ألف فلسطيني سيكونون مطوّقين داخل جيوب. وخلال هذه المرحلة، تم بناء قسمين يصل طولهما إلى ١٩,٥ كلم حول القدس. وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٣ بدأ تشييد قسم جديد بطول «الخط الأخضر» إلى الغرب من جيب نزلة عيسى وباقة الشرقية الذي كان على وشك الانتهاء في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ عندما قدم الأمين العام بيانه الخطي. وطبقًا لبيان الأمين العام الخطي، لا تزال الأعمال المنفذة بموجب المرحلة "ب" قيد التنفيذ خلال يناير/ كانون الثاني، ٢٠٠٤، وبالتالي فإن قسمًا مبدئيًا من هذا الامتداد الذي يمتد بالقرب من «الخط الأخضر» أو بطوله إلى قرية المطلة اكتمل تقريبًا في يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤. وينفرج قسمان إضافيان عند هذه النقطة. وبدأ البناء في مطلع يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ في قسم واحد يمتد شرقًا حتى الحدود الأردنية. وأما بناء القسم الثاني الذي من المقرر أن يمتد من «الخط الأخضر» إلى قرية تياسير فإنه بالكاد بدأ. وعمومًا، فقد تم إخطار الأمم المتحدة بأن هذا القسم الثاني ربما لا يُبنى.

ويوضح بيان الأمين العام الخطي أيضًا أن المرحلة "ج" من العمل التي تمتد من نهاية المرحلة "أ" بالقرب من مستوطنة "إلكانا" إلى قرية نعمان جنوب شرقي القدس، بدأت في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. وينقسم هذا القسم إلى ثلاث مراحل. وفي المرحلة "ج ١" بين قريتي رنتيس وبدرس تم بناء حوالي ٤ كلم من ٤٠ كلم يُزمع تشييدها. وبالنسبة للمرحلة "ج ٢" والتي ستحيط بما يسمى بـ "أرييل سالينت" عن طريق قطع ٢٢ كلم داخل الضفة الغربية فستضم ٥٢ ألف مستوطن "إسرائيلي". وتشتمل المرحلة "ج ٣" على بناء "حاجزي عمق". ومن المقرر أن يمتد أحد هذين الحاجزين من الشمال إلى الجنوب متوازيًا مع قسم من

المرحلة "ج ١" يجري بناؤه حاليًا بين رنتيس وبدرس في حين يمتد الآخر من الشرق إلى الغرب بطول سلسلة تلال يقال أنها جزء من مسار الطريق السريع ٤٥، وهو طريق سريع يجري تشييده حاليًا. وفي حال الانتهاء من بناء الحاجزين سيتشكل جيبان يضمان ٧٢ ألف فلسطيني في ٢٤ قرية.

ويدأ بناء جزء آخر في أواخر نوفمبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ بطول الجزء الجنوبي الشرقي للحدود البلدية للقدس حيث يسلك مسارًا يؤدي، حسب بيان الأمين العام الخطي، إلى فصل قرية العيزرية عن القدس ويقسم قرية أبو ديس المجاورة إلى قسمين.

وطبقًا لبيان الأمم المتحدة الخطي تم في ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٤ الانتهاء من بناء حوالي ١٩٠ كلم تغطي المرحلة "أ" والجزء الأكبر من المرحلة "ب". وبدأت أعمال البناء الأخرى في المرحلة "ج" في مناطق بعينها من وسط الضفة الغربية والقدس، وأما المرحلة "د"، والمزمع إنشاؤها في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية، فلم تبدأ بعد. وقد أوضحت الحكومة "الإسرائيلية" أن المسارات والجدول الزمني حسبما هو موضح أعلاه عرضة للتعديل. وفي فبراير/ شباط ٢٠٠٤ على سبيل المثال تم هدم قسم طوله ٨ كلم قرب بلدة باقة الشرقية وبدا أن طول الجدار المزمع تم إنقاصه قليلاً.

٨٢ – طبقًا للتوضيح الوارد في تقرير الأمين العام وبيانه الخطي فإن الأعمال المزمعة أو المنفذة أدت أو ستؤدي إلى مشروع يتألف مما يلي بشكل أساسي:

(١) سور مزود بأجهزة إحساس الكترونية.

(٢) خندق (يصل عمقه إلى ٤ أمتار).

(٣) طريق دوريات اسفلتي ذو مسارين.

(٤) طريق ترابي (شريط من رمل ناعم لاقتفاء آثار الأقدام) يمتد بالتوازي مع السور.

(٥) أسلاك شائكة توضح محيط الجدار.

يتراوح عرض المشروع بين ٥٠ و ٧٠ مترًا ويزيد إلى أن يصل إلى ١٠٠ متر في بعض الأماكن. وربما تضاف "حواجز العمق" إلى هذه الأعمال. وقد شملت الـ ١٨٠ كلم تقريبًا من الجدار المنجز أو الذي يجري تنفيذه – في الوقت الذي قدم فيه الأمين العام تقريره – حوالي ٨,٥ كلم من الجدار الخرساني. وتوجد هذه عمومًا حيث تكون المراكز السكانية الفلسطينية قريبة من "إسرائيل" أو متاخمة لها (كما هو الحال قرب قلقيلية وطولكرم أو في أجزاء من القدس).

٨٣ – طبقًا لتقرير الأمين العام، فإن الجدار الذي أنجز أو الذي يجري بناؤه وتحديدًا في الجزء الواقع أقصى الشمال بالكاد ينحرف عن «الخط الأخضر». ولكن الجدار يقع داخل الأراضي المحتلة في معظم أجزائه. وتنحرف الأعمال مسافة تزيد ٧,٥ كلم عن «الخط الأخضر» في أماكن بعينها ليضم مستوطنات،

بينما يطوق مناطق سكنية فلسطينية. ويبدو أن جزءًا من الجدار طوله كيلومتر أو كيلومتران إلى الغرب من طولكرم يمتد على الجانب "الإسرائيلي" من «الخط الأخضر». وفي أماكن أخرى، ينحرف المسار المزمع باتجاه الشرق لمسافة ٢٢ كلم، وتقع الأعمال القائمة والمسار المزمع في حالة القدس وراء «الخط الأخضر»، وفي بعض الحالات تقع وراء الحدود البلدية الشرقية للقدس حسبما حددتها "إسرائيل".

٨٤ – وعلى أساس ذلك المسار، سيقع حوالي ٩٧٥ كلم[٢] (أو ١٦,٦٪ من الضفة الغربية) طبقًا لتقرير الأمين العام بين «الخط الأخضر» والجدار. وتضم هذه المنطقة ٢٣٧ ألف نسمة من السكان الفلسطينيين. وفي حال تم بناء الجدار حسب الخطة "الإسرائيلية" سيعيش ١٦٠ ألف فلسطيني أيضًا في قرى مطوقة على نحو شبه كامل يصفها التقرير بالجيوب. ونتيجة للمسار المزمع، فإن حوالي ٣٢٠ ألف مستوطن "إسرائيلي" (من بينهم ١٧٨ ألف مستوطن في القدس الشرقية) سيعيشون في المنطقة الواقعة بين «الخط الأخضر» والجدار.

٨٥ – وأخيرًا، ينبغي توضيح أن بناء الجدار صاحبه وضع نظام إداري جديد. وهكذا، وفي أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ أصدرت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" أوامر أعلنت بموجبها جزءًا من الضفة الغربية يقع بين «الخط الأخضر» والجدار "منطقة مغلقة". ولا يجوز لسكان هذه المنطقة الاستمرار في العيش فيها، ولا يجوز لغير سأكنيها دخولها إلا إذا كان الشخص يحمل تصريحًا أو بطاقة هوية صادرة عن السلطات "الإسرائيلية". وطبقًا لتقرير الأمين العام فإن غالبية السكان حصلوا على تصاريح لفترة محدودة. وبالنسبة لمواطني "إسرائيل" والمقيمين بصفة دائمة في "إسرائيل" والذين يحق لهم الهجرة إلى "إسرائيل" وفقًا لقانون العودة يجوز لهم البقاء في المنطقة المغلقة أو الانتقال بحرية إليها أو منها دون تصريح. ولا يمكن للدخول أو الخروج من المنطقة المغلقة أن يتم إلا عبر بوابات الدخول التي يتم فتحها على نحو غير متكرر ولفترات قصيرة.

٨٦ – ستحدد المحكمة الآن قواعد ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة لتقييم قانونية الإجراءات التي تتخذها "إسرائيل". ويمكن العثور على هذه القواعد والمبادئ في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات أخرى بعينها وفي القانون الدولي العرفي والقرارات ذات الصلة التي تم تبنيها بموجب الميثاق بواسطة الجمعية العامة ومجلس الأمن. وعلى أي حال، فقد أعربت "إسرائيل" عن شكوكها في ما يتعلق بقابلية تطبيق قواعد بعينها من القانون الإنساني الدولي واتفاقيات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة. وستدرس المحكمة الآن هذه القضايا المختلفة.

٨٧ – تذكر المحكمة أولاً بأنه، وبناء على المادة ٢ الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة:

"يتعين على جميع الأعضاء الامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدامها ضد وحدة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي أو تهديدها على أي نحو آخر لا يتفق وأهداف الأمم المتحدة".

وفي ٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٠، تبنت الجمعية العامة القرار رقم ٢٦٢٥ (٢٥) وعنوانه "الإعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي في ما يتعلق بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول" (يشار إليه في ما يلي بـ "القرار ٢٦٢٥ (٢٥)") أكدت فيه: "إن أي استيلاء على الأراضي نتيجة التهديد بالقوة أو باستخدامها لن يتم الاعتراف به على أنه قانوني". وكما أوضحت المحكمة في حكمها في الدعوى المتعلقة بالنشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراجوا وضدها (نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية)، فإن المبادئ الخاصة باستخدام القوة والمتضمنة في الميثاق تعكس القانون الدولي العرفي (انظر تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٨٦ الصفحات ٩٨ إلى ١٠١ الفقرات ١٨٧ إلى ١٩٠). وينطبق الأمر ذاته على نتيجته الطبيعية التي تستلزم عدم شرعية الاستيلاء على الأراضي الناتج عن التهديد بالقوة أو باستخدامها.

٨٨ – وتوضح المحكمة أيضًا أن مبدأ تقرير مصير الشعوب تضمنه ميثاق الأمم المتحدة وأكدته الجمعية العامة في القرار ٢٦٢٥ (٢٥) المذكور أعلاه وبموجبه "ينبغي على كل دولةً الامتناع عن أي عمل قسري يحرم الشعوب المشار إليها (في القرار) .. من حقها في تقرير المصير". تؤكد المادة ١ من المعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وتلزم الدول الأعضاء بدعم تحقيق ذلك الحق واحترامه بما يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وتذكر المحكمة أيضًا بأنها أكدت في عام ١٩٧١ أن التطورات الحالية في "القانون الدولي في ما يتعلق بالأراضي التي لا تحكم نفسها، حسبما هو متضمن في ميثاق الأمم المتحدة، جعلت مبدأ تقرير المصير ساريًا على جميع (تلك الأراضي)".

ومضت المحكمة تقول: "إن هذه التطورات لا تدع مجالاً للشك في أن الهدف الأسمى للثقة المقدسة المشار إليها في المادة ٢٢ الفقرة ١ من ميثاق عصبة الأمم هو تقرير مصير الشعوب المعنية" (التبعات القانونية على الدول جراء استمرار وجود جنوب إفريقيا في ناميبيا (جنوب غرب إفريقيا) على الرغم من قرار مجلس الأمن ٢٧٦ (١٩٧٠)، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧١، الصفحة ٣١، الفقرتان ٥٢ و ٥٣). وأشارت المحكمة إلى هذا المبدأ في عدة مناسبات ضمن اختصاصها القضائي (في المكان نفسه من المصدر السابق. انظر أيضًا "الصحراء الغربية، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٧٥، الصفحة ٦٨، الفقرة ١٦٢). وقد أوضحت المحكمة بالفعل إن حق الشعوب في تقرير المصير يمثل اليوم حقًا بالنسبة لجميع الناس (انظر تيمور الشرقية (البرتغال ضد استراليا)، الحكم، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٥، الصفحة ١٠٢، الفقرة ٢٩).

٨٩ – في ما يتعلق بالقانون الإنساني الدولي ستوضح المحكمة أولاً أن "إسرائيل" ليست طرفًا في معاهدة لاهاي الرابعة للعام ١٩٠٧ التي تم إلحاق لوائح لاهاي بها. وتلاحظ المحكمة طبقًا لألفاظ المعاهدة أن اللوائح

تم إعدادها "لتنقيح القوانين والأعراف العامة الخاصة بالحرب" التي كانت قائمة في ذلك الوقت. ومنذ ذلك الوقت، توصلت محكمة نورمبرج العسكرية الدولية إلى: "إن القواعد التي تم وضعها في المعاهدة اعترفت بها جميع الدول المتحضرة، وكانت ترى على أنها تفسيرية لقوانين وأعراف الحرب" (حكم محكمة نورمبرج العسكرية الدولية، ٣٠ سبتمبر/ أيلول وأول أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٤٦، الصفحة ٦٥). وتوصلت المحكمة ذاتها إلى النتيجة ذاتها عند دراسة حقوق وواجبات المحاربين خلال إدارتهم عمليات عسكرية (شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، الرأي الاستشاري، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١)، الصفحة ٢٥٦، الفقرة ٧٥). وترى المحكمة أن أحكام لوائح لاهاي أصبحت جزءًا من القانون العرفي حسبما تم الاعتراف به من قبل جميع المشاركين في الإجراءات أمام المحكمة.

وتلاحظ المحكمة أيضًا بناء على المادة ١٥٤ من معاهدة جنيف الرابعة، أن تلك المعاهدة تكمل القسمين الثاني والثالث من لوائح لاهاي. ويتعلق القسم الثالث من تلك اللوائح الذي يختص بـ "السلطة العسكرية على أرض دولة معادية" على نحو خاص بالقضية الحالية.

٩٠- ثانيًا، وفي ما يتعلق بمعاهدة جنيف الرابعة، عبر المشاركون في هذه الإجراءات عن آراء مختلفة. وخلافًا للغالبية العظمى من المشاركين الآخرين، تطعن "إسرائيل" في قابلية تطبيق المعاهدة على الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتحديدًا، وفي الفقرة ٣ من الملحق ١ من تقرير الأمين العام، بعنوان "خلاصة الوضع القانوني لحكومة "إسرائيل""، تم توضيح أن "إسرائيل" لا توافق على أن معاهدة جنيف الرابعة "قابلة للتطبيق على الأرض الفلسطينية"، مشيرة إلى "عدم الاعتراف بالأرض على إنها تتمتع بالسيادة قبل ضمها بوساطة الأردن ومصر، ومستنتجة إنها "ليست أرض طرف متعاقد أصلي حسبما تقتضيه المعاهدة".

٩١ – وتذكر المحكمة بأن معاهدة جنيف الرابعة صادقت عليها "إسرائيل" في ٦ يوليو/ تموز ١٩٥١، وأن "إسرائيل" طرف في تلك المعاهدة. وكانت الأردن أيضًا طرفًا في تلك المعاهدة منذ ٢٩ مايو/ آيار ١٩٥١. ولم يبد أي من الدولتين أي تحفظ يتعلق بالإجراءات التالية.

وعلاوة على ذلك، قدمت فلسطين تعهدًا بموجب إعلان ٧ يونيو/ حزيران ١٩٨٢ بأن تطبق معاهدة جنيف الرابعة. وارتأت سويسرا بصفتها الدولة المودع لديها المعاهدة أن ذلك التعهد من جانب واحد صحيح. وتوصلت إلى إنها بصفتها دولة مودع لديها المعاهدة ليست في وضع لتقرر ما إذا "كان الطلب (المؤرخ ١٤ يونيو/ حزيران ١٩٨٩) المقدم من منظمة التحرير الفلسطينية باسم دولة فلسطين بالانضمام" بين معاهدات أخرى، إلى معاهدة جنيف الرابعة "يمكن أن يرى على أنه صك انضمام".

٩٢ – علاوة على ذلك، ولأغراض تحديد نطاق تطبيق معاهدة جنيف الرابعة، ينبغي التذكير بأنه بموجب المادة ٢ من المعاهدات الأربع بتاريخ ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩:

"بالإضافة للأحكام التي سيتم تنفيذها في وقت السلم، تسري هذه المعاهدة على جميع حالات إعلان الحرب أو أي نزاع مسلح آخر يمكن أن يقع بين اثنين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة الأصلية حتى وإن لم يعترف أحد الأطراف بحالة الحرب. وتسري المعاهدة أيضًا على جميع حالات الاحتلال الجزئي أو الكلي لأراضي طرف متعاقد أصلي حتى وإن لم يواجه ذلك الاحتلال أي مقاومة مسلحة.

وعلى الرغم من أن إحدى قوى النزاع ربما لا تكون طرفًا في المعاهدة الحالية، إلا أن القوى التي تعتبر أطرافا فيها يجب أن تبقى ملتزمة بها في علاقاتها المشتركة. ويتعين عليها أيضًا الالتزام بالمعاهدة في ما يتعلق بالقوة المذكورة في حال وافقت الأخيرة على أحكام المعاهدة وطبقتها.

٩٣ – بعد احتلال الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، أصدرت السلطات "الإسرائيلية" أمرًا يحمل رقم "٣"، يذكر في مادته رقم "٣٥" أن:

"المحكمة العسكرية .. يجب أن تلبي شروط اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب فيما يخصّ الإجراءات القضائية. وفي حال التعارض بين هذا الأمر وبين الاتفاقية المذكورة، تتغلّب الاتفاقية".

ومن ثمّ، أشارت السلطات "الإسرائيلية" في عدد من المناسبات إلى أنها في الحقيقة وبوجه عام تطبق البنود الإنسانية من اتفاقية جنيف الرابعة داخل المناطق المحتلة. ولكن، وطبقًا لموقف "إسرائيل" كما ذُكر باختصار في الفقرة "٩٠" أعلاه، فإنّ تلك "الاتفاقية غير قابلة للتطبيق قانونًا ضمن تلك المناطق، لأنها، بموجب المادة ٢ الفقرة ٢، تنطبق فقط في حالة احتلال مناطق تقع تحت سيادة (طرف متعاقد أعلى) مشارك في نزاع مسلّح. وتشرح "إسرائيل" قائلة أنها تعترف بأن الأردن كان طرفًا في اتفاقية جنيف الرابعة سنة ١٩٦٧، وأن صراعًا مسلحًا اندلع في ذلك الوقت بين "إسرائيل" والأردن، ولكنها تمضي لتقول أن المناطق التي احتُلّت في أعقاب ذلك الصراع لم تكن تقع في السابق تحت السيادة الأردنية. وهي تستنتج من ذلك أن تلك الاتفاقية غير قابلة للتطبيق قانونيًا في تلك المناطق. ولكن، وطبقًا للأغلبية الساحقة من المشاركين الآخرين في المداولات، فإن اتفاقية جنيف الرابعة قابلة للتطبيق في تلك المناطق بموجب المادة ٢ فقرة ١، سواء كان الأردن أم لم يكن يملك أي حقوق فيما يتعلق بذلك قبل ١٩٦٧.

٩٤ – تذكّر المحكمة بأنه طبقًا للقانون الدولي العرفي كما هو معبّر عنه في المادة ٣١ من اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات في ٢٣ مايو/ آيار ١٩٦٩، فإن الاتفاقيات يجب تفسيرها بحسن نية بما ينسجم مع المعنى العادي الذي يُعطى لبنودها ضمن سياقها وعلى ضوء هدفها والغرض منها. وتنص المادة ٣٢ على أنه: "يمكن اللجوء إلى وسائل تفسير تكميلية، بما فيها العمل التحضيري للمعاهدة وظروف التوصل إليها، من أجل توكيد المعنى الناتج عن تطبيق المادة ٣١، أو لتحديد المعنى عندما يترك التفسير وفق المادة ٣١

المعنى مبهمًا أو غامضًا، أو يؤدي إلى نتيجة مبهمة على نحو واضح أو غير منطقية". (أنظر المنصات النفطية، (جمهورية إيران الإسلامية مقابل الولايات المتحدة الأمريكية)، اعتراضات تمهيدية، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (II)، ص ٨١٢ فقرة ٢٣؛ أنظر، بالمثل، جزيرة كاسيكيلي/ سيدودو (بوتسوانا/ ناميبيا)، تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٩ (II)، ص ١٠٥٩ فقرة ١٨؛ والسيادة على بولاو ليجيتان وبولاو سيبادان (اندونيسيا/ ماليزيا)، حكم، تقارير محكمة العدل الدولية ٢٠٠٢، ص ٦٤٥ فقرة ٣٧).

٩٥ – تلاحظ المحكمة أنه وفق الفقرة الأولى من المادة "٢" من اتفاقية جنيف الرابعة، فإن تلك الاتفاقية قابلة للتطبيق عندما يتحقق شرطان: عندما يوجد نزاع مسلح (سواء اعترف أو لم يعترف بوجود حالة حرب)؛ وعندما ينشأ النزاع بين طرفين متعاقدين. فإذا توفر أولئك الشرطان، تنطبق الاتفاقية، وبخاصة في أي منطقة يحتلها في مسار النزاع أحد الطرفين المتعاقدين.

وليس هدف الفقرة الثانية من المادة ٢ تقييد مدى تطبيق الاتفاقية، كما هو محدد في الفقرة الأولى، باستبعاد المناطق التي لا تقع تحت سيادة أحد الطرفين المتعاقدين. بل هي تستهدف ببساطة إيضاح أنه حتى لو لم يواجه الاحتلال الذي وقع خلال النزاع مقاومة مسلحة، تظل الاتفاقية قابلة للتطبيق. ويعكس هذا التفسير نية واضعي مسودات اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين الذين يجدون أنفسهم بأي طريق من الطرق في قبضة الاحتلال. وبينما كان واضعو مسودة ترتيبات لاهاي سنة ١٩٠٧ مهتمين بحماية حقوق الدولة التي تحتل أراضيها، وكذلك حماية سكان تلك الأراضي، سعى واضعو اتفاقية الحرب، بصرف النظر عن وضعية المناطق المحتلة، كما تبين المادة ٤٧ من الاتفاقية.

ويؤكد ذلك التفسير (الإجراءات التمهيدية) الواردة في الاتفاقية، وقد أوصى (مؤتمر خبراء الحكم) الذي عقدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أعقاب الحرب العالمية الثانية بغرض التحضير لاتفاقيات جنيف الجديدة، بأن هذه الاتفاقيات قابلة للتطبيق على اي نزاع مسلح "سواء اعترف طرفاه أو لم يعترفا بأن ذلك حالة حرب" و"في حالات احتلال مناطق في غياب اي حالة حرب" (التقرير المتعلق بأعمال مؤتمر خبراء الحكم من أجل دراسة اتفاقيات حماية ضحايا الحرب، جنيف، ١٤-٢٦ أبريل/ نيسان ١٩٤٧، ص ٨). وهكذا لم يكن لدى واضعي الفقرة الثانية من المادة ٢ أي نية، عندما أقحموا تلك الفقرة في الاتفاقية، لتقييد مدى تطبيق تلك الاتفاقية. وكل ما في الأمر إنهم كانوا يسعون إلى الاعتناء بحالات الاحتلال دون قتال، مثل احتلال بوهيميا ومورافيا من قبل ألمانيا سنة ١٩٣٩.

٩٦– فضلاً عن ذلك، تلفت المحكمة النظر إلى أن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة اتفقت على ذلك التفسير في مؤتمرها في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٩٩. وقد أصدرت بيانًا أعادت فيه توكيد قابلية اتفاقية

جنيف الرابعة للتطبيق على المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". وفي أعقاب ذلك، وفي ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، أكدت مرة أخرى الأطراف المتعاقدة العليا، وهي تشير بوجه خاص إلى المادة ١ من اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، قابلية اتفاقية جنيف الرابعة للتطبيق على المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية". كما ذكّرت كذلك الأطراف المتعاقدة المشاركة في المؤتمر، وأطراف الصراع، ودولة "إسرائيل" باعتبارها دولة احتلال، بالتزاماتها المترتبة عليها.

٩٧ – علاوة على ذلك، ترى المحكمة أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي وضعها الخاص بالنسبة إلى تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة يجب أن "يُعترف به ويُحترم في جميع الأوقات" من قبل الأطراف بموجب المادة ١٤٢ من الاتفاقية، قد عبرت كذلك عن رأيها في التفسير الذي ينبغي إعطاؤه للاتفاقية. وفي إعلان صدر في ٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١، أعادت إلى الأذهان أن "اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد أكدت دومًا قابلية التطبيق الفعلية لاتفاقية جنيف الرابعة على المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ من قبل دولة "إسرائيل"، بما فيها القدس الشرقية".

٩٨ – تلفت المحكمة النظر إلى أن الجمعية العمومية، في الكثير من قراراتها اتخذت موقفًا بهذا الاتجاه. وهكذا، في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠١ و ٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، في القرارين ٥٦/٦٠ و ٥٨/٩٧ أعادت توكيد "أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المعقودة في ١٩ أغسطس/ آب ١٩٤٩، قابلة للتطبيق على المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والمناطق العربية الأخرى التي تحتلها "إسرائيل" منذ ١٩٦٧.

٩٩ – كان مجلس الأمن بدوره قد ارتأى في ١٤ يونيو/ حزيران ١٩٦٧، في القرار ٢٣٧ (١٩٦٧) أن "جميع التزامات اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب .. يجب الامتثال لها من قبل الأطراف المتورطة في النزاع".

وبعد ذلك، في ١٥ سبتمبر/ أيلول ١٩٦٩، دعا مجلس الأمن في قراره رقم ٢٧١ (١٩٦٩) "إسرائيل" إلى أن تراعي بدقة شروط اتفاقيات جنيف والقانون الدولي التي تحكم الاحتلال العسكري".

وبعد عشر سنوات، فحص مجلس الأمن "سياسة "إسرائيل" وممارساتها في إقامة المستوطنات في المناطق الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة ١٩٦٧". وفي القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) الصادر في ٢٢ مارس/ آذار ١٩٧٩ اعتبر مجلس الأمن أن تلك المستوطنات "ليس لها أي شرعية قانونية" وأكد مرة أخرى أن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب، المعقودة في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٤٩، "قابلة للتطبيق على المناطق العربية التي تحتلها "إسرائيل" منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية"، وقد دعا "إسرائيل" مرة أخرى، باعتبارها سلطة الاحتلال، إلى الالتزام بدقة بتلك الاتفاقية.

وفي ٢٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٠، حث مجلس الأمن في القرار ٦٨١ (١٩٩٠) حكومة "إسرائيل" على القبول بالقابلية القانونية لتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة .. على جميع المناطق التي تحتلها "إسرائيل" منذ ١٩٦٧، كما حثها على الالتزام الدقيق ببنود الاتفاقية، كما دعا "الأطراف المتعاقدة العليا الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة إلى ضمان احترام "إسرائيل"، وهي السلطة المحتلة، لالتزاماتها بموجب الاتفاقية بما ينسجم مع المادة رقم ١ فيها".

وأخيرًا، أعاد مجلس الأمن، في القرارين ٧٩٩ (١٩٩٢) في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٢، و ٩٠٤ (١٩٩٤) في ١٨ مارس/ آذار ١٩٩٤، توكيد موقفه فيما يتعلق بقابلية تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة في المناطق المحتلة.

١٠٠ – تلفت المحكمة النظر أخيرًا إلى أن المحكمة العليا في "إسرائيل"، وجدت في حكم أصدرته بتاريخ ٣٠ مايو/ آيار ٢٠٠٤ أن: "العمليات العسكرية (لجيش الاحتلال "الإسرائيلي") في رفح، من ناحية تأثيرها في المدنيين، تخضع لاتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب على الأرض ١٩٠٧ .. واتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب ١٩٤٩".

١٠١ – على ضوء ما سبق، تعتبر المحكمة أن اتفاقية جنيف الرابعة قابلة للتطبيق في أي منطقة محتلة من خلال نزاع مسلّح ينشأ بين اثنين أو أكثر من الأطراف المتعاقدة العليا، وقد كانت "إسرائيل" والأردن طرفين في تلك الاتفاقية عندما اندلع النزاع المسلح سنة ١٩٦٧. وتجد المحكمة بناءً على ذلك أن الاتفاقية قابلة للتطبيق في المناطق الفلسطينية التي كانت قبل النزاع تقع شرقي «الخط الأخضر»، والتي كانت قد احتلت من قبل "إسرائيل" خلال ذلك النزاع، مما ينفي الحاجة إلى إجراء أي تحقيق في الوضع القانوني الدقيق لتلك المناطق.

١٠٢ – يختلف المشاركون في الإجراءات الجارية أمام المحكمة أيضًا حول ما إذا كانت معاهدات حقوق الإنسان الدولية، التي تعتبر "إسرائيل" طرفًا فيها، تسري داخل الأرض الفلسطينية المحتلة أم لا، ويوضح الملحق ١ في قرار الأمين العام أن:

"٤– ترفض "إسرائيل" سريان المعاهدة الدولية حول الحقوق المدنية والسياسية والمعاهدة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأرض الفلسطينية المحتلة، علمًا بأن "إسرائيل" وقعت على المعاهدتين، وتؤكد أن القانون الإنساني هو الحماية الممنوحة في وضع نزاع كالذي يجري في الضفة الغربية وقطاع غزة في حين أن معاهدات حقوق الإنسان تهدف إلى حماية المواطنين من حكوماتهم في وقت السلم".

ومن بين المشاركين الآخرين في الإجراءات يرى الذين تناولوا هذا الموضوع أن المعاهدتين – خلافًا لما تقوله "إسرائيل" تسريان على الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

١٠٣ - وفي ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١، صادقت "إسرائيل" على المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الموقعة في ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٦٦، والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية الموقعة في التاريخ ذاته، وعلى معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل الموقعة في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩. و "إسرائيل" طرف في هذه الاتفاقيات الثلاث.

١٠٤ - ومن أجل تحديد ما إذا كانت هذه النصوص تسري على الأرض الفلسطينية المحتلة، ستتناول المحكمة أولاً موضوع العلاقة بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقابلية تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان خارج الأراضي القومية.

١٠٥ - وفي رأيها الاستشاري المؤرخ ٨ يوليو/ تموز ١٩٩٦ بشأن قانونية التهديد بالأسلحة النووية أو باستخدامها، تناولت المحكمة الموضوع الأول من بين هذين الموضوعين في ما يتعلق بالمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياسية وخلال تلك الإجراءات، قالت بعض الدول إن "المعاهدة موجهة لحماية حقوق الإنسان في وقت السلم ولكن القضايا المتعلقة بفقدان الأرواح على نحو غير قانوني خلال أعمال عدائية تخضع للقانون المعمول به في النزاعات المسلحة (تقارير محكمة العدل الدولية ١٩٩٦ (١)، الصفحة ٢٣٩ الفقرة ٢٤).

وقد رفضت المحكمة هذه المقولة وأوضحت أن: "الحماية التي توفرها المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية لا تنتهي في أوقات الحرب إلا بسريان المادة ٤ من المعاهدة والتي يتم بموجبها تعطيل أحكام بعينها في وقت الطوارئ الوطنية، ولا يعد احترام الحق في الحياة من هذه الأحكام. ومن حيث المبدأ، فإن الحق في ألا يتعرض الشخص عشوائيًا للحرمان من الحياة يسري أيضًا خلال وقوع الأعمال العدائية، وأن اختبار ما هو حرمان عشوائي من الحياة يتم تحديده عندئذ وفقًا للقانون الخاص المعمول به، وتحديدًا القانون الذي يسري خلال نزاع مسلح والذي صيغ لتنظيم سير الأعمال العدائية" (المصدر ذاته، الصفحة ٢٤٠ الفقرة ٢٥).

١٠٦ - وبصورة أعم، تعتبر المحكمة أن الحماية التي توفرها اتفاقيات حقوق الإنسان لا تتوقف في حالة النزاع المسلح، إلا من خلال شروط أبطال القوانين من النوع الموجود في المادة ٤ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أما بالنسبة إلى العلاقة بين القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، فإن هناك إذن ثلاثة أوضاع ممكنة: فبعض الحقوق يمكن أن تكون متعلقة على نحو حصري بالقانون الإنساني الدولي، وبعضها يمكن إن تكون متعلقة حصرًا بقانون حقوق الإنسان، كما أن بعضها يمكن أن يكون متعلقًا بكلا هذين الفرعين من القانون الدولي. ولكي تجيب المحكمة عن السؤال المطروح عليها، يتعين عليها إن تأخذ في اعتبارها كلا هذين الفرعين من القانون الدولي، وبالتحديد قانون حقوق الإنسان، والقانون الخاص، والقانون الإنساني الدولي.

١٠٧ – يبقى أن يتقرر ما إذا كان الميثاقان الدوليان والاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل، قابلة للتطبيق فقط على مناطق الدول الأطراف فيها، أم أنها قابلة للتطبيق أيضًا خارج تلك المناطق، وفي أية ظروف إذا كان الأمر كذلك.

١٠٨ – أن مدى تطبيق الميثاق الدولي على الحقوق المدنية والسياسية محدد بالمادة ٢ فقرة ١ منه، التي تشترط أن:

"تتعهد كل دولة طرف في الميثاق الحالي بأن تحترم وتضمن لجميع الأفراد ضمن أراضيها والخاضعين لسلطتها، الحقوق المعترف بها في الميثاق الحالي، دون تمييز من أي نوع، مثل العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو المولد، أو أي وضع آخر".

ويمكن تفسير هذا البند بأنه يغطي فقط الأفراد الموجودين ضمن أراضي الدولة، وفي الوقت ذاته يخضعون لسلطتها، كما يمكن تفسيره بأنه يشمل الأفراد الموجودين ضمن أراضي تلك الدولة، والأفراد الموجودين خارج تلك الأراضي ولكنهم يخضعون لسلطة تلك الدولة، وعلى ذلك، سوف تسعى المحكمة إلى تحديد المعنى الذي سيعطى لهذا النص.

١٠٩ – ترى المحكمة أن السلطة القضائية للدول إقليمية في الأساس، إلا أنها يمكن في بعض الأحيان أن تمارس خارج الأراضي الوطنية، ومع الأخذ في الاعتبار هدف وغرض الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يبدو طبيعيًا، أن تكون الدول الأطراف ملزمة بالامتثال لبنوده، حتى حين تكون الحال على هذا النحو.

والممارسة الثابتة للجنة حقوق الإنسان تتماشى مع ذلك. وعليه فقد وجدت اللجنة أن الميثاق قابل للتطبيق حيث تمارس الدولة سلطتها القضائية على منطقة أجنبية، وقد حكمت على شرعية الأعمال التي قامت بها أوروغواي في حالات اعتقالات نفذها عملاء من أوروغواي في البرازيل أو الأرجنتين (قضية رقم ٧٩/٥٢ لوبيز بيرجوس ضد أوروغواي، والقضية رقم ٧٩/٥٦ ليليان سيليبرتي دي كاساريجو ضد أوروغواي)، وقررت بالاتجاه ذاته في قضية مصادرة جواز سفر من قبل قنصلية أوروغواي في ألمانيا (القضية رقم ٨١/١٠٦ مونتيرو ضد أوروغواي).

وتؤكد الترتيبات الأولية للميثاق، تفسير اللجنة للمادة ٢ من تلك الوثيقة، وتبين هذه أن واضعي الميثاق، بتبنيهم الصياغة المختارة، لم يقصدوا السماح للدول بالتهرب عن التزاماتها عندما تمارس سلطتها القضائية خارج أراضيها الوطنية، كما أنهم قصدوا إلى منع الأشخاص الذين يقيمون في الخارج من ادعاء حقوق، تتعلق بدولتهم الأصلية، لا تقع ضمن مقدرة تلك الدولة، بل ضمن مقدرة دولة الإقامة.

(انظر مناقشة المسودة الأولية في لجنة حقوق الإنسان، (E/CN.4/SR.194)، فقرة ٤٦، والأمم المتحدة، السجلات الرسمية للجمعية العمومية، الجلسة العاشرة، الملاحق (A/2929) جزء ٢ فصل ٥ فقرة ٤ (١٩٥٥)).

١١٠ – تلاحظ المحكمة بهذا الخصوص الموقف الذي اتخذته "إسرائيل" فيما يتعلق بإمكانية تطبيق الميثاق خلال اتصالاتها بلجنة حقوق الإنسان وما يتصل برأي اللجنة.

في عام ١٩٩٨ صرحت "إسرائيل" أثناء إعدادها لتقريرها إلى اللجنة أنه كان عليها أن تواجه مسألة "ما إذا كان الأفراد المقيمون في الأراضي المحتلة يخضعون حقيقة للسلطة القضائية لـ "إسرائيل" لأغراض تطبيق الميثاق (cpr/c/sr1675 الفقرة ٢١)، واتخذت "إسرائيل" الموقف الذي يرى أن "الميثاق والأدوات المماثلة الأخرى لا ينطبق بصورة مباشرة على الوضع الحالي في الأراضي المحتلة الفقرة ٢٧.

وأعربت اللجنة في ملاحظاتها الختامية بعد فحص التقرير عن قلقها إزاء الموقف "الإسرائيلي" وأشارت إلى بقاء "إسرائيل" لفترة طويلة في الأراضي المحتلة. وإلى غموض موقف "إسرائيل" تجاه وضع هذه الأراضي المستقبلي مع ممارسة السلطة القضائية الفعلية من قبل قوات الأمن "الإسرائيلية" في تلك المناطق، (CCPR/C/79/Add.93، الفقرة ١٠)، وفي عام ٢٠٠٣ وفي مواجهة موقف "إسرائيل" المتعنت المتمثل في أن "الميثاق لا ينطبق على ما وراء أراضيها لا سيما في الضفة الغربية وغزة .. توصلت اللجنة إلى الاستنتاج التالي:

في الظروف الراهنة تنطبق بنود الميثاق لتصب في مصلحة سكان الأراضي المحتلة، بالنسبة لجميع التصرفات الصادرة عن سلطات حكومية أو وكالات في هذه الأراضي والتي تؤثر على تمتع السكان بالحقوق المنصوص عليها في الميثاق وتقع ضمن نطاق مسؤولية دولة "إسرائيل" حسب مبادئ القانون الدولي العام (CCPR/CO/7/ISR، الفقرة ١١).

١١١ – في الاستنتاج الختامي تعتبر المحكمة أن الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية ينطبق في حال الأفعال والتصرفات الصادرة عن دولة ما، حتى عند ممارستها لسلطاتها القضائية خارج أراضيها.

١١٢ – لا يشتمل الميثاق الدولي حول الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على بند يتعلق بنطاق تطبيقه. ويمكن تفسير ذلك بحقيقة أن هذا الميثاق يضمن حقوقا هي في جوهرها حقوق إقليمية، غير أنه لا ينبغي أن يستبعد أنها تنطبق على كل من الأراضي التي تبسط الدولة عليها سلطانها القضائي وتلك التي تمارس عليها تلك الدولة سلطات إقليمية. وهكذا نرى أن البند ١٤ ينص على إجراءات انتقالية في حالة اي دولة في الوقت الذي تصبح فيه طرفا في المعاهدة ولم تتمكن من توفير وضمان التعليم الابتدائي الإلزامي مجانًا في مناطق المدن أو أي أراض تخضع لسلطتها القضائية".

ومما له صلة أن نستحضر في هذا المقام الموقف الذي اتخذته "إسرائيل" في تقاريرها إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ففي أول تقرير لها إلى اللجنة في ٤ ديسمبر من عام ١٩٩٨ زودت "إسرائيل" اللجنة بإحصائيات تبين تمتع المستوطنين "الإسرائيليين" في الأراضي المحتلة بالحقوق المنصوص عليها في الميثاق، و"لاحظت اللجنة أنه، وبحسب ما تقوله "إسرائيل"، فإن السكان الفلسطينيين ضمن مناطق السلطة القضائية ذاتها قد استبعدوا سواء من التقرير أو من حماية الميثاق" (E/C.12/1/Add.27، الفقرة ٨)، وأعربت اللجنة عن قلقها بهذا الخصوص.

وردت "إسرائيل" في إجابتها عن ذلك بإصدار تقرير آخر في ١٩ أكتوبر/ تشرين الأول من عام ٢٠٠١، تفيد فيه بأنها التزمت بثبات بأن الميثاق لا ينطبق في المناطق التي لا تخضع لمناطقها السيادية وسلطتها القضائية (وهي صيغة مستوحاة من لغة الميثاق الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية) وواصلت "إسرائيل" قولها بأن هذا الموقف يستند إلى التمييز الراسخ بين الحقوق الإنسانية والقانون الإنساني حسب القانون الدولي، وأضافت أن "تفويض اللجنة لا صلة له بالإحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أنهما جزء لا يتجزأ من سياق النزاع المسلح، تمييزًا له عن علاقة حقوق الإنسان. (E/1990/6/Add.32، الفقرة ٥) وبالنظر إلى هذه الملاحظات جددت اللجنة إعرابها عن قلقها بشأن موقف "إسرائيل" وأكدت وجهة نظرها بأن التزامات الدولة الطرف في الاتفاقية بموجب الميثاق تنطبق على كل المناطق وجميع فئات السكان تحت سيطرتها الفعلية" (E/C.12/1/Add.90، الفقرتان ١٥ و ٣) .

وللأسباب التي شرحت في الفقرة ١٠٦ عالية فإن المحكمة لا تستطيع قبول الرأي "الإسرائيلي" كما ينبغي أن تلاحظ المحكمة هنا أن الأراضي المحتلة من قبل "إسرائيل" ظلت على مدى أكثر من ٣٧ سنة تخضع لسلطتها القضائية الإقليمية بصفتها قوة محتلة، وبممارستها للسلطات الممنوحة لها على هذا الأساس فإن "إسرائيل" ملزمة بتطبيق نصوص الميثاق الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلاوة على ذلك فإن على "إسرائيل" الالتزام بأن لا تثير أي عقبة في سبيل ممارسة هذه الحقوق في هذه المجالات التي جرى فيها نقل الصلاحيات إلى السلطة الفلسطينية.

١١٣ – في ما يتعلق بالمعاهدة الخاصة بحقوق الطفل الموقعة بتاريخ ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩، تتضمن تلك المعاهدة المادة ٢ التي تنص على أن "على الدول الأطراف في المعاهدة احترام وضمان الحقوق الموضحة في المعاهدة والخاصة بكل طفل في إطار اختصاصها القضائي .."، وبالتالي، تسري تلك المعاهدة داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١١٤ – بعد أن حددت المحكمة القواعد والمبادئ ذات الصلة في القانون الدولي للرد على السؤال المقدم من الجمعية العامة، وبعد إصدار قرارها تحديدًا بشأن قابلية تطبيق القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق

الإنسان داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، ستسعى المحكمة الآن إلى تأكيد ما إذا كان بناء الجدار انتهك تلك القواعد والمبادئ أم لا.

١١٥ – في هذا الصدد، فإن الملحق ٢ بتقرير الأمين العام وعنوانه "خلاصة الوضع القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية"، ينص على أن "بناء الحاجز يمثل محاولة لضم الأرض بما يتعارض والقانون الدولي"، وأن "الضم الفعلي للأرض يتعارض مع السيادة الإقليمية، وبالتالي من حق الفلسطينيين في تقرير المصير". وتكرّر هذا الرأي في عدد من البيانات الخطية المقدمة إلى المحكمة وفي الآراء التي تم التعبير عنها خلال الجلسات. وقد قيل، من بينْ أشياء أخرى: "إن الجدار يمزّق المجال الإقليمي الذي يحق للشعب الفلسطيني أن يمارس عليه حقه في تقرير المصير ويمثل انتهاكًا للمبدأ القانوني الذي يحظر الاستيلاء على الأرض باستخدام القوة". وفي هذا السياق، تم تحديدًا تأكيد أن "مسار الجدار تم تصميمه ليغيّر التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية عن طريق تعزيز المستوطنات "الإسرائيلية""، المشيدة بطريقة غير قانونية على "الأرض الفلسطينية المحتلة". وتم أيضًا تأكيد أن الجدار يهدف إلى "إنقاص وتقطيع المجال الإقليمي الذي يحق للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير عليه".

١١٦ – ومن جانبها، زعمت "إسرائيل" أن الهدف الوحيد للجدار هو تمكينها من أن تكافح بفعالية الهجمات الفدائية من الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، كرّرت "إسرائيل" مرارًا أن الحاجز هو إجراء مؤقت (انظر تقرير الأمين العام، الفقرة ٢٩). وقد فعلت ذلك عبر مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، حيث أكدت أن "السور لا يضم أراضي لدولة "إسرائيل"، وأن "إسرائيل" على استعداد وقادرة على أن تعدل أو تفكّك سورًا وإن كانت الكلفة باهظة إذا كان ذلك مطلوبًا كجزء من تسوية سياسية"، (S/PV.4841,P10). وأعاد المندوب الدائم "الإسرائيلي" تأكيد هذا الرأي أمام الجمعية العامة في ٢٠ أكتوبر/ تشرين الأول و ٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣. وفي هذه المناسبة الأخيرة، أضاف المندوب الدائم "الإسرائيلي" قائلاً: "ومتى انتهى ما سمّاه الإرهاب، لن يكون السور ضروريًا. إن السور ليس حدودًا وليست له أهمية سياسية. وهو لا يغيّر الوضع القانوني للمنطقة بأي حال من الأحوال" (A/ES-10/PV.23,P.6).

١١٧ – وتذكّر المحكمة هنا بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي أشارا في ما يتعلق بفلسطين إلى القاعدة العرفية التي تشير إلى "عدم قبول الاستيلاء على الأراضي عن طريق الحرب" (انظر الفقرتين ٧٤ و ٨٧ أعلاه). وهكذا، وفي القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الصادر في ٢٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٦٧، أكد مجلس الأمن، بعد التذكير بهذه القاعدة:

"إن الوفاء بمبادئ الميثاق يقتضي تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يجب أن يشمل تطبيق المبدأين التاليين:

(١) انسحاب قوات الاحتلال "الإسرائيلي" من أراضٍ تم احتلالها خلال الحرب الأخيرة.

(٢) إنهاء جميع مطالبات أو حالات الحرب، والاحترام والاعتراف بالسيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، وحق تلك الدول في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، ومن دون التعرض لتهديدات أو أعمال تُستخدم فيها القوة".

وعلى هذا الأساس ذاته أدان المجلس مرات عدة الإجراءات التي اتخذتها "إسرائيل" لتغيير وضع القدس (انظر الفقرة ٧٥ أعلاه).

١١٨ – وفي ما يتعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، تلاحظ المحكمة أن وجود "شعب فلسطيني" لم يعد موضوعًا للنقاش. وقد اعترفت "إسرائيل" بهذا الوجود خلال تبادل الخطابات بتاريخ ٩ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٣ بين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، واسحق رابين رئيس وزراء "إسرائيل". وخلال تلك المراسلات، اعترف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "بحق دولة "إسرائيل" في الوجود بسلام وأمان"، وتقدم بعدة تعهدات أخرى.

وردًا على ذلك، أبلغه رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بأنه، وفي ضوء تلك التعهدات، "فإن حكومة "إسرائيل" قرّرت الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني".

وتشير الاتفاقية "الإسرائيلية" الفلسطينية المؤقتة الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة والموقعة في ٢٨ سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥ أيضًا في مرات عدة إلى الشعب الفلسطيني و "حقوقه المشروعة" (التمهيد، الفقرات ٤ و ٧ و ٨، المادة ٢ الفقرة ٢، المادة ٣ الفقرتان ١ و ٣، المادة ٢٢ الفقرة ٢). وترى المحكمة أن تلك الحقوق تشمل حق تقرير المصير حسب اعتراف الجمعية العامة بذلك في مناسبات (انظر على سبيل المثال القرار ١٦٣/٥٨ المؤرخ ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣).

١١٩ – تلاحظ المحكمة أن خط السير الذي يسلكه الجدار كما ثبتته الحكومة "الإسرائيلية" يشمل ضمن "المنطقة المغلقة" (انظر الفقرة ٨٥ أعلاه) نحو ٨٠٪ من المستوطنين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية).

١٢٠ – في ما يتعلق بهذه المستوطنات تلحظ المحكمة أن البند ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة تنص في الفقرة السادسة على أن:

"يجب على القوة المحتلة ألا ترحل أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". ولا يقف هذا النص عند حد منع عمليات الترحيل أو النقل بالقوة لفئات من السكان مثل تلك التي كانت

تجري خلال الحرب العالمية الثانية، بل يمنع كذلك أي إجراءات تتخذها القوة المحتلة كي تنظم أو تشجّع عمليات نقل أجزاء من سكانها إلى الأراضي المحتلة.

وفي هذا المقام، فإن المعلومات التي بحوزة المحكمة تظهر أن "إسرائيل" منذ عام ١٩٧٧ انتهجت سياسة، وطوّرت ممارسات تشتمل على إقامة مستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مناقضة بذلك شروط البند ٤٩ في فقرته السادسة التي استشهدنا بها آنفا.

وبذا تبنى مجلس الأمن وجهة النظر التي ترى أن مثل هذه السياسات والممارسات: "ليس لها شرعية قانونية". كما أنه دعا "إسرائيل" باعتبارها القوة المحتلة، إلى التقيد الدقيق باتفاقية جنيف الرابعة وإلى: "إلغاء إجراءاتها السابقة، وأن تكفّ عن القيام بأي عمل ينجم عنه تغيير في الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية، أو يؤثر بشكل ملموس في التركيبة الديموجرافية للمناطق العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأن تمتنع بشكل خاص عن نقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأراضي العربية المحتلة" (القرار ٤٤٦ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٢ مارس/ آذار ١٩٧٩).

وأكد المجلس موقفه في القرار ٤٥٢ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٠ يوليو/ تموز ١٩٧٩ والقرار ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ الأول من مارس/ آذار ١٩٨٠. وفي الحقيقة فإنه في القضية الأخيرة وصف "سياسة "إسرائيل" وممارساتها المتمثلة في توطين فئات من سكانها ومهاجرين جدد في الأراضي (المحتلة)" بأنه انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة.

ويخرج المجلس بنتيجة مفادها أن "المستوطنات الإسرائيلية" في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بما فيها القدس الشرقية) قد أقيمت خرقًا للقانون الدولي.

١٢١ – وفي حين تلاحظ المحكمة التأكيدات المقدمة من قِبل "إسرائيل" بأن إنشاء الجدار لا يرتقي إلى الضمّ والإلحاق، وأن الجدار ذو طبيعة مؤقتة (انظر الفقرة ١١٦ أعلاه)، فإنها لا يمكنها مع ذلك أن تظل غير مبالية ببعض المخاوف التي أعربت أطراف عنها من أن المسار الذي يشكله الجدار سوف يحدد مسبقًا الحدود المستقبلية بين "إسرائيل" وفلسطين، والخشية من أن "إسرائيل" ربما تعمد إلى ضم المستوطنات وسبل الوصول إليها. وتعتبر المحكمة أن إنشاء الجدار وما يرتبط به من نظام يخلق "أمرًا واقعًا" على الأرض، يمكن أن يصبح دائمًا، وفي هذه الحالة، وبالرغم من التوصيف الرسمي للجدار الذي قدمته "إسرائيل" إلا أنه يُرقى إلى الضم بمنطق الأمر الواقع.

١٢٢ – وتعيد المحكمة إلى الأذهان فوق ذلك أنه وبحسب تقرير الأمين العام فإن الطريق المخطط الذي يسلكه الجدار سوف يضم في المنطقة بين «الخط الأخضر» والجدار ما يزيد على ١٦٪ من أراضي الضفة الغربية. وسوف يسكن تلك المنطقة نحو ٨٠٪ من المستوطنين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية

المحتلة، أي نحو ٣٢٠ ألف مستوطن. وفوق ذلك، وبنتيجة إقامة الجدار سوف يقيم نحو ١٦٠ ألف فلسطيني آخر في تجمعات مطوّقة كليًا تقريبًا (انظر الفقرات ٨٤ و ٨٥ و ١١٩ أعلاه). وبعبارة أخرى، فإن المسار الذي اختير للجدار يعبر عن تعديل في السجل الأصلي للإجراءات غير القانونية التي اتخذتها "إسرائيل" في ما يتعلق بالقدس والمستوطنات، وهي التي أبدى مجلس الأمن أسفه بشأنها (انظر الفقرات ٧٥ و ١٢٠ أعلاه).

كما أن هناك مخاطر أخرى تتمثل في إحداث تغييرات إضافية في الوضع الديموجرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو وضع ينجم عن إنشاء الجدار بالقدر الذي يساهم في إقامته، كما ستأتي على شرحه في الفقرة ١٣٣ أدناه، بترحيل السكان الفلسطينيين من بعض المناطق. وهذا البنيان، مع تضافر الإجراءات التي اتُخذت سابقًا، يعيق إلى حدّ كبير ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره، لذا فهو انتهاك من قِبل "إسرائيل" لالتزاماتها باحترام ذلك الحق.

١٢٣ – يثير بناء الجدار أيضًا عددًا من القضايا المتعلقة بالبنود ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي ومن اتفاقيات حقوق الإنسان.

١٢٤ – فيما يتعلق بترتيبات لاهاي لسنة ١٩٠٧، تذكر المحكمة بأن هذه الترتيبات تتعامل في القسم ٢ مع الأعمال العدائية، وبوجه خاص مع "وسائل إيذاء العدو، والحصارات، وعمليات القصف"، ويتناول القسم الثالث السلطة العسكرية في المناطق المحتلة، والقسم الثالث فقط قابل للتطبيق حاليا في الضفة الغربية، وعليه فإن المادة ٢٣ (ز) من الترتيبات في القسم ٢ ليست وثيقة الصلة بالموضوع.

والقسم الثالث من ترتيبات لاهاي يتضمن المواد (٤٣، ٤٦، ٥٢) القابلة للتطبيق في المناطق الفلسطينية المحتلة، وتفرض المادة ٤٣ واجبًا على السلطة المحتلة "لكي تتخذ جميع الإجراءات المتاحة لها لاستعادة النظام العام والحياة العامة، ولضمانها قدر المستطاع، مع احترام القوانين السارية في البلاد، وتصنيف المادة ٤٦ أن الممتلكات الخاصة يجب أن "تُحترم" وأنه لا يجوز "مصادرتها"، وأخيرًا تحول المادة ٥٢ ضمن حدود معينة، القيام بمصادرات عينية وخدمات من أجل احتياجات جيش الاحتلال.

١٢٥ – ثمة تمييز كذلك في اتفاقية جنيف الرابعة بين تطبيق البنود خلال العمليات العسكرية التي تفضي إلى الاحتلال، والبنود التي تظل قابلة للتطبيق خلال فترة الاحتلال برمتها، وهكذا تنص في المادة ٦ على أن: "الاتفاقية الحالية تنطبق منذ بدء أي نزاع أو احتلال مذكور في المادة ٢".

وفي مناطق أطراف النزاع، يتوقف تطبيق الاتفاقية الحالية لدى اختتام العمليات العسكرية بوجه عام.

وفي حالة المناطق المحتلة، يتوقف تطبيق الاتفاقية الحالية بعد سنة من الاختتام العام للعمليات العسكرية، ولكن سلطة الاحتلال تظل ملزمة، بسبب استمرار الاحتلال، وإلى المدى الذي تمارس فيه تلك

السلطة مهام الحكومة في مثل تلك المناطق، بموجب بنود المواد التالية من الاتفاقية الحالية: (١ إلى ١٢، ٢٧، ٢٩ إلى ٣٤، ٤٧، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١ إلى ٧٧، ١٤٣).

والأشخاص المحميون الذين قد يحدث إطلاق سراحهم، أو إعادتهم إلى وطنهم أو إعادة تأسيس حياتهم بعد تلك التواريخ، يستمرون في هذه الأثناء في الاستفادة من الاتفاقية الحالية. وحيث أن العمليات العسكرية التي أفضت إلى احتلال الضفة الغربية سنة ١٩٦٧، انتهت منذ وقت طويل، فإن مواد اتفاقية جنيف الرابعة المشار إليها في المادة ٦ فقرة ٣ هي فقط التي تظل قابلة للتطبيق في تلك المناطق المحتلة.

١٢٦ – وتتضمن هذه البنود المواد: (٤٧، ٤٩، ٥٢ ٥٣، ٥٩) من اتفاقية جنيف الرابعة. وطبقًا للمادة ٤٧، فإن:

"الأشخاص المحميون الذين هم في مناطق محتلة، لا يحرمون، بأية حال من الأحوال أو بأي وسيلة مهما تكن، من فوائد الاتفاقية الحالية بفعل أي تغيير يدخل، نتيجة لاحتلال المنطقة، على مؤسسات أو حكومة المنطقة المذكورة، أو بفعل أي اتفاق يتم التوصل إليه بين سلطات المناطق المحتلة وسلطة الاحتلال، ولا بفعل أي عملية ضم تجريها سلطة الاحتلال لكل المنطقة المحتلة أو جزء منها".

وتنص المادة ٤٩ على ما يلي:

"إن عمليات الترحيل الإجبارية، الفردية والجماعية، وكذلك عمليات الطرد للأشخاص المحميين من المنطقة المحتلة إلى أراضي سلطة الاحتلال أو إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، محظورة بصرف النظر عن دافعها".

ومع ذلك، قد تجري سلطة الاحتلال إخلاء كليًا أو جزئيًا لمنطقة معينة إذا كان أمن السكان أو الأسباب العسكرية الضرورية تتطلب ذلك. ولا يجوز أن تتضمن مثل عمليات الإخلاء هذه نقل الأشخاص المحميين خارج حدود المنطقة المحتلة إلا عندما يستحيل لأسباب مادية تجنب مثل هذا النقل. وعليه فإنه يجب إعادة الأشخاص الذين تم إخلاؤهم إلى ديارهم، فور توقف الأعمال العدائية في المنطقة مدار البحث.

ويجب على سلطة الاحتلال التي تجري مثل عمليات النقل أو الإخلاء هذه، أن تضمن إلى أوسع مدى عملي، توافر المرافق الملائمة لاستقبال الأشخاص المحميين، وأن عمليات النقل تتم ضمن ظروف مريحة من حيث الصحة والسلامة والتغذية، وألا يفصل أفراد العائلة الواحدة بعضهم عن بعض.

"ويجب إبلاغ السلطة الحامية بأي عمليات نقل أو إخلاء فور حدوثها".

"ولا يجوز لسلطة الاحتلال احتجاز أشخاص محميين في منطقة تتعرض لإخطار الحرب بوجه خاص، إلا إذا كان أمن السكان أو الأسباب العسكرية الضرورية تتطلب ذلك".

"ولا يجوز لسلطة الاحتلال أن تبعد أو تنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى المناطق التي تحتلها".

وطبقا للمادة ٥٢: "لا يلغي أي عقد أو اتفاق أو إجراء حق أي عامل، سواء عن طواعية أو غير ذلك، وأينما كان، في أن يتقدم إلى ممثلي السلطة الحامية بطلب من أجل التماس تدخل السلطة المذكورة.

وجميع الإجراءات التي تهدف إلى خلق بطالة أو إلى تقييد الفرص المقدمة إلى العمال في منطقة محتلة، من أجل حفزهم للعمل لمصلحة سلطة الاحتلال محظورة".

وتنص المادة ٥٣ على أن "أي تدمير من قبل سلطة الاحتلال للعقارات أو الممتلكات الشخصية العائدة فرديا أو جماعيا لأفراد في القطاع الخاص، أو للدولة، أو للسلطات العامة الأخرى، أو للمنظمات الاجتماعية أو التعاونية، محظور، إلا عندما يعتبر ذلك التدمير ضروريًا بصورة مطلقة للعمليات العسكرية".

وأخيرًا، وفق المادة ٥٩:

"إذا تم إمداد جميع أو بعض سكان المناطق المحتلة باللوازم على نحو غير ملائم، يجب على سلطة الاحتلال أن توافق على خطط الغوث لمصلحة السكان المذكورين، ويجب عليها أن تيسر عليهم بكل الوسائل المتاحة لديها.

ومثل تلك الخطط، التي يمكن أن تنفذ إما من قبل الدول أو من قبل منظمات إنسانية محايدة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يجب أن تتكون، بوجه خاص، من توفير المخصصات الغذائية والإمدادات الطبية والملابس.

ويجب على جميع الأطراف المتعاقدة أن تسمح بالمرور الحر لهذه المخصصات، وأن تضمن حمايتها.

ولكن للسلطة التي تتيح المرور الحر للمخصصات في طريقها إلى المنطقة المحتلة من قبل طرف معاد في الصراع، الحق في تفتيش المخصصات وتنظيم عبورها وفق أوقات وممرات محددة، وأن تكون مقتنعة منطقيًا من خلال سلطة الحماية بأن هذه المخصصات سوف تستخدم لإغاثة السكان المحتاجين، وأنها لن تستخدم لمنفعة سلطة الاحتلال".

١٢٧ - يتضمن الميثاق الدولي أيضًا الخاص بالحقوق المدنية والسياسية العديد من البنود ذات الصلة. وقبل إجراء المزيد من تفحصها، ترى المحكمة أن المادة ٤ من الميثاق تسمح بإجراء تقييد، تحت ظروف مختلفة، لبعض بنود ذلك الميثاق، وقد أفادت "إسرائيل" من حقها في التقييد بموجب هذه المادة، بتوجيه هذه الرسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩١:

"منذ إنشائها، ظلت "إسرائيل" ضحية التهديدات والهجمات المتواصلة على صميم وجودها، وعلى حياة وممتلكات مواطنيها.

وقد اتخذت هذه الأمور شكل التهديدات بالحرب، والهجمات المسلحة الفعلية، وحملات الإرهاب التي تؤدي إلى قتل وإيذاء الكائنات البشرية.

وفي ضوء ما تقدم. ظلت حالة الطوارئ التي فرضت في مايو/ آيار ١٩٤٨ سارية منذ ذلك الوقت، ويشكل هذا الوضع حالة طوارئ عامة تضع ضمن إطار معنى المادة ٤ (١) من الميثاق.

وهكذا وجدت حكومة "إسرائيل"، انسجاما مع المادة ٤ المذكورة ضروريًا أن تتخذ إلى المدى الذي تقتضيه ضرورات الوضع بالضبط، من أجل الدفاع عن الدولة ومن أجل حماية الحياة والممتلكات، بما في ذلك ممارسة سلطات الاعتقال والاحتجاز.

وبقدر ما لا ينسجم أي من هذه الإجراءات مع المادة ٩ من الميثاق، تتحلل "إسرائيل" من بعض التزاماتها بموجب ذلك البند".

وتلفت المحكمة الأنظار إلى أن التحلل المذكور يتعلق فقط بالمادة ٩ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تتعامل مع الحق في حرية وأمن الأشخاص وترسم القواعد القابلة للتطبيق في حالات الاعتقال أو الاحتجاز. وعلى ذلك، تظل المواد الأخرى في الميثاق قابلة للتطبيق لا على المناطق "الإسرائيلية" وحسب، بل على المناطق الفلسطينية المحتلة كذلك.

١٢٨ – ومن بين هذه المواد يجب ذكر المادة ١٧ الفقرة ١ التي تنص على أنه: "لا يجوز تعريض أي شخص للتدخل العشوائي أو غير القانوني في خصوصيته، أو عائلته، أو منزله، أو مراسلاته، أو تعريضه لهجمات غير قانونية على شرفه وسمعته".

كما يجب ذكر المادة ١٢ فقرة ١: "يجب أن يملك كل من يقيم ضمن أراضي دولة من الدول، الحق ضمن تلك الأراضي في حرية الحركة، وحرية اختيار محل إقامته".

١٢٩ – بالإضافة إلى الضمانة العامة لحرية الحركة بموجب المادة ١٢ من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجب كذلك تحقيق ضمانات الوصول إلى الأماكن المقدسة المسيحية واليهودية والإسلامية. ويعود الوضع القانوني للأماكن المقدسة المسيحية في الإمبراطورية العثمانية إلى زمن أقدم بكثير من البنود الأخيرة التي تضمنتها المادة ٦٢ من معاهدة برلين بتاريخ ١٣ يوليو/ تموز ١٨٧٨. ويتضمن الانتداب على فلسطين الذي أعطي للحكومة البريطانية في ٢٤ يوليو/ تموز ١٩٢٢، مادة هي المادة ١٣ التي تنص على ما يلي:

"كل مسؤولية تتعلق بالأماكن المقدسة والمباني أو المواقع الدينية في فلسطين، بما في ذلك الحفاظ على الحقوق القائمة، وتأمين الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة، والمباني والمواقع الدينية، والممارسة الحرة للعبادة، وضمان متطلبات النظام والذوق العامين، تقع على عاتق الدولة المنتدبة".

وجاء أيضًا في المادة ١٣: "يجب عدم تفسير أي شيء في هذا الانتداب بأنه يمنح .. السلطة للتدخل بمباني أو إدارة الشعائر المقدسة الإسلامية الخالصة، التي حصانتها مضمونة".

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خصصت الجمعية العمومية. في تبنيها للقرار ١٨١ (II) الخاص بالحكومة المستقبلية في فلسطين، فصلاً كاملاً لخطة تقسيم الأماكن المقدسة، والمباني والمواقع الدينية، وقد نصت المادة ٢ من هذا الفصل، فيما يتعلق بالأماكن المقدسة، على أن: "حرية الوصول، والزيارة، والعبور يجب أن تكون مضمونة، انسجامًا مع الحقوق القائمة، لجميع سكان ومواطني (الدولة العبرية والدولة اليهودية) ومدينة القدس، كما يجب أن تكون مضمونة للأجانب، دون تمييز بناء على الجنسية ضمن متطلبات الأمن القومي والنظام واللباقة العامين".

ومن ثم، في أعقاب الصراع المسلح سنة ١٩٤٨. نصت اتفاقية الهدنة العامة بين الأردن و"إسرائيل" في المادة (VIII) على إنشاء لجنة خاصة من أجل "صياغة الخطط والترتيبات المتفق عليها للمسائل التي يقدمها إليها أي من الطرفين" بهدف توسيع مدى الاتفاقية وتحسين فاعلية تطبيقها، وتضمنت المسائل التي تم التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأنها "الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة".

ويتعلق هذا الالتزام بصورة رئيسية بالأماكن المقدسة القائمة شرقي «الخط الأخضر». ولكن بعض الأماكن المقدسة يقع غربي ذلك الخط، وكان الأمر كذلك مع حجرة العشاء الرباني الأخير، وضريح داود، على جبل المكبر، وهكذا، فإن "إسرائيل" بتوقيعها على اتفاقية الهدنة العامة، تعهدت، كما فعل الأردن، بضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، والمحكمة تعتبر هذا التعهد من جانب "إسرائيل" يظل ساريًا على الأماكن المقدسة، التي خضعت لسيطرتها سنة ١٩٦٧. وقد تم التأكيد الإضافي لهذا التعهد بفعل المادة ٩ فقرة ١ من معاهدة السلام لسنة ١٩٩٤، بين "إسرائيل" والأردن، التي بفضلها وبعبارات أكثر عمومية، سوف يوفر كل طرف حرية الوصول إلى الأماكن ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

١٣٠ – فيما يتعلق بالميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يتضمن ذلك الميثاق عددًا من البنود ذات الصلة، وبالتحديد: حق العمل (المادتان ٦ و ٧)، وحق الحماية وتقديم المساعدة للعائلة والأطفال والأشخاص صغار السن (المادة ١٠)، وحق الحصول على مستوى ملائم للعيش، بما في ذلك الغذاء الملائم والمليس والمسكن الملائمان، وحق "التحرر من الجوع" (مادة ١١)، وحق الرعاية الصحية (مادة ١٢)، وحق التعليم (مادة ١٣ و ١٤).

١٣١ – أخيرًا، تتضمن اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الطفل في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩، بنودًا مماثلة في المواد: (١٦، ٢٤، ٢٧، ٢٨).

١٣٢ – يتضح من المعلومات المقدمة إلى المحكمة، وبخاصة تقرير الأمين العام، أن بناء الجدار أدى إلى تدمير أو مصادرة ممتلكات في ظل ظروف تتناقض مع متطلبات المادتين (٤٦ و ٥٢) عن ترتيبات لاهاي لسنة ١٨٠٧، والمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة.

١٣٣ – وأدى ذلك البناء وإقامة منطقة مقفولة بين «الخط الأخضر» والجدار ذاته وإنشاء جيوب إلى فرض قيود هائلة على حرية حركة سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء مواطني "إسرائيل") وتظهر تلك التقييدات على نحو أكثر جلاء في المناطق الحضرية مثل جيب قلقيلية أو مدينة القدس وضواحيها. ومما يزيد في تعميق تلك التقييدات حقيقة أن بوابات الدخول قليلة العدد في قطاعات بعينها وتبدو ساعات فتح البوابات مقيدة، ولا يمكن التكهن بوقتها. وعلى سبيل المثال، وطبقًا للمقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان في تقريره عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ ١٩٧٧، أن: "قلقيلية، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها ٤٠,٠٠٠ نسمة، مطوقة تمامًا بالجدار ولا يستطيع سكان المدينة الدخول أو المغادرة إلا عبر نقطة تفتيش عسكرية واحدة تفتح من الساعة السابعة مساءً إلى السابعة صباحًا" (تقرير المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان، جون دوغارد، حول وضع حقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين E/CN.4/2004/6، 8 سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، الفقرة ٩). وكانت هناك أيضًا آثار خطيرة على الإنتاج الزراعي حسبما الشهادات الصادرة عن عدة مصادر، وطبقا للجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات "الإسرائيلية" التي تؤثر في حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

"إن حوالي ١٠٠ ألف دونم (حوالي ١٠ آلاف هكتار) من أراضي الضفة الغربية الزراعية الأكثر خصوبة التي صادرتها قوات الاحتلال "الإسرائيلي" تعرضت للتجريف خلال المرحلة الأولى من بناء الجدار، وشمل ذلك اختفاء كميات مساحات شاسعة من الممتلكات، ولا سيما الأراضي الزراعية وأشجار الزيتون الخاصة والآبار وبساتين الحمضيات والبيوت الزجاجية التي يعتمد عليها عشرات الآلاف من الفلسطينيين لتأمين معيشتهم" (تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بالتحقيق في الممارسات "الإسرائيلية" التي تؤثر في حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، (A/58/311، ٢٢ أغسطس/ آب ٢٠٠٣، الفقرة ٢٦).

وعلاوة على ذلك، أوضح المقرر الخاص في تقريره عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ عام ١٩٦٧، أن الجزء الأعظم من الأراضي الفلسطينية على الجانب "الإسرائيلي" من الجدار يتألف من أراضٍ زراعية خصبة، وعدد من أكثر آبار المياه أهمية في المنطقة. ويضيف أن الكثير من أشجار الفاكهة والزيتون تم اقتلاعها خلال بناء الحاجز (E/CN.4/2004/6، ٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، الفقرة ٩).

ويقول المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن حق الحصول على الغذاء أن الجدار "يعزل الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية والآبار ووسائل العيش" (تقرير المقرر الخاص لمفوضية

حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، جان زيجلر، "حق الحصول على الغذاء"، ملحق بعثة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، E/CN.4/2004/10Add.2، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، الفقرة ٤٩) وخلال مسح أجراه مؤخرا برنامج الغذاء العالمي، قيل أن الوضع زاد من تفاقم النقص الغذائي في المنطقة علما بأن هناك ٢٥,٠٠٠ مستفيد جديد من العون الغذائي (تقرير الأمين العام، الفقرة ٢٥).

وأدى الجدار أيضًا إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها السكان في ما يتعلق بالحصول على الخدمات الصحية والمؤسسات التعليمية ومصادر المياه الأساسية: وقد شهدت بذلك عدة مصادر معلومات مختلفة. وهكذا يوضح تقرير الأمين العام بشكل عام أنه "وفقا لمركز الإحصاء المركزي الفلسطيني، عزل الجدار حتى الآن ٣٠ قرية عن الخدمات الصحية، و ٢٢ قرية عن المدارس، و ٨ قرى عن مصادر المياه الأساسية، و ٣ قرى عن شبكات الكهرباء" (تقرير الأمين العام، الفقرة ٢٣).

ويقول المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم عن وضع حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها "إسرائيل" منذ ١٩٦٧: "إن الفلسطينيين في المنطقة الواقعة بين الجدار و «الخط الأخضر» سيكونون معزولين فعليًا عن أراضيهم وأماكن عملهم ومدارسهم والمستشفيات والخدمات الاجتماعية الأخرى" (E/CN.4/2004/6، ٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، الفقرة ٩) . وفي ما يتعلق بموارد المياه تحديدًا، يشير المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة عن حق الحصول على الغذاء إلى أن "إسرائيل" ببنائها السور ستضم فعليًا معظم الطبقات الصخرية المائية الغربية (التي توفره ٥١٪ من موارد مياه الضفة الغربية)" (E/CN.4/2004/10/Add.2، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣، الفقرة ٥١). وعلى نحو مماثل، وفي ما يختص بالحصول على الخدمات الصحية، تم توضيح أنه، ونتيجة لتطويق قلقيلية، سجل مستشفى تابع للأمم المتحدة في تلك البلدة انخفاضًا بنسبة ٤٠٪ في عدد المراجعين (تقرير الأمين العام، الفقرة ٢٤).

وفي قلقيلية، طبقًا لتقارير مقدمة إلى الأمم المتحدة، تعرض ٦٠٠ من المحلات والمتاجر للإغلاق، وغادر عدد يتراوح بين ٦٠٠٠ و ٨٠٠٠ شخص المنطقة (E/CN.4/2004/6، ٨ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٣، الفقرة ١٠؛ E/CN.4/2004/Add.2، ٣١ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٣ الفقرة ٥١). ولاحظ المقرر الخاص لمفوضية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بحق الحصول على الغذاء أنه "مع عزل السور/ الجدار للقرى عن أراضيها ومياهها دون وجود وسائل عيش أخرى سيضطر كثير من الفلسطينيين الذين يقيمون في هذه المناطق إلى النزوح" (E/CN.4/2004/10/Add.2، الفقرة ٥١).

وفي هذا الصدد أيضًا سيحرم الجدار وبشكل فعلي عددًا كبيرًا من الفلسطينيين من "حرية اختيار محل سكنهم". وعلاوة على ذلك، وبرأي المحكمة، وبما أن عددًا كبيرًا من الفلسطينيين أرغمهم بناء الجدار فعليًا وما صاحبه من إجراءات إلى النزوح من مناطق بعينها – وهي عملية سوف تستمر مع بناء المزيد من أجزاء

الجدار – فإن ذلك البناء بالإضافة إلى إنشاء المستوطنات "الإسرائيلية" الموضح في المادة ١٢٠ أعلاه، يؤدي إلى تغيير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة.

١٣٤– ومجمل القول، أن من رأي المحكمة أن الجدار والنظام المرتبط به يعوقان حرية تنقل سكان الأرض الفلسطينية المحتلة (باستثناء المواطنين الإسرائيليين ومن ثم استيعابهم هناك) على النحو المكفول بموجب المادة ١٢ الفقرة ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أنهما يعوقان ممارسة الأشخاص المعنيين لحقهم في العمل والصحة والتعليم وفي مستوى معيشة ملائم كما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل.

وأخيرًا، ترى المحكمة أن تشييد الجدار والنظام المرتبط به، أمر يخالف المادة ٤٩ الفقرة ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن المشار إليها في الفقرتين ١٢٢ و ١٣٣ أعلاه.■

المراجع

⌖ **الكتّاب المشاركين أبجدياً :**

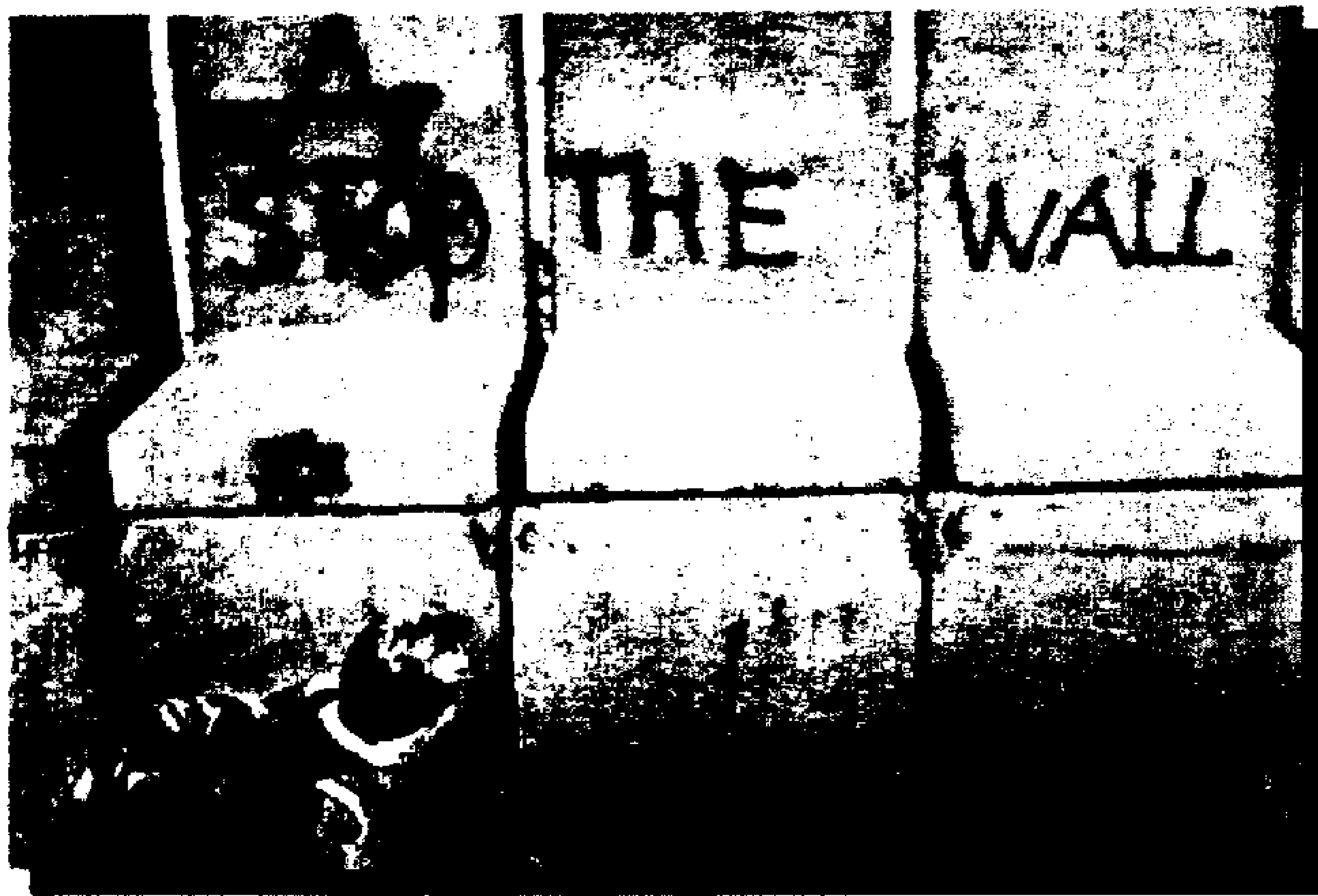
- جون دوغار.
- سليم واكيم.
- نبيل الرملاوي.

⌖ **مواقع إلكترونية :**

- موقع لجنة الأربعين: (www.assoc40.org)
- موقع عرب ٤٨: (www.arabs48.com)
- موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، (النص الكامل لقرار محكمة العدل الدولية بشان اللجدار): (www.pnic.gov.ps)

الفصل العاشر

الجدار .. الفعل ورد الفعل



الجدار ورد الفعل العالمي والعربي

✥ الجدار لطخة في وجه العالم:

هكذا ... وتحت سمع وبصر عالَمٍ وصل – بجهادية – إلى قيمٍ عاليةٍ من التحضّر والسلوك، وإلى تكامل في صياغة القوانين الإنسانية، يفعل الصهاينة علىأرض فلسطين جريمة تاريخية كبرى تضاف للسجل المقيت لجرائم العُتاة على مرّ التاريخ، إنها جريمة الجدار العنصري الذي انتهت مرحلته الأولى منذ فترة.

العالَم يسقُط إذن في امتحان الحضارة الأخير، إنه يسقُط سقوطًا حضاريًا مريعًا مع كل ما حدث ويحدث من تفاصيل على أرض فلسطين. كل ما حدث منذ حبك الخيوط الأولي للقضية الفلسطينية، هو دليل إدانة قوى ضد (العالم المتحضر) بدءًا من اغتصاب الأرض وطرد شعب بأكمله منها، مرورًا بالمجازر البشعة ضد شعبنا الفلسطيني والقتل اليومي لأطفاله ونسائه وشيوخه، ومحاصرتهم في مخيماتهم، والعمل ببرمجية على إبادتهم، وصولاً إلى آخر مستجدات واختراعات الصهاينة [الجدار العنصري].

العالَم المتحضِّر الراقي وقع في الإدانة، بل ويوقع نفسه فيها، ليس فقط بسبب سكوته عما يحدث، لكان ذلك علينا أهون الشرّين، بل في إعطاء الصهاينة الشرعية الكاملة لكل خطوة سوداء يقدمون عليها.

الجدار الفاصل بين شعبين أو فئتين كان دائمًا حلاً معيبًا وغير عاقل وانفعالي وتلفيقي لحل مشكلة بين شعبين أو فئتين بل والأغلب أنه محاولة من طرف أقوى متسلط لحسم الصراع لصالحه هو، لذا فالجدار اختراعٌ عاجز وجبان ومتهالك جدًا في فكرته التي وصلت مع صعود الفكر والوعي الإنساني لحد اعتباره اختراعًا لا إنسانيًا، حتى المقت والإدانة.

رفض التاريخ وندّد بمحاولة الفاشيست حجز الليبيين في معتقلات ضخمة في الصحراء مضروب حولهم جدار من أسلاك شائكة، وثار العالم بمؤسساته الدولية والإنسانية على نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وحطم هذا النظام بإصراره على نزع وصمة العار العنصرية التي لطخت جبين الإنسانية ردحًا من الزمن الحديث، ولَفَظَ التاريخ جدار برلين من أحشائه إلى الأبد، بعدما كان سبةً للتقدم والسياسة والجغرافيا السياسية والأخلاق وللنظم الديمقراطية.

والآن ماذا سيفعل العالم مع الجدار الصهيوني العنصري؟! جدار الفصل والإهانة، جدار إذلال الذات والجسد وفصلهما عن الجغرافيا والتواصل والتقدم والنمو الطبيعي، ودفعهما دائمًا باتجاه السقوط واليأس والانزواء والقهر والبطالة.

ماذا سيفعل العالم (المستنكر دومًا على استياءٍ وخوف) مع وصمة عارٍ جديدة في جبينه؟! ماذا سيفعل والجرائم العلنية الواضحة للصهاينة تتواصل وتتوالى بحرفية القاتل السادي؟! ماذا سيفعل مع هذا التناقض الباهظ بين قوانين دولية تُسَنّ ضد العنصرية وجرائم الإنسانية وجرائم الحرب؛ ومحاكم عدل دولية ومحاكم جنائية دولية، وبين جرائم تنمو وتتشكل بصور مختلفة وحادة بأيادٍ صهيونية تحت رعاية تلك القوانين والمحاكم، وما يتحتم لها من سياسة؟! القوانين والمحاكم والعقوبات إذن لبشرٍ دون بشر فأين منها صفة الإنسانية، بل أين أداة الاستثناء بعد كل مسمى من المسميات الجدّ إنسانية.

الجدار العنصري الجديد على أرض فلسطين دليل إدانة قوي للدول وقوانينها ودساتيرها، وللأمم بأخلاقياتها وقيمها وروحانيتها، وللمؤسسات الأهلية بلوائحها واحتجاجاتها ونشاطاتها ومعارضاتها، وللمفكرين والكتّاب والمثقفين في العالم بضميرهم الحي ورفضهم الدائم للظلم ودعوتهم الأبدية للحرية، الجدار إدانة لهم جميعًا ولنا.

ألا تلاحظون أن من تكلم عن الجدار العنصري وانتقده، تفضل - مشكورًا - بالكلام بعدما امتثل على أرض الواقع ١٤٠ كلم من الجدار، وهي المرحلة الأولى التي أُعلِن الانتهاء منها، مع العلم أن الصهاينة أعلنوا عنه (من قِبل يسارهم قبل يمينهم) قبل أن يضعوا له الخرائط، وقبل أن يصادروا أيّ شبر من الأرض لصالحه، وقبل أن يرسي العطاء على جهة ما لإنشائه، وقبل وقبل ..، كان الوقت كافيًا لإجبارهم على مسح الفكرة العنصرية من رؤوسهم القاتمة، كان الوقت كافيًا ليس للسخرية من فكرتهم بل وإدانتهم عليها .. على مجرد الفكرة.

بنوا الجدار في وسائل الإعلام، قبل أن يُبني على الأرض، لاختبار ردة الفعل المحلية والدولية، وتحت اختبار جيد في علم نفس القرارات السياسية، طرحوه كمزحة .. والعالم صامت، فكروا بجدية .. والعالم صامت، هددوا بالفكرة .. والعالم صامت، وضعوا الخرائط .. والعالم صامت، وضعوا المجسمات .. والعالم صامت، كثرت الدراسات المختلفة عن الجدار .. والعالم صامت، دخلت الفكرة حيز الصياغة السياسية .. والعالم صامت، صدرت القرارات لإنشائه وتم مصادرة

الأراضي .. والعالم مازال صامتًا، بدأت الإنشاءات يومًا إثر يوم .. ولا من معترض، أسبوعًا تلو أسبوع .. ولا من مدين، شهرًا وراء شهر .. ولا مِن أحد.

وعندما انتهت المرحلة الأولى، وصرخ الفلسطينيون بوجه الصنم العالمي أن يتكلم .. ابتسم الصنم وأعرب عن عدم رضاه عما يجري، وعن رغبته في نصيحة "إسرائيل"، ولكن هل نصيحته لها لنا أمْ علينا؟ لا ندري؟! هل سيطلبون من "إسرائيل" إزالة الجدار العنصري .. هذا من مستحيلات السياسة الدولية، هل سيرجِعون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كون الصهيونية (حركة عنصرية) .. ستغلق الأمم المتحدة إلى غير رجعة، هل سيقطعون عنها الدعم المتواصل .. سيسقط بوش وحزبه ومجلس شيوخه ونوابه.

[الجدار العنصري الفاصل] .. هو هيكل جديد مبني بصورة عصرية وبصرعة معمارية فنية، كأنه جدران الهيكل الآخذة في الطول والالتواء، ملتهمًا أراضي القوم الجبارين، وربما ستكون الخطوة القادمة هي سقف هذه الجدران ليكون أكبر معبد عرفه التاريخ.

الجدار العنصري الفاصل .. هو المعادل المادي للفكر الصهيوني العنصري، ونموذج ماثل للوحشية والطمع والتهام الأراضي وإنهاء حق الغير في العيش بكرامة بل في الوجود، هو نصب تذكاري طويل وملتو ومنبطح على الأرض لما بداخلهم من ثعبانية فائقة.

الجدار العنصري الفاصل .. ليس مجرد فاصل لغرض أمني – كما تدعي "إسرائيل" – بل هو متوازٍ مع طرح سياسي ومصيري بأن يعترف الفلسطينيون أن "إسرائيل" دولة يهودية، لاحظوا أنها الآن فكرة لم تقاوم .. وانتظروا قليلاً لتروا هذا العالم المدان كيَف سيجبر الفلسطينيين والعرب على اعتبار "إسرائيل" دولة يهودية، فينشَئ جدار آخر في الفكر السياسي والسلوك الدولي وذلك في خرائط ما بعد بغداد.

نحن ندين العالم بأسره على هذه الجريمة، ليس على وقوعها وحسب، بل على السكوت عنها من بدايتها كفكرة، فمن المعروف أن "إسرائيل" – ربيبة الغرب الاستعماري – ذات أفكار لا يمكنها إلا أن تنفذ بأموال وبنين من أُدين، وخبرات من أُدين، وجهود من أُدين.

و لكني أُدين أول ما أُدين – وكمواطن فلسطيني – الخطاب الرسمي العربي القاصر المتهالك والمتناقض دائمًا والمطأطئ الرأس أبدًا، فلم يثبت هذا الخطاب أية جدية في مواجهة ما تفعله ما تسمي "إسرائيل"، فهو خطاب مستأنس ومروَّض بمقاييس تتناسب ومقاييس الجودة الإمبريالية،

خطاب يرضي بكل ما هو (أمر واقع) بل ويحصر نفسه دائمًا في سياسة الأمر الواقع، حتى لو كان هذا الأمر الواقع لم يحدث بعد، إنما هناك إشارات ولمحات على حدوثه.

ولأسقِط الخطاب السياسي العربي من صيغ الإدانة؛ لأنه مجرَّب كثيرًا حتي الملل واللامعنى، وأركز على الخطاب الفلسطيني الرسمي الذي لا يمتلك صوتًا واثقًا قويًا بالحق الوطني الثابت، الخطاب الفلسطيني يعمل بصوت مرتجف، وبكلمات محسوبة وموزونة دوليًا، ويحمل جملة من مراعاة الدبلوماسية مما يبهت رؤية الحق الواضحة، كل هذا خوف من ضياع مكاسب صغيرة هنا وهناك، وخوفًا من فرط مسبحة خارطة الطريق الثمينة!!

أين كان الصوت الرسمي الفلسطيني القوي عندما كان هذا الحدث العنصري في مهده؟! لماذا انتظرتم كل هذه الفترة، ثم تكلمتم بشدة بعدما حصل الذي حصل، وكان الجدار واقعًا معاشًا، وكأنكم من مُريدي مدرسة (الأمر الواقع) السياسية، أين النضالية السياسة يا أصحاب الحق، أين دورانكم الدؤوب حول الكرة الأرضية لتفتحوا عيني العالم عنوة، ليرى الحقيقة دون خوف، أين كثافة تصريحاتكم الساخنة حول الموضوع في كل لقاء سياسي ومحفل دولي وندوة فضائية أجنبية كانت أم عربية، لتوقظوا بصوتكم الثابت ضمائر من تخصصوا في الضغط عليكم. وتحت هذا الجلد المستمر تخضعون للعبة فك وتركيب المكعبات السياسية الصغيرة، في حين اشتغلوا هم في لعبة خرائط الطرق وبناء الأسوار والجدران على الأرض وفي العقول. وعندما بدأ الحائط يظهر أثاروا وفرضوا بعنف ورقة خارطة الطريق تحت رعاية حَكم أمريكي منحاز وموظفين أوروبيين تابعين له، فُرضت لتضمر الطاقة الفلسطينية من جذور في حيز خارطة اليأس والوعود المجترة.

مع كل امتداد للحائط يرتكب الصهاينة أمام عيون العالم مجازر واغتيالات على الأرض ليُصعِّبوا الموضوع أكثر على السياسي، أيحتج أم يقبل أم يعادي أم يضطر للمساومة أم ... أم ...، ولتختلط أولويات أوراقه في ظل عدم وجود السياسة القوية لنا، تلك التي تحمل معها الحجج البينة والقرائن والدلائل في كل محفل دولي وإعلامي.

للأسف، وقع السياسي الفلسطيني الرسمي في دوامة الابتكارات والمقترحات السريعة ذات الاستهلاك الوقتي، وأصبح مجرد أداة ردة فعل لتلك الابتكارات والأفكار السريعة، فعوده يشتد في مناخات السياسات الصناعية الملونة المُعدة لمَرحلة ما، ولغايةٍ في نفسهم نفهمها نحن البسطاء من الناس فما بالك بساستنا.

الإدانة أولاً لنا نحن المتلونين مع الأحداث الصغيرة، والمبتعدين عن المواجهة لأحداث كبرى، نحن المتقازمين بمطالبنا يومًا إثر يوم؛ لأننا لم ننتهج في سلوكنا السياسي مبدأ عدم التنازل – ولو سياسيًا – عن حقوقنا الشرعية الواضحة والمطالبة بها، ولم نتشبّث بثوابتنا الغالية، ولم نضع خطًا أحمر لمطالبنا، وانتهجنا سياسة الرضى بما هو موجود، والتفاعل مع ما هو مطروح، لنستفق إذن قبل أن يزداد الجدار طولاً، ويبتلع ما تبقي منا.

✧ العرب والجدار:

يبدو أن هناك جدارًا من العنصرية والكراهية والاستعلاء داخل عقل وقلب غالبية كبيرة من الإسرائيليين تمنع قبولهم أي تسوية تمثل الحد الأدنى (جدًا) من مطالب الفلسطينيين والعرب، وآخرها المطروحة فيما يسمى بخطة خريطة الطريق.

وينسف الجدار – الذي يعد مشروعًا قوميًا إسرائيليًا اقترح فكرته حزب العمل اليساري وينفذه الائتلاف اليميني بقيادة أرئيل شارون – فكرة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، بقدر ما ينسف جميع اتفاقات التسوية بدءًا من أوسلو، وحتى خريطة الطريق ومرورًا بالمبادرة العربية في قمة بيروت (مارس ٢٠٠٢) التي طرحت تطبيعًا مع "إسرائيل" مقابل انسحابها من الأراضي العربية المحتلة إلى حدود ٤ من حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

فالجدار الفاصل يفرض واقعًا مغايرًا تمامًا إذ يستبق مرحلة بحث قضايا الوضع النهائي بضم الكتل الاستيطانية في الضفة، وتقسيم هذه الأخيرة إلى ثماني كانتونات (معازل) مقطعة الأوصال بما يقضي على آمال قيام دولة فلسطينية لها معالم والتي لن تحصل بعد كل ذلك إلا على ٤٠٪ من مساحة الضفة كما عرض شارون نفسه قبل ذلك.

ولا شك أن طرح القضايا الكبرى مثل القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود لتُبحث في الوضع النهائي، وهم كبير يهدف إلى خلق وضع ضبابي يستغله الإسرائيليون في تغيير الواقع على الأرض، وهو منهج إسرائيلي معروف تفضحه دائمًا أعمال المقاومة المسلحة والانتفاضات المتعاقبة التي تربك الصهاينة وتقف حجر عثرة في استمرار مخططاتهم بالكم والكيفية المطلوبة، وهذا أحد التفسيرات الرئيسية لسعي الحكومات الإسرائيلية الدؤوب لوقف المقاومة، بل والمطالبة بتصفيتها. ولذلك فإن حكومة شارون تبذل حاليًا جهودًا محمومة لاستغلال فترة التهدئة الحالية لتنفيذ أكبر قدر ممكن من الخطط الصهيونية التي لم تتغير تقريبًا.

يقول رون ناخمان رئيس مستوطنة (أرئيل) التي أقيمت في السبعينيات عندما كان شارون الوزير المسؤول عن تسكين الضفة الغربية باليهود: إن مسؤولين إسرائيليين أكدوا له أن الجدار الفاصل سيضم مستوطنة (أرئيل)، مضيفاً أن الخريطة الأمنية التي عرضها شارون في السبعينيات لم تتغير، وأن نظرته الاستراتيجية كما هي.

ويبدو أن هذه الاستراتيجية الصهيونية – التي لم تتغير – باتت مدعومة داخليًا (من الإسرائيليين الذين اختاروا شارون السفاح "رجل المرحلة")، وأمريكيًا عبر إدارة يمنية متطرفة يمسك يهود صهاينة بمفاصل إصدار القرارات المهمة خاصة تلك المتعلقة بالمنطقة العربية المعروفة لديهم بالشرق الأوسط. ولذلك لم يكن دقيقًا – وربما صحيحًا – ما تناقلته وسائل الإعلام العالمية بأن مستشارة الأمن القومي الأمريكي كونداليزا رايس انتقدت الحكومة الإسرائيلية خلال احدى زيارتها لمنطقة الشرق الاوسط بسبب إقامة هذا الجدار؛ لأنه يغير الوقائع على الأرض ويستبق ما ستسفر عنه المفاوضات. والحقيقة أن أي كلمات نقد لا تتماشى مع فكر وعاطفة كونداليزا تجاه "إسرائيل"، التي ترى أن أمن العالم يبدأ من تحقيق أمن "إسرائيل"، وإذا استخدمت مثل هذه الكلمات فهي فقط إعادة التذكير من فترة إلى أخرى بما يسمى بالوسيط الأميركي النزيه!! ولا مانع من إطلاق الكلمات الرنانة ما دامت الضمائر مرتاحة بتحقيق أمن "إسرائيل" على الأرض.

ولذلك كان منطقيًا أن تنقل وكالة (رويترز) في تقرير لها ٧/٢١ أن شارون هو الذي انتهر كونداليزا، ونقلت الوكالة عن أحد المقربين من شارون أنه أبلغها أنه إذا كان عليه أن يختار بين الجنازات والسياج فقد اختار السياج. وهذه الجملة بالفعل تلخص خيار سفاح مثل شارون يمتلك سجلاً هائلاً من المجازر ضد الفلسطينيين والعرب، ولا عجب أن يكون هو نفسه خيارًا للإسرائيليين في هذه الفترة التاريخية لفرض حل الأمر الواقع (الاستسلام) على العرب الذين سقطوا إلى درجة متدنية من الضعف والتفكك خاصة بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق.

وربما هذا يفسر تصريح شارون عقب انتهاء الحرب على العراق بقوله: (إن على الفلسطينيين أن يعوا درس سقوط النظام العراقي)، ويفسر أيضًا تصريحات لمسؤولين إسرائيليين سابقين وأكاديميين ومعلقين ذكروا فيها أن من مصلحة "إسرائيل" إبقاء الوضع السياسي الراهن داخل الدول العربية كما هو، وتغييب الديمقراطية عنها، ومن بين هؤلاء إفرايم سنيه – وزير السياحة السابق، وأحد قادة حزب العمل الإسرائيلي – الذي قال لبرنامج (صباح الخير يا "إسرائيل"): [علينا أن نصلي جميعًا

لكي يبقى العالم العربي خاضعًا لأنظمته. إن غياب الديمقراطية عن العالم العربي عطل الإبداع عن العرب في الوقت الذي نطور فيه إمكاناتنا في مختلف المجالات].

لا شك أن أمام العرب – أنظمة وشعوبًا – أكثر من جدار ينبغي عليهم عبوره قبل أن يتمكنوا من تدمير جدار "إسرائيل" فوق حلم الصهيونية.

الجدار والسلطة (شهادة صهيونية)

عميره هاس

نجاح وتقدم خطة الجدار الفاصل يعودان لإخفاقات القيادة السياسية الفلسطينية وتقاعسها، وليس فقط للتفوق الإسرائيلي دبلوماسيًا وعسكريًا، في "إسرائيل" ما زالوا يستخدمون المصطلح المريح والمضلل «جدار» لوصف منظومة التحصينات التي تقام الآن على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. كما أن المصطلح الأكثر انتشارًا في اللغات الأجنبية «سور» لا يكفي لإعطاء وصف دقيق لما يشيد في هذه الأيام تحديدًا.

السور الأسمنتي الذي يرتفع ثمانية أمتار، والجدران المعدنية، والأجهزة الحساسة الكهربائية، والخنادق على عمق أربعة أمتار من الجانبين، والدروب الترابية لتقصي الأثر، والمنطقة المحظورة على الحركة، والمسار المخصص للدوريات العسكرية، وأبراج المراقبة وإطلاق النار في كل اتجاه، التي تبعد عن بعضها البعض مسافة ٢٠٠ متر، كل هذه الأمور هي مكونات ما يسمى بـ «الجدار». في "إسرائيل" يتذمرون من بطء وتيرة البناء. أما المتضررون الأساسيون من هذه العملية فلا يكترثون لهم. التحصينات بدأت من الآن تفصل آلاف بني البشر في القرى والبلدات الواقعة على مسار الجدار وبين أراضيهم أو جيرانهم. وآلاف الفلسطينيين فقدوا أراضيهم ومصادر رزقهم وأموالهم التي استثمروها في المشاريع الزراعية والمنازل التي تعتبر مستقبل أولادهم، من أجل بناء هذه التحصينات. وحسب البنك الدولي، يتراوح عدد الفلسطينيين المتضررين من الجدار في نهاية المطاف بين ٩٥ – ٢٠٠ ألف نسمة.

القيادة الفلسطينية راوحت وتباطأت في بلورة موقف سياسي ودبلوماسي من الآثار الصعبة المترتبة على بناء التحصينات. وحسب الحقائق الموجودة على الأرض ستكون هذه التحصينات محيطة بخطوط «الدولة الفلسطينية» التي ستُفرض على الفلسطينيين في إطار خريطة الطريق. ثلاثة

جيوب معزولة عن بعضها البعض، من دون غور الأردن ومن دون المنطقة الزراعية الخصبة بين جنين وقلقيلية ومن دون «القدس الكبرى» التي تشمل المساحة الواقعة بين مستوطنات جفعات زئيف في الشمال الغربي وبيتار في الجنوب الغربي ومعاليه أدوميم شرقًا. القيادة الفلسطينية لم تغامر حتى في قيادة حركة معارضة لمنظومة التحصينات.

منذ فترة تفاخر أبو مازن أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بأن كونداليزا رايس أوشكت على المشاجرة مع شارون في قضية الجدار بعد أن قام هو بشرح تفاصيل الخطة لها. ولكن الباحثين الذين يحصلون على رواتبهم من المؤسسة الفلسطينية، والذين عكفوا لأكثر من سنة على تحليل نوايا "إسرائيل" من إقامة تحصينات الفصل وجدوا صعوبة في تجنيد قيادة السلطة للقيام بخطوات أكثر ملموسية من مجرد إطلاق التصريحات والتهديدات المعيارية.

قبل سنة من الآن كانت القرى والمدن المتضررة والمنظمات غير الحكومية التي تضررت مشاريعها من الخطة أول من فهم المخاطر وحذر منها. هؤلاء تظاهروا بالتعاون مع منظمة «تعايش» الإسرائيلية في مواجهة البلدوزرات والصخور والأشجار. ورغم أن حكومة "إسرائيل" لم تحدد مسبقًا أي مسار دقيق، ساد الاعتقاد في أوساط الجمهور الإسرائيلي بأن خط التحصينات يتطابق مع «الخط الأخضر»، إلا أن المتضررين المباشرين أدركوا أن المسألة مغايرة لذلك وأنها عملية استلاب أخرى لآلاف الدونمات الفلسطينية من أجل ضمها لإسرائيل. منظمة «بتسيلم» التي تشاطرهم مشاعرهم هذه سارعت لإعداد تقرير مفصل عن آثار المشروع وعمليات المصادرة.

أغلبية القرى توجهت للمحامين من أجل الاستئناف، ومن ثم التوجه لمحكمة العدل العليا. لم تجر محاولة لتركيز القضية بيد منظمة حقوقية واحدة وطاقم قانوني واحد – إسرائيلي وفلسطيني، المحامون والقرى المختلفة عملوا كلاً على حدة، وكأن المسألة شخصية خصوصية، وليست قضية عامة. ومن كان يتوجه لمحام خاص دفع من حسابه الخاص.

هذه طريقة العمل الفلسطينية النمطية السائدة: العمل المنفصل في مواجهة القرارات الإسرائيلية، عدم التنسيق بين المتضررين رغم أن سبب الضرر واحد، وإهدار طاقات كثيرة على المظاهرات بين الوديان وأشجار الزيتون وغياب القيادة الفلسطينية كطرف مبادر وموجه وممول. هناك من يدّعون أن القيادة الفلسطينية أصيبت في البداية بوهم تطابق المسار مع «الخط الأخضر» الأمر الذي سيحدد الحدود الإسرائيلية – الفلسطينية نهائيًا.

من الممكن السؤال إذا كانت الخطوات المنسقة والموحدة ضد هذا المخطط ستؤدي إلى تركيز جهود الإسرائيليين الداعين إلى حل سلمي وليس حل استسلامي في الوقت الملائم؟ ومن الممكن القول أيضًا أن "إسرائيل" لم تكن لتغير شيئًا من دون ضغط أميركي، هذا الضغط الذي لا يظهر في الأفق.

ورغم ذلك يصعب عدم التشديد مرة أخرى والقول: [ماذا كان سيحدث لو أن القيادة الفلسطينية قد صرفت الطاقة والأموال والتخطيط المستثمر في خبايا وكواليس بلاطها البيزنطي على هذه المعركة السياسية في خطوة سياسية معارضة ومنسقة ومركزة؟!!]. هل يعود الفضل في خطة تطبيق الجدار فقط إلى التفوق الإسرائيلي الدبلوماسي والعسكري، أم أن ذلك يعود أيضًا إلى إخفاقات العمل السياسي الفلسطيني.

الجدران وفعاليتها

✦ فشل الجدران تاريخياً:

شهد التاريخ أسوارًا دفاعية، ربما كان "سور الصين" الذي بني في القرن الثالث قبل ميلاد المسيح عليه السلام أقدمها، كما بنت الإمبراطورية الرومانية "حائط هارديان" في بريطانيا، وهناك أيضًا "خط سيغفريد" الذي بناه الألمان بين مدينتي بال وكليف بين عامي ١٩٣٦ و١٩٤٠ وصمد حتى العام ١٩٤٥، ثم "حائط الأطلسي" وهو نظام دفاعي ألماني يتألف من تحصينات ضخمة، ويمتد من النرويج إلى فرنسا وبني بين عامي ١٩٤١ و١٩٤٤، وفي قبرص هناك «الخط الأخضر» الذي يفصل منذ العام ١٩٤٧ بين القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك، إما بلفاست في ايرلندا الشمالية فهي مقسومة منذ السبعينيات إلى قسمين يفصلهما "خط السلام" المشيد بالأسمنت والحديد للفصل بين الكاثوليك والبروتستانت.

⇦ خط ماجينو الفرنسي:

بنى الفرنسيون "خط ماجينو" الذي بلغ طوله ١٤٠ كلم بهدف حماية الحدود الشمالية الشرقية لفرنسا من أي هجوم ألماني، وقد بدأ العمل في المشروع الذي قوبل برفض واسع في البداية العام ١٩٢٩ واكتمل البناء بحلول العام ١٩٤٠، وبالإضافة إلى حماية الحدود كان الغرض من الخط هو إتاحة الفرصة للقوات الفرنسية للتجمع في مكان واحد لمواجهة أي احتمالات في النقص الخطير

للقوى العاملة الذي كان يتوقع حدوثه خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، إضافة إلى توفير مكان يمكن للجيش الفرنسي أن يختبئ بداخله حتى يشعر المواطنون بالأمان من فلسفة إقامة الخط التي أصبحت تعرف وعلى نطاق واسع «بعقلية ماجينو».

وجاءت التسمية احتفاء بذكرى "أندريه ماجينو" الذي شغل منصب وزير الحربية خلال الفترة ١٩٢٨–١٩٣٢. وكان يمكن للخط أن يحمل اسم "بانليف" وزير الحربية الذي قاد النقاش حول الخط داخل البرلمان. أو "بيتان" الرجل الذي كان أول من فكر في إقامته، إلا أنه حمل اسم "ماجينو" الذي ساهمت أطروحاته القوية وعباراته الواضحة في إقناع البرلمان حكومة ومعارضة باعتماد المخصصات المالية للمشروع.

وكان خط ماجينو حصنًا منيعًا امتد من سويسرا إلى الأردنيز شمالاً، ومن جبال الألب إلى البحر الأبيض المتوسط جنوبًا، وكان فسيحًا وحديثًا حتى أنه اعتبر واحدًا من أبرز الإنجازات الفرنسية في تلك الفترة، ولم يكن الخط مجرد جدار يرتفع على الأرض، بل كانت معظم مكوناته تحت الأرض حيث تمتد الإنفاق المترابطة لعدة كيلومترات، ويعيش بداخله آلاف الرجال الذين كانوا يخصصون لتدريبات متواصلة ويترقبون حربًا لم تأت.

ويجمع الاستراتيجيون العسكريون على أن خط ماجينو لم يخذل فرنسا، ولكن ما خذلها هو فلسفة "عقلية ماجينو"، إضافة إلى رفض قادتها قبول فكرة أن الحرب الحديثة تعتمد في الأساس على المعارك المتنقلة التي تستخدم فيها الدبابات والطائرات. وهكذا وفي الوقت الذي عكفت فيه فرنسا على استنساخ "خط هايندبيرج" خلال الحرب العالمية الأولى، وجه هتلر اهتمامه ببناء الدبابات والقنابل البحرية. وجاءت فكرة إقامة خط ماجينو من نجاح فرنسا في حفر خندق بطول ٤٠٠ كلم لوقف زحف الجيش الألماني القوي، وفشل الفلسفة التي كانت تنتهجها قبل الحرب، والتي كان شعارها «الهجوم»، وإذا تمكنت فرنسا من وقف تقدم جيوش القيصر على مدى أربعة أعوام بإقامة الأسلاك شائكة وحفر الخنادق، فلماذا لا تعتمد تلك النظرية في بناء خطوط دفاعية بطول حدودها؟

وعندما تم إعلان انتهاء الحرب العالمية الأولى، وبدأ تطبيق معاهدة "فرساي"، شرع الفرنسيون في مناقشة مستقبل الدفاعات الفرنسية، لأن الجميع كان يتوقع أن ألمانيا لن تقف مكتوفة الأيدي طويلاً، وتم طرح العديد من الأفكار والمشروعات في هذا الصدد، ولما كانت قلعة "فيردون" رمزًا

بطوليًا للحصون المنيعة، دعا جوفر السياسي البارز لتشييد سلسلة من الحصون بطول الحدود الشرقية مع المانيا يمكن للقوات أن تنطلق منها لصد أي محاولة تسلل بين الحصون. أما بيتان وهو أحد أبطال القلعة فقد طرح فكرة «الدفاع في العمق» وهي فكرة قريبة من خط هايندبيرج. ومن جهة أخرى روج بول رينود وشارلي ديجول لفكرة تصنيع دبابات وطائرات، ولكن الفكرة كانت تنطوي على إمكانيات التحرك والهجوم، وهي فكرة تستطيع فرنسا اقتلاعها.

وفي يناير ١٩٣٠ تمكن ماجينو من حشد دعم البرلمان لبناء الخط، وتوفير الأموال الضرورية، وبدأ العمل في المشروع، ودخلت فرنسا في وهم عقلية ماجينو التي روجت لأمن زائف. وبعد أن أعادت بلجيكا أحياء التحالف الفرنسي – البلجيكي الذي وقعه الجانبان عام ١٩٢٠ وأعلنت حيادها، تم تمديد الخط للحدود البلجيكية، ولكن الامتداد الجديد لم يكن بقوة الخط الأصلي.

وشن هتلر هجومًا كاسحًا عبر غابة "الأردنيز" في بلجيكا المحايدة في العام ١٩٤٠، وفي منتصف شهر يونيو طوقت القوات النازية الجيش الفرنسي، ولم تسقط إلا قلعة واحدة من سلسلة قلاع خط ماجينو، ومع اشتداد المعارك قرر الجيش الفرنسي بقيادة "ماكسيم وميجاند" وقف القتال داعيًا لتوقيع هدنة وفي نهاية شهر حزيران/ يونيو خرجت القوات الفرنسية في طوابير طويلة، وهي تتجه نحو الأسر.

بارليف الإسرائيلي:

وخط بارليف الذي إقامه الإسرائيليون بعد حرب الاستنزاف ليس مجرد خط عادي، ولكنه أقوى خط دفاعي في التاريخ الحديث، يبدأ من قناة السويس وحتى عمق ١٢ كلم داخل شبه جزيرة سيناء، وعلى امتداد الضفة الشرقية للقناة كان الخط الأول والرئيسي، وبعده على مسافة ٣–٥ كلم كان الخط الثاني، ويتكون من تجهيزات هندسية ومرابض للدبابات والمدفعية، ثم يجيء بعد ذلك وعلى مسافة نحو ١٢ كلم الخط الثالث الموازي للخطين الأول والثاني، وكانت به تجهيزات هندسية أخرى، وتحتله احتياطيات من المدرعات ووحدات مدفعية ميكانيكية، وكل هذه الخطوط بطول ١٧٠ كلم على طول القناة.

وقد ظن قادة "إسرائيل" أن الحائط سيوفر لهم الأمن والأمان، ولم يكن يخطر ببالهم أن المصريين العرب يمكن أن يدمروا هذا الخط، بل إن بعض الخبراء العسكريين قالوا بعد أن درسوا تحصينات خط بارليف والمانع المائي الذي أمامه وهو قناة السويس أنه لا يمكن تدميره، إلا إذا تم

استخدام القنبلة الذرية، ولكن القوات المصرية تغلبت على الساتر الترابي المرتفع الذي كان يعتمد على الخط بفكرة بسيطة، وهي استخدام تيار مائي قوي بواسطة طلمبات ميكانيكية لتجريف الرمال وفتح الثغرات في الحائط.

وخلال التمهيد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، أي حرب رمضان أجرت القوات المصرية أكثر من ثلاثمائة تجربة حقيقية لفتح ثغرات في خط بارليف، و ٣٠٠ تجربة لعبور قناة السويس، ومد رؤوس الجسور قبل العبور الحقيقي.

وفي ساعة الصفر وبعد أن حلقت أسراب الطائرات المقاتلة وانطلقت نيران المدفعية قامت القوات المصرية بفتح ٧٣ ثغرة في الخط في زمن قياسي لا يتعدى الثلاث ساعات، الأمر الذي ساعد في دخول المدرعات المحملة بالجنود والدبابات، وتم عبور الجيش المصري إلى الضفة الشرقية لقناة السويس. وهذا العمل الكبير ساعد بفعالية في تحقيق النصر السريع، والمفاجئ حيث قدرت كميات الرمال والأتربة التي انهارت وأزيلت بنحو ٢٠٠ ألف م^{٣}.

⌖ فاعلية الجدار بعيون الخبراء:

يذكر اليهود في توراتهم المحرفة أن أسوار أريحا استعصت على بني "إسرائيل" حتى داروا حولها سبع لفات ونفخوا في البوق اليهودي فسقطت الأسوار من تلقاء نفسها!! وهم بهذا يثبتون لأنفسهم قبل الآخرين عدم جدوى السور الواقي الذي يشرعون في بنائه حاليًا، على الرغم من أن التاريخ يؤكد لنا أنه لم يصمد سور عبر العصور المختلفة، في مواجهة أيديولوجية أو في مواجهة من يريدون تحرير أرضهم. يتم بناء السور من قبل الصهاينة على الرغم من عدم صمود الخطوط العسكرية في الحرب العالمية رغم كل التحصينات والتكلفة الباهظة.

دكتور رشاد الشامي – الأستاذ بجامعة عين شمس المصرية، ورائد الدراسات العبرية – يؤكد أن السور الواقي لن يجدي بالنسبة لأمن إسرائيل. وأشار إلى أنه لا يستبعد أن تمارس المقاومة عملياتها بنفس الإيقاع، فحماس تخترق أجهزة الأمن الإسرائيلي تباعًا، وتزرع منفذي العمليات وسط اليهود سواء تم هذا من خلال التنكر في زي حاخامات، أو مجندين في الجيش الإسرائيلي، أو عمال في مطعم على هيئة خلايا نائمة.

ويضيف دكتور الشامي أن التاريخ يؤكد على فشل فكرة العزل بأسوار تحيط بحصون، فحتى "سور الصين" لم يمنع التأثير والتأثر. ناهيك عن الارتباط التجاري بين رجال أعمال وتجار

وأصحاب مصانع ومزارع من الجانبين. والفكرة تبدو مثيرة للسخرية فلا يوجد في العصر الحالي أسوار تفصل بين الدول وأتوقع أن ينهار هذا السور وظيفيًا وعمليًا بسرعة كبيرة رغم الإنفاق المبالغ فيه على تشييده.

⇦ **امتداد للاستيطان!**

ومن الناحية السياسية يقول الدكتور «حسن نافعة» – الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة: [أولاً أود أن أؤكد على أنه لا جدوى أمنية من السور الواقي أصلاً؛ لأنه لن يمنع العمليات الاستشهادية أو مواجهة الاحتلال، فالاحتلال منتشر في كل الأرض. وما يحدث في الواقع هو استيلاء على مزيد من الأراضي تحت مظلة الأمن، خاصة وأن قضية الأمن يمكن أن تجد صدى عند الغرب في الأونة الأخيرة. ويمكننا في هذا الإطار أن نلاحظ بسهولة أنه عندما تتحدث "إسرائيل" عن أمنها يصمت الجميع. ومن ناحية أخرى أود أن أشير إلى أنه لو كان السور المسمى بالواقي أو العازل مقام على حدود ١٩٦٧ ما تحدث أحد على الإطلاق، لكن كل الدلائل تؤكد أن الهدف من السور هو: حماية المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية وعزل قرى فلسطينية. وإقامة السور على أرض فلسطينية هو اعتراف جديد بعدم قبول "إسرائيل" بالعودة لحدود ٦٧ وهذا هو جوهر القضية، فقد وجدنا من خلال رصدنا المستمر أنه لا يوجد أي تيار سياسي سواء من اليمين (على رأسه الليكود) أو من اليسار (على رأسه حزب العمل) أعلن عن استعداده للعودة لحدود ٦٧. وأنا أرى بشكل قاطع أن ما يسمى بالسور الواقي هو امتداد لعمليات الاستيطان، وتمويه عليها حتى لا تتهم "إسرائيل" من قبل المجتمع الدولي بالخرق الحرفي لخارطة الطريق، التي قدمتها ودعمتها الولايات المتحدة و الاتحاد الأوربي وروسيا والأمم المتحدة].

ومن جانبه يشرح الدكتور «إبراهيم العناني» – العميد الأسبق لحقوق عين شمس، أستاذ القانون الدولي، وعضو مجلس الشورى المصري – التكييف القانوني لهذه الجريمة الجديدة فقال: [المنطلق الأساس الذي تنطلق منه "إسرائيل" هو فقرة «الحدود الآمنة» الوارد ذكرها في القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، والتي تفسرها "إسرائيل" على أنها الحدود التي تحقق الأمن لإسرائيل – وهذا من وجهة نظرها بالطبع – ومنذ هذا التاريخ تحاول الدولة الصهيونية أن تتوسع في الأراضي التي احتلتها سواءً في فلسطين أو الجولان حتى تصل لخطوط تحقق لها الأمن، وتتوسع في بناء المستوطنات وهذا تفسير خاطيء لقرار مجلس الأمن؛ لأن هذه العبارة، وهذه الفقرة المقصود بها خطوط الرابع من

حزيران/ يونيو باعتبارها الحدود التي تفصل بين "إسرائيل" وفلسطين والدول العربية، والمقصود هنا ترتيبات أمنية على كلا الجانبين تمنع اعتداء أي طرف على الآخر. وهناك منطلق آخر استجد وتستند إليه "إسرائيل" وهو مظهر تحقيق الأمن وتجنيبها العمليات التي تصفها بأنها إرهابية في حين أنها أعمال مقاومة مشروعة يقرها القانون الدولي، بغض النظر عن تصريحات الساسة في "إسرائيل" والولايات المتحدة. والسور الواقي في الواقع يمثل خرقًا واضحًا لقواعد القانون الدولية، فهو من ناحية يتم تشييده من خلال اقتطاع أراض فلسطينية وضمها لأراضي الكيان الصهيوني، هذا في حين أن القواعد المنظمة لاتفاقية جنيف الرابعة تقدم لنا قواعد استقرت في هذا الشأن، وهي تنص على أنه "لا ينقل الاحتلال السيادة إلى سلطة الاحتلال، بل تظل السيادة لشعب الأرض المحتلة، ويجب نقل السلطة في أقرب وقت ممكن للشعب"].

في الوقت نفسه فإن هذا السور من شأنه - كما يقول الدكتور العناني - أن يكرس حالة من حالات الفصل العنصري، وهذه جريمة في القانون الدولي، وقد تم التصدي له عندما تم تطبيقه في جنوب أفريقيا، وقضى المجتمع الدولي على هذا النظام، وبالتالي لا يمكن قبوله في فلسطين. بالإضافة لهذا سوف يتسبب الجدار في تقطيع أواصر الامتداد الطبيعي والجغرافي للأراضي الفلسطينية، ويحول الأرض لمجموعة من الكانتونات والمعسكرات التي لا توجد بينها اتصالات، ويتسبب في حالة اقتصادية سيئة تتنافى مع التوجه الدولي للاستقرار وإقامة دولة فلسطينية قادرة على البقاء، ويتنافى أيضًا مع ما تضمنته خارطة الطريق. ففي هذا "الجدار" محاولة لإفشال هذه الخطة منذ بدايتها.

ويضيف الدكتور إبراهيم العناني أن للسور في هذا الإطار انعكاسات سلبية كثيرة تترتب عليه، منها الاقتصادية والسياسية والإنسانية، هذا في الوقت الذي يدعو فيه العالم لحوار الحضارات، ويرفض الحواجز الفاصلة بين الشعوب، وهذه فكرة غير مقبولة ففي الماضي كانت تحاط المدن والبلدان بالحصون، ولكن هذه عملية غير متصورة في العصر الحديث الذي يرفع شعارات العلاقات الودية وحسن الجوار، وإزالة الحواجز التجارية. هذا بالإضافة إلى أن السور يعد مظهرًا من مظاهر التطهير العرقي حيث جرم القانون الدولي بوضوح «التسبب في أو دفع سكان الأرض لتركها»، وهذا ما ينطبق تمامًا على هذا السور الذي سيحول دون صلات طبيعية، مما يدفع سكان الأرض لتركها. وهذا مخطط خطير له نظرة مستقبلية تهدد الأمن الدولي.

ويؤكد أستاذ القانون الدولي في النهاية أن هذا الجدار لن يؤدي لأمن "إسرائيل"، ويقول: [إن السوابق التاريخية تكشف لنا أنه كلما وضعت مجموعة من الناس تحت ضغط اقتصادي سيئ تتفاقم المقاومة وتبتكر وسائل جديدة لها. طالما كانت هناك إرادة في الدفاع عن الحقوق، وهو ما ينطبق على الشعب الفلسطيني الذي من المؤكد أنه سيتغلب على موانع هذا الجدار من أجل الدفاع عن حقه في الحياة. مما يخلق في النهاية مزيدًا من المشاكل والاضطرابات والفوضى العالمية].

⇦ دلالة عنصرية!

وبشكل مواز يكشف الدكتور «محمد خليفة» – أستاذ الدراسات العبرية بجامعة القاهرة، ومدير مركز الدراسات الشرقية عن البعد العنصري الكامن وراء بناء هذا السور، ويقول: [«السور الواقي» له دلالة عنصرية في المقام الأول فهو يشير إلى أن "إسرائيل" لا تستطيع أن تتعايش أو أن تحيا في ظل جوار سياسي طبيعي مع الدولة الفلسطينية المراد إنشاؤها. فهي ترغب في عزل نفسها عن الفلسطينيين بزعم الدواعي الأمنية، لكنها مسألة سياسية عنصرية بحتة، وهي تشير إلى مستقبل العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين من حيث أنه جدار عازل بين الشعبين. وهذا الجدار له هدف مرتبط بالتوسع والاستيطان، فهدفه الأساس الحصول على مزيد من الأراضي الفلسطينية بحجة إقامة تحصينات أمنية. كما أن هذا الجدار يعزل بين دولتين، وبالتالي هو ضخم للغاية، ولنا أن نتصور مساحة الأراضي المنزوعة بدعوى إقامة السور].

ويضيف الدكتور خليفة أن المخطط الإسرائيلي يرمي في هذا الإطار لـ «تحييد» جزء من الأرض الفلسطينية، والكلمة تعني "ضم الأرض أو منع الفلسطينيين من استخدامها"، ولهذا تأثيرات عكسية على الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، حيث سيحد من دخول العمالة، ويضعف المراكز الإنتاجية الفلسطينية.

وللسور أيضًا ضرر سياسي كبير، وهو مسألة تحويل الدولة الفلسطينية لكانتونات معزولة، وهذا أحد أهم أهداف المخطط الإسرائيلي فهم معنيون بتصعيب مسألة الاتصال من خلال اختراق المدن الفلسطينية لتدعيم المستوطنات وتفتيت الأرض الفلسطينية. لكنه في الواقع لن يمنع المقاومة فيمكن للفلسطينيين التغلب عليه باللجوء للصواريخ والأنفاق من تحت الجدار، كما أنه لن يحد من قدرة الفلسطينيين على تنفيذ عمليات استشهادية.

⌖ قياس الجدوى من خلف الجدار ... (الجدوى الأمنية أكذوبة إسرائيلية)

تظل المسألة الأمنية هاجسًا يؤرق أي حكومة إسرائيلية، وليس سرًا القول إن موافقة حكومة بيغن على مبادرة الرئيس السادات عام ١٩٧٨ ليس جنوحًا أو حبًا للسلام مع العرب، إنما لاستغلال هذا المتغير لضمان الأمن الذي يحلم به الإسرائيليون منذ إنشاء الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨. ولا يختلف شارون عن بيغن في شيء سوى أنه حاول أن يطرح مفهوم الأمن الإسرائيلي من خلال استخدام أدوات السلطة المتاحة في ممارسة العنف، مع العلم أن بيغن نفسه مارس العنف في شبابه على أوسع نطاق من خلال المنظمات اليهودية الإرهابية مثل "شتيرن والهاجاناة والأرغون".

ولكن شارون احترف العنف والإرهاب سواء كان في السلطة أو خارجها، وأتقن اللعبة عندما تسلم مقاليد الحكم، وفي تقديري أن السلام في مرجعية شارون هو أمن الإسرائيليين بالدرجة الأولى. أما الحديث عن إقامة دوله فلسطينية أو عودة اللاجئين أو مستقبل القدس وغيرها من القضايا الحيوية بالنسبة للشعب الفلسطيني لاتهمه بالقدر الذي يجعل الفلسطينيين لا يثقون في إمكانية تحقيق تسوية سياسية حقيقية إلا إذا تغيرت العقلية الصهيونية العنصرية الحاكمة للقرار الإسرائيلي، وهو أمر لا يمكن الجزم بأنه في الإمكان إنجازه لرغبة هذا الطرف، أو ذاك في أنه يريد سلامًا على نحو ما.

إن أسباب الصراع العربي – الإسرائيلي مازالت متجذرة رغم التفاعلات السياسية التي شابت هذا الصراع في الربع قرن الأخير، وأحد أهم الجوانب الصراع في العلاقات العربية – الإسرائيلية "عقدة الخوف" المسيطرة على الإسرائيليين التي هي جزء من ميراث تاريخي للجيتو الصهيوني الذي يجسد اللؤم والخداع والشعور بالاضطهاد، وهي خصال متوارثه وموجودة في أدبيات الفكر الصهيوني أو ما يعرف بـ "الصهيونية السياسية".

وفي تصوري أن عملية إنشاء جدار عازل يفصل بين فلسطين المحتلة والأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية يذكرنا بتقاليد الجيتو اليهودي في أوروبا، وبحواري اليهود في دول الشرق الأوسط في القرنين الأخيرين، وهو في ذات الوقت نوع من ممارسة التفرقة العنصرية التي تشبه إلى حد كبير سياسة الفصل العنصري أو الأبارتايد التي كانت مطبقة في جنوب أفريقيا في شكل معازل تفرق بين المستوطنين الأوروبيين والزنوج. والسؤال البديهي ... هل إنشاء جدار على غرار سور برلين الشهير – المنهار – يمكن أن يشكل حاجزًا أمنيًا يحمي الإسرائيليين؟!

أعتقد أن هذا هو الهدف الذي قرر من أجله شارون بناء الجدار وفي ذات الوقت يحقق تكريسًا للعنصرية الصهيونية. بعبارة أخرى شارون أراد أن يصطاد عصفورين بحجر واحد ولكنه أخطأ إذا اعتقد أن إرادة الشعب الفلسطيني يمكن أن تضعف أمام هذا الجدار الأمني والعنصري، خاصة أن هناك جدارًا آخر أخفق شارون في أن يقيم جداره الجديد على أنقاضه. وهو [جدار الخوف] الذي يلوذ به الإسرائيليون عند وقوع أي عملية فدائية في عقر دارهم، والمتمثل في الكراهية والحقد على العرب عمومًا والفلسطينيين خصوصًا.

وهكذا يمكن القول إن لجوء "إسرائيل" إلى بناء الجدار ينطلق من أسباب تمس البناء النفسي الداخلي للشخصية الإسرائيلية التي تربت في ظل نظرية الجيتو اليهودي. وفي تصوري أن شارون حاول أن يستغل هذه النقطة لصالح سياساته الإرهابية، والتي يُعتبر الجدار نموذجًا عمليًا لها.

فلسفة المقاومة لتحقيق النصر

✧ خطة المقاومة لما بعد الجدار :

حتى بعد أن تصاعدت الانتقادات الأميركية لتصل لمحطة الرئيس الأميركي نفسه، وبعد أن حضر لإسرائيل متظاهرون أجانب خصيصًا لإدانة الجدار الفاصل، تُصر حكومة شارون على تشييده في ظل سرية تامة حول مساره وأطواله النهائية، الأمر الذي دفع قوى اليسار الإسرائيلي الحقيقية لكشف المخطط برمته، واعتراف خبراء الاستخبارات الإسرائيلية بأن المقاومة استعدت جيدًا لمرحلة ما بعد السور وبوسائل تقنية مبهرة. كل هذا وسط تقارير إسرائيلية تشير صراحة للآثار السلبية للجدار، والتي على رأسها اضطرار الاقتصاد الإسرائيلي للاعتماد على العمالة الإسرائيلية مرتفعة الأجر، كثيرة المشاكل.

على الصعيد الميداني تم بالفعل استكمال المرحلة الأولى لهذا الجدار ويبلغ طولها ١١٠ كلم، وهناك من يصلون بالرقم لـ ١١٥ كلم. وفي ظل التعتيم والسرية المفروضتين على المشروع، لم يجد المتظاهرون الأجانب ما يفعلوه سوى أن يغامروا، ويعلنوا رفضهم واحتجاجهم على الجدار قرب مواقع تشييده الأمر الذي انتهى باعتقال ٤١ منهم. إجمالي طول السور يصل إلى ٣٥٠ كلم وفقًا لأقل التقديرات، ومن المقرر أن يتم الانتهاء من إقامته بشكل نهائي بعد عامين، وتصل تكاليف بناء هذا السور إلى ملياري دولار.

والجدار الفاصل عبارة عن جدران من الخرسانة المسلحة، وسياج من الحديد يصل ارتفاعه لثمانية أمتار، وطريق فاصل يبلغ عرضه نحو ١٠٠ متر تمر فيه الدبابات الإسرائيلية. ناهيك عن كاميرات، وأبراج مراقبة. وعمق السور يتراوح ما بين ١٠ و ٢٥ كلم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بالضفة. المرحلة الأولى اعتمدت على شركات مقاولات من حيفا على الرغم من أن المدينة تعد من المدن المشتركة التي يسكنها يهود وعرب، وهذا الأمر كان فيما يبدو يستهدف استفزاز فلسطيني الـ ٤٨ من سكان المدينة، حتى يثوروا مما يبرر ارتكاب مذبحة جديدة ضدهم على غرار ما حدث عندما خرجوا في مظاهرات أكتوبر ٢٠٠٠.

المثير للدهشة أن فكرة السور كانت في الأصل فكرة اليسار بقيادة حزب العمل (كان ليفي أشكول من أكثر المتحمسين لها)، ولاقت دائمًا معارضة شديدة من اليمين بشكل عام وحزب الليكود بشكل خاص، وهو ما حدث بالفعل عندما بدأت أعمال تشييد السور في عهد الحكومة الائتلافية (١٦ من حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ في احتفال حضره وزير الدفاع) وكان هذا تحديدًا بمحاذاة مخيم جنين حيث كان مخططًا منذ البداية أن يصل السور حتى كفر قاسم جنوبًا خلال عام.

الجيش الإسرائيلي يعطي شركات المقاولات تباعًا مخططات الأماكن التي تقرر أن يمر السور فيها، وهو في الوقت نفسه مسئول عن السور من ناحية الشرق. في حين أن قوات حرس الحدود الإسرائيلية مسئوله عنه من ناحية الغرب.

(متحمسون) ... في المقابل كشفت مصادر إسرائيلية أن أكبر المتحمسين لبناء الجدار بسرعة هو «أفي ديختر» مدير الاستخبارات الداخلية الإسرائيلية، الذي كان يعتبره حلاً نموذجيًا لصد الاستشهاديين. وكثيرًا ما انتقد التأخير الذي استمر لعام كامل في بدء المشروع.

والغريب أن اليمين وممثليه في الحكومة الائتلافية عبروا عن رفضهم واحتجاجهم على تشييد الجدار، وكان على رأس هؤلاء السفاح «أفي إيتام» – الرئيس الحالي لحزب المفدال – الذي صرح أكثر من مرة بأنه لم يتم مناقشة المشروع بشكل جاد قبل البدء فيه سواء داخل الحكومة أو حتى مجلس الوزراء المصغر للشئون الأمنية. وزعم أن جنرالات الجيش الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات يخفون حتى عن وزراء الحكومة الوضع النهائي للمشروع، والمناطق التي سيمر بها الجدار!!

وعلى رأس القوى المعارضة للسور حاليًا منظمة «تعايش» اليسارية التي ترفع شعار: [معًا ضد الضم والاستيلاء على حقوق الغير]. فقد كشفت المنظمة عن سر إخفاء حكومة شارون مواقع العمل في

السور عن وسائل الإعلام، وكذلك رفض شارون لنشر الخرائط الحقيقية لمشروع تشييد هذا السور. فذكرت أنه على خلاف ما يعتقده أغلب الإسرائيليين من أن السور يسير بمحاذاة «الخط الأخضر» (حدود ٦٧) أو إلى الشرق قليلاً، فإن الواقع يقول إن طول الجدار الواقي سيكون في الحقيقة ضعف طول «الخط الأخضر».

وبالإضافة لكون السور يخلق وضعًا سياسيًا جديدًا فإن الحكومة الإسرائيلية – والكلام للمنظمة اليسارية – فإنه يعد من قبيل الكذب الزعم بأن المستوطنين غير راضين عن هذا الجدار فهو يخدم مصالحهم ومصالح حكومة شارون. فبناءً على طلبات مباشرة من المستوطنين وأجهزة الأمن تم الدفع بالسور نحو عمق الأراضي الفلسطينية أكثر من مرة، ويكفي أن نقر بأن المرحلة الأولى فقط من بناء الجدار ستمكن "إسرائيل" من الاستيلاء على ٢٢٪ من مساحة الضفة الغربية. ولو أحاط السور بمنطقة أرئيل وحدها حسبما هو مخطط بالفعل فسوف تنعزل عشرات المدن والقرى الفلسطينية (وسيضطر عدد من سكانها لهجرها).

المرحلة الأولى فقط ستسبب خرابًا كاملاً لبيوت آلاف المزارعين الفلسطينيين الذين وجدوا أراضيهم وحقولهم فجأة غرب الجدار المزمع إنشائه (عملية دخول هذه الأراضي شبه مستحيلة وستُمنح من الجيش لمن يقبل العمالة لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية). عدد القرى المضارة في هذا الإطار سيبلغ ٢٠ قرية في المرحلة الأولى فقط. الجدار يغتصب أيضًا عشرات الآبار للمياه الفلسطينية (غالبية تلك الآبار تقع على بعد أمتار من السور).

المنظمة نفسها كشفت أنه بالإضافة للجدار الواقي شرعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة في تشييد أسوار أخرى لحصار الفلسطينيين، ومن الأمثلة على ذلك الأحياء الفلسطينية الملاصقة للقدس الشرقية، والتي تم عزلها تمامًا عن الضفة الغربية (مثل صور باهر وجبل المكبر). في حين أن تلك الأسوار عزلت أحياء سكنية أخرى عن المراكز التجارية وفرص العمل والخدمات الإدارية والطبية في القدس نفسها (مثل أبو ديس والعزيرية وكفر عقب والسواحرة). كما أنه من المخطط إقامة سور ثالث يقع شرق مستوطنات غور الأردن، ويفصلها عن القرى الفلسطينية في المنطقة. ناهيك عن مشروع إقامة سور رابع شرقي منطقة طولكرم، وقد صدرت بالفعل أوامر المصادرة، وتتم حاليًا أعمال القياس والمساحة، وهو السور الذي يجعل طولكرم والقرى المحيطة بها محاصرة تمامًا، وهو الوضع الذي تعاني منه الآن قلقيلية والقرى المحيطة بها.

أي أن المخطط يرمي في الواقع لتحويل الفلسطينيين إلى سجناء في أوطانهم، ويقف حجر عثرة أمام إقامة الدولة الفلسطينية عام ٢٠٠٥. المثير للحنق أن عناصر يمينية متشددة نشرت على شبكة الإنترنت أسباب رفضها للجدار فقالت: [من الغريب أن يؤيد مدير الاستخبارات الداخلية المشروع السيء، فهو يجعل في مناطق عديدة فلسطينيين من أمامه وخلفه، وهو ما يمثل خطرًا على القوات التي ستتولى المراقبة والحراسة به، وذلك ينطبق على منطقة القدس والمثلث والخليل والنقب أيضًا حيث يتجه البدو هناك نحو التطرف (حسب وصف كاتب التقرير). تواجد السور وسط سكان عرب سيجعل جهودنا مركزة على حراسة السور بدلاً من أن يحرسنا هو].

ممثلو اليمين المتشدد أكدوا أن سر اعتراضهم الحالي على مشروع الجدار هو إصرارهم على أن يكون هذا الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية بشكل أكبر!! وليس على وضعه الحالي. وحتى يتم تشييد السور في مكانه الصحيح يجب طرد السلطة الفلسطينية واحتلال الضفة وغزة بالكامل والقضاء على الإرهاب.

وفي الواقع – والكلام لا يزال للمتشددين على شبكة الإنترنت – اعتراضنا كذلك ينصب على حقيقة أن الجدار سيضطرنا لتجميع المستوطنات في كتل كبيرة مما يجعل كل الفلسطينيين يشعرون بأنهم انتصروا في حرب الانتفاضة، وهو ما يجعلهم يعتقدون بجدوى هذا الأسلوب فيكررونه مثلما حدث بعد هروبنا من "لبنان"، حيث تحولت لمخزن للصواريخ الإيرانية! وإذا كنا نبحث عن الفصل بين الشعبين فلن تجدي مسافة ١٠ أمتار فاصلة! والخط الوحيد الذي يمكن بناء السور عنده هو نهر الأردن!!

المثير للسخرية أن بعض المتشددين اقترحوا اقتراحات غريبة كبديل للجدار الواقي فقال أحدهم: [أرفض الجدار الواقي وأرى أنه من الأفضل أن نعود لفكرة الأسوار والتحصينات التي تحيط بالمدن وهي الفكرة القديمة جدًا، على أن تكون هذه الأسوار من الخارج بدون أية فتحات أو نوافذ، ومن الداخل مراكز ترفيهية وتجارية. وبشرط أن يتم فحص وتفتيش كل من يدخل إلى المدن الإسرائيلية. وأبواب المدن ستتيح للحكومة الإسرائيلية مراقبة مواطنيها وأعدائها. وهذه الفكرة ممتازة بشكل خاص للقدس، حيث لن نحتاج لبناء مستوطنات داخلها على أن يتم ترحيل جماعي لمخيمات اللاجئين، ومراكز الإرهاب خارج السور. مع إنشاء سلاح جديد يتولى الدفاع عن مراكز المدن يجيد القتال في الشوارع].

من جانبهم لم يقف فلسطينو الـ ٤٨ مكتوفي الأيدي، وعقدوا العديد من الاجتماعات المبكرة التي رفضت مصادرة الأراضي، واعتبرت السور الواقي «حزامًا أمْنيًا» مرفوضًا بشكل كامل. وقالوا في ختام اجتماعات للجنة المتابعة بأن هدف هذا الحزام الذي يتم تشييده على غرار الحزام الأمني في "جنوب لبنان" هو تكريس الاحتلال. هذا بالإضافة إلى أنه لا يمثل حدودًا معترفًا بها وفقًا للشرعية الدولية وقراراتها.

وأوضحت لجنة المتابعة لفلسطيني الـ ٤٨ كذلك أن الجدار لن يحقق الأمن أو السلام لأحد، لكنه في الحقيقة محاولة لفرض واقع جديد على الشعب الفلسطيني. وأكد المسئولون في لجنة المتابعة أن موقفهم هذا ينبع من مصالح أهالي أراضي الـ ٤٨ والقرى الفلسطينية الملاصقة، وليس بسبب ارتباط مباشر مع السلطة الفلسطينية.

(استعداد) ... في المقابل اعترفت "إسرائيل" باستعداد المقاومة المبكر لمرحلة ما بعد بناء السور الفاصل، حيث ذكرت صحيفة معاريف (في ١٧ من كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٣) أن المراقبين في "إسرائيل" قد حذروا من تصميم حركة المقاومة الفلسطينية على توفير أسلحة ردع جديدة تصنع نوعًا من التوازن مع قوة الجيش الإسرائيلي، حيث إنها تعتمد في هذا المجال على العمليات الاستشهادية، لكنها تفكر حاليًا بشكل جدي في بدائل أخرى تحسبًا لاكتمال بناء السور الفاصل بين أراضي الـ ٤٨ والمستوطنات والضفة الغربية وغزة، الأمر الذي سيصعب عليها عمليات اختراق الحدود الإسرائيلية.

الجدير بالذكر أن السلطات الإسرائيلية ادعت أن منظمة حماس تسعى لتأسيس سلاح طيران خاص بها، وأن الخطوات التنفيذية لإقامة ذراع طويلة لحركة المقاومة الفلسطينية بدأت بالفعل منذ نحو ستة أشهر! فقد كشفت الصحيفة الإسرائيلية أيضًا أن الفلسطينيين تحولوا مؤخرًا من الدفاع للهجوم، حيث أوصت حركة المقاومة الإسلامية أنصارها بدراسة أساليب صُنع طائرات بدون طيار قادرة على حمل متفجرات وتوجيهها عن بعد نحو أهداف عسكرية إسرائيلية.

أحد مواقع الحركة على شبكة الإنترنت قدم بشكل مفصل طريقة صنع مثل هذه الطائرات حيث نصح أنصار الحركة ببناء طائرة بدون طيار خفيفة الوزن بالمواصفات التالية: [مصنوعة من الخشب بشكل أساسي، على أن يتم الاستعانة بشكل أساسي بريموت كونترول قوي، وجهاز استقبال (ريسيفر) لالتقاط الإشارات بشكل أكثر تطورًا عن ذلك المستخدم في سيارات الأطفال الصغيرة،

محرك صغير واحد سلندر يعمل بالكهرباء أو بالديزل، مع تزويد الطائرة بعدة محركات صغيرة يتم تثبيتها للتحكم في الجناحين وبقية الأجزاء الميكانيكية بالطائرة التي سترتكز في طيرانها على بطارية على أن يتم تصميمها على حمل مخزن صغير توضع به كميات من المتفجرات].

خبراء حماس أكدوا لأنصارهم أن طائرة بهذه المواصفات تستطيع حمل كميات محدودة من المتفجرات، (هناك نماذج أخرى تستطيع حمل متفجرات أكثر)، كما أنها تحلق على ارتفاعات منخفضة. الطائرة يمكن تزويدها بكاميرا لتنفيذ عمليات تجسس ورصد لتحركات قوات العدو. على أن تستخدم لمسافات طويلة حيث إن صواريخ قسام ومدافع الهاون التي لدى بعض عناصر حماس تستطيع قصف الأهداف القريبة دون حاجة لمثل هذه الطائرات.

سلاح طيران حركة حماس المزمع إنشاؤه سيضُم أيضًا لأول مرة طائرات هليكوبتر (عمودية) بدون طيار، حيث إنها تتميز بمقدرتها على حمل كميات أكبر من التفجرات بالإضافة لصغر حجمها، حيث يمكن وضعها بسهولة في كابينة سيارة صغيرة، ناهيك عن عدم حاجتها لمر ممهد للإقلاع منه. المثير للإعجاب أن خبراء حماس قدروا تكلفة صنع مثل هذه الطائرة بألفي شيكل (٤٠٠ دولار فقط). دراسات الخبراء أكدت أن هذه الطائرة تستطيع الإقلاع حتى ارتفاع ثلاثة آلاف متر، وأنها تستطيع التحليق في الجو لمدة ساعة كاملة. نماذج صنع الطائرات مزودة دائما بكتيبات تشرح أسلوب علمها وتوجيهها مدعمة بالرسوم التوضيحية.

التقارير الإسرائيلية اعترفت بأن المقاومة الفلسطينية تستطيع حاليًا تركيب كاميرات تجسس متطورة في الطائرات التي ستصنعها بنفسها على أن تنقل الصورة حتى مسافة ٨ كلم كاملة، مصادر بجيش الاحتلال حذرت من استخدام هذه الطائرات في الحصول على صور جوية دقيقة لقواعد الجيش الإسرائيلي وللمستعمرات وللحواجز الأمنية، ناهيك عن أية أماكن أخرى من المخطط الهجوم عليها أو قصفها بالهاون.

المثير للإعجاب أن خبراء حماس تغلبوا في هذا المجال على مشكلة عدم امتداد إرسال الريموت كنترول لمسافات طويلة من خلال دمج ترددات التحكم عن بعد بجهاز تليفون جوال عادي! يذكر أن المعلومات المتعلقة بتكنولوجيا الطيران يتبادلها خبراء حركة حماس مع أنصارهم من المتخصصين في المجال خارج الأراضي الفلسطينية عن طريق الإنترنت وهي تركز جهودها في الاعتماد على مواد بسيطة ومتوفرة لصنع هذه الطائرات.

⌖ فاعلية المقاومة (شهادة صهيونية):

«إن من يريد إثبات انتصار الحركة الوطنية الفلسطينية على الحكومة الإسرائيلية فإن عليه أن ينظر إلى هذا الجدار الذي يعكف الجيش على إقامته حولنا، أي إنجاز يريده الفلسطينيون أكثر مما حققوه فعلاً بإجبارنا على الانغلاق خلف الجدران الأسمنتية والأسلاك الشائكة»، بهذه الكلمات علق الجنرال إيفي إيتام – الوزير في مجلس الوزراء الأمني المصغر، وزعيم حزب «المفدال» الديني الوطني. ويتساءل إيتام في مقابلة أجرتها معه القناة الأولى في التلفزة الإسرائيلية موجهًا حديثه إلى رئيس الوزراء الصهيوني أرئيل شارون: «إنه من المحزن حقًا أن تسيء إلى كل إنجازاتك العسكرية التي يعرفها العرب، بهذه الخطوة البائسة والتعيسة. محاربة الإرهاب تتطلب مواجهته في قواعده وفي عقر داره، وليس بالهرب من أمامه على هذا النحو المخزي».

ويذهب بنحاس فالنتشتاين – أحد قادة المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى حد وصف الجدار الذي يعكف جيش الاحتلال على إقامته بجدار معسكر «أوشفيتس»، وهو أحد مراكز الاعتقال التي أقامها النازيون لليهود في بولندا أوائل الأربعينيات، ويضيف في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية باللغة العبرية قائلاً: «إلا أن هناك فرقًا مهمًا أن أوشفيتز أقامه أعداؤنا لنا، أما هذا الجدار فنقيمه نحن لأنفسنا».

ويبدي المستوطنون اليهود في الضفة الغربية بشكل خاص حساسية خاصة لإقامة الجدار، ويتهمون الدولة بالتخلي عنهم وتركهم وشأنهم مع المقاومة الفلسطينية، كما يقول إبراهام دومب من قادة المستوطنين في «كريات أربع» القريبة من الخليل.

وهناك عدد من المفكرين المحسوبين على اليمين يرون في إقامة الجدار بمثابة تحويل الدولة إلى زنزانة، كما يصفها المفكر والأديب اليميني موشيه شامير. لكن على الرغم من هذه الانتقادات، فإن الأغلبية الساحقة من الصهاينة تؤيد إقامة الجدار حيث يرى أكثر من ٨٥٪ من الصهاينة أن هناك احتمالاً أن يؤدي إقامة الجدار إلى تحسين الأوضاع الأمنية في الكيان الصهيوني بشكل ملحوظ.

ويقول أحد سكان المستوطنات الحدودية الواقعة إلى الغرب من «الخط الأخضر» للقناة الثانية في التلفزة الإسرائيلية، وهو يشير إلى العمال الذين بدأوا العمل في إقامة الجدار «ليس مهم ما يقوله هؤلاء المنافقون، يمكنهم أن يطلقوا على المشروع أي وصف يختارون، لكن المهم بالنسبة لنا أن يوفر هذا الجدار الحد الأقصى من الأمن».

شكوك حول جدوى الجدار كوسيلة دفاعية

وعلى الرغم من كل الاعتبارات التي يضعها أصحاب المواقف المختلفة من إقامة الجدار داخل الحلبة السياسية الصهيونية، فإن هناك شكوكًا جدية حول الجدوى الأمنية من إقامة هذا الجدار، حيث يقول الجنرال يوم طوفساميا - الذي تولى في السابق منصب قائد المنطقة الجنوبية في جيش الاحتلال - أن على المتحمسين لإقامة الجدار أن يفكروا مليًا قبل التعبير عن حماسهم لهذه الفكرة. ويضيف ساميا أن الفدائيين الفلسطينيين استطاعوا في السابق تجاوز جداران أكثر إحكامًا من الجدار الذي تعكف «إسرائيل» على إقامتها. ويقول: «إن الجدار الذي كان يحيط بمستوطنة «عتصيمونا» التي استطاع أحد استشهاديي حركة حماس اقتحامها، وقتل خمسة من سكانها كان أكثر إحكامًا من الجدار الذي تنوي الدولة إقامته، ومع ذلك لم يفلح هذا الجدار في منع فدائي واحد من التسلل وتنفيذ كل ما خطط له».

ويشدد ساميا بشكل خاص على المهنية العالية التي أظهرها المقاتلون الفلسطينيون الذين ينوون تجاوز الجدار والأسلاك الشائكة لتنفيذ عملياتهم الفدائية، ويضيف أن الفدائيين الفلسطينيين أصبحوا في كثير من الأحيان مزودين بتقنيات قادرة على إبطال مفعول شبكات الإنذار المبكر التي تزود بها الجدر الشائكة. لكن هناك من يشير إلى أن وسائل أخرى قد يلجأ إليها المقاتلون الفلسطينيون في محاولاتهم لتجاوز الجدارن الأسمنتية مهما كانت محكمة.

ويقول الجنرال يوني فيجل المختص في تصميم التحصنيات العسكرية أن المعلومات الاستخبارية تؤكد أن لدى الفلسطينيين طائرات شراعية وبإمكانهم استخدامها في تنفيذ العمليات الفدائية في أي مكان يريدون وبدون أي عائق، مشددًا على الصعوبة الكبيرة في قدرة سلاح الجو الإسرائيلي على اعتراض مثل هذه الطائرات. كما يشير فيجل إلى إمكانية أن يستخدم الفدائيون الفلسيطنيون المناطيد الطائرة في تجاوز الجدار الفاصل.

وهناك من يرى أن الفدائيين في حال تعذر عليهم أن ينفذوا عمليات في داخل «الخط الأخضر»، فإنه بإمكانهم أن ينفذوا عمليات فدائية ضد المستوطنات اليهودية والمواقع العسكرية الصهيونية في داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا سبب آخر يدفع المستوطنين للحنق على أرئيل شارون.

قصارى القول، بمعزل عن كل ما تقدم فإن هناك حقيقة بات يدركها معظم الصهاينة وهي أن أي إجراء دفاعي يُقدمون عليه لن يحول دون تواصل المقاومة الفلسطينية بكل قوة حتى إقرار

المؤسسة السياسية الإسرائيلية أنه لا يمكن أن يطبع المجتمع الصهيوني حياته على هذه الأرض دون دفع استحقاقات الإقرار بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

◈ الجدار نحو المواجهة المفتوحة (شهادة صهيونية):

شلومو غازيت

في المرحلة الأولى من تطبيق مسيرة أوسلو بالتوازي مع خروج قوات الجيش الإسرائيلي من مناطق قطاع غزة، سُجلت سابقة مهمة. "إسرائيل" أقامت جدارًا أمنيًا حول القطاع، على طول «الخط الأخضر». وجاء هذا الجدار لمنع التسلل إلى نطاق "إسرائيل"، في ظل المعرفة الواضحة بأن هذا لا يحمي القرى والمدن الإسرائيلية في القطاع. التجربة الأمنية لهذا الجدار تتوجت بنجاح خارق، فيما تحديد خط الحدود السياسية المستقبلية بين أراضي "إسرائيل" وبين أراضي القطاع لم تقلق في حينه حكومة رابين، التي صادقت على إقامة الجدار. ويحتمل ألا يكون أحد قصد ذلك – ولكن هناك وعندها تقررت سابقة في المجال الأمني، وعلى المستوى السياسي على حد سواء.

لقد وُلدت المبادرة لإقامة جدار فصل بين "إسرائيل" والضفة الغربية بضغط من الجمهور الذي بحث عن رد أمني يمنع المخربين الذين يقومون بالعمليات من الدخول السهل إلى المراكز السكانية. وكانت المبادرة أمنية صرفة، ولكن كل الأشخاص تقريبًا ممن طرحوها علنًا لم يكونوا مستعدين لمحاكاة نموذج قطاع غزة وطرح جدار أمني على طول «الخط الأخضر». بعضهم أكثر وبعضهم أقل، تحدثوا أيضًا عن التطلع إلى الانفصال عن المناطق الفلسطينية، ومن هنا، اقترحوا مسارات تحيط بأجزاء كبيرة من الاستيطان اليهودي في يهودا والسامرة، في ظل التوصية بإخلاء ما سيوجد خلف هذا الخط.

أما من عارض الجدار فكان وزراء الحكومة. فقد فهم هؤلاء بأنه لا يمكن اقتراح مسار يستخدم في آن واحد في منع دخول المخربين ويحمي كل الاستيطان في يهودا والسامرة. وفضلا عن ذلك، فحتى لو أعلنوا المرة تلو الأخرى بأنه لا توجد نية للنظر إلى الجدار بأنه مسار حدود الفصل المستقبلي بين الدولتين "إسرائيل والدولة الفلسطينية"، فإنهم سيفهمون بأن هذا المسار سيشكل مثابة تصريح نوايا.

لقد أجبرت عمليات المخربين الانتحاريين، في نهاية الأمر الحكومة على الخضوع وقبول القضاء. وما تبقى للبحث هو المسار الذي سيمر على طوله جدار الفصل. وما رفض رفضًا باتًا هو «الخط الأخضر». وبقيت مفتوحة مسألة على أي مدى سيقوم الجدار شرقي هذا الخط؟

في هذه المرحلة توشك على الانتهاء المرحلة الأولى لنحو ١٢٠ كلم من الجدار، من هجلبواع وحتي منطقة طولكرم وقلقيليه. وباستثناء بعض الانحرافات الصغيرة، التي ترمي إلى الإدراج داخل الجدار عددًا من القرى والمدن اليهودية، فإن هذا المقطع ملاصق للخط الأخضر. عدة مبادئ وجهت إلى المخططين: مسار الجدار سيكون دومًا على حساب أراضي الضفة الغربية، وليس في الأراضي الإسرائيلية. ويدور الحديث عن خط عرض يقدر بنحو (٥٠ مترًا) على جانبي الجدار، وبحيث أن كل ١ كلم من الجدار يحتل نحو ٥٠ ألف م٣، هي نحو ٥٠ دونمًا.

مطلوب مراعاة مطالب سلطة الطبيعة في عدم المساس بالمواقع الأثرية، والمشهد الطبيعي. والأخير في الدور ... مراعاة احتياجات السكان الفلسطينيين الموجودين في المنطقة.

والآن يقف قيد الحسم مسار المرحلة التالية. مما سيتم المصادقة عليه ستُستخلص نوايا الحكومة (أو على الأقل من يقف على رأسها) بشأن مستقبل الدولة الفلسطينية التي يُفترض أن تقوم، انطلاقًا من الفرضية بأن مسار الجدار سيُقرب أيضًا مسار الحدود المستقبلية. وليس كما هو الحال في القطع الشمالي، مطروح الاختيار بين مسار قصير. ملاصق للخط الأخضر وبين جدار يتضمن أساس الاستيطان الذي يتغلغل عميقًا في داخل السامرة (كدوميم، عمانويل، إلكنا، وأريئيل). جدار يضم هذه القرى والمدن سيغلق المجال أمام كل احتمال لإقامة دولة فلسطينية لها حدود، خط الحدود هذا مثله كدعوة الفلسطينيين إلى الشروع بانتفاضة جديدة.

لقد سارت "إسرائيل" نحو الجدار الأمني انطلاقًا من نية طيبة وهي التقليص الكبير لتهديد العمليات في الأراضي الإسرائيلية، وبهذه الطريقة أيضًا تلطيف قوة المواجهة الحالية. غير أنه لم تتوفر لنا الجرأة للسير بكل الطريق. قرار للحكومة حول استرار المسار سيحسم بين إعطاء أمل بتسوية سلمية وإنهاء المواجهة، وبين مسار يضمن مواجهة عنيفة متجددة، في ظروف أشد صعوبة من تلك التي عرفناها في الألف يوم الماضية.

الجدار وكسب الوقت

أغلب الاعتقاد أنه لن يكون هناك سقف زمني منظور لإنهاء بناء الجدار الواقي أو السياج الآمن الذي يفصل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض في إطار الخطة الأمنية الجديدة الإسرائيلية. إن جعل عملية بناء هذا الجدار مفتوحة زمنيًا، أمر مقصود أصلاً من قبل الصهاينة؛ لأنه يتيح

للصهاينة التأسيس لعدد من الذرائع في التعتيم على فشلهم في لجم العمليات الفدائية، إذ لن يكون بيدهم ما يتعكزون عليه عندما تحدث عمليات جديدة من هذا النوع بعد أن يكونوا قد أعلنوا عن إنهاء هذا الجدار.

الهدف الصهيوني أن يكون انشغال الرأي العام الصهيوني ببناء الجدار المذكور، والنوم على وعوده في حياة آمنة للمستعمرات الصهيونية، والتأسيس للمزيد من الوعود الجديدة بعد أن فشلت وسقطت الوعود السابقة التي أسستها الماكينة العسكرية والدعائية الصهيونية في الترويج لعمليات السور الواقي باحتلال المدن الفلسطينية وارتكاب المزيد من المجازر بها دون أن يقضي الأمر إلى ما وعدت به حكومة الإرهابي شارون الصهاينة بالمجال الأمني والحياة الهادئة والشطب على كل الاحتمالات لمفاجآت يمكن أن تهز الكيان الصهيوني.

وإضافة إلى ذلك أيضًا، فإن عدم الإعلان عن نهاية ما لإتمام بناء هذا الجدار الواقي المنتظر لابد أن يدفع الصهاينة إلى التعكز على عدم الإتمام هذه في تسويغ تبريراتهم للعمليات الفدائية التي قد تحصل، والتي لا بد أن تحصل مع استمرار العمليات الإرهابية العنصرية الصهيونية، وعدم الاعتراف بالفشل الذي تواجهه المخططات الصهيونية.

وفي هذا السياق أيضًا، فإن الترويج الصهيوني الكثيف لفكرة الجدار الآمن، وربطها بالموضوع الأمني دون غيره واستثمار ذلك إلى أبعد فترة ممكنة يقع في إطار الأهداف الصهيونية في أبعاد الرأي العام العالمي عن الفكرة المذكورة بأهدافها الحقيقية الرامية إلى تنفيذ سياسة العزل العنصري (الابارتهايد) التي اتُبعت أصلاً في "جنوب أفريقيا" إبان الهيمنة العنصرية (البيضاء) على مقدرات الأمور تلك المنطقة الأفريقية، والتي أثارت في حينها الكثير من الاعتراضات الواضحة. مع ملاحظة أن الصهاينة بدأوا يتخوفون كثيرًا من احتمال أن يتبلور في المدى المنظور موقف عالمي جديد يعيد النظر بما قامت به "الأمم المتحدة" بالضغط الأمريكي في الشطب على قرار دولي – كانت قد اتخذته المنظمة الدولية في أغلبية مطلقة – اعتبر (الصهيونية) شكلاً من أشكال (العنصرية)، وكان ذلك في عام ١٩٧٤، وربطها بما كانت تفعله "الأقلية العنصرية البيضاء" في "جنوب أفريقيا" في تشابه الأدوار والأهداف.

ويقينًا أن هذا التخوف الصهيوني جدي الآن مع تزايد الأسئلة عن الجرائم التي ارتكبتها القوات الصهيونية في (جنين) وفي مدن ومناطق فلسطينية أخرى.

الخلاصة أن الجدار الآمن أو الجدار الواقي الصهيوني ليس سوى ملهاة لكسب المزيد من الوقت في انتظار أن يحصل تطور ما لصالح المخطط الصهيوني في مداومته العنصرية. فهل تكسب الجدران الواهية الفرصة؟! إن ما يحصل يوميًا في استمرار المقاومة والانتفاضة يشير إلى أنه لا يمكن لأي جدار صهيوني أن يكون حاجزًا مانعًا لها مهما ارتفع البناء فيه، ومهما استخدم الصهاينة من تقنيات متطورة.

الحرية أقوى من الجدران

كان من الممكن أن يكون مفهومًا ما يتكبده حكام "إسرائيل" من مشاق، وما ينفقونه من أموال طائلة (لم يكسبوها من الحلال) في بناء ما يسمونه بالسور العازل. الذي يطمعون أن يحميهم من يأجوج ومأجوج فلسطين. كان من الممكن أن يكون مفهومًا لو أن بناء هذا السور تم بعد رحيل الإسرائيليين من الأراضي المحتلة. أما وهُم لا يزمعون رحيلاً، بل هُم في حالة توسع مستمر وتمدد داخل الأراضي الفلسطينية بمستعمراتهم وجنودهم، فمن يحمي هؤلاء؟ بل ومن يحمي السور نفسه؟

المقاومة للاحتلال لا تحتاج هدفًا لها أكثر من جنود الاحتلال. وما دام هؤلاء موجودين فبناء الأسوار والتحصينات لن يكون عائقًا أمام عمليات المقاومة. ولا شك أن بناء السور نفسه ليس وسيلة لفك الاشتباك مع الفلسطينيين، بل هو بالعكس، مزيد من التورط في الاشتباك؛ لأن بناء السور وحده لا يكفي لخلق سجن، فكما هو معروف، فالسجون لا تتكون من أسوار فقط، بل لا بد من حراس وأبراج وأنظمة وقواعد وتفتيش وزنازين ... إلخ. ومن الواضح أن من اختاروا بناء السور يُعبرون عن عزيمة لتحويل جزء من أرض فلسطين لسجن كبير لمن بقي من أهلها. وهذا بدوره يعني أنهم سيكونون أسرى هذا السجن الذي يحتاجونه للقيام عليه ليل نهار.

بناء الأسوار وتحويل الأوطان إلى سجون هو. كما تكشف تجربة سور برلين وسجون المعسكر الشرقي السابق، تعبير عن فشل كبير في خلق بيئة حياة طبيعية. وهذا التحصن بالأسوار بطبيعته إجراء مؤقت، حيث لا يمكن حبس الروح الإنسانية إلى الأبد، ولهذا كان من الطبيعي أن تنهار الأنظمة التي ربطت وجودها بوجود هذه السجون.

مع انهيار سور برلين والأسوار الأخرى شهدنا ظاهرة مقابلة. تتمثل في قيام أسوار جديدة، مثل السور الذي يفصل بين الولايات المتحدة والمكسيك، أو المغرب والمستعمرات الأسبانية في "سبتة

ومليلة"، والآن سور "إسرائيل" العظيم. هذه الأسوار تختلف عن الأولي بأن أصحابها يريدون حبس الناس خارجها، لا داخلها، فهي أسوار طاردة لا حابسة. ولكن في النهاية أن المبدأ هو نفسه، حيث إن السجان هنا هو في نفس الوقت حبيس سجنه، والأسوار تورطه مع المعتقل أو المطرود أكثر مما تعزله عنه. وتتميز هذه الحالة أيضًا بنفس الدرجة من الشذوذ وعدم القابلية للاستمرار.

في الحالة الأمريكية أيضًا يتقوقع القوم وراء جدران حقيقية وخيالية من الأسلاك والقوانين، وكل ألوان الحظر والقيود. بينما في أوروبا هناك اتجاه لخلق ما يسمى أوروبا القلعة التي تحيط نفسها بسياج يصد عنها الفقراء والمعدمين المتزاحمين على أبوابها المغلقة. ولكن نفس هذه القوى المسكونة بالرعب والتوجس من كل ما هو أجنبي تبشر في نفس الوقت بالعولمة وسقوط الأسوار والحدود، وبالتجارة الحرة، وأيضا بالتوسع الإمبريالي الذي لم يعد يخجل من اسمه. فنحن كما يقول اليساري السابق (وما أكثرهم هذه الأيام) مايكل اغناتييف: [نعيش عصر الإمبريالية خالية الدسم، تلك التي تنشر "الخير والرفاه والديمقراطية"، ولا تعتمد النهب شأن سابقاتها، وإن فعلت ففي حدود المعقول].

وعليه نري القوم يعمدون في نفس الوقت إلى إرسال جنودهم وتجارهم وجواسيسهم وموظفي الإغاثة، وغيرهم من جنود الإمبريالية إلى كل جزء من أجزاء الدنيا. ويُذكر هذا بشأنهم أيام استعمار أفريقيا حين كانوا يبنون القلاع على السواحل، ثم يرسلون منها الجنود والتجار وصائدي العبيد لنشر الدمار والحضارة في أدغال القارة المظلمة . وكما نعرف فإن آخر هذه القلاع، وهي نظامهم العنصري في "جنوب أفريقيا"، قد انهارت انهيارا له دوي بعد أن اجتهدت في تحصين نفسها بأسوار وسجون سميت (البانتوستانات)، والتي يراها شارون نموذجه المحتذى لما يسمي بالدولة الفلسطينية المرتقبة.

انهيار الأسوار والبانتوستانات والسجون المزدوجة هو أمر حتمي؛ لأن روح الإنسان تتوق إلى الحرية ولا تقبل العبودية، وأيضًا بسبب التناقضات الذاتية لأنظمة وحركات ترتجف ذعرًا من كل ناعق، وتتبجح في نفس الوقت بغطرسة القوة، وتدعو لنشر نفوذها في كل مكان. وكما تكشف تجربة جدار برلين وجنوب أفريقيا، فإن الأسوار لا تحقق الأمن. الترتيبات التوافقية القائمة على العدل والإحسان وحدها هي التي تحقق ذلك، وإلا فما قيمة الأسوار والحصون وأنت ترسل أبناءك ليواجهوا الكراهية والموت في كل مكان، وكل يوم؟!!

قنبلة فلسطين الذرية في مواجهة الجدر الصهيونية

هل باتت الديموغرافيا سلاح (العرب) الأخير في الصراع مع (إسرائيل) للمحافظة على الجغرافيا؟

أرئيل شارون يسميه (السياج). جورج دبليو بوش يسميه (السور). محمود عباس يسميه (الجدار العازل). الحقيقة أنه كل هذه التسميات مجتمعة، لذلك فهو بحق يعتبر الجدار الفاصل بين "الواقع والوهم":

الواقع الإسرائيلي القائم على الاستيطان والتوسع الدائم في الاستيطان لخلق "حقائق على الأرض" يصعب على الفلسطينيين والعالم تجاهلها أو إزالتها. **والوهم الفلسطيني** الرسمي القائم على الثقة ببوش وبقدرته على إقناع شارون بالتخلي عن المستوطنات والقبول بدولة فلسطينية على كامل الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧.

وللتوفيق بين الواقع والوهم، انعقدت في واشنطن خلال خمسة أيام قمتان. الأولى كانت بين "بوش ومحمود عباس"، والثانية بين بوش وشارون. في (القمة الأولى) أطلق بوش كمية من الوعود. وفي (القمة الثانية) أطلق كمية من العهود. الوعود دائمًا للعرب، أما العهود فدائمًا لليهود. ومع ذلك يبدو أن أبا مازن، ومن ورائه السلطة الفلسطينية، خرج راضيًا بما وُعد به. كذلك فإن شارون خرج راضيًا بما جرى التعهد له به. أما كيف أمكن التوفيق بين الوعود والعهود المتناقضة، فإن علمه عند الرئيس الأمريكي.

- **وعود بلا عهود:**

الأكيد أن بوش وعد عباس بمساعدات مالية واقتصادية، وبمفاتحة شارون بمسألة "السور الذي يتلوى كالثعبان داخل الضفة الغربية"، وبالعمل الجاد لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جنبًا إلى جنب مع دولة "إسرائيل" في العام ٢٠٠٥.

- **عهود بلا حدود:**

الأكيد أيضًا أن بوش تعهد لشارون بمواصلة الضغط على السلطة الفلسطينية «لاقتلاع الإرهاب من جذوره»، وبعدم الضغط على حكومة "إسرائيل" «لإطلاق إرهابيين قتلة قد يعودون إلى ممارسة

إرهابهم بعد إخراجهم من السجن»، وبعدم إملاء حدود الدولة الفلسطينية المرتقبة على "إسرائيل" عند الوصول إلى المرحلة الثالثة والنهائية من المفاوضات.

ذلك كله يعني، في هذه الآونة، أمرًا واحدًا تجمع عليه الأطراف الثلاثة، وهو اعتبار المفاوضات غاية قائمة بذاتها يقتضي أن يجتهد الجميع لإبقائها مستمرة ومفتوحة وواعدة. والسبب؟ لأن الجميع مرهق، (أمريكا) مرهقة في العراق، و (إسرائيل) مرهقة باقتصادها المتراجع وأمنها المتعثر، و(السلطة الفلسطينية) مرهقة بمشاكل سياسية وكوارث اجتماعية واقتصادية متعددة. المفاوضات هي المتنفس الوحيد، ولا بأس في التقاط الأنفاس. الجميع "في نفس المأزق"، والجميع يحالف الزمن إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولاً.

ولضمان التهدئة الأمنية، واستمرار المفاوضات جرى تدوير الزوايا بلباقة ...

فقيل لـ (محمود عباس): إن إطلاق غلاة "الإرهابيين" أمر محفوف بالمخاطر إذْ قد يعاود هؤلاء "إرهابهم" ضد "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية معًا. لنكتفِ، إذًا، بإطلاق مجاميع من المعتقلين المعتدلين الذين يسهم إطلاقهم في توطيد التهدئة الأمنية وتعميق الحاجة إلى السلم.

وقيل لـ (شارون): إن لا جدوى من مطالبة السلطة الفلسطينية بإعلان حرب تصفوية ضد حماس والجهاد الإسلامي، لأن ذلك يحرج أبا مازن وحكومته. وقد يطيح المفاوضات. وما دامت الهدنة قائمة والعمليات الجهادية متوقفة والحاجة إلى السلم متنامية، فما جدوى الإصرار على بناء "السور"؟! ثم، إذا كان لا بد من استكمال بناء "السور". فلا بأس من إعادة النظر في مساره لإشعار الفلسطينيين بأن ثمة أراضي ستبقى لهم يستطيعون أن يقيموا فيها دولة قابلة للحياة.

يبدو أن بوش أفلح في إقناع عباس بقبول مقاربته لمسألة المعتقلين كما أمكنه التفاهم مع شارون على مسألة "السور" وذلك ضمن الحدود التي أوضحها هذا الأخير: "سنواصل بناء السياج الأمني، لكن سنعمل على تخفيف أضراره على الفلسطينيين!"

ماذا عن الاستيطان؟

قيل لـ (محمود عباس): أن وقفه مرهون بوقف الإرهاب نهائيًا. وبقدر ما تسرع في إنهاء منظمات الإرهاب، بقدر ما يتوقف الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة. وقيل لـ (شارون): إنه على حق في ضرورة اجتثاث الإرهاب قبل وقف الاستيطان نهائيًا، ولكن لا بأس من إزالة بؤر الاستيطان العشوائية كبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين.

هذه "التسوية" أو "الصفقة" التي تمكّن بوش من التوصل إليها في قمتي البيت الأبيض المنفصلتين، كم من الوقت يتوقع لها الرئيس الأمريكي أن تعيش؟!! ... **الجواب**: حتى الانتهاء من معركة الرئاسة الأمريكية في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، أو هكذا يظن. إذا أعيد انتخابه، فإنه سيكون في وضع أفضل للضغط على الطرفين لتحقيق رؤيته للسلام الإسرائيلي – الفلسطيني. وإذا أخفق، فإن المشكلة تصبح على عاتق غيره، ولا أحد سيلومه بعد ذلك.

لم نسمع من جانب السلطة الفلسطينية كلامًا حول موقفها المحتمل من "إسرائيل" وأمريكا إذا استمر الاستيطان وتعذر تاليًا قيام دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة في العام ٢٠٠٥. لكننا قرأنا اقتراحًا جريئًا وغريبًا في آن واحد ليوسي بيلين، وزير العدل الإسرائيلي السابق في حكومة أيهود باراك (هيرالد تريبيون ٢٠٠٣/٧/٢٩). يقول بيلين: [إن محمود عباس بحاجة إلى أن يكون متأكدًا من أنه في حال محاولة شارون المماطلة في شأن مفاوضات الوضع النهائي بقصد أن يصبح الاتفاق الانتقالي أمرًا واقعًا وحلاً دائمًا فإن واشنطن سوف تقبل قرار الحكومة الفلسطينية بتفكيك دولتها بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ أو في أي تاريخ لاحق! والغاية من هذا الاقتراح إعادة إلقاء العبء الديموغرافي على عاتق "إسرائيل" في حال أخفقت في الوفاء بالموجبات التي فرضتها عليها "خريطة الطريق". والعبء الديموغرافي، في رأي بيلين، ورقة حاسمة في يد الفلسطينيين، ذلك أنه في العام ٢٠١٠ يصبح عدد الفلسطينيين، داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ وداخل الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، أكثر من مجموع عدد اليهود "المواطنين والمستوطنين". معنى ذلك إلغاء الطابع اليهودي للكيان الصهيوني ووضع مصيره تحت رحمة الجنس العربي. هل في إمكان زعماء "إسرائيل" قبول هذا التحدي الخطير بدمٍ بارد؟

تحضرني، في هذا المجال، "قفشة" يرويها الدكتور سليم الحص، رئيس الحكومة اللبنانية السابق، كلما ذكر أحدٌ أمامه أن "إسرائيل" تمتلك سلاحًا نوويًا ومئات القنابل الذرية. فهو يسارع إلى القول بسخرية: إذا كانت "إسرائيل" تملك القنبلة الذِرّية (بكسر الذال) فإن العرب يملكون القنبلة الذُرّية (بضم الذال)! وما يقصد إليه الرئيس الحص بسخرية هو استخدام النسل والتناسل كسلاح سياسي واقتصادي في الصراع العربي – الصهيوني. فهل للديموغرافيا (التكاثر العددي) هذه الأهمية البالغة في الصراع على الجغرافيا (الأرض). وهل باتت الديموغرافيا سلاح العرب الأخير في الصراع مع "إسرائيل" للمحافظة على الجغرافيا؟

يبدو أن فريقًا كبيرًا من قادة الرأي والطبقة السياسية في الكيان الصهيوني يذهب هذا المذهب. في طليعة هؤلاء قادة حزب العمل وأركان اليسار القديم ودعاة السلام: (من الزعيم السابق إسحاق رابين إلى القطب النافذ شيمون بيريز مرورًا بالداعية الناشط يوسي بيلين).

المعيار الحاسم، في رأي هذا الفريق، هو الهوية والطابع الثقافي. فالحركة الصهيونية إنما خططت وتآمرت وكافحت من أجل إقامة دولة (يهودية) وليس دولة (ثنائية القومية). لذلك يقتضي عدم ضم الأراضي ذات الكثرة السكانية (العربية) إلى "دولة إسرائيل"، لئلا تفقد هذه الأخيرة هويتها القومية وطابعها (اليهودي) الخاص. بل يقتضي الانسحاب من هذه الأراضي والموافقة على جعلها نواة لدولة فلسطينية محدودة السيادة والقدرة وقابلة للاحتواء إذا كان من شأن ذلك تحقيق الصلح مع العرب على شروط "إسرائيل".

بيلين يراهن، إذًا، على أن من شأن تهديد السلطة الفلسطينية بتفكيك دولتها تخويف شارون والمؤسسة الإسرائيلية الحاكمة من مخاطر الطوفان الديموغرافي العربي على الهوية اليهودية للكيان الصهيوني. كل ذلك من أجل ردع شارون وفريقه وحملهما على التسليم بإقامة (دولة فلسطينية) مستقلة في الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، قابلة للحياة و ... الاحتواء.

هل يتأثر شارون واليمين الإسرائيلي المتطرف والأحزاب الدينية المتعصبة بمثل هذا التهديد الفلسطيني الذي يقترحه بيلين؟!! ... تقديري إنهم لن يتأثروا، وبالتالي لن يتراجعوا عن مشروعهم الأثير بإقامة "إسرائيل الكبرى" بما يتجاوز، في أحلامهم، أرض فلسطين إلى رقعة توراتية تمتد من "الفرات إلى النيل". فميزان القوى الإقليمي مختل، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بصورة واضحة لمصلحة "إسرائيل". والضعف العربي المخجل مغرٍ جدًا لمزيد من الاستقواء والتوسع. والعبء الديموغرافي يمكن احتواؤه بإقامة معازل سكانية فلسطينية منفصلة جغرافيًا وسياسيًا عن "إسرائيل" مع إمكان ربطها بسلطة محدودة الصلاحية والقدرة، ومجردة من السلاح ومن الكفاح اسمها "دولة فلسطين". أكثر من ذلك، يمكن توفير إخراج سياسي ودستوري لهذه الصيغة بربط المعازل السكانية الفلسطينية إداريًا بعمّان، والاستعاضة عن إقامة دولة فلسطينية بإعلان الأردن، دستوريًا ودوليًا، "دولة الفلسطينيين". أليس هذا مشروع شارون القديم؟

ثمة في علم الاقتصاد مفهوم اسمه قانون العدد. بموجب هذا القانون يتحول العدد نوعيةً جرّاء التكاثر الذي يتيح فرصًا أكبر لظهور قدرات ونوعيات جديدة. غير أن إنتاجية هذا القانون مشروطة

بتفعيله. وتفعيله يكون بتعبئة الكثرة العددية تعبئةً كفاحية وزجّها في حمأة الصراع وحميّة الجهاد دفاعًا عن الحق في الأرض والحق في الحرية والكرامة والحياة. وحين ذلك يصبح للديموغرافيا معنى ودور في المحافظة على الجغرافيا ... والمقاومة هي الحل.

الجدار ... بداية النهاية لإسرائيل



استطاعت "إسرائيل" أن تصل إلى مستوى من القوة والتسليح إلى حد تتفوق به على جميع الدول العربية، بل على مجموع العالم الإسلامي، وذلك بفضل ما تمدها به الولايات المتحدة الأمريكية من أنواع الأسلحة المهلكة، ويكفي أن تزودها أمريكا بعدد من الرؤوس النووية، يزيد على خمسمائة رأس نووي، تستطيع بها أن تبيد الحياة في العالم العربي، دون أن يكون لدى هذا العالم ما يمكنه من الدفاع عن نفسه.

وأعجب مستويات الوقاحة الأمريكية أن تمهد أمريكا لعدوانها على العراق بدعوى أنه يملك كمية من أسلحة الدمار الشامل، وهو أمر محظور دوليًا، وكانت القوى العدوانية في مرحلة تسخين الجو لبدء المعركة تعلن أنها في حالة دفاع عن النفس؛ لأن العراق (الجبار) يهدد وجود الولايات المتحدة (المسكينة)، فهو خطر على الشعب الأمريكي.

ولو فرضنا أن العراق كان يملك هذه الأسلحة ذات الدمار الشامل، فإن مجرد تملكها لا يعني بالضرورة أن لديه نوايا عدوانية ضد جيرانه، فضلاً عن أن يهدد وجود أمريكا!! فكيف و"إسرائيل" لديها هذا القدر الهائل من التسليح، وهي تهدد - قطعًا - جيرانها؟

ومع ذلك يغض العالم، وعلى قمته مجلس الأمن – نظره عما لدى "إسرائيل" من أسلحة الدمار، ويسمح لأميركا بأن تعتدي على العراق الذي ثبتت براءته من تهمة الأسلحة المدمرة، والغريب أن أمريكا استخدمت أنواعًا من أسلحة الدمار في ضرب العراق، وبخاصة في معركة مطار بغداد، حيث كانت الإصابة تذيب اللحم والشحم، ولا تبقي سوى الهيكل العظمي!!

لقد اختلط في عالمنا مفهوم الحق بمفهوم القوة، حتى صار القوي دائمًا هو صاحب الحق، وهذا هو الذي مكن أمريكا من وضع قائمة للإرهاب، أدرجت فيها أسماء كل أعدائها وأعداء "إسرائيل"، ممن يجاهدون لتحرير وطنهم من الاحتلال الصهيوني. ومع أن "إسرائيل" هي الإرهابي الأكبر، فقد صار بموجب هذه القائمة هو (الضحية) الذي يحق له أن يمعن في الشعب الفلسطيني قتلاً، وتخريبًا، وتدميرًا واغتيالاً للأراضي والأطفال، وتشريدًا للأسر الآمنة، حتى تحول الشعب الفلسطيني المسكين إلى مأساة صارخة.

ومن العجيب أنهم يضحكون عليه بلعبة تشكيل حكومة، ومفاوضات تقوم بالشراف عليها واشنطن – اللاعب الأكبر – من أجل تنفيذ (خريطة الطريق)، وهي أضحوكة ساخرة، تستهدف وضع الفلسطينيين في وطن بلا حدود ولا هوية.

وقد بدأت المرحلة الحالية من تنفيذ (الخريطة) بإعلان العزم على بناء جدار فاصل بين "إسرائيل وفلسطين"، أي: بين الدولة (الجبارة) التي تملك كل أسلحة الدمار الشامل، كما تملك استخدامها بلا حدود، وفي أي ظرف من الظروف، دون حسيب أو رقيب، وبين الدولة (الوهم) التي ما زالت في حيز الكلام، كلام من لا كلمة له: أمريكا و "إسرائيل"!!

لكن تقديرات هؤلاء تسير حسب مخطط مرسوم لهم، يتصورون أنهم واصلون به إلى تحقيق أطماعهم والله من ورائهم محيط، ولا ريب في اعتقادنا بأن هذه المرحلة هي بداية النهاية لإسرائيل، ولسوف تزول بحكم القانون الإلهي: ﴿ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُم بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ (الحشر: ٢). إنهم يشيدون جدارًا يتصورون أنه سوف يكفل لهم الحماية، كما يمكنهم من التهام المزيد من الأراضي الفلسطينية، ويضمن لهم سلامة مقاتليهم خلف الجدار.

ولقد أخبرنا القرآن بهذا الجدار حين قال تعالى: ﴿ لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ ﴾

(الحشر: ١٤)، وها هي الآية تتحقق بصورة كاملة الآن، فالإسرائيليون لا يعيشون إلا في (قري محصنة)، هي المستوطنات، وهي النموذج الذي استقر عليه بناء الدولة اليهودية، ويأتي أخيرًا الجدار أو (الجدر).

ولكن هذه التحصينات لن تدفع عن الجبناء المتحصنين وراءها شبح الهلاك المحتوم، ولسوف يقف الأمريكيون ذات يوم ليروا بأعينهم أنهم دافعوا عن أكذوبة، وراهنوا على الخسارة، ولسوف تثبت الأيام أن الساسة الصهاينة من أمثال بوش، وجماعته الحاكمة، لم يسعوا إلا إلى حتفهم، فما ضاع حق وراءه مطالب، ولن تُذل إرادة المجاهدين الإسلاميين على أرض فلسطين، مهما حاول الملفعون بالعمالة من ممثلي المسرح الفلسطيني أو زعماء العالم العربي.

ولقد حفظنا من نبوءات رسول الله محمد (صلى الله عليه وسلم)، قوله: [ما تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون].

إن القضية الفلسطينية ينبغي أن تسترد حقيقتها الإسلامية التي كانت لها يوم اشتعل الصراع في الأربعينيات من القرن الماضي، هنالك تجلت الروح الإسلامية التي تدافع عن الحق، وتطارد الباطل أينما كان، تلك الروح التي أذاقت العصابات الصهيونية الويل، ولولا التآمر السياسي الذي فرض الهدنة الأولى لما قامت لهذه الدولة قائمة.

ولا ريب أن كل السياسيين الذين عاصروا تلك المرحلة، والمشاركون في جريمة إقامة الدولة الإسرائيلية، آثمون بما اقترفت أيديهم، من القضاء على المقاومة، وبتر الصلة بين المسلمين في العالم ومجريات الصراع على الأرض المقدسة. ونجد أنه حين انحصرت قضية فلسطين في الإطار العربي - كان ذلك أول الوهن، ثم تبعه انحصارها في الإطار الفلسطيني، حتى تداعت أمم الظلم في أمريكا وأوربا على الشعب المسكين ليأكلوه أكلاً لمًا، ونحن نتفرج على عملية الاغتيال، كثرة ولكن غثاء كغثاء السيل.

لقد آن الأوان لنسترد وحدتنا، ونفيق من غفلتنا، ونجهر في وجه أعدائنا بأننا (مسلمون – لا إرهابيون)، وبأننا (طلاب حق لا مغتصبون)، وبأننا سوف نجاهد حتى يزول هذا الجدار، وينهزم المقاتلون من ورائه أمام تقدم المجاهدين، لتحرير الأرض المغتصبة، وتطهير الحرم القدسي من رجس الصهاينة، ومن أشياعهم الظالمين.■

المراجع

⌖ **الكتب :**

- بيتر بروش: خط ماكنمارا.
- تاريخ سور الصين (موقع صيني بالشبكة).
- المنطقة منزوعة السلاح (شبكة كوريا).
- حائط برلين بوخارد كيرست.

⌖ **الكتّاب المشاركين أبجدياً :**

- إبراهيم الصياد.
- أحمد بشير العيلة.
- أحمد فؤاد نور.
- عادل سعد.
- عبد الصبور شاهين.
- عبد الوهاب الأفندي.
- عصام نعمان.
- مأمون الباقر.
- محمود عبد الغفار.

صدر من سلسلة كراسات القدس

١ - الطريق إلى حطين والقدس	د. أحمد صدقي الدجاني
٢ - جدار بني صهيون.. الأضرار والمخاطر	أ. حسن محمد أحمد
٣ - حصاد الانتفاضة	د. سامي الصالحي
٤ - حماس.. المنطلقات والأهداف	أ. علاء النادي
٥ - الشيخ أحمد ياسين.. وفقه الجهاد لتحرير فلسطين	د. محمد عمارة
٦ - الشيخ رائد صلاح مجاهد من أجل الأقصى	أ. إحسان سيد

صدر من سلسلة دراسات فلسطينية

١ - فلسطين.. دراسات منهجية في القضية الفلسطينية	د. محسن صالح
٢ - جدار الخوف	إبراهيم أبو الهيجاء
٣ - شهيد فلسطين أحمد ياسين	مجموعة من العلماء والمفكرين والأدباء والكتاب
٤ - زاد الخطيب إلى الأقصى الحبيب	مجموعة من العلماء والمفكرين والأدباء والكتاب

صدر من سلسلة رسائل القدس

١ - فلسطين.. الإنسان والأرض	الشيخ الدكتور/ عكرمة صبري
٢ - القدس وفلسطين.. الرمز والمقاومة	المستشار طارق البشري / د. سيف الدين عبد الفتاح
٣ - القدس أمانة عمر.. في انتظار صلاح الدين	د. محمد عمارة
٤ - القضية الفلسطينية.. حقائق وثوابت	د. محسن محمد صالح
٥ - مكانة بيت المقدس	د. محمد عمارة / د. عبد الحليم عويس
٦ - نساء من أرض الإسراء	نور الهدى سعد
٧ - صلاح الدين.. محرر القدس	أيمن حمودة
٨ - ثمرات الانتفاضة	د. سامي الصالحي
٩ - الأقصى كيف يعود؟	عمرو خالد
١٠ - صراع المصطلح ومعركة الهوية	علاء النادي
١١ - المرأة الفلسطينية وانتفاضة الأقصى	سامي الصلاحات

صدر من سلسلة كتاب القدس

١ـ الخطر اليهودي يتهدد بيت المقدس	د. أحمد صدقي الدجاني
٢ـ القدس قضية أمة	الشيخ د. جاسم بن مهلهل الياسين
٣ـ أدبيات الأقصى والدم الفلسطيني	د. جابر قميحة
٤ـ أورشليم القدس في الفكر الديني الإسرائيلي	د. محمد جلاء إدريس
٥ـ حرب تكنولوجية لقمع الانتفاضة	د. وجدي عبد الفتاح سواحل
٦ـ مدن فلسطينية.. آثار تتحدى الأساطير	أ. فيصل الخيري
٧ـ القدس بين الانتفاض والتفاوض	د. محمد خالد الأزعر
٨ـ انتفاضة الإنترنت من الجهاد المسلح إلى الجهاد الإليكتروني	د. وجدي عبد الفتاح سواحل
٩ـ القدس قضية كل مسلم	د. يوسف القرضاوي
١٠ـ القضية الفلسطينية.. خلفياتها وتطوراتها حتى سنة ٢٠٠١م	د. محسن محمد صالح
١١ ـ ملحمة جنين	تحرير: عبد القادر ياسين
١٢ ـ من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية	د. عبد الوهاب المسيري
١٣ ـ القدس وانتفاضة الأقصى وحرب العولمة	د. أحمد صدقي الدجاني
١٤ ـ الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة	د. حلمي محمد القاعود
١٥ ـ نقض شريعة الهيكل وكيف تعود القدس؟	أ. عبد التواب مصطفى
١٦ ـ انتفاضة الأقصى نموذج حضاري إسلامي للمقاومة	د. سليمان صالح
١٧ - الفكر اليهودي بين تأجيج الصراعات وتدمير الحضارات	د. عبد الحليم عويس

ن: 1/29/1/07 تاريخ استلام: 1/3/2007

صدر من سلسلة كتاب القدس

١٨ - القنابل الاستشهادية: توازن ردع وبشائر نصر	د. وجدي سواحل
١٩ - تحرير فلسطين: الثوابت، المتغيرات، الواجبات	د. السيد عبد الستار المليجي
٢٠ - القدس: مقدسات لا تمحى وآثار تتحدى	د. أحمد الصاوي
٢١ - انتفاضة الأقصى والاستقلال.. تحليات وآفاق	د. عبد العليم محمد
٢٢ - الطريق إلى القدس	د. محسن محمد صالح
٢٣ - العمليات الاستشهادية في الميزان الفقهي	نواف هايل تكروري
٢٤ - مدن الرباط	م. فتحي شهاب
٢٥ - ديوان المقاومة	فريد عبد الخالق
٢٦ - المنسيون في غياهب الاعتقال الصهيوني	إبراهيم أبو الهيجاء
٢٧ - أطفال تحت الاحتلال	إبراهيم أبو الهيجاء

هذا الكتاب

فكرة إنشاء سور يلف التجمعات السكنية الفلسطينية فى الأراضى المحتلة، كانت دائما محل جدل فى الأوساط السياسية فى الكيان الصهيونى، إذ كانت خشية اليمين الإسرائيلى دائما أن يشكل هذا الجدار ذات يوم حدودا سياسية تؤدى إلى عودة حدود الكيان على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، كذلك كانت خشية قطعان المستوطنين من تفكيك المستوطنات أو إبقائها خارج السور، ومن ثم تبقى دون ضم الكيان، وظلت عقدة الحدود تؤرق المسئولين الإسرائيليين طيلة عقود، لاسيما وأن إسرائيل ليس لديها ترسيم حدود حتى الآن، ومشروعها الاستعمارى يتجاوز الأرض الفلسطينية. ولما جاء شارون أقر الفكرة مراعيا الجمع بين جدلية الأمن الإسرائيلية وجدلية الحدود فى العقلية الصهيونية؛ لذا قررت إسرائيل أن يبتلع الجدار بداخله التجمعات الاستيطانية الرئيسة فى الضفة، لاسيما فى القدس ونابلس والخليل، وأن يأتى على غور الأردن، ويلتف حول أريحا لتصبح جزيرة بداخله، وأن يقسم مدن الضفة الغربية إلى شمال الضفة ووسطها وجنوبها، ولتصبح القدس خارج اللعبة، وهو ما يتلاءم وأكثر نظريات الحل السلمى الصهيونى تطرفا، بفرض وقائع جغرافية على الأرض سيكون لها ما بعدها فى قضايا الحل النهائى، وستغدو معها إمكانية قيام أى كيان فلسطينى مستقبلاً ضربا من الخيال، بعد أن ابتلع الجدار بضربة واحدة أكثر مما ابتلعه الزحف الاستيطانى طيلة عقود سابقة.

وهذا الكتاب يوضح بشكل تفصيلى دقيق مخاطر وآثار هذا الجدار على القدس والقضية الفلسطينية برمتها.

الناشر
مركز الاعلام العربى
ص.ب. ٩٣ق الهرم-الجيزة-مصر
ت: ٣٨٣٣٣٦١٠(٠٠٢٠٢)
٣٨٤٤٤٤٢٢(٠٠٢٠٢)
التوزيع: ٧٤٤٥٤٥٥(٠٠٢٠٢)
ف: ٣٨٥١٧٥١٠(٠٠٢٠٢)
البريد الالكترونى
e-mail:media-c@ie-eg.com
الموقع على شبكة الانترنت
www.Resalah4u.net

